

المعتقد المنتقد

للعلامة الإمام فضل الرسول البدايوني قدس سره

(ت ١٢٨٩هـ)

مع حاشية

المعتمد المستند بناء نجاة الأبد

لشيخ الإسلام والمسلمين إمام أهل السنة والجماعة

الإمام أحمد رضا خان الماتريدي قدس سره العزيز

(ت ١٣٤٠هـ)

تحقيق واعتناء

د. المفتي محمد أسلم رضا الشيواني الميمني حفظه الله تعالى

دار أهل السنة للتحقيق الكتب والطباعة والنشر

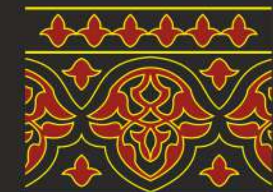
للطباعة والنشر والتوزيع



فضل الرسول البدايوني (ت ١٢٨٩هـ)







المعتقَد المنتقَد

للعلّامة الإمام فضل الرّسول البَدَايُوني ﷺ

(ت ١٢٨٩هـ)

مع حاشيته

المعتمَد المستنَد بناء نَجاةِ الأبد

لشيخ الإسلام والمسلمين، إمام أهل السنّة والجماعة

الإمام أحمد رضا خانْ رحمه الله تعالى

(ت ١٣٤٠هـ)

تحقيق واعتناء

د. المفتي محمد أسلم رضا المَيمني حفظه الله تعالى



الموضوع: علم الكلام (العقائد)

العنوان: "المعتقَد المنتقَد" مع حاشيته "المعتمَد المستنَد بناء نَجاة الأبد"

التأليف: العلّامة الإمام فضل الرّسول البَدَايوني ﷺ

الحاشية: الإمام أحمد رضا خانْ رحمه الله تعالى

التحقيق: د. المفتي محمد أسلم رضا المَيمني

تنفيذ العمل والإشراف الطباعي: دار أهل السنّة، كراتشي

عدد الصفحات: ٥٨٤ صفحة

قياس الصفحة: ٨/ ٣٠ × ٢٠

جميع الحقوق محفوظة "لدار أهل السنّة" كراتشي، يمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه بكلّ طرق الطبع والتصوير والنقل والترجمة، والنَّسخ والتسجيل الميكانيكي أو الإلكتروني أو الحاسُوبي إلّا بإذنٍ خطي من المحقّق.

: idarakutub@gmail.com

: 00971 55 942 1541



www.facebook.com/darahlesunnat

نشر إلكتروني

١٤٤٣هـ/ ٢٠٢٢م

ISBN:
978-9948-421-689

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

قال الله ﷻ في شأن حبيبه الكريم ﷺ: ﴿إِنَّ اللهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيماً﴾ [الأحزاب: ٥٦].

الصّلاة الرّضويّة على خير البريّة

صلّى اللهُ على النبّيِّ الأُمِّي وَآلِه صَلّى اللهُ عليه وسلَّم
صلاةً وَّسَلاماً عليكَ يا رسولَ الله[١].

(١) استخرج الإمام أحمد رضا صيغة الصّلاة على سيّدنا رسول الله ﷺ هذه، في سفرته الثانية إلى المدينة المنوّرة الطيّبة المشرّفة، وحضر بين يدَي سيّدنا الحبيب الأعظم -صلوات الله على الأكرم وتسليماته على المعظَّم- فصلّى عليه بهذه الصيغة المباركة طوال الليل، ثمّ كرّر الحضور عنده ﷺ الليلةَ الثانية كالأولى، فتشرّف برؤية ﷺ بدون حجاب شبّاكه المبارك يقظةً، فسُمّيتْ هذه الصيغة: "الصلاة الرضويّة على خير البريّة".


بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى العلماء الأجلّة من أساطين الملّة البيضاء، الذين أفنَوا أعمارَهم في خدمة الإسلام والمسلمين، لا سيّما في التفقّه لاستخراج الأحكام من القرآن والسنّة، وبيانها وتفهيمها بأساليب دقيقةٍ قديماً وحديثاً.

وبالأخصّ منهم: الأئمّة المجتهدون الأربعة، لا سيّما الإمام الأعظم أبو حنيفة النعمان، وتلامذتهم الذين هم قادةُ الأمّة بعد الصّحابة الكِرام، والذين هُم تتلمذوا على أصحاب رسول الله ﷺ أو على تابعيهم.

وبالأخصّ أتباعُهم: السّادةُ الماتُرديّةُ والأشاعرة والصُّوفية الكِرام، الذين هُم على العقيدة الصّحيحة السَّليمة السَّنيّة، الثابتة من القرآن الكريم والسُنّة النبويّة الشّريفة، البعيدة عن التطرُّف والتشدّد، فرضي اللهُ تعالى عنهم أجمعين وعنّا بهم!.

وإلى جميع أساتذتي ومشايخي وأبوَيّ وأهلي وأصدقائي الكِرام، الذين ببركة دعائِهم نِلتُ شرفَ خدمة بعض العلم الشّريف، فجزاهم اللهُ تعالى عنّا كلَّ خيرٍ في الدّنيا والآخرة.

خوَيدم العلم الشّريف

محمد أسلم رضا المَيمني غُفر له

٢٥ جُمادى الآخرة ١٤٣٧هـ - ٠٤ / ٠٤ / ٢٠١٦م

المشرِف على التحقيق

د. المفتي محمد أسلم رضا الـمَيمني

شارَك في التحقيق

الشيخ المفتي محمد إلياس الرّضوي الأشرَفي

الشيخ المفتي محمد عبّاس الرّضوي

الشيخ محمد كاشف محمود الهاشمي

الشيخ محمد أمجد حسَين الأعوان

تقريظ

فضيلة الشيخ المفتي محمد إلياس الرّضوي الأشرَفي ﷾

عضو لجنة التعليمات والمنهج الدراسي

في "تنظيم مدارس" أهل السنّة والجماعة بباكستان

الحمدُ لله المنعام، ذي الجلال والإكرام ولي الإنعام، عليه التُكلان والاتّكال وبه الاعتصام، وأفضلُ الصّلاة وأكملُ السّلام، على نبيِّه ورسوله سيّد الأنام، وعلى آله العِظام وصحبه الكِرام على الدّوام، وبعد:

فإخوتي وحِبّاني! ما هذا شأني ولكن مَرغمتي أنّ الشيخ المفتي محمد أسلم رضا المَيمني -حفظه الله المتعالي- أمرَني بكتابة التقريظ على هذا الكتاب المثالي، المليء باللآلئ من المعتقَدات المحتّمات، للإمام الأوّل فضل الرّسول البَدايُوني، من أهل المعاني -عليه رحمة الله البارئ-، وحواشيه ذات المعالي بالمعاني الأعالي، للإمام الثاني أحمد رضا خانْ البَرَيلْوي حسن المعاني -قدّس سرّه الربّاني- تغمّده اللهُ الملِك الأجلّ بالفضل الحاوي!.

هذا من إكرامي واحترامي، وإلّا فالأوّلُ هو الثاني، والثاني هو الأوّلُ في وجداني؛ لأنّه برعَ عليه وأفقَه منه في العلم المقصودي والآلي والنقلي والعقلي والوَهبي والكَسبي والنّظري والعملي والأصولي والفُروعي والفقهي والكلامي وغيرها، كما لا يخفى على مَن سهرَ اللَّيالي في مطالعة كتبِه ورسائلِه وفتاواه وحواشيه، عليه رحمة الله الهادي.

ولا حاجةَ لذلك إلى الدّليل الخارجي؛ فإنّ الجوابَ العالي الكافي الوافي الشّافي لكلّ مسألة من المسائل من فتاواه العوالي شاهدٌ جليٌّ ليس بخفي على مَن طالَعها بالفكر العلي، ذا ظاهر باهِر على مَن له حظٌّ من عقلٍ صفي، وتحريرات الإمام

المحدِّث البريلوي دقيقة عميقة أنيقة نافعة شافية كافية وافية رائقة بازغة نميقة باللّغة الأورديّة والفارسيّة والعربيّة، من النثر والنّظم وغيرها من أشكال الهَندسة العلميّة من العلم الرّياضي، وفتاواه صحيحة رجيحة محقَّقة منقَّحة، كما لا يخفى على مَن له إلمامٌ بالكتاب والسنّة والكتب الفقهيّة الجليلة.

وتحقيقاتُه كافلة حافلة مشحونة بالأدلّة من الكتاب والسنّة وآثار الصّحابة، الذين تلقَّوا علمَ الدّين من النّبي الأمين مباشرةً، وأقوال الأئمّة الأجلّة في محسمة هفوات باطلة، وخُرافات عاطلة، وعقائد ضلالة، ومكائد أبطولة، وأساطير مردودة، وأباطيل مطروحة؛ لأنّ علمَه الوافر الذاخر الكافل الحافل صعدَ في الحُبك، وشاع في الأُفق، وتوصّل إلى العُمق، هو سيفٌ صارم، وسنانٌ حاسم، ونبلٌ فالق لكلّ عنقٍ من الكفّار والأغيار والقاديانيين والوهابيين والزنادقة والفلاسفة المُلحِدين والمجسّمة والمعطِّلة والمشبِّهة والمعتزلة والخوارج والرّوافض الضالّين المضِلّين.

فأيّها الطلّاب -غفر لي ولكم اللهُ التوّاب!- اعْلموا بالإذعان أنّ من العلوم أعمَّها وأشملَها وأعلاها وأكمَلها وأجلَّها وأهمَّها علمُ أصول العقائد؛ فإنّ تعلُّمه فرض عين، وهو بقدر ما يحتاج لِدينه، فدرسُ هذا الكتاب المزبور من أهمّ المهمّات بكلّ الإصغاء؛ لكَي لا تُلقوا بأيديكم إلى الكفر، ولا تكفِّروا أحداً من المسلمين بدون تحقّق الكفر، قال ربُّكم الوهّاب الذي شيّد أركانَ الإسلام ونصب أعلامها: ﴿وَلاَ تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢]، وقال رسولُكم سيّدُ الأوّاب النّاهي عن المنكَرات والآمِر بالمعروفات: «إِذَا كَفَّرَ الرَّجُلُ أَخَاهُ فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا»[1]

---

(١) "صحيح مسلم" كتاب الإيمان، باب بيان حال إيمان من قال لأخيه المسلم: يا كافر!، ر: ٢١٥، صـ٤٧.

وفي روايةٍ: «أَيُّمَا امْرِئٍ قَالَ لِأَخِيهِ: يَا كَافِرُ! فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا، إِنْ كَانَ كَمَا قَالَ، وَإِلَّا رَجَعَتْ عَلَيْهِ»[1] كذا في "صحيح مسلم".

فلا تناموا ملء الجُفن! فعليكم بالمسؤوليّات العظيمة، أوَ لَا تعْلمون أنّ الأمرَ ما يسود مَن يسود، ومَن جدّ وجد، وقد جدَّ إمامُكم المجدِّد، فجدّوا وتمسّكوا بالأصول المسلَّمة والترجيحات المرتّبة من الأهمّ فالأهمّ، واستمسكوا عن الأباطيل والأفاعيل المحظورة، ولا تكونوا كالعاطل وعديم النّفع، رُوي عن عمر ﷺ: «إنّي لأكره أن أرى أحدَكم سَبَهْلَلًا، لَا فِي عَمَل دُنْيا وَلَا فِي عَمَل آخرة» وقال سيّد خير البرية عليه الثناء والتحية: «لَا يَجِيئَنَّ أَحدُكم يَوْمَ الْقِيَامَةِ سَبَهْلَلًا، وفُسِّر فَارِغًا لَيْسَ مَعَهُ مِنْ عَمَلِ الْآخِرَةِ شَيْءٌ» كذا في "لسان العرب"[2].

فإيّاكم والكفر! وصونوا منه إخوانكم المسلمين، وبلّغوا عامّةَ المؤمنين أحكامَ الدّين المتين، ابتغاء وجهِ الله ربّ العالمين، واحفظوا ما قاله شيخُ الإسلام والمسلمين المجدِّد من المجدِّدين، الإمام أحمد رضا خانْ -عليه الرحمة والرضوان-: وأيّها المسلمون! المسائل على ثلاثة أقسام:

أحدُها: ضرورياتُ الدّين، جاحدُها بل شاكٌّ فيها بأدنى الشكّ، كافرٌ يقيناً، وكذا حكمُ مَن شكَّ في كفره.

الثاني: ضرورياتُ عقائد أهل السنّة والجماعة، جاحدُها ضالٌّ لا كافر.

الثالث: المسائلُ الخلافية بين العلماء الأعلام من أهل السنّة والجماعة، لا يمكن فيها نسبةُ الكفر أو الضلالة إلى أيِّ طرفٍ من الطرفَين، فليس أحدٌ من

(١) المرجع نفسه، ر: ٢١٦، صـ٤٧.

(٢) "لسان العرب" حرف اللام، فصل السين المهملة، ١١/ ٣٢٤.

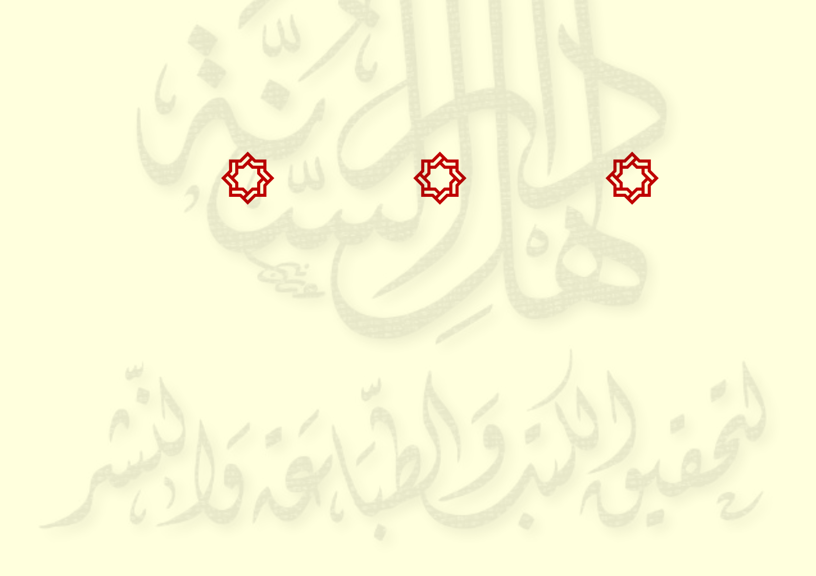
الطرفَين كافراً ولا ضالاًّ، بل ليس فاسقاً أيضاً[1]. (المعرَّب من الأوردية).

وفي الختام ما فيه حُسنى غير عملي هذا، أنّني أحمد اللهَ البارئ، وصلّى الله المتعالي، على نبيِّه الهادي، ورسوله الدّاعي، وعلى آله وصحبه ذوي المعالي، وسلّم أجمعين إلى يوم الدّين، برحمتك يا أرحمَ الرّاحمين!.

كتبه / **محمد إلياس الرّضوي الأشرَفي**

رئيس جامعة "نضرة العلوم" كراتشي

١٦-٠٤-١٤٣٧هـ/ ٢٧-٠١-٢٠١٦



(١) "الفتاوى الرضوية" كتاب الشتّى، رسالة "رماح القهّار على كفر الكفّار" ٢٩/ ٤١٣، ٤١٤.

كلمة فضيلة الدكتور سَيف علي العصري ﷾

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أضاء الدجنةَ باعتقاد أهل السنّة، وأكرمنا بالاقتصاد في الاعتقاد، فأشرقت القلوبُ بجَوهرة التوحيد، وأمّ البراهين، وتمكنت قواعدُ العقائد في القلوب، وحصلت الإبانةُ عن أصول الديانة، وظهرت معالمُ أصول الدِّين، والصّلاةُ والسّلام على خير الأنام، وكاشفِ الظِلام، سيّدنا ومولانا محمدٍ وعلى آله الأخيار وصحبه الأبرار، وبعد:

فعلمُ العقائد أشرفُ العلوم على الإطلاق، فهو السبيلُ لمعرفة الواحد الخلّاق، وما يجب له -سبحانه وتعالى- من صفات الكمال، وما يستحيل عليه من سمات النقص، به تتجلّى حقائقُ التوحيد، وبراهينُ الإيمان، ويعرف العبدُ مولاه، ويطهر اعتقاده عن الباطل، وتندفع شبهاتُ الزائغين، وتلبيسات المضلّلين، وقد كتب العلماءُ في ذلك كتباً كثيرة، منها المقتصرُ على ما يجب اعتقادُه دون تطرّقٍ لبراهين ذلك، ومنها ما شفع العقائدَ بالبراهين دون تطرّقٍ لدفع الأقوال المخالفة، ومنها ما اعتنى بالمسالك الثلاثة، فذكرَ عقائدَ الإيمان وبرهَن عليها، ثمّ أورد الشُّبهاتِ وفنّدها، ولا شكَّ أنّ الطالبَ محتاجٌ لجميع ذلك، إلّا أنّ التدرُّجَ في تحصيل ذلك مما يُعينه على ترتيب مدارِكه، ورُسوخ فهمه.

وقد سلّمني أخي فضيلة الشيخ محمد أسلم رضا الميمني الحنفي، كتابَ "المعتقَد المنتقَد" مع حاشية "المعتمَد المستنَد" للعَلَمَيْن العالمين الإمامَين المحقّقَين فضل الرّسول القادري وأحمد رضا خانْ، فوجدتُ الكتابَ وحاشيته في ذُروة

الإحسان وسماء التحقيق، مع حُسن سُبك ووُضوح عبارة، وكثرة النقل عن أرباب الفنّ وحُسن الانتقاء، فهو حقيقٌ بالمطالعة، نافعٌ للمبتدئ ومُذَكِّرٌ للمنتهِي، مع استطرادات حسنةٍ بديعة، وتحقيقاتٍ قويّةٍ منيعة، وتعرَّض الإمامان لقضايا كان اجتنابُها أَولى، وتركُ الحديث فيها أَحرى، نفع الله بهذا الكتاب، وجزى مؤلِّفه ومحشِّيه خيرَ الجزاء، وبارَك في مَن سعَى وشارَك في نشره، والحمد لله ربّ العالمين!.

كتبه / **د. سيف علي العصري**

٢١ جُمادى الآخرة ١٤٣٦هـ - ٣١/ ٠٣/ ٢٠١٦م



تنبيه وبيان

الحمد لله ربّ العالمين، والصّلاةُ والسّلام على أشرف الخَلق وسيّد الأنبياء والمرسَلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومَن تبعَهم بإحسانٍ إلى يوم الدّين، وبعد:

لقد أكرمنا ربُّنا ﷻ بأن نقومَ بخدمة بعض الكتب الدِينيّة الشرعيّة الإسلاميّة لإفادة إخوتنا في الإسلام، لا سيّما كتب علماء الهند، ولا سيّما مؤلَّفات شيخ الإسلام والمسلمين، إمام أهل السنّة والجماعة، مجدِّد الأمّة، الإمام أحمد رضا خانْ -عليه رحمة الرّحمن-، أمّا الكتابُ الذي بين يدَيكم هو مسمّى بـ"المعتقَد المنتقَد" للإمام فضل الرّسول البَدَايُوني، مع حواشٍ للإمام أحمد رضا المسمّاة: "المعتمَد المستنَد بناء نَجاة الأبد"، وقد طبعَ هذا الكتاب مرّاتٍ عديدةً في الهند والباكستان وتُركيا والقاهرة مصر وغير ذلك من البلاد، ولكنّنا في هذه الطباعة تشرّفنا بخدمته على المنهج الحديث المعروف في البلاد العربية؛ لتسهلَ القراءةُ للجميع، فكلُّ ما قُمنا به في خدمة هذا الكتاب تفصيلُه فيما يلي:

(١) ضبطُ النصوص على نحو لتسهلَ قراءتها على طالب العلم، ويجنّبه الزَّلل في فهم المراد، كما ضبطنا الآياتِ القرآنيّة والأحاديث النبويّة؛ لتسهلَ قراءتها على الوجه الصّحيح دون لحنٍ فيها.

(٢) تخريج النّصوص، لا سيّما الأحاديث النبويّة الشّريفة من مَصادرها الأصليّة.

(٣) مقابلة النصّ على النُّسخة المطبوعة الهنديّة القديمة.

(٤) كلّ ما أضفناه إلى النصّ الأصلي -من الكتاب وحواشيه- فهو في مثل هذَين القوسَين [ ]، وكذلك حواشي الإمام أحمد رضا المسمّاة بـ"المعتمَد المستند" كتبنا في نهاية كلٍّ منها اسمَ المحشّي هكذا: [الإمام أحمد رضا]؛ لكي تتميزَ هذه من غيرها.

(٥) تراجم الأعلام من المؤلِّفات والرّجال ﷭، ليقفَ القارئ على جُهودهم في خدمة الدّين، ليكونوا قدوةً لهم، فيحذوا حذوَهم وينسجوا على منوالهم.

(٦) كما نلفت الأنظار إلى أنّنا قُمنا بصنع فهارس علميّة للكتاب الكامل، وجعلناها في نهايتها؛ تسهيلاً لوصول القارئ إلى مراده.

ترتيب الفهارس الآتية:

فهرس الآيات القرآنيّة المباركة،

فهرس الأحاديث النبويّة الشّريفة،

فهرس الأعلام المترجمة،

فهرس الكتب المترجمة،

فهرس المحتويات،

فهرس المصادر المخطوطة،

فهرس المصادر المطبوعة،

وما توفيقُنا إلّا بالله، ولا توكُّلنا إلّا على الله، نسأله العفوَ والعافية! وصلّى الله تعالى على سيّدنا ومولانا الحبيب الأعظم محمد رسول الله، وعلى آله وصحبه ومَن والاه، والحمد لله ربّ العالمين!.

خوَيدم العلم الشّريف

محمد أسلم رضا المَيمني غُفر له

٢٥ جُمادى الآخرة ١٤٣٧هـ - ٠٤ / ٠٤ / ٢٠١٦م

المقدمة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

نحمد اللهَ سبحانَه، وتعالى شأنُه عن الكذب وكلِّ ما ليس من صفات الكمال، المنزَّهُ عظيمُ قدرتِه بكمال قدسيّتِه، صانعُ العالَمِ وخالقُ الكون، وواجبُ الوجود أزَليّاً وأبَديّاً، ولا ندَّ له في ذاته، ولا في صفاته، وله الكمالُ مطلقاً وذاتيّاً، ونعبدُه ونستعينُه ونتوكّلُ عليه، وهو مدبِّرٌ في الخَلق كافةً، ونصلِّي ونسلِّم على سيّد المرسَلين، وخاتم النبيّين، وعنده العلمُ بما كان وما يكون بمِنح ربِّ العالمين، وهو على كلِّ غائبٍ أمين، وما هو على الغيب بِضَنِين، وعلى آله وصحبه أجمعين، أمّا بعد:

فإنّ أمورَ الدّين ليستْ في مرتبةٍ واحدة، بل بعضُها أهمُّ من بعض، والعبرةُ بموافَقة الأعمال شريعةَ رسول الله، وهذا لا يُعرَف إلّا بالعلم، فالعلمُ هو الذي يعرِّف بما هو الأفضلُ من الأعمال، وقد قال الإمام النَّوَوي رحمه الله: "إنّ الاشتغالَ بالعلم أَولى ما أنفقت فيه نفائس الأوقات"[1]، أي: أفضلُ ما شغلت به الأوقاتُ الطيّبة.

وأهمُّ العلوم وأشرَفُها علمُ العقيدة، فقد قال الإمام النَّوَوي وغيرُه من العلماء: "يجب على طريق فرضِ الكفاية، أن يكونَ في المسلمين مَن يقوم ببيان عقيدة أهل السنّة والجماعة، بدلائلها العقليّةِ والنقليّة؛ لدفع تشكيكاتِ المشبِّهةِ، الذين يشبِّهون اللهَ بخَلقه، ويجعلون اللهَ جسماً يَسكن ويتحرّك وينْزل ويطلع، ويقولون: إنّه متحيِّزٌ في جهة فوق"[2].

---

(١) أي: في "المنهاج" مقدّمة، الجزء الأوّل، صـ٣.
(٢) أي: في "المنهاج" كتاب الإيمان، باب إثبات رؤية الله ﷻ، الجزء ٣، صـ١٩.

واعلمْ أنّ شرفَ هذا العلم على غيره من العلوم؛ لكونِه متعلّقاً بأشرَف المعلومات التي هي أصولُ الدّين، أي: معرفةُ الله ورسولِه ﷺ، والعلمُ بالله تعالى وصفاتِه أجلُّ العلومِ وأعلاها وأوجَبُها وأولاها، ويسمّى "علمُ الأصول" و"علمُ التوحيد" و"علمُ العقيدة"، وقد خصّ النبيُّ ﷺ نفسُه بالترقّي في هذا العلم فقال: «إنّ أتقاكم وأعلَمَكم بالله أنا»[1] فكان هذا العلمُ أهمَّ العلوم تحصيلاً، وأحقَّها تبجيلاً وتعظيماً، قال تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ﴾ [محمد: ١٩] قدّم الأمرَ بمعرفة التوحيد على الأمر بالاستغفار؛ لتعلّقِ التوحيد بعلم الأصول، وتعلّقِ الاستغفار بعلم الفُروع، وروى البخاريُ في "صحيحِه" عن أبي هريرة رضي الله عنه أنّ رسولَ الله ﷺ سُئِلَ: أيُّ العملِ أفضل؟ قال: «إيمانٌ بالله ورسولِه»[2].

فهذا يدلّ على أهميّةِ علمِ التوحيد، الذي كان لعلماء السَّلَف اهتمامٌ بالغٌ في تحصيلِه وتعليمِه للنّاس، قال الإمامُ أبو حنيفة رضي الله عنه: "الفقهُ في الدِّين أفضلُ من الفقه في

(١) أخرجه البخاري في "الصحيح" كتاب الإيمان، باب قول النّبي ﷺ: «أنا أعلَمكم بالله» ر: ٢٠، صـ٦، بطريق عبدة، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة، قالت: كان رسول الله ﷺ إذا أمرَهم، أمرَهم من الأعمال بما يُطيقون، قالوا: إنّا لَسنا كهيئتِك يا رسولَ الله! إنّ اللهَ قد غفرَ لكَ ما تقدّم من ذنبك وما تأخَر، فيغضب حتّى يعرفَ الغضبُ في وجهِه، ثمّ يقول: «إنّ أتقاكم وأعلَمكم بالله أنا».

(٢) أخرجه البخاري في "الصحيح" كتاب الإيمان، باب مَن قال: إنّ الإيمانَ هو العمل، ر: ٢٦، صـ٧، بطريق ابن شهاب، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي هريرة، أنّ رسولَ الله ﷺ سئل: أيُّ العمل أفضل؟ فقال: «إيمانٌ بالله ورسوله» قيل: ثمّ ماذا؟ قال: «الجهادُ في سبيل الله» قيل: ثمّ ماذا؟ قال: «حجٌّ مبرور».

الأحكام. والفقهُ معرفةُ النّفس ما لها وما عليها"[١] اهـ. وقال أيضاً: "أصلُ التوحيد وما يصحّ الاعتقادُ عليه، وما يتعلّق منها بالاعتقاديّات، هو الفقهُ الأكبر"[٢] اهـ.

وفي "البزّازية" على مذهب أبي حنيفة ﷺ ما يدلّ على أهميّة الاعتناء بعلم التوحيد وتعليمِه للنّاس، فقد ورد فيه ما نصُّه: "تعليمُ صفة الخالق مولانا ﷻ للنّاس، وبيانُ خصائص مذهب أهل السنّة والجماعة من أهمّ الأمور، وعلى الذين تصدّوا للوعظ، أن يلقِّنوا النّاسَ في مجالسهم على مَنابرِهم ذلك، قال الله تعالى: ﴿وَذَكِّرْ فَإِنَّ الذِّكْرَى تَنفَعُ الْـمُؤْمِنِينَ﴾ [الذاريات: ٥٥]، وعلى الذين يؤُمّون في المساجد أن يعلّموا جماعتَهم شرائطَ الصّلاة، وشرائعَ الإسلام، وخصائصَ مذاهب الحقّ، وإذا علِموا في جماعتِهم مبتدِعاً أرشدُوه، وإن كان داعياً إلى بدعتِه مَنعُوه، وإن لم يقدروا رَفعُوا الأمرَ إلى الحُكّام، حتّى يجلوهم عن البلدة إن لم يمتنع، وعلى العالم إذا علِم مِن قاضٍ أو مِن آخَر يدعو النّاسَ إلى خلاف السنّة، أو ظنّ منه ذلك، أن يُعلِمَ النّاسَ بأنّه لا يجوز اتّباعُه، ولا الأخذُ عنه، فعَسى يخلِّط في أثناء الحقّ باطلاً، يعتقده العوامُ حقّاً، ويعسر إزالتُه!"[٣] اهـ.

فظهر من ذلك أنّ صرفَ الهمّة لتحصيل هذا العلم وتعليمِه للنّاس، مقدَّمٌ على غيره من العلوم؛ لأنّ العبادةَ لا تصحّ إلّا بعد معرفة المعبودِ، كما قال الغزالي[٤] ﵀، وذلك لأنّه مَن يشبّهُ اللهَ تعالى بشيءٍ مّا، لم تصحّ عبادتُه؛ لأنّه يعبد شيئاً تخيّله

---

(١) انظر: "إشارات المرام" المقدّمة، صـ١٥.

(٢) انظر: "إشارات المرام" المقدّمة، صـ١٥، ١٦.

(٣) "الفتاوى البزّازية" كتاب ألفاظ تكون إسلاماً أو كفراً أو خطأً، الفصل ٢ فيما يكون كفراً من المسلم وما لا يكون، ٦/ ٣٢٠.

(٤) أي: في "الاقتصاد في الاعتقاد" التمهيد ٣ في بيان الاشتغال بهذا العلم من فروض الكفايات، صـ١٦، ١٧.

وتوهّمه في مخيلته وأوهامه، قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَاراً وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ عَلَيْهَا مَلَائِكَةٌ غِلَاظٌ شِدَادٌ لَا يَعْصُونَ اللهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحريم: ٦]، قال سيّدنا علي رضي الله عنه في تفسير هذه الآية: "علِّموا أنفسَكم وأهلِيكم الخيرَ"(١) يعني أنّ حفظَ النّفس والأهل من النّار التي عظَّم اللهُ أمرَها، يكون بتعلُّم الأمور الدِينيّة، أي: معرفة ما فَرض اللهُ فعلَه أو اجتنابَه، أي: الواجبات والمحرَّمات، وذلك كَي لا يقعَ في عبادةٍ فاسدة، وبتعلُّم ما يجوز اعتقادُه وما لا يجوز، وذلك كَي لا يقعَ في التشبيه والتمثيل والكفر والضلال.

فلأهميّة هذا الأمر العظيم كان لنا الاعتناءُ الشّديد بهذا العلم، وقد لاقينا من جراء ذلك معارَضةً من الذين لا يُنزِلون الأمورَ بمَراتبها، لا سيّما من مشبِّهةِ هذا العصر، وهُم الوهابيةُ الذين يَنشرون عقيدةَ المجسِّمة التي أخذُوها من ابن تَيمية ومحمد بن عبد الوهّاب، ويحاربون عقيدةَ أهل السنّة، متستّرين بسِتار السَّلَفية، والسَّلَفُ براء منهم، فنحمد اللهَ تعالى أن جعلنا ممن ينصرون عقيدةَ أهل الحقّ المؤيَّدة بالكتاب والسنّة والأدلّة العقليّة!.

حكمُ تعلُّم علم الكلام

قال الشيخ ابن حجر الهيتمي في كتابه "الفتاوى الحديثية" ما نصّه: "الذي صرّح به أئمّتُنا: أنّه يجب على كلّ أحدٍ وُجوباً عَينيّاً أن يعرفَ صحيحَ الاعتقاد من فاسدِه، ولا يشترط فيه علمُه بقوانين أهل الكلام؛ لأنّ المدارَ على الاعتقاد الجازِم ولو بالتقليد

(١) انظر: "المستدرَك" كتاب التفسير، تفسير سورة التحريم، ر: ٣٨٢٦، ٤/١٤٣٣، بطريق عبد الرزّاق، عن الثوري، عن منصور، عن ربعي، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، في قوله عز وجل: ﴿قُوا أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَاراً﴾ [التحريم: ٦] قال: «علِّموا أنفسَكم وأهلِيكم الخيرَ».

على الأصّح، وأمّا تعليمُ الحُجج الكلاميّة والقيامُ بها للردّ على المخالفين، فهو فرض كفاية، اللّهم إلّا إن وقعتْ حادثةٌ وتوقّف دفعُ المخالف فيها على تعلُّم ما يتعلّق بها من علم الكلام أو آلاته، فيجب عَيناً على مَن تأهّلَ لذلك، تعلّمُه للردّ على المخالفين"[1] اهـ.

وقال الحافظُ اللُّغوي السيّد محمد مرتضى الزَّبيدي الحنفي في "شرح الإحياء" ممزوجاً بالمتن ما نصُّه: "(ولم يكن شيءٌ منه -أي: علم الكلام- مألوفاً في العصر الأوّل) عند الصّحابة والتابعين (فكان الخَوضُ فيه بالكلّية من البِدَع) والمنكَرات (ولكن تغيّرَ الآن حكمُه) باختلاف الأزمِنة؛ (إذ حدثت البِدَعُ) من المبتدعة (الصّارفةِ عن مقتضى نصِّ القرآن والسنّة) ومقتضى النصّ ما لا يدلّ اللّفظُ عليه، ولا يكون ملفوظاً، لكن يكون من ضرورة اللّفظ (ونبغتْ) أي: ظهرتْ (جماعةٌ لفقوا) أي: جمعوا (لها) لتلك البِدَع (شُبهاً) وإيراداتٍ (ورتّبوا فيها كلاماً مؤلَّفاً) يقرؤه النّاسُ (فصار ذلك المحذورُ) أي: الممنوعُ منه (بحكم الضرورة) والاحتياجُ (مأذوناً) بالتكلُّم (فيه) تعلُّماً وتعليماً (بل صار) القدرُ المحتاجُ إليه (من فروض الكفايات) وقال السُّبكي: "ولا شكَّ أنّ السّكوتَ عنه مالم تَدع إليه الحاجةُ أَولى، والكلامُ فيه عند فقد الحاجة بدعةٌ"[2]، وحيث دعتْ إليه الحاجةُ فلا بأسَ به (وهو القدرُ الذي يقابل به المبتدِعُ إذا قصد الدّعوةَ) أي: دعاءَ النّاس (إلى البدعة) وحملهم عليها"[3] اهـ.

---

(١) "الفتاوى الحديثية" باب في أصول الدّين، مطلب: يتعيّن على وُلاة الأمور منعُ مَن يشهر علم الكلام بين العامّة، صـ٢٧٥.

(٢) انظر: "طبقات الشّافعية" الطبقة ٢، تحت ر: ٦١-الحارث بن أسد المحاسبي أبو عبد الله، ذكر البحث عمّا كان بينه وبين الإمام أحمد، ٢/ ٢٧٨.

(٣) "إتحاف السادة المتقين" كتاب العلم، الباب ٢ في بيان العلم المحمود والمذموم وأقسامها =

وقال الشيخ شهاب الدّين الرَّملي الشّافعي في "شرح الزُّبَد" ما نصُّه: "التوغُّل في علم الكلام بحيث يتمكّن من إقامة الأدلّة وإزالة الشُّبه، فرضُ كفايةٍ على جميع المكلَّفين الذين يمكِن كلًّا منهم فعلُه، فكلٌّ منهم مخاطَبٌ بفعله، لكن إذا فعله البعضُ سقط الحرجُ عن الباقين، فإن امتنعَ جميعُهم من فعلِه، أثِمَ كلُّ مَن لا عذرَ له، ممن علِم ذلك وأمكنه القيامُ به"[1] اهـ.

وقال النَّوَوي في "شرح صحيح مسلم " ما نصُّه: "قال العلماء: البدعةُ خمسةُ أقسامٍ: (١) واجبةٌ، (٢) ومندوبةٌ، (٣) ومحرَّمةٌ، (٤) ومكروهةٌ، (٥) ومباحةٌ، فمن الواجبة نظمُ أدلّة المتكلّمين؛ للردّ على المَلاحدة والمبتدعين، وشبه ذلك"[2] اهـ.

فائدةُ علم الكلام

ويفهم النّبيهُ أنّ منفعةَ علم التوحيد في الدّنيا تتمثّل في انتظام أمر المُعاش، ولا يتمّ هذا الانتظامُ إلّا بالمحافَظة على العدل والمعامَلة، التي يحتاج إليها في بقاء النّوع الإنساني على وجهٍ لا يؤدِّي إلى الفساد؛ وذلك لأنّ الإنسانَ إذا عرفَ علمَ التّوحيد واطمأنّت إليه نفسُه، وتكيّفتْ في صفاتها به، حصلت السّعادةُ الذاتيّة، وإذا انتشرت أحكامُ الشّريعة بين النّاس، وجعلوها هي الحِكَمَ بينهم في مُعامَلاتهم -وهي الميزانُ الذي يزنون به تصرُّفاتِهم- حصل الانتظامُ المطلوب، ولا يمكن التمسّكُ بأحكام الشّريعة إلّا بالإيمان بأصول التوحيد على منهاج أهل الحقّ، وهذا الكلامُ يندفع به قولُ

=

وأحكامها... إلخ، ١/ ١٧٥.

(١) انظر: "غاية البيان" المقدمة، صـ٢٩، ٣٠.

(٢) "المنهاج" كتاب الجمعة، باب خطبته ﷺ في الجمعة، الجزء ٦، صـ١٥٤.

مَن يقول: "إنّ الدِّين لا علاقةَ له بأحوال الدّنيا" وهذا خطأ، فليس الدِّين منحصراً في البحث في أحوال الآخرة فقط -كما يتوهّم الجاهلون-، بل إنّ الحياةَ الدّنيا هي في نظر الدِّين، الجسرُ الذي يُعْبَرُ به إلى الحياة الآخرة، وإذا أراد الإنسانُ أن يحصّلَ خيرَ آخرتِه، فعلَيه أن يحصّلَ خيرَ دُنياه، وهذا لا يتمّ إلّا بميزان الشّريعة، فمنفعةُ هذا العلم في الآخرة، هي النَّجاةُ من العذاب المترتّب على الكُفر وسُوءِ الاعتقاد، وعند التأمّل الصّادق في منفعته في الدّنيا -كما ذكرنا-، نعلم أنّ صلاحَ النّوع الإنساني لا يتمّ إلّا على أساس هذا الدِّين، فما عدا الإسلام كلُّ الأفكار والنُّظم التي تدّعي أنّها هي التي تملك النّظرةَ، والتي فيها صلاحُ النَّوع الإنساني، هي أفكارٌ فاسدةٌ باطلة، وهذا ليس تجنيّاً ولا استخفافاً بفكر النّاس، بل هو إيمانٌ معقودٌ على سبيل العلم بهذا الدّين وما يحويه من مَبادئ، وكلُّ هذه المبادئ كالرّأسماليّة والشُيوعيّة والاشتراكيّة، إنّما هي بهرجاتٌ وأفكارٌ جزئيّةٌ صيغتْ صياغةَ الأفكار الكُليّة، ولهذا لا نعترف لأيٍّ منها بالشُموليّة في الفكر، وإن ادّعت هي ذلك لنفسها، فنحن بما نملكه من أسلِحَةٍ فكريّةٍ نستطيع تَعْرِيةَ هذه الأفكار، وبيان أنّها نظراتٌ جزئيّة، ثمّ بيان فسادِها وعدمِ مطابقتها لحقيقة الوجود.

وليعلمْ إخوةُ الإيمان! أنّ علمَ التوحيد يقال له علمُ الكلام، وهو علمٌ يقرِّره أهلُ الحقّ، وليس مذموماً كما تظنّ المجسِّمة؛ فإنّ السَّلَفَ الصّالح منهم مَن اشتغل به تأليفاً وتعليماً وتفهيماً، ومنهم مَن عرفه لنفسه ولم يشتغل به تأليفاً وتفهيماً؛ لأنّ الحاجةَ للتأليف في أيّامه كانت أقلّ، ثمّ اشتدّت الحاجةُ إلى الاشتغال به تأليفاً وتفهيماً، وهذا ليس فيه ما يخالف شرعَ الله، بل هو محضُ الدِّين، وهو أشرَفُ علوم الدِّين؛ لأنّه يعرف به ما يجب لله من الصّفات الأَزَليّة، التي لا بدايةَ لها التي افترض اللهُ معرفتَها

على عبادِه، وما يستحيل على الله من النقائص، وما يجوز على الله مع ما يتبع ذلك من أمور النُبوّة وأمور الآخرة.

وقد ألّف الإمامُ أبو حنيفة رضي الله عنه في علم الكلام خمسَ رسائل، وكان يذهب من بغداد إلى البصرة لمناظَرة المشبِّهة والمَلَاحدة، وكذا الإمام الشّافعي رضي الله عنه كان يُتقِن هذا العلم، كذلك اشتغل بهذا العلم عمرُ بن عبد العزيز الخليفة الرّاشد، وعمل رسالةً يبيّن فيها مذهبَ أهل الحقّ، كذلك الحسنُ البَصري الذي هو من أكابر التّابعين، وتكلّم فيه الإمامُ مالِك وغيرُه من أئمّة السَّلَف.

أسأل اللهَ عز وجل أن يتقبّلَ منّا؛ إنّه هو السّميع العليم، وأن يجعلَه من خالص أعمالنا التي تدّخر لنا يومَ أن نلقاه، آمين!.

كتبه / **إنعام القادري**

خريج قسم الحديث بالأزهر الشّريف

٢٠ رمضان المبارك ١٤٢٩هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

ترجمة الإمام فضلُ الرّسول العثماني البَدَايُوني

صاحب "المعتقَد المنتقَد"

أسرتُه ونسَبُه

ينتهي نَسبُه إلى جامع القرآن سيّدنا عثمان بن عَفّان رضي الله تعالى عنه بإحدى وثلاثين واسطةً، وينتمي من جهة أمِّه إلى رأس المفسِّرين سيّدنا عبد الله بن عبّاس رضي الله تعالى عنهما.

كان من أسرةٍ عِلميّةٍ أباً عن جدٍّ، انتقل أحدُ أجدادِه -وهو الشيخ دانيال- من قطر إلى الهند في عسكر السلطان شهاب الدّين الغَوري سنة ٥٩٩هـ، وقدمَ "بَدَايُونْ" مع السّلطان قطب الدّين إيبك. وكان الشيخ دانيال ممن بايَع على يد الشيخ عثمان الهروني، شيخ سلطان الهند معين الدّين حسَن الأجميري (المتوفّى ٦٣٣هـ)، تولّى قضاءَ بَدَايُون طيلةَ حياتِه وتوفّي سنة ٦١٨هـ، واستمرّ العلمُ في سُلالتِه إلى الآن. منهم: الشيخ محمد شفيع العثماني (المتوفّى ١١٠٠هـ) أبو جدِّ جدِّ صاحب الترجمة، أحد الأعلام النابهين الذين جمعَهم السلطانُ أَورَنْك زَيب عالمگير (المتوفّى ١١١٨هـ) لتدوِين "الفتاوى الهنديّة"، وهي مَرجعٌ هامٌّ للفقه الحنفي، لا يوجد لها نظيرٌ في كثرة المسائل، وجمع الجزئيات، ودقّة الترتيب، وجودة التنويع والتقسيم.

ولادته وثَقافته

وُلد العلّامةُ فضل الرّسول في شهر صفر عام ١٢١٣هـ، وبدأ الدراسةَ حسب

دأب أسرتِه وعامةِ الأُسر من الأشراف والنجباء، وهو ابنُ أربع سنواتٍ وأربعةِ أشهُر وأربعةِ أيّام، وأخذ العلمَ عن جدِّه الشيخ عبد الحميد البَركاتي (١٧/ ٥/ ١١٥٢هـ - ١٧/ ٥/ ١٢٣٣هـ)، وإذ بلغ الثاني عشر من عمره توجّه إلى بلدة لَكنَو راجلاً بدون زادٍ وراحلةٍ، مع بُعد المسافة نحو مئتَين وخمسين كيلو متراً، لكن جذبتْه داعيةُ العلم وسهلت له المشاق، حتّى بلغها سالماً في عنايةٍ ربّانية ورعايةٍ إلهيّة، وحضر مجلسَ الشيخ نور الحقّ الفَرَنْجي محلِّي (المتوفّى ١٢٣٨هـ)، وتلقّى منه العلومَ العقليّةَ والنقليّة ثلاثَ سنوات، وأراد الشيخ أن يمنحَ تلميذَه شهادةَ الفراغ وعمامةَ الفضل بمَشهد أعيان المشايخ وأعلام الأفاضل، فأمرَ أن يرتحلَ معه إلى "ردَولي الشّريفة" بمناسبة عُرس [الفاتحة السنَويّة] المخدوم الشاهْ عبد الحقّ الرَدَولْوي (المتوفّى ٨٣٧هـ) المعقود في ١٥ إلى ١٧ من جُمادى الآخرة سنة ١٢٢٨هـ، فسافرا إليها في الموعد، وشهد العرسَ كثيرٌ من أعلام الهند، منهم: الشيخ عبد الواسع اللَّكنَوي، والشيخ عبد الواحد الخَيرآبادي، والشيخ ظهور الله الفَرَنْجي محلّي، ورتّب الشيخ مجلساً خاصّاً حضرَه هؤلاء الأجِلّةُ، وامتحنوا التلميذَ بطلب الشيخ، وأثنَوا على علمِه وإتقانِه، فأناطه الشيخُ العمامةَ، ومنحَه الشهادةَ وإجازةً في جميع العلوم العقليّة والنقليّة وعادا إلى لَكنَو.

ثمّ قدمَ به الشيخُ نور الحقّ إلى حضرة أبيه الشيخ أنوار الحقّ الفَرَنْجي محلّي (المتوفّى ١٢٣٦هـ)، فدعا له بالخير والبركة، وبشَّره بنشر الدِّين والعلم وعموم الإفاضة والإفادة، ثمّ ودّعه الشيخ إلى وطنه "بَدَايُون" فعاد إلى الوطن وتلقّاه جدّه الكريم بحنان وحفاوة، وأمره بطلب الطبّ، وكان أبوه الشيخ عبد المجيد عين الحقّ (٢٩/ رمضان ١١٧٧هـ - ١٧/ محرّم ١٢٦٣هـ) بـ"مَارَهْرَه الشريفة" بحضرة مُرشِده

سيّدنا الشيخ آل أحمد اچّھے مِيان ﷺ (المتوفّى ١٢٣٥هـ)، فذهب إليها لزيارتها، فصدر الأمرَ منهما أيضاً بطلب الطبّ.

كان الطبيب بَبَر علي المُوهاني ذائع الصيت في حذاقة الطبّ، سكن في بلدة "دهول فور" بطلب واليها ، فارتحل الشيخ إلى بلدة "دهول فور" وتلقّى منه الطبَّ سنتَين حتّى حذقَ فيه، وأذِن له الأستاذُ بالعَود إلى الوطن فرجع إليه، واشتغل بالتدريس والإفادة بمدرسة آبائِه التي كانت تُدعى بـ"المدرسة المحمديّة"، نسبةً إلى الشيخ محمد علي البَدايُوني (المتوفّى ١١٩٦هـ) أستاذ الشيخ عبد المجيد عين الحقّ، وتلميذ القاضي محمد مبارك الگوفامئوي (المتوفّى ١١٦٢هـ)، وسمّيت الآن بـ"المدرسة القادريّة" وأمّم الطالبون من كلّ أَوب وتخرّجوا عليه.

أساتذته وأسانيده

(١) أخذ أوّلاً عن جدّه الشيخ عبد الحميد، عن أخيه الفقيه الكامل الشيخ محمد لبيب (نحو ١١٤١هـ/ ١٢٠٥هـ)، عن أبيه الوحيد الفريد الشيخ محمد سعيد (المتوفّى ١١٥٧هـ)، عن أبيه العارف الكامل الشيخ محمد شريف، عن أبيه العارف الفقيه الشيخ محمد شفيع من جامعِي "الفتاوى الهنديّة".

(٢) أخذ عن أبيه الشيخ عين الحقّ عبد المجيد، عن بحر العلوم الشيخ محمد علي البَدايُوني، عن القاضي مبارك الكوفامئوي، عن السيّد مِير زاهد الهَرَوي (المتوفّى ١١٠١هـ).

(٣) أخذ العلوم العقليّة والنقليّة عن الشيخ نور الحقّ اللَّكنَوي، عن بحر العلوم الشيخ عبد العلي الفَرَنْجي محلّي (م١٢٢٥هـ)، عن أبيه أستاذ الأساتذة المحقِّقين مقدام العلماء المدقّقين الشيخ نظام الدّين اللَّكنَوي (م١١٦١هـ).

(٤-٥) أخذ إجازةَ الحديث والتفسير والفقه والتصوّف عن الشيخ المحدِّث المفسِّر الفقيه عابد المدني، وعن سراج العلماء الشيخ عبد الله سراج المكّي، عليهم الرحمة والرضوان.

أسفاره

سافَر في الهند إلى بَنارَس، وتولّى مُداواةَ ابنةِ والي بَنارَس، وأقام هناك مدّةً، وسافَر إلى الحرمَين الشّريفَين مرّات وكرّات، وتشرّف بالحجّ والزيارة، واجتمع بالعلماء الأعلام وأخذ منهم العلومَ والأسانيد، وسافَر إلى بغداد الشّريفة سنة ١٢٧٠هـ وسنة ١٢٧٧هـ، ونال الحفاوة والإكرام من نقيب الأشراف حضرة الشيخ علي ﷺ، حتّى أمر ابنَه السيّد سليمان بأن يتتلمذَ على العلّامة فضل الرّسول، فدرس عليه وأقام هناك مدّةً، ثمّ رجع إلى الهند وسكنَ ببلدة حَيدرْآباد الدَّكَن مدّةً طويلةً، وسافَر إلى إستانبول وغيرها من البلاد، ونفع الخلائقَ بعلومه ومَعارفه، يُلقي الدروسَ على التلامذة، وأسرارَ الطريقة والسُّلوك على المسترشدين، ويُداوي المرضَى البائسين الآيسين، فحيث سكنَ صار مرجعاً للعامّة والخاصّة لوَفرة علومِه، وكثرة فيوضِه، وعموم جُودِه وسخائه.

مبايعتُه

بايَع على يد أبِيه الكريم الشيخ عين الحقّ عبد المجيد، في الطريقة العالية القادريّة، واشتغل بالأوراد والأذكار، والرياضات والمجاهَدات، ثمّ نال الإجازةَ والخلافةَ في جميع السّلاسل من أبيه الكريم رحمه الله تعالى.

تلامذته

تتلمذ عليه خلقٌ كثير، نذكر هنا بعضَ الكبار المعروفين منهم:

(١) قاضي القُضاة المفتي الشيخ أسعد الله ابن المفتي كريم قلي، كان مفتياً

بمحكمة "فتح فور" ثمّ فاز بمنصب قاضي القُضاة بـ"آغْرَه" ثمّ تولّى منصبَ صدر الصُّدور بولاية "جَونْفور". تلمذ منه المولوي رحمن علي صاحب "تذكرة علماء الهند" ودرس عليه "مشكاة المصابيح" و"شرح العقائد النَّسَفية" كما ذكره في ترجمته، توفّي غرّة جُمادى الأُولى يوم الاثنين سنة ١٣٠٠هـ.

(٢) المفتي عنايت رسول الچرياكوتي، ابن القاضي علي أكبر، ابن القاضي عطاء الرسول العبّاسي (المتوفّى ١٣٢٠هـ). وُلد عام ١٢٤٤هـ، ودرس العلوم العربيّة الابتدائية على أبيه، ثمّ أخذ من الشيخ أحمد علي الچرياكوتي، وأخذ العلومَ الأدبيّة والعقلية من العلاّمة فضل الرّسول، ورجع إلى الوطن ثمّ اشتاق إلى تعلّم العبرية فارتحل إلى كَلْكَتّا بشرق الهند، وأخذها من أحبار اليهود. من تلامذته أخوه الأستاذُ محمد فاروق، أستاذُ الكاتب الشّهير شبلي النعماني.

(٣) قاضي القُضاة الشيخ عبد الفتّاح أشرف علي الحسني الحسيني النقوي الگلشن آبادي ابن الشيخ عبد الله الحسيني، من أجلّة العلماء المشاهير بـ"خانديش" من نواحي "ناسِك"، له عدةُ تصانيف مثل "التحفة المحمديّة في الردّ على الوهابية" و"جامع الفتاوى" في أربعة مجلّدات، و"خزينة العلوم" و"تاريخ الأولياء".

(٤) الشيخ سخاوت علي العُمري الجَونْفوري، وُلد سنة ١٢٢٦هـ وارتحل في آخر عمره إلى مكّة المعظّمة مهاجراً، وتوفّي بها في السّادس من شوّال سنة ١٢٧٤هـ. له تصانيف في العقائد.

(٥) الشيخ أحمد سعيد النقشبندي المجدِّدي الدّهلوي، ابن الشيخ أبي سعيد العُمري الدهلوي. وُلد غرّة ربيع الأوّل سنة ١٢١٧هـ، وأخذ البيعةَ والخلافةَ من الشيخ غلام علي الدهلوي، خليفة الشيخ مَظهر جانِ جاناںْ، قرأ على العلاّمة

فضل الرّسول الكتبَ الدِينية، وخاصّةً رسائل التصوّف، هاجَر في آخر عمره إلى المدينة المنوّرة، وتوفّي في الثاني من ربيع الأوّل عام ١٢٧٧هـ ودفن بالبقيع. له تصانيف والردّ على الوهابية، من أجلّة تلامذته وخلفائه المفتي الشيخ إرشاد حسين الرَّامْفوري.

(٦) الشيخ محمد صادق البرَكاتي المارَهْرَوي، ابن الشيخ أولاد الرّسول المارَهْرَوي. وُلد في ٧/ من رمضان سنة ١٢٤٨هـ، وأخذ العلم عن أبيه، والبيعةَ والخلافة عن عمّه الشيخ محيي الدّين، ونال الخلافةَ عن أبيه وعن عمِّه الأكبر الشيخ آل الرّسول أيضاً، أخذ الطبَّ عن العلاّمة فضل الرّسول. سكن مدّةَ عمره بـ"سِيتافور"، وتوفّي بها في ٢٤/ شوّال سنة ١٣٢٦هـ.

(٧) الشيخ الشريف أولاد حسن ابن الشيخ الشريف آل حسن المُوهاني. له "كتاب الاستفسار" في الردّ على النصارى، تلقّى العلوم النقلية والعقلية من العلاّمة فضل الرّسول، عُرف بالزُّهد والتقوى، والعلم والذكاء، والعبادة والرياضة. سافَر إلى الحرمَين الشريفين وعاد إلى بمبائي، وأصيب بالمرض، وتوفّي بها.

(٨) الشيخ الشريف إشفاق حسين السَّهسواني، سكن ببريلي وتوفّي بها سنة ١٣١٨هـ.

(٩) الشيخ كرامتْ علي الجَونْفوري. له تصانيف عديدة، توفّي سنة ١٢٩٠هـ.

(١٠) الشيخ القاضي تجمّل حسَين العبّاسي، من أثرياء سروئي مديريّة مُرادآباد.

(١١) نقيب الأشراف الشيخ سليمان، ابن الشيخ نقيب الأشراف علي رحمهما الله تعالى من أولاد سيّدنا عبد الوهّاب ابن سيّدنا الغوث الأعظم الجيلاني رضي الله تعالى عنهما.

(١٢) الشيخ الشريف أرجُمَنْد علي النقوي القبائي البَدايُوني، من سلالة الشيخ علاء الدّين الأصولي، أستاذ المحبوب الربّاني شيخ الشيوخ نظام الدّين

البَدايُوني الدهلوي. توفّي سنة ١٢٧٥هـ.

(١٣) الشيخ جلال الدّين البَدايُوني، المتوفّى سنة ١٢٦٩هـ.

(١٤) الشيخ الطبيب وجيه الدّين الصّديقي البَدايُوني، المتوفّى سنة ١٢٩٦هـ.

(١٥) الشيخ تفضّل حسين البَدايُوني، أخذ الطبّ عن العلّامة وحذق فيه، توفّي سنة ١٢٩٦هـ.

(١٦) الشيخ عبد القادر بن فضل الله بن محمد علي الحَيدرآبادي (١٢٥١هـ/ ١٣٢٩هـ) أحد العلماء البارزين في الفقه والأصول، له مصنَّفاتٌ كثيرة، منها: "تبليغ الأحكام في آداب الطعام" و"سَوط الرّحمن على ظهر الشيطان" و"تحفة العاشقين" و"التذكرة القادرية" و"نور الهُدى" و"بدر الدُّجى" و"شمس الضُّحى" و"نور الإيمان" و"گَوهَرِ مقصود".

خلفاؤه في الطريقة والسُّلوك

(١) الشيخ الطيّب عبد العزيز المكّي، كان مسكنه عقب الصَّفا، اشتهر في الطبّ والورع والتقوى، تشرّف ببيعته في الموسم داخل الحطيم سنة ١٢٧٧هـ، ونال الخلافة، صنّف له العلّامة رسالةً في الطريقة والسُّلوك.

(٢) الشيخ آل نبي الحسني الحسيني الشاهْ جَهانْفوري. توفّي بـ"بٹالہ" مديرية "غَورْداسْفور" من ولاية بَنجاب سنة ١٢٧٨هـ.

(٣) الشيخ نور الحسن الحسني الحسيني الحَيدرآبادي.

(٤) الشيخ الشريف شمس الضُّحى البخاري الحَيدرآبادي.

(٥) الشيخ الحاج حميد الدّين المچهلي شهري الحَيدرآبادي، توفّي بحيدرآباد

في الثاني من جُمادى الآخرة سنة ١٢٨٥هـ.

(٦) الشيخ عطاء الله العُثماني ابن سلالة مشايخ نيوتني بنواحي لَكنَو.

(٧) الشيخ عبيد الله بن الشيخ عبد الله المكّي ابن الشيخ عبد الكريم رحمهم الله تعالى.

من تصانيفه: "السيف المسلول عن علم غيب الرّسول".

(٨) الشيخ الحاج محمد أكبر الولايتي.

(٩) الشيخ محمد قدرتُ الله الكشميري.

(١٠) المفتي الشيخ ضياء الدّين الحيدرآبادي.

وفاتُه

مرضَ في ربيع الأوّل سنة ١٢٨٩هـ واستمرّ المرضُ نحو ثلاثةِ أشهُر، قال يوماً للقاضي الشيخ شمس الإسلام العبّاسي: "أذكر لك اليومَ تحديثاً بنعمة ربّي أنّي كنتُ مأموراً من حضرة الرّسالة باستئصال الفِرقة الوهابية النَّجدية، فحمداً لله أنّ الردَّ على الفِرقة المذكورة، ووليدتَيها الإسماعيليّة والإسحاقيّة، قد تمّ بعَونه تعالى، ولم تبق أُمنيةٌ في قلبي، وسأرتحل من هذه الدار الفانية".

دعا ابنَه الشيخ عبد القادر محبّ الرّسول، صباح الثاني من جُمادى الآخرة سنة ١٢٨٩هـ يومَ الخميس، وأخبره بارتحالِه بعد صلاة الظهر، وأوصاه بإمامة صلاة الجنازة. وتوفّي بعد الظهر فقضيت الصّلاةُ عليه بعد المغرب، ودُفن بمقبرة أَبِيه أوّل وقت العشاء، رحمه الله تعالى رحمةً واسعةً!.

أولادُه

تزوّج ببنت القاضي الشيخ إمام بخش الصديقي البَدايُوني، ووُلدتْ له منها

بنتٌ زوّجها بالشيخ الطبيب سراج الحقّ ابن الشيخ المجاهد فيض أحمد البَدايُوني، ووُلد له وَلدان: الشيخ محي الدّين مَظهر محمود، والشيخ عبد القادر مَظهر حقّ.

(١) الشيخ محي الدّين مَظهر محمود القادري، وُلد في ١٧/ صفر عام ١٢٤٣هـ وتوفّي في الثامن من ذي القعدة سنة ١٢٧٠هـ، فلم يسكن في الدار الفانية إلّا سبعة وعشرين عاماً وثمانية أشهُر واثنين وعشرين يوماً، لكنّه أتمّ دروسَ العلوم واشتغل بالتعليم والإفادة، والتصنيف والكتابة، والطبّ والمعالجة. له حواشٍ على "القانون" لابن سينا، وعلى حواشي "الرّسالة القُطبية" للمِير زاهد الهَرَوي، و"شمس الإيمان في الردّ على الوهابية".

(٢) شيخ الإسلام تاج الفُحول مَظهر حقّ عبد القادر محبّ الرسول رحمه الله تعالى، وُلد في ١٧/ رجب عام ١٢٥٣هـ، سمّاه جدُّه الشيخ عين الحقّ عبد المجيد بالاسم التاريخي "مَظهر حقّ" وسمّى يوم عقيقته بعبد القادر تبرُّكاً باسم سيّدنا الغَوث الأعظم رضي الله تعالى عنه، وجعل والدَه "محبّ الرسول" جزءاً من اسمه. تخلّق بأخلاقٍ نبيلةٍ مذ طفولته، وتجنّب اللهو واللعب، بدأ الدرسَ على جدِّه في الرابع من عمره، وقرأ على الشيخ نور أحمد البَدايُوني، ثمّ ارتحل إلى العلّامة فضل حقّ الخيرآبادي (١٢١٢هـ/ ١٢٧٨هـ)، ودرسَ عليه الكتب العالية من العلوم العقليّة، وكان العلّامة الخيرآبادي يفتخر به، ويذكر جودةَ عقلِه وفرطَ ذكائِه، ويقول العلّامةُ فضل الرّسول: "فيض أحمد يفوقني ذكاءً، وعبد القادر يفوقني وإيّاه ثقوباً وذكاءً". امتاز بين تلامذة العلّامة الخيرآبادي -أمثال الشيخ فيض الحسن السَّهارنْفوري، والشيخ هداية الله خانْ الرامْفوري ثمّ الجَونْفوري، والشيخ عبد الحقّ الخيرآبادي- بتبحّره ورُسوخه في جميع

العلوم والفنون. بعد التخرّج من العلوم أخذ البيعةَ وإجازةَ الحديث من أبيه، وتشرّف بالخلافة من أبيه حين أوّل سفره إلى الحرمَين الشّريفَين سنة ١٢٧٩هـ.

له مآثر جليلة، وصنائع خالدة في حقل الدّين والعلم، فشت الفتن في عصره، وشاعت الوهابيةُ وانبعثت فتنةُ الندوة التي كان هدفُها: "أنّ كلَّ مَن تفوّه بالشهادتَين فهو من أهل القبلة، يجب علينا إكرامُه وإعظامُه، وجمعُه تحت لواء الندوة، ولو كان رافضيّاً غاليّاً، أو قاديانيّاً طاغياً، أو نَيشريّاً[1] مُلحِداً، أو منكِراً جليّاً لضروريات الإسلام"، فصمد الشيخ تجاهَ هذه الفتنة، ورافَقه العلّامةُ الإمام أحمد رضا القادري البَرَيلوي، وأصدر في الردّ عليها كتباً ورسائل حتّى خمدتْ نارُها.

كان الشيخ عبد القادر خطيباً مصقعاً، ومصنِّفاً بارعاً، وشاعراً مفلقاً ومُرشداً كاملاً، ومفتياً ماهراً. له آثارٌ في كلّ مجال، أحيى بخطابته القلوبَ الميتة، وأنار الحقَّ بقلمه السّاحر، وكشف الغَين، وصقل الرَّين، ودمغ الباطل بقلمه ولسانه، وترك دواوين من شعره العربي والفارسي والأوردي.

---

(١) النيشرية: تنتمي إلى سيّد أحمد خانْ بن محمد تقي خانْ. تولد سيّد أحمد خانْ في ١٧/ أكتوبر عام ١٨١٧م بدهلي، واشتغل بعد التعليم بمناصب عديدة من الدولة الإفرنجية (الإنكليز)، وأنشأ مدرسةَ العلوم بعلي جَرهْ، وارتفعت هذه المدرسةُ حتّى صارت بعد موته جامعةً كبيرةً شهيرةً، لكن مع ذلك أنشأ مذهباً جديداً أنكرَ فيه الملائكةَ والجنَّ والجنّةَ والنّارَ والنُبوّةَ والمعجزةَ، وكلُّ ما ورد في القرآن في إثبات ذلك، أوّلَه بتأويلاتٍ أخرجتْه عن معناه المعروف في الأمّة الإسلامية، من لدُن الصحابة إلى العصر الراهن، وأعاد كلَّ ما يجري في الدهر إلى نيشر (NATURE) أي: الفطرة (الطبيعة). ومذهبُه يوافق مذهبَ الدَهريّة الطبيعيّة التي ذكرها الشَّهرستاني في "الملل والنحل". مات في ٢٧/ مارس سنة ١٨٩٨م ليلة السبت بعلي جَرهْ. ("حُدوث الفِتن وجهادُ أعيان السُّنن" صـ٦١).

وله تلامذة كبار، ومسترشدون راشدون، وتصانيف هامّة وفتاوى كثيرة، هدى بها الخلق، وأضاءَ لهم الحقّ، وأوضحَ الأحكام، وحلّ المشاكل برُسوخ علمه وغاية إتقانه، وجودة إفهامه، ونور السّبيل للمسترشدين، وبيّن لهم أسرارَ الطريقة، وخفايا السُّلوك.

بلغ من براعته وفقاهته حدّاً قال فيه الإمام أحمد رضا: "إنّه من المفتين الثِقات الذين ينبغي للعامّة أن يعملوا بفتاواهم بدُون تردُّد"، ولقّبه بتاج الفُحول، وقرض في مدحِه قصيدةً غرّاء تحتوي على مئةٍ وخمسةِ أبياتٍ، وهي باللغة الأوردية، أنار فيها جوانبَ حياته، وأنواع معارفِه وخدماتِه، إنارةً لا يبلغها هذا المقالُ الموجِز، بل ألّف مقال مبسوط وقرض في مدح أبيه قصيدتَين: "حمائد فضل الرّسول" و"مدائح فضل الرّسول" (١٣٠٠هـ)، استطرد فيهما إلى مدح تاج الفُحول أيضاً، تشتملان على ثلاثمئة وثلاثة عشر بيتاً، بعدد أصحاب البدر، تولّى "المجمع الإسلامي" بمباركفور نشرهما بخط الناظم ﵀ أوّلَ مرّةٍ. وقامت "بَدايُون أكاديمية" لإحياء تُراثه، والتعريف بمآثره وصنائعه، وقد نشرت عدة تصانيفه، ومجموعاً ضخماً يحتوي على خمسين مقالاً أو أكثر للعلماء والكتّاب النابهين فليراجع إليه.

توفّي في ١٧/ جُمادى الأولى سنة ١٣١٩هـ ببَدايُون ودُفن بمقبرة آبائه ﵏.

وإذ استطرد القلم إلى ذكر قصائد المديح، فلا حرج إن التقطت شيئاً منها، قال الإمام أحمد رضا بمدح العلّامة فضل الرّسول في قصيدته الأُولى بعد التشبيب:

ما كان هذا دَيدَني[1] لكنّه تشبيبُ[2] شعرٍ لا دَدُ[3] الشُّبّان

---

(١) ديدني: عادتي.

(٢) تشبيب: تمهيد.

(٣) دَد: لعِب.

إذ ما دَدٌ منّي ولا أنا من ددٍ إذ جئتُ أمدحُ رُحْلَةً[١] لأواني

جبلاً رفيعاً فائقاً شُمّاً عُلى بَطَلاً شَجِيْعاً سيِّد الشِّجْعان

عَلَماً عليماً عالماً علاّمةً فضلَ الرّسولِ الفاضلَ الربّاني

إن رُمتَ علمَ القلب فَهو مَنارُه والمبصرون بهم هُدى العُميان

أو علمَ تأويلِ القُرانِ[٢] فيا له من آيةٍ في الشَّرح والإزكان[٣]

أو علمَ أسماء الرّجال فذكره يحيى كنَجْلِ سعيد[٤] القطّان

أيَصُوْل في علم الأصولِ عليه مَنْ هو باقِلٌ[٥] والشيخ باقِلاّني[٦]

أمْ في الفروع يريد يَفْرَعُه[٧] الذِي عِيٌّ[٨] وغَيٌّ[٩] فيه مجتمعان

أدَبُ الأدِبّا شُعبةٌ من فضله أعني على ما فيه من أفْنان[١٠]

لو أدركتْ رُوحُ ابن سَينا طِبَّه لتمارضَتْ وأتَتْه بالإرْنان[١١]

---

(١) الرُّحلة بالضم من العلماء، هو العَلَم المقتدَى الذي يرتحل إليه من كلّ حدب للاستفادة والاستفاضة.

(٢) القُران على فُعان، لغة شائعة في القرآن، وبهما قُرئ "القرآن" في القرآن.

(٣) والإزكان: التفهيم.

(٤) نجل سعيد: ابنه واسمه يحيى، المحدِّث الناقد المعروف بالإمامة في الجرح والتعديل.

(٥) باقل: رجل يضرب به المثل في العي.

(٦) باقِلّاني، الإمام الفقيه الأصولي أبو بكر.

(٧) يفرعه: أي يغلبه.

(٨) عيّ: العجز عن الكلام.

(٩) غي: الضلال.

(١٠) أفنان: تنويع.

(١١) إرنان، استغاثة.

يقول بعد الدعاء بمدح تاج الفحول العلّامة عبد القادر رحمه الله تعالى:

تمّ الدُّعا فارجِع غنيّاً غانِما ... واقْصدْ سَمِّيَّ السيِّدِ البغداني[١]

العالمَ العلّامةَ العَلَمَ الذي ... ذِكراه فائحةٌ بكلّ مَعَان[٢]

اعظِمْ ببحرٍ[٣] فيه أنهارٌ بها ... ماءٌ له وصفانِ مختلفان

فَهَلاهلٌ[٤] مُرْوٍ[٥] لأربابِ الوِلا ... أو هَلْهَلٌ[٦] مُرْدٍ[٧] أُولي الأضغان

فالله ربُّك سيِّدِي أبقاك بِالـ ... إيقانِ والإتقانِ والإبقان[٨]

ربّي يُنَضِّرُ وجهَك الأسنَى كما ... تَرْوِيْ حديثَ العِلم والعِرفان

غَضّاً طرِيّاً كابراً[٩] عن كابرٍ ... عن مالكٍ عن نافعٍ أُمّان[١٠]

ومسلسلاً بالمَجْد والأفضالِ عن ... إتقانِ ضبطٍ ليسَ فيه توان[١١]

---

(١) بغدان بـ"النون" لغة شائعة من سبع لغات في بغداد.

(٢) مَعان: على وزن ومعنى مكان.

(٣) أراد بالبحر حضرة الممدوح، وبالأنهار كتبَه وكلماتِه، وبالاختلاف إتيانَ أحدٍ بعد آخَر بتكرار.

(٤) هلاهل: الماء الصافي.

(٥) مُروٍ: الذي يُروي ويسقي.

(٦) هلهل: سمٌّ قاتل.

(٧) مردٍ: الذي يُهلِك.

(٨) إبقان: خيرٌ كثير.

(٩) أراد المعاني اللُّغوية، فالكابر الأوّلُ مولانا فضل الرّسول، والثاني مولانا عبد المجيد، ومالكنا: السيّد الكريم آل أحمد، ونافعنا: السيّد جليل حمزة (المارَهرَوِيان) رضي الله تعالى عنهم أجمعين.

(١٠) أمّان: هو الأمين الفقة المعتمَد عليه.

(١١) توان: الفتور.

ما فيه تدليسٌ ولا وهْمٌ[١] ولا　　عيبُ الشُّذوذِ ووَصمةُ[٢] الإيهان

يا باغياً لِنَجاتِكَ الزَمْ غَرْزَه　　يحمِيك عند طوارِقِ الحَدْثان

مؤلَّفات العلّامة فضل الرّسول ﷺ

كان الشيخ ﷺ مجبولاً على الإفادة والإفاضة قَلماً، ولساناً، ويداً، وجناناً، مطبوعاً على كشف الأمراض والعِلل، وطردِ الضلال والزَّلل، فنفع الخلق بالطبّ والمعالجة، والتدريس والإفتاء، والتصنيف والإرشاد، والتربية على الرياضة والمجاهدة، وشفى القلوب بكشف الشّكوك والأوهام، وهدى السالكين بتعليم الأسرار والمعارف.

كتبَ الحواشي على بعض الكتب الدرسيّة، لكن مجالَ قلمِه خاصّة في علم العقائد والكلام، والفِتن كانت داهمةً في عصره، فصرفَ إليها سنانَ القلم، وكبح جماحَها وسدَّ تيارَها بجُهوده المتواصلة، وكتّابُ سِيره يقولون: إنّ بعضَ تصانيفه ضاعتْ أيّام ثورة الهند، وما بقيتْ أو صُنّفت بعد الثَورة لم يطبع كلُّها بل ذهب جلُّها، وما طبعت تحتاج إلى طبع جديدٍ بثوب رشيقٍ يوافق العصرَ ومنهجَه في إخراج الكتب، ليتَ رجلاً أو جمعاً يقوم لها!.

وهنا أذكر من كتبه ما طالعتُه أو وجدتُه مذكوراً بأقلام المصنّفين، وقد ذكروا عدّةَ كتبٍ سِوى ما يأتي:

(١) "تثبيت القدمَين في تحقيق رفع الدَّين": كان مسافراً إلى الحجاز في الباخرة، وتنازع بعضُ الركّاب من أهل البلاد الشَّرقية من الهند في المسألة، فكتب

---

(١) أوهنه: جعله وَهناً، ضعيفاً فاتراً.

(٢) وصمة: العيب.

هذه الرّسالة بالعربية رفعاً للنزاع، وتثبيتاً للقلوب، بحث فيها على منهج المحدّثين في ضوء أصول الحديث ونقد الرّجال بحثاً مبسوطاً، وكلّ ذلك في الباخرة بحفظه واستحضاره، أتمّها في جلسات.

(٢) "شرح فصوص الحِكم" في التصوّف، بالعربيّة غير مطبوع.

(٣) "شرح أحاديث ملتقطةٍ من أبواب صحيح مسلم".

(٤) "حواشٍ على الحواشي الزاهديّة" للقُطبيّة.

(٥) "حواشٍ على الحواشي الزاهديّة" الجلاليّة.

(٦) "تصحيح المسائل" -بالفارسيّة- في الردّ على "مئة مسائل" للمَولوي محمد إسحاق.

(٧) "حِرز معظَّم" -بالفارسيّة والأورديّة- في تعظيم الآثار والتبرّك بها.

(٨) "فصل الخطاب" في الردّ على الوهابيّة.

(٩) "تلخيص الحقّ" (١٢٦٩هـ) في الردّ على ردّ "فصل الخطاب".

(١٠) "فوز المؤمنين بشفاعة الشّافعين" مطبوعٌ بالأورديّة، ذكر فيه مذهب أهل السنّة ثمّ مذهب المعتزلة مع تمسّكاتهم والجواب عنها، ثمّ ذكر أدلّة أهل الحقّ من الآيات والأحاديث ونقل عبارة "تقوية الإيمان" و"تنبيه الغافلين" في نفي الشفاعة وردّ عليها وكشف مُغالطاتها ومُكائدها.

(١١) "البوارق المحمديّة لرجم الشّيطان النَّجدية" -أو- "سوطُ الرّحمن على قرن الشّيطان" (١٢٦٥هـ) مطبوعة.

تشتمل على مقدّمةٍ وبابَين، المقدّمة في كيفية حُدوث مذهب النَّجدية، وشُيوعه في العرب والهند. والباب الأوّل في عقائد النجديّة، ذكر فيه عبارات "تقوية الإيمان"

لإسماعيل الدهلوي ثمّ ردّ عليها، ودحض أباطيلَها في ضوء القرآن، والسنّة، والتفاسير، وشرح الحديث، وأقوال أعلام الدِّين. والباب الثاني في كشف مكائد النجديّة.

وهذا كتابٌ جامعٌ رصين، يتناول تاريخ حُدوث المذهب الجديد، وكيفية تدرُّجه ونهضته وشُيوعه ووصله إلى الهند، كما يبحث عن تمسّكات المبتدعين، ويردّ عليها ردّاً محكماً مدعماً بالأدلّة والبراهين، ويكشف المكائد التي يبسطون شبكاتها اصطياداً لعامّة المسلمين.

سبب تأليفه أنّ الشيخ ذهب إلى ضريح قطب الأقطاب سيّدنا بَخْتْيارْ الكاكي بدهلي، واشتغل هناك بالمُراقبة، فرأى أنّ حضرةَ القطب قائمٌ بموضع، وعلى يدَيه كتبٌ كثيرة يبلغ ارتفاعُها السّماء، فسأل الشيخ لمَ تحتمل هذه المشقّة، فأجاب: لك، خُذ هذه الكتب، وادفعْ بها فتنةَ الشياطين، فأخذ عاجلاً في تأليف هذا الكتاب.

(١٢) "إحقاق الحقّ وإبطال الباطل" -بالفارسيّة- في جواز الاستعانة بالأولياء وندائهم، مطبوعٌ على هامش "البَوارق المحمديّة". قسّمه على فصلَين: الفصل الأوّل في إحقاق الحقّ بالأحاديث النبوية، وآثار الصحابة، وأقوال العلماء، والأولياء، ومشايخ الأمّة. والفصل الثاني في إبطال الباطل بذكر تمسّكات "تقوية الإيمان" والردّ عليها.

ذكر المصنّف سببُ تأليفه أنّ صالحاً من محبِّيه ببلدة بريلي كان يشتغل بالصّلاة على النّبي ﷺ، وفي كلمات صلاته مثل هذه الألفاظ: "السّلام عليك أيّها النبيُّ الكريم، السّلام عليك أيّها الرّسولُ الرّحيم"، فاطّلع عليه رجلٌ من أهل الأهواء وحكمَ على المصلّي بالكُفر والإشراك، فسألني الصّالحُ المحبّ عن حكم الصّلاة المذكورة، فأجبتُ بالجواز. لمّا سمع المانع جوابي كتبَ إليَّ رقيةً فرددتُ عليها، فكتب إليَّ خطاباً مملوءاً بالغضب والسبّ

والشتم، فرددتُ عليه ردّاً وجيزاً وثيقاً لم يستطع أن يجيبَ عنه وسكت.

لكن الأحبابَ اقترحوا عليَّ تحريرَ هذه المسألة بالبسط والتفصيل، فاعتذرتُ إليهم بقلّة البضاعة، وقصور الصناعة، وتشتّت الحال، وتوزّع البال، وأخّرت إسعاف مرامهم، حتّى ألحّ عليَّ صاحبُ العرفان، ذو المفاخِر والمناقب محمد عبد الكريم، ولي اعتقادٌ بحضرته فامتثلتُ أمرَه.

(١٣) "سَيف الجبّار المسلول على الأعداء للأبرار" (١٢٦٥هـ) بالأورديّة.

رتّبه على مقدّمة وبابَين، وخاتمة. المقدّمة في تعيين الصّراط المستقيم، والباب الأوّل في كيفية حُدوث الوهابية وخُروجهم على المسلمين، وقِتالهم في الحرم واستحلال أموالهم ودمائهم، وسببُ وصول مذهبِهم إلى الهند، وطريق شُيوعه بجُهود إسماعيل الدهلوي وكتابه "تقوية الإيمان"، وتركه مذهب السلَف.

والباب الثاني في ذكر عقائد الوهابية، قال المصنِّف: "صنَّفوا في عقائدهم رسائل، وردّ علماء الإسلام على كلٍّ منها، أكبرها "كتاب التوحيد" لمحمد بن عبد الوهّاب، لخّصه محمد بن عبد الوهاب وجمع أصول مقاصده، وهذا التلخيص "كتاب التوحيد" الصغير، وصل إلى مكّة المعظمة، وردّ عليه علماءُ مكّة وسمَّوه "الهداية المكيّة". و"تقوية الإيمان" ترجمةٌ وشرحٌ لهذا التلخيص "كتاب التوحيد" الصّغير".

يقول: "فأكتب في هذا الكتاب عبارات "كتاب التوحيد" وأترجمها بالأوردية، ثمّ أنقل عبارات "تقوية الإيمان" ليتبيّن ما بينهما من التوافُق، ثمّ أورد ما ردّ به علماءُ مكّة من "الهداية المكيّة"؛ ليكفي ردّهما، ثمّ آتي بما يؤيِّد "الهداية المكيّة" من أقوال الشيخ عبد العزيز الدّهلوي وغيره من أكابر إسماعيل الدهلوي" اهـ.

الخاتمة في كشف مكائد الوهابية. والكتاب مطبوع مراراً.

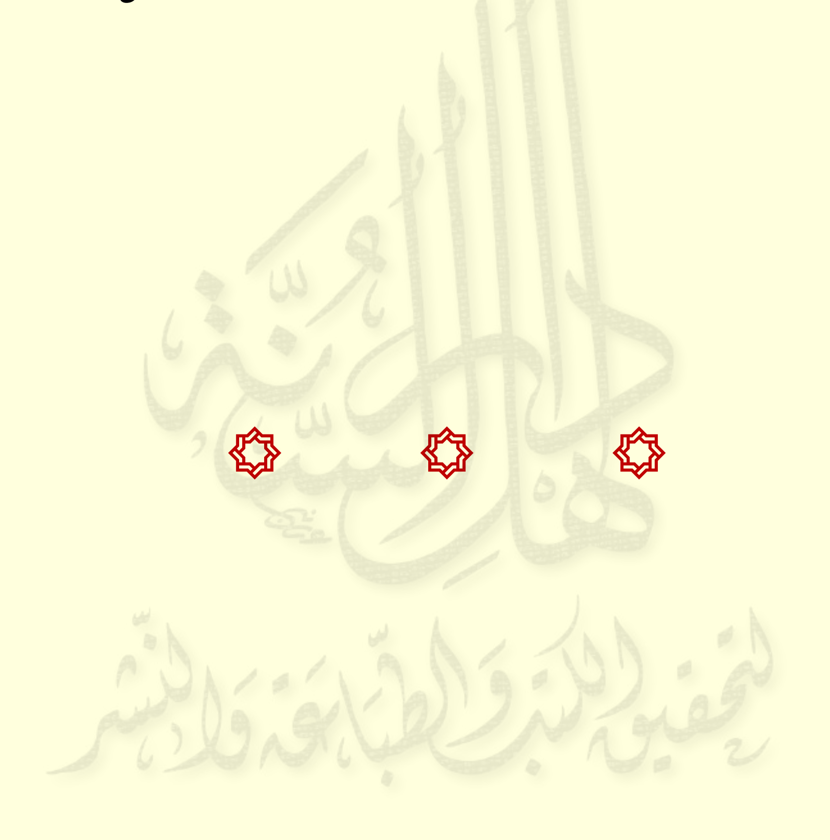
(١٤) "المعتقَد المنتقَد" (١٢٧٠هـ) سيأتي ترجمتُه فيما بعد.

كتبه / **محمد أحمد المصباحي**

عضو المجمع الإسلامي ورئيس الجامعة الأشرفية مباركفور

مديرية أعظم جره- أترابرديش- الهند

٨/ جُمادى الأُولى سنة ١٤٢٠هـ - ٢١/ أغسطس سنة ١٩٩٩م



بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

ترجمة الإمام أحمد رضا خانْ البَرَيلْوي

صاحب "المعتمَد المستنَد"

أسرتُه

أسرتُه كانت من الأفغان، انتقل بعضُ أجداده إلى الهند في عصر المغول، ونال منصباً من الحكومة، وملكَ ضَيعات وقُرى تبقى في أولاده إلى الآن، واستمرّ التوظف إلى عدة أعقاب حتّى رغب بعضُ أجداده عن وظيفة الحكومة إلى الرياضة والمجاهدة والذِكر وكثرة العبادة، وأصبح صنيعُه سنّةً في أبنائه، وتحوّلت الأسرةُ من منحى الأمراء والأثرياء إلى منهج الزهّاد والفقراء.

جدُّه الشيخ رضا علي خانْ (١٢٢٤هـ/ ١٢٨٢هـ) كان من كبار العلماء والصّالحين، يقوم بالإفتاء، والإرشاد، والتصنيف، والتدريس، تتلمذ عليه كثيرٌ من أهل "بريلي" وأثنَوا عليه كثيراً. وأبوه الشيخ نقي علي خانْ (١٢٤٦هـ/ ١٢٩٧هـ) أيضاً كان عالماً شهيراً صاحب فتاوى وتصانيف جليلة، منها: "الكلام الأوضَح في تفسير سورة ألم نشرح" في نحو خمسمئة صفحةٍ.

ولادته

وُلد الإمام أحمد رضا ببلدة بريلي في العاشر من شوّال سنة ١٢٧٢هـ المصادِف ١٤/ يونيو سنة ١٨٥٦م، ونشأ في أسرةٍ دينية، وبيئةٍ صالحة، ربّاه جدُّه وأبوه، ودرس

بعضَ الكتب الابتدائية من الشيخ المِرزا غلام قادِر بيك، ثمّ أتمَّ دراستَه من أبيه، وتخرّج عليه في ١٤/ من شعبان المعظّم سنة ١٢٨٦هـ، وبعدما تخرّج فوّض إليه أبوه الإفتاءَ، فكان يكتب ويعرض فتاواه على أبيه للتصويب والإصلاح، حتّى قال له الشيخ بعد سنوات: لا تحتاج الآن إلى العرض، لكنّه استمرّ في صنيعه حتّى توفّي أبوه، وخلال قيامه بالإفتاء، والتصنيف، درس كتاباً من الهيئة وهو شرح ملخّص الجغميني على الشيخ عبد العلي الهيئتي الرامْفوري (م١٣٠٣هـ).

تبحّره في العلوم

أخذ من أبيه العلومَ المتداولة، وحصل على كثير من الفنون بدراسته ومطالعته بدون أستاذ، فحذق في الحساب، والهَندسة، والجبر والمقابلة، واللوغارثمات، والأكر، والجَفر، والتكسير، والمَناظر والمَرايا، وعلم المثلَّث الكُروي، والمثلَّث المسطَّح، والزيج، ونحوها مع نبوغه في العلوم الدِينية والأدبيّة. ومصنَّفاته في كلّ فنّ أقوى شاهدٍ على تبحُّره، بل إيجادُه كثيراً من القواعد والمبادئ في مختلف الفنون.

ابتكر عشر قواعد لمعرفة جهة القبلة من أيّ جزءٍ من الأرض، وقال: قواعدُنا في غاية الصحّة حتّى لو أُزِيلت الحجبُ لتجلّت الكعبةُ بمرأى من العيون بعد الاستخراج السّديد من هذه الأصول، وقد نقل تلك القواعدَ تلميذُه العلاّمة ظفر الدّين أحمد البِهاري في كتابه "توضيح التوقيت".

ولا يخلو كتابٌ للإمام أحمد رضا من إفاداتٍ بديعة، وابتكاراتٍ مُدهِشة، وإيراداتٍ مشكلة، وحلولٍ مستقيمة لم يسبق إليها، أمّا الفقهُ والكلام والعلوم الدِينية، فقد اشتهر نبوغُه فيها، وبلغ صيتُه الآفاق، واعترف به الأعداءُ والأصدقاء.

مذهبُه وطريقُه

كان من أهل السنّة والجماعة، حنفي المذهب، قادري الطريقة، بايعَ على يد الشيخ آل الرّسول المارَهْرَوي سنة ١٢٩٤هـ، ونالَ منه الإجازةَ والخلافةَ في السلاسل كلِّها، وإجازةَ الحديث وغيره أيضاً، وكان شيخُه من تلامذة الشيخ عبد العزيز المحدِّث الدهلوي صاحب "تحفة الاثنا عشرية" وغيرها من التصانيف العَليّة، وكان شديدَ الاعتصام بالكتاب والسنّة، وسلَف الأمّة، راسخَ الاتّباع للرسول الكريم -عليه أفضل الصّلاة والتسليم- وللصّحابة والأئمّة، كان قويَّ الحُب بالغَ الإجلال لهم، يثيره غضباً كلُّ إساءةٍ وإهانةٍ تتعرّض لحضراتهم، فما كان يبيح المداهنةَ في الدِّين والمسالمةَ مع المبطلين، إلّا أن يرتدعوا عن الأباطيل ويرجعوا إلى الحقّ المبين.

جهادُه بالقلم

ردّ على النصارى، والهنادِك، والرافضة، والقاديانية، والوهابية، والدِيوبنديّة، والنَّدَوية، والنَياشِرة وغيرها، وكلّما ظهرت بدعةٌ ردَّ عليها، حتّى قال العلماء: إنّ كثيراً من المبطلين كان يمتنع من إعلان بدعته زمناً طويلاً مخافةً من قلم الإمام أحمد رضا. وكذا كان شديدَ الإنكار على كلّ حرامٍ ومنكرٍ وسوءٍ يظهر في المجتمع الإسلامي، وتصانيفُه تزخر وتتدفّق بالردّ على البدَع والمنكَرات التي راجت في عصره أو ظهرت قبل زمانه.

والمبتدعةُ لما لم يتمكّنوا من الردّ عليه بحجّةٍ ودليلٍ، لجأوا إلى البهت والافتراء فقالوا: إنّه يسوِّي الرّسولَ بالربّ الجليل، ويُبيح السُّجودَ للصّالحين أو لقبورهم، ويتصدّى للردّ على كلّ حركةٍ إصلاحية، وأسموا أهلَ السنّة بـ"البَرَيلْوِيّة" لينخدعَ مَن لا يعرف حقيقةَ الأحوال والظروف، ويظنّ أنّ هذه فرقةٌ جديدة. والحقّ أنّ

الإمامَ أحمد رضا لم يعدُ عمّا مَضى عليه الصحابةُ والتابعون ومَن بعدهم من أئمّة الدّين قَيد شِبر، ولم يخرج عن الدّين الحنيف والمذهب الحنفي قدرَ شعير، لكن المبطلين يلوذون بالإفك والاختلاق، ومصنَّفات الإمام أحمد رضا أكبرُ شاهدٍ على كذب دعاياتهم، ومَن راجَعها وقفَ على نزاهته من جميع الافتراءات وحظيَ بكثيرٍ من إفاداتٍ وإفاضات، وبحوث رائعات، وعلوم رائقات.

وقد أثنى عليه علماءُ عصره من الحرمَين الشريفَين، وأخذوا منه أسانيدَ الأحاديث، وقد جمع البروفيسور مسعود أحمد كثيراً من كلماتهم في كتابه "الفاضل البَرَيلْوي كما يراه علماءُ الحجاز".

ذكرُ بعض مصنَّفاته

وقد كتب في نيف وخمسين فنّاً، وقال بعضُ الخُبراء: "لم يكتب أحدٌ ممن سبقَه إلّا في خمسة وثلاثين فنّاً" بلغتْ مؤلَّفاتُه ألفاً، ما بين صغيرٍ وكبير، وله يدٌ طُولى في الإيجاز، وجمع المعاني الكثيرة في مَباني قليلة، وقد بسطت ذلك في مقدّمتِي على كتابه "جدّ الممتار على ردّ المحتار" مع إيراد الشّواهد من نفس الكتاب، فرسائله القصيرة أيضاً ذات مكانةٍ عاليةٍ في البحث والكشف، كما سيرى القرّاءُ في ما بين أيدِيهم من كتابه، وهنا أعدُّ بعضَ تصانيفه ليعرف الناظرون مناحي خدماته ومآثر حياته:

(١) "العطايا النبوية في الفتاوى الرضوية" في اثنَي عشر مجلَّداً (وطباعة حديثة بـ٣٠ مجلَّداً)، كلُّ مجلّدٍ يتجاوز خمسمئة صفحةٍ كبيرة، ويقارب ألف صفحة، (٢) "جدّ الممتار على ردّ المحتار" لابن عابدين الشّامي، (٧ مجلَّدات)، (٣) "الصمصام على مشكِك في آية علوم الأرحام" في الردّ على النصارى،

(٤) "كَيفر كردار آريه" في الردّ على الهنادِك، (٥) "السُّوء والعقاب على المسيح الكذّاب" في الردّ على القاديانية، (٦) وأصدر مجلّةً في الردّ عليه باسم "قَهر الديّان على مُرتد بقاديان"، (٧) "الجراز الدياني على المُرتد القادياني"، (٨) "ردّ الرَّفَضة"، (٩) "الأدلّة الطاعنة في أذان المَلاعنة" في الردّ على الشيعة، (١٠) "فتاوى الحرمَين برَجف ندوة المين"، (١١) "الدَّولة المكيّة بالمادّة الغَيبية" في إثبات علم المغَيّبات للأنبياء عليهم السّلام، (١٢) "الفيوضات الملَكيّة لمحبّ الدَّولة المكيّة"، (١٣) "إكمال الطامّة على شركٍ سُوّيَ بالأمور العامّة"، (١٤) "الزُّبدة الزكيّة في تحريم سُجود التحية"، قدّم فيها أربعين حديثاً، ومئة وخمسين نصّاً من كتب الفقه على حرمة سجود التعظيم لأحدٍ من الخَلق، (١٥) "جُمل النُّور في نهي النِّساء عن القبور"، (١٦) "مُروج النَّجا لخروج النِّساء"، (١٧) "جلّي الصَّوت لنهي الدَّعوة أمامَ الموت"، (١٨) "اعتقادُ الأحباب في الجميل والمصطفى والآل والأصحاب"، (١٩) "منير العَين في حكم تقبيل الإبهامَين"، إضافةً إلى نفس المسألة يشتمل على بُحوث نادرةٍ وتحقيقاتٍ رائعة في علم الحديث، (٢٠) "حياة الموات في بيان سماع الأموات".

وله حواشٍ جليلة، وتعليقاتٍ أنيقة على كتب التفسير والحديث والفقه والسيرة وغيرها من العلوم والفنون، تمتاز حواشيه بأنّها فيضُ خاطره، وما كان يفرغ لكتابتها كغيره من المحشِّين، الذين إذ أرادوا كتابةَ حاشيةٍ على كتاب، جمعوا حولَهم ذخائر من كتب وشروح وحواش، وأخذوا منها ونقلوا عنها ما أحبّوا، حتّى تتكوَّنَ حاشيةٌ ضخمة -وهذا أيضاً عملٌ نافع، له قدرُه- بل كان الإمام أحمد رضا إذا طالع كتاباً ورأى مبحثاً عويصاً، أو زَلَلاً من صاحب الكتاب، أو مسألةً تحتاج إلى زيادة

الكشف والإيضاح، أو مَوضعاً اختلفت فيه الأفكارُ والأقلامُ، كتبَ هناك جُملاً يَسيرة تنحلّ بها العُقد، ويندفع الزَّلل، وتنكشف العِلل، ويتجلّى الحقّ الأبلَج، وهذا فضلٌ لا يحظى به كلُّ مَن كتب الحواشي واشتهر بها.

شِعرُه

وكان الشيخ يقرض الشعرَ أيضاً بالعربيّة والفارسيّة والأوردية، وله ديوانُ شعر في مجلّدَين يسمّى "حدائق بخشش"، عُني به أدباء الهند وباكستان وشعراؤُهما، وكتبوا حولَه كثيراً من بحوث ومقالات، يحتوي على حمد الله تعالى، ومدح رسولِه -عليه الصلاة والتسليم-، ومناقب أوليائه، ومثالب أعداءه، يزدان شعره بعواطف الحبّ والإجلال لله ولرسوله، ويملأ قلوب المنشِدين والمستمعين حبّاً وغراماً وإكرماً وإعظاماً.

وقد كان شعرُه العربي منثوراً في الكتب حتّى عُني به أحدُ أفاضل الأزهر الشّريف، وهو الأستاذ حازِم محمد أحمد عبد الرّحيم المحفوظ، خلال زيارته باكستان، بمساعدة فضيلة الشيخ عبد الحكيم شرف القادري، صاحب المعارف والمآثر والخُلق النبيل، فشغفَ به حُبّاً وغراماً وسهر اللَّيالي، حتّى جمع عدداً كثيراً منه نحوه ثماني مئة بيتٍ أو أكثر، وحقّقه وعلّقَ عليه وقدّم له، وذكر المراجع واختار كلَّ دقةٍ وأمانةٍ في الأخذ والجمع، وقد انتشرت هذه المجموعةُ قبل سنتَين من "مؤسَّسة تحقيقات رضا" بكراتشي باكستان، سمّاها "بساتين الغُفران".

ثمّ صنّف الأستاذُ حازِم كتاباً حولَ سيرة الإمام أحمد رضا والدراسات الرضوية، الجارية في الجامعات العربية، وسمّاه "الإمام الأكبر المجدِّد أحمد رضا خانْ

والعالَم العربي"، وقد انتشر هذا الكتابُ أيضاً من تلك المؤسَّسة، تنفع القرّاءَ الكرام مراجعتُهما نفعاً كثيراً.

وفاتُه

قد خدم الدّينَ والعلومَ والأمّةَ طيلةَ حياته، عجز الباحثون عن الإحاطة بجوانب خدماتِه، ونوادِر تحقيقاتِه وجلائل إفاداته، ولا يزال طبقةٌ من المثقّفين في الجامعات والكُلّيات والمعاهِد الكبيرة تكتب بُحوثاً ودراساتٍ حولَ حياته ومآثره وصنائعه وخدماته، وانتقل الشيخ بعد قيامه بتلك الأعمال الباهِرة إلى جوار ربِّه الأعلى في ٢٥/ من صفر المظفّر سنة ١٣٤٠هـ المصادِف ٢٨/ أكتوبر سنة ١٩٢١م يوم الجمعة المبارك.

خلفه نجلَه الأكبر حجّة الإسلام الشيخ حامد رضا خانْ القادري (المتوفّى ١٣٦٢هـ) ثمّ نجلَه الأصغر الشيخ مصطفى رضا القادري، المعروف بـ"المفتي الأعظم" (المتوفّى ١٤٠٢هـ)، احتذيا حذوَ أبيهما في خدمة الدّين والعلم والقيام بالإفتاء والإرشاد، والذبّ عن الأمّة المسلمة، رحمهما الله تعالى.

كتبه / **محمد أحمد المصباحي**

عضو المجمع الإسلامي، ورئيس الجامعة الأشرفية مباركفور

مديرية أعظم جره- أترابرديش- الهند

٨/ جُمادى الأولى سنة ١٤٢٠هـ - ٢١/ أغسطس سنة ١٩٩٩م

التعريف بـ"المعتقَد المنتقَد" (١٢٧٠هـ)

كتبَ المؤلِّفُ في سبب تأليفه ما يأتي:

"أمرني آمرٌ وأنا حلٌّ بالبلد الحرام، أن أجمعَ مختصراً في علم العقائد والكلام، جامعاً للفوائد السَنيّة، حاوياً للعقائد السُنيّة، متعرِّضاً لضَلالات النَّجديين، كما تعرّض السَّلَفُ لغوايات المبتدعين الماضِين، لإماطة الأذى عن طريق المسلمين، فما أمكنَني إلّا الايتمار، والمأمورُ من المعذورين -نفع اللهُ به النّاسَ أجمعين-، وسَمّيتُه بـ"المعتقَد المنتقَد" وهو مخبرٌ عن عام تأليفِه بالعدد، وعلى الله المعتمَد".

وضعَ الكتابَ على مقدّمة، وأربعةِ أبواب، وخاتمة، ذكر في المقدّمة أوّلاً أقسامَ الحِكم الثلاثة: (١) العَقلي (٢) والعادي (٣) والشَّرعي، لينتقلَ منه إلى تعريف علمِ الكلام، فذكر ثانياً: تعريفَه، وموضوعَه، ومسائلَه، وغايتَه.

وعقدَ **البابَ الأوّل** في الإلهيّات، أي: العقائد المتعلّقة بالإله -جلّ مجدُّه-، وما يجب له، ويستحيل عليه، ويجوز في حقِّه.

و**الباب الثاني** في النُبوّات، أي: العقائد المتعلّقة بصاحب النّبوة ممّا يجب له، ويمتنع عليه، ويجوز في حقِّه -صلواتُ الله وسلامُه على جميع الأنبياء-. وألحقَ بهذا الباب ذكرَ ما يجب من حقوق نبيّنا ﷺ على الأنام، وما يترتّب على إهمالها من الآثام، وهذا من خواصّ الكتاب، خَلا منه كتبُ الكلام، لكنّه ذكر سببَ إيراده بقوله: "لأنّ المبتدعةَ قد أحدَثوا فيها عقائدَ هادمةً لقواعد الإسلام، وأشاعوها غايةَ الإشاعة،

وأضلّوا بها كثيراً من العوام، ولما أُدرجتْ مباحثُ الإمامة بتلك الجهة في علم الكلام، فحقوقُ النبوّة أَحرى بمزيد الاهتمام".

فصّل حقوقَه ﷺ في فصلَين، ذكر في الأوّل وجوبَ طاعتِه ومحبّتِه، وفي الثاني تحريمَ إيذائِه وإهانتِه، وفصّل حُكمَ منتقصِه والمتعرِض؛ لعَرضه بنوعٍ من كلام، وبسط تصاريف الكلام في وجوه السبِّ.

الباب الثالث في السمعيّات، أي: العقائد المتوقّفة على السَّمع، التي لا يستقل العقلُ بإثباتها، كالحشر والنَّشر والجنّة والنّار.

الباب الرّابع في الإمامة، و**الخاتمة** في مبحث الإيمان، رزقنا الله جميلَ الختام عليه!.

ومنهج هذا الكتاب: أنّه يذكر الدّلائلَ السَّمعيّة مع البراهين العَقليّة، ولا يسهب في المباحث العَقليّة إلى حدٍّ يخرج به الكتابُ من الكلام إلى الفَلسفة، ويُورِد من الدّلائل ما يكون مُوجِزاً مُقنِعاً هادياً، وقد تعرّض لضلال الوهابيّة، وأبانَ زيغَها كما ذكر في البداية، وهذا أيضاً من خواصّ الكتاب؛ فإنّ الفرقةَ حادثةٌ لم يسمع بها الأوائلُ، لكن السَّلَفَ كافحوا كلَّ فرقةٍ حدثتْ في عصرهم، وردُّوا عليها ردّاً حاسماً؛ لما أوجَب اللهُ عليهم من صيانةِ الأمّة، وإبانةِ الحجّة، ودفعِ الفتنة، وطردِ الضلال، فحذا حذوَهم مَن جاء بعدَهم من العلماء، في الردّ على فِرَقٍ حدثتْ في عصورهم، وقال رسول الله ﷺ: «**إذا ظهرت الفِتنُ** -أو قال-: **البدعُ وسبّ أصحابي، فليُظهِر العالمُ علمَه، فمَن لم يفعل ذلك فعليه لعنةُ الله والملائكةِ والنّاسِ**

أجمعين، لا يقبل اللهُ منه صَرفاً ولا عدلاً»[1] رواه الخطيبُ وغيرُه[2].

ولا ريبَ أنّ الكتابَ -"المعتقَد المنتقَد"- مفرَدٌ في بابه، وحيدٌ في طرازه، بليغٌ في إفهامه، بالغٌ في إفحامه، سهلُ المنال، واضحُ المقال، جديرٌ بأن يقرَّرَ في منهج الدّراسات؛ لينتفعَ به التلامذةُ كما ينتفع به الشّيوخُ والعلماء، واللهُ الموفِّق لكلّ خير!.

كتبه / **محمد أحمد المصباحي**

عضو المجمع الإسلامي، ورئيس الجامعة الأشرفية مباركفور

مديرية أعظم جره- أترابرديش- الهند

٨/ جُمادى الأولى سنة ١٤٢٠هـ - ٢١/ أغسطس سنة ١٩٩٩م

---

(١) أخرجه الخطيب في "الجامع لأخلاق الرّاوي" باب اتخاذ المستملي، أصحاب الكُنى، إملاء فضائل الصّحابة ومناقبهم والنّشر لمحاسِن أعمالهم وسوابقهم، ر: ١٣٥٤، ٢/١١٨، بطريق الوليد بن مسلم عن ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن مُعاذ بن جبل قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا ظهرت الفِتنُ -أو قال-: البِدَع، وسُبَّ أصحابي، فليُظهِر العالمُ علمَه، فمَن لم يفعل ذلك فعليه لعنةُ الله والملائكةِ والنّاسِ أجمعين، لا يقبل اللهُ له صَرفاً ولا عَدلاً».

(٢) أخرجه ابن رزقويهَ في "جزء حديثه" ر: ٢، قـ٢، بطريق الوليد بن مسلم، عن ثور بن يزيد، عن خالد بن معدان، عن مُعاذ بن جبل قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا ظهرت الفتنُ أو البِدَعُ وسُبَّ أصحابي، فليُظهِر العالمُ علمَه، فمَن لم يفعل ذلك فعليه لعنةُ اللهِ والملائكةِ والنّاسِ أجمعين، لا يقبل اللهُ له صَرفاً ولا عَدلاً».

التعريف بـ"المعتمَد المستند بناء نَجاةِ الأبد" (١٣٢٠هـ)

كتبه الإمامُ أحمد رضا تعليقاً على"المعتقَد المنتقَد"، وسببُ كتابتِه أنّ القاضي عبد الوحيد الفردوسي العظيم آبادي أراد طباعةَ "المعتقَد المنتقَد"، وكانت بيدِه نسخةٌ مطبوعةٌ مليئةٌ بالأخطاء، فعرضَها على الإمام أحمد رضا وطلبَ منه تصحيحاً، فصوَّبَ وكتبَ كلماتٍ وجيزةً في حلّ بعض الكلمات العويصة، أو سطوراً قليلةً في إبانة بعض المطالِب، ثمّ زاد من ذلك، وكتبَ بعضَ تعليقاتٍ مفصّلةٍ بعدما أشار إليه المحدِّث السُّورتي، كما ذكر في ديباجته قائلاً:

"وفي أثناء جريان الطبع إن بدتْ حاجةٌ إلى إيضاح مشكل، أو إفصاحِ مجمَل، أو تبيينِ معضَل، أو تقييدِ مرسَل، أو نحو ذلك ممّا لابدّ منه للمُتون، أو تحقيق حقٍّ في بعض مسائل جالتْ فيه للنّاس ظنون، أو تنبيهٌ على زَلّةِ قلمٍ مِن بعض مَن نقل عنه في الكتاب المصُون، علّقتُ حُروفاً، وما علّقتُ إلّا يسيراً يسعه الوقت؛ فإنّ الطبعَ جارٍ، والقلمُ سارٍ، وفرصتِي معدومة، وأشغالي معلومة، وقد كنتُ عن هذا أيضاً كلِّه أو جلِّه في شُغل شاغل، حتّى طبعتْ من الكتاب أجزاءٌ في الأوائل، فأشارني إلى ذلك مولانا المولوي محمد وصِي أحمد المحدِّث السُّورتي، فجاءتْ -كما ترى- قليلة المباني، ومع ذلك -إن شاء الله- جليلة المعاني"[١] اهـ بتلخيص. ولشرح هذا الإجمال أذكر نماذجَ لتعليقاتِه القصيرة، وأشير إلى عدّة تعليقاتٍ مبسوطة:

(١) في "المعتقَد" نقلاً عن النابلُسي: "قال اللقاني: "والأحكامُ الشّرعيّة كلُّها

---

(١) انظر: صـ٦٢-٦٤.

نظريّةٌ بحسب الأصل؛ إذ لا تثبت إلّا بعد ثبوت النبوّة، وهي لا تثبت إلّا بعد العلم بالمعجزة، وهو نظريٌّ"[١] اهـ.

يبدو من العبارة أنّ العقائدَ كلَّها لا تثبت إلّا بعد ثبوت الشّرع، والأمرُ ليس كذلك، فكتب عليها: "أقول: عُني بالشّرعيةِ السمعيّةُ ومسائلُ العقائد، منها ما يدرَك بالعقل وحدَه كقولنا: "إنّ للعالَم صانعاً، وله كلاماً، والرّسولُ حقٌّ؛ إذ لو ثبت أمثالُ هذا بالسَّمع لدارَ، ومنها ما يدرَك بالسَّمع وحدَه كحشر الأجساد، والثوابِ والعقابِ في المعاد، ومنها ما يدرَك بكلٍّ كتوحيد الله تعالى، فافهم"[٢] اهـ.

(٢) في "المعتقَد" نقلاً عن النابلُسي عن الإمام اليافعي: "فأمّا واجبُ الوجود فليس هو إلّا الباري في جميع ذاتِه وصفاتِه المعنويّةِ والذاتيّة القديمةِ السَّنية"[٣] اهـ.

واعتبار الصّفات واجبة كالذّات، يلزمه تعدّدُ الواجب، وهو مستحيلٌ، وقد بحث العلماءُ في المسألة طويلاً، فذهب بعضُهم إلى أنّ الصّفاتِ ليستْ غيرَ الذّات، فوجوبُها لا يستلزم تعدّدَ الواجب، وبعضُهم ذهب إلى أنّها ممكنةٌ، ويلزمهم القولُ بحدوثها؛ لأنّ كلَّ ممكنٍ محدَثٌ عند المتكلّمين، فكتب هنا:

"أقول: التحقيق أنّ الصّفاتِ واجبةُ الذات باقتضاء الذّات، لا بالذّات، صادرةٌ عن الذات بالإيجاب دون الاختيار، كما حقّقه الإمامُ الرّازي، وهو الحقّ؛ لاستحالة تعدّد الواجب؛ ولما لها إلى الذات العَليّة من الافتقار"[٤] اهـ.

(٣) وفيه نقلاً عن "شرح المواقف" للشّريف الجُرجاني: "واعلم أنّ القائلَ بأنّ

(١) انظر: صـ٦٨، ٦٩.
(٢) المرجع نفسه.
(٣) انظر: صـ٩٣.
(٤) المرجع نفسه.

علّةَ الحاجة هي الحدوثُ، أو مع الإمكان، حقُّه أن يقولَ: "إنّ القديمَ لا يستند إلى علّةٍ أصلاً؛ لأنّه لا حاجةَ له إلى مؤثّر قطعاً، فلا يتصوّر منه القولُ بأنّ القديمَ يجوز استنادُه إلى الموجِب". وفي "حاشية البِرجَندي" عليه: "ولا يتصوّر منهم الاتفاقُ، وأقول: بل حقُّه أن يقولَ: القديمُ يساوي الواجبَ، فلزمهم نفيُ صفاتِ الواجب القديمةِ، وإلّا لزم تعدّدُ الواجب بالذات، إلّا أن يعتذرَ بأنّ صفاتِ الله تعالى ليستْ عينَه ولا غيرَه، فلا يلزم واجبٌ غير الذات، فلا تعدّدَ فيه"[1] اهـ.

صعوبةُ المسألة ظاهرة؛ فإنّ الموجودَ ينقسم عند المتكلّمين إلى القديم والحادث، وليس عندهم عمومٌ وخصوصٌ بين الذاتي والزّماني، بل كلاهما متساويان، والقديمُ يساوي الواجبَ، والحادثُ يساوي الممكنَ، وعلّة الحاجة عندهم هو الحدوثُ، فاعتبارُ الصّفات قديمةً هو اعتبارُها واجبةً، ويلزمه تعدّدُ الواجب، وهو مستحيل، واعتبارُها ممكنةً يلزمه اعتبارُها حادثةً، والقولُ بحدوثها يلزمه القولُ بكونها مخلوقةً، وهذا مُحال، والمتكلّمون قاطبةً اتّفقوا على أنّها قديمة، فكتب هنا ما تنحلّ به العُقد:

"أقول: الغني عن المؤثِّر يساوي الوجوبَ الذاتي، والوجوبُ الذاتي لا يقبل التعدّد، ونفيُ الغَيريّةِ المصطلحة لا ينفيه، والحقُّ الحقيق بالقبول، المستقرّ عليه رأيُ الفُحول، كالإمام الرّازي، والعلاّمة سعد وغيرهما ما ألقَينا عليك من قبل، أنّ الصّفاتِ واجبةٌ للذّات بالذّات، لا بالذّات مستندةٌ إلى الذات، لا على وجه الخَلق والإحداث، بل على جهة الاقتضاءِ الذاتي الأزَلي والافتقارِ في الوجود والقيام. والممكن وكذا الحادثُ الذاتي أعمُّ من الزَّماني مطلقاً، والقديمُ من الممكن من وجهٍ، بيد أنّا لا نُطلِق

---

(١) انظر: صـ١١٨-١١٩.

الحدوثَ إلّا في الزّماني، كما لا نقول المخلوق إلّا عليه؛ لأنّ الخَلق هو الإيجادُ بالاختيار، فاحفظْه؛ فإنّه هو الحقّ، وبه تنحلّ الإشكالاتُ جميعاً، وبالله التوفيق!"[١].

فاستنتج أنّ الصّفاتِ العُلى ممكنةٌ مستندةٌ إلى الذّات على وجه الاقتضاء الذّاتي الأزَلي، وعلى وجه الافتقار في الوجود والقيام فقط، لا على وجه الخَلق والإحداث، فهي قديمةٌ أَزَليّة، وليست بمحدثةٍ مع إمكانها.

والقديمُ ليس مُبايناً كلّياً للمُمكن، بل هو أعمُّ منه وجهاً، فبعضُ القديم ليس بممكن، وهي الذّات المتعالية، وبعضُ الممكن ليس بقديم، وهي المخلوقات كلّها، وبعضُ الممكن قديمٌ، وهي الصّفات، والممكنُ ليس بمساوٍ للحادث الزَّماني، بل أعمُّ منه مطلقاً، فكلُّ حادثٍ زمانيٍّ ممكن، وبعضُ الممكن ليس بحادثٍ زمانيّ، وهي الصّفات.

فلا يلزم تعدّدُ الواجب على اعتبار الصّفاتِ قديمةً؛ لأنّ القِدمَ والوجوبَ الذّاتي ليسا متساويَين، ولا يلزم كونُ الصّفات محدَثةً على اعتبارها ممكنةً؛ لعدم التساوي بين الممكن والمحدَث، وهذا ما استقرّ عليه رأيُ المحقِّقين، خلافاً لما ذهب إليه عامّةُ المتكلّمين.

(٤) وفي "المعتقَد" فيما نقل عن النابلُسي عن اليافعي: "وكلُّ مستحيلٍ شرعاً يستحيل وجودُه عادةً؛ لوجوب متابعةِ الشّرع، وعدم مُبايَنة العادة العامّة له"[٢]...إلخ.

هنا يختلج في القلب أنّه ما أراد بمتابعة عادة الشّرع، ولِمَ ذكر تعليلَين؟ فكتب عليه الإمام أحمد رضا: "أقول: "الاستحالةُ الشّرعية قد تكون فيما يتعلّق بالأحكام التكوينيّة، كدخول كافرٍ في الجنّة، وقد تكون في الأحكام التشريعيّة، كوجود صلاةٍ بلا طهارة، فبالنّظر إليهما ذكر التعليلَين، ومع هذا كان الأَولى تبديل "المتابعة"

---

(١) المرجع نفسه.

(٢) انظر: صـ٩٤.

بـ"الصِّدق"؛ فإنّ المستحيلاتِ لا تتوقّف على متابعة أحدٍ ولا مخالفتِه، ولو عبّر به لكان دليلاً على كلا الوجهَين، مُغنِياً عن إيراد تعليلَين، كما لا يخفى"[١].

فهذه نماذجُ يستبين بها منهجُ تعليقِه، ويتبيّن منها ما ذكر في الديباجة: أنّه لم يكتب إلّا يسيراً، وحين بُدُوّ الحاجة إليه.

وقد أشبَع الكلامَ في عدة مباحِث مثل: (١) عينيّة الصّفات عند الصوفيّة، وإبانة الفرق بين قول المعتزلةِ والفلاسفةِ وبين كلام الصوفيّة، وتحقيق الحقِّ بين مذهب المتكلّمين ومذهب الصوفيّة.

(٢) مبحث تقسيم الكلام إلى النَّفسي واللَّفظي.

(٣) جواز تعذيب الطائع عقلاً كما قالت الأشعريّة.

(٤) الذبُّ عن الإمام النَّسَفي في مسألة وجوب إرسال الرُّسُل وأمثالها، ويتضمّن هذا عدّةَ تحقيقات:

(أ) ضلال الفلاسفة والمعتزلة والرّافضة في مسألة صدور أفعالِه تعالى.

(ب) تحقيق مَسلك أئمّتِنا الماتُريديّة فيها، وفي عقليّة الحُسن والقُبح، وأنّه لا يوافِق شيئاً من تلك الضلالات.

(ج) القدرةُ شاملة لكلّ ممكنٍ ممتنع الوقوع، وممكنه خلاف المعلوم والمخبر به.

(د) لا تتعلّق الإرادةُ الإلهيّة إلّا بممكن الوقوع.

(ه) تحقيق الفعل الاختياري والاضطراري.

(و) مقدوريّةُ ما هو خلافُ الحِكمة لا تستلزم مقدوريّةَ خلاف الحِكمة.

---

(١) المرجع نفسه.

(ز) تقريرُ أصلٍ جليلٍ في الأفعال الموافقة للحِكمة والمخالفة لها، وإحكام الأحكام في تلك الأقسام.

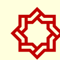
(٥) تبيينُ الطوائف المرتدّة عن الإسلام مع دعوى الإسلام، بل دعوى الإمامة للمسلمين.

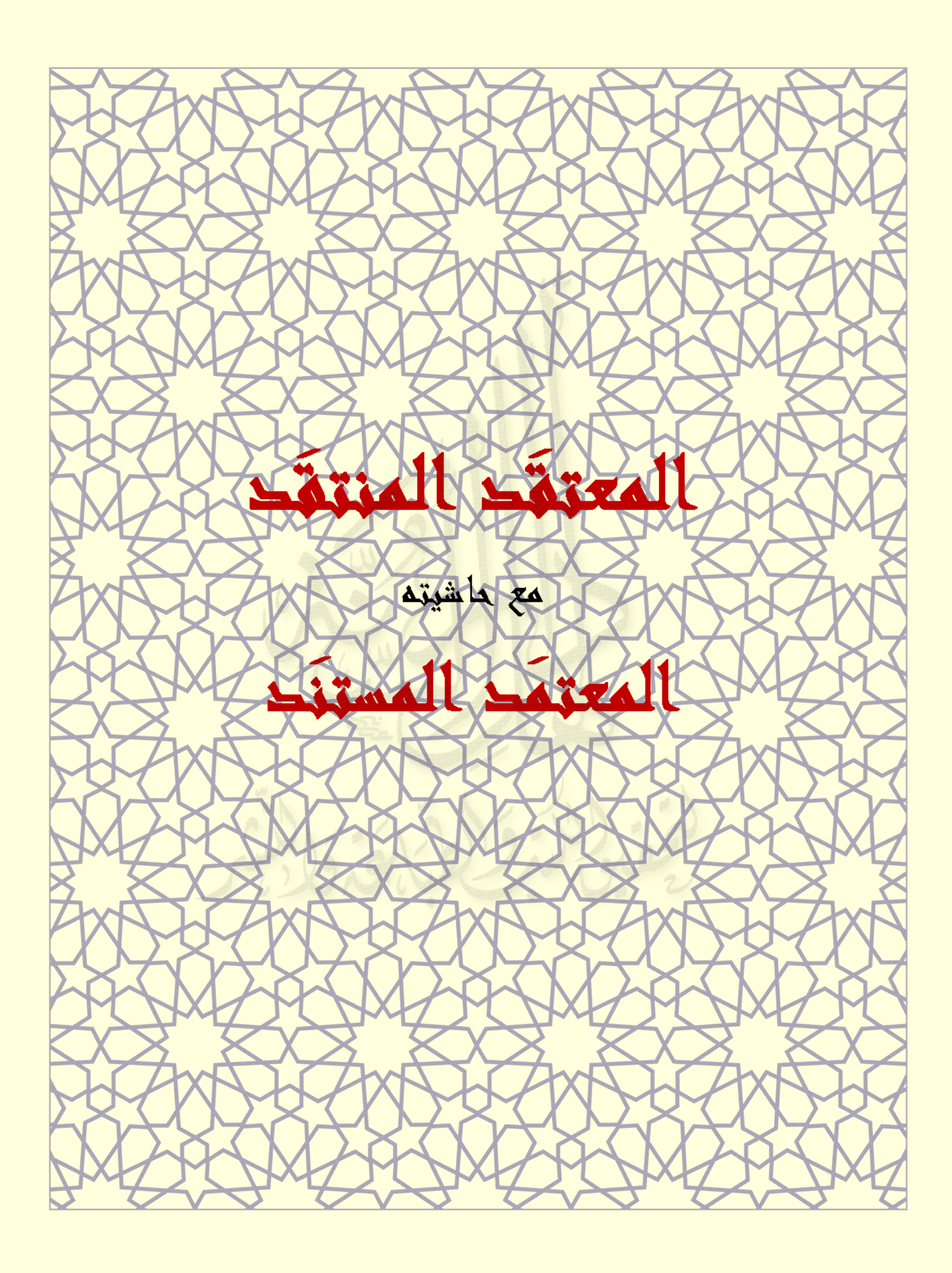
فهذه المباحثُ وغيرها من خواصّ "المعتمَد المستنَد"، وقد أجاد فيها وأنار المسائلَ وأبانَ الحقّ، وقد عرض الشيخُ حامد رضا خانْ ابن الإمام أحمد رضا خانْ، حين زيارته الحرمَين الشّريفَين ما كتب الإمامُ في "المعتمَد المستنَد" عن الطوائف السبعة عن الإسلام على أكابر الحرمَين، فصدّقُوه وأثنَوا على المصنِّف الذابّ عن الدِّين ثناءً بالغاً، وقرّظوا تقريظاتٍ جميلةً طبعتْ في مجموعةٍ سمّيتْ "حُسام الحرمَين على مِنحر الكفر والمين" (١٣٢٤هـ).

فجعلنا في آخر الكتاب باباً مستقلاًّ للتقريظات التي كتبها أكابرُ علماء الحرمَين الشّريفَين وغيرهما، تصديقاً وثناءً على كتاب "المعتقَد المنتقَد" وتعليق "المعتمَد المستنَد" ومصنِّفيهما، فانتخبنا بعضاً منها وذكرناها فُرادى في الباب الذي حدّدناه لها.

كتبه / **محمد أحمد المصباحي**

عضو المجمع الإسلامي، ورئيس الجامعة الأشرفية مباركفور
مديرية أعظم جره- أترابرديش- الهند
٨/ جُمادى الأولى سنة ١٤٢٠هـ - ٢١/ أغسطس سنة ١٩٩٩م



المعتقَد المنتقَد

مع حاشيته

المعتمَد المستنَد


بسم الله الرحمن الرحيم

خطبة المؤلِّف الإمام فضل الرّسول البَدَيُوني

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لمن يستحيل عليه كلُّ صفةٍ لا نقصَ فيها ولا كمال، فكيف تجويزُ سماتِ النّقص كالجهل والكذِب والعَجز عليه، تعالى شأنُه عمّا شانَه[1] به أهلُ الضلال، العفوُّ الغفورُ لجميع المعاصي غير الكفر من الكبائر والصّغائر، لمن شاءَ ولو ماتَ مُصِرّاً على الكبائر، لا يجب عليه شيءٌ من الثوابِ والعِقاب، ولا يعلَّل أفعالُه بالعِلل والأسباب، والصّلاةُ والسَّلام على أنبيائِه المخصوصين بالعِصمة ووحيِ الشّريعة وأنواعٍ من الفضيلة، لا يجوز أن يكونَ غيرُهم مُساوياً لهم في الفضل، فضلاً عن الأفضليّة، تجويزُ أفضليّة الغير عليهم ولو كان وليّاً، كفرٌ في الطريقة المحمديّة، خصوصاً على خاتم النبيّين، الذي تجويزُ نبيٍ بعدَه كفرٌ وخروجٌ من الدِّين، صاحب الخصائص التي لم تجتمع في مخلوقٍ قبلَه، ومن المعلوم استحالةُ وجود مثلِه بعدَه، شفيع المُذنِبين باليقين، ولو كانوا على الكبائر من المِصرِّين، سيّدنا ومولانا محمدٍ وآله وأصحابه أجمعين، أمّا بعد:

فلا يخفى أنّ معرفةَ المسائل الاعتقاديّة فرضُ عينٍ على كلّ مكلَّفٍ عند جُمهور أهل السنّة والجماعة، واتّفقوا على أنّ ما كان منها من أصول الدِّين

---

(١) الضمير المنصوب لـ"ما" والمجرور للنقص، أو المذكور من سماته، أي: تعالى شأنُه عن كلّ صفةٍ شانَها أهلُ الضلال، بخلط سماتِ النّقص وعدمِ الكمال، كالقدرة على الكذِب والظُلم واتّخاذِ الولد، تعالى اللهُ عمّا يقولون علوّاً كبيراً؛ وذلك أنّ الشّين جعلُ الشّيء معِيباً لا نسبته له، فافهم. [الإمام أحمد رضا].

ضرورةً يكفر المخالفُ فيه، وما ليس من ذلك فذهبَ جماعةٌ إلى تكفير المخالِف، والأستاذُ أبو إسحاق[١] إلى تكفير مَن كفّرَنا منهم، وجُمهورُ الفقهاء والمتكلّمين إلى أنّه لا يحكَم بكفر أحدٍ من المخالفين فيما ليس من الأصول المعلومة ضرورةً من الدِّين، ولكنّ المخالفَ فيها يبدَّع ويفسَّق؛ بناءً على وجوب إصابة الحقّ في مواضع الاختلاف في أصول الدِّين عَيناً، وعدم تسويغ الاجتهاد في مقابلته، بخلاف الفروع التي لم يجمَع عليها.

ومن المعلوم أنّه ابتدأ الاختلافُ والافتراق بعد النّبي ﷺ في الأقطار والآفاق، ولا زالتْ طائفةٌ من أمّته ﷺ ظاهرين على الإحقاق، مجاهدين في دفعِ الزّيغ والطُغيان، أُولو الأمر بالسَّيف والسِّنان، والرّاسخون في العلم بالبيان والبُرهان[٢]، إلى أن طلعَ بالنَّجد قرنُ الشّيطان[٣]، وصرف الربُّ شرَّه من العرب على يد عسكر

(١) هو ركن الدّين أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران البغدادي الشّافعي، يعرف بـ"الإسفرائني"، توفّي سنة ٤١٨هـ. صنّف: "أدب الجدل" و"الجامع الجلي والخفي في أصول الدِّين والرَدّ على المُلحِدين" و"العقيدة" و"شرح فروع ابن الحدّاد" و"مَعالم الإسلام" و"نور العين في مَشهد الحسَين" و"رسالة". ("هدية العارفين" ٥/ ١٠).

(٢) هذه إشارةٌ إلى حديثٍ رواه البخاري في "صحيحه" كتاب الاعتصام بالكتاب والسنّة، باب قول النّبي ﷺ: «لا تزالُ طائفةٌ من أمّتِي ظاهرين على الحقّ يقاتلون» وهُم أهلُ العلم، ر: ٧٣١١، صـ١٢٥٩، بطريق إسماعيل، عن قيس، عن المغيرة بن شعبة عن النّبي ﷺ قال: «لا تزال طائفةٌ من أمّتي ظاهرين، حتّى يأتيَهم أمرُ الله وهم ظاهرون». [إنعام القادري].

(٣) هذه إشارةٌ إلى حديثٍ رواه البخاري في "صحيحه" أبواب الاستسقاء، باب ما قيل في الزَّلازِل والآيات، ر: ١٠٣٧، صـ١٦٦، بطريق ابن عون، عن نافع، عن ابن عمر قال: قال: «اللّهمّ بارِكْ لنا في شامِنا وفي يمنِنا» قال: قالوا: وفي نَجدنا، فقال: قال: «اللّهمّ بارِكْ لنا في شامِنا وفي يمنِنا» قال: قالوا: وفي نَجدِنا، قال: قال: «هُنالك الزَّلازِلُ والفِتنُ، وبها يطلع قرنُ الشّيطان». [إنعام قادري].

السُّلطان، لكنّه لما غُلب من العرب، على سواد الهند غَلَبَ، ولكون الأمصار في تلك الأعصار بيد الكفّار، ازداد الشرُّ في الانتشار والاشتهار، والذين كان في قلوبهم من قبل نوعُ زيغٍ من مذهب أهل السنّة، اتّبعوه ابتغاءَ الفتنة، وخلطوا مع النَّجدية أهواءَهم، وزادوا رجسَهم وشقاءَهم، هتكوا حُرماتِ الله تعالى وعبادِه الذين اصطفى، فوجبَ على الكافّة دفعُ مَفاسِدهم، وبيانُ فسادِ عقائدِهم، وكانوا من الذين تصدّوا لأن يؤخَذَ عنهم العلمُ الشّريف، وروايةُ الحديث المنيف، ويعظون العامّة، ويزجرونهم عن الأمور المحرَّمة، فتأكّد فيهم وجوبُ الردّ والإنكار؛ لكونهم أشدَّ وأقوى في الإضرار.

وأمرني آمِرٌ وأنا حِلٌّ بالبلد الحرام، أن أجمعَ مختصراً في علم العقائد والكلام، جامعاً للفوائد السَّنية، حاوياً للعقائد السُنّية، متعرِّضاً لضلالات النَّجديين، كما تعرّض السَّلَفُ لغوايات المبتدعين الماضين، لإماطة الأذى عن طريق المسلمين، فما أمكنَني إلّا الايتمار، والمأمورُ من المعذورين -نفع اللهُ به النّاسَ أجمعين-، وسمّيتُه بـ"المعتقَد المنتقَد" (١٢٧٠هـ)، وهو مخبرٌ عن عام تأليفِه بالعدد، وعلى الله المعتمَد!.



۞ ۞ ۞

خطبة المحشِّي الإمام أحمد رضا

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

الحمد لله الذي أنار مَنارَ أنوارِ الدِّين، بجمال فضلِ رسولٍ مُبين، فلاحَ فلاحُ المسترشدِين، وأعلى أعلامَ مَعالِمِ اليقين، بجلالِ نقيٍّ عليٍّ مَكين، فسدَّ فسادَ المفسِدين، صلّى الله تعالى عليه وعلى آله، وصَحبه وابنِه[1]، وحِزبِه وعيالِه، قدرَ حُسنِه وجمالِه، وجاهِه وجلالِه، وجُودِه ونَوالِه، وجَدَاه وأفضالِه، إلى يوم الدِّين، وعلينا بهم وفيهم ولهم يا أرحَم الرّاحمين آمين! أمّا بعد:

فلمّا كان الكتابُ المستطاب "المعتقَد المنتقَد" لخاتم المحقِّقين، عمدة المدقِّقين، سَيفِ الإسلام، أسدِ السُنّة، حتفِ الظلام، سدِّ الفتنة، مولانا الأجلّ الأبجَل، السَّيف المسلول، مُعين الحقّ فضل الرّسول، السُنّي، الحنفي، القادري، البرَكاتي، العثماني، البَدايُوني -أعلى اللهُ مقامَه في أعلى علّيين، وجزاه جزاءَ الخير الأَوفى عن الإسلام والمسلمين-، كتاباً مفرَداً في بابه، كاملاً في نصابِه، توجّهَ إلى طبعِه طبعُ مَن توّجه اللهُ تعالى بتيجان الخيرات، وجعله موفَّقاً، بل وقفاً مَوقوفاً على فعّال المبرّات، فكلّما عادَ على السَّداد شدّة، أمَدَّ وأعدَّ لسَدّها عدّة، وهو الوحيد الفريد، حامِي السُّنن، ماحيُ الفِتن، مولانا القاضي عبد الوحيد، الحنفي الفِردوسي العظيم آبادي[2] -أبده اللهُ وأيّده

---

(١) يريد به هاهنا سيّدَنا الشيخ عبد القادر الجيلاني رضي الله تعالى عنه، كما هو دأب المؤلِّف رحمه الله تعالى.

(٢) الشيخ القاضي عبد الوحيد العظيم آبادي، وُلد في سنة ١٢٨٩هـ، واسمُه التاريخي وفق الجمّل "منظور النّبي" (١٢٨٩هـ)، نشأَ في أسرةٍ دِينيّة وبِيئةٍ صالحة، أخذ العلومَ الدِّينية النقليّة والعقليّة من السيّد عبد العزيز السَّهَارَنْفوري، ثمّ توجّه إلى العلوم الإنكليزيّة، وخالَف =

بالأيدي والأيادي-، وجعل تصحيحَه إلى هذا العبد الضعيف، فلم يسعني إلّا امتثالُ أمره المنيف، لما أرى مِن حُسن بلائِه في الدِّين، وشدّةِ اعتنائِه بحفظ حوزة اليقين، ولم أجد إلّا نسخةً طُبعتْ في بَمْبَائي[1]، كأنّ النّاسخَ نسخَ آياتِها، وحرّفَ حروفَها، وكلم كلماتِها، بَيْد أنّ العبدَ لم يَألُ جُهداً ما استطاع، إلّا ما زاغ البصرُ أو طغَى اليراع.

وفي أثناء جَرَيان الطبع إن بدتْ حاجةٌ إلى إيضاح مشكِل، أو إفصاحِ مجمَل، أو تبيينِ معضَل، أو تقييدِ مُرسَل، أو نحو ذلك ممّا لابدّ منه للمُتون، أو تحقيقِ حقٍّ في بعض مسائلَ جالتْ فيه للنّاس ظُنون، أو تنبيهٍ على زَلّة قلمٍ مِن بعض مَن نقل عنه في الكتاب المصون، علّقتُ حُروفاً، وما علّقتُ إلّا يسيراً يسعه الوقت؛ فإنّ الطبعَ جارٍ، والقلمُ سارٍ، وفرصتِي معدومة، وأشغالي معلومة.

وقد كنتُ عن هذا أيضاً كلِّه أو جلِّه في شُغلِ شاغل، حتّى طبعتْ من الكتاب أجزاءٌ في الأوائل، فأشارني إلى ذلك أسدُ السُنّة، سدُّ الفتنة، كنزُ الكرامة، جبلُ الاستقامة، صَديقُنا الأوحَد، الأسدُ الأسدّ، الأشدُّ الأرشَد، مولانا المولوي محمد وَصِي أحمد[2]، السُّنّي الحنفي الحنيفي المحدِّث السُّورَتي، نزيل پِيلى بِهيت -ثبّتنا اللهُ وإيّاه

=

"ندوة العلماء" خلافاً شديداً، وجهدَ في ردّها جُهداً بليغاً، وكان معه في هذا الجُهد من العلماء الجهابذة من الهند، مثل العلّامة عبد القادر البَدَايُوني، والإمام أحمد رضا خانْ، والعلّامة هداية الله خانْ الرَّامْفوري وغيرهم، ونالَ من الإمام أحمد رضا إجازةً في الطريقة، وكان مؤسّسُ المجلّة "التحفة الحنفيّة"، وكان تُطبَع تحت إشراف الشيخ ضياء الدّين پيلى بهيتى، وتوفّي في سنة ١٣٢٦هـ. ("تذكرة خلفاء أعلى حضرة" صـ٩١، ٩٤، ٩٦ ملتقطاً وتعريباً).

(١) إحدى مُدن الهند المشهورة، يقال لها في هذه الأيّام ممبائي.

(٢) الشيخ العالم الفقيه المحدِّث وَصِي أحمد ابن الفاضل العلّامة محمد طيّب الحنفي السُّورَتي، وُلد بقَصبة "رانْدَير" من مضافات "سُورَت" سنة إحدى وأربعين بعد الألف وثمانمئة ١٨٤١م،

=

بأحسَن تثبيت، وحفِظَنا جميعاً عن النكث والتبكيت، وأمضى سَيفي وسَيفَه على عنقِ كلِّ عفرِيت، من نَيشَري ونَدَوي ونَجدي نفريت، والأشرّ الأضرّ دجّالُ قاديْانْ، والرّفضةُ وغيرهم أُولي الزّيغ والطغيان-، فجاءت كما ترى قليلةُ المباني، ومع ذلك -إن شاء الله- جليلةُ المَعاني، سمّيتُها "المعتمَد المستنَد بناء نَجاة الأبد" (١٣٢٠هـ)؛ ليكون عَلَماً، وعلى التاريخ عِلماً، والحمدُ لله في الأرض والسّماء، والصّلاةُ والسّلامُ على أكرَم الكُرماء، وآله وصحبه والأئمّة والعلماء، آمين!.



=

بعهد معين الدّين أكبر الشاهْ الثاني، وحجّ في صِغر سنّه مع والدَيه، ولكن أثناء الرّجوع ماتَ والدُه في الطريق، فرجعَ مع أمّه إلى الوطن، فقرأ القرآنَ المجيد مع الكتب الابتدائيّة من الصَّرف والنَّحو بقَصبة "رانْدَير"، ثمّ رحلَ إلى دهلي وقرأ كتبَ النّحو والفنون الأُخرى بمدرسة "حسَين بخش"، وأقام بدهلي سنةً، ثمّ رحلَ إلى إمام العلوم والفنون العلاّمة لُطف الله عليگڑھی، فأكملَ جميعَ الفنون عليه وتبحّر في العلوم كلِّها، وفرغ عنها سنة ثمان وستّين بعد الألف وثمانمئة ١٨٦٨م، ثمّ رحل في طلب المعرفة الإلهيّة وصفاء الأنوار الرّوحانية إلى مجمع البركات بلدة گنج مرادآباد، من مضافات "أناؤ" وبايَع على يد الشّيخ الجليل العارف الزاهد مولانا فضل الرّحمن ﷺ، فأجازه الشيخُ في الطريقة القادريّة، وأشاره إلى نشر علوم الحديث الشّريف وخدمة الدِّين الحنيف ببلدة پیلی بھیت، فأسّس المحدِّثُ العلاّمة "مدرسةَ الحديث" فيها سنة تسع وستّين بعد الألف وثمانمئة ١٨٦٩م، فاستفاد من هذه المدرسة آلافٌ من الفضلاء والعلماء، وانتفعَ بها خَلقٌ كثير. ورحلَ المحدِّثُ السُّورَتي إلى الدّار الآخرة ٨ جُمادى الآخرة ١٣٣٤هـ، وفق ١٩١٦م، ودُفن بـ"پیلی بھیت". من تصانيفه: "جامع الشّواهد بإخراج الوهابين عن المساجد" وحاشية على "سنن النَّسائي" وحاشية على "شرح مَعاني الآثار" وحاشية على "الجلالَين" وحاشية على "المشكاة" و"تعليق المجلِّي شرح منية المصلِّي". ("اليواقيت المهريّة" صـ٨٧ ملتقطاً. و"تذكرة علماء أهل السنّة" صـ٢٥٧، ٢٦١ تعريباً).

مُقَدِّمَة

الحكم على ثلاثة أقسام:

(١) **عقليٌّ**: وهو إثباتُ العقل أمراً أو نفيُه إيّاه، من غير توقُّفٍ على تكرارٍ ولا وضعِ واضعٍ.

(٢) **وعاديٌّ**: وهو إثباتُ الرّبطِ بين أمرٍ وأمرٍ، وجوداً أو عدماً، بواسطة التكرار مع صحّة التخلُّفِ(١) وعدمِ تأثير أحدِهما في الآخَر، كالشَّبع بالأكل، والإحراقِ بالنّار؛ فإنّ فاعلَهما(٢) الحقيقيَ هو الخالقُ لأحدِهما(٣) عند الآخَر.

(٣) **وشرعيٌّ**: وهو كما قيل: خطابُ الله تعالى المتعلّقُ بأفعال المكلَّفين بالطلب جَزماً أو غيرَ جزمٍ في الفعل، أو الكفّ(٤)، أو بالإباحة -أي: بالتخيير بين الفعل

---

(١) عقلاً. [الإمام أحمد رضا].

(٢) أي: جاعلهما. [الإمام أحمد رضا].

(٣) أي: إنّ الله ﷻ يخلق أحدَهما كالشَّبع عند وجود الآخَر كالأكل، فإذا تكرّر ذلك ورُئي ترتّبُه عليه مراراً، تدفع عادة محض الاتفاق حكمَ العقل، بأنّ هذا مربوطٌ بذلك عادةً في عالَمِ الأسباب، مع أنّه ليس لأحدِهما تأثيرٌ في الآخَر أصلاً -وإنّما المؤثِّر في العالَمِ كلِّه هي الإرادةُ الإلهيّةُ وحدَها لا غير- نعم، هذا الترتّبُ مصحِّحٌ لدخول "الفاء" عندنا، خلافاً للإمام الأشعَري ﷺ، فبالَغ في نفي التأثير حتّى نفى الترتّبَ، والصَّوابُ مع أئمّتنا ﷺ. [الإمام أحمد رضا].

(٤) رحمه الله! لقد أجاد في التعبير بالكُفّ؛ فإنّه الذي يقدر عليه البشرُ بإقدار الله تعالى، وهو أيضاً حقيقةً فعلٌ من أفعال النّفس، بخلاف محض الترك؛ فإنّه عدمٌ، ولا يقدر عليه الإنسانُ، فكيف يكلَّف به؟! كما نصّ عليه المحقِّقون [انظر: "الأشباه والنظائر" الفنّ ١: القواعد الكلّية، القاعدة ٢: الأمور بمقاصدها صـ٢٤. و"التلويح" الركن ١ في الكتاب، الباب ١، =

والترك[1]-، أو بالوضع[2] لهما -أي: نصبُ الشّارع سبباً، أي: ما يلزم من عدمه العدمُ، ومن وجودِه الوجودُ لذاته-، أو شرطاً -أي: ما يلزم من عدمه العدمُ، ولا يلزم من وجودِه وجودٌ ولا عدمٌ لذاته-، أو مانعاً لشيءٍ من الأحكام الخمسة المذكورة -أي: ما يلزم من وجودِه العدمُ، ولا يلزم من عدمِه وجودٌ ولا عدمٌ لذاته.

و"العادي" لا دخلَ له في أصول الدِّين، وأمّا "الشّرعي" فقد يكون عاضداً، وقد يكون مستقلاً فيما لا يتوقّف النبوّةُ[3] عليه، مثل السَّمع والبصر والكلام، لا مثل الوجود ومصحَّحاتِ الفعل، مثل القدرةِ والعلمِ والحياةِ اتّفاقاً، والوحدانيّةِ على رأيٍ[4].

=

فصل في أنواع علاقات المجاز، ١/ ٢٠٩. و"التحرير" مع شرحه "التقرير" المقالة ٢ في أحوال الموضوع، الباب ١ في الأحكام، الفصل ٢ الحاكم لا خلاف ...إلخ، ٢/ ١٢٥]، من هنا أظهَر جهلَ الوهابيّة حيث يدّعون الاتّباعَ في الترك، ليت شعري! كيف يتّبع الإنسانُ فيما ليس باختياره ولا مقدوراً له؟! نعم، الاتّباعُ في الكُفّ، فما ثبَتَ فيه أنّ النبيَّ ﷺ كفَّ عنه، مع وجود المقتضي له عَيناً، وعدمِ المانع أصلاً، ولم يكن ذلك من خصوصياتِه ﷺ، عُلم أنّه مهجورٌ شرعاً، فأدناه الكراهةُ، أمّا مجرَّد أنّ النبيَّ ﷺ لم يفعل، فلا يثبت به شيءٌ، كما حققه المحقِّقون وبيّناه في حواشي "إذاقة الأثام" [أي: في "رَشاقة الكلام في حواشي إذاقة الأثام" الفائدة الجليلة صـ٨٤، ٨٥]. [الإمام أحمد رضا].

(١) أي: بالقصد، وهو الكُفّ. [الإمام أحمد رضا].

(٢) هاهنا أبحاثٌ وتحقيقات، وقد بقي أسماءُ كالرّكن، والعلّة، والعلامة، إمّا واردةٌ، وإمّا خارجةٌ، وليس المصنّفُ العلّام ولا نحن هنا بصددِ هذا، والمستطردُ ربما يتساهَل فيه ويُومِي إليه بطرفٍ خفيٍّ. [الإمام أحمد رضا].

(٣) أي: لا يتوقّف ثبوتُها على ثبوته؛ إذ لو توقّف لدارَ. [الإمام أحمد رضا].

(٤) يشير إلى ضَعفِه؛ فإنّ ثبوتَ النبوّة لا يتوقّف على ثبوتها، فلنا أن نُثبتَ التوحيدَ بالسَّمع كما لنا إثباتُه بالعقل، نصَّ عليه الإمامُ الرّازي [أي: في "التفسير الكبير" آل عمران، تحت الآية: ١٨، ٣/ ١٦٨] وغيرُه من المحقِّقين [انظر: "شرح العقيدة الطحاويّة" صـ١٨٨.

=

و"الحكم العقلي" -وهو[١] مبنَى أصول الدِّين- على ثلاثة أقسام:

(١) واجبٌ، (٢) وجائزٌ، (٣) وممتنعٌ.

والمرادُ بالواجب ما لا يتصوّر في العقل عدمُه ضرورةً كالتحيُّز للجَرم، أو نظراً كوجوب القِدم له -سبحانه-، وبالجائز ما يمكن عقلاً وجودُه وعدمُه ضرورةً كالحركة أو السُّكون للجِسم، أو نظراً كالعَفو وتضعيف الحَسَنات، وبالامتناع ما لا يتصوّر في العقل وجودُه ضرورةً، كتعرّي الجِسم عن الحركة والسُّكون، أو نظراً كوجود شريك الباري [تعالى].

فالعلمُ بالأقسام الثلاثة للحكم العَقلي فرضُ عينٍ على كلّ مكلَّف، أي: عاقلٍ بالغٍ عند الأكثر، وعلى كلِّ عاقلٍ ولو غير بالغٍ عند الماتُريدي من غير فرقٍ بين الجنّ، والإنس، والذَّكَر، والأُنثى، والخُنثى، والحرّ، والمملوكِ بالإجماع بالنِّسبة إلى الله ﷻ، أي: علمُ ما يجب في حقِّه تعالى ويجوز ويستحيل، وبالنِّسبة إلى الرُّسُل، أي: العلمُ بما يجب في حقِّهم ويجوز ويستحيل، وما يجب لهم من أحكام النبوّة، وباليوم الآخِر وما يتعلّق بذلك، والعلمُ الباحث عن جملة ذلك يسمّى بـ"علم الكلام" و"العقائد" و"التوحيد".

تعريف علم الكلام

وعرّفوه: بأنّه العلمُ بالعقائد الدِينيّة عن الأدّلة اليقينيّة.

=

و"المواقف" الموقف ١ في المقدّمات، المرصد ٥ في النّظر إذ به يحصل المطلوب، المقصد ٦، الجزء الأوّل صـ٢٥٧. و"شرح المقاصد" المقصد ٥ في الإلهيّات، الفصل ٢ في التنزيهات، المبحث الأوّل في التوحيد، الجزء ٤، صـ٣٨]. [الإمام أحمد رضا].

(١) إذ صحةُ السَّمعِ إنّما تثبت بالعقل. [الإمام أحمد رضا].

موضوع علم الكلام

وموضوعه: المعلوماتُ التي يُحمَل عليها ما تصير معه عقيدةً دِينيّةً أو مبدأً لذلك، مثلاً إذا قيل: "البارئُ قديمٌ" أو "واحدٌ" أو "الجسمُ حادثٌ" أو "إعادتُه بعد فَنائِه حقٌّ" فقد حُمل على المعلوم ما صار معه عقيدةً دِينيّةً، وإذا قيل: "الجسمُ مركَّبٌ من الجواهر الفردة" فقد حُمل عليه ما صار معه مبدأً لعقيدةٍ دِينيّة؛ فإنّ تركُّبَ الجسم دليلٌ على افتقارِه إلى الموجِد له.

مسائل علم الكلام

ومسائله: القضايا النظريّةُ الشّرعيةُ الاعتقاديّةُ، وما يقال لبعضها: "إنّها من ضروريّات الدِّين" فمعناه: أنّه اشتركَ في معرفة إضافتِه إلى الدِّين خواصُ أهل الدِّين وعوامُهم، مع عدم قبول التشكيك، فسَاغ على إدراكها إطلاقُ الضّرورة بطريق المشابَهة، لا لالتحاقِه بالضّروريّات، كذا قال[١] اللقاني[٢].

والأحكامُ الشّرعيّة[٣] كلُّها نظريّةٌ بحسب الأصل؛ إذ لا تثبت إلّا بعد ثبوت

---

(١) أي: في "عمدة المريد في شرح جوهرة التوحيد" قـ٢٠-٢٢.

(٢) هو إبراهيم بن إبراهيم بن الحسن بن علي بن علي بن عبد القدّوس اللَّقاني، العارف بالله أبو الإمداد المصري المالكي، توفّي سنة ١٠٤١هـ. له من التصانيف: "البدور اللوامع من خدور جمع الجوامع" للسُّبكي في الأصول، و"التحفة الدُّرّية على البهلول بأسانيد جوامع أحاديث الرّسول" و"تعليق الفرائد على شرح العقائد" للنَّسَفي، و"تفسير القرآن" و"تلخيص التجريد لعمدة المريد في شرح جوهرة التوحيد" له، و"جوهرة التوحيد" منظومة في علم الكلام، وغير ذلك. ("هدية العارفين" ٥/ ٢٨).

(٣) أقول: عنى بالشَرعيّةِ السَّمعيةَ. ومسائلُ العقائد منها ما يدرَك بالعقل وحدَه كقولنا: إنّ للعالَم صانعاً، وله كلاماً، والرّسولُ حقٌّ؛ إذ لو أثبت أمثال هذا بالسَّمع لدارَ. ومنها ما يدرَك =

النبوّة، وهي لا تثبت إلّا بعد العلم بالمعجزة، وهو نظريٌّ، كذا قال النابلُسي[1].

غاية علم الكلام

وغايتُه: إحكامُ الإيمان، والتصديقُ بالأحكام الشَرعيّة.

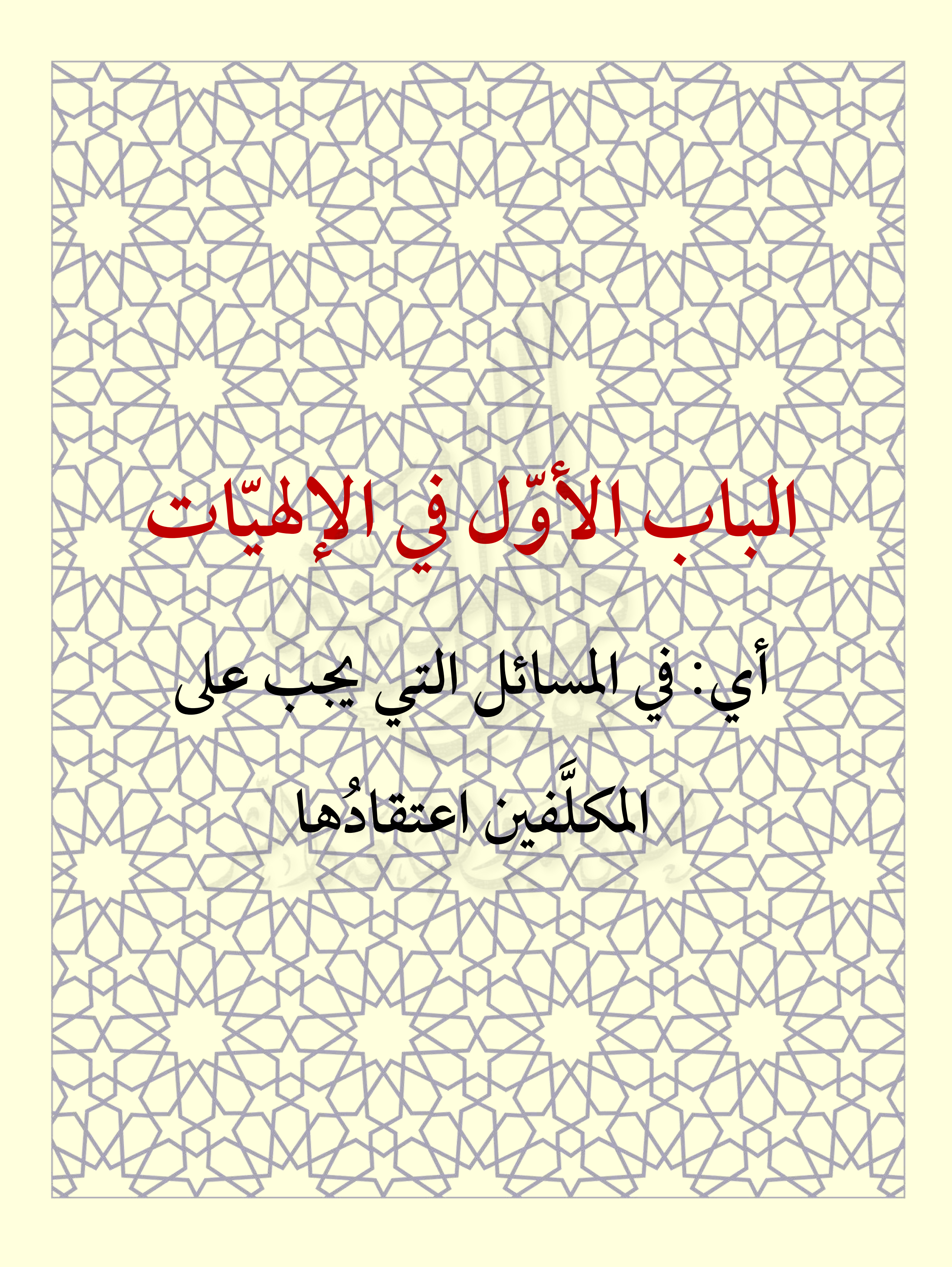


=

بالسَّمع وحدَه كحشر الأجساد، والثواب، والعِقاب في المعاد. ومنها ما يدرَك بكلٍّ كتوحيد الله تعالى، فافهم. [الإمام أحمد رضا].

(١) هو عبد الغني بن إسماعيل بن عبد الغني بن إسماعيل بن أحمد بن إبراهيم النّابلُسي الدِّمشقي العارف بالله الحنفي الصُّوفي النّقشبندي القادري، وُلد بدِمشق سنة ١٠٥٠ وتوفّي بها سنة ١١٤٣هـ. من تصانيفه: "إزالةُ الخَفا عن حلية المصطفى" ﷺ، و"تحفة الرّاكع السّاجد في جواز الاعتكاف في فِناء المساجد" و"تعطير الأنام في تعبير المنام" و"تفوّه الصُّور شرح عقد الدُّرر فيما يفتى به على قول زُفَر" و"جمع الأسرار ومنع الأشرار عن الطعن لصُّوفية الأخيار" و"الحديقة النَّدية شرح الطريقة المحمديّة" و"القول السَّديد في جواز خلف الوعيد والردّ على الرّجل العنيد" و"كشف النُّور عن أصحاب القبور" و"نهاية المراد شرح هدية ابن العِماد" في الفروع، وغير ذلك. ("هدية العارفين" ٥/ ٤٧٦-٤٧٩ ملتقطاً).


دار أهل السنة
لتحقيق الكتب والطباعة والنشر



الباب الأوّل في الإلهيّات

أي: في المسائل التي يجب على المكلَّفين اعتقادُها



الباب الأوّل في الإلهيّات

أي: في المسائل التي يجب على المكلَّفين اعتقادُها

وهي متعلّقةٌ بالإلهِ الحقّ ممّا يجب له، ويمتنع عليه، ويجوز في حقِّه تعالى.

قالوا: أوّلُ واجبٍ بإيجاب الله علينا عرفانُ الله، أي: معرفةُ وجودِه، وألوهيّتِه، وما له من الكمال، لا كُنه ذاتِه وصفاتِه؛ لامتناعِه عقلاً وشرعاً.

معرفةُ الله على أربعةِ أقسام

قيل: المعرفةُ على أربعةِ أقسام:

(١) **الحقيقيّة**: وهي معرفةُ الله تعالى لنفسِه.

(٢) **والعيانيّة**: وهي مختصّةٌ بالآخِرة عند مانعِي الرّؤية في الدّنيا لغير نبيّنا -صلّى الله تعالى عليه وآله وسلّم-، وتحصل لأهل الجنّة في الجنّة.

(٣) **والكشفيّة**: وهي منحةٌ إلهيّة، ولا نكلَّف بمثلها إجماعاً.

(٤) **والبُرهانيّة**: وهي أن يعلمَ بالدّليل القَطعي وجودُه تعالى، وما يجب له، وما يستحيل عليه.

وهي المرادةُ في هذا العلم، والقرآنُ مملوءٌ بالحَثِّ عليها، والنّظرِ فيها، والاستدلالِ عليها، قال الله تعالى: ﴿سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾ [فصّلت: ٥٣]، والتبيينُ: المعرفةُ، وإراءةُ الآياتِ: هو النّظرُ والاستدلالُ، وقال الله تعالى: ﴿وَفِي أَنفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ [الذاريات: ٢١]، وفي

قوله: ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ توبيخٌ على عدم النّظرِ والاستدلالِ، وحَثٌّ عليه.

وكونُ المعرفة واجبةً ممّا لا خلافَ فيه بين المسلمين، وكذا النّظرُ الموصِلُ إليه، وإنّما الخلافُ في كونها أوّلَ الواجبات، فقال الأشعريُّ[1]: "هي لتفرُّع باقي الأحكام عليها"[2]، وقال الإسفرائني:"هو النّظرُ فيها"[3]، وقال[4] القاضي أبو بكر[5] وإمام الحرمَين[6]: "هو القصدُ إليه"[7] ...إلى غير ذلك من الأقوال.

والأقربُ إلى التحقيق: أنّه إن أُريدَ أوّلُ الواجباتِ المقصودةِ بالقصد الأوّل،

---

(١) هو علي بن إسماعيل بن أبي بشر إسحاق بن سالم الإمام أبو الحَسن الأشعري، البَصريُّ المولد، البغداديُّ المنشأ والدّار، وُلد سنة ٢٦٠ وتوفّي سنة ٣٢٤هـ. من تصانيفه: "اختلافُ النّاس في الأسماء والأحكام والخاصّ والعام" و"أدب الجَدل" و"شرح أدب الجدل" و"الاستشهاد لما يلزم المعتزلة على محجتهم والاستشهاد"، وغير ذلك.
("هدية العارفين" ٥/ ٥٤٢-٥٤٤ ملتقطاً. و"الأعلام" ٤/ ٢٦٣).

(٢) لم نعثر عليه.

(٣) انظر: "هداية المريد لجوهرة التوحيد" ١/ ٢١٦.

(٤) انظر: المرجع نفسه.

(٥) هو محمد بن الطيّب بن محمد بن جعفر بن القاسم البصري القاضي أبو بكر الباقلاني، المتكلّم الأشعَري، سكن بغداد وتوفّي بها سنة ٤٠٣هـ. من تصانيفه: "إعجاز القرآن" و"الانتصار" و"كشف الأسرار الباطنيّة" و"المِلل والنّحل" و"مناقب الأئمّة" و"نهاية الإيجاز في رواية الإعجاز" و"هداية المسترشدين" في الكلام. ("هدية العارفين" ٦/ ٤٨).

(٦) هو عبد الملِك بن عبد الله بن يوسف بن عبد الله ضياء الدّين أبو المعالي الجُوَيني الشّافعي الشّهير بـ"إمام الحرمَين" وُلد سنة ٤١٩، قدم بغداد ثمّ سافَر وجاوَر في مكّة والمدينة، ورجع إلى نيسافور يدرِّس العلم ويعظ إلى أن توفّي بها سنة ٤٧٨هـ. من تصانيفه: "الإرشاد" في علم الكلام، و"أساليب" في الخلاف، و"البرهان" في الأصول، و"التحفة" في الأصول، و"تفسير القرآن" و"العقيدة الناظميّة" وغير ذلك. ("هدية العارفين" ٦/ ٥٠٤).

(٧) أي: في "كتاب الإرشاد" باب في أحكام النظر صـ٩، ١٠.

فهو المعرفةُ عند مَن يجعلها مقدورةً للمكلَّف، والنّظرُ عند مَن لا يجعل العلمَ الحاصلَ مقدوراً له، بل واجبَ الحصول، وإن أُريدَ أوّلُ الواجباتِ كيف كانت، فهو القصدُ.

تفصيل ما يجب لله تعالى

هذا، ونشرع الآن في تفصيل "ما يجب له تعالى" فنقول:

وُجود الله تعالى واجبٌ

(١) منه: "أنّ وُجودَه تعالى واجبٌ" -أي: لازمٌ متحتِّمٌ عقلاً وشرعاً- بذاته، أي: إنّه وُجد بمقتضى ذاتِه لا بعلّةٍ، فلا يقبل العدمَ أزَلاً وأبداً، كما أنّ الممتنعَ وجودُه بذاتِه لا يقبل الوجودَ أصلاً، وهو المستحيل.

أمّا وجوبُ الوجود له شرعاً فلقوله تعالى: ﴿أَفِي اللهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ﴾ ...الآية [إبراهيم: ١٠] وغيرِ ذلك من الآياتِ[١] والأحاديثِ[٢] وإجماعِ كلّ

---

(١) قال الله تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ * أَمْ خَلَقُوا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بَل لَّا يُوقِنُونَ * أَمْ عِندَهُمْ خَزَائِنُ رَبِّكَ أَمْ هُمُ الْـمُصَيْطِرُونَ﴾ [الطور: ٣٥-٣٧]. ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحديد: ٣]. ﴿قَالَ رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى﴾ [طه: ٥٠].

(٢) كما أخرج البخاري في "الصّحيح" كتاب التوحيد، باب ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى المَاءِ﴾ [هود: ٧] ﴿وَهُوَ رَبُّ العَرْشِ العَظِيمِ﴾ [التوبة: ١٢٩] ر: ٧٤١٨، صـ١٢٧٦، عن عمران بن حصين، قال: إنّي عند النّبي ﷺ إذ جاءه قومٌ من بني تميم فقال: «اقبلوا البُشرى يا بني تميم!» قالوا: بشرّتَنا فأعطنا، فدخل ناسٌ من أهل اليَمن فقال: «اقبلوا البُشرى يا أهلَ اليمن! إذ لم يقبلها بنو تميم» قالوا: قبلنا، جئناك لنتفقّه في الدِّين، ولنسألك عن أوّل هذا الأمر ما كان، قال: «كان اللهُ ولم يكن شيءٌ قبلَه، وكان عرشُه على الماء، ثمّ خلقَ السّماواتِ والأرضَ، وكتبَ في الذِّكر كلَّ شيء».

وأخرجَ أبو داود في "السُّنن" أوّل كتاب الأدب، باب ما يقال عند النوم، ر: ٥٠٥١، صـ٧١٠، عن أبي هريرة، عن النّبي ﷺ أنّه كان يقول إذا أوى إلى فراشه: «اللّهم ربَّ السّماواتِ وربَّ الأرضِ! وربّ كلِّ شيءٍ! فالق الحَبِّ والنَّوى! مُنْزِل التّوراة والإنجيل والقرآن! أعوذ بك من شرِّ كلِّ ذي شرّ! أنت آخذٌ بناصيتِه! أنت الأوّلُ فليس قبلكَ شيء!

=

العقلاء، إلّا مَن لا عبرةَ بمُكابَرتِه كبعض الدَهريّة[١].

وإنّما كفرَ مَن كفرَ بالإشراكِ حيث دَعا مع الله إلهاً آخَر، كالمجوسِ بالنِّسبة إلى النّار، حيث عبدُوها فدعَوها إلهاً آخَر، والوثنيين بالأصنام؛ فإنّهم عبدُوها، والصّابئةِ بسبب الكواكب حيث عبدُوها، أو نسبةِ بعض الحوادث إلى غيره تعالى، كإسناد الشَّر إلى أَهْرَمَنْ[٢]، أو إنكارِ ما جعل اللهُ إنكارَه كفراً، كالبَعث مع اعترافِ الكلّ، بأنّ خَلْقَ السّماواتِ والأرضِ والأُلوهيّةَ الأصليّةَ لله تعالى، وهذا كان ثابتاً في فِطَرهم، ولهذا كان المسموعُ من الأنبياء في دعوة الخَلق إلى التوحيد شهادةَ "أن لا إلهَ إلّا الله"، دون أن يشهدوا "أنّ للخلق إلهاً"؛ لأنّ ذلك كان ثابتاً في فِطَرهم، ففي فِطَر الإنسانِ

=

وأنت الآخِرُ فليس بعدكَ شيء! وأنت الظاهرُ فليس فوقكَ شيء! وأنت الباطنُ فليس دونكَ شيء!» زاد وهبٌ في حديثه: «اقضِ عنّي الدَّين، وأغنِني من الفقر!».

(١) **الدهريّةُ** هُم الذين يقولون بإسنادِ الحوادث إلى الدّهر، واستقلالِ الدّهر بالتأثير، والدّهرُ عندهم هو حركاتُ الفَلَك، وأنّ العالَمَ يدار بمقتضى تأثير هذه الحركات، والعربُ يقولون به، ولا صانعَ سواه، أمّا تعريفُ الدَّهر عند الإسلاميّين: فهو مدّةُ زمان الدّنيا، وعرّفه بعضُهم: بأنّه أمدُّ مفعولاتِ الله في الدّنيا، أو فعله لما قبل الموت، يقول الآلوسي: وزعمَ بعضُ مَن لا تحقيقَ لهم: أنّ الدّهرَ من أسماء الله، وهو غلطٌ، وأطلقَه العربُ بفتح "الدّال" على الملحدين الذين يُنكِرون اللهَ وتأثيرَه، أمّا إذا أرادوا منه الرّجلَ المعمَّر؛ فإنّهم يقولون: دُهريٌّ بضم "الدّال"، وعقيدةُ الدهريّة ترجع أيضاً إلى بعض مَبادئ الصّابئة، فهي خمسة: الربّ، النّفس، المادّة، الدهر، الفضاء. وجعل الشَّهرَسْتاني الدهريّةَ من المعطّلة فقال: معطّلةُ العرب أصناف: صنفٌ منهم أنكرَ الخالقَ والبعثَ والإعادةَ، وقالوا بالطبع المحيي والدّهر المفني. ("تاريخ الفكر الدِّيني الجاهلي" الباب ٦ من قضايا الفكر الدِّيني الجاهلي، الشّرك ومظاهره عند العرب، صـ٤٧٦).

(٢) **أَهْرَمَنْ**: لفظٌ فارسي، ومعناه بالعربيّة: الظلمة، وهو إلهُ الشَّرّ أو الظلمة عند المجوس وفرقهم. ("الملل والنّحل" للشهرستاني، المجوس وأصحاب الاثنين والمانوية وسائر فرقهم، صـ٢٦٠-٢٦٢).

وشهادةِ القرآن ما يُغني عن إقامة البُرهان.

وأمّا عقلاً فلافتقار العالَم وكلِّ جزءٍ من أجزائِه في أنفاسِه إليه تعالى إيجاداً وإمداداً، ومَن كان كذلك لا يكون إلّا واجبَ الوجود لذاته، وإلّا لزِم الدَّورُ أو التسلسُل، وكلاهما محالان، وقد رتّبَ النَظَّارُ من العلماء على سبيل الاستظهار لإثباته بدليل العَقل مقدّمتَين: العالَمُ حادِثٌ، والحادِثُ لا يستغني عن سببٍ يُحدِثه(١).

الله قديمٌ

و(٢) منه: "أنّه قديمٌ" لا أوّلَ له -أي: لم يسبق وجودَه عدمٌ- وليس تحت لفظ القديم معنى في حقّ الله تعالى سِوى إثباتِ وجودٍ، ونفيِ عدمٍ سابقٍ، فلا تظنّنْ أنّ القِدمَ معنى زائدٌ على الذّات القديمة، فيلزمك أن تقولَ: "إنّ ذلك المعنى أيضاً قديمٌ بقِدمٍ زائدٍ عليه" ويتسلسل إلى غير نهاية -ومعنى القِدمِ في حقِّه تعالى- أي: امتناعُ سبقِ العدمِ عليه، هو معنى كونه أزَليّاً، وليس بمعنى تطاوُل الزَّمان؛ فإنّ ذلك وصفٌ للمُحدَثات، كما في قوله تعالى: ﴿كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾ ...الآية [يس: ٣٩].

الله باقٍ

و(٣) منه: "أنّه باقٍ" ليس لوجودِه آخِرٌ -أي: يستحيل أن يلحقَه عدمٌ- وهو معنى كونِه أَبَديّاً.

ووجوبُ القِدم والبقاء له تعالى ثابتٌ شرعاً وعقلاً؛ أمّا الأوّلُ(٢) فلقوله تعالى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ﴾ [الحديد: ٣]، ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرّحمن: ٢٧] إلى

(١) وإلّا لزِم الترجيحُ بلا مرجِّح. [الإمام أحمد رضا].

(٢) أي: شرعاً. [الشيخ أختر رضا خانْ الأزهري].

غيرها من الكتاب والسنّة والإجماع؛ وأمّا الثاني[1] فلأنّه لولم يكن قديماً لافتقر إلى مُحدِثٍ، فإن كان قديماً فهو المراد، وإلّا نقلنا الكلامَ فيه ...وهكذا.

فإن تَسلسلَ لا إلى نهايةٍ، لزِم عدمُ حصول حادثٍ منها أصلاً، لكن حصولَ الحوادِث ثابتٌ ضرورةً، فيجب أن ينتهيَ إلى مُوجِدٍ لا أوّلَ له، فلزِم قِدمُه، وإذا ثبت قِدمُه استحالَ عدَمُه؛ للزومِ[2] القِدم للبقاء؛ إذ القديمُ واجبُ الوجود، ولو جازَ عليه العدمُ لانقلبَ جائزُه، وقد ثبتَ بالبُرهان وجوبُ قِدمِه ووجودُه تعالى، فاستحالَ عدمُه.

هذا الذي ذكرنا هو المذهبُ المختار، أي: كونُهما من الصِّفات السَلبِيّة، وقيل: هما من الصِّفات النَفسيّة، وعزاه في "المواقف"[3] إلى الجُمهور، ولعلّ مرادَه جُمهورُ المعتزلة، وقيل: صفتان ثبوتيّتان موجودتان زائدتان على الذّات، كالقدرة والإرادة، وهو قولُ عبد الله بن سعيد بن كلاب[4]، ونسبَ إلى الأشعري، وقيل بالفَرق بأنّ القِدمَ صفةٌ سَلبيّة، والبقاءُ وُجوديّة.

وقال القاضي[5]: "مَن اعترف بإلهيّةِ اللهِ تعالى ووحدانيّتِه، ولكنّه اعتقدَ أنّه

---

(١) أي: عقلاً. [الشيخ الأزهري].

(٢) أقول: مصدرٌ مبنيٌّ للمفعول، أي: ملزوميّة القِدم للبقاء؛ فإنّ الملزومَ هو الذي يقتضي ثبوتَه باستحالة عدم صاحبِه. [الإمام أحمد رضا].

(٣) "المواقِف" في علم الكلام، الموقف ٥ في الإلهيّات، المرصد ٤ في الصّفات الوجوديّة، المقصد ٨، الجزء ٨، صـ١٢٣: للعلّامة عضد الدّين عبد الرّحمن بن أحمد الإيجي القاضي، المتوفّى سنة ٧٥٦هـ. ("كشف الظنون" ٢/ ٧١٢).

(٤) هو عبد الله بن محمد بن كُلاب القَطّان التميمي المتكلّم البصري، توفّي سنة ٢٤١هـ. له: "خلقُ الأفعال" و"الردّ على الحشوية" و"كتاب الصِّفات". ("هدية العارفين" ٥/ ٣٦١).

(٥) هو عياض بن موسى بن عياض بن عمر بن موسى القاضي أبو الفضل اليحصبي البُستي المُرّاكشي المحدِّث المالكي. وُلد سنة ٤٧٦ وتوفّي بمرّاكش سنة ٥٤٤هـ. من تصانيفه: "إكمال =

غيرُ حيٍّ، أو غيرُ قديمٍ، أو أنّه مُحدَثٌ، أو مصوَّرٌ، أو ادّعى له وَلَداً أو صاحبةً أو والداً، أو أنّه متولِّدٌ عن شيءٍ أو كائنٌ عنه، أو أنّ معه في الأَزَل شيئاً قديماً غيرُه -أي[١]: غير ذاتِه وصفاتِه- أو أنّ ثَمّ صانعاً للعالَم سِواه، أو مدبِّراً غيره، فذلك كلُّه كفرٌ بإجماع المسلمين، -قال-: وكذلك نقطع على كفرِ مَن قال بِقِدم العالَم، أو بقائِه، أو شكَّ في ذلك"[٢].

قال الخَفَاجِي[٣] تحت قوله "أو مدبِّراً غيره": "والتدبيرُ إصلاحُ الأمور مع العلم بها، والمرادُ به هاهنا خَلق ما يَصلحها، لا مجرّدُ إيصالِه والإرشادِ له؛ فإنّه لا مانعَ من ثبوتِه لغيره كالملائكة، قال تعالى: ﴿فَالْـمُدَبِّرَاتِ أَمْراً﴾ [النازعات: ٥]"[٤].

=

المعلِم" شرح "صحيح مسلِم" و"السَّيف المسلول على مَن سَبّ أصحابَ الرّسول" و"الشِّفا بتعريف حقوق المصطفى ﷺ" وغير ذلك. ("هدية العارفين" ٥/ ٦٤١).

(١) التفسير من الشّارحَين الفاضلَين القاري [في "شرح الشِّفا" القسم ٤ في تصرّف وجوه الأحكام ...إلخ، الباب ٣ في حكم من سبّ الله ...إلخ، فصل في بيان ما هو من المقالات كفرٌ ...إلخ، ٢/ ٥١٠] والخَفَاجي [في "نسيم الرياض" القسم ٤ في تصرّف وجوه الأحكام ...إلخ، الباب ٣ في حكم من سبّ الله ...إلخ، فصل في بيان ما هو من المقالات كفرٌ ...إلخ، ٦/ ٣٤٧] رحمهما الله.

أقول: وكأنّه منهما احتراسٌ لمن لا يدري مصطلحَ الكلام أو يغفل عنه، فيحمل الكلامَ على ضدّ المرام، وإلّا فلا حاجةَ إليه كما ترى؛ فإنّ الصّفاتِ ليست عندنا غيرُ الذّات، كما أنّها ليستْ عينَ الذّات. [الإمام أحمد رضا].

(٢) أي: في "الشّفا" القسم ٤ في تصرّف وجوه الأحكام ...إلخ، الباب ٣ في حكم من سبّ الله ...إلخ، فصل في بيان ما هو من المقالات كفرٌ ...إلخ، الجزء ٢، صـ١٧٠ ملتقطاً.

(٣) هو أحمد بن محمد بن عمر المصري القاضي شهاب الدّين المعروف بـ"الخَفاجي" الأديب الحنفي، توفّي سنة ١٠٦٩هـ. من تصانيفه: "حديقة السَّحر" و"خبايا الزّوايا في الرّجال من البقايا" و"نسيم الرّياض في شرح الشّفاء للقاضي عياض" وغير ذلك. ("هدية العارفين" ٥/ ١٣٣).

(٤) أي: في "النسيم" القسم ٤ في تصرّف وجوه الأحكام ...إلخ، الباب ٣ في حكم من سبّ الله ...إلخ، فصل في بيان ما هو من المقالات كفرٌ ...إلخ، ٦/ ٣٤٨.

الله واحدٌ

و(٤) منه: "أنّه تعالى واحدٌ" قال تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] و﴿أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ [الكهف: ١١٠] ...إلى غير ذلك. وفي "كنز الفوائد شرح بحر العقائد"(١): "استدلّ جميعُ المتكلّمين بقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، وأخذوا منها دليلَين إشارةً وعبارةً، والأوّلُ سمّوها بُرهان التمانُع، ويقال له أيضاً: بُرهان النّظار، واتّفقوا على أنّه قطعيٌّ، والثاني خِطابيٌّ عاديٌّ، واختلفوا فيه، فمنهم مَن جعله إقناعيّاً(٢)، كالسَّعد(٣) ومَن وافَقه، ومنهم مَن قال: إنّه قطعيٌّ(٤)، كابن الهُمام(٥) ومَن سايَره، وبيانُ ما قال السَّعدُ: إنّ الآيةَ إقناعيّةٌ، والملازَمةُ عاديّةٌ على ما هو اللائقُ بالخِطابيات؛ فإنّ العادةَ جاريةٌ بوجود التمانُع والتغالُب عند تعدُّد الحاكم، كما

---

(١) "كنز الفوائد في شرح بحر العقائد": للسيّد إبراهيم ابن السيّد حسين مير غني الحسيني الحنفي. ("إيضاح المكنون" ٤/ ٢٥٧).

(٢) أي: في "شرح العقائد النَّسَفية" صـ٨٨.

(٣) هو الإمام سعد الدّين مسعود بن عمر بن عبد الله الهَروي الخُراساني العلّامة الفقيه الأديب الحنفي الشهير بـ"التفتازاني"، وُلد سنة ٧٢٢ وتوفّي بسمرقند في المحرَّم سنة ٧٩٢هـ. من تصانيفه: "أربعين" في الحديث، و"التلويح في كشف حقائق التنقيح" في الأصول، و"تهذيب المنطق والكلام" وشرح "العقائد النَّسَفية" و"الفتاوى الحنفيّة" و"مقاصد الطالبين في علم أصول الدّين" وغير ذلك. ("هدية العارفين" ٦/ ٣٣٤).

(٤) أي: في "المسايَرة" صـ٤٦.

(٥) هو محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود السِّيواسي ثمّ السكندري كمال الدّين الحنفي المعروف بـ"ابن الهُمام"، وُلد سنة ٧٩٠ وتوفّي سنة ٨٦١هـ. من مصنّفاته: "تحرير الأصول" و"زاد الفقير" في الفروع، وشرح "بديع النظام" لابن السّاعاتي في الفروع، و"شرح حديث كلمتان خفيفتان" و"فتح القدير للعاجز الفقير" من شروح "الهداية" للمَرغيناني في الفروع، و"المسايَرة" في العقائد، وغير ذلك. ("هدية العارفين" ٦/ ١٦٠).

أُشيرَ إليه بقوله تعالى: ﴿وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [المؤمنون: ٩١]، وإلّا فإن أُريدَ الفسادُ بالفعل فمجرّدُ التعدّد لا يستلزمه؛ لجواز الاتفاق على هذا النّظام"[١].

ووجهُ ما اختاره ابنُ الهمام أنّ الآيةَ تقتضي لُزومَ الفساد على تقدير التعدُّد، فالمِلّيّ يلزمه القطعُ بوقوعه؛ إذ هو قاطعٌ بأنّ اللهَ أخبرَ بوقوعِه مع التعدُّد، وغيرُه يلزمه ذلك جبراً بمحاجة ثبوتِ الملّة -فإذا ألزمَ بثبوتِها ألزمَ بذلك-، أو عِلماً تُوجِبه العادةُ والعلومُ العاديّةُ، كالعلم حالَ الغَيبة عن جبلٍ عهدناه حجراً أنّه حجرٌ الآن، داخلةٌ في العلم القطعي، وإن أمكن فرضُ غيرِها بفرضِ خَرق العادة؛ إذ هو الجزمُ المطابق للواقع، والموجِبُ له العادةُ القاضيةُ التي لم يوجَد قطّ خَرمُها، وهي هاهنا ثابتةٌ؛ لأنّ العادةَ المستمرّة -التي لم يعهد قطّ اختلالُها في مَلِكَين مقتدِرَين في مدينةٍ واحدة- عدمُ الإقامة على موافَقة كلٍّ للآخَر في كلّ جليلٍ وحقير، بل تأبى نفسُ كلٍّ، وتطلب الانفرادَ بالمملكة والقهر، فكيف بإلهَين؟! والإلهُ يُوصَف بأقصى غايات التكبُّر، كيف لا يطلب لنفسه الانفرادَ بالمُلكِ والعلوِّ على الآخَر؟! كما أخبر -سبحانه- بقوله: ﴿وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [المؤمنون: ٩١]، هذا إذا تأمّل لا تكاد النّفسُ تخطر نقيضَه، فضلاً عن إخطار فرضِه مع الجزم، بأنّ الواقعَ هو الآخَر، وعلى هذا التقدير هو علمٌ قطعيٌّ، وإنّما غلطَ مَن قال غيرَ هذا من قبل: "إنّه إذا أخطر النقيض -أعني دوامَ اتفاقهما- لم يجده مستحيلاً في العقل" ونسِي أنّه لم يؤخَذ في مفهوم العلم القطعي استحالةُ النقيض، بل المأخوذُ مجرّدُ الجزم عن مُوجِبٍ بأنّ الآخَر هو الواقع، وإن كان نقيضُه لم يستحل وقوعُه، وبهذا ظهر أنّ الآيةَ حجّةٌ بُرهانيةٌ تحقيقيّةٌ لا إقناعيّةٌ، وعن

---

(١) أي: في "شرح العقائد النَّسَفية" صـ٨٨ ملتقطاً.

ظهور دخولِه في العلم بما ذُكر، كفّر بعضُ النّاسِ القائلَ بأنّ الملازَمة إقناعيّةٌ أو ظنّيةٌ ونحوه. هذا ملخّص ما استدلَّ به ابنُ الهمام[1].

وفيه تأييدٌ لما جنحَ إليه الشيخُ عبد اللّطيف الكرماني[2] من الردّ على السَّعد ومَن وافَقه وتكفيرِهم، والردِّ على مَن انتصرَ له من تلامذتِه، وهو العلّامةُ المحقّق البخاري الحنفي الملقَّب بـ"علاء الدّين"[3]، وإن لم يقل -يعني ابن الهُمام- بالتكفير، وهذا هو الحقّ -إن شاء الله تعالى-، والتكفيرُ صعبٌ. هذا بيانُ الدّليل الثاني من الآية[4].

فأمّا بيانُ الأوّل الذي هو بُرهان التمانُع المشهورِ بين المتكلّمين، فتقريرُه: أنّه لو أمكَن إلهانِ لأمكَن بينهما تمانُع، بأن يريدَ أحدُهما حركةَ زَيدٍ والآخَرُ سكونَه؛ إذ كلٌّ

---

(١) أي: في "المسايَرة" صـ٤٥-٤٩.

(٢) عبد اللطيف افتخار الدّين الكرماني الحنفي. قدِم القاهرة مرّتَين: الأُولى في سنة ثمان وعشرين وأنزل بقاعة الشّافعية من الصّالحية، وتصدى للإقراء. وممن أخذ عنه: الزَّينُ قاسم والشمسُ الأمشاطي، وحكى لي عنه أنّه سمعه يقول: طالعتُ "المحيط" للبُرهاني مئةَ مرّة، وكان فصيحاً مستحضراً لفروع المذهب مع الخبرة التامّة بالمعاني والبيان والمنطق وغيرها، بحيث كان يقول: في تلامذتي مَن هو أفضل من الشّرواني، وبحث مع العلاء البخاري في دلالة التمانُع وألزمه أمراً شديداً، وأفرَد في ذلك تصنيفاً ووافَقه على بحثه النظام الصّيرامي، وتعصّب جماعةٌ كالقاياتي حميةً لشيخهم. وله على كتبه العقليّة والنقليّة حواشٍ متقنةٌ كثيرةُ الفوائد، والثناء عليه بالعلم والصّلاح كثيرٌ، وكان له خالٌ يقول عنه: إنّه "شرح البيان" للطِيبي، ويقول عن المحبّ بن نصر الله الحنبلي: إنّه عالمٌ ﷺ، توفّي القرن ٩ الهجري. ("الضوء اللامع" حرف العين المهملة، ر: ٨٨٩، الجزء ٤، صـ٣٠٠ ملتقطاً. و"معجم المؤلّفين" ٢/ ٢١٧).

(٣) هو محمد بن محمد بن محمد علاء الدّين البخاري الحنفي، وُلد سنة ٧٧٩، وتوفّي بالمزّة دِمشَق سنة ٨٤١هـ. له: رسالة في الردّ على الوجوديّة وفصوص الشيخ الأكبر، وأمثاله في أربع كراريس، و"فاضحة الملحِدين وناصحة الموحِّدين". ("هدية العارفين" ٦/ ١٥٢).

(٤) أي: ﴿وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [المؤمنون: ٩١].

منهما في نفسِه أمرٌ ممكنٌ، وكذا تعلّقُ الإرادةِ بكلٍّ منهما؛ إذ لا تضادَ بين الإرادتَين، بل بين المرادَين، وحينئذٍ إمّا أن يحصلَ الأمران فيجتمع الضدّان، أو لا فيلزم عَجزُ أحدِهما، وهو أمارةُ الحدوث والإمكانِ؛ لما فيه من شائبةِ الاحتياج، فالتعدُّد مستلزِمٌ لإمكان التمانُعِ المستلزِمِ للمُحال، فيكون محالاً، وهذا تفصيلُ ما يقال: "إنّ أحدَهما إن لم يقدر على مخالَفةِ الآخَر لزم عَجزُه، وإن قدر لزِم عَجزُ الآخَر"، وبما ذُكر يندفع ما يقال: إنّه يجوز أن يتّفقا من غير تمانُعٍ، وإنّ الممانَعةَ غيرُ ممكنةٍ؛ لاستلزامها المحالَ، أو أن يمتنعَ اجتماعُ الإرادتَين معاً"[١] انتهى.

وقال ابنُ أبي الشّريف[٢] في "شرح المسايَرة"[٣]: "فإنّ بعضَ مُعاصرِي المولى سعد الدّين -وهو الشيخ عبد اللّطيف الكرماني- قد صدر منه تشنيعٌ بليغٌ على قولِه في "شرح العقائد"[٤]: "الآيةُ حجّةٌ إقناعيّةٌ، والملازَمةُ عاديّةٌ"[٥] لا عقليّةٌ، والمعتبرُ في

(١) "كنز الفوائد" قـ١٥، ١٦ ملتقطاً.

(٢) هو كمال الدّين أبو المعالي محمد بن الأمير ناصر الدّين محمد بن أبي بكر بن علي بن أبي شريف المقدسي، شيخ الإسلام، ملِك العلماء الأعلام. وُلد ليلةَ السبت ٥ ذي الحجّة ٨٢٢هـ بالقُدس الشّريف ونشأ بها. ومن مصنَّفاته: "الإسعاد بشرح الإرشاد" و"الفرائد في حلّ شرح العقائد" و"المسامَرة بشرح المسايَرة" و"قطعة على تفسير البيضاوي" وغير ذلك. وتوفّي يوم الخميس ٢٥ جُمادى الآخرة سنة ٩٠٦هـ. ("شذرات الذهب" ١٠/ ٤٣، ٤٨ ملتقطاً).

(٣) أي: "المسامَرة في شرح المسايَرة": للشيخ كمال الدّين محمد بن محمد المعروف بـ"ابن أبي الشريف" المقدسي الشّافعي، وتوفّي سنة ٩٠٦هـ.

("كشف الظنون" ٢/ ٥٤٥، ٥٤٦. و"شذرات الذهب" ١٠/ ٤٣، ٤٨).

(٤) أي: "شرح العقائد النَّسَفية": للعلاّمة سعد الدّين مسعود بن عمر التفتازاني، المتوفّى سنة ٧٩١هـ. ("كشف الظنون" ٢/ ١٥٣).

(٥) "شرح العقائد" صـ٨٨.

البرهانِ الملازَمةُ العقليّةُ، واستند هذا المعاصرُ في تشنيعِه إلى أنّ صاحبَ[(١)] "التبصرة"[(٢)] كفّر أبا هاشمٍ[(٣)] بقَدحِه في دلالة الآية"[(٤)].

وذكر -أعني شارحَ "المسايَرة"- عبارةَ جوابِ المحقِّق علاءِ الدّين، وفيه: وأمّا البرهانُ القَطعي العَقلي المدلولُ عليه بطريق الإشارة، فهو برهانُ التمانُعِ القطعيِ بإجماع المتكلّمين المستلزِمِ لكون مقدورٍ بين قادرَين وعَجزِهما أو أحدِهما على ما بيّن في علم الكلام، وكلاهما مُحالان عقلاً على ما بيّن فيه أيضاً ...إلى آخر ما قال الشّارح: ولا يخفى بعد معرفةِ ما قرّرناه من كلام شيخِنا، وجهُ ردِّ قولِ هذا المجيب: "إنّ الآيةَ دليلٌ خطابيٌّ" أي: ظنّيٌ، واعلم أنّه قد وقع للمولى سعد الدّين في أواخر "شرح العقائد" ما يُنافي بظاهرِه كلامَه في أوائلِه، ويوافق كلامَ شيخِنا؛ فإنّه قال في الكلام على المعجزة ما نصُّه[(٥)]: "وعند ظهور المعجزة يحصل الجزمُ بصدقِه بطريق جَري العادة، بأنّ اللهَ يخلق العلمَ بالصّدق عقيبَ ظهورِ المعجزة"[(٦)] انتهى.

---

(١) انظر: "تبصرة الأدلّة" الكلام في توحيد الصانع، ١/ ١١٥، ١١٦.

(٢) هو أبو المعين ميمون بن محمد بن محمد مكحول المكحولي النَّسَفي الفقيه الحنفي، المتوفّى سنة ٥٠٨هـ. من تصانيفه: "إيضاح المحجّة لكون العقل حجّة" و"بحر الكلام" و"تبصرة الأدلّة" في علم الكلام، و"التمهيد لقواعد التوحيد" و"شرح الجامع الكبير" للشَّيباني في الفروع، و"مناهج الأئمّة" في الفروع. ("هدية العارفين" ٦/ ٣٧٧).

(٣) هو عبد السّلام بن أبي علي محمد الجُبائي ابن عبد الوهّاب بن سلام أبو هاشم المعتزلي البغدادي، وُلد سنة ٢٤٧ وتوفّي سنة ٣٢١هـ. من تصانيفه: "كتاب الأبواب الصغير" و"كتاب الأبواب الكبير" و"كتاب الاجتهاد" و"كتاب الإنسان"، وغير ذلك. ("هدية العارفين" ٥/ ٤٦٠).

(٤) "المسامَرة في شرح المسايرة" صـ٤٩، ٥٠.

(٥) "شرح العقائد" صـ٢٠٨.

(٦) "المسامَرة في شرح المسايرة" صـ٥٦ ملتقطاً.

وفي "شرح المواقف"(١) في توحيده تعالى: "فيكون هذا عاجزاً فلا يكون إلهاً، هذا خُلفٌ"(٢) وفيه: "فهو عاجزٌ عن بعض الممكنات، فلا يصلح إلهاً، ولا يوجَد إلهان"(٣).

التزامُ الملّةِ النَجديّة الهنديّة الدِيوبَنْدِيّة بإمكانِ عَجزه تعالى هَدمٌ لأساس التوحيد

هداية: قد ظهر مما ذكرنا، أنّ المتكلّمين قاطبةً استدلّوا على توحيدِه تعالى باستحالةِ العَجز عليه تعالى، ولُزومِه على تقدير التعدُّد، فما التزمه النَّجديّةُ من إمكان اتّصاف الباري بالعَجز(٤) -سبحانه عمّا يقول الجاهلون- هدمٌ لأساس التوحيد، واستخفافٌ بحضرة القادر المقتدِر الحميد، وسيجيء مفصَّلاً(٥).

الله قائمٌ بنفسِه

و(٥) منه: "أنّه قائمٌ بنفسِه" أي: مُستغنٍ عمّا سِواه، غيرُ مفتقرٍ إلى محلٍّ يقوم به، وإلّا لكان صفةً، وليس كذلك؛ إذ الصّفةُ لا يقوم بها صفةٌ، وهو -سبحانه- متّصِفٌ بالصِّفات، ولا إلى مخصِّصٍ(٦) يُوجِده أو يُمِدُّه؛ إذ وجبَ له الوجودُ والقِدمُ والبقاءُ ذاتاً وصفاتٍ، وهذا هو الغناءُ المطلَق، والغناءُ الحقيقي مخصوصٌ به سبحانه، وإن وُصفَ به الغيرُ فمجازٌ، وقد قال الله: ﴿وَاللهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [فاطر: ١٥] و﴿فَإِنَّ اللهَ غَنِيٌّ

---

(١) "شرح المواقف" في الكلام: للسيّد الشّريف علي بن محمد الجُرجاني، المتوفّى سنة ٨١٦هـ. ("كشف الظنون" ٢/ ٧١٢).

(٢) "شرح المواقف" الموقف ٥ في الإلهيّات، المرصد ٣ في توحيده تعالى، الجزء ٨، صـ٤٩.

(٣) المرجع نفسه، صـ٥٠، ٥١.

(٤) انظر: "يَكْ رُوزَه" صـ١٧، ١٨. وهو من مؤلَّفات إسماعيل الدهلوي.

(٥) انظر: صـ٨٩-٩٢.

(٦) أي: ولا هو مفتقرٌ إلى مخصِّصٍ، كما هو غيرُ مفتقرٍ إلى محلٍّ يقوم به. [الميمني].

﴿عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: ٩٧] وقال: ﴿اللهُ الصَّمَدُ﴾ [الإخلاص: ٢].

الله مخالِفٌ للحوادِث غيرُ مماثِلٍ لشيءٍ منها في الذّات والصِّفات والأفعال

و(٦) منه: "أنّه مخالِفٌ للحوادِث غيرُ مماثِلٍ لشيءٍ منها في الذّات والصِّفات والأفعال"، قال الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشُّورى: ١١]، والمرادُ من مثلِه ذاتُه المقدَّسة على حدّ: "مِثلُك لا يفعل كذا" أي: أنتَ، وقيل: "مِثله صفتُه" أي: ليس كصفتِه صفةٌ، وقيل: أُريدَ به المبالغةُ، يعني لو فُرِض، فكيف ولا مثلَ له! وقيل[١]: "الكافُ" زائدة؛ لأنّ كلَّ ما سِواه حادِثٌ، فاستحالَ أن يماثِلَ واجب الوجود الثابت قِدمُه وبقاؤُه، قد أجمع المسلمون على كونِه مخالفاً لغيره على الإطلاق، فهو منزَّهٌ عن المثل، أي: المشارِكِ في تمام الماهيةِ، والندِّ الذي هو المِثلُ المعارِض.

وهذه الخمسُ تسمّى بالصِّفات السَّلبيّة، والتي قبلها -أعني الوجود- نفسيّةٌ، أي: لا يجوز الحكمُ على النّفس، أي: الذّاتِ بشيءٍ من الصِّفات، إلّا بعد أن يوصفَ بها، فهي أسبَقُ إلى النّفس من كلّ صفةٍ، وقال الأشعريُ: "إنّه عينُ الذّات"[٢] ووافقَه الرّازيُ[٣] في

---

(١) وأنا أقول: يظهر لي -واللهُ سبحانه وتعالى أعلَم- أنّ الآيةَ الكريمة كأنّها دعوى مع بيّنةٍ، وذلك "أنّه -سبحانه- واجبُ الوجود" فهو مستحيلُ الانتفاء، ولو كان له مثلٌ لكان هو مثلَ مثلِه بالضّرورة، لكنّه لا مثلَ لمثلِه، فوجبَ أن لا يكونَ له مثلٌ، وإلّا لزِم انتفاءُ الواجب، وهو مُحالٌ.
وبعبارةٍ أخرى: في صفات الإله ﷻ ما لا يقبل العقلُ اشتراكَه بين اثنَين، فلو كان له -سبحانه- مثلٌ لاتّصف بهنّ، فتعالى عن المثليّة، وتعالي المثل عن المثليّة باطلٌ صريحاً، فلزِم أن لا يكونَ له تعالى مثلٌ أصلاً، فعلى هذا لا زيادةَ ولا تأويل، والله أعلَم بمراد التنزيل. [الإمام أحمد رضا].

(٢) "اللّمع في الردّ على أهل الزّيغ والبِدع" الباب ١ باب الكلام في وجود الصانع وصفاته، مسألة: إنّ للباري تعالى علماً به علم، صـ٢٢.

(٣) هو محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي التميمي البكري الطبرستاني الرّازي فخر الدّين المعروف بـ"ابن الخطيب" الشّافعي الفقيه، وُلد بالرَّي سنة ٥٤٣، وتوفّي بـ"هَراة" سنة ٦٠٦هـ. له من التصانيف: "الأربعين في أصول الدِّين" و"شرح المفصَّل"
=

"المحصَّل"(١) وخالَفه في غيره حيث قال: "الوجودُ غيرُ ذات الموجود في الحادِث والقديم، فيكون من الصِّفاتِ بلا إشكالٍ"(٢).

الله حَيٌّ

و(٧) منه: "أنّه حَيٌّ"، اتّفق العلماءُ على كونِه تعالى حيّاً، واختلفوا في معنى الحياة، فذهبَ جُمهورُ أهل السنّة إلى أنّها صفةٌ وُجوديّةٌ قائمةٌ بالذّات، تقتضي صحةَ العلم والقدرة لمن قامتْ به، وقالت الحكماءُ وبعضُ المعتزلة: "هي عدمُ امتناعِ العلم والقدرة، وهذا في حقِّه تعالى، وأمّا في حقِّنا فهي كيفيّةٌ يلزمها قبولُ الحِسّ والحركةِ الإراديّة، وهي معنى ما قيل: هي اعتدالُ المزاج النَّوعي، وهي محالٌ على الله تعالى"(٣)، قال الله تعالى: ﴿هُوَ الْحَيُّ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [غافر: ٦٥]، والأوصافُ الثابتة له لا تكون لغير حَيٍّ عقلاً.

الله قديرٌ

و(٨) منه: "أنّه قديرٌ" أي: يصحّ منه إيجادُ العالَمَ وتركُه، فليس شيءٌ من إيجاد العالَم وتركِه لازماً لذاته، بحيث يستحيل انفِكاكُه عنه، وإلى هذا ذهب المليون.

= للزَمخشري، و"شرح الوجيز" للغزالي، و"مفاتيح الغيب" في تفسير القرآن، و"مناقب الإمام الشّافعي" و"المحصول في علم الأصول" وغير ذلك. ("هدية العارفين" ٦/ ٨٦).

(١) أي: "محصل أفكار المتقدّمين والمتأخّرين من الحكماء والمتكلّمين" الرّكن ٣ في الإلهيّات والنظر في الذّات والصّفات والأفعال والأسماء، مسألة: لا يجوز قيامُ الحوادث بذاته الله تعالى، صـ١١٤: للإمام فخر الدّين محمد بن عمر الرّازي، توفّي بـ"هَراة" سنة ٦٠٦هـ. ("كشف الظنون" ٢/ ٥٠٧. و"هدية العارفين" ٦/ ٨٦).

(٢) لم نعثر على هذا النقل.

(٣) انظر: "شرح المواقف" الموقف ٥ في الإلهيّات، المرصد ١ في الذات، المقصد ٤ في أنّه تعالى حيٌّ، الجزء ٨، صـ٩١، ٩٢.

وقد أنكرت الفلاسفةُ القدرةَ بهذا المعنى فقالوا: "إيجادُه العالَمَ على النّظام الواقعِ من لوازم ذاتِه، فيمتنع خلوُّه عنه، وليس هذا خلافاً منهم في تفسير "القادر" بأنّه الذي إن شاء فعل، وإن لم يشأ لم يفعل، إلّا أنّهم زعموا أنّ مشيئةَ الفعل الذي هو الفيضُ والجُود لازِمةٌ لذاته، كلُزوم سائر الصِّفات؛ لتوهُّمهم أنّ ذلك وصفُ كمالٍ"[١]. قال ابنُ أبي الشّريف في "شرح المسايَرة": "إنّه لا يُمكِن في مقدوراتِ الله ما هو أبدَع من العالَم المشاهَد على طريق الفَلاسفة، والعقيدةُ أنّ مقدوراتِه تعالى لا تتناهى، كما صرّح به حجّةُ الإسلام[٢] في العقيدة، المعروفة بترجمة عقيدة أهل السنّة والجماعة، وتكرّر ذلك في "الإحياء"[٣]، فما وقع في بعض كتب "الإحياء"[٤] كـ"كتاب التوكُّل" ممّا يدلّ على خلاف ذلك، فإنّه -واللهُ أعلَم- صدرَ من ذهولٍ عن ابتنائِه على طريقة الفلاسفة، وقد أنكره الأئمّةُ في عصر حجّة الإسلام وبعده، نقلَه[٥] الذهبيُّ[٦] في

---

(١) انظر: المرجع نفسه، المقصد ٢ في قدرته تعالى، الجزء ٨، صـ٥٧، ٥٨.

(٢) هو محمد بن محمد الإمام حجّة الإسلام أبو حامد الغزالي الطوسي الشّافعي، وُلد سنة ٤٥٠ وتوفّي سنة ٥٠٥هـ. من مصنَّفاته: "إحياء علوم الدِّين" و"أيّها الولد" و"بداية الهداية" في الموعظة، و"منهاج العابدين" و"الوجيز" في الفروع، وغير ذلك. ("هدية العارفين" ٦/ ٦٤، ٦٥).

(٣) أي: "إحياء علوم الدّين" كتاب قواعد العقائد، الفصل ١ في ترجمة عقيدة أهل السنّة في كلمة الشّهادة، ١/ ١٠٩: للإمام حجّة الإسلام أبي حامد محمد ابن محمد الغزالي الشّافعي، المتوفّى بطوس سنة ٥٠٥ هـ. ("كشف الظنون" ١/ ٨٣).

(٤) "الإحياء" كتاب التوحيد والتوكّل، الشطر ١ من الكتاب، ٤/ ٢٧٢.

(٥) "تاريخ الإسلام" وفيات سنة خمسٍ وخمسئة، حرف الميم، الجزء ٣٥، صـ١٢٠، ١٢١.

(٦) هو محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز التُركماني، المصري، الإمام، الحافظ، شمس الدّين، أبو عبد الله الذهبي، المحدِّث، المؤرِّخ، وُلد سنة ٦٧٣ وتوفّي سنة ٧٤٨هـ. من مصنّفاته: "تاريخ الإسلام" و"تذهيب التهذيب" في أسماء الرّجال، و"سير النُبلاء" في التاريخ والتراجم، و"ميزان الاعتدال في نقد الرّجال" وغير ذلك. ("هدية العارفين" ٦/ ١٢٣، ١٢٤).

"تاريخ الإسلام[١]"[٢].

لا علاقةَ للقدرة بواجبٍ ولا بمستحيلٍ

وفي "الكنز": "خرج الواجبُ والمستحيلُ، فلا يتعلّقان -أي: القدرةُ والإرادةُ- بهما؛ لأنّهما صفتان مؤثِّرتان، ومن لازم الأثر وجودُه بعد عدم، فما لا يقبل العدمَ أصلاً -كالواجب-، لا يكون أثراً لهما؛ لئلا يلزمَ تحصيلُ الحاصل، وما لا يقبل الوجودَ -كالمستحيل-، لا يُمكن أن يتأثّرَ بهما؛ إذ لو أمكن لَلزِم قلبُ الحقيقة؛ لصَيرورتِه جائزاً، وكلاهما محالٌ، فحينئذٍ لا قصورَ أصلاً في عدم تعلُّقِهما بهما، بل القصورُ في المتعلَّق؛ إذ يلزم عليه حينئذٍ أن يجوزَ تعلُّقُهما بإعدام أنفسِهما، وإعدامُ الذّات العالية، وإثباتُ الأُلوهيّةِ لما لا يقبلها من الحوادِث، وسلبُها عن مستحقّها ﷻ، فأيُّ قصورٍ وفسادٍ ونقصٍ أعظمُ من هذا ...؟! وهذا التقديرُ يؤدّي إلى تخليطٍ عظيم، وتخريبٍ جسيم، لا يبقى معه عقلٌ ولا نقلٌ، ولا إيمانٌ ولا كفرٌ"[٣].

ضَلال ابنِ حَزْم

ولعماءة بعض الأشقياء من المبتدعة عن هذا، صرّح بنقيضه فنقل عن ابن حزْم[٤]

---

(١) أي: "تاريخ الذَهبي" يقال له "تاريخ الإسلام": للإمام الحافظ شمس الدّين أبي عبد الله محمد بن أحمد المصري الدِّمشقي الذهبي، المتوفّى سنة ٧٤٨هـ.
("كشف الظنون" ١/ ٢٦٠، و٢٧٠. و"هدية العارفين" ٦/ ١٢٣).

(٢) "المسامَرة" صـ٦١ ملتقطاً.

(٣) لم نعثر على هذا النصّ.

(٤) هو علي بن أحمد بن سعيد بن حَزم الأُمَوي الأَندُلُسي أبو محمد الظاهري، وُلد سنة ٣٨٤ وتوفّي سنة ٤٥٦هـ. مبلَغ تصانيفه في الفقه والحديث والأصول والتاريخ والنَّسب والأدب والردّ على المخالفين نحوٌ من أربعمئة مجلَّد، ومن جملته: "الإحكام لأصول الأحكام" =

أنّه قال في "المِلل والنّحل"[١]: "إنّه تعالى قادرٌ أن يتخذَ وَلَداً؛ إذ لو لم يقدر لكان عاجِزاً"[٢].

فانظر عُمْيَ هذا المبتدِع! كيف عَمِيَ عمّا يلزمه على هذا القولِ الشّنيع من اللوازم، التي لا يتطرّق إليها الوهمُ، وكيف فاتَه أنّ العجزَ إنّما يكون لو كان القصورُ من جانب القدرة، أمّا إذا كان لعدم صحّة تعلُّقِها، فلا يتوهّم عاقلٌ أنّ ذلك عجزٌ.

وذكر الأستاذُ أبو إسحاق: أنّ أوّلَ مَن أُخذ عنه جوابُ هذا المبتدِع وأشياعِه بحسب فهمِهم الرّكيكِ إدريس عليه السلام، حيث جاءه إبليسٌ في صورة الإنسان وهو يخيّط، ويقول في دخلة الإبرة وخرجتها: "سبحان الله والحمد لله"، فجاءه بقشرة بيضةٍ فقال: "آللهُ يقدر أن يجعلَ الدّنيا في هذه القشرة"؟! فقال في جوابه: "الله قادِرٌ أن يجعلَ الدّنيا في سمّ هذه الإبرة" ونخسَ إحدى عينَيه فصار أعوَر، قال: "هذا وإن لم يرو عن رسول الله –صلّى الله عليه وآله وسلّم–، فقد ظهرَ وانتشر ظهوراً لا يردّ" قال: "وأخذ الأشعريُ من جواب إدريس عليه السلام أجوبةً في مسائل كثيرةٍ من هذا الجنس، وأوضَح هذا الجواب"، قال: "إن أراد السّائل أنّ الدّنيا على ما هِي عليه، والقشرةُ على ما هِي عليه، فلم يقلْ ما يعقل؛ فإنّ الأجسامَ الكثيرة يستحيل أن تتداخلَ أو تكونَ في حيّزٍ واحد، وإن أراد به أن يصغِّرَ الدّنيا قدرَ القشرة ويجعلَها فيها، أو يكبِّرَ القشرةَ قدرَ الدّنيا

=

و"إظهار تبديل اليهود والنَّصارى في التوراة والإنجيل" و"كتاب حجّة الوداع" و"كتاب الفصل بين أهل الأهواء والنحل". ("هدية العارفين" ٥/ ٥٥٣، ٥٥٤).

(١) أي: "كتاب الفصل بين أهل الأهواء والنحل": لأبي محمد علي بن أحمد المعروف بـ"ابن حَزم الظاهري" المتوفّى سنة ٤٥٦هـ. ("كشف الظنون" ٢/ ٦٦٠).

(٢) "المِلل والنحل" الكلام في السخط والرّضا والعدل والصدق ...إلخ، ٢/ ٢٢ ملتقطاً.

ويجعلَها فيها، فلعمري! اللهُ قادِرٌ على ذلك وعلى أكثر منه"، وقال بعضُ المشايخ: "وإنّما لم يفصِّل إدريس عليه السلام الجوابَ هكذا؛ لأنّ السّائلَ مُعانِدٌ متعنِّتٌ، ولهذا عاقَبه على هذا السّؤال بنخس العَين، وذلك عقوبةُ كلِّ سائلٍ مثله"[١] انتهى.

المرادُ بالممكن هاهنا

وقال النابلُسي في "المطالِب الوفيّة"[٢]: "قال اللقاني[٣]: والمرادُ بالممكن هاهنا "كلُّ ما لا يجب وجودُه ولا عدمُه لذاته، أو كلُّ ما لا يمتنع وجودُه ولا عدمُه لذاته، كُلّياً كان أو جُزئياً، جَوهراً كان أو عَرضاً، من العَرش إلى الفَرش، بإدخال الطرفَين، بل وما لزِمهما إن ثبت" فدخل ما لا يتصوّر وجودُه من الممكنات لا لذاته، بل لغيره، كممكن تعلُّق علمِ الله بعدم وقوعِه، كإيمان أبي جَهل، وهو أحدُ قولَين في صحّة تعلّق القدرة الأَزَليّة بالممتنع لتعلّق العلم، وقد وفّق حجّةُ الإسلام بينهما بحمل أحدِهما على النّظر لذاته، والآخَر على النّظر لتعلُّق العلم بامتناعه"[٤]...إلى آخره.

وفيه: "وقع هاهنا لابن حَزْم هذيانٌ بين البطلان، ليس له قُدوةٌ ورئيس، إلّا شيخُ الضلالة إبليس"[٥].

وفيه: "وفي الجملة، فذلك التقديرُ الفاسد يؤدِّي إلى تخليطٍ عظيم لا يبقى معه

---

(١) لم نعثر عليه.

(٢) أي: "المَطالب الوَفيّة شرح الفرائد السَّنية": للشيخ عبد الغني النابلُسي، المتوفّى سنة ١١٤٣هـ. ("إيضاح المكنون" ٤/ ٣٣٢. و"هدية العارفين" ٥/ ٤٧٦).

(٣) أي: في "هداية المريد" باب تعلّقات صفات المعاني وما لها من أحكام، ١/ ٤٢٥، ٤٢٦.

(٤) "المَطالب الوفية" قـ٨٤ ملتقطاً.

(٥) المرجع نفسه، قـ٨٥.

شيءٌ من الإيمان، ولا شيءٌ من المعقولات أصلاً، ولخفاء هذا المعنى على بعض الأغبياء من المبتدعة، صرّح بنقيض ذلك، فنقل عن ابن حزْم أنّه قال في "المِلل والنّحل": "إنّه تعالى قادِرٌ أن يتخذَ وَلَداً؛ إذ لولم يقدرْ عليه لكان عاجزاً"[١]، فانظر اختلالَ هذا المبتدعِ! كيف غفل عمّا يلزم على هذه المقالة الشّنيعة من اللّوازم، التي لا تدخل تحت وَهم! وكيف فاتَه أنّ العجزَ إنّما يكون لو كان القصورُ جاء من ناحية القدرة! أمّا إذا كان لعدم قبول المستحيل تعلُّقَ القدرة، فلا يتوهّم عاقلٌ أنّ هذا عجزٌ"[٢]...إلى آخر التشنيعات.

وفيه: "قد سُئل الإمامُ العالمِ عبد الله بن أسعد اليَمني[٣] عن كون الله تعالى قادِراً على جميع الممكنات، حتّى قال الغزالي في قوله تعالى: ﴿خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرّعد: ١٦]: يخرج من ذلك ذاتُه وصفاتُه، واقتصر على ذلك، فهل يلحق بذلك شيءٌ من المستحيلات؟ وما هي؟ وما أنواعها؟ فقد سأل سائلٌ عن قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾ ...الآية [الأعراف: ٤٠]، وقال: "انقطاعُ طمعِهم يدلّ على استحالتِه على القدرة، وإلّا لم ييأسوا، إلّا أن يريدَ الاستحالةَ من جهة امتناعِه عادةً لا ذاتاً، فما الذي يجاب به هذا السائل؟" فأجاب بقوله: "اعلمْ

---

(١) "المِلل والنحل" الكلام في السخط والرضا والعدل والصدق ...إلخ، ٢/ ٢٢.

(٢)"المَطالب الوفية" قـ٨٥.

(٣) عبد الله بن أسعد بن على بن سليمان بن فلاح اليافعي الإمام عفيف الدّين أبو السعادات اليمني الشّافعي نزيل الحرمَين، وُلد سنة ٦٩٨ وتوفّي في جُمادى الآخرة من سنة ٧٦٨هـ. له من التصانيف: "الإرشاد والتطريز في فضل ذكر الله ﷺ وتلاوة كتابه العزيز"، و"أسنَى المفاخر بمناقب الشيخ عبد القادر الجيلي" و"رسالة الملكيّة في طريق السّادة الصُوفية" و"رَوض الرياحين في حكايات الصالحين" وغير ذلك. ("هدية العارفين" ٥/ ٣٨٠، ٣٨١).

-وفَّقك اللهُ وإيّاي لسُلوك طريق الهُدى! وحفظنا جميعاً من الزّيغ والرّدى- أنّ جميعَ ما اتّصف بالوجود والعدم والانعدام منحصرٌ في ثلاثةِ أقسام، لا يخرج شيءٌ منه عند أُولي النُّهى والتحصيل، عن واجب وجودِه، وجائزٍ، ومستحيلٍ.

فأمّا واجبُ الوجود فليس هو إلّا الباري، في جميع ذاته وصفاته[1] المعنويّة الذّاتية القديمة السَّنية.

وأمّا المستحيلُ فمثلُ شريكِ الباري، وقِدمِ العالَم، وحُدوثِ الصّانع وعدمِه، وعدمِ صفاته الأَزَليّة، وبعضها ككونه غيرَ مختار، أو غيرَ عالم، أو عالماً بالكُلّيات دون الجُزئيات، أو بالموجود دون المعدوم، أو متّصفاً بشيءٍ من سمات النقص وصفات الخَلق، وكلّ ما يبايِن الكمالَ ويَميل عن الحقّ.

وأمّا ما يجوز وجودُه وعدمُه فجميعُ العالَم، وهو ما سِوى الله ﷻ، أوجَده الحقُّ -سبحانه- بعدما جاز دوامُ عدمِه، ويعدمه بعدما جاز بقاءُ وجودِه، على حسب مرادِه، ثمّ يُوجِده وجوداً لا منتهَى في ظاهر العلم لآباده، وكلُّ هذا الكلام المذكور ليس في شيءٍ من السّؤال المسطور، غير أنّي قدّمتُه على وجه التوطئة والتمهيد، وبيان ما يعتمَد عليه من قاعدة الأصل الحميد.

المستحيلات ثلاثةٌ

وأمّا ما يتعلّق بالسّؤال، فمن المعلوم أنّ المستحيلات ثلاثةٌ: (١) مستحيلٌ

---

(١) أقول: التحقيقُ أنّ الصّفات واجبةُ الذّات، باقتضاء الذّات، لا بالذّات، صادرةٌ عن الذّات بالإيجاب دون الاختيار، كما حقّقه الإمامُ الرّازي [انظر: "المحصّل" الرّكن ٣ في الإلهيّات، والنظر في الذّات والصّفات والأفعال والأسماء، مسألة: لا يجوز قيامُ الحوادث بذاته تعالى، صـ١١٤] وهو الحقُّ؛ لاستحالة تعدُّدِ الواجب؛ ولما لها إلى الذّات العليّة من الافتقار. [الإمام أحمد رضا].

عقلاً، (٢) ومستحيلٌ شرعاً، (٣) ومستحيلٌ عادةً. وقد رأيتُها يرجع كلُّ واحدٍ منها في التقسيم العَقلي إلى ثلاثة، فيكون المجموعُ تسع[1]حاصلة من ضرب ثلاثةٍ في ثلاثة.

فالمستحيل العَقلي إمّا أن يستحيلَ أيضاً شرعاً وعادةً، أو شرعاً دون عادةٍ، أو عادةً دون شرعٍ وهكذا...، وهذه الأقسام التسعةُ بعضُها ساقطٌ؛ لعدم اجتماع بعض المذكورات مع بعض. وإيضاحُ ذلك: أنّ كلَّ مستحيلٍ عقليٍّ مستحيلٌ شرعاً وعادةً على وجه الإطراد، غير قابلٍ لاستثناء مراد، ولهذا نقول: "إنّ جميعَ الظواهر التي يُحيل العقلُ إجراءَها على ظواهرها، يجب تأويلُها على ما يليق بها في مَواطِنها، ذلك أنّه إذا تعارَض الدّليلان، فإمّا أن يكونا قطعِيَّين، أو ظنّيَين، أو أحدهما قطعيّاً، والآخَر ظنّياً، ولا يجوز أن يكونا قطعِيَين إلّا أن يكونَ أحدُ مدلولَيهما مؤوَّلاً، أو منسوخاً إن كان في الأحكام متراخياً عنه بشيءٍ من الأزمان، فإن كان أحدُهما قطعيّاً دون الآخَر، ترجّح القطعيُ عقليّاً كان أو شرعيّاً، وإن كانا ظنّيَين، يترجّح الشّرعي على العقلي".

وكلُّ مستحيلٍ شرعاً يستحيل وجودُه عادةً؛ لوجوب[2] متابعة الشّرع وعدم مبايَنة العادة العامّة له، ولا يستحيل ذلك عقلاً؛ لجواز مخالفة العقل لما ورد به الشّرعُ،

---

(١) **أقول**: بل سبعةٌ؛ لسقوط البعض بالتكرار، وذلك أنّ المستحيلَ، إمّا أن يستحيلَ (١) عقلاً، (٢) أو شرعاً، (٣) أو عادةً، (٤) أو عقلاً وشرعاً، (٥) أو عقلاً وعادةً، (٦) أو شرعاً وعادةً، (٧) أو عقلاً وشرعاً وعادةً جميعاً، والباطلُ منها الأوّلان والرابعُ والخامسُ، فتبقى ثالثةٌ. [الإمام أحمد رضا].

(٢) **أقول**: الاستحالةُ الشرعيّةُ قد تكون فيما يتعلّق بالأحكام التكوينيّة، كدخول كافرٍ في الجنّة، وقد تكون في الأحكام التشريعيّة، كوجود صلاةٍ بلا طهارة، فبالنّظر إليهما ذكرَ التعليلَين، ومع هذا كان الأَولى تبديلَ المتابعة بالصّدق؛ فإنّ المستحيلاتِ لا تتوقّف على متابعة أحدٍ ولا مخالفتِه، ولو عبّر به لكان دليلاً على كلا الوجهَين مغنياً عن إيراد تعليلَين كما لا يخفى. [الإمام أحمد رضا].

ولهذا لا يجب تخليدُ الكافر في النّار عقلاً وإن وجب شرعاً، والرّجوعُ في سائر الأحكام إلى ما يثبت في الشّرع المنقول، لا إلى ما جوّزتْه العقول، نعم ما أوجَبه العقلُ من الاعتقاد، فالعدولُ عنه من جملة الإلحاد؛ لأنّ خلافَه إن كان قطعيّاً كان مؤوَّلاً، وإن لم يكن قطعيّاً كان باطلاً.

وكلّ مستحيلٍ عادةً لا يستحيل عقلاً ولا شرعاً. إذا عُلم هذا فجميعُ المستحيلات العقليّة لا تعلّقَ للقدرة بها.

وقد رأيت المستحيلات الثلاثة تجتمع في بعض الأشياء، مثل اجتماع اللَّيل والنّهار، واستحالتُه شرعاً لقوله تعالى: ﴿وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ﴾[١] [يس: ٤٠] وغيره، وأمّا المستحيلُ العادي فهو مطردٌ مع وجود المستحيل العقلي[٢].

ومن مثال المستحيل العَقلي أيضاً: كونُ الشّيء وِتراً وشَفعاً، أو لا وِتراً ولا شَفعاً، وكذلك يطرد ذلك في كلّ نقيضَين[٣].

ومن مثال المستحيل العقلي أيضاً: وُلوجُ الجمَل في سَمّ الخياط، وهي المسألة المستدعى فيها الجواب.

وإن قيل: لِمَ لم يُوصَف الحقُّ تعالى بالاقتدار على ذلك، وعدمُ القول به يؤدّي

---

(١) أي: لا يغلب أحدُهما الآخَرَ فيدخل عليه في سلطانِه، ويأتي في وقتِه وأوانه، فظهر دلالةُ [الآية] الكريمة على استحالة اجتماعِهما. [الإمام أحمد رضا].

(٢) أراد بالمستحيل هنا وفيما قبلَه الاستحالةَ، فصحّ وصفُهما بالوجود والإطراد. [الإمام أحمد رضا].

(٣) أراد بهما على سبيل عموم المجازِ العُرفي أو الحقيقةِ اللُغويّة: كلَّ متخالفَين لا يصحّ اجتماعُهما، فينقض وجودُ كلٍّ منهما وجودَ الآخَر. [الإمام أحمد رضا].

إلى قصر القدرة وقصورِها. **قلتُ**: ذلك لا يؤدِّي إليه؛ فإنّ اللهَ قادرٌ على تصغير الجَمَل إلى أن يصيرَ بحيث يَلِج في سَمّ الخياط، وعلى توسيع سَمّ الخياط إلى أن يسعَ الجَمَل، وأمّا وُلوجه فيه وكلٌّ منهما على صورته، فذلك من المستحيل العَقلي الذي نصَّ العلماءُ على أنّه لا تعلُّقَ للقدرة به، بخلاف المستحيل في العادة.

قلتُ: ومَن قال: "إنّه لا يستحيل وُلوج الجَمَلِ في سَمّ الخياط" لزِمه أن يقولَ بعدم استحالة اجتماع اللَّيل والنَّهار، لأنّهما في العقل سَواءٌ في الإمكان وعدمِه، فلو قال: "لا يستحيل اجتماعُ اللَّيل والنَّهار في القدرة أيضاً"، لكان راكباً من الجَهل ما لا يخفى على مَن له أدنى شيءٌ من العقل.

وفي استحالة ذلك **أقول**: لا يعقلُ النَّهار نهاراً إلّا بعد ذَهاب اللَّيل، ولا يعقل اللَّيلُ ليلاً إلّا بعد ذَهاب النَّهار، ذَهابُ كلٍّ منهما شرطٌ لمجيء الآخَر، ولا يوجَد المشروطُ إلّا عند وجود الشّرط، وما لم يذهب أحدُهما لا يوجَد الشّرط، فلا يوجَد المشروط، وهو المطلوب!.

وأقول أيضاً: صفةُ النَّهارِ النُّورُ[1]، وصفةُ اللَّيلِ الظلمةُ، وهما نقيضان[2]، واجتماعُ النقيضَين محالٌ، فاجتماعُ اللَّيل والنَّهار محالٌ، وهو المطلوب!.

وأقول أيضاً: لا يجيء اللَّيلُ حتّى يذهب النَّهارُ، وإلّا لم يكن ليلاً؛ لوُجود نورِ الشّمس، فلو اجتمعا لكانَ اللَّيلُ قد جاء، وهو لا يجيء حتّى يذهبَ النَّهارُ، فيكون موجوداً معدوماً، هذا خُلفٌ!.

---

(١) أي: كونه بحيث يكون عالمَ النّسيم حيث هو مقابلاً للشّمس، فيستنير بها لولا يمنع مانعٌ، وقِسْ عليه كونَ الظلمةِ صفةَ اللَّيل. [الإمام أحمد رضا].

(٢) أي: ضدّان؛ لقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ [الأنعام: ١]، أو عدم وملكة. [الإمام أحمد رضا].

وكذلك **أقول**: الجَمَل كبيرٌ، وسَمّ الخياط صغيرٌ، والصّغيرُ لا يسع في العقل إلّا مثلَه صغيراً، والكبيرُ لا يسعه إلّا كبيرٌ مثلُه، فلو وسع الصّغيرُ كبيراً في حال كون الصّغيرِ صغيراً، والكبيرُ كبيراً، لزِم أن يكونَ الصّغيرُ صغيراً كبيراً، والكبيرُ كبيراً صغيراً في حالةٍ واحدة، وهو محالٌ لا يتصوّر وجودُه بحالٍ.

ومن المستحيل العقلي أيضاً: كلُّ ما أدّى إثباتُه إلى نفيِه، أو فعلُه إلى تقدُّم فاعلِه على نفسه.

ومثال المستحيل شرعاً لا عقلاً: عدمُ صحّةِ صومِ الحائض وصلاتِها، والمغفرةُ للكافر ودخولُه الجنّةَ، دلَّ على استحالة ذلك قواطعُ الكتاب والسنّة[1].

ومثال المستحيل عادةً، لا عقلاً ولا شرعاً: طيرانُ مَن لم يعهد له الطيرانُ بالارتفاع إلى السّماء، ممن لم يخلقْ له آلةٌ تُنيله رَفعاً، إمّا حِسيّةً كالجناح، أو معنويّةً كالأحوال لأهل الصّلاح.

الله قادرٌ على كلّ الممكنات

إذا عُلم هذا، عُلم صحةُ ما قاله السّائلُ: "إنّ اللهَ قادرٌ على كلّ الممكنات"، وقول حجّة الإسلام: "اللهُ خالقُ كلِّ شيء" يخرج منه ذاتُه وصفاتُه، فإنّما يعني "خالقَ

(١) **المثال الأوّل** للمستحيل شرعاً لا عقلاً، من كتاب الله: "الجنّة والنّار لا تفنيان شرعاً لا عقلاً" كما في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ أُولَـئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٨٢]، وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرواْ وَكَذَّبُواْ بِآيَاتِنَا أُولَـئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٣٩].

المثال الثاني للمستحيل شرعاً لا عقلاً، من السنّة النبويّة: "الصّلاة بغير طهور" كما قال رسول الله ﷺ: «لا صلاةَ بغير طهور». ("سنن أبي داود" كتاب الطهارة، باب فرض الوضو، ر: ٥٩، صـ٢٠).

كلِّ شيءٍ وُجد[1] أو سيُوجَد"، والمستحيلُ العقلي غيرُ موجودٍ ولا يوجَد، فلا يدخل بمفهومٍ ولا منطوقٍ تحت ذلك الشّيء المخلوق، ولولم يستحل وجودُ ذلك لَمَا سُمّي مستحيلاً، فلا يجد العقلُ إلى وجود ذلك سبيلاً"[2] انتهى مقالُ النّابلُسي ملخّصاً.

هذا كلامُ علماء العقائد والكلام، وإنّما أورَدنا بعضَ التفصيل، مع أنّ هذا القدر أيضاً لم يكن على وظيفة الرّسالة؛ لأنّ المقامَ من مَزال الأقدام، والنَجديّةُ قد ضلّوا وأضلُّوا كثيراً من العوام، حتّى قال كبيرُهم[3]: "إنّ اللهَ قادرٌ على الكذب؛ لأنّ العبدَ قادرٌ عليه، فإن لم يقدر الربُّ عليه، ازدادت القدرةُ الإنسانيّةُ على القدرةِ الرَبّانية"[4]، وسيأتي[5] ما فيه إن شاء الله تعالى.

الله سميعٌ بصيرٌ

و(٩) منه: "أنّه سميعٌ بصيرٌ" بلا جارحةٍ من الحَدقة والأُذن، كما أنّه عليمٌ بلا دماغٍ وقلب، والمرادُ بالسَّمع صفةٌ وُجوديّةٌ قائمةٌ بالذّات، شأنُها إدراكُ كلِّ مسموعٍ وإن خفي، وبالبصر صفةٌ وُجوديّةٌ قائمةٌ بالذّات، شأنُها إدراكُ كلِّ مُبصَرٍ

---

(١) أي: حدَثَ. [الإمام أحمد رضا].

(٢) "المَطالب الوفية" قـ٨٥-٨٧.

(٣) أي: إمامُهم ومؤسِّسُ جماعتِهم في الهند إسماعيل الدّهلوي، صاحب كتاب "تقوية الإيمان"، وهذا ترجمة أورديّة لـ"كتاب التوحيد" لابن عبد الوهاب النَّجدي، ثمّ أبو الحسن النَّدوي ترجم "تقوية الإيمان" بالعربيّة ثانيةً، بتغيير بعض الأساليب، وطُبع عدة مرّاتٍ في الهند وبيروت من دار "وحي القلم" أيضاً. [الميمني].

(٤) أي: في "يَكْ رُوزَهْ" صـ١٧.

(٥) أي: في هذا الكتاب نفسه صـ١٣٦-١٤٠.

وإن لطف. والقرآنُ مملوءٌ بها، وقد ألزمَ إبراهيمُ عليه السلام أباه[1] آزر[2] بقوله: ﴿يَا أَبَتِ لِمَ

---

(١) أي: عمَّه كقوله تعالى: ﴿وَإِلَـهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ﴾ [البقرة: ١٣٣]، ومنه قولُه ﷺ: «إنّ أبي وأباك»... ["صحيح مسلم" كتاب الإيمان، باب بيان أنّ مَن ماتَ على الكفر ...إلخ، ر: ٥٠٠، صـ١٠٨] أي: عمِّي، يعني أبا طالب. [الإمام أحمد رضا].

(٢) **والدَ سيّدنا إبراهيم عليه السلام تارح، وليس آزَر**

قد أجاب فضيلةُ العلّامة مفتي الديار الهنديّة الشيخ أختر رضا خانْ الأزهري رحمه الله عمّا كتبه الأستاذُ أحمد محمد شاكر: أنّ آزَر كان والدَ إبراهيم عليه السلام، ولكن أبا إسحاق الزّجاجُ المتوفّى سنة ٣١١هـ، إنّما هو أوّلُ مَن كتبَ أنّ تارح كان أبا إبراهيم عليه السلام وآزر عمُّه، ثمّ سلك عامّةُ العلماء نهجَه، فطفقوا يؤيّدون قولَه. وزعم الأستاذُ أحمد شاكر أنّ هذا خلافٌ للواقع ومُعارضٌ للنصّ القرآني، الأستاذُ أحمد حاوَل غايةَ الجدّ وكافّةَ الجهد، لأن يصيرَ آزَر عدوُّ الله والدَ إبراهيم عليه السلام، فعرض موقفَه المضادَّ لرأي الجُمهور السّدد في هذا الصَّدد، بل ورفضَ من الرّوايات الصّحيحة عن الصّحابة الصّالحين، وجحدَ من الآثار الموثَّقة عن التابعين لهم بإحسان -رضي الله تعالى عنهم أجمعين-، والأستاذُ يعتضد نفسَه بالأدّلة الضعيفة السّخيفة لتحقيق هواه، وبعضَ الأحيان إنّه لا يعرض عن أن يميلَ من البحث العلمي والمناقَشة الهادئة نحوَ المكابَرة والمجادَلة.

ففضيلة مفتي الديار الهندية الشيخ أختر رضا الأزهري رحمه الله قد فنّد زعمَ الأستاذ، وردَّ بحثَه ردّاً جامعاً قويّاً من النُكت، جمعَها في مقالته الملحقة لرسالة "شُمول الإسلام لأصول الرسول الكِرام" مستمِداً من الكتاب والسنّة، وكتب السِّير والتاريخ وآثار الصّحابة والتابعين وغيرها من البراهين العديدة، فحقّق وأثبتَ أنّ والدَ سيّدنا إبراهيم عليه السلام تارح أو تيرح، وليس آزَر، بل علم عمُّه عليه السلام مَن جاءته شرارةٌ من حريق نمرود فأهلكته مكانه، أمّا تارح أبو إبراهيم عليه السلام الذي كان دَعا له ابنُه البارُّ سيّدُنا إبراهيم عند الكعبة المشرّفة: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ الْحِسَابُ﴾ [إبراهيم: ٤١]، قد عاشَ طويلاً إثر الحريق، وقد سجّل القرآنَ الكريم من عمل إبراهيم عليه السلام عن عمِّه آزَر قبل حقبةٍ من الدَّهر من دعائه هذا: ﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لله تَبَرَّأَ مِنْهُ﴾ [التوبة: ١١٤]، وما جاء في القرآن ﴿لأَبِيهِ آزَرَ﴾ [الأنعام: ٧٤] من لفظ "أب" فهو الواردُ بمعنى العمّ، ولا ريبَ في ذلك؛ لأنّ اللغةَ العربيّة -بل عدّة لُغات أخرى- لم يزل يشتهر فيها تسمية العمّ أباً، بل وردَ هذا الإطلاقُ في

=

﴿تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ﴾ [مريم: ٤٢]، فأفاد أنّ عدمَهما نقصٌ لا يليق بالمعبود.

ومذهبُ جُمهور أهل السنّة: أنّهما صفتان زائدتان على العِلم، ومذهبُ الفَلاسفة وبعضِ المعتزلة: أنّهما عبارتان عن علمِه بالمسموعات والمبصَرات، قال ابنُ الهُمام: "هما يرجعان إلى صفة العِلم -وليستا زائدتَين عليه مثل- الرّؤية"(١)، قال ابنُ أبي الشّريف: "أنّهما وإن رجعا إلى صفة العِلم بمعنى الإدراك، فإثباتُ صفة العِلم إجمالاً، لا يُغني في العقيدة عن إثباتِهما تفصيلاً بلفظَيهما الواردَين في الكتاب والسنّة؛ لأنّا متعبّدون بما وردَ فيهما، وإلى هذا يُشير قولُ المصنّف(٢): "إنّ الرّؤيةَ نوعُ علمٍ، والسّمعُ كذلك" مع قوله بعد ذلك: "سميعٌ بسمعٍ، بصيرٌ بصفةٍ -زائدةٍ- تسمّى بَصَراً"(٣).

ففي ذلك تنبيهٌ على أنّه لابدّ من الإيمان بهذَين النّوعَين تفصيلاً، والأَولى -كما في "شرح المواقف"(٤) بناءً على أنّهما صفتان زائدتان على العلم- أن يقالَ: لما ورد النقلُ بهما آمَنّا بذلك، وعرفنا أنّهما لا يكونان بالآلَتين المعروفتَين، واعترفنا بعدم الوقوف على حقيقتِهما"(٥).

=

التنزيل والحديث الشّريف. ومَن يريد التفصيلَ والمزيد فليراجعْ نفسَ مقالة الشيخ أختر رضا الأزهري، قد طبعتْ مع رسالة جدّه الإمام أحمد رضا، المسمّاة "شُمول الإسلام لأصول الرسول الكِرام" بتعريب الشيخ الأزهري.

(١) "المسايَرة" صـ٦٩.

(٢) أي: ابن الهُمام.

(٣) "المسايَرة" صـ٦٩، ٧٠.

(٤) "شرح المواقف" الموقف ٥ في الإلهيات، المرصد ٤ في الصّفات الوجوديّة، المقصد ٦ في أنّه تعالى سميعٌ بصيرٌ، الجزء ٨، صـ١٠٢.

(٥) "المسامَرة شرح المسايَرة" صـ٦٩ ملتقطاً.

الله متكلّمٌ بكلامٍ قديمٍ قائمٍ بذاته

و(١٠) منه: "أنّه متكلّمٌ بكلام"؛ لإجماع الأنبياء، فقد تواتَر عنهم أنّهم عليهم السلام كانوا يقولون: "أمر بكذا" و"نَهى عن كذا" أو "أخبر بكذا"، وكلُّ ذلك من أقسام الكلام، "قديمٍ[1]"؛ لامتناع قيام الحوادِث بذاته -سبحانه-، "قائمٍ" بذاته؛ لأنّه وصفُ نفسِه بالكلام حيث قال: ﴿قُلْنَا اهْبِطُواْ﴾ [البقرة: ٣٨]، ﴿قُلْنَا يَا آدَمُ﴾ [البقرة: ٣٥]، والمتكلِّمُ الموصوف بالكلام لُغةً هو مَن قام الكلامُ بنفسه، لا مَن أوجَد الحروفَ في غيره، كما صرّح الشّاعر[2]:

إنّ الكلامَ لَفِي الفؤادِ وإنّما جعل اللِّسان على الفؤادِ دليلاً[3]

فما ذهب إليه المعتزلةُ من أنّ التكلّمَ في حقِّه تعالى إيجادُ الحروف والأصوات في جسمٍ، مخالفةٌ للّغة من غير ضرورةٍ، ليس بحَرفٍ ولا صَوت؛ لأنّه صفةٌ له، وهو متعالٍ عنه.

يُطلَق الكلامُ على اللَّفظي والنَّفسي

وهذا الكلامُ القديم القائم بذاته يقال له: "الكلام النَّفسي" ولا يوصَف بأنّه عربيٌّ أو عِبْرِيٌّ، إنّما العِبريُ والعربيُ هو اللَّفظ الدالّ عليه. والكلام النَّفسي يكون مسموعاً عند الأشعري؛ قياساً على رؤية ما ليس بلَونٍ ولا جسمٍ، ونُسبَ منعُه إلى الماتُريدي[4]،

---

(١) بالجرّ صفةُ كلامٍ في قوله: "متكلّمٌ بكلامٍ" وكذا "قائمٍ" الآتي. [الإمام أحمد رضا].

(٢) هو غياث بن غوث بن الصلت بن الطارق الجزيري، الشّاعر المسيحي الملقَّب بـ"الأخطل" المتوفّى سنة ٩٠هـ. له: "ديوان" شعره. ("هدية العارفين" ٥/ ٦٤٧).

(٣) انظر: "التبصرة" الكلام في نفي الحدوث عن كلام الله تعالى، ١/ ٣٧١، نقلاً عن الأخطل.

(٤) هو أبو منصور محمد بن محمود بن محمود الماتُريدي الحنفي إمام الهُدى، المتوفّى بسمرقند سنة ٣٣٣هـ. من تصانيفه: "بيان وهم المعتزلة" و"تأويلات أهل السنّة" و"الدّرر" في أصول =

وصاحبُ "التبصرة" منع المنعَ واستندَ بعبارة "كتاب التوحيد"[١] ثمّ قال: "فجوّز -الماتُريديُّ- سماعَ ما ليس بصوتٍ"[٢]، والخلافُ في الواقع لموسى عليه السلام، فعند الأشعري: سَمِعَ الكلامَ النَّفسي، وعند الماتُريدي: صَوتاً دالاً على كلامه تعالى، ووجهُ اختصاصِه بالكليم على الأوّل ظاهر، وعلى الثاني؛ لأنّه -أي: سماعُه الصّوتَ- على وجهٍ فيه خرقُ العادة؛ إذ هو سماعٌ بغير واسطة الكتاب والملَك.

ويُطلَق الكلامُ على المعنيَين، بالاشتراك المعنوي أو اللّفظي، والأوجَه الأوّلُ بناءً على أنّ الكلامَ مطلقاً أعمُّ من اللَّفظي والنَّفسي، فيكون إطلاقُه في كلا المعنيَين حقيقةً مع وحدة الوضع؛ إذ الوضعُ للقدر المشترك، وهو متعلّقُ التكلُّم أعمُّ من كونه معنى نفسيّاً أو لفظاً، وكيف ما كان، لابدّ في مفهوم التكلُّم من قيام المعنى، الذي هو الطلبُ و[٣] الإخبارُ بنفسه، ولو تلفّظ؛ لأنّ التلفُّظَ فرعُ قيام ذلك المعنى بالنَّفس، وفُرّع العلمُ به، وقيامُ ذلك المعنى بالنَّفس وصفُ كمالٍ يُنافي الآفةَ، التي هي السّكوتُ الباطني، والعَجز عن إدارة المعنى في النَّفس.

=

الدّين، و"الردّ على تهذيب الكعبي في الجَدل" و"عقيدة الماتُريديّة" و"كتاب التوحيد وإثبات الصّفات" و"كتاب الجَدل" و"مأخذ الشّرائع" في أصول الفقه، و"المقالات" وغير ذلك.

("هدية العارفين" ٦/ ٣٠).

(١) أي: "كتاب التوحيد وإثبات الصّفات" مسألة مذهب الاعتزال في صفات الذّات وصفات الفعل والردّ عليها، صـ٤٦، ٤٧: لأبي منصور محمد بن محمد الماتُريدي، المتوفّى سنة ٣٣٣هـ. ("كشف الظنون" ٢/ ٣٥٣. و"هدية العارفين" ٦/ ٣٠).

(٢) أي: في "تبصرة الأدّلة" الكلام في نفي الحدوث عن كلام الله تعالى، فصل في الفرق بين الكلام والمسموع، ١/ ٣٩٦-٣٩٩.

(٣) "الواو" بمعنى "أو". [الإمام أحمد رضا].

فوجبَ اعتقاد أنّه تعالى متكلِّمٌ بهذا المعنى، أي: قيامُ المعنى المسمّى بالكلام النَّفسي بذاته تعالى، على تقدير كون الكلام مطلقاً أعمُّ من اللَّفظي والنَّفسي، فيجب نفيُه عنه تعالى لامتناع قيام الحوادث[1] به تعالى، ومعنى الإضافة في اللَّفظ التشريف،

---

(١) وإن قيل بقِدم الحروف نفاه الترتّبُ اللازمُ لها، وفيه قياسُ الغائب على الشّاهد، وفي "المِلل والنّحل" [المقدّمة ٥، مذاهب أهل العالم، الأشعرية، الجزء الأوّل، صـ٨٢، ٨٣] و"المواقف" [الموقف ٥ في الإلهيّات، المرصد ٤ في الصفات الوجودية، المقصد ٧، الجزء ٨، صـ١١٥-١١٧] و"المَطالب" [قـ٧٧، ٧٨]، و"الحديقة" [الباب ٢، ١/٢٥٦، ٢٥٧] وغيرها ["المسامَرة"، صـ٧٧، و٨٤] هاهنا كلامٌ، والسّكوتُ أسلَم.

والحقُّ عندنا أنّ التنويعَ إلى النَّفسي واللّفظي إنّما مالَ إليه المتأخّرون إفحاماً للمعتزلة وإفهاماً للعقول السّافلة، كما اختاروا في المتشابهات مسلكَ التأويل، وإنّما المذهبُ ما عليه أئمّةُ السَّلَف: أنّ كلامَ الله تعالى واحدٌ لا تعدُّدَ فيه أصلاً، لم ينفصل ولن ينفصلَ عن الرّحمن، ولم يحلّ في قلبٍ ولا لسان، ولا أوراقٍ ولا آذان، ومع ذلك ليس المحفوظُ في صدورِنا إلّا هو، ولا المتلوُّ بأفواهِنا إلّا هو، ولا المكتوبُ في مصاحفِنا إلّا هو، ولا المسموعُ بأسماعِنا إلّا هو، لا يحلّ لأحدٍ أن يقولَ بحدوث المحفوظِ المتلوِّ المكتوبِ المسموع، إنّما الحادثُ نحن، وحفظُنا، وألسنُنا، وتلاوتُنا، وأيدِينا، وكتابتُنا، وآذانُنا، وسماعتُنا، والقرآنُ القديمُ القائمُ بذاته تعالى، هو المتجلّي على قلوبنا بكسوة المفهوم، وألسنتِنا بصورة المنطوق، ومصاحفِنا بلباس المنقوش، وآذانِنا بزَيّ المسموع، فهو المفهومُ المنطوقُ المنقوشُ المسموعُ، لا شيءٌ آخَر غيرُه دالًّا عليه.

وذلك من دون أن يكونَ له انفصالٌ عن الله ﷻ، أو اتصالٌ بالحوادث أو حلولٌ في شيءٍ ممّا ذُكر، وكيف يحِلّ القديمُ في الحادث، ولا وجودَ للحادث مع القديم، إنّما الوجودُ للقديم، وللحادث منه إضافةً لتكريم، ومعلومٌ أنّ تعدُّدَ التجلّي لا يقتضي تعدُّدَ المتجلّي

دم بدم گر لباس گشت بدل ... شخص صاحب لباس را چه خلل

عرَفَ هذا مَن عرَفَ، ومَن لم يقدر على فهمِه فعليه أن يؤمِنَ به كما يؤمِن بالله وسائرِ صفاتِه من دون إدراكِ الكُنه، وبعضُ تحقيق المرام في كلمات السّادة الأعلام، كـ"المَطالب الوفيّة" للمولى العارف بالله سيّدي عبد الغني النّابلُسي وغيرِها من كلماتِ حملة العلم القُدسي، رضي الله تعالى عنهم، ورحمنا في الدّارَين بهم، آمين!. [الإمام أحمد رضا].

أي: أنّه مخلوقُ الله تعالى من جنس تأليفات المخلوق، فلا يصحّ النّفيُ أصلاً.

للشّيء أربعةُ وُجودات

والتحقيقُ أنّ للشّيء أربعةُ أنحاءٍ من الوجود: (١) وجودٌ في الأعيان، وهو حقيقيٌّ بالاتفاق. (٢) ووجودٌ في الأذهان، وهو مجازيٌّ خلافاً للحكماء[1]. (٣) وفي العبارة. (٤) والكتابة، وهُما مجازان اتفاقاً، فالكتابُ يدلّ على العبارة، وهي على ما في الأذهان، وهو على ما في الأعيان.

فحيث يوصَف القرآنُ بما هو من لوازِم القِدم، كما في قولهم: "القرآن غيرُ مخلوقٍ" فالمرادُ حقيقتُه الموجودةُ في الخارج، القائمةُ بذاته تعالى، وحيث يوصَف بشيءٍ من لوازم الحدوث، يراد به الألفاظُ المنطوقة المسموعة، كما في قولنا: "قرأتُ نصفَ القرآن"، أو المخيّلة كما يقال: "حفظتُ القرآن"، أو الأشكال المنقوشة كما في قولهم: "يحرم على المحدِث مسُّ القرآن".

ولما كان دليلُ الأحكام الشّرعية هو اللّفظُ، عرّف أئمّةُ الأصول بالمكتوب في المصاحِف، المنقول بالتواتُر، وجعلُوه اسماً للنَّظم والمعنى جميعاً، أي: النَّظم من حيث دلالتِه على المعنى.

الفِرق المخالِفة في صفة الكلام

إثباتُ الصّفاتِ له تعالى مذهبُ جميع أهل السنّة

ثمّ المخالفُ في صفة الكلام فِرقٌ، منهم: مبتدِعة الحنابلة، قالوا: "كلامُه تعالى حروفٌ[2] وأصواتٌ تقوم بذاته، وهو قديمٌ"، وبالَغوا حتّى قال بعضُهم

---

(١) أي: القائلين منهم بحصول الأشياء بأنفسها، والحقُّ خلافُه. [الإمام أحمد رضا].

(٢) أقول: أي: أصواتٌ وحروفٌ كالمعهود المعروف، وبطلانُ هذا غنيٌّ عن البيان، كما قال: "وهذا قولٌ باطلٌ بالضّرورة" اهـ، أمّا القائلُ منهم بقِدم حروفٍ وأصواتٍ لا تشابه الحروفَ المحدَثة أو الأصواتَ الحادثة، وليست من الأعراض السيالةُ الغير القارّة في الوجود، ولا مترتّبةُ =

جَهلاً: "الجِلدُ والغِلافُ قديمان، فضلاً عن المصحَف"[1] وهذا قولٌ باطلٌ بالضرورة.

ومنهم الكراميّةُ: فإنّهم وافَقوا الحنابلةَ في أنّه حروفٌ وأصواتٌ، لكنّه حادِثٌ قائمٌ بذاته تعالى؛ لتجويزهم قيامَ الحوادث به، تعالى عمّا يقوله الظالمون!.

ومنهم المعتزلةُ، قالوا: "كلامُه أصواتٌ وحروفٌ، يخلقها في غيره، كاللَّوح المحفوظ، وجبريل، والرَّسول"[2] وهو حادثٌ عندهم. وهذا الذي قالتْه المعتزلةُ، لا نُنكِره نحن، بل نقول به ونسمِّيه كلاماً لفظيّاً، ولكنا نُثبت أمراً وراءَ ذلك، وهو المعنى القائم بالنَّفس، ونقول: هو الكلامُ حقيقةً، فهو قديمٌ قائمٌ بذاته، وهو غيرُ العبارات؛ -إذ قد تختلف العباراتُ بالأزمِنة والأمكِنة والأقوام، ولا يختلف ذلك المعنى النَّفسي- وغير العلم؛ إذ قد يخبر الرّجلُ بما لا يعلم، بل يعلم خلافَه أو يشكّ فيه.

وما هو الدّائرُ على ألسِنة أهل السنّة: "أنّ المقروءَ المكتوبَ المسموعَ المحفوظَ قديمٌ" فقد قيل: المرادُ به المعلومُ بالقراءة، المفهومُ من الخَطّ، المفهومُ من الألفاظ.

هذا، وبما ذكرنا من قولنا: "وهو غيرُ العبارات" ...إلى آخره. ظهر الجوابُ عن سؤالٍ مشهورٍ للمعتزلة، وهو أنّه قد ورد الإخبارُ في كلام الله تعالى بلفظ الماضي كثيراً ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا﴾ [نوح: ١] و﴿فَعَصَى فِرْعَوْنُ﴾ [المزمل: ١٦] ونحوها، والإخبارُ

= الأجزاء، فلا دليلَ قطعيّاً من الشّرع على بُطلانِه، بل يشير إليه بعضُ كلام علمائِنا، وعليك بـ"المواقف" و"المِلل" وما سمَّينا من قبل [انظر: صـ١٠٩، ١١٠]. [الإمام أحمد رضا].

(١) انظر: "المواقف" الموقف ٥ في الإلهيّات، المرصد ٤ في الصفات الوجوديّة، المقصد ٧، الجزء ٨ صـ١٠٤. و"بريقة محموديّة في شرح طريقة محمديّة" الباب ٢ في الأمور المهمّة، الفصل ١ في تصحيح الاعتقاد، صـ١٦٤.

(٢) انظر: "شرح المسايرة" صـ٧٤، ٧٥.

بلفظ الماضي عمّا لم يوجَد بعدُ كذبٌ، وهو محالٌ عليه تعالى، فإنّ هذا الذي قالوا: "إنّما يدلّ على حدوث اللَّفظ، وهو غيرُ المتنازع[1]"[2].

ومنكِرُ أصلِ الكلام كافرٌ؛ لثبوته بالكتاب والإجماع، وكذا منكِرُ قِدمه[3]، إن أراد المعنى القائمَ بذاته تعالى، واتفق السَّلَفُ على منع أن يقالَ: "القرآن مخلوقٌ، وإن أريدَ به اللَّفظيُ، والاختلافُ في التكفير كما قيل[4]"[5].

الله مُريدٌ

و(١١) منه: "أنّه مُريدٌ" والإرادةُ صفةٌ وجوديّةٌ قائمةٌ بذاته، تُوجِب تخصيصَ المقدور بخصوص وقت إيجادِه، والعِلمُ متعلّقٌ أَزَلاً بذلك التخصيص الذي أوجبتْه الإرادةُ، كما أنّ الإرادةَ في الأَزَل متعلّقٌ بتخصيص الحوادث بأوقاتها، ولم يحدُثْ له عِلمٌ بحدوث الحادث، كما زعمَ جهمُ بن صفوان[6] وهِشامُ بن

---

(١) انظر: "المواقف" الموقف ٥ في الإلهيّات، المرصد ٤ في الصفات الوجوديّة، المقصد ٧، الجزء ٨ صـ١١٢. و"بريقة محموديّة في شرح طريقة محمديّة" الباب ٢ في الأمور المهمّة، الفصل ١ في تصحيح الاعتقاد، صـ١٦٤.

(٢) قد آذنّاك ما هو مَسلكُ أئمّتِنا الأَقدمِين، منهم: الإمامُ الأعظم ﷺ، وهو الحقّ النّاصع [انظر: صـ١٠٩، ١١٠]. [الإمام أحمد رضا].

(٣) فيه تكفيرُ الكراميّة، وهو مَسلكُ الفقهاء، أمّا جُمهورُ المتكلّمين فيأبون الإكفارَ إلّا بإنكار شيءٍ من ضروريات الدِّين، وهو الأحوَطُ المأخوذُ المعتمَد عندنا وعند المصنِّف العلّام تبعاً للمحقِّقين. [الإمام أحمد رضا].

(٤) حقّق الإمامُ أحمد رضا في رسالته المسمّاة بـ"أنوار المنّان في توحيد القرآن": أنّ كلامَ الله واحدٌ، وتقسيمُه إلى نفسيٍّ قديمٍ ولفظيٍّ حادثٍ حادثٌ باطلٌ، تجب المراجعةُ إليها لطالب العلم والحقّ!. [العلّامة محمد أحمد المصباحي].

(٥) انظر: "الملل والنحل" مذاهب أهم العالم، النجاريّة، صـ٧٦، ٧٧.

(٦) جهم بن صفوان السّمرقندي، أبو محرز (ت١٢٨هـ) رأس "الجهميّة"، قال الذهبي: الضالّ المبدع، هلك في زمان صغار التابعين، وقد زرع شرّاً عظيماً، كان يقضي في عسكر الحارث بن =

الحكم[١]، ولا إرادةَ بحسب كلّ مُرادٍ كما زعمت الكراميّةُ؛ لبُطلان كونِه مَحلاًّ للحوادث.

والإرادةُ والمشيئةُ مترادفتان، ويُدانيهما الاختيارُ، فالكلُّ قديمٌ وواحد، لا كما يزعم أنّ المشيئةَ قديمةٌ والإرادةُ حادثةٌ. ولا كما زعم أنّ معنى إرادةِ فعلِه: أنّه ليس بمكرهٍ، ولا مغلوبٍ، ولا ساهٍ، ومعنى إرادتِه فعلَ غيرِه: أنّه آمِرٌ به.

وقد اتفقَ جميعُ الفِرق على أنّه تعالى مُريدٌ -وإن اختلفوا في معنى الإرادة- قال الله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللهُ بِكُمُ الْيُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، ﴿يُرِيدُ اللهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ [النّساء: ٢٦]، ﴿وَمَا تَشَاؤُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللهُ﴾ [الإنسان: ٣٠]، ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ﴾ [القصص: ٦٨] ...إلى غيرها من الآيات والأحاديث.

وقال أبو محمد بن قتَيبة[٢]: "أجمع أهلُ الحديث على ستّةِ أشياء، وهي: (١) ما شاء اللهُ كان، وما لم يشأ لم يكن، (٢) وعلى أنّه خالقُ الخير والشَرّ، (٣) وعلى

= سريج، الخارج على أمراء خُراسان، فقبض عليه نصر بن سيار، فطلب جهم استبقاءَه، فقال نصر: "لا تقوم علينا مع اليمانيةُ أكثر مما قمتَ" وأمر بقتلِه فقُتل. ("الأعلام" ٢/ ١٤١).

(١) هشام بن الحكم أبو محمد الكوفي الشِّيعي مولى كندة، انتقل إلى بغداد ومات بها سنة ١٩٩هـ. له من الكتب: "الدلالة على حدث الأجسام" و"كتاب الأخبار" و"كتاب التوحيد" و"كتاب الجبر والقدر" و"كتاب الردّ على أصحاب الطبائع" و"كتاب الردّ على الزنادقة" و"كتاب الردّ على شيطان الطاق" وغير ذلك. ("هدية العارفين" ٦/ ٣٩٥).

(٢) هو عبد الله بن مسلم بن قتَيبة الكوفي أبو محمد الدينوري الأديب المحدِّث، وُلد سنة ٢١٣ وتوفّي سنة ٢٧٦هـ. له من التصانيف: "آداب العشرة" و"آداب القراءة" و"أدب الكاتب" و"اختلاف الحديث" و"إعراب القرآن" و"تأويل مختلف الحديث" "جامع الفقه" و"الجوابات الحاضرة" و"دلائل النُبوّة" و"غريب الحديث" وغير ذلك.

("هدية العارفين" ٥/ ٣٦٢).

أنّ القرآنَ كلامُ الله غيرُ مخلوقٍ، (٤) وعلى أنّه يُرى يومَ القيامة، (٥) وعلى تقديم الشّيخَين على سائر الصّحابة في الفضل، (٦) وعلى الإيمان بعذاب القبر. لا يختلفون في هذه الأصول، ومَن فارَقهم في شيءٍ من ذلك، نابَذُوه وبَدَّعُوه وهجروه"(١).

فإرادتُه متعلِّقةٌ بكلّ كائن، غيرُ متعلّقٍ بما ليس بكائن، فهو -تعالى- مُريدٌ لما نسمِّيه شرّاً من كفرٍ وغيره، كما هو مُريدٌ للخَير، ولولم يُرِده لم يقع، واتّفقوا على جواز(٢) إسناد الكلّ إليه جملةً، واختلفوا في التفصيل، فقيل: لا يقال(٣): "إنّه يُريد

(١) أي: في "تأويل مختلف الحديث" الردّ على أصحاب الكلام وأصحاب الرّأي، الاختلافُ عند أهل الكلام في الأصول، صـ٦٧ ملتقطاً.

(٢) أي: وجوبٌ على منهج الإمكان العام، وعبّر به للمقابلة. [الإمام أحمد رضا].

(٣) أقول: مَناطُ المنع إفرادُ الوصف بإرادة الشرّ، وعند الجمع لا بأسَ به جملةً وتفصيلاً، كأن تقولَ: "إنّه تعالى هو الذي يريد الخيرَ والشَرّ، والإيمانَ والكفر"، أو تقولَ: "إنّ الكفرَ أيضاً لا يقع إلّا بإرادته ﷻ كالإيمان"، أو يقولَ قائلٌ: "لا إيمانَ إلّا بمشيئته عزّ جلالُه" فتقول: "ولا كفرَ"، أمّا أن تبتدئَ قائلاً: "يا مُريدَ الشُّرور" ونحو ذلك، فهو المحظورُ، وفيه المحذورُ، وهذا كلُّه من باب الأدب في الكلام على وِزان ما أفاده من جواز أن يقالَ: "الله الباسطُ القابض، النّافعُ الضارّ، المانعُ المُعطي، الرّافعُ الخافض، المعِزُّ المذِلّ، المُحيِي المِميت، المقدِّمُ المؤخِّر، الأوّلُ الآخِر"، ولا يقال: "اللهُ الضارُّ القابضُ المانعُ الخافضُ المذِلُّ المِميتُ المؤخِّرُ الآخِر"، كما نقله الإمامُ البَيهقي [انظر ترجمته: ("هدية العارفين" ٥/ ٦٦، ٦٧)] في "كتاب الأسماء والصّفات" [جُماع أبواب ذكر الأسماء التي تتبع إثبات التدبير له دون ما سواه، ١/ ١١٨، ١١٩] عن الإمامَين الحليمي [انظر: "المنهاج في شعب الإيمان" القسم ١٠، باب القول في شعب الإيمان، باب في إيمان بالله تعالى، ١/ ٢٠٣] والخطّابي [انظر: "شأن الدّعاء" باب تفسير هذه الأسماء، صـ٥٧، ٥٨] في "الباسط القابض" وقِستُ عليه "النافعَ الضارّ"، ثمّ رأيتُه رحمهما الله صرّح به فيهما ["كتاب الأسماء والصّفات" ١/ ١٣٥] وفي كلِّ ما ذكرتُ نقلاً عن الحليمي [انظر: "المنهاج في شعب

=

الكفرَ والفِسقَ والظلمَ؛ لإيهامه الكفرَ -أي: كونه مأموراً به-، كما يقال: "خالقُ كلّ شيءٍ" ولا يصحّ أن يقالَ: "خالقُ القاذورات، وخالقُ القردة"، ويقال: "له ما في السّماوات والأرض" ولا يقال: "له الزَّوجات والأولاد"؛ للإيهام -وقيل: يجوز-، وقيل: "لا يضاف الشّرُ إليه بطريق التأدُّب المرشَد إليه بقوله تعالى: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللهِ وَمَا أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾ [النِّساء: ٧٩]" ويقول ابنُ عمر رضي الله عنهما: "الخيرُ بيدَيك، والشرُّ ليس إليك"[١].

وعند المعتزلة إنّما يُريد ما كان طاعتَه، وسائرُ المعاصي والقبائح واقعةٌ بإرادة العبد، على خلاف إرادة الله تعالى. في "شرح البحر": "أنّ القاضي عبد الجبّار[٢] دخل على الصاحب بن عَبّاد[٣]، وعنده أبو إسحاق الإسفرائني، فلمّا رآه قال: "سبحان مَن تنزّهَ عن

=

الإيمان" ١/ ٢٠٥، ٢٠٦]، إلّا "الآخِر" ["كتاب الأسماء والصفات" ١/ ١٥١] وهو -كما ترى- أولى بالمنع من "المؤخِّر"، ثمّ هذا القولُ هو المختار عندي، وبه يُشعِر كلامُ المصنِّف العلّام حيث قدّمه، والله تعالى أعلم. [الإمام أحمد رضا].

(١) لم نجده بهذا اللَّفظ عن ابن عُمر رضي الله عنهما، ولكنا وجدناه في "صحيح مسلم" كتاب الحجّ، باب التلبية وصفتها ووقتها، تحت ر: ٢٨١٢، صـ٤٨٩، بطريق نافع كان عبد الله رضي الله عنه يزيد مع هذا: "لبَّيك لبَّيك وسعدَيك! والخيرُ بيدَيك! لبَّيك والرّغباءُ إليك والعمل!".

(٢) هو القاضي أبو الحسين عبد الجبّار بن أحمد بن عبد الجبّار الهَمَداني الأسدآبادي الشّافعي المعتزلي، وهو الذي تلقّبه المعتزلةُ "قاضيَ القُضاة" ذي التصانيف السّائرة والذكر الشّائع في الأصول ، المتوفّى سنة خمس عشرة وأربعمئة. ("الرّسالة المستطرفة" صـ١٣١).

(٣) هو إسماعيل بن أبي الحسن عبّاد بن العبّاس بن عبّاد الصاحب أبو القاسم الطالقاني الشِّيعي نزيل الرَّي، وُلد سنة ٣٢٦ وتوفّي بأصبهان سنة ٣٨٥هـ. من مصنّفاته: "الإقناع" في العروض، و"ديوان" شعره، و"كتاب الإمامة" و"كتاب الوزراء" و"تاريخ الملك واختلاف الدُّوَل" و"كتاب الأعياد" و"كتاب الزَّيدين". ("هدية العارفين" ٥/ ١٧١، ١٧٢).

الفَحشاء! فقال الأستاذُ على الفَور: "سبحانَ مَن لا يَجري في مُلكِه إلّا ما يشاء!"[١].

والمعتزلةُ -قبّحَهم اللهُ- أرادوا تنزيهَه تعالى عن إضافة الشَّر إليه وإرادتِه، ووقعُوا في شركٍ أعظَم من شركِ المشركين؛ إذ جعلُوا لله شُركاءَ خلقوا كخلقِه لا يحصون.

وعن عَمرو بن عبَيد[٢] أنّه قال: "ما ألزَمني أحدٌ مثل ما ألزَمني مجوسيٌّ، كان معي في السَّفينة، فقلتُ له: لِمَ لا تُسلِم؟ فقال: لأنّ اللهَ لم يُرِد إسلامِي، فقلتُ للمجوسي: إنّ اللهَ يُريد إسلامَك، ولكن الشّياطينَ لا يتركونك، فقال المجوسي: فأنا أكون مع الشّريك الأغلَب"[٣]، فالمعاصي واقعةٌ بإرادتِه ومشيئتِه تعالى، لا بأمرِه ورِضاه ومحبّتِه.

الله عليمٌ

و(١٢) منه: "أنّه عليمٌ" والعِلمُ صفةٌ أَزَليّةٌ قائمةٌ بذاته تعالى، تُحيط بالشّيء على ما هو عليه، قال الله تعالى: ﴿وَأَنَّ اللهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْماً﴾ [الطلاق: ١٢]، وإذا ثبت أنّه الموجِدُ لجميع الكائنات، والصّانعُ لها بالقصد والاختيار، استحالَ عدمُ علمِه بشيءٍ منها، وفي "شرح البحر": "لأنّه لولم يتّصف به لاتّصفَ بضدِّه، وهو الجَهلُ، وذلك مُحالٌ؛ لأنّه نقصٌ، وتعالى اللهُ عن ذلك عُلوّاً كبيراً"[٤].

وهذا آخِر الصّفات الذاتيّةِ السّبعةِ المتّفَقِ عليها، وتسمّى بصفات المعاني؛

(١) انظر: "شرح المقاصد" المقصد ٥ في الإلهيّات، الفصل ٥ في الأفعال، المبحث ٢ في عموم إرادته تعالى، الجزء ٤، صـ٢٧٥.

(٢) هو عَمرو بن عبَيد بن باب أبو عثمان المحدِّث الزاهد المتكلّم البصري، توفّي سنة ١٤٤هـ. له من الكتب: "تفسير القرآن" عن حسن البصري، و"خُطب ورسائل" و"ديوان" شعره. ("هدية العارفين" ٥/ ٦٣٩).

(٣) انظر: "شرح العقائد النَّسَفية" صـ١٣٩.

(٤) لم نعثر على هذا النقل.

وإنّما سمّيتْ ذاتية معنويّة لكونها مَعانٍ قائمةً بالذّات لا تنفكُّ عنها.

إثباتَ الصّفات له تعالى مذهبُ جميع أهل السُنّة

واعلمْ أنّ إثباتَ الصّفات له تعالى مذهبُ جميع أهل السنّة، وقال جُمهورُ الباطنيّة بإنكارها كلِّها، حتّى قالوا: "كلُّ ما يجوز إطلاقُه على الخلائق، لا يجوز إطلاقُه عليه تعالى"، وذهبت طائفةٌ منهم إلى أنّه لا يُطلَق عليه من الأسماء والصّفات إلّا ما طريقُه السَّلْبُ دون الإيجاب، فقالوا: لا نقول: "إنّه موجودٌ" بل نقول: "إنّه ليس بمعدوم"، ولا نقول: "إنّه حيٌّ عليمٌ قديرٌ" ولكن نقول: "ليس بميّتٍ ولا جاهلٍ ولا عاجزٍ"، وجوّزت الكراميّةُ حدوثَ الصّفات وزوالَها، وشَبّهت المشبِّهةُ منهم صفاتِه تعالى بصفاتِ الخَلق، وأنكرت المعتزلةُ أن تكونَ صفاتُه تعالى مَعانٍ وراء الذّات[1]، وادّعتْ أنّه عالِمٌ بلا علمٍ، قادرٌ بلا قدرةٍ، وهكذا في سائر

---

(١) أقول: أمّا أئمّتُنا السّادةُ الصُّوفية -قدّسنا اللهُ بأسرارِهم القُدسية- فمع قولِهم بالعَينية، قائلون قطعاً بمَعانٍ قائمةٍ بالذّات، تسمّى بالصّفات، وهذا سيّدُنا الأجلُ شيخُ الشيوخ شهاب الحقّ والدّين السُّهَرْوَرْدِي [انظر ترجمته: ("هدية العارفين" ٥/ ٦٢٦)] ﷺ مصرِّحاً بإجماع تلك الطائفة العَليّة، على هذه العقيدة الحقّة السَّنية، وناهيك به إماماً عَدلاً، ثقةَ الثقات قولاً ونقلاً، قال العلّامةُ الشِّهاب في "نسيم الرِّياض" [انظر ترجمته: ("إيضاح المكنون" ٤/ ٤٣٢. و"هدية العارفين" ٥/ ١٣٣)]: "في "شرح السيّد" هنا نقلاً عن "التفسير الكبير" [انظر ترجمته: ("كشف الظنون" ٢/ ٦١١، ٦١٢)]: "إنّا لا نعلم كُنهَ صفاتِ الله تعالى كما لا نعلم كُنهَ ذاتِه تعالى، وإنّما المعلومُ لنا أنّا لا نعلمها إلّا بلوازمِها وآثارِها، وذاتُه لم تكمل بها؛ لأنّ الذاتَ كالمبدأ لها، فيلزم استكمالُ الذّات بالممكن بالذّات، بل كمالُ الذّات يستلزم الصّفات". وفي "عوارف المعارِف" [انظر ترجمته: ("كشف الظنون" ٢/ ١٧٨)]: "أجمع الصّوفيةُ على أنّ له تعالى صفاتٍ ثابتةً، لا بمعنى أنّه محتاجٌ إليها ويفعل بها، بل بمعنى نفيِ الضدّ، وثبوتُها، =

=

قائمةٌ به تعالى. وهذه مسألةٌ نفيسةٌ سكتَ عنها الأصوليُّون، وربما أَوهَم كلامُهم خلافَها، وتوضيحُها: أنّه لا احتياجَ له تعالى إلى الصّفة الموجودة في تحقُّق أثرِها، بل لولم تكن موجودةً كان الأثرُ بحالِه، إلّا أنّ وجودَها أكمَل لاقتضاء كمالِ الذّات لها، ويدفع قولُ الحكيمِ الكمال بالذّات أعلى من الكمال بما سِواه؛ لاستلزامِه الاستكمالَ، وظهر أنّ مذهبَ أهل السنّة أعلى عقلاً ونقلاً، إلّا أنّ فيه إيهامُ تعطيلِ الصّفة، ويدفعه أنّ مجرَّدَ وجودِها فائدة، وإن سلم فليكن سبباً عادياً للآثار كسائر الأسباب عند الأشعري ﵀، فلا استكمالَ ولا تعطيل، فتدبّرْ واحفظْه؛ فإنّه عزيزٌ، انتهى" ...إلخ ["نسيم الرّياض" مقدّمة كتاب الشّفاء، ١/ ٢٨].

وقال سيّدي عبد الغني النابلُسي -قُدّس سرُّه القدسي- في "الحديقة النّدية" شرح "الطريقة المحمدية" [انظر ترجمته: ("كشف الظنون" ٢/ ١٢٨. و"هدية العارفين" ٥/ ٤٧٦)]: ص: "وفيها، ش: أي: في "التاتارخانيّة" [انظر ترجمته: ("كشف الظنون" ٢/ ٤. و"نزهة الخواطر" الجزء ٢، صـ٧٠) كتاب أحكام المرتدّين، فصل فيما يقال في ذات الله ﷻ وصفاته، ٥/ ٤٦٣] ص: سُئل عمَّن قال بأنّ الله، ش: تعالى، ص: عالمٌ بذاتِه، ش: أي: ذاتُه علمُه، ص: ولا نقول له، ش: صفةٌ، ص: العلمُ قادرٌ بذاتِه، ش: أي: ذاتُه قدرتُه، ص: ولا نقول له: القدرةُ، وهُم المعتزلةُ، ش: والفلاسفةُ نُفاة الصّفاتِ، ص: هل يحكم بكفرِهم أم لا؟ قال: يحكَم، ش: بكفرِهم، ص: لأنّهم ينفُون الصّفات، ش: بقولهم ذلك، ص: ومَن نفَى الصِّفاتِ فهو كافرٌ، ش: والحاصلُ: أنّ القائلين بأنّ الصّفاتِ عينُ ذاتِه تعالى طائفتان، محقِّةٌ ومبطِّلةٌ، فالمبطِّلةُ: المعتزلةُ والفلاسفةُ لا يؤمنون أنّ له تعالى صفاتٌ زائدةٌ على ذاتِه -سبحانه- عقلاً، بل هي عينُ ذاتِه عندهم عقلاً. والمحقِّةُ: أهلُ الكمال من العارفين؛ فإنّهم يقولون: إنّ له تعالى صفاتٍ هي عينُ الذّات، بالنّظر إلى الأمر على ما هو عليه ممّا لا يعلمه إلّا اللهُ تعالى، وهي غيرُ الذّات بحسب النّظر العقلي، وهو محضُ الإيمان، كما بسطناه وحقّقناه في كتابنا "المَطالب الوفيّة" ["الحديقة الندية" الباب ٢، ١/ ٣٠٠] اهـ.

وفي "مسلَّم الثبوت" [انظر ترجمته: ("إيضاح المكنون" ٤/ ٣٢١)] و"شرحه" [انظر ترجمته: ("إيضاح المكنون" ٤/ ٣٢١)] للمَولى بحر العلوم ملِك العلماء ﵀: "(وأمّا) البدعةُ (الغيرُ الجليّة) لم يكن فيها مخالَفةٌ لدليلٍ شرعيٍّ قاطعٍ واضحٍ (كنفي زيادةِ الصّفات)؛ فإنّ الشّريعةَ الحقّةَ إنّما أخبرتْ بأنّ اللهَ تعالى عالمٌ قادرٌ، وأمّا أنّه عالمٌ قادرٌ بعلمٍ وقدرةٍ هما بنفس الذّات، أو بصفةٍ قائمةٍ بالذّات، فالشَّرعُ ساكتٌ عنه، فهذه البدعةُ ليست إنكارَ أمرٍ واضحٍ في

=

=

الشّرع (فتُقبَل) شهادتُه وروايتُه (اتّفاقاً)؛ لأنّ هذه البدعةَ لا توجِب الفسقَ؛ إذ ليس فيها مخالَفةٌ لأمرٍ شرعيٍّ (إلّا أن دَعَا) هذا المبتدِعُ (إلى هواه)؛ فإنّ الدّاعيَ إلى الهَوى مخاصِمٌ لا يؤتمَن عن [أي: على] الاجتناب عن الكَذِب، انظر بعين الإنصاف! أنّه لما كان الدّعوةُ إلى البدعة غيرِ الجليّة رافعةَ الأمان على الاجتناب عن الكَذِب، فالأَولى أن ترفعَ الجليّةُ هذا الأمانَ، والمبتدِعُ بالبدعة الجليّة داعٍ البتة إلى بدعتِه، فلا يقبل أصلاً، فافهم" ["مسلَّم الثبوت" مع شرحه "فواتح الرَّحموت" الأصل الثاني في السنّة، صـ٤٢٩ ملتقطاً] اهـ.

الصّفةَ مفارِقةٌ ولازمةٌ

أقول وبالله التوفيق: تحقيقُ المقام على ما ألْهَمَني الملِكُ العلّام، أنّ الصّفةَ مفارِقةٌ ولازمةٌ، إمّا للوجود حيث الوجود غيرُ الموجود أو النَّفس الذّات، إمّا مستندةٌ إليها نفسها أو لا، بل هُما مستندان جميعاً إلى جاعلها: (١) فالمفارِقة بيّنةُ المغايَرة، ولا يصحّ لعاقلٍ أن يتوهّمَ عينيّتَها، وصفاتُ الله ﷻ متعاليةٌ عنها بالإجماع، خلافاً للكراميّة. (٢) ولوازمُ الوجود دون الذّات، تكون الذاتُ عريةً عنها من حيث هِي هِي، فكانت مفارِقةً ولو في مرتبة التقرُّر، ولا مساغَ لهذا في الصّفاتِ العَليّة؛ فإنّ وجودَه تعالى عينُ ذاتِه بالإجماع من دون نزاعٍ؛ لأنّه من صفاتِه النَفسيّة، وإنّما الخلافُ في الذاتيّة. (٣) ولوازمُ الذّات إذا كانت كمالاتٍ غير مستندةٍ إلى نفسِها، كانت مستكملةً بغيرها، وهو أيضاً مُحالٌ على الله ﷻ. (٤) فإذن صفاتُه الذاتيّةُ ليست إلّا من القسم الرّابع، هذا هو الحقّ النّاصع، فوجودُها ليس إلّا بوجود الذّات، وتقرُّرها منطوٍ في تقرُّر الذّات، ولا عراءَ عنها للذّات، ولا مصداقَ لها وراءَ الذّات، أي: ما به صدقُها ومنشأُ حملِها، وهذا هو معنى قولِ بعضِهم: "لا هو بحسب المفهوم، ولا غيرُه بحسب المصداق"، لا أنّ الفرقَ كالعنوان والمعَنْوَن أو الحدِّ والمحدود؛ فإنّه العَينيّةُ سواءٌ بسواء، وعينُ ما زعمتْه المعتزلةُ والحكماء، بيد أنّ منهم مَن أَوهَم كلامُه غيرَ هذا، واستشمَّ منه رائحة تعرّي الذّات عن الصّفات في بعض الحضرات، كما تقدّم نقلُه عن "نسيم الرّياض" [انظر: صـ١١١، ١١٢].

ومن العجب أنّ القائلَ الفاضلَ نبّهَ عليه ثمّ وقع فيه، حيث قال: "بل لولم تكن موجودةً كان الأثرُ بحالِه" وأنّى تعقل الذاتُ عاريةً من لوازمها؟! بل لولم تكن لم تكن؛ لأنّ انتفاءَ الملزوم لازمٌ لانتفاء اللازم، فمن أين يبقى للأثر أثرٌ؟! فهذه الزّيادةُ التي يُوهِمها كلامُ بعضِهم، هي الباطلةُ المنكَرة، وعليها شدّد النكيرَ سيّدُنا الشيخ الأكبر [انظر ترجمته: ("هدية العارفين" ٦/ ٩١-٩٦)] حيث قال في الباب السّادس والخمسين ٥٦ من "الفتوحات"

=

=

[انظر ترجمته: ("كشف الظنون" ٢/ ٢٢٦)]: "أمّا سقمُ الاستقراء فلا يصحّ في العقائد؛ فإنّ مبناها على الأدّلة الواضحة؛ فإنّه لو استقرأنا كلَّ مَن ظهرتْ منه صنعةٌ، لوجدناه جسماً، فنقول: إنّ العالمَ صنعةُ الحقّ وفعلُه، وقد تتبّعنا الصّناعَ فلم نجد صانعاً إلّا ذا جسم، والحقُّ صانعٌ، فقال المجسِّمةُ: الحقُّ جسمٌ -تعالى اللهُ عن ذلك عُلوّاً كبيراً-، وتتبّعنا الأدّلةَ في المحدَثات، فما وجدنا عالماً بنفسه، وإنّما الدّليلُ يُعطِي أن لا يكونَ عالمٌ إلّا بصفةٍ زائدةٍ على ذاتِه تسمّى علماً، وحكمُها فيمَن قامتْ به أن يكونَ عالماً، وقد علمنا أنّ الحقَّ عالمٌ، فلابدّ أن يكونَ له علمٌ، ويكون ذلك العلمُ صفةً زائدةً على ذاته، قائمةً به -تعالى الله عمّا تقول المشبِّهةُ عُلوّاً كبيراً-، كلاّ! بل هو اللهُ العالمُ الحَيُ القادرُ القاهرُ الخبيرُ، كلُّ ذلك بنفسه، لا بأمرٍ زائدٍ على ذاته؛ إذ لو كان ذلك بأمرٍ زائدٍ على نفسه، وهي صفاتُ كمالٍ لا يكون كمالُ الذّات إلّا بها، فيكون كمالُه بزائدٍ على ذاته، وتتّصف ذاتُه بالنقص إذا لم يقُم بها هذا الزائدُ، فهذا من الاستقراء، وهذا الذي دَعا المتكلّمين أن يقولوا في صفات الحقّ: "لا هِي هو، ولا هي غيرُه" وفيما ذكرنا ضربٌ من الاستقراء الذي لا يليق بالجناب العالي، ثمّ إنّه لما استشعر بذلك القائلون بهذا المذهب، سَلَكوا في العبارة عن ذلك مَسلكاً آخَر فقالوا: ما [نافية] عقلناه بالاستقراء، وإنّما قلنا: أعطى الدّليلُ أنّه ما يكون عالماً إلّا مَن قام به العِلمُ، ولابدّ أن يكونَ أمراً زائداً على ذات العالم؛ لأنّه من صفات المعاني، يقدَّر رفعُه مع بقاء الذّات، فلمّا أعطانا الدّليلُ ذلك طردناه شاهداً وغائباً، يعني في الحقّ والخَلق، وهذا هُروبٌ منهم، وعدولٌ عن عين الصّواب" ["الفتوحات المكية" الباب ٥٦، ١/ ٣٥٧] اهـ بحُروفه.

فانظر كيف ردّ عليهم بلُزوم النقص إذا لم يقُم بها هذا الزائدُ، وكيف نقل عنهم الإفصاحَ بأنّ العلمَ صفةٌ يقدَّر رفعُها مع بقاء الذّات، فهذا -والله!- هو الباطلُ الصّراح، وكلُّ ما ردّه الشيخُ به ممّا ذُكر هاهنا وما ذُكر قبلَه، من لزوم افتقارِه تعالى إلى الصّفات، لو كانت أعياناً زائداتٍ فهو حقٌّ قَراح.

أمّا على ما قرّرنا فليس فيه -بحمد الله- ما يحوم حومَه ردٌّ وإنكار، وأنّى يكون فيه افتياقٌ للذّات المتعالية إلى الصّفات العالية؟! وما هي إلّا قضيتُها والمستندةُ إليها، والشيءُ لا يحتاج إلى مقتضاه، بل هو المحتاجُ إلى ما اقتضاه؛ إذ لا قيامَ للصّفات إلّا بالذّات، ولا مساغَ هاهنا للاستكمال؛ فإنّ الكمالَ هو الصّفةُ لا غيرُها، وهي مقتضاةُ نفس الذّات، فالذاتُ بنفسها اقتضت كمالَها المسمّى بالصّفة؛ لا أنّ الكمالَ شيءٌ آخَر يحصل للذّات من جهة الصّفات، كما يلزم على مَن يقدّر بقاءَ الذّات مع رفع الصّفات.

=

=

وأيضاً يجيء الإنكارُ منهم على مَن يقول بمحض الزّيادة في جميع المراتب، وإن لم يقدّر ما أوهَم بعضُهم، وذلك لما فيه من إنكار حضرةِ الإطلاق ومرتبة الجمع، وأنت تراهُم قائلين في تلك المرتبة بعينيّة العالم، فضلاً عن الصّفات، فماذا يستنكر، وكيف يبطل به حكمُ مرتبةِ الفَرق، وهذا الشيخُ الأكبر ﷺ قائلاً في الباب السبعين وأربعمئةٍ ٤٧٠ ما نصُّه: "وأمّا وصفُه بالغِنى عن العالم، فإنّما هو لمن توهّم أنّ اللهَ تعالى ليس عينَ العالم، وفرّق بين الدّليل والمدلول، فالأمرُ واحدٌ، وإن اختلفت العباراتُ عليه، فهو العالمُ والعِلمُ والمعلوم، وهو الدّليلُ والدالُّ والمدلولُ، وهو قولُ المتكلّم: "ما هو غيرُه" فقط، وأمّا قوله: "وما هُو هُو" فهو -لما يرى- من أنّه معقولٌ زائدٌ على ما هو، فبقي أن يكونَ هو، وما قدر على أن يثبتَ هو من غير علمٍ يصفه به، فقال: "ما هو غيره" فحار فنطق بما أعطاه فهمُه، فقال: "إنّ صفةَ الحقّ ما هي هو، ولا هي غيرُه" ولكن إذا قلنا نحن مثل هذا القول، ما نقول على حدّ ما يقوله المتكلّمُ؛ فإنّه يعقل الزائد ولابدّ، ونحن لا نقول بالزائد" ["الفتوحات المكية" الباب ٤٧٠، ٤/ ١٠٥] ...إلخ، اهـ ببعض اختصار.

فانظر: من أيّ مقامٍ يتكلّم الشيخُ، وفي أيّ وادٍ يسير، وعلى أيّ زيادةٍ منه النكير، وتأمّل آخِر كلامِه: "إنّا إذا قلنا نحن مثل هذا القول" ...إلخ، تعلم أنّه لا يُنكِر الكلامَ، إنّما يُنكِر المنشأَ من إثباتِ موجودٍ سِوى الله تعالى، فافهم واللهُ يتولّى هُداك!.

الصّوفية تقول بعينيّةٍ طَورُها وراءَ طَورِ العقل

وهذا ما أفاد المولى النابلُسي: أنّ الصّوفيةَ تقول بعينيّةٍ طَورُها وراءَ طَورِ العقل، فهُم -كما علمتَ- لا يخصّونها بالصّفات، بل ليس عندهم في الدّار غيرُه ديار، و-معاذ الله- أن يكونَ الشيخُ من نُفاة الصّفات، وهو القائلُ في خطبةٍ له ذكَرَها في الفصل التاسع من الباب الحادي والسبعين بعد الثلاثمئة ٣٧١: "الحمد لله الذي ليس لأوّليّته افتتاحٌ كما لسائر الأوّليات، الذي له الأسماءُ الحُسنى والصّفاتُ العُلى الأزَليّات" ["الفتوحات المكية" الباب ٣٧١ في معرفة منزل سرّ وثلاثة أسرار لَوحية أمية محمديّة، الفصل ٩، ٣/ ٤٣٠] ...إلخ.

الشيخ الشَّعراني يُدافع عن الشيخ الأكبر

وقال الشيخ عبد الوهّاب الشَّعراني [انظر ترجمته: ("هدية العارفين" ٥/ ٥١٥، ٥١٦)] -قُدّس سرُّه الرّباني- في "اليواقيت والجواهر" [انظر ترجمته: ("كشف الظنون" ٢/ ٨٣٣)] من المبحث الثاني: "مبنى كتبِ الشيخِ -يعني الشيخ الأكبر ﷺ- ومصنَّفاتِه كلِّها في الشّريعة والحقيقة، على معرفةِ الله تعالى وتوحيده، وعلى إثبات أسمائِه وصفاتِه وأنبيائِه ورُسُلِه"

=

الصّفات، إلّا الكلام والإرادة، فاعتبروهما معنيَين وراء الذّات، محدَثَين غيرَ قائمَين بذاته، والكلُّ باطلٌ؛ لقيام الدّليل النَّقلي والعَقلي على خلافه.

الله متّصفٌ بصفات الأفعال

و(١٣) منه: "أنّه متّصفٌ بصفات الأفعال" أي: صفاتٍ تدلّ على تأثير، نحو الخالقِ البارئ المصوِّر، والرزّاقِ المحيِي المِميت، والكلُّ يجمعها اسمُ التكوين بمعنى اندِراجِها تحته، وصِدْقه على كلٍّ منها، قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئاً أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢].

واعلمْ أنّه لا خلافَ بين أهل السنّة في كونه تعالى خالقاً ورزّاقاً، مُحيياً ومُميتاً، ونحو ذلك في الأَزَل، بمقتضى ذاته عند الماتُريديّة، وبمعنى أنّه سيخلق عند الأشاعرة، وإنّما الخلافُ في الترزيق، والتخليق، والإحياء، والإماتة، ونحوها المعبَّرِ عنها بـ"التكوين"، فعند الماتُريديّة كالأوّل قديمةٌ، وعند الأشعَريّة حادثةٌ؛ لكونها عندهم عبارةً عن تعلُّقاتِ القدرة.

=

["اليواقيت والجواهر" المبحث ٢ في حدوث العالم، الجزء الأوّل، صـ٧٦] ...إلخ، وبعد اللتيا والتي كيف يردّ الإجماعُ المحكَم، المنقول عن إمام الفريقَين شيخ الشيوخ بمتشابهٍ، يذكره لسانُ الطريقةِ المتكلّم عن طَورٍ فوق طَور العقول؟!.

لله تعالى صفاتٌ أزَليّةٌ قديمةٌ قائمةٌ بذاته

وبالجملة، فالذي نعتقده في دينِ الله تعالى: أنّ له ﷻ صفاتٍ أزَليّةً قديمةً قائمةً بذاته ﷻ، لوازمُ لنفس ذاتِه تعالى، ومقتضياتٌ لها بحيث لا تقديرَ للذّات بدونها، وهي المُفْتَاقةُ إلى الذّات؛ لأنّها باقتضائها وقيامها بها، وهي الكمالاتُ الحاصلة للذّات بنفس الذّات، فلا مصداقَ لها إلّا الذّات، فلها حقيقةٌ بها هي هي، وهي المعاني القائمةُ القديمةُ المقتضياتُ للذّات وحقيقةٌ بها، هي وما هي إلّا عينُ الذّات من دون زيادةٍ أصلاً، فافهم وتثبَّت، وإيّاك أن تزلّ؛ فإنّ المقامَ مَزلّةُ الأقدام، وبالله التوفيق وبه الاعتصام!. [الإمام أحمد رضا].

فائدة: لما كان الصّفةُ ليست بعَين الذّات -بمعنى أنّ مفهومَها غيرُ مفهومها- ولا غيرُها منفصِلاً عنها؛ لقيامِها بها وعدمِ انفكاكِها، لا يتوجّه حديثُ تعدّد القُدماء؛ إذ لا مُغايَرةَ في الحقيقة بينها وبين الذّات، ولا بين بعضِها بعضاً.

وأمّا النّصارى فقد أثبتوا الأقانيمَ الثلاثة، التي هي الوجودُ والعلمُ والحياةُ، وسمّوها الأبَ والابنَ وروحَ القُدس، واعتقدوا انتقالَ أقنوم العِلم إلى بدنِ عيسى عليه السلام، فجوّزوا الانفصالَ والانتقالَ، فثبت التغايُرُ.

المستحيل هو تعدّدُ ذواتٍ قديمة، لا ذاتٌ وصفاتٌ

والحاصلُ: أنّ المستحيلَ تعدّدُ ذواتٍ قديمة، لا ذاتٌ وصفاتٌ، في "شرح المقاصد"[١] بعد بيان مذهب أهل الحقّ قال: "وهذا لفَرط تحرُّزهم عن القول بتعدّد القُدماء، حتّى منع بعضُهم أن يقالَ: "صفاتُه قديمةٌ" وإن كانت أَزَليّةً، بل يقال: "هو قديمٌ بصفاته" وآثَروا أن يقالَ: "هي قائمةٌ بذاته، أو موجودةٌ بذاته"، ولا يقال: "هي فيه، أو معه، أو مجاوِرةٌ له، أو حالّةٌ فيه"؛ لإيهام التغايُر، وأطبقوا على أنّها لا توصَف بكونها أعراضاً"[٢].

ولما كان هذا المقامُ مَزلّةَ الأقدام لكثيرٍ من الخواصّ، فضلاً عن العوام؛ بسبب الخلط وعدم التفرِقة بين اصطلاح الفلسفة والكلام، فلا بأسَ بإيراد ما يُزيل الأوهام، فنقول: الموجودُ على رأي المتكلّمين ينقسم إلى القديم والحادث، وعلى رأي الفلاسفة

---

(١) "شرح المقاصد" في علم الكلام: للعلّامة سعد الدّين مسعود بن عمر التفتازاني، توفّي سنة ٧٩٢هـ. ("كشف الظنون" ٢/ ٦٣٠).

(٢) "شرح المقاصد" المقصد ٥ في الإلهيّات، الفصل ٣ في الصفات والوجوديّة، المبحث ١: الصفات زائدة على الذات، الجزء ٤، صـ٧٠.

إلى الواجب والممكن، وعلّةُ الحاجة عند المتكلّم الحدوثُ، وعند الفَلسفي الإمكانُ، وبين الحدوث الذّاتي والزّماني نسبةُ العموم والخصوص عند الفَلسفي، ونسبةُ المساواة عند المتكلِّم، والقديمُ عند المتكلّم لا يَستندُ إلى علّةٍ أصلاً، بل يُساوي الواجبَ الفَلسفي، كما أنّ الإمكانَ الفَلسفي يُساوي حدوثَ المتكلِّم، وقالوا: "كلُّ ممكنٍ محدَثٌ"، فلمّا قال المتكلّمُ بقِدم صفاتِه الكماليّة، فكأنّما صرّحَ بعدم استنادِها إلى العلّة.

إثباتُ القديم إثباتٌ للواجب

قال السعدُ في "شرح المقاصد": "والمتكلّمون لما لم يقولوا بقِدم شيءٍ من الممكنات، كان إثباتُ القديم إثباتاً للواجب"[١]. قال الإمام الرّازي في "المحصَّل": "اتّفق المتكلّمون على أنّ القديمَ يستحيل إسنادُه إلى الفاعل"[٢]. وفي "التحصيل"[٣] شرحه: "أمّا أصحابُ أبي الحَسن الأشعَري فيقولون بصفاتٍ قديمة، لكنّهم يقولون: لا هي عينُ الذّات ولا غيرُها" فلذلك لا يُطلِقون المعلوليّةَ عليها"[٤].

وفي "شرح المواقِف" للسيّد[٥]: "واعلمْ أنّ القائلَ بأنّ علّةَ الحاجة هي

---

(١) المرجع نفسه، الفصل ١ في الذات، المبحث ١: إثباته، الجزء ٤، صـ١٧.

(٢) "المحصَّل" خواصّ القديم والمحدَث، صـ٥٥.

(٣) أي: "تلخيص المحصَّل": لنصير الدّين الطُوسي، توفّي ببغداد سنة ٦٧٢هـ. ("كشف الظنون" ٢/ ٥٠٧. و"هدية العارفين" ٦/ ١٠٥).

(٤) "تلخيص المحصَّل" خواصّ القديم والمحدَث، صـ٥٦.

(٥) هو علي بن السيّد محمد بن علي الجُرجاني أبو الحسن، الشهير بـ"السيّد الشّريف" العلاّمة المحقِّق الحنفي، وُلد بجُرجان سنة ٧٤٠ وتوفّي بشِيراز سنة ٨١٦هـ. له من التصانيف: "الأجوِبة لأسئلة الإسكندر من ملوك تبريز" و"التعريفات" وتعليقة على "عوارف المعارِف" للسُّهَرْوَرْدِي، و"شرح المواقِف" في الكلام، و"شرح الهداية" للمَرغيناني في الفروع، وغير ذلك. ("هدية العارفين" ٥/ ٥٨٣).

الحدوثُ، أو مع الإمكان حقُّه أن يقولَ: إنّ القديمَ لا يستند إلى علّةٍ أصلاً؛ لأنّه لا حاجةَ له إلى مؤثّرٍ قطعاً، فلا يتصوّر منه القولُ بـ: أنّ القديمَ يجوز استنادُه إلى الموجِب"[1].

صفاتُ الله تعالى ليست عينَه ولا غيرَه

وفي "حاشية البِرجَندي"[2] عليه: "ولا يتصوّر منهم الاتفاقُ، وأقول: بل حقُّه أن يقولَ: القديمُ يُساوي الواجبَ، فلزِمَهم نفيُ صفاتِ الواجب القديمة، وإلّا لزِمَ تعدّدُ الواجب بالذّات، إلّا أن يَعْتَذِرَ بأنّ صفاتِ الله تعالى ليست عينَه ولا غيرَه، فلا يلزم واجبٌ غيرُ الذّات، فلا تعدّدَ فيه[3]"[4].

---

(١) "شرح المواقف" الموقف ٢ في الأمور العامّة، المرصد ٣ في الوجوب والإمكان والامتناع، المقصد ٥، الجزء ٣، صـ١٨٤ ملتقطاً.

(٢) لم نعثر على ترجمته.

(٣) **الصّفات واجبةٌ للذّات بالذّات...**

أقول: الغنى عن المؤثِّر يساوي الوجوبَ الذّاتي، والوجوبُ الذّاتي لا يقبل التعدّدَ، ونفيُ الغَيريّةِ المصطلحة لا ينفِيه، والحقُّ الحقيقُ بالقبول، المستقرّ عليه رأيُ الفُحول، كالإمام الرّازي [انظر: "المحصَّل" خواصّ القديم والمحدَث، صـ٥٤] والعلّامةِ سعد [انظر: "شرح المقاصد" المقصد ٥ في الإلهيّات، الفصل ٢ في التنزيهات، المبحث ٣ الواجب لا يتحد بغيره، الجزء ٤، صـ٥٥] وغيرهما [انظر: "حاشية السِّيالْكُوتي على شرح المواقف" الموقف ٢ في الأمور العامّة، المرصد ٣ في الوجوب والإمكان والامتناع، المقصد ٥ في أبحاث القديم، الجزء ٣، صـ١٩٤] ما ألقَينا عليك من قبل: أنّ الصّفاتِ واجبةٌ للذّات بالذّات لا بالذّات، مستندةٌ إلى الذّات، لا على وجه الخَلق والإحداث، بل على جهة الاقتضاءِ الذّاتي الأزَلي، والافتقارِ في الوجود والقيام، والممكنُ وكذا الحادثُ الذاتي أعمُّ من الزّماني مطلقاً، والقديمُ من الممكن من وجهٍ، بيد أنا لا نُطلِق الحدوثَ إلّا في الزّماني، كما لا نقول: المخلوقُ إلّا عليه؛ لأنّ الخَلقَ هو الإيجادُ بالاختيار فاحفظْه؛ فإنّه هو الحقُّ، وبه تنحلّ الإشكالاتُ جميعاً، وبالله التوفيق!. [الإمام أحمد رضا].

(٤) لم نعثر على هذا النقل.

صفاتُ الله تعالى في الأزَل غيرُ محدَثةٍ ولا مخلوقةٍ

مسألة: صفاتُ الله تعالى في الأَزَل غيرُ محدَثةٍ ولا مخلوقةٍ، فمَن قال: إنّها مخلوقةٌ أو محدَثةٌ، أو وقفَ فيها بأن لا يحكمَ بأنّها قديمةٌ أو حادثةٌ، أو شكَّ فيها، أو تردّدَ في هذه المسألة ونحوها، فهو كافرٌ[١] بالله تعالى[٢].

نسبة الكَذب والعَجز إليه تعالى كفرٌ

مسألة: إنّ سابَّ الله تعالى بنسبة الكَذِب والعَجز ونحو ذلك إليه كافرٌ، وكذا مَن نفَى صفةً من صفاته الذاتيّة -من الحياة، والعِلم، والقدرة، والسَّمع، والبصَر، والكلام مستبصراً في ذلك- كقوله: "ليس بحيٍّ ولا عالم"، وكذا قوله: "ليس بعالمٍ بالجُزئيات، أو لا قادرٍ، أو لا مُريدٍ، أو لا متكلِّمٍ، أو لا سميعٍ، أو لا بصيرٍ" فهو كافرٌ بالاتفاق[٣].

ومَن جهلَ صفةً من هذه الصّفات ونفاها غيرَ مستبصرٍ فيها، فاختلف العلماءُ في تكفيره، والمعتمَدُ عدمُه؛ فإنّ هذا الجَهلَ لا يُخرِجه عن اسم الإيمان، وإن كان يُخرِجه عن كمال الإيقان، ولم يعتقد ذلك اعتقاداً يقطع[٤] بصوابه ويراه دِيناً وشرعاً[٥].

---

(١) هذا نصُّ سيّدنا الإمام الأعظم ﷺ في "الفقه الأكبر" [صـ٩١: انظر ترجمته: ("كشف الظنون" ٢/ ٢٦٤)] وقد تواتَر عن الصّحابة الكِرام والتابعين العِظام والمجتهدين الأعلام -عليهم الرّضوان التامّ- إكفارُ القائلِ بخَلق الكلام، كما نقلنا نصوصَ كثيرٍ منهم في "سبحان السُّبوح عن عيبِ كذبٍ مقبوح" ["العطايا النبوية في الفتاوى الرضوية" كتاب السِّير، رسالة "سبحان السبوح عن عيب كذب مقبوح" ١٥/ ٣٧٩-٣٨٤] وهُم القدوةُ للفقهاء الكِرام في إكفار كلِّ مَن أنكَر قطعيّاً، والمتكلّمون خصّوه بالضروري، وهو الأحوَط. [الإمام أحمد رضا].

(٢) انظر: "الفقه الأكبر" صـ٩١.

(٣) انظر: "شرح العقائد النَّسَفية" صـ١٠٠، ١٠١.

(٤) هو. [الإمام أحمد رضا].

(٥) انظر: "المسامَرة" صـ٣٦٥.

ومَن أثبت الوصفَ ونفَى الصّفةَ على طريق التأويلِ الفاسد، والخطأِ المفضِي إلى الهوَى والبدعة، كنفي المعتزلةِ صفاتِه القديمةَ الذّاتيةَ على توهُّمِ الحذر من تعدُّد القُدماء، وقولهم: "عالمٌ لا علمَ له" فهذا مما اختلف السَّلَفُ والخَلَفُ في تكفير قائلِه ومُعتقِدِه -فمَن رأى أخذَهم بالمآل لما يؤدِّيه إليه قولُهم، ويسوق إليه مذهبُهم، كفّرهم-؛ لأنّه إذا نفَى العلمَ انتفى العالِم؛ إذ لا يوصَف بعالمٍ إلّا مَن له العِلمُ، فكأنّهم صرّحوا عنده بما أدّى إليه قولُهم من لزوم نفيِ الوصف للمشتق لنفيِ المشتق منه، ومَن لم يَر أخذَهم بمآل قولِهم، وما لزمهم بموجِب مذهبِهم، لم يَر إكفارَهم، قال: "لأنّهم إذا اطّلعوا على هذا قالوا: لا نقول: "ليس بعالمٍ" سَلباً معطّلاً له تعالى عن العِلم، بل "ليس بعالمٍ بعِلمٍ زائدٍ على ذاته"؛ فإنّه عالمٌ بعِلمٍ هو ذاتُه، وقولنا لا يؤل إليه، ونعتقده كفراً مثلكم.

اختلف النّاسُ في تكفير أهل التأويل

فعلى هذَين الأصلَين اختلف النّاسُ في تكفير أهل التأويل -والصّوابُ تركُ إكفارِهم، وإجراءُ أحكام الإسلام عليهم-، لكن يُغلَظ عليهم بوجيعِ الأدب، وشديدِ الزَّجر، حتّى يرجعوا عن بدعتِهم، فقد ظهرَ في عهد الصّحابة والتّابعين مَن قال بأمثال هذه الأقوال من القدر، ورأي الخوارج والاعتزال، فما أزاحوا لهم قبراً، ولا قطعوا لأحدٍ منهم ميراثاً، لكنّهم هجروهم في الكلام، والسّلام، والمقام، والطعام، وأدّبوهم بالضَّرب والنّفي -أي: الإخراجِ من بلادهم-، أو الحبس؛ لدَفع فسادِهم، والقتلِ لأرباب عُتُوِّهم وعنادِهم على قدر أحوالهم؛ لأنّهم باعتقادهم ما يخالف الحقَّ مما لا يكفرون به فُسّاقٌ، ضلّالٌ[1]، عُصاةٌ، أصحابُ كبائر.

---

(١) أقول: ما ذُكر إلى هنا من قوله: "لكن يغلظ حقٌّ واضحٌ في كلّ بدعةٍ ضلالةٍ" والأصوَبُ =

الاعتقادُ بقضائه وقدَره تعالى

و(١٤) منه: "الاعتقادُ بقضائِه وقدَرِه"؛ فإنّه من شُعب الإيمان، وقد ثبتَ بالأدّلة القاطعة من الكتاب والسنّة، وعليه إجماعُ الصّحابة وأهلِ الحلّ والعقد من السَّلَف والخَلَف. وأنكرته القَدريّةُ زاعِمين: أنّه -سبحانه- لم يقدِّر شيئاً، ولم يتقدّم علمُه بشيءٍ، وأنّه إنّما يعلمه بعد وقوعِه، وبُطلان هذا أظهَر من الشّمس؛ وسُمّوا "القدريّة" لإنكارهم القدرةَ؛ وإسنادِهم أفعالَ العباد إلى قدرتِهم، قال النَّوَوي[1]:"وقد انقرضوا بأجمعِهم، ولم يبقَ أحدٌ من أهل القبلة على ذلك"[2] ولله الحمد!.

ومنهم مَن يقول: الخيرُ من الله، والشرُّ من غيره تعالى، وهُم المعتزلةُ والزَّيديّةُ[3]

=

عندي في خصوص المسألة -أعني نفيَ زيادة الصّفات- ما قدّمتُه [انظر: صـ١٢٠] عن "مسلَّم الثبوت" وشرحه "فواتح الرَّحموت" من أنّه بدعةٌ لا تُوجِب فِسقاً؛ إذ ليس فيه إنكارُ قطعيٍّ، والله تعالى أعلم. [الإمام أحمد رضا].

(١) هو الحافظ محيي الدّين أبو زكريا يحيى بن شرف بن مر بن جمعة بن حزام النَّوَوي المحدِّث الفقيه الشّافعي الشهير بـ"النَّوَوي"، وُلد سنة ٦٣١ وتوفّي ببلدة سنة ٦٧٦هـ. له من التصانيف: "الأربعين" في الحديث مشهور، و"الإرشاد" في أصول الحديث، و"بُستان العارفين" في التصوّف، و"تهذيب الأسماء واللُّغات" و"رياض الصّالحين" و"المنهاج لشرح صحيح مسلم بن الحجّاج" و"منهاج الطالبين" في الفروع مشهور. ("هدية العارفين" ٦/٤٠٨، ٤٠٩).

(٢) أي: في "شرح صحيح مسلم" كتاب الإيمان، باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان ...إلخ، إثبات القدر، الجزء الأوّل، صـ١٥٤ ملتقطاً.

(٣) **مَن هُم الزَيديّة**

أتباع زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنهم، ساقوا الإمامةَ في أولاد فاطمةَ رضي الله تعالى عنها، ولم يجوِّزوا ثبوتَ الإمامة في غيرهم، إلّا أنّهم جوّزوا أن يكونَ كلُّ فاطمي عالم شجاع سخي خرج بالإمامة، أن يكونَ إماماً واجبَ الطاعة، سواءٌ كان من أولاد الحَسَن، أو من أولاد الحسَين رضي الله تعالى عنهما، وزَيد بن علي؛ لما كان مذهبُه هذا المذهب، أراد أن يحصلَ الأصولَ

=

وغيرُهم، وقد صحَّ أنّه ﷺ قال: «القَدريّةُ[1] مجوسُ هذه الأمّة» قال الخَطّابي[2]: "إنّما جعلَهم مجوساً لمُضاهاة مذهبِهم مذهبَ المجوس في قولهم بالأصلَين: "النُّور

=

والفروع حتّى يتحلّى بالعلم، فتلمذ في الأصول لواصل بن عطاء الغزال الألثغ رأس المعتزلة ورئيسهم، فاقتبس منه الاعتزالَ، وصارت أصحابُه كلُّهم معتزلةً. وكان من مذهبه جوازُ إمامة المفضول مع قيام الأفضل، فقال: كان عليُّ بن أبي طالب رضي الله عنه أفضلَ الصحابة، إلّا أنّ الخلافةَ فوّضت إلى أبي بكر لمصلحةٍ رأَوها، بل من حيث كان يتلمذ لواصل بن عطاء، ويقتبس العلمَ ممن يجوز الخطأُ على جدِّه في قتال الناكثين والقاسطين والمارقين. ومن حيث يتكلّم في القدر على غير ما ذهب إليه أهلُ البيت، ولما قُتل زيد بن علي وصلب قام بالإمامة بعده يحيى بن زيد، ومضى إلى خُراسان، واجتمعت عليه جماعةٌ كثيرة. ("المِلل والنحل" الباب الأوّل: المسلمون، الفصل ٦: الشيعة، الزَّيدية، الجزء الأوّل، صـ١٥٣- ١٥٤ ملتقطاً).

(١) رواه الإمامُ أحمد [أي: في "المسند" مسند عبد الله بن عمر بن الخطاب، ر: ٥٥٨٨، ٢/ ٣٨٩] وأبو داود [في: "السنن" كتاب السنّة، باب في القدر، ر: ٤٦٩١، صـ٦٦٢]، وابنُ عدي [في: "الكامل" حرف العين، من اسمه عمر، تحت ر: ١٢٠٧، ٦/ ٦٩]، والحاكمُ [في: "المستدرَك" كتاب الإيمان، ر: ٢٨٦، ١/ ١٢٣]، والبَغَويُ [في: "شرح السنّة" كتاب الإيمان، باب وعيد القدرية، تحت ر: ٨١، ١/ ١٠٨] وغيرُهم [انظر: "المعجم الأوسط" باب من اسمه إبراهيم، ر: ٢٤٩٤، ٢/ ٥٦] عن ابن عمر بسندٍ صحيح على أصولنا، والدارقطنيُ [لم نعثر على هذه الرّواية فيه] عن حذيفة، وابنُ عدي [في "الكامل" حرف الألف، من اسمه أحمد، تحت ر: ٢٤، ١/ ٣٠٦] عن جابرٍ، والخطيبُ [في "التاريخ" باب الياء، ذكر من اسمه يحيى، تحت ر: ٧٤٥٤ يحيى بن سابق أبو زكريا المدِيني، ر: ٤٢٧٠، ١٢/ ١٢٦] عن سهل بن سعدٍ رضي الله تعالى عنهم [انظر ترجمته: ("أسد الغابة" باب السين والهاء، ر:٢٢٩٤، ٢/ ٥٧٥، ٥٧٦ ملتقطاً)]، فلا شكَّ في صحتِه ولو لغيرِه، وتمامُه عند أبي داود وغيره «إن مَرِضُوا فلا تعودُوهم، وإن ماتُوا فلا تشهدوهم» ["سنن ابن ماجه" المقدّمة، باب في القدر، ر: ٩٢، صـ٢٦]. [الإمام أحمد رضا].

(٢) هو أحمد، وقيل: حمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب الإمام أبو سليمان الخطّابي البستي، وُلد سنة ٣٠٨ وتوفّي سنة ٣٨٨هـ. من تصانيفه: "إصلاح غلط المحدِّثين" و"أعلام السُّنَن" و"غريب الحديث" و"مَعالم السُّنَن في شرح سُنن أبي داود" و"معرفة السُّنن والآثار" و"كتاب الجهاد" وغير ذلك. ("هدية العارفين" ٥/ ٥٩).

والظلمة، يزعمون أنّ الخيرَ من فعل النُّور، والشرَّ من فعل الظلْمة، فصارُوا ثنويةً، وكذلك القدريّةُ يُضِيفون الخيرَ إلى الله، والشرَّ إلى غيره"[1].

البحث في القَدَر والقضاء يُوقِع في البلاء

والبحث في القَدَر والقضاء يُوقِع في البلاء، وقد ورد: «إذا ذُكر القَدَرُ فأمسِكوا[2]» ولا يَسْلُبان قدرةَ العزم عند خَلق الاختيار، فيكون جَبراً ليصحَّ احتجاجُ الفُسّاق على ما أوقَعوا أنفسَهم فيه. في "الكنز": "قال جميعُ العلماء: "الرِّضاءُ بالقَدَرِ والقضاءِ فرضٌ، خيراً كان أو شرّاً، ولا يلزم من ذلك شيءٌ""[3].

قال المخالف: لو كان الرّضاءُ بالقضاء واجباً لوجبَ الرّضاءُ بالكُفر، وهو باطلٌ إجماعاً؛ لأنّ الرّضاءَ بالكفر كفرٌ، وأجِيبَ بأنّ للكفر نسبةً إلى الله تعالى باعتبار فاعليّتِه له، ونسبةً إلى العبد باعتبار محليّتِه له واتّصافِه به، فإنكارُه باعتبار النِّسبة الثانية دون الأُولى، والرّضاءُ به باعتبار النِّسبة الأُولى دون الثانية، والفرقُ ظاهرٌ؛ إذ لا يلزم من وجوب الرّضاء بشيءٍ باعتبار صدورِه عن فاعلِه، وجوبُ الرّضاء باعتبار وقوعِه صفةً لشيءٍ آخَر[4].

---

(١) "مَعالم السنن في شرح سنن أبي داود" كتاب السنّة، باب في القدر، تحت ر: ١٦٦٤، ٤/ ٣١٧.

(٢) رواه ابنُ عدي في "الكامل" عن أمير المؤمنين عمر الفاروق ["الكامل" من ابتداء اسمه ميم، من اسمه محمد، تحت ر: ١٢٥٠، ٧/ ٣٥٥، لكنا وجدناه فيه عن ابن عُمر]. والطَبَراني في "الكبير" عن ابن مسعود وعن ثوبان رضي الله تعالى عنهم ["المعجم الكبير" من مسند عبد الله بن مسعود، ر: ١٠٤٤٨، ١٠/ ١٩٨. ومسند ثوبان مولى رسول الله، ر: ١٤٢٧، ٢/ ٩٦] كلُّهم عن النّبي صلى الله تعالى عليه وسلم، والحديثُ حَسَنٌ كما نبّه عليه الإمامُ السُّيوطي [انظر ترجمه: ("هدية العارفين" ٥/ ٤٣٤-٤٤١ ملتقطاً)] في "الجامع" [أي: في "الجامع الصغير" حرف الهمزة، الجزء الأوّل، صـ٤٣]، وفي الباب أحاديثُ كثيرةٌ. [الإمام أحمد رضا].

(٣) أي: في "كنز الفوائد" قـ٨٩ ملتقطاً.

(٤) انظر: "منح الروض الأزهر" صـ١٣٣، ١٣٤.

يمحو اللهُ ما يشاء ويُثبِت

مسألة: يمحو اللهُ ما يشاء، ويُثبِت ما يُريد من المرقوم في الكتاب، أي: اللَّوح المحفوظ، كذا قيل[1]، وما في أمّ الكتاب، أي: أصلِه وهو علمُ الرَبّ كما قال الله تعالى: ﴿وَعِندَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [الرَّعد: ٣٩]، وعنده[2] علمُ الكتاب، فلا يتغيّر ولا يتبدّل، مبرَماً كان أو معلَّقاً، فسعدُ سعيدٍ وشقاءُ ضدِّه مقرَّرٌ في علمِه، لا يزول بذلك الكتاب، وهذا لا خلافَ فيه بين أهل السنّة، وإن اختلفوا في أنّ السّعيدَ قد يشقى وبالعكس، وهو مذهبُ الماتُريديّة، وهو قولُ عمرَ وابنِ مسعودٍ؛ نظراً للحال، أو لا يكون ذلك، وعليه الأشاعرةُ وابنُ عبّاس ومجاهدٌ[3]؛ نظراً للمآل، فالخلافُ لفظيٌّ،

---

(١) مرضه؛ لأنّ اللَّوح محفوظٌ، وإنّما المحوُ والإثبات في صُحُف الملائكة، لكن قد ورد بعضُ ما يُثبِته في اللَّوح أيضاً، ولعلّ التوفيقَ ما أخرج ابنُ جرير [انظر ترجمته: ("هدية العارفين" ٦/ ٢٢، ٢٣)] في "تفسيره" [انظر ترجمته: ("كشف الظنون" ١/ ٣٦٠)] عن ابن عبّاس رضي الله عنهما قال: "إنّ لله تعالى لَوحاً محفوظاً مسيرةَ خمسمِئة عام من درّةٍ بيضاء، له دفتان من ياقُوت، والدّفتان لوحان، لله كلَّ يوم ثلاثمئةٍ وستّون لحظَةً، يمحو ما يشاء ويُثبت، وعنده أمُّ الكتاب" [أي: في "جامع البيانّ" الرعد، تحت الآية: ٣٩، ر: ١٥٥٤٩، الجزء ١٣، صـ٢٢٣] اهـ، فنفس اللَّوح محفوظٌ، وفي دفتيه المحوُ والإثبات، والله تعالى أعلم. [الإمام أحمد رضا].

(٢) روى أبناءُ جريرٍ [أي: في "جامع البيان" الرعد، تحت الآية: ٤٣، ر: ١٥٥٨٥، الجزء ١٣، صـ٢٣١] والمنذرِ [انظر ترجمته: ("هدية العارفين" ٦/ ٢٦)] وأبي حاتم [انظر ترجمته: ("هدية العارفين" ٦/ ١٧)] في "تفاسيرِهم" [أي: "تفسير المنذر" ("كشف الظنون" ١/ ٣٦٢)، و"تفسير أبي حاتم" انظر ترجمته: ("هدية العارفين" ٦/ ١٧)] عن مجاهدٍ: "ومَن عنده علمٌ، علمُ الكتاب، قال هو الله عز وجل" [انظر: "الدر المنثور" الرعد، تحت الآية: ٤٣، ٤/ ٦٦٩، نقلاً عن ابن المنذر] اهـ، ومثله عن الحسن [أي: البصري، انظر ترجمته: ("هدية العارفين" ٥/ ٢١٩)]. [الإمام أحمد رضا].

(٣) مجاهد بن جبر المكّي، أبو الحجّاج المخزومي المقرئ، مَولى السائب بن أبي السائب. "مات بمكّة سنة اثنتين أو ثلاث ومئة وهو ساجد، وكان مَولده سنة إحدى وعشرين ٢١ في خلافة عمر". ("تهذيب التهذيب" حرف الميم، من اسمه مجاهد، ر: ٧٤٥، ٨/ ٤٨، ٤٩ ملتقطاً).

وكذا قوله: "أنا مؤمنٌ إن شاء الله تعالى"[١].

المبحث في التقدير

فائدة: "وللتقدير أربعةُ أقسامٍ، **الأوّلُ**: في العِلم، وهذا لا يتغيّر، **والثاني**: في اللَّوح المحفوظ، وهو يمكن تغيّرُه، **والثالث**: في الرِّحم لما أنّ الملَك يؤمَر بكَتْبِ رزقِه وأجلِه وشقيٍّ وسعيدٍ، [و] **الرّابع**: هو سَوق المقادير إلى المواقيت، وهذا إذا لطفَ اللهُ بعبدِه، صرفَ عنه إذا كان قبل أن يصلَ إليه، والقضاءُ على ضربَين: مُبرَم ومعلَّق، **فالأوّل**: لا يتغيّر، **والثاني**: يمكن تغيّرُه، ومنه ما عناه سلطانُ العارفين سيّدي عبد القادر الجيلاني -قُدّس سرُّه الربّاني- بقوله[٢] في القضية: "إنّما الرّجلُ مَن يتعرّض للقضاء فيردُّه"؛ إذ المعلَّقُ قد يغيّره اللهُ بلا واسطة، فلا بدعَ أن يردَّه بها إكراماً لأوليائه، ومنه ما قال رسولُ الله ﷺ: «لا يردّ القضاءَ إلّا الدّعاءُ»[٣] ونحوه، كذا في "الكنز"[٤]، وادّعاءُ ردِّ القضاء المُبرَم باطلٌ[٥].

---

(١) انظر: "منح الروض الأزهر" صـ٣٩٧-٣٩٩.

(٢) أي: في "فتوح الغيب" المقالة ٥٧ في عدم المنازَعة في القدر به، والأمر بحفظ الرّضا به، صـ١٣١.

(٣) كما أخرجه الترمذي في "الجامع" أبواب القدر عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء «لا يردّ القدرَ إلّا الدّعاء» ر: ٢١٣٩، صـ٤٩٢، عن سلمان قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يردّ القضاءَ إلّا الدّعاء، ولا يزيد العمرَ إلّا البِرُّ».

(٤) "الكنز" قـ٨٩.

(٥) **الأحكام الإلهيّة التشريعيّة مقيّدةٌ ومطلقةٌ**

أقول: أخرج أبو الشيخ [انظر ترجمته: ("هدية العارفين" ٥/ ٣٦٦)] في "كتاب الثواب" [انظر ترجمته: ("كشف الظنون" ٢/ ٣٥٣)] عن أنس بن مالكٍ رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «أكثِر من الدّعاء؛ فإنّ الدّعاءَ يردّ القضاءَ المبرَم» [انظر: "كنز العمال" الكتاب ٢ في الأذكار، الباب ٨ في الدّعاء، الفصل الأوّل في فضله والحثّ عليه، ر: ٣١١٧، ٢/ ٢٨، نقلاً =

الله تعالى خالقٌ لأفعال العِباد

و(١٥) منه: "أنّه تعالى خالقٌ لأفعال العِباد، والعبدُ كاسبٌ" قال الله تعالى: ﴿خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٠٢] ﴿وَاللهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصّافات: ٩٦] وليس لكسب العبد تأثيرٌ فيه استقلالاً، وإن أثّر تبعاً للخَلق، فتأثيرُه بتأثيره، بل هو

=

عن أبي الشيخ عن أنس]. وأخرج الدَيلميُ [انظر ترجمته: ("هدية العارفين" ٥/ ٣٤٣)] في "مُسند الفردوس" [انظر ترجمته: ("كشف الظنون" ٢/ ٢٣٨)] عن أبي موسى الأشعَري رضي الله عنه ["مسند الفردوس" حرف الدال، صـ١٤٦ من المخطوط]، وابنُ عساكر [انظر ترجمته: ("هدية العارفين" ٥/ ٥٦١، ٥٦٢)] عن نمير بن أوس الأشعَري [انظر ترجمته: ("أسد الغابة" باب النون والميم، ر:٥٢٩٧ نمير بن أوس، ٥/ ٣٣٨، ٣٣٩] مرسَلاً، كلاهما عن النّبي ﷺ قال: «الدّعاءُ جندٌ من أجنادِ الله مجنّدٌ، يردّ القضاءَ بعد أن يبرَمَ» ["التاريخ" ذكر من اسمه سلم، تحت ر: ٢٦٣٦ سلم بن بندار بن الحسين، ٢٢/ ١٥٨].

وتحقيق المقام على ما ألهَمَني الملِكُ العلاّم: أنّ الأحكامَ الإلهيّة التشريعيّة -كما تأتي- على وجهَين: (١) مطلقٌ عن التقييد بوقتٍ كعامّتها، (٢) ومقيّدٌ به كقوله تعالى: ﴿فَإِن شَهِدُواْ فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللهُ لَهُنَّ سَبِيلاً﴾ [النِّساء: ١٥]، فلمّا نزل حدُّ الزّنا قال ﷺ: «خُذُوا عَنّي، قد جعل اللهُ لهنّ سبيلاً» ...الحديث، رواه مسلم [في "الصّحيح" كتاب الحدود، باب حدّ الزّنا، ر: ٤٤١٦، صـ٧٤٩] وغيرُه [أخرجه أبو داود في "السنن" كتاب الحدود، باب في الرَّجم، ر: ٤٤١٥، صـ٦٢١] عن عُبادة رضي الله عنه.

والمطلَقُ يكون في علم الله مؤبَّداً أو مقيَّداً، وهذا الأخيرُ هو الذي يأتيه النَّسخ، فيظنّ أنّ الحكمَ تبدّل؛ لأنّ المطلقَ يكون ظاهرُه التأبيدَ، حتّى سبق إلى بعض الخواطر: أنّ النَّسخَ رفعُ الحكم، وإنّما هو بيانُ مدّتِه عندنا، وعند المحقّقين، كذلك الأحكامُ التكوينيّة سواءٌ بسواء، فمقيَّدٌ صراحةً كأن يقالَ لملَك الموت عليه السلام: "اقبِضْ روحَ فُلانٍ في الوقت الفُلاني إلاّ أن يدعوَ فُلانٌ".

ومطلقٌ نافِذٌ في علم الله تعالى، وهو المبرَم حقيقةً، ومصروفٌ بدعاء مثلاً، وهو المعلَّقُ الشّبيهُ بالمبرَم، فيكون مبرَماً في ظنِّ الخَلق؛ لعدم الإشارة إلى التقييد، معلَّقاً في الواقع، فالمرادُ في الحديث الشّريف هو هذا، أمّا المبرَمُ الحقيقي فلا رادَّ لقضائِه، ولا معقِّبَ لحكمِه، وإلاّ لزِم الجهلُ، تعالى اللهُ عن ذلك علوّاً كبيراً، فاحفظْ هذا؛ فلعلّك لا تجده إلاّ منّا، وبالله التوفيق!. [الإمام أحمد رضا].

أيضاً كذلك، فلا جبرَ كما تقول الجَبريّةُ، ولا اختيارَ استقلالاً كما زعمت المعتزلةُ[١].

والمحقِّقون من أهل السنّة قالوا: "الحقُّ أنّه لا يكفر المعتزلةُ بقولهم: "إنّ العبدَ خالقٌ لأفعاله باختياره"؛ لأنّه ليس بشِركٍ؛ إذ الشِّركُ إنّما هو بالمشارَكة في معنى الأُلوهيّة، وهُم لا يقولون بذلك، إلّا أنّ مشايخَ ما وراء النّهر بالَغوا في تضليلِهم حتّى قالوا: "المجوسُ أسعَدُ حالاً منهم، حيث لم يُثبِتوا إلّا شريكاً واحداً، وهُم أثبتوا شُركاء لا تُحصى"[٢].

لطيفة في حكاية الإمام أبي حنيفة

ومن لطيف ما حُكي أنّ أبا حنيفة رضي الله عنه ناظَر معتزليّاً فقال له: قُل: "باء" فقال: "باء"، ثمّ قال له: قُل: "دال" فقال: "دال"، فقال: إن كنتَ خالقاً لأفعالِك فأَخرِج "الباء" من مخرَج "الدّال" أو كما قال، فانقطع المعتزليُّ.

الله تعالى مَرئيٌّ بالأبصار في الآخرة

و(١٦) منه: "أنّه تعالى مَرئيٌّ بالأبصار في دار القَرار" خلافاً للمعتزلة[٣]، وتحريرُ محلّ النزاع: أنّا إذا نظرنا إلى الشّمس مثلاً ورأيناها، ثمّ أغمضنا العَين، فإنّا نعلم الشّمسَ عند التغميض عِلماً جَليّاً، لكن في الحالة الأُولى علم أمرٌ زائدٌ، وكذا إذا علمنا شيئاً عِلماً تامّاً جَليّاً ثمّ رأيناه، فإنّا نُدرِك بالبداهة تفرِقةً بين الحالتَين، وهذا الإدراكُ المشتمل على الزّيادة نسمِّيه الرّؤيةَ، ولا يتعلّق في الدّنيا إلّا بمقابلةٍ لما هو في جهةٍ ومكانٍ، فهل يصحّ أن يقعَ بدون المقابلةِ والجهةِ والمكان؟ ليصحَّ تعلّقُه بذاته تعالى، مع التنزُّه عن الجهة والمكان.

ولا خلافَ عندنا أنّه تعالى يرى ذاته المقدَّسة، وأنّ رؤيتَنا له -سبحانه-

---

(١) والرافضة خذلهم الله تعالى. [الإمام أحمد رضا].

(٢) انظر: "منح الروض الأزهر" صـ١٥٣-١٥٨.

(٣) والرافضة خذلهم الله تعالى. [الإمام أحمد رضا].

جائزةٌ عقلاً في الدّنيا والآخِرة، والمعتزلةُ حكموا بامتناع رؤيتِه تعالى عقلاً لِذِي الحواس، واختلفوا في رؤيتِه لذاته، واتّفقُوا أهلَ[١] السنّة على وُقوعها في الآخِرة، واختلفوا في وُقوعها في الدّنيا[٢].

النبيُّ ﷺ قد رأى ربَّه تعالى يقظةً، عند جُمهور أهل السنّة

قال صاحبُ "الكنز"[٣]: "قد صحَّ وقوعُها له ﷺ، وهذا قولُ جُمهور أهل السنّة، وهو الصّحيح، وهو مذهبُ ابن عبّاس، وأنسٍ، وأحدُ القولَين لابن مسعودٍ، وأبي هريرة، وأبي ذَر، وعِكرمةَ[٤]، والحَسنِ، وأحمدِ بن حنبل، وأبي الحَسنِ الأشعَري وغيرِهم، ونفتْها عائشةُ، وابنُ مسعود في أشهَر قولَيه، وأبو هريرة[٥]، وعليه جماعةٌ من المحدِّثين من الفقهاء والمتكلّمين، وقال معمَر[٦]: "ما عائشةُ عندنا بأعلَم من ابنِ عبّاس"[٧] وتوقّف بعضُهم كسعيدِ بن جبَير[٨]، وأحمد بن حنبل في أحدِ[٩] قولَيه،

(١) منصوبٌ على المدح. [الإمام أحمد رضا].

(٢) انظر: "المسايَرة" مع شرحه "المسامرة" صـ٣٧-٣٩ ملتقطاً.

(٣) لم نعثر على ترجمته.

(٤) عِكرمة البَربري، أبو عبد الله المدني، مَولى ابن عبّاس مات سنة (١٠٧).
("تهذيب التهذيب" حرف العين، من اسمه عكرمة، ر: ٤٨١٢، ٥/ ٦٣٠-٦٣٢، ٦٣٦، ٦٣٧).

(٥) أي: كذلك. [الإمام أحمد رضا].

(٦) مَعمر بن أبي عَمرو راشد الأزدي الحَرّاني، عالم اليمن، ومن أصحاب السِّير، الشّهير بـ"أبي عروة الكوفي" المتوفّى سنة ١٥٣هـ. صنّف: "كتاب المغازي". ("هدية العارفين" ٦/ ٣٦١).

(٧) انظر: "تفسير عبد الرزّاق" النجم، تحت الآية: ١١، ٢/ ٢٥٢.

(٨) سعيد بن جبَير بن هشام الأسدي الوالبي، مولاهم، أبو محمد، الكوفي. قُتل في شعبان سنة خمس وتسعين، وهو ابن ٤٩ سنة".
("تهذيب التهذيب" حرف السين، من اسمه سعيد، ر: ٢٣٥٢، ٣/ ٣٠٦، ٣٠٧ ملتقطاً).

(٩) **قال الإمام أحمد بن حنبل: "رآه رآه رآه"**

التحقيق: أنّه ﵁ كان يقول بها قطعاً، وسُئل عنها مرّةً فقال: "رآه رآه رآه" حتّى =

وبعضُ أكابر المالكيّة، وتبعَهم القاضي عياض[1]، وقال البعضُ: رآه بقلبه -رضوانُ الله عليهم أجمعين-، وكلُّ هذا لاختلاف الأدلّة واضطرابها، وكذا اختلف لموسى ﷺ، والأصحُّ الذي عليه الجُمهورُ: أنّه لم يره -سبحانه- هذا، ولم يُروَ في غيرهما شيءٌ أصلاً""[2].

"وأرجَح قولَي الأشعَري منعُ الوقوع للعارِف الولي، وهو أوفَق بالحديث: «واعلموا أنّكم لن تروا ربَّكم حتّى تموتُوا»[3] وهذا قول الجُمهور من العلماء والأولياء، ولذا لما أتى سلطانُ العارفين سيّدنا عبد القادر الجيلاني ﷺ بفقيرٍ يزعم أنّه يَرى اللهَ بعَينه فقال: "أَحقٌّ ما قِيل فيك؟" فاعترف، فزَجره وهدَّده إن فاهَ بذلك، ثمّ قال لحاضرِيه: هو مِحقٌّ في قوله ملبَّسٌ عليه؛ فإنّه شاهَد ببصيرته نورَ الجمال، فظَنّ أنّ بصرَه رأى ما شاهدت بصيرتُه، وليس كذلك، بل بصرُه رأى نورَ بصيرته فقط"، والمرادُ

= انقطع نَفَسُه -قُدِّس نفسُه-، بَيد أنّه كان يخفِيه في المجالس إبقاءً على العوام؛ كَي لا تزل لهم أقدامٌ، بما يتجاذب إليه الأوهام، من الجهة والمقابَلة ولوازم الأجسام. [انظر: "الشِّفا" القسم ١ في تعظيم العلي الأعلى لقدر ...إلخ، الباب ٣ فيما ورد من صحيح الأخبار ...إلخ، فصل وأمّا رؤيته ﷺ لربّه، الجزء الأول، صـ١٢٦، ١٢٧]. [الإمام أحمد رضا].

(١) أي: في "الشِّفا" القسم ١ في تعظيم العلي الأعلى لقدر ...إلخ، الباب ٣ فيما ورد من صحيح الأخبار ...إلخ، فصل وأمّا رؤيته ﷺ لربّه، الجزء الأوّل، صـ١٢٩.

(٢) "الكنز" قـ١٤، ١٥ ملتقطاً.

(٣) رواه الطَبَراني في "كتاب السنّة" [انظر ترجمته: ("هدية العارفين" ٥/ ٣٢٥)] عن أبي أمامة الباهلي [انظر ترجمته: ("أسد الغابة" باب الصاد مع الخاء والدال، ر:٢٤٩٧، ٣/ ١٥، ١٦)] ﷺ [انظر: "كنز العمال" حرف القاف، كتاب القيامة من قسم الأقوال، الباب الأوّل في أمور تقع قبلها، الفصل ٤ في ذكر أشراط الساعة الكبرى، رؤية الله تعالى، ر: ٣٩٢٠٢، ١٤/ ١٩١، نقلاً عن طب في "السنّة" عن أبي أمامة]. [الإمام أحمد رضا].

بالرّؤية الواقعةِ في كلام السّادة: الرّؤيةُ القلبيّةِ المسمّاة بـ"مقام الشّهود" أي: دوامُ استحضار اتّصافِه تعالى بصفات جلالِه ونُعوتِ كمالِه، فحيث أَطلقوا الرّؤيةَ والمشاهَدةَ فمرادُهم ذلك، لا الرّؤيةُ بالبَصر"[1]، كذا في "الكنز"، وكفّروا مدّعي الرّؤيةِ، كما أنّ القاري[2] -في ذَيل قول القاضي: "وكذلك مَن ادّعى مُجالَسةَ الله تعالى، والعروجَ إليه، ومكالَمتَه"[3]- قال[4]: "وكذا مَن ادّعى رؤيتَه -سبحانه- في الدّنيا بعَينه، كما بيّنتُه[5] في "شرح الفقه الأكبر[6]"[7].

حكم إنكار رؤية الله في الآخِرة

واختلف في تكفير مُنكِر الرّؤية في الآخِرة والشاكِّ فيها، والمنعُ أوضَح، والتفسيقُ

---

(١) "الكنز" قـ١٤، ١٥.

(٢) هو علي بن سلطان محمد القاري الهَروي نور الدّين الفقيه الحنفي، نزيل مكّة، المتوفّى بها سنة ١٠١٤هـ. له من التصانيف: "الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة" في الحديث، و"تعليقات القاري على ثُلاثيات البخاري" و"الحرز الثمين للحصن الحصين" و"الزُّبدة في شرح قصيدة البردة" و"شرح صحيح مسلم" و"شرح الشّفاء" للقاضي عياض، و"المرقاة على المشكاة" و"المسلك المتقسط في المنسك المتوسط" و"منح الروض الأزهَر في شرح الفقه الأكبر" وغير ذلك. ("هدية العارفين" ٥/ ٦٠٠-٦٠٢ ملتقطاً).

(٣) أي: في " الشِّفا" القسم ٤ في تصرّف وجوه الأحكام ...إلخ، الباب ٣ في حكم من سبّ الله تعالى ...إلخ، فصل في بيان ما هو من المقالات كفر ...إلخ، الجزء ٢، صـ١٧٠.

(٤) خبر "أنّ". [الإمام أحمد رضا].

(٥) أي: في "منح الروض" صـ٣٥٦.

(٦) أي: "منح الروض الأزهر": لمولانا علي القاري، المتوفّى سنة ١٠١٤.

("كشف الظنون" ٢/ ٢٦٤. و"هدية العارفين" ٥/ ٦٠٠).

(٧) أي: في "شرح الشفا" القسم ٤ في تصرّف وجوه الأحكام ...إلخ، الباب ٣ في حكم من سبّ الله تعالى ...إلخ، فصل في بيان ما هو من المقالات كفر ...إلخ، ٢/ ٥١١.

أرجَح، وأمّا رؤياه -سبحانه- في المَنام فأبو منصور الماتُريدي ومشايخُ سَمَرقَند قالوا: "لا يجوز" وبالَغوا في إنكار ذلك؛ لأنّ ما يُرى في المَنام خيالٌ ومثال، والله تعالى منزَّهٌ عن ذلك، وجائزةٌ عند الجُمهور؛ لأنّها نوعُ مُشاهَدةٍ بالقلب، ولا استحالةَ فيه، وواقعةٌ كما حُكيتْ عن كثيرٍ من السَّلَف، منهم: أبو حنيفة، وأحمد بن حنبل ﷺ، وهل يشترط أن تكونَ بلا كيفٍ ولا مثال؟ فقالوا: "كما تكون حالَ اليَقَظة في الآخِرة"، وقيل: لا[1]، وذكر القاضي[2] الإجماعَ على أنّ رؤيتَه تعالى مَناماً جائزة، وإن كان بوصفٍ لا يليق به تعالى، قال "ناظِم البحر":

ورؤيا خالقٍ وكذا نَبي هُما صدقٌ فيا لَك من مطاب[3]

لا خلافَ في جواز رؤيته ﷺ يَقظةً ومَناماً

وفي "الشّرح": "واعلمْ أنّه لا خلافَ بين الحُفّاظ في جواز رؤيتِه ﷺ يَقَظةً ومَناماً، وإنّما الخلافُ في أنّ المَرئي ذاتُه الشّريفة حقيقةً أو مثالُها، فذَهب إلى الأوّل جماعاتٌ، وإلى الثاني الغَزالي، والقَرافي[4] واليافعي[5]، وآخَرون. احتجّ الأوّلون بأنّه

---

(١) انظر: في "الكنز" قـ١٦، ١٧.

(٢) انظر: في "الشّفاء" القسم ١ في تعظيم العلي الأعلى لقدر النّبي ...إلخ، الباب ٣ في ما ورد من صحيح الأخبار ...إلخ، فصل وأمّا رؤيته ﷺ لربه، الجزء الأوّل، صـ١٢٧.

(٣) انظر: في "الكنز" قـ١٧.

(٤) هو أحمد بن أبي العلاء إدريس بن عبد الرّحمن بن عبد الله الصنهاجي البهفشي، شهاب الدّين أبو العبّاس القرافي، وُلد سنة ٦٢٦ وتوفّي سنة ٦٨٤هـ. من تصانيفه: "الأجوبة الفاخرة على الأسئلة الفاجرة" في ردّ اليهود والنصارى، و"الإحكام في تمييز الفتوى عن الأحكام وتصرّف القاضي والإمام" و"الإنقاد في الاعتقاد". ("هدية العارفين" ٥/ ٨٣، ٨٤).

(٥) هو عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان بن فلاح اليافعي الإمام عفيف الدّين أبو السعادات اليمني الشّافعي نزيل الحرمَين، وُلد سنة ٦٩٨ وتوفّي في جُمادى الآخرة من سنة ٧٦٨هـ. له من التصانيف: "أسنَى المفاخِر بمَناقب الشيخ عبد القادر الجيلي" و"الأنوار اللائحة في أسرار الفاتحة" و"الدر النظيم في فضائل القرآن العظيم" و"روض الرّياحين في حكايات الصّالحين" و"قصيدة" في العقائد، و"كفاية المعتقد ونكاية المنتقد" وغير ذلك. ("هدية العارفين" ٥/ ٣٨٠، ٣٨١).

سراجُ الهداية، ونورُ الهُدى، وشمسُ المَعارِف، فكما يُرى النّورُ، والشّمس، والسّراج من بُعد، والمَرئي جِرمُ الشّمس بأعراضه وخواصّه، فكذلك الجسمُ الشّريف، فلا يلزم مفارَقةُ الرّوضةِ الشّريفة، ولا خلوُّ الضّريحِ منه، بل يخرق اللهُ الحُجبَ والموانعَ للرّائي حتّى يراه، وهو في مكانه، وعلى هذا فيُمكن أن يراه جماعاتٌ في أقطارٍ مختلفة.

وردّه البعضُ بأنّ محلَّ النّزاع أن يراه كلٌّ منهم في بيته من قطره، لا أن يرَوه في محلّه؛ فإنّ الشّمسَ إنّما يُرى في البيت شعاعُها، لا هي؛ إذ هي مكانها، ولو حصرها بيتُ الرّائي لامتنع رؤيتُها في بيتِ غيرِه، فوجب القولُ بالمثال، سَواءٌ وافَق صورتَه الحقيقيّةَ أو لا؛ لأنّ المرئيَ على خلافها إنّما هو صورةُ الرّائي المنطبعة في مثاله ﷺ؛ إذ هو كالمرآة المصوِّرة، وبهذا عُلم جوازُ رؤيةِ جماعةٍ له، في آنٍ واحدٍ من أقطارٍ متباعِدةٍ بأوصافٍ مختلفة، وقالوا: "رؤياه على صورتِه وصفتِه الحقيقيّة لا تحتاج إلى تعبير، وعلى غيرها تحتاج إلى تعبيرٍ، وهي حقيقةٌ في الوجهَين، لا تلبيسٌ فيه من الشّيطان باتفاق؛ لعموم: «إنّ الشّيطانَ لا يتمثّلُ بِي»[1] فالصّحيح أنّ رؤيتَه ﷺ حقٌّ على كلّ حال، وإن بغير صفتِه؛ لأنّ تصوّر تلك الصّورة من قِبل الله تعالى، قال ﷺ: «مَن[2]

(١) أخرجه الحاكم في "المستدرَك" كتاب تعبير الرؤيا، ر: ٨١٨٦، ٨/ ٢٩٠٨، عن أبي هريرة رضي الله عنه يقول: قال رسول الله ﷺ: «مَن رآني في المَنام فقد رآني؛ إنّ الشيطانَ لا يتمثّل بِي» قال أبَي: فحدّثتُ به ابنَ عبّاس وقلتُ: قد رأيتُه ﷺ فذكرتُ الحسن بن علي فشبّهته به، فقال ابنُ عبّاس: إن كان يُشبهه. [قال الحاكم]: "هذا حديثٌ صحيحُ الإسناد، ولم يخرجاه بهذه السياقة" اهـ. وقال الذهبي: "صحيح".

(٢) رواه أحمد [في "المسند" مسند أنس بن مالك، ر: ١٣٨٥٠، ٤/ ٥٣٦، ٥٣٧] والبخاري [في "الصحيح" كتاب التعبير، باب مَن رأي النّبي ﷺ في المنام، ر: ٦٩٩٤، صـ١٢٠٦] والترمذي [في "الجامع" أبواب الرؤيا عن رسول الله ﷺ، باب ماجاء في قول النّبي: «مَن رآني في المنام» ...إلخ، ر: ٢٢٧٦، صـ٥٢٢] عن أنس رضي الله عنه وفي الباب أحاديث بلغتْ مبلغَ =

رَآنِي في المنام فقد رَآنِي؛ فإنّ الشّيطانَ لا يتمثّلُ بِي» وفي[1] روايةٍ: «فقد رَأى الحقَّ؛ فإنّ الشّيطان لا يتزايا بِي»، وما يكون فيها من مخاطَباتٍ ونحوها، فليس بمقطوعٍ به كما قالوا؛ لكونه أمراً زائداً على ما اقتضاه الدّليلُ، وقال: "رؤيتُه ﷺ يَقَظةً جائزةٌ بالاتفاق واقعة، فقد حكى ابنُ أبي جمرة[2] والبارزي[3] واليافعي وغيرُهم عن كثيرٍ من الصّالحين: أنّهم رأَوا النبيَّ ﷺ، وذكر ابنُ أبي جمرةَ عن جمعٍ: أنّهم حملوا على ذلك روايةَ[4] «مَن رآنِي

= التواتُر. [الإمام أحمد رضا].

(١) رواه الأئمّةُ أحمد [في "المسند" مسند أبي هريرة، ر: ٧٥٥٦، ٣/ ٧٨، وجدنا فيه عن أبي هريرة] والشيخان ["صحيح البخاري" كتاب التعبير، باب مَن رأي النّبي ﷺ في المنام، ر: ٦٩٩٦، صـ١٢٠٦، ١٢٠٧. و"صحيح مسلم" كتاب الرؤيا، باب قول النّبي عليه السلام: «مَن رآني في المنام فقد رآني» ر: ٥٩٢١، صـ١٠٠٥] عن أبي قَتادة رضي الله عنه. [الإمام أحمد رضا].

(٢) هو عبد الله بن سعد بن أبي جمرة الحافظ أبو محمد الأزدي الأندلسي المالكي، المتوفّى سنة ٦٧٥هـ. من تصانيفه: "بهجة النفوس وتحلّيها بمعرفة مالها وما عليها" وهي شرح "الجمع والنهاية في بدء الخير والغاية" في مختصر "الجامع الصّحيح" للبخاري، و"تفسير القرآن" و"شرح حديث الإسراء" و"شرح حديث الإفك". ("هدية العارفين" ٥/ ٣٧٨).

(٣) هو شرف الدّين أبو القاسم هبة الله بن نجم الدّين الحَمَوي الشّافعي الشّهير بـ"البارزي"، وُلد سنة ٦٤٥ وتوفّي سنة ٧٣٨هـ. له من التصانيف: "الأحكام" على أبواب التنبيه، و"أسرار التنزيل" و"البُستان في تفسير القرآن" و"تجريد الأصول في أحاديث الرّسول" و"الزُّبَد" في الفقه، و"الوفا في شرح المصطفى ﷺ" وغير ذلك. ("هدية العارفين" ٦/ ٣٩٤).

(٤) رواه الشيخان ["صحيح البخاري" كتاب التعبير، باب مَن رأي النّبي ﷺ في المَنام، ر: ٦٩٩٣، صـ١٢٠٦ ملتقطاً. و"صحيح مسلم" كتاب الرؤيا، باب قول النّبي عليه السلام: «مَن رآني في المَنام فقد رآني» ر: ٥٩٢٠، صـ١٠٠٤، ١٠٠٥ ملتقطاً] وأبو داود [في "السنن" كتاب الأدب، باب في الرؤيا، ر: ٥٠٢٣، صـ٧٠٦ ملتقطاً] عن أبي هريرة رضي الله عنه، وتمامُه: «ولا يتمثّل الشّيطانُ بِي». [الإمام أحمد رضا].

مَناماً فَسَيَرانِي في اليَقَظة»، وأنّهم رأَوه نَوماً فرأَوه بعد ذلك يَقَظةً، وسألوه عن تشويشهم من أشياء، فأخبرهم بوجوهِ تفريجِها، فكان كذلك بلا زيادةٍ ولا نقص. قال: "ومنكِرُ ذلك إن كان ممَّن يكذِّب بكراماتِ الأولياء، فلا بحثَ معه؛ لأنّه يكذِّب ما أثبته السنّةُ، وإلّا فهذه منها؛ إذ يُكشَف لهم بخَرق العادة عن أشياء في العالَمَ العُلوي والسُّفلي"[١]، وقال الغزالي في كتابه "المنقِذ من الضلال"[٢]: "وهُم -يعني أرباب القلوب- في يَقَظتِهم يُشاهِدون الملائكةَ وأرواحَ الأنبياء، ويسمعون منهم أصواتاً، ويقتبسون فوائد"[٣]. وقوله: "أرواح الأنبياء" مبنيٌّ على رؤية المثال دون الذّات كما قال اللقاني"[٤] انتهى ملتقطاً من "الكنز". وقوله: "جائزةٌ باتفاق" مبنيٌّ على عدم اعتبار المخالِف.

ويرتفع بالتأمُّل في هذا المقام استبعادُ مُشاهَدةِ طوافِ الكعبة بالأولياء الكِبار عياناً، في بُلدانٍ شتّى في حال اليَقَظة، مع كون الكعبة في مكانها، وما وقع في كلام اليافعي العارِف بأحكام المثال من إطلاق المستحيل العقلي عليه، فهو من جهة كون الشّيءِ الواحدِ في الوقتِ الواحد في المكانَين، وهو من جملة المحال، لا على هذا الطريق، والله أعلَم. هذا تمامُ الكلام في الواجب لِذِي الجلال والإكرام.

بيان ما يستحيل على الله تعالى

وأمّا ما يجب اعتقادُ استحالتِه، أي: ما لا يتصوَّر وجودُه في حقِّه، فأَضدادُ ما

---

(١) "الكنز" قـ١٧، ١٨ ملتقطاً.

(٢) أي: "المنقذ من الضّلال والمفصّح عن الأحوال": للإمام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي، المتوفّى سنة ٥٠٥هـ. ("كشف الظنون" ٢/ ٦٩٦).

(٣) "المنقذ من الضلال" طُرق الصوفية، صـ٦٣ ملتقطاً.

(٤) لم نعثر على هذا النصّ في نسخة "كنز الفوائد" التي بين أيدينا.

تقدّم من صفاته، مثل العدمِ، وطروءِ الحُدوث، وأن لا يكونَ واحداً، وعدم قيامِه بنفسه بأن يكونَ صفةً تقوم بمحلّ، أو يحتاج إلى مخصِّص، والمماثلةِ للحوادث، والموتِ، والعجزِ عن ممكنٍ، والعَميِّ، والصُّمِ، والبُكمِ، وأن يجبرَ ويُكرَه على شيءٍ، والجهلِ بشيءٍ مّا[١]، وكونِه غيرَ مكوِّنٍ للعالَم، فكلُّ هذه مستحيلةٌ في حقّ إلهِ العِباد؛ لانقلاب الأمر إلى عكسِه، وعودِ الشّيء إلى ضدِّه الغيرِ المقصود؛ إذ ذلك يُخرِجه عن أن يكونَ هو الإلهَ المعبود، كذا في "الكنز"[٢].

يستحيل الكذبُ وسائرُ سماتِ النَقص عليه تعالى

وكذا يستحيل الكذبُ وسائرُ سمات النقص عليه تعالى، والنجديّةُ قد فارَقوا أهلَ الإسلام في هذا المقام، قال كبيرُهم[٣]: "كذبُه واتّصافُه -سبحانه- بهذه النقيصة ليس مُحالاً بالذّات، وليس خارجاً من القدرة الإلهيّة، وإلّا يلزم زيادةُ القدرة الإنسانيّة على القدرة الرّبّانية"[٤] انتهى. وأطال الوقاحةَ بعضُ متّبِعِيه[٥] بإطالة الكلام فيما لا يُغنِيه، وإلى[٦] جهنّم يُصلِيه، حتّى التزمَ إمكانَ اتّصافِه -سبحانه- بالجَهلِ والعَجزِ

(١) الشيءُ هاهنا بمعنى المفهوم على اصطلاح الحكماء، فيعمّ كلَّ موجودٍ ومعدومٍ، حتّى الممتنعَ. [الإمام أحمد رضا].

(٢) لم نعثر على هذا النصّ في نسخة "كنز الفوائد" التي بين أيدينا.

(٣) أي: إسماعيل الدّهلوي.

(٤) انظر: "يَكْ روزَه" صـ١٧.

(٥) منهم: رشيد الكنكوهي، ما نصه: "يمكن أن يكذبَ اللهُ تعالى، ولكنه لم يكذب قطّ. ("فتاوى رشيديّة" كتاب العقائد، الجزء الأوّل، صـ١١، تعريباً). ومنهم: وخليل السهارنفوري فيقول: "العقيدة بالكذب على الله ليس جديداً، بل قديم". ("براهين قاطعة" صـ٦، تعريباً).

(٦) بتضمين معنى الإيصال. [الإمام أحمد رضا]

وجميعِ النقائص والمعايب والفواحِش والقبائح، وفضح نفسَه وقَومَه بأنواع الفضائح.

ولما كان وظيفةُ الرّسالة الإجمال، أعرَضنا عن تفصيل ما فيها من الضّلال أو الإضلال، قانعاً بنقل أقوال أئمّة الدِّين، وعقائد جُمهور المسلمين، في هذا الباب، ليظهرَ مخالَفةُ النَجديّة للحقّ وعدولُهم عن الصّواب.

قال الإمامُ ابن الهُمام في "المسايَرة"[١]: "يستحيل عليه تعالى سماتُ النقص كالجَهل والكَذِب"[٢]. قال ابنُ أبي الشّريف في "شرحِه": "بل يستحيل عليه كلُّ صفةٍ لا كمالَ فيها ولا نقص؛ لأنّ كلاًّ من صفات الإله صفةُ كمال"[٣]. وفيه أيضاً: "لا خلافَ بين الأَشعَريّة وغيرهم في أنّ كلَّ ما كان وصفَ نقصٍ[٤] في حقّ العِباد، فالبارئ تعالى عنه منزَّهٌ، وهو مُحالٌ عليه تعالى، والكَذِبُ وصفُ نقصٍ في حقّ العِباد"[٥].

وفي "شرح المقاصد": "لو جاز اتّصافُه بالحادث، لجازَ النقصانُ عليه، وهو باطلٌ إجماعاً"[٦]. وفي "شرح المواقِف": "يمتنع عليه الكَذبُ اتفاقاً، أمّا عند المعتزلة فلوَجهَين -إلى أن قال-: "أمّا امتناعُ الكَذِب عندنا فلثلاثةِ أوجُهٍ، الأوّلُ: أنّه نقصٌ،

---

(١) "المسايَرة في العقائد المنجية في الآخِرة": للشيخ الإمام كمال الدّين محمد بن هُمام الدّين عبد الواحد الشهير بـ"ابن الهُمام" المتوفّى سنة ٨٦١هـ. ("كشف الظنون" ٢/ ٥٤٦).

(٢) "المسايَرة" صـ٣٩٣.

(٣) أي: "المسامَرة" صـ٣٩٣.

(٤) أي: ما كان نقصاً بنفسه، لا لابتنائه على كمال عالٍ، مَن خلا عنه عيب عليه في هذا المبتني، كالمنّ والتكبّر والتعالي وحبّ الحمد، فافهم؛ فإنّه عزيز!. [الإمام أحمد رضا].

(٥) أي: "المسامَرة" صـ٢٠٦.

(٦) "شرح المقاصد" المقصد ٥ في الإلهيّات، الفصل ٢ في التنزيهات، المبحث ٤ امتناع اتصاف الواجب بالحوادث، الجزء ٤، صـ٦٣ ملتقطاً.

والنقصُ على الله مُحالٌ إجماعاً"[١].

وفيه في جواب المنكِرين للبعث المتشبّثين بمنع استحالة الكَذِب على الله: "وعن الخامس قد مرّ[٢] في مسألة الكلام من مَوقِف الإلهيّات، امتناعُ الكَذِب عليه سبحانه"[٣]. وفيه في توحيده تعالى: "فيكون هذا عاجزاً، فلا يكون إلهاً، هذا خُلفٌ، وقال: "فهو عاجزٌ عن بعض الممكنات، فلا يصلح إلهاً، ولا يوجَد إلهان"[٤].

وفي "كنز الفوائد": "فكلُّ هذه الأضداد مستحيلةٌ في حقّ إلهِ العِباد؛ لما مرّ من بيان ذلك"[٥]. وفيه: "قدّس -تعالى شأنُه- عن الكَذِب شرعاً وعقلاً؛ إذ هو قبيحٌ يُدرِك العقلُ قبحَه من غير توقّفٍ على شرعٍ، فيكون مُحالاً في حقِّه تعالى عقلاً وشرعاً، كما حقَّقه ابنُ الهُمام[٦] وغيرُه[٧]"[٨].

الكذبُ نقصٌ، فلا يكون من الممكنات

وفي "شرح العقائد"[٩] للدَوّاني: "الكذبُ نقصٌ، فلا يكون من الممكنات،

(١) "شرح المواقف" الموقف ٥ في الإلهيّات، المرصد ٤ في الصفات الوجوديّة، المقصد ٧، الجزء ٨، صـ١١٤، اختصاراً.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) المرجع السابق، الموقف ٦ في السمعيّات، المرصد ١ في النبوّات، المقصد ٣، الجزء ٨، صـ٢٦٣.

(٤) المرجع السابق، الموقف ٥، المرصد ٣ في توحيده تعالى، المقصد الأوّل، الجزء ٨، صـ٥٠، ٥١.

(٥) لم نعثر على هذا النصّ في نسخة "كنز الفوائد" التي بين أيدينا.

(٦) أي: في "المسايَرة" صـ٢٠٤، ٢٠٥.

(٧) "شرح المقاصد" المقصد ٥ في الالهيّات، الفصل ٣ في الصفات الوجوديّة، المبحث ٦ في أنّه متكلّم، الدليل ٣، الجزء ٤، صـ١٥٨، ١٥٩.

(٨) "كنز الفوائد" قـ٩٢ ملتقطاً.

(٩) أي: "شرح العقائد العضديّة": لجلال الدّين محمد بن أسعد الصّديقي الدَوّاني، المتوفّى سنة ٩٠٨هـ. ("كشف الظنون" ٢/ ١٥٢).

ولا تشمله القدرةُ كسائر وجوه النقص عليه تعالى، كالجَهل والعجز"[١]. وفيه: "ولا يصحّ عليه الحركةُ والانتقالُ، ولا الجهلُ ولا الكذِبُ؛ لأنّها نقصٌ، والنقصُ عليه تعالى مُحالٌ"[٢].

وفي "شرح السنُوسِيّة"[٣]: "وكذا يستحيل عليه أيضاً الجَهلُ" الذي هو ضدُّ العِلم عند أهل السنّة، "وما في معناه، وهو الشكُّ والظنُّ والوَهمُ"[٤]؛ لأنّها لا ينكشف بها المعلومُ على ما هو. وفيه: "وكذا يستحيل عليه تعالى العَجزُ"[٥] الذي هو ضدُّ القدرة. وفيه: "أمّا برهانُ وجوب السَّمعِ والبصَرِ والكلامِ له تعالى، فالكتابُ والسنّةُ والإجماعُ، وأيضاً لولم يتّصف بها لزِمَ أن يتّصفَ بأضدادها، وهي نقائص، والنقصُ عليه تعالى مُحالٌ"[٦]. وفيه: و"أمّا برهانُ وجوب صدقِهم عليهم السلام؛ فلأنّهم لولم يصدقوا للزِم الكذبُ في خبره تعالى، والكذبُ على الله مُحالٌ"[٧]؛ لأنّه دناءةٌ.

هذا، وقد ظهر بما ذكرنا: أنّ دعوى إمكانِ اتّصافِه -سبحانه- بالعَجز ونحوِه هدمٌ لأساس الدِّين، وخَرقٌ لإجماع المسلمين، واستخفافٌ بحضرة ربِّ العالمين،

---

(١) "شرح العقائد العضديّة" قـ١٦٢ ملتقطاً.

(٢) "شرح العقائد العضديّة" قـ١٥٥-١٦٢ ملتقطاً.

(٣) أي: "أمّ البراهين" في العقائد: للشيخ الإمام محمد بن يوسف بن الحسين السنوسي، المتوفّى سنة ٨٩٥هـ. ("كشف الظنون" ١/ ١٨٦).

(٤) "أمّ البراهين" القسم ١ الإلهيّات، الصفات المستحيلة في حقّه تعالى، يستحيل على الله الجهل والموت والصم ...إلخ، صـ٧٠ ملتقطاً.

(٥) المرجع نفسه، صـ٦٧.

(٦)المرجع السابق، براهين الصفات، برهان وجوب السمع والبصر والكلام لله تعالى، صـ٨٤ ملتقطاً.

(٧) "أمّ البراهين" القسم ٢ النبوّات، برهان الصدق، صـ٩٠ ملتقطاً.

وسيأتي ما يتعلّق بالمقام عن قريب.

وأمّا وسوسةُ زيادة القدرة الإنسانيّة على القدرة الرَبّانية، فأدَلُّ دليلٍ على كمالِه في جَهلِه وضلالِه، لم يدرِ أنّ القدرةَ الرَبّانيةَ قدرةٌ على خلقِ الممكنات، والإنسانيّةَ على كسبِ الأعمال، فشتّان بينهما...! فكيف الزيادةُ والنقصان؟! وما في هذا الاستدلال من أنواع الضّلال والطُغيان! ظاهرٌ على كلِّ مَن له حَظٌّ من العقل والإيمان.

فائدة جليلة

جُلّ مسائل الإلهيّات يُبَرهَن عليها بالتنزيه عن النقص واستحالتِه، فمتى ادّعى النَّجديةُ إمكانَ النقص، خالَفوا أهلَ الحقّ في جميعها.

يستحيل أن يكونَ اللهُ جَوهراً أو جسماً

وكذا يستحيل أن يكونَ جَوهراً، وإلّا كان متحرِّكاً في حيِّزه، أو ساكناً فيه؛ لأنّه لا يَنفكّ عن أحدِهما، وهُما -أي: الحركةُ والسّكون- حادثان، وقد عُلم من استحالة كونِه تعالى جَوهراً، استحالةُ لوازمِ الجَوهر عليه، من التحيُّزِ ولوازمِه كالجِهة، فإن سمّاه أحدٌ جوهراً وأثبت له لوازمَه، كَفَر، وإن قال: "لا كالجواهر في الحيّزِ ولوازمِه من الجِهة والإحاطة"[١] ونحوهما، فإنّما خطؤه في التسمية. وكذلك الجسمُ، فإن سمّاه أحدٌ جسماً، وأثبت له الافتقارَ والتركيبَ وسائرَ[٢] لوازمِ الجِسميّة، كَفَر، وإن سمّاه جسماً، وقال: "لا كالأجسام" يعني في نفي لوازمِ الجِسميّة، فإنّما خطؤه في إطلاق الاسم -كمَن قال: "جَوهرٌ لا كالجواهر"- بالإجماع من القائلين بأنّ الأسماء توقيفيّة، والقائلين بجواز

(١) أي: به، فالمصدَر مبنيٌّ للمفعول، أي: كونُه محاطاً. [الإمام أحمد رضا].

(٢) أي: شيئاً منها. [الإمام أحمد رضا].

إطلاق ما يُشعِر بإجلالٍ، ولا يُوهِم نقصاً، وإن لم يَرِد به توقيفٌ؛ فإنّه لم يوجَد في السَّمع ما يسوغ إطلاقه؛ ليجوزَ على قول القائلين بالاشتقاق في الأسماء، يعني جوازَ إطلاق المشتقّ ممّا ثبتَ سَمعاً اتّصافُه بمعناه، ولم يُوهِم نقصاً، احترازاً عن نحو الماكِر، والمستهزِئ، والرَّامي، والزَّارِع، فشرطُه بعد السَّمع أن لا يُوهِم نقصاً، واسمُ الجسم نقيصةٌ من حيث اقتضائِه الافتقارَ، وهو أعظمُ مقتَضٍ للحُدوث، فلم يوجَد أحدٌ من الشَّرطَين اللذَين اعتبرهما القائلون بالاشتقاق، وفقدان التوقيف ظاهر، فمَن أطلَقه فهو عاصٍ بذلك الإطلاق، بل قد كفَّره بعضُهم، وهو أظهَر[١]؛ فإنّ إطلاقَه غيرَ مكرهٍ بعد علمِه بما فيه من اقتضاء النّقص، استخفافٌ بجناب الرَّبوبية، والاستخفافُ به كفرٌ وِفاقاً.

ولما ثبت انتفاءُ الجِسميّة بالمعنى المذكور، ثبتَ انتفاءُ لوازمِها، فليس -سبحانه- بذِي لَونٍ، ولا رائحةٍ، ولا صورةٍ، ولا شكلٍ، ولا متناهٍ، ولا حالٍّ في شيءٍ، ولا محلٍّ، ولا يتحدّ بشيءٍ، ولا يعرض له لذّةٌ عقليّةٌ، ولا حِسيّةٌ، ولا ألمٌ كذلك، ولا فرحٌ، ولا غمٌّ، ولا غضبٌ، ولا شيءٌ ممّا يعرض للأجسام، فما ورد في الكتاب والسنّة من ذكر الرِّضاء والغَضب والفَرح[٢] ونحوها، يجب التنزيهُ[٣] من ظاهره كما سيأتي.

---

(١) إذا لم يقرنه بما يُزيل وهمَ النّقص والتشبيه، ومع ذلك فالإكفارُ لا يعمل فيه بالظاهر، فضلاً عن الأظهَر، بل لابدّ من صريحٍ لا يقبل التوجيهَ، وبالله التوفيق فافهم!. [الإمام أحمد رضا].

(٢) كقوله ﷺ: «والله! لله أفرَح بتوبة عبدِه من أحدِكم يجد ضالّتَه بالفلاة» ...الحديث، رواه الشيخان عن أبي هريرة [أي: في "صحيح مسلم" كتاب التوبة، باب في الحضّ على التوبة والفرح بها، ر: ٦٩٥٢، صـ١١٨٩]، وعن أنس [أي: في "صحيح البخاري" كتاب الدعوات، باب التوبة، ر: ٦٣٠٩، صـ١٠٩٧]، وعن عبد الله بن مسعود [أي: في "صحيح البخاري" كتاب الدعوات، باب التوبة، ر: ٦٣٠٨، صـ١٠٩٧] رضي الله تعالى عنهم. [الإمام أحمد رضا].

(٣) بنفيِ المبادئ وإثباتِ الغايات على ما عليه المتأخّرون؛ فإنّ للغضب مثلاً مبدأ: وهو هيجانُ الدّمِ وثوران القلبِ، وغاية: وهو إرادةُ الانتقام، وقصدُ الإيلام، فالمرادُ بالغضب فيه =

وكذلك العرض؛ لأنّه المحتاجُ إلى الجسم في تقوُّمه، فيستحيل وجودُه قبلَه، واللهُ تعالى قبلَ كلِّ شيءٍ ومُوجِدُه.

تنزيهُه تعالى عن الجِهة، وذكرُ ضلالات ابن تَيمية

وكذلك الجهةُ؛ إذ معنى الاختصاص بالجِهة، اختصاصُه بحيِّزٍ معيّنٍ، وقد بطل لبُطلان الجَوهريّة والجِسميّة في حقِّه تعالى. فإن أُريدَ بالجِهة معنى غير هذا، ممّا ليس فيه حلولُ حيِّزٍ ولا جِسميّة، فليبيّنْ حتّى يُنظرَ فيه، أَيرجع إلى التنزيه عمّا لا يليق بجلال الباري -سبحانه- فيُخطّئ في مجرّد التعبير عنه بالجهة؛ لإيهامه ما لا يليق؛ ولعدم وُروده في السُنّة، أو يرجع إلى غير التنزيه، فيبيَّن فسادُه لقائلِه وغيره؛ صَوناً عن الضلال.

فإن قيل: فما بالُ الأيدي تُرفَع إلى السّماء بالدّعاء، وهو جهةُ العُلو؟ أجيبَ بـ: أنّ السّماءَ قِبلةُ الدّعاء تُستقبَل بالأيدي، كما أنّ البيتَ قِبلةُ الصّلاة يُستقبَل بالصّدر والوجه، والمعبودُ بالصّلاة والمقصودُ بالدّعاء منزَّهٌ عن الحُلول بالبَيت والسّماء.

ومعتقِدُ الجهة، قِيل: يكفَّر، وقِيل: لا يكفَّر، وقيّده النَّوَوي بكونه من العامّة، قال العلاّمةُ الهَيتمي[1]: "وما وقعَ من ابن تَيمية[2] ممّا ذُكر -يعني في نفي مشروعيّة

-سبحانه- هذا، لا ذاك. أقول: أي: من دون حدوث إرادة؛ لأنّها صفتُه القديمة، وإنّما الحادثُ ظهورُ تعلُّقِها بالمراد، والحقُّ عندنا ما عليه أئمّتُنا، إنّا آمنّا به، كلٌّ مِن عند ربِّنا، لا نقول بالظاهر، ولا نخوض في السّرائر، ونكل العلمَ إلى العليم القادر.[الإمام أحمد رضا].

(١) هو الإمام ابنُ حجر المكّي ﷺ [انظر ترجمته: ("هدية العارفين" ٥/ ١٢١، ١٢٢)]، ذكره في "الجوهر المنظَّم" [انظر ترجمته: ("كشف الظنون" ١/ ٤٨٤)]. [الإمام أحمد رضا].

(٢) هو أحمد بن شهاب الدّين عبد الحكيم بن مجد الدّين تيمية تقي الدّين أبو العبّاس الحَرّاني ثمّ الدِّمشقي الحنبلي الفقيه المحدِّث، وُلد سنة ٦٦١ وتوفّي سنة ٧٢٨هـ. من تصانيفه: "إثبات الصّفات والعلوّ والاستواء" و"الدرّة المضية في فتاوى ابن تيمية" و"الصارمُ المسلول على شاتِم الرّسول" وغير ذلك. ("هدية العارفين" ٥/ ٨٨، ٨٩).

زيارتِه ﷺ وحرمةِ السّفر إليها، وعدمِ قصر الصّلاة فيه[١]، وإن كان عثرةً لا تقال[٢] أبداً، ومعصيةً يستمرّ عليه شؤمُها دواماً وسَرمَداً-، ليس بعجيب؛ فإنّه سوَّلتْ له نفسُه وهواه وشيطانُه، أنّه ضَرَب مع المجتهدين بسهمٍ صائب، وما دَرى المحرومُ أنّه أتى بأقبَح المعايب؛ إذ خالَف إجماعَهم في مسائل كثيرة، وتدارَك على أئمّتِهم -سيّما الخلفاءِ الرّاشدين- باعتراضاتٍ سخيفةٍ شهيرة، وأتى من نحو هذه الخُرافات بما تمجّه الأسماع، وتنفّر عنه الطِّباع، حتّى تجاوَز إلى الجنابِ الأقدَس، المنزَّهِ عن كلّ نقص، والمستحِقِّ لكلّ كمالٍ أنفَس، فنَسب إليه العَظائمَ والكبائر، وخَرَق سياجَ عظمتِه وكبرياءِ جلالتِه، بما أظهَر للعامّة على المَنابر، من دعوى الجِهة والتجسيم، وتضليلِ مَن لم يعتقدْ ذلك من المتقدّمين والمتأخّرين، حتّى قامَ عليه علماءُ عصرِه، وألزَموا السّلطانَ بقتلِه أو حَبسِه أو قَهرِه، فحبسَه إلى أن مات، وخمدتْ تلك البِدَعُ وزالتْ تلك الظُلُمات، ثمّ انتصر له أَتباعٌ، لم يَرفع اللهُ لهم رأساً، ولم يظهر لهم جَاهاً ولا بأساً، ﴿ضُربتْ عليهم الذّلّةُ والمسكَنَة، وباءُوا بغضبٍ من الله، ذلك بما عصَوا وكانُوا يعتدون﴾"[٣].

وقال في صدر الباب: مَن "هو ابنُ تيمية حتّى يُنظَرَ إليه، أو يعوَّلَ -في شيءٍ من أمور الدِّين- عليه، وهل هو إلّا كما قال جماعةٌ من الأئمّة، الذين تعقّبوا كلماتِه الفاسدةَ وحُجَجَه الكاسدة، حتّى أظهرُوا عِوارَ سَقَطاتِه، وقبائحَ أوهامِه وغلَطاتِه،

---

(١) انظر: "الفتاوى الكبرى" كتاب مسائل منثورة، فصل، مسألة: ١٠٦٣، ٥/ ٢٨٧.

(٢) يُومِي إلى إكفارِه، أو يحمل على التغليظ، أو الأبد بمعنى الزّمان الطويل، كما في "أنوار التنزيل" ["أنوار التنزيل" البقرة، تحت الآية: ٢٥، ١/ ٧٢]، أو المرادُ في الدّنيا، أو مبنيٌّ على أنّه كفر بالتجسيم، والكافرُ مؤاخَذٌ بما دونه أيضاً: ﴿قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ﴾ [المدثر: ٤٣]، ومعلومٌ أنّ عثرةَ الكافر لا تقال أبداً فافهم، والصّوابُ أنّ ابنَ تيمية ضالٌّ مضِلٌّ لا كافر، والله تعالى أعلم. [الإمام أحمد رضا].

(٣) "الجوهر المنظَّم" الفصل ٢ في فضائل الزيارة وفوائدها، صـ١٣.

كالعِزّ بن جماعة[١]: عبدٌ أضلَّه اللهُ وأغواه، وألبَسَه رداءَ الخِزي وأرداه، وبوَّأه من قوّة الافتراء والكذب ما أعقبه الهوان، وأوجَب له الحرمان"[٢].

قال النّابلُسي: "أنواعُ (التشبيه) الذي هو زيغٌ وكفرٌ وضلالٌ، وهو إيقاعُ الشَّبهِ بين الله تعالى وبين الشّيءِ من المخلوقات، ولو بوجهٍ من وجوه (لا نرضى) نحن مَعاشِر أهل السنّة والجماعة (بها) أي: بتلك الوجوه (في حقِّه) تعالى (فكُن) أيّها المكلَّف (له) تعالى (منزِّهاً) أي: مُبعِداً مُبرِئاً عن كلِّ شبهٍ منها؛ لأنّ ذلك كفرٌ وضلال، قال الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشُورى: ١١] وقال سبحانه: ﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الصّافات: ١٨٠] ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤].

وذكر فيها كونَه تعالى جِرماً (له تحيّزٌ، أو عرضٌ له به تميّز، أو ارتسامٌ في خيال، أو كبرٌ[٣] أو صِغر) وكونَه موجوداً (في زمانٍ أو مكانٍ) وكونَه في جهةٍ، وكونَ فعلِه وحُكمِه لغَرَضٍ عاجِلٍ أو آجِلٍ، ومتّصفاً بالأعراض.

وقال اللقاني[٤]: "اختار ابنُ عبد السّلام[٥] تأثيمَهم وعدمَ كفرِهم، ولعلّ مرادَه

---

(١) هو عبد العزيز بن بدر الدّين محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني عزّ الدّين أبو عمر الحَمَوي الدمشقي الشّافعي القاضي بمصر، وُلد سنة ٦٩٤ وتوفّي بمكّة سنة ٧٦٧هـ. من تصانيفه: "التساعيات" في الحديث، و"سِير النّبي ﷺ" مختصراً، و"نزهة الألباب فيما لا يوجَد في الكتاب" و"هداية السالك إلى معرفة المذاهب الأربعة في المناسِك". ("هدية العارفين" ٥/ ٤٧٠).

(٢) "الجوهر المنظَّم" الفصل ٢ في فضائل الزيارة وفوائدها، صـ١٢.

(٣) أي: في المقدار؛ فإنّه المحال، لا في القدْر، وهو الكبير المتعال. [الإمام أحمد رضا].

(٤) أي: في "عمدة المريد" قـ١٥٢.

(٥) عبد العزيز بن عبد السّلام بن أبي القاسم الحسن بن محمد بن مهذَّب السلمي المنوفي الدِّمشقي عزّ الدين الفقيه الشّافعي كان بمصر، وُلد سنة ٥٧٨ وتوفّي سنة ٦٦٠هـ. صنّف من =

بتلك الجهةِ اللائقةُ به تعالى، بحيث تَنفي عنه بها مماثَلة الأجسام، فيقال على هذا: إنّه تعالى له جهةُ الفَوق، ولكن لا على حدّ الفوقيّةِ التي تُنسب إليها الأجسامُ، كما سبقَ أنّ هذا اعتقادُ فرقةٍ من المجسِّمة، دون فِرقةٍ أُخرى تعتقد نسبةَ ذلك إليه تعالى، كنسبتِها إلى الأجسام؛ فإنّ الشرَّ بعضُه ينقص من بعض، والبدعةَ أَخَفُّ من الكفر"[1].

مخالَفة الملّةِ النَجديّة الهنديّة الدِيوبَنْدِيّة أهلَ الحقّ في تنزيه الله تعالى

هذا، والنَجديّةُ خالَفوا أهلَ الحقّ في تنزيهِ تعالى؛ فإنّ مولاهُم[2] في "إيضاح الحقّ"[3] قد جعل مسألةَ تنزيهِ تعالى -من الزَّمانِ والمكانِ والجهةِ- من البدعات الحقيقيّة، وعدَّها مع القول بصدور العالَم بالإيجاب، وإثباتِ قِدم العالَم، الذي هو كفرٌ عند أهل السنّة.

إجراءُ المتشابهاتِ على ظَواهرها مستحيل

وكذا يستحيل إجراءُ متشابهاتِ الكتابِ والسنّةِ على ظَواهرها في حقِّه -سبحانه-، كالاستواءِ، والإصبعِ، واليد، والقَدم، واليمينِ، والنزولِ وغيرها،

=

الكتب: "الإشارة والإيجاز في بعض أنواع المجاز" في القرآن، و"بداية السُّول في تفضيل الرّسول" و"القواعد الصُّغرى" في الفروع، و"القواعد الكُبرى" كذا، و"فرائد الفوائد وتعارض القولَين لمجتهدٍ واحدٍ" وغير ذلك. ("هدية العارفين" ٥/ ٤٦٨).

(١) "المَطالب الوفية" قـ٣٣-٤٠ ملتقطاً.

(٢) أي: إسماعيل الدهلوي.

(٣) وهذا نصُّه: "وكذلك الاعتقادُ بأنّه تعالى منزَّهٌ عن الزمان والمكان، والجهة والماهية، والتركيب العقلي...، كلُّ ذلك من أنواع البدعات الحقيقية". ["إيضاح الحق الصّريح في أحكام الميّت والضريح" الفصل ١ في حقيقة البدعة، البحث ٢، الفائدة ١، صـ٧٧،: لإسماعيل بن عبد الغني الدّهلوي، قُتل من ذي القعدة سنة ١٢٤٦هـ بمعركة "بَالَاكوتْ".]

("نزهة الخواطر" حرف الألف، ر: ٩٩، ٧/ ٦٦، ٦٨، ٧١).

والسَّلَفُ والخَلَفُ متّفِقون على تنزيهه تعالى عن ظَواهِرها[1]، إمّا بالإيمان به على المعنى الذي أراد -سبحانه- أو بتأويلِه.

قال الماتُريديّة: "حكمُ المتشابِه انقطاعُ رَجاء معرفةِ المراد منه في هذه الدّار، وإلّا لكان قد عُلم، ثمّ هذا في حقّ غيرِ نبيِّنا ﷺ كما قال فخرُ الإسلام[2]: هذا في

---

(١) **تنبيه ضروري**

أقول: يجب عليك هنا التنبّهُ لدقيقةٍ، وهو أنّ الإجراءَ على الظاهر قد يُطلَق ويُراد به الظاهرُ المفهومُ لنا، المتبادرُ إلى أذهانِنا، حسب ما نعهده فينا وفي أمثالنا، من يدٍ وإصبعٍ، ومن لحمٍ وعظمٍ، ذواتي طُولٍ، وعرضٍ، وعمقٍ، وتجزٍّ، وتركُّبٍ، ونزولٍ بحركةٍ من فوق لتحت، وانتقالٍ من حيّزٍ إلى حيّز، وهذا ما أجمَع على نفيِه أهلُ السنّة والجماعة قديماً وحديثاً، وقد يُطلَق ويرادُ به تركُ التأويل، أي: نجري النصَّ على ظاهرِه، ونُؤمِن بأنّ له تعالى يداً تَليقُ به كما يُعطِيه النصُّ، ولا نقول: إنّ اليدَ بمعنى القدرة، كما يختاره أهلُ التأويل، ولكن نُؤمِن أنّ يدَه تعالى متعاليةٌ عن الجسميّةِ، والتركيبِ، ومشابهةِ الخَلق، وعن أن يحيطَ بها عقلٌ أو وهمٌ، بل هي صفةٌ من صفاته القديمة القائمة بذاته الكريمة، لا علمَ لنا بمعناها، وهذا هو مسلكُ الأئمّة المتقدّمين، وهو المختارُ المعتمَدُ الحقُّ المبين، وهو معنى ما يقال من الجمع بين التنزيه والتشبيه، فالتنزيهُ حقيقةً، والتشبيهُ لفظاً، وذلك قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ فقد نزّه معنى، ثمّ قال: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشُّورى: ١١] فشبّه لفظاً، وذلك أن لا اشتراكَ بين شيءٍ من صفاتِه وصفاتِ خَلقه إلّا في الاسم، ولله المَثَلُ الأعلى، ولقد اشتدّتْ وكثُرتْ في عصرنا مَزلّةُ بعضِ مَن [أي: صديق حسن خانْ البوفالي القَنّوجي المتوفّى سنة ١٣٠٧هـ.] يدّعِي البلوغَ مبلغَ الرِّجال، ويُدعَى في العوام من أهل الكمال، فادّعى: "أنّ الإجراءَ على الظاهر بالمعنى الأوّل، وهو الحقّ من المقال، وبه تقول أئمّةُ السَّلَف" -والعياذُ بالله ذي الجلال-، فلا والله! ما هو إلّا ضلال، أيّ ضلال! نستجير بذَيل رحمة ربِّنا من المهاوي والمزالّ، والحمد لله المجير المتَعال!. [الإمام أحمد رضا].

(٢) هو علي بن محمد بن عبد الكريم بن موسى البَزدوي، فخر الإسلام أبو الحسن الفقيه الحنفي، وُلد سنة ٤٠٠هـ وتوفّي بسمرقند سنة ٤٨٢هـ. من تصانيفه: "كنز الوصول إلى معرفة
=

حقّنا؛ لأنّ المتشابهاتِ كانت معلومةً للنّبي ﷺ، كذا في "الكنز"[1]، وما سِوى المتشابهات من النّصوص تُحمَل على ظاهرِها، ما لم يصرف عنه دليلٌ قطعي.

فائدة: هذا الفصل تنبيهٌ على الجواب عن تمسُّك القائلين بالجِهة والمكان، قال ابنُ أبي الشّريف: "وأُجيبَ عنه بجوابٍ إجماليٍّ، هو المقدّمة للأجوبة التفصيليّة، وهو: أنّ الشّرعَ إنّما يثبت بالعقل؛ فإنّ ثبوتَه يتوقّف على دلالة المعجزة على صدق المبلِّغ، وإنّما تثبت هذه الدّلالةُ بالعقل، فلو أتى الشّرعُ بما يكذِّب العقل وهو شاهدُه، لَبطلَ الشّرعُ والعقلُ معاً، إذا تقرّر هذا فنقول: كلُّ لفظةٍ ترِد في الشّرع ممّا يُسنَد إلى الذّات المقدَّسة، أو يُظَنّ اسماً أو صفةً لها، وهو مخالفٌ للعقل، ويسمّى المتشابهَ، لا يخلو إمّا أن يتواترَ أو يُنقلَ آحاداً، والآحادُ إن كان نصّاً لا يحتمل التأويلَ، قَطَعْنَا بافتراء ناقلِه أو سهوِه أو غلَطِه، وإن كان ظاهراً فظاهرُه غيرُ مراد، وإن كان متواتراً فلا يُتصوّر أن يكونَ نصّاً لا يحتمل التأويلَ، بل لابدّ أن يكونَ ظاهراً، وحينئذٍ نقول: الاحتمالُ الذي يُنفيه العقلُ ليس مراداً منه، ثمّ إن بقِي بعد انتِفائه احتمالٌ واحد، تعيّن أنّه المرادُ بحكم الحال، وإن بقيَ احتمالان فصاعداً، فلا يخلو إمّا أن يدلَّ قاطعٌ على واحدٍ منها أو لا، فإن دلَّ حُمل عليه، وإن لم يدلّ قاطعٌ على التعيين، فهل يعيَّن بالنّظر؛ دَفعاً للخبط عن العقائد أو لا؛ خشيةَ الإلحاد في الأسماء والصّفات، الأوّلُ مذهبُ الخَلَف، والثاني مذهبُ السَّلَف، -وأجاب ابنُ الهُمام-

---

= الأصول" و"تفسير القرآن" و"الجامع الكبير" في الفروع، وشرح "الجامع الصّحيح" للبخاري، وشرح "الجامع الصغير" للشَّيباني في الفروع، وشرح "زيادة الزّيادات" للشَّيباني، و"المبسوط" في الفروع. ("هدية العارفين" ٥/ ٥٥٥، ٥٥٦).

(١) "الكنز" قـ٩٣.

عن آية الاستواء بـ"أنّا نؤمِن بأنّه تعالى استوى على العرش (مع الحكم بأنّه ليس كاستواء الأجسام من التمكُّن والمماسة والمحاذاة) لها؛ لقيام البراهين القطعيّة على استحالة ذلك في حقِّه تعالى (بل) نؤمِن بأنّ الاستواءَ ثابتٌ له تعالى (بمعنى يَليقُ به -سبحانه-، هو أعلَم به) كما جَرى عليه السَّلَفُ في المتشابه من التنزيه، عمّا لا يليق بجلال الله تعالى، مع تفويض علمِ معناه إليه -سبحانه- (وحاصلُه: وجوبُ الإيمان بأنّه) تعالى (استوى على العرش مع نفي التشبيهِ، فأمّا كونُ المراد أنّه استيلاؤُه على العرش فأمرٌ جائزُ الإرادة؛ إذ لا دليلَ على إرادته بعَينه، فالواجبُ علينا ما ذكرنا، وإذا خِيفَ على العامّة عدمُ فهم الاستواء، إذا لم يكن بمعنى الاستيلاء إلّا باتّصالٍ ونحوه من لوازم الجِسميّة، وأن لا ينفوه، فلا بأسَ بصرف فهمِهم إلى الاستيلاء؛ فإنّه قد ثبت إطلاقُه وإرادتُه لغةً، قد استوى بِشْرٌ[١] على العراق) من غير سَيفٍ ودَمٍ مهراق"[٢]. وإرادتُه لغةً، في قوله: من غير سَيفٍ ودَمٍ مهراق.

يستحيل وجوبُ شيءٍ عليه تعالى

وكذا يستحيل وجوبُ شيءٍ عليه، خلافاً للمعتزلة حيث أوجَبوا عليه أموراً، منها: اللُّطفُ والثوابُ على الطاعة، والعقابُ على المعصية، ورعايةُ الأصلَح للعِباد، والعِوَضُ عن الآلام، ويريدون بالواجب فعلاً يثبت بتركِه نقصٌ في نظر العقل؛ بسبب ترك مقتضى الدّاعي، فتركُ المراعاةِ المذكورة مع قيام الدّاعي بُخلٌ، يجب تنزيهُ الله تعالى

---

(١) بِشْرُ بن مَروان بن الحكم الأُمَوي، أحد الأجواد، وليُّ العراقين لأخيه عند مقتل مُصعَب، وداره بدِمشق عند عقبة الكتّان. مات بالبصرة، سنة خمس وسبعين ٧٥، وله نيف وأربعون سنة. ("سير أعلام النبلاء" ر: ٥٥٢-بِشر بن مروان، ٤/ ٣٨٥، ٣٨٦).

(٢) أي: في "المسامَرة" صـ٣٣-٣٥ ملتقطاً.

عنه، فيجب ما اقتضاه الدّاعي، أي: لا يمكن أن يقعَ غيرُه لتعاليه عمّا لا يليق به.

فمعنى الوجوبِ عندهم كونُ ذلك الأمرِ لابدّ من وقوعِه، وفرضُ عدمِه فرضُ مُحالٍ؛ لاستلزامه المحالَ، وهو اتّصافُه تعالى بما لا يجوز عليه على زعمِهم، وحاصله: أنّ عدمَ الفعل يؤدِّي إلى مُحالٍ في حقِّه سبحانه.

قال ابنُ الهُمام: "ونحن -أي: مَعشَر أهل السنّة- دِينُنا: أنّ اللهَ تعالى يفعل ما يشاء، ويحكم ما يُريد، ولا يُسئَل عمّا يفعل"[١] -قال-: "وليس ذلك -أي: القولُ بأنّ كلَّ واقعٍ هو الأصلَح، ولُزوم ما لا يليق، بتقديرِ عدمِ إعطاء الملك العظيم كلَّ فردٍ أقصى ما في الوسع- إلّا نقصاً في الغريزة، وكذا كونُ الخُلود في النّار أصلَح لمن فعلَ به، من مشاهَدة جمالِ ربِّ العالمين، في أعالي الجِنان أو مجرّد الجِنان، إنكارٌ للضروريات"[٢].

الملّةُ النَجديّة الهنديّة الدِيوبَنْدِيّة سَلَكوا مَسلكَ المعتزلة

والنَجديّةُ سَلَكوا مَسلكَ المعتزلة، قال صاحبُ "تقوية الإيمان"[٣]: "بعضُ

---

(١) أي: في "المسايَرة" صـ١٦٣.

(٢) هذا النصّ نقل من "المسايَرة" ولكن فيه نقصٌ من النّاسخين، ونصُّه هكذا: "فالسبيلُ إلى دفعهم، إنّما هو منعُ كونِ كلِّ واقعٍ، هو الأصلَحُ لمن وقعَ له، ومنعُ لزوم ما لا يليق به، بتقدير أن لا يُعطِيَ الملكَ العظيم كلَّ فردٍ من العبِيد، أقصى ما في وسعِه أو مصلحتِه جَبراً، بعد أن عرّفه طريقَها وأقدرَه، ولم يجبره على خلافها، وليس ذلك إلّا صادراً عن نقصٍ في الغريزة، وكذا كونُ الخُلود في النيران أصلَح لمن فعلَ به ذلك، من مشاهَدة جمال ربّ العالَمين، في أعالي الجِنان أو مجرّد الجِنان، وهذا إنكارٌ للضروريات". ["المسايَرة" صـ١٦٩].

[المفتي أختر رضا الأزهري ﷫].

(٣) هو إسماعيل (إمام الوهابية الهنديّة والدِيوبَنْدِيّة) بن عبد الغني بن ولي الله بن عبد الرّحيم الدّهلوي، وُلد بـ"دهلي" ١٢ من ربيع الثاني سنة ١٢٣٩هـ، لازَم أحمد بن عرفان، أمّا مصنَّفاته: "الصّراط المستقيم" بالفارسي، و"إيضاح الحقّ الصريح في أحكام الميّت والضريح" و"تقوية الإيمان" بالأورديّة، قُتل من ذي القعدة سنة ستّ وأربعين ومئتين وألف بمعركة "بالاكوت" وهو كان مع الاستعمار ضدّ المسلمين. ("نزهة الخواطر" حرف الألف، ر: ٩٩، ٧/ ٦٦-٧١ ملتقطاً).

التقاصير يظهر منه البَغاوةُ، وهذا أعظَم من كلّ التقاصير، وجزاؤُه يصل البتة، وأيُّ سلطانٍ تغافَل عنه ولا يجزي أمثالَهم، ففي سلطنتِه قصورٌ، والعقلاءُ يُعيرونه بعدم الغِيرة، فمالِك الملك مَلِك الملوك الغَيور، الذي قوّتُه على الكمال وكذا غِيرتُه، كيف يتغافل؟! وكيف لا يجزيهم؟!"[1].

استقلال العقل بإدراك الحُسن والقُبح

مسألة: لا نزاعَ بين العُقلاء في استقلال العقل بإدراك الحُسن والقُبح، بمعنى صفة الكمال وصفة النّقص، كالعِلم والجَهل، وَرَدَ شرعٌ أم لا! وكذا بمعنى ملائمةِ الغَرَض وعدمِها، كقتل زَيدٍ بالنِّسبة إلى أعدائه وأحبّائه، إنّما النزاعُ في حُسن الفعل وقُبحه، بمعنى استحقاقِ المدحِ والثوابِ والذّمِ والعقابِ من الله تعالى، هو عقليٌّ أو شرعيٌّ؟!.

فقالت المعتزلةُ: عقليٌّ؛ بناءً على أنّ للفعل في نفسِه حُسناً وقُبحاً ذاتيَين، أي: يقتضيهما ذاتُ الفعل، كما ذَهب إليه قُدماؤُهم، أو صفةٌ فيه تُوجِبهما له، كما ذهبَ إليه الجُبَّائي[2]، فمتى أدرَك العقلُ حُسنَ فعلٍ جَزَمَ بالثواب، ومتى أدرَك قُبحَ فعلٍ جَزَمَ بالعقاب، وأطلقوا القولَ بعدم توقّفِ حكمِ العقل بذلك على وُرود الشّرع، وقالوا: نعم، ما قَصر العقلُ عن إدراك جِهة الحُسن والقُبح، كحُسن صوم آخرِ رمضان،

---

(١) "تقوية الإيمان" الباب ١ في بيان التوحيد والشرك، الفصل ١ في اجتناب عن الإشراك، صـ٢٥.

(٢) هو شيخ المعتزلة، وصاحب التصانيف، أبو علي محمد بن عبد الوهّاب البصري الجُبائي، مات: بالبصرة سنة ٣٠٣هـ، أخذ عن: أبي يعقوب الشحام، وعاش ٨٦ سنة، ومات فخلّفه ابنَه أبو هاشم الجُبّائي، وأخذ عنه فنَّ الكلام أيضاً أبو الحسنِ الأشعَري، ثمّ خالَفه ونابَذه وتسنّن، وكان أبو علي -على بدعتِه- متوسّعاً في العلم، سيّال الذِّهن، وهو الذي ذلّل الكلامَ وسهّله، ويسّر ما صعب منه، وكان يقف في أبي بكر وعليٍّ أيّهما أفضل؟ وله: كتاب "الأصول" وكتاب "الأسماء والصّفات" وكتاب "التفسير الكبير" وأشياء كثيرة.
("سير أعلام النبلاء" ر: ٢٧٦١- الجبّائي، ٩/ ٦٣٣، ٦٣٤).

وقُبحِ صومِ أوّلِ الشّوال، يأتي الشَّرعُ كاشفاً عن حُسنٍ وقُبحٍ فيه ذاتيَين أو لصفة.

وقالت الأشاعِرةُ: ليس للفعل نفسِه حُسنٌ ولا قُبحٌ، وإنّما حسَّنه وُرودُ الشَّرع بالإذن لنا فيه، وقبّحه وُرودُه بالمنع لنا منه.

والحنفيةُ(١) قالوا بثبوت الحُسن والقُبح للفعل كالمعتزلة، وخالَفوهم في الإطلاق المذكور، واختلفوا في أنّه هل يُعلَم باعتبار العِلم بثبوتها في فعلٍ حكمُ الله؟ فقال أبو منصورٍ وفخرُ الإسلام وغيرُهما: "نعم شكرُ المنعِم(٢)، وروى عن أبي حنيفة ﵁ أنّه قال: "لا عذرَ لأحدٍ في الجَهل بخالِقه؛ لما يَرى من خَلق السّماوات والأرض"، وأنّه قال: "لولم يبعثِ اللهُ رسولاً، لَوَجبَ على الخَلق معرفتُه بالعُقول".

وقالوا(٣): "العقلُ عندهم(٤) إذا أدرَك الحُسنَ والقُبح، يُوجِب بنفسه على الله وعلى العِباد مقتضاهما، وعندنا المُوجِبُ هو الله تعالى، ولا يجب عليه -سبحانه- شيءٌ باتفاق أهل السنّةِ الحنفيّةِ وغيرهم، والعقلُ عندنا آلةٌ يُعرَف به(٥) ذلك الحكمُ بواسطة اطّلاعِه على الحُسن والقُبح الكائنَين في الفعل".

قال صدرُ الشّريعة(٦): "ثمّ عند المعتزلة العقلُ حاكمٌ بالحُسن والقُبح، مُوجِبٌ

---

(١) أي: الإمام أبو منصور الماتُريدي وأتباعُه، وعامّة مشايخ سمرقند.

(٢) أي: شكر المنْعِم واجبٌ عقلاً.

(٣) أي: الإمام أبو منصور وعامّة مشايخ سمرقند.

(٤) أي: المعتزلةُ. [الإمام أحمد رضا].

(٥) هكذا وجدنا في النُّسخ التي بين أيدينا. [الميمني].

(٦) هو عبيد الله بن تاج الشّريعة عمر بن صدر الشّريعة الأوّل أحمد بن جمال الدّين عبيد الله المحبوبي البخاري الفقيه الحنفي المعروف بـ"صدر الشّريعة الثاني"، توفّي سنة ٧٤٧ هـ. من تصانيفه: "تعديل العلوم" و"تنقيح الأصول" و"شرح وقاية الرّواية" لبرهان الشّريعة، و"النقاية في مختصر الوقاية" وغير ذلك. ("هدية العارفين" ٥/ ٥٢٢).

للعِلم بهما، وعندنا: الحاكمُ بهما هو اللهُ تعالى، والعقلُ آلةٌ للعِلم بهما، فيخلق اللهُ العلمَ عقيبَ نظرِ العقل نظراً صحيحاً؛ لما أثبتنا الحُسنَ والقُبحَ العقليَين، وفي هذا القدر لا خلافَ بيننا وبين المعتزلة، أردنا أن نذكرَ بعد ذلك الخلافَ بيننا وبينهم، وذلك في أمرَين، **أحدُهما**: أنّ العقلَ عندهم حاكمٌ مطلقاً بالحُسن والقُبح، على الله تعالى وعلى العِباد، أمّا على الله تعالى؛ فلأنّ الأصلَحَ واجبٌ على الله تعالى بالعقل، فيكون تركُه حراماً على الله تعالى، والحكمُ بالوجوبِ والحرمةِ يكون حكماً بالحُسن والقُبح ضرورةً، وأمّا على العِباد؛ فلأنّ العقلَ عندهم يُوجِب الأفعالَ عليهم، ويُبيحها ويحرِّمها، من غير أن يحكمَ اللهُ تعالى فيها بشيءٍ من ذلك. وعندنا الحاكمُ بالحُسن والقُبح هو اللهُ تعالى، وهو متعالٍ عن أن يحكمَ عليه غيرُه، وعن أن يجبَ عليه شيءٌ، وهو خالقُ أفعالِ العِباد على ما مرّ، وجاعلُ بعضِها حَسناً وبعضِها قَبيحاً"[1] انتهى.

ولا يُلتفت إلى ما نُقل مذهبُهم على خلاف تصريحِهم في بعض الكتب، وقال جماعةٌ من الحنفيّة: "إنّ للفعل صفةَ الحُسن والقُبح، لكن لا يُعلَم بها حكمٌ في فعلٍ أصلاً، كقول الأشاعِرة، وحكموا أنّ المرادَ من رواية "لا عذرَ"[2] بعد البعثة، والمرادَ "بالواجب" العُرفيُ، أي: الأليَق والأَولى.

قال أستاذ الأساتذة بحر العلوم[3] في "شرح المسلَّم": "فخرج حاصلُ

---

(١) أي: في "التوضيح شرح التنقيح" القسم ٤ في كيفية دلالة اللفظ على المعنى، الباب ٢ في إفادة اللفظ الحكم الشّرعي، فصل، ١/ ٤٠٧، اختصاراً.

(٢) أي: ما روي عن الإمام الأعظم "لا عذرَ لأحدٍ في الجهل بخالِقه" بعد بعثة النّبي ﷺ.

(٣) هو الشيخ عبد العلي محمد بن نظام الدّين محمد اللَكنَوي الهندي، أبو العيّاش السَّهالْوي، توفّي سنة ١٢٢٥هـ. صنّف: "الأركان الأربعة في العبادة" ترجمة "مَنار الأنوار" فارسي، و"حاشية =

البحث أنّ هاهنا ثلاثة أقوالٍ:

الأوّل: مذهبُ الأشعَريّة أنّ الحُسنَ والقُبح شرعيٌّ، وكذلك الحكمُ.

الثاني: أنّهما عقليّان، وهُما مَناطان لتعلُّق الحكم، فإذا أدرك في بعضٍ، كالإيمان والكفر والشّكر والكُفران، يتعلّق الحكمُ منه تعالى بذمّة العَبد، وهو مذهبُ هؤلاء الكِرام والمعتزلةِ، إلّا أنّه عندنا لا يجب العقوبةُ بحسب القُبح العقلي، كما لا يجب بعد وُرود الشّرع؛ لاحتمال العَفو، بخلاف هؤلاء؛ بناءً على وجوب العدل عندهم، بمعنى إيصال الثواب إلى مَن أتى بالحَسنات، وإيصال العِقاب للآتي بالقبائح.

الثالث: أنّ الحُسنَ والقُبح عقليّان، وليسا بمُوجِبَين للحكم، ولا كاشفَين عن تعلُّقه بذمّة العَبد، وهو مختارُ صاحب "التحرير"[١] وتبعَه المصنّفُ[٢]"[٣] انتهى.

قال في "المسايَرة": "(وقالت الحنفيّةُ قاطبةً بثبوت الحُسن والقُبح للفعل على الوجه الذي قالتْه المعتزلةُ[٤]، ثمّ اتّفقوا على نفي ما بَنَتْه المعتزلةُ على إثبات الحُسن

= على شرح سُلّم المنورق" و"حاشية على شرح الصدر الشيرازي لهداية الحكمة" و"حاشية على شرح مِير زاهد للتهذيب" و"حاشية على شرح مِير زاهد للمواقف" و"حاشية على شرح رسالة التصوّر والتصديق للقطب" وشرح "التحرير" لابن الهُمام، وشرح "المثنوي" لجلال الدّين الرّومي، و"فواتح الرَّحموت في شرح مسلَّم الثبوت". ("هدية العارفين" ٥/ ٤٧٣).

(١) انظر: "المسايَرة" صـ١٧١.

(٢) أي: في "مسلَّم الثبوت" المقالة ٢ في الأحكام، قـ٧.

(٣) أي: في "فواتح الرّحموت" المقالة ٢ في الأحكام، صـ١٥ ملتقطاً.

(٤) وهو استقلال العقل بدرك الحُسن والقُبح في فعلٍ لذاته أو لصفةٍ فيه، وإن لم يوجِب ذلك حكماً عندنا مطلقاً أو على تفصيل، كما تقدّم بعضُه بخلاف المعتزلة. [الإمام أحمد رضا].

والقُبح، من القول بوجوب الأصلَح، والرّزق، والثواب على الطاعة، والعقاب على المعاصي، والعِوَض في إيلام الأطفال والبَهائم؛ بناءً على منع كون مقابلاتها) أي: مقابلات الأمور التي أوجبتْها المعتزلةُ (خلافَ الحكمة، بل -قالوا-: ما وَرَد به السَّمعُ من وعد الرّزق والثواب على الطاعة، وألم المؤمن وطفلِه حتّى الشَّوكة يشاكها) المؤمن (محضُ فضلٍ وتطوُّلٌ[١] منه) تعالى، دون وجوبٍ عليه (لابدّ من وجودِه لوعدِه ومالم يرِد به) دليلٌ سَمعيٌّ (كتعويض البَهائم) عن آلامها (لم نحكم بوقوعه، وإن جوّزناه) عقلاً"[٢].

إيلامُ الله تعالى خَلقَه من دون جريمةٍ ولا ثواب جائزٌ عقلاً

مسألة: إيلامُ الله خَلقَه وتعذيبَهم من غير جُرمٍ سابقٍ، ولا ثوابٍ لاحقٍ له، في الدّنيا والآخرة، جائزٌ عقلاً، لا يقبح من الله تعالى، خلافاً للمعتزلة حيث لم يجوِّزوا ذلك إلّا لعِوضٍ أو جزاء، وإلّا لكان ظلماً غيرَ لائقٍ بالحِكمة، وهو مُحالٌ في حقِّه تعالى، فلا يكون مقدوراً له، ولذلك[٣] القولِ أوجَبوا على الله أن يقتصَّ لبعض الحيوانات من بعض. **قلنا:** الملازَمةُ ممنوعة؛ إذ الظلمُ هو التصرّفُ في مِلك الغير، وهو مُحالٌ في حقّه تعالى، ويدلّ على ذلك وقوعُه، وهو ما يشاهَد من أنواع البَلايا للحيوان من الذَّبح ونحوه، ولم يتقدّم لها جريمة.

فإن قالوا: "إنّه تعالى يحشرها ويجازيها، إمّا في الموقف أو في الجنّة، بأن تدخلَ

---

(١) أي: الفضل من الله تعالى. [المَيمني].

(٢) "المسايَرة" صـ١٧٩-١٨١ ملتقطاً.

(٣) وبالجملة هؤلاء الأنجاسُ جعلوا ربَّهم تحت حكم النّاس، ورحم اللهُ مَن قال: جلّ ذو الجلال أن يوزَنَ بميزان الاعتزال. [الإمام أحمد رضا].

في صورةٍ حَسَنةٍ بحيث يلتذّ برؤيتها أهلُ الجنّة، أو في جنّة تخصّها، على حسب مذاهبهم المختلفة". قلنا: "ذلك لا يُوجِبه العقلُ، فلا يجوز الجزمُ به، وما ورد من الاقتصاص للشّاة الجَمّاء من الشّاة القَرناء، فعلى تقدير الثبوت المعتبرِ في العقائد -أي: القطعي-، لا يفيد وجوبَ وقوعِه منه كما يقول المعتزلةُ".

هل يجوز التكليفُ بما لا يُطاق؟

مسألة: قالت الأشاعرةُ: "يجوز لله أن يكلِّفَ عِبادَه ما لا يُطيقونه، ومَنَعَه المعتزلةُ، ووافَقهم الحنفيّةُ، ليس بناءً على أنّ الأصلَحَ واجبٌ على الله تعالى -كما قالتْه المعتزلةُ-، وعدمُ جوازِه عقلاً بحثٌ عقليٌّ، مبنيٌّ على أنّ العقلَ قد يستقلّ بدَرك صفةِ الكمال وضدِّها، والمرادُ بـ"ما لا يُطاق" هو...[1] المستحيلُ في العادة، كالطيران من

---

(١) أقول: نسخة الكتاب المطبوعة في بمبائي سقيمةٌ جدّاً، ولم نجد غيرَها، وقد سقط هاهنا من الكلام ما غير المرام، وصوابُه هكذا: "المرادُ بما لا يُطاق هو المستحيلُ بالذات، ولو بالنّظر إلى المكلَّف، كالتكليف بخَلق الأجسام، وقد اتفقت الأشاعرةُ والحنفيّةُ -خلافاً للمعتزلة- على جواز التكليف بالمستحيل في العادة، كالطيران من الإنسان وحمل الجَبل".

قال في "المسلَّم" و"الفواتح": "(لا يجوز التكليفُ بالممتنع) بالذّات (مطلقاً كالجمع بين الضدَّين) في ذاته، لا بالنّسبة إلى قدرةٍ دون قدرةٍ (أو) الممتنع بالذّات (من المكلَّف) وإن كان ممكناً بالنِّسبة إلى قدرة الله تعالى (كخَلق الجوهر، وجوّز الأشعَريّةُ) التكليفَ بالممتنع بالذّات بالنّحوَين المذكورَين (أمّا الممتنعُ عادةً كحمل الجبل فيجوز) التكليفُ به عندنا (خلافاً للمعتزلة)؛ فإنّهم لا يجوِّزونه عقلاً (ولا يجوز) عندنا (شرعاً لقوله تعالى: ﴿لاَ يُكَلِّفُ اللهُ نَفْساً إِلاَّ وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، والإجماعُ منعقدٌ على صحة التكليف بما علِم اللهُ أنّه لا يقع) بل وقوعُه أيضاً" ["المسلَّم" مع شرحه "الفواتح" المقالة ٢، الباب ٣، صـ٦١] اهـ باختصارٍ، فليتنبّه!.

وبالجملة، فأصحابُنا توسّطوا بين التجويزِ مطلقاً -حتّى في الممتنع بالذّات- والمنعِ مطلقاً -حتّى في المحال العادي- فأجازُوا هذا لا ذاك، والصّحيحُ قولُ أصحابِنا؛ فإنّ إمكانَ الفعل من =

الإنسان وحملِ الجبل، أمّا الفعلُ المستحيل وقوعُه باعتبار سبق العِلم الأزَلي بعدم وُقوعه، فلا خلافَ في وُقوع التكليف به؛ لأنّه لا أثرَ للعلم في سَلب قدرة المكلَّف، ولا في جَبره على المخالَفة".

هل يجوز تعذيبُ المحسِن عقلاً؟

واعلمْ أنّ الحنفيّةَ لما استحالوا[1] عليه تعالى تكليفَ ما لا يُطاق، فهُم لتعذيب المحسِن -الذي استغرقَ عمرُه في الطّاعة مخالفاً لهَوى نفسِه في رِضا مولاه- أمنَع[2]،

= المكلَّف كافٍ لصحة التكليف، واللهُ قادرٌ على أن يخرقَ له العوائدَ إذا قصده، أمّا ما لا يمكن أصلاً فالتكليف [مبتدأ] به -بمعنى الطلب الحقيقي، لا التعجيزِ كما في ﴿فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ﴾ [البقرة: ٢٣]، ولا التعذيبِ كما يقال للمصوِّرين: «أحْيُوا ما خَلَقْتُمْ» [كما أخرجه البخاري في "الصحيح" كتاب البيوع، باب تجارة فيما يكره لبسه للرجال والنساء، ر: ٢١٠٥، صـ٣٣٨]- إمّا جَهلٌ [خبر] أو عَبثٌ، فيجب تنزيهُ الله تعالى عنه. [الإمام أحمد رضا].

(١) الاستحالةُ كونُ الشّيء مُحالاً، وعدُّك الشيءَ مُحالاً لازمٌ ومتعدٍ. [الإمام أحمد رضا].

(٢) **لا يجوز العذابُ على المطيع في نظر العقل**

"لم يجز في نظر العقل العذابُ على المطيع، الذي هو في علم الله كذلك، عند الماتُريديّة، وخالَف الأشعريُ ومَن تابَعه من عامّة الأشاعِرة فقالوا: "يجوز عقلاً تعذيبُه؛ لأنّ للمالِك أن يفعلَ في ملكِه ما يشاء، ليس ذلك بظلمٍ؛ إذ الظلمُ هو التصرُّفُ في مِلك الغير، والكلُّ مِلكُه؛ ولأنّه لا تزيده الطاعةُ، ولا تنقصه المعصيةُ، فيُثيب أو يعاقِب لذلك؛ ولأنّ ذلك لا ينافي الحكمةَ؛ لكون القدرةِ قابلةً للضدَّين؛ ولأنّ الأبلَغ في التنزيه إثباتُ القدرة عليه مع الامتناع عنه مختاراً، فكان القولُ به أَولى، ودليلُ الماتُريديّة أنّ تعذيبَ المُحسِن -الذي استغرقَ عمره في طاعةِ مولاه مخالفاً لهَواه، وطالباً لرِضاه- ليس من الحكمة؛ إذ هي تقتضي التفرقةَ بين المحسِن والمُسيء، فما يكون على خلافِها سَفَهٌ، فيستحيل عليه تعالى كالظلم والكذب، فلا يوصَف ﷻ بكونه قادراً عليه، ألا ترى أنّه ﷻ ردّ على مَن حكمَ بالتسوية بقوله: ﴿أَفَنَجْعَلُ الْـمُسْلِمِينَ كَالْـمُجْرِمِينَ * مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ [القلم: ٣٥، ٣٦]، وقال: =

=

﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَّجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاء مَّحْيَاهُم وَمَمَاتُهُمْ سَاء مَا يَحْكُمُونَ﴾ [الجاثية: ٢١]؛ ولأنّ ذلك ظلمٌ، والملِكُ لا يؤثِّر في دفعه، فيستحيل عليه تعالى؛ ولأنّ فعلَه تعالى وإن كان لا لغرضٍ، فهو على مقتضى الحكمةِ، وكونُ القدرة تصلح للضدَّين، ذلك إذا لم يؤدِّ إلى مُحالٍ، وهو منافاةُ الحكمة، هذا مضمونُ دليلِهم.

وممّا ألهمه اللهُ تعالى لعبده الحقير: أنّه إذا تأمّل الشخصُ بعَين البصيرة، رأى أنّ جميعَ النقائص والكدورات (أي: الواقعة في المخلوقات) من مقتضيات صفات الجلال، وجميعَ المحاسِن والصَّفا والخيرات من لوازم صفات الجمال، وكلُّ شيءٍ يجازى بأصله ويردّ إليه، فحينئذٍ لا يجوز عقلاً أن يتخلّفَ حكمُ كلٍّ منهما؛ لأنّه خلافُ الواقع، فلا يعذَّب مطيعٌ، ولا يثابُ عاصٍ، لكن المؤمنَ العاصي لما اجتمع فيه النّوعان، رجح أحدُهما على الآخَر بقوله سبحانه: «سبقتْ رحمتِي غضبِي» [أخرجه مسلم في "الصحيح" كتاب التوبة، باب في سعة رحمة الله تعالى، وأنّها تغلب غضبه، ر: ٦٩٧٠، صـ١١٩٢]، وهذا يرجِّح قولَ الماتُريديّة، بل يرفع الخلافَ عند ذوي البصيرة الذكيّة، لا سيّما على قولهم: إنّ القدرةَ لا تتعلّق بالمستحيل، ولو صلحتْ له لانقلب جائزاً، فتأمّل ذلك، واللهُ تعالى أعلم بما هنالك.

فإن قيل: فعلى هذا يكون ذلك (أي: إثابةُ المطيع وتعذيبُ الكافر) واجباً كما تقول المعتزلةُ، وهو باطلٌ، قلتُ: نعم، هو واجبٌ بإيجابه تعالى على نفسِه تفضُّلاً، وتكرُّماً، وزيادةً في الامتنان، كما قال -سبحانه-: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام: ٥٤]، ﴿وَكَانَ حَقّاً عَلَيْنَا نَصْرُ الْـمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧]، ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي الأَرْضِ إِلاَّ عَلَى الله رِزْقُهَا﴾ [هود: ٦] ...إلى غير ذلك من الآيات والأحاديث، وهذا لا ينفي كونَه ممكناً في نفسِه، بل زيادةً في التفضُّل والإحسان" اهـ "كنز الفوائد شرح بحر العقائد" ["الكنز" قـ١١] مزيداً ما بين الخطوط الهلاليّة للإيضاح.

أقول: أمّا القولُ بالوجوب منه تعالى لا عليه، فقد قال في "فواتح الرّحموت": "الإيجابُ منه تعالى لأجل الحكمة، ومطابقةِ الفعل للنّظم الصّالح من الكمالات، فيجب ثبوتُه له تعالى، والإيجادُ كيف ما اتّفق من غير وُجوبٍ، أمرٌ مستحيلٌ يجب تنزيهُه تعالى منه، فلا يجترئُ مسلمٌ إلّا على هذا" اهـ ["فواتح الرّحموت" المقالة ٢، الباب ١، صـ١٩]. وقال أيضاً: "أمّا عند عدم مانعٍ من الموانع أصلاً، فيجب صدورُ الفعلِ منه -سبحانه-؛ فإنّك قد عرفتَ أنّ الوجودَ من غير وجوبٍ باطلٌ" اهـ ["فواتح الرحموت" المقالة ٢، الباب ١، صـ٢٢].

=

=

والمقام يستدعي تنقيحاً عظيماً لا نفرغ الآن لبسطِه، لكن بين قول "الكنز": "لا ينفي كونَه ممكناً في نفسِه" وبين قوله: "لا سيّما على قولهم: إنّ القدرةَ لا تتعلّق بمستحيلٍ لا تصلح له" تَنافٍ ظاهرٌ، وكذا بينه وبين قولِه: "من مقتضيات صفات الجمال" و"من لوازم صفات الجلال"؛ فإنّ تخلُّفَ المقتضى وانفكاكَ اللازم مستحيلٌ بالذّات، إلّا أن يريدَ المعنى العُرفي، وذلك بمقصودِه لا يفي، ثمّ لا معنى لقوله: "بل يرفع الخلافَ" كما لا يخفى، ولا مساغَ للفظة: "لا سيّما" كما ترى، ثمّ على ما قرّر لا يجوز العفوُ عن الكافر أيضاً عقلاً، وهو قولٌ شاذٌّ مهجورٌ مخالفٌ للجُمهور، لا يعرَف إلّا عن بعض متأخِّري علمائِنا، كالعلّامة أكملِ الدّين البابَرتي [انظر ترجمته: ("هدية العارفين" ٦/ ١٣٧)]، والإمام أبي البركات النَّسَفي [انظر ترجمته: ("هدية العارفين" ٥/ ٣٧٩)] ومَن تبعهما.

الصَّوابُ عندي عقليّةُ الحُسن والقُبح

ثمّ أقول وإلى ربّي أتضرّع لهداية الصّواب: لما صرّحت العلماءُ: "أنّ التقليدَ في العقائد لا يجوز"، كما في "المسايَرة" وشرحِها "المسامَرة" [صـ١٠، ١١] و"المَطالب الوفيّة" [قـ٢٢] و"الحديقة النديّة" [الباب ٢، الفصل ٣، النوع ٣، القسم ٢، ١/ ٤٥٩] وغيرها، فيُعجِبني أنا أن أكونَ في الأصل مع أئمّتِنا الماتُريديّة، فالصَّوابُ عندي عقليّةُ الحُسن والقُبح، واعتقادِي: أنّ المَولى ﷻ منزَّهٌ في صفاته عن كلّ نقصٍ، وفي أفعالِه عن كلّ قُبحٍ. وإيماني: أنّ الظلمَ والكذبَ والسّفهَ وسائرَ النقائص والقبائح مُحالٌ بالذات عليه تعالى صفةً وفعلاً، شرعاً وعقلاً. وإيماني: أنّ لله تعالى أن يفعلَ ما يشاء ويحكم ما يريد، ولكن لا يشاء إلّا الممكنَ، ولا يريد إلّا المقدور، وهو تعالى منزَّهٌ عن إرادة المُحال، وعن القدرة عليه؛ فإنّها من أقبَح النقائص وأشنَع القبائح، كما بيّنتُه -بتوفيق الله تعالى- في "سبحان السُّبوح عن عيب كذبٍ مقبوح" ["الفتاوى الرّضوية" كتاب السير، ١٥/ ٣٢٢]، بل إذا تحقّقت وجدت هذه المسائل أكثرَها مجمَعاً عليه بين أهل السنّة والجماعة، وإن يذهل بعضُ أكابر الأشاعرة عن محلّ الوفاق، فسبحانَ مَن لا يغفل ولا ينسى! كما حقّقه الإمامُ ابن الهُمام في "المسايَرة" [صـ٢٠٠-٢١٠]، وأشار إليه العلّامةُ التفتازاني في "شرح المقاصد" [المقصد ٥ في الإلهيّات، الفصل ٥ في الأفعال، المبحث ٥: جواز تكليف ما لا يطاق ولا تعلّل أفعاله تعالى، الجزء ٤، صـ٢٩٨-٣٠١]. ويُعجِبني إيّايَ أن أكونَ في هذا الفرع -أعني جوازَ تعذيب الطائع عقلاً، وامتناعَه شرعاً- مع أئمّتنا الأشعَريّة، ولا يلزم ظلمٌ ولا سَفهٌ ولا تسويةٌ بين المُحسِن والمُسيء.

=

لكن لا بمعنى أنّه يجب عليه -سبحانه- تركُه كما تقول المعتزلةُ، بل بمعنى[1] أنّه تعالى

=

وتقريرُه: على ما ألهَمني ربِّي ﷻ أنّ وُرودَ أنواع الإيلام والبلاء، على خِلْص عِباد الله تعالى في دار الدّنيا ممكنٌ إجماعاً، وواقعٌ عياناً، وقد وردَ عن النّبي ﷺ أنّ «أشدُّ البلاءِ على الأنبياء، ثمّ الأمثَل فالأمثَل» [أخرجه الترمذي في "الجامع" أبواب الزهد، باب [ما جاء] في الصبر على البلاء، ر: ٢٣٩٨، صـ٥٤٧ ملتقطاً].

ولا يلزم منه ظلمٌ ولا سَفهٌ ولا تسويةٌ؛ فإنّه يكون نقمةً من الله تعالى على الكافر، وكفّارةً للعاصي، ورفعَ درجاتٍ للمُطيعِين، ومزيدَ قُرباتٍ لهم عند ربّهم، والعقلُ لا يفرِّق بين الدار والدار، فجاز أن يتشارَكَ المُحسِنُ والمُسيءُ في الدار الآخِرة أيضاً في صورة الإيلام، ويكون نقمةً على الكافر، وكفّارةً للعاصي، ومزيدَ قُرباتٍ للمُطيعِين، فلا يلزم أيضاً ظلمٌ أو سَفهٌ أو تسويةٌ، كما لم يلزم في الدّار الدّنيا، وليست الدرَجاتُ والقُربات منحصرةً في الحُور والقُصور والألبان والخُمور، حاش لله! بل الدرَجاتُ والقُرباتُ في ترقّي العبدِ في معرفة ربِّه، وتجلِّيه عليه بصفة الرّضا والمحبّة، وزيادةِ منزلتِه عند الله تعالى عنديّةً رَحمانيّةً، لا عنديّةً مكانيّةً؛ فيستوي في ذلك عند العقل كلُّ مكانٍ ومكان، ولا مانعَ عقلاً أن يتجلّى الرَبُّ ﷻ على بعض مَن في النّار، ويرزقه رؤيةَ وجهِه الكريم رحمةً منه؛ فإنّ الرّحمةَ واسعةٌ لا حجرَ فيها، وكذا لا امتناعَ عقلاً أن يربطَ المَولى ﷻ حصولَ ذلك لمن يشاء بدخول النّار، فيتحقّق أنّ ذلك الإيلامَ لرفع الدّرَجات وجليلِ المثوبات، كما كان يكون في الحياة الدّنيا، ولا والله! لو فعل اللهُ ﷻ ذلك لرأَيتَ عِبادَه المخلصين، إلى النّار مُهرِعِين، وفي طلبها مُسرِعِين، وعن الجنّة هاربِين، كهربِهم عن الشّهوات الدُنيويّة؛ طلباً لوجهِ الحقّ المبين، والحمدُ لله ربّ العالمين! ولعلّ مرادَ أصحابِنا: التعذيبُ المحضُ الخالصُ من دون إثمٍ ولا تقصيرٍ ولا مصلحةٍ، واللهُ ﷻ أعلم، وعلمُه -عزّ مجدُه- أتمُّ وأحكَم!. [الإمام أحمد رضا].

(١) هذا كلام "المسايَرة"، وعنها لخّص المصنّفُ العلّام ﷫.

أقول: وهو مخالفٌ لتصريح نفسِه فيها في الأصل التاسع ٩ من الرّكن الثالث ٣ في إرسال الرُّسُل بما نصّه: "وقد قالت المعتزلةُ بوجوب البعثة؛ لما عُرف من أصلِهم في وجوب الأصلَح، وقولُ جمعٍ من متكلّمي الحنفيّة من ما وراء النّهر: إنّ إرسالَهم من مقتضيات حكمة الباري؛ فيستحيل أن لا يكونَ عند تفهّم معنى وجوبُ الأصلَح ممّا قدّمناه [أي: في "المسايَرة" صـ١٦٠، ١٦١] هو معناه" ["المسايرة" صـ٢٢٣] اهـ.

=

يتعالى عن ذلك، وقد نصَّ تعالى على قُبحِه حيث قال: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَّن نَّجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاء مَّحْيَاهُم وَمَمَاتُهُمْ سَاء مَا يَحْكُمُونَ﴾ [الجاثية: ٢١].

هذا في التجويز عليه عقلاً وعدمِه، وأمّا الوقوعُ فمقطوعٌ بعدمِه وفاقاً، ولما كان هذا المقام مِن مَزالّ الأقدام، قال ابنُ الهُمام لرفع الأوهام: "(إنّ من محلّ الاتفاق) أي: في الحُسن والقُبح العقليَّين (إدراكَ العقل حُسنَ الفعل بمعنى صفة الكمال، وقُبحَ الفعل بمعنى صفة النقص، وكثيراً ما يذهَل أكابرُ الأشاعِرة عن محلّ النزاع في مسألتَي التحسين والتقبيح العقليَّين؛ لكثرة ما يشعرون في النّفس أن لا حكمَ للعقل بحُسنٍ ولا قُبح، فذهب) لذلك (عن خاطِرِهم محلُّ الوِفاق) أي: الحُسنُ بمعنى صفة الكمال، والقُبحُ بمعنى صفة النقص (حتّى تحيّر كثيرٌ منهم في الحكم باستحالة الكَذِب عليه) تعالى؛ (لأنّه[1] نقصٌ لما ألزَم) المعتزلةُ (القائلون بنفي الكلام النَّفسي القديم،

=

والذي قدّم من معناه هو لزومُ النقص وعدمُ القدرة، ثمّ قال: "وقوله في "عمدة النَّسَفي" [انظر ترجمته: ("كشف الظنون" ٢/ ١٧٢)]: "إنّها في حيّز الإمكان، بل في حيّز الوجوب" تصريحٌ به، لكنّه أراد به خلافَ ظاهرِه؛ إذ الحقُّ أنّ إرسالَهم لطفٌ من الله تعالى ورحمةٌ ومحضُ فضلٍ وَجودٍ" ...إلخ ["المسايَرة" صـ٢٢٤].

أقول: ولا معنى للحكم عقلاً بتعاليه تعالى عن شيءٍ؛ لكونه قبيحاً مع القدرة عليه؛ فإنّه إن كان نقصاً كان مُحالاً، وإلّا فمن أين للعقل الحكمُ عليه بأنّه يتعالى عنه، فافهمْ وتثبّتْ؛ فإنّه من مَزالّ الأقدام، وقد خالَط كلامَ الحنفيّة الكِرام كلامُ كثيرٍ من المعتزلة اللِّئام، فأوجَب كثيراً إثارةَ الأوهام، والله الهادي إلى سبيل السّلام!. [الإمام أحمد رضا].

(١) متعلّقٌ بالحُكم، والتحيُّر منصبٌّ عليه، لا على نفس الحكم؛ إذ لا توقّفَ له عليه، والمعنى أنّهم وجدُوا الأئمّةَ يستدعون على استحالة الكذب عليه ﷻ بدلائل كثيرةٍ نقليّةٍ وعقليّةٍ، منها: "أنّه نقصٌ، والنقصُ مُحالٌ على الله تعالى" فتحيّروا في صحة هذا الاستدلال على مذهب الأصحاب

=

الكَذِب على تقدير قِدمه في الإخبار) فلو كان كلامُه قديماً لكان كَذِباً (وهو مستحيلٌ عليه) تعالى؛ (لأنّه نقصٌ، حتّى قال بعضُهم، ونعوذ بالله ممّا قال: "لا يتمُّ استحالةُ النقص عليه) تعالى، (إلّا على رأي المعتزلة القائلين بالقُبح العقلي"، قال إمامُ الحرمَين:"لا يمكن التمسُّك في تنزيه الرَبّ ﷻ عن الكَذب بكونه نقصاً؛ لأنّ الكذبَ عندنا لا يقبح بعَينه"[١]، وقال صاحبُ "التلخيص"[٢]: "الحكمُ بأنّ الكذبَ نقصٌ، إن كان عقليّاً كان قولاً بحُسن الأشياء وقُبحها عقلاً، وإن كان سمعيّاً لزِم[٣] الدَّورُ"[٤]، وقال صاحبُ "المواقف": "لم يظهر لي فرقٌ بين النّقص العقلي والقُبح العقلي، بل هو هو بعَينه"[٥]؛

=

توهُّماً منهم، أنّ القولَ بالنّقص عقلاً هو القولُ بالقُبح عقلاً، وهُم لا يقولون به، وسيتّضح ذلك المرادُ بما يأتي آنفاً [انظر: الصفحة الآتية] من كلام إمام الحرمَين، حيث خصّ الكلامَ بصحة هذا التمسُّك، وهو واضحٌ جليٌّ عند مَن نوّر اللهُ بصيرتَه!. [الإمام أحمد رضا].

(١) أي: في "كتاب الإرشاد" باب القول في الوجه الذي منه تدلّ المعجزةُ على صدق الرّسول ﷺ، فصل، صـ١٣٥ ملتقطاً.

(٢) هو محمد بن محمد بن الحسين الطُوسي نصير الدّين الفَيلسُوف الشِّيعي، وُلد سنة ٥٩٧ وتوفّي ببغداد سنة ٦٧٢هـ. من تصانيفه: "آداب المتعلّمين" و"تجريد الاعتقادات" و"تلخيص المحصَّل" لفخر الدّين الرّازي في الكلام، و"زبدة الإدراك في هيئة الأفلاك" و"زِيج الإيلخاني" و"قواعد العقائد" غير ذلك. ("هدية العارفين" ٦/ ١٠٥).

(٣) لأنّ القولَ بصدق ذلك السَّمعِ الحاكم بأنّ الكذبَ نقصٌ، متوقّفٌ في هذا التمسُّك على القول بصدقِه، ولا يسوغ أن يثبتَ صدقُه بدليلٍ آخَر يحكم باستحالة الكذب، وإلّا لكان هو الكافي، ولَغا التمسُّكُ الأوّلُ، كما لا يخفى. [الإمام أحمد رضا].

(٤) أي: في "تلخيص المحصَّل" الركن ٣ في الإلهيّات والنّظر في الذّات والصّفات والأفعال والأسماء، القسم ٢ في الصّفات، القول في الصّفات الثبوتيّة، صـ١٣٤ ملتقطاً.

(٥) "المواقف" الموقف ٥ في الإلهيّات، المرصد ٤ في الصفات الوجوديّة، المقصد ٧، الجزء ٨، صـ١١٥ ملتقطاً.

وكلٌّ[1] هذا منهم للغَفلة عن محلّ النزاع، حتّى قال بعضُ محقِّقِي المتأخّرين منهم)

(١) **أقول**: ومن هذا الذهول قولُه في "المواقف" إنّ "العمدةَ في إحالة النّقص هو الإجماعُ" ["المواقف" الموقف ٥ في الإلهيّات، المرصد ٤ في الصفات الوجوديّة، المقصد ٦، الجزء ٨، صـ١٠٠ ملتقطاً]، والحقُّ أنّ امتناعَه ثابتٌ ببداهة العقل الغير المؤف، ثمّ هو من ضروريات الدِّين، فالإجماعُ في الدرجة الثالثة، كما بيّنتُه في كتابِي "سبحان السُّبوح عن عيب كذبٍ مقبوح" ["الفتاوى الرضوية" كتاب السير، ١٥/ ٣٢٣-٣٣٢].

ومن هذا الذُهول ما وقع للمَولى المحقِّق سيّدي عبد الغني النابلُسي -قُدّس سرُّه القدسي- في "المَطالب الوفيّة" حيث قال: "ذكر أكملُ الدّين في "شرح وصيةِ الإمام أبي حنيفة" [انظر ترجمته: ("كشف الظنون" ٢/ ٨٠٢)]: "أنّ العفوَ عن الكفر لا يجوز عقلاً عندنا -أي: عند الحنفيّة- خلافاً للأشعَري، وتخليدُ المؤمنين في النّار، وتخليدُ الكافرين في الجنّة عنده -أي: الأشعَري- يجوز عقلاً أيضاً، إلّا أنّ السَّمعَ ورد بخلافه، **للأشعَري**: أنّه تصرّفٌ في مِلكِه فلا يكون ظلماً؛ إذ الظلمُ تصرّفٌ في مِلك الغير. **وعندنا**: لا يجوز؛ لأنّ الحكمةَ تقتضي التفرقةَ بين المُحسِن والمُسِيء، ولهذا استبعد اللهُ تعالى التسويةَ بينهما بقوله تعالى: ﴿أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ﴾ [ص: ٢٨]، ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [الجاثية: ٢١]، ﴿أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ * مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ [القلم: ٣٥، ٣٦]. وتخليدُ المؤمن في النّار، وتخليدُ الكافر في الجنّة ظلمٌ؛ لأنّه وضعُ الشيء في غير موضعِه، فكان ظلماً، تعالى اللهُ عن ذلك علوّاً كبيراً. والتصرّفُ في مِلكه إنّما يجوز إذا كان على وجه الحكمة، وأمّا على خلاف الحكمة فيكون سَفهاً" ["شرح وصية الإمام أبي حنيفة" خلود أهل الجنّة وأهل النّار فيهما، صـ١٣٩، ١٤٠]، تعالى اللهُ عن ذلك علوّاً كبيراً. إلى هنا عبارتُه.

وقد علمتَ أنّ هذا مذهبُ المعتزلة في ثبوت التحسين والتقبيح بالعقل، فتكون الحكمةُ تابعةً له، وأمّا على مذهب أهل الحقّ أنّ التحسينَ والتقبيح ليسا بالعقل، بل بالحُكم، فالتحسينُ والتقبيحُ تابعان للحكم، والحكمةُ تابعةٌ للحكم، فلا يحسن الشيءُ ولا يقبح إلّا إذا حكمَ تعالى به فأمَر ونَهى، ولا يكون جارياً على مقتضى الحكمة إلّا بعد حُكمٍ به، فقولُه هذا غلطٌ منه؛ فإنّ اللهَ تعالى كيفما حكم، كان ذلك هو الحكمةُ؛ فإن حكمَ على أهلِ الجنّة بدخول

=

يعني المولى سعد في "شرح المقاصِد" (بعدما حكى كلامَهم هذا: "وأنا أتعجب من كلام هؤلاء المحقِّقين الواقفين على محلّ النزاع في مسألتَي الحُسن والقُبح)[1] العقليَّين"[2].

قال ابنُ أبي الشّريف: "كيف لم يتأمّلوا أنّ كلامَهم هذا في محلّ الوِفاق، لا في محلّ النزاع؟!. فإن قيل: "محلُّ النزاع ومحلُّ الوِفاق إنّما هُما في أفعال العِباد، لا في

=

النّار، أو على أهل النّار بدخول الجنّة، كان ذلك محضَ الحكمة؛ إذ لا يتوقّف الحكمةُ إلّا على تحسين الشيء وتقبيحِه بالحُكم، فلابدّ من سبقه لظهورِ الحكمة، وقبل وُرود الحُكم لا حُسنَ لشيءٍ ولا قُبحَ له إلّا عند المعتزلة" اهـ كلامُ "المَطالب الوفية" [قـ١٣١].

وكتبتُ عليه ما نصُّه: "أقول: لا غروَ في الذهول عن أنّ عقليّةَ هذا الحُسن والقُبح في محلّ الوفاق لا النزاع، فقد ذهل عنه جلّةٌ كبراء، كما بيّنه في "المسايَرة" [صـ٢٠٥] و"شرح المقاصد" [المقصد ٥ في الإلهيّات، الفصل ٥ في الأفعال، المبحث ٣ في لا حكم للعقل بالحُسن والقُبح، الجزء ٤، صـ٢٨٢، ٢٨٣] نعم، العجبُ في الذهول عن أنّ أئمّتَنا الماتُريديّةَ قائلون بعقليّة الحُسن والقُبح، والنزاعُ مشهورٌ، وفي الزُّبر مزبورٌ، وإن كانت الأشاعِرةُ كالإمام حجّة الإسلام [انظر: في "إحياء العلوم" كتاب قواعد العقائد، الفصل ٣ من كتاب قواعد العقائد في لوامع الأدلّة ...إلخ، الركن ٣: العلم بأفعال الله تعالى ومداره على عشرة أصول، ١/ ١٣٣، ١٣٤]، والإمام الرازي [انظر: في "المحصَّل" الركن ٣ في الإلهيّات والنظر في الذات والصفات والأفعال والأسماء، القسم ٣ في الأفعال، صـ١٤٧] وغيرهما يقتصرون عند ذكر الخلاف على نسبته للمعتزلة فقط. نعم، عدمُ تجويز العفو عن الكفر عقلاً قولٌ ضعيفٌ مهجورٌ على خلاف الجُمهور، والله تعالى أعلم. [الإمام أحمد رضا].

(١) "شرح المقاصد" المقصد ٥ في الإلهيات، الفصل ٣ في الصفات الوجوديّة، المبحث ٦ في أنّه متكلّم، الدليل ٣، الجزء ٤، صـ١٥٩.

(٢) "المسايرة" صـ٢٠٤، ٢٠٥ ملتقطاً.

صفاتِ الباري سبحانه". قلنا: "لا خلافَ بين الأشعَريّة وغيرهم في أنّ كلَّ ما[١] كان وصف نقصٍ في حقّ العِباد، فالباري تعالى منزَّهٌ عنه، وهو مُحالٌ عليه تعالى، والكذبُ وصفُ نقصٍ في حقّ العِباد". فإن قيل: "لا نسلِّم أنّه وصفُ نقصٍ في حقِّهم مطلقاً؛ لأنّه قد يحسن، بل قد يجب في الإخبار لسائلٍ عن موضع رجلٍ معصومٍ يقصد قتلَه عدواناً". قلنا: لا خفاءَ في أنّ الكذبَ وصفُ نقصٍ عند العقلاء، وخروجُه لعارض الحاجة للعاجز عن الدّفع إلّا به، لا يصحّ فرضُه في حقّ ذي القدرة الكاملة الغني مطلقاً -سبحانه-، فقد تمّ كونُه وصفَ نقصٍ بالنِّسبة إلى جناب قُدسِه تعالى، فهو مستحيلٌ في حقّ الله ﷻ"[٢] انتهى.

أقول: وأعجَب من كلّ عجيبٍ أنّهم يصرِّحون بتشخيص محلّ النزاع في هذا الباب، ويستندون بهذه الدّعوى في كثيرٍ من الأبواب في هذا الكتاب، مع ذلك لا يظهر لهم الفرقُ، ويتحيّرون ويقولون ما يقولون، وصاحبُ "المواقف" ذكر التشخيصَ في أوّل الباب، وقال في مسألة الكلام في دلائل امتناع الكَذِب عليه تعالى: "إنّه نقصٌ، والنقصُ عليه مُحالٌ إجماعاً"[٣] وبه أجاب عن دليل منكِرِي[٤] البعث.

---

(١) ألقَينا عليك تحقيقَه فيما تقدّم [انظر: صـ١٣٧] فتذكّر. [الإمام أحمد رضا].

(٢) "المسامَرة" صـ٢٠٥، ٢٠٦.

(٣) "المواقف" الموقف ٥ في الإلهيّات، المرصد ٤ في الصفات الوجوديّة، المقصد ٧، الجزء ٨، صـ١١٤ ملتقطاً.

(٤) تقدّم [انظر: صـ١٣٨] مثلُه في أوائل بيان ما يجب اعتقادُ استحالتِه، والذي رأيتُه في "المواقف" [الموقف ٥ في الإلهيّات، المرصد ٤ في الصفات الوجوديّة، المقصد ٧، الجزء ٨، صـ١١٦]، ذكره في الجواب عن دليل مُنكِري المعجزة ودلالتها على صدق الأنبياء عليهم السلام. [الإمام أحمد رضا].

ثوابُ المطيع بمحض فضلِه تعالى، وعذابُ العاصي بعدلِه، ولا يجب عليه شيءٌ منها

مسألة: ثوابُ المطيع بمحض فضل الله، لا عن إيجابٍ كقول الفَلسَفي، ولا عن وجوبٍ كقول المعتزلي، وعذابُ العاصي بمحض عدلٍ، ليس جَوراً ولا واجباً عليه، قالت المعتزلةُ بوجوبِ تعذيبِ مَن مات مُصِرّاً على المعصية، وإثابةِ مَن مات على الطّاعة بحسب طاعته، وقالوا: "لابدّ من المؤاخَذة في الكبيرة، ومرتكبُ الصّغائر فقط، لا يجوز تعذيبُه"، وعندنا مَعاشِر أهل السنّة من الماتُريديّة والأشاعِرة: "لا يجب على الله شيءٌ، فلذلك يجوز العفوُ عمَّن مات مُصِرّاً على الكبائر بشفاعة النّبي ﷺ، أو دونها بمحض فضل الله تعالى، كذا قال ابنُ الهُمام في "المسايَرة"[١] و"شرّاحُه"[٢].

أقوال أهلِ القبلة في مرتكِب الكبيرة

واعلمْ أنّ أهلَ القبلة اختلفوا في هذه المسألة، فقال بعضُهم: "وعيدُ مرتكب الكبيرة قطعيٌّ دائميٌّ" ويقولون: "إن مات صاحبُ الكبيرة بلا توبةٍ فحكمُه حكمُ الكفّار" وهذا مذهبُ الخوارِج والمعتزلة، أمّا الخوارجُ فصرَّحوا بكفرِه، بل بعضُهم بكفر مرتكِب الصّغيرة أيضاً، وقالوا: "كلُّ ذنبٍ شركٌ" والمعتزلةُ وإن قالوا: هو في منزلةٍ بين المنزلتَين، لكن لما خرج من الإيمان فحكمُه حكمُ الكفّار عندهم من منع صلاة الجنازة، ودفنِه في مقابر المسلمين، والاستغفارِ لهم[٣]؛ لأنّها[٤] بالإيمان مشروطٌ

---

(١) "المسايَرة" صـ٢٥٤.

(٢) "المسامَرة" صـ٢٥٤، ٢٥٥. و"شرح المسايَرة" لابن قطلوبغا، صـ٢٥٦، ٢٥٧.

(٣) كذا بالأصل، والأَولى "له". [الإمام أحمد رضا].

(٤) كذا بالأصل المطبوع في بمبائي، وهي نسخةٌ سقيمة جدّاً، وصوابُه: "لأنّه" أي: كلُّ ما ذُكر من =

ومربوطٌ، وإذا فات الشّرطُ فات المشروط.

وبعضُهم قالوا: "وعيدُه قطعيٌّ منقطعٌ، لا يليقُ بالعفو، يعذِّب البتة، لكنّه منقطعٌ عذابُه، ويدخل الجنّةَ آخِراً، وهذا مذهب بِشر المريسي[1]، والخالدي[2] وغيرهما من الجهّال السُّفهاء، وقالت المُرجئةُ: "ليس للفُسّاق وعيدٌ أصلاً، وكلُّ وعيدٍ وَرَد في الكتاب والسنّة فهو للكافر، الذي يكون مع كفرِه الفِسقُ أيضاً، وقد[3] صحّ أنّ رسولَ الله ﷺ قال: «صِنفان من أمّتي ليس

=

صلاة الجنازة والدّفن والاستغفار. [الإمام أحمد رضا].

(١) هو بِشر بن غياث بن عبد الرّحمن المريسي أبو عبد الرحمن الكوفي الحنفي المعتزلي، توفّي ببغداد سنة ٢١٨هـ. له: "كتاب الحجج" في الفقه. ("هدية العارفين" ٥/ ١٩٠).

(٢) لم نعثر على ترجمته.

(٣) رواه البخاري في "التاريخ" [أي: في "التاريخ الكبير" باب سلام، ر: ٢٢٢٣، ٤/ ١٣٣ ملتقطاً: انظر ترجمته: ("كشف الظنون" ١/ ٢٦٤)]. والترمذيُ وحسَّنه عن ابن عبّاس [أي: في "الجامع" أبواب القدر عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في القدرية، ر: ٢١٤٩، صـ٤٩٤ ملتقطاً] بلفظ: «صِنفان من أمّتي ليس لهما في الإسلام نصيبٌ: المُرجئةُ والقَدَريّةُ».

وابنُ ماجه عنه [أي: في "السنن" المقدّمة، باب في الإيمان، ر: ٦٢، صـ٢١ ملتقطاً] وعن جابر بن عبد الله معاً [أي: في "السنن" المقدّمة، باب في الإيمان، ر: ٧٣، صـ٢٣ ملتقطاً] بلفظ: «صِنفان من هذه الأمّة ليس لهما في الإسلام نصيبٌ: المُرجئةُ والقَدَريّةُ». والطَبَرانيُّ في "الأوسَط" [باب الميم، من اسمه محمد، ر: ٥٥٨٧، ٤/ ١٦٥ ملتقطاً] بسندٍ حَسنٍ عن أبي سعيد الخُدري. والخطيبُ في "التاريخ" عن ابن عمر رضي الله عنهما [أي: في "تاريخ بغداد" ذكر مَن اسمه محمد واسم أبيه الصباح، ر: ٥٦٦، ٢/ ٢١٢ ملتقطاً]، ولا بدعَ في إطلاق الصّحيح على الحُسن، ثمّ بالتنوُّع يترقّى إلى الصّحة لا محالةَ.

ولأبي نعَيم عن أنس [أي: في "حلية الأولياء" ذكر تابعي التابعين، ر: ٤٤٥، محمد بن أسلَم، ر: ١٣٨٣٦، ٩/ ٢٦٥]. و"أوسط الطَبَراني" عن واثلة ["المعجم الأوسط" باب

=

لهم[1] من الإسلام نصيبٌ: المُرجئةُ والقَدَريّةُ».

مذهبُ أهل السنّة مذهبُ الصحابة والتابعين

والمذهبُ الصّحيح الذي عليه الصحابةُ والتابعون، وهو مذهبُ أهل السنّة: "أنّ مرتكِبَ الكبيرة -وإن مات بلا توبةٍ- قابلٌ للعَفو، ومثل سائر المسلمين في الأحكام، ولابدّ من اعتقاد: أنّ اللهَ برحمته، أو بشفاعة الشّافعِين يعفو عن بعضِهم، وإن عذّب بعضاً منهم أيضاً، وأنّ مَن عذَّبه منهم لا يخلد في النّار، بل لابدّ أن يخرجَ منها بشفاعة الشّافعِين، أو باستيعاب[2] العذاب على مقدار معصيته، ويكون مآلُه الجنّةَ". قال العلاّمةُ

=

الألف، من اسمه أحمد، ر: ١٦٢٥، ١/ ٤٤٢ ملتقطاً]، وعن جابر رضي الله عنهما بلفظ: «صِنفانِ مِن أمّتِي لا تنالُهم شفاعتِي يومَ القيامة: المرجئةُ والقدريةُ» ["المعجم الأوسط" باب الميم، من اسمه محمد، ر: ٥٨١٧، ٤/ ٢٣١ ملتقطاً] صالحٌ معتبرٌ، وقد انجبر. [الإمام أحمد رضا].

(١) كذا بالأصل، وصوابُه: "لهما". [الإمام أحمد رضا].

(٢) أقول: بل لا استيعابَ أصلاً -إن شاء الله-، وما استقصى كريمٌ قطّ، ألا ترى إلى خُلُق نبيِّه ﷺ إذ يقول عنه ربُّه: ﴿عَرَّفَ بَعْضَهُۥ وَأَعْرَضَ عَنۢ بَعْضٍ﴾ [التحريم: ٣]، فما ظنُّك بأكرَم الأكرَمين ﷻ! وقد صحت الأحاديثُ أنّ المؤمنين يخرجون، فيخرجون بشفاعة الشّفيع الرّفيع الكريم ﷺ، ثمّ يُخرِج اللهُ برحمتِه كلَّ مَن قال: "لا إلهَ إلّا الله" وأولئك يسمَّون عتقاءُ الله ﷻ، كما عند أحمد [أي: في "مسنده" مسند أنس بن مالك بن النضر، ر: ١٢٤٧١، ٤/ ٢٨٩، ٢٩٠]، والنَّسائي [أي: في "السنن الكُبرى" كتاب التعبير، ذكر أسماء الله تعالى وتبارك، الجبار، ر: ٧٦٩٠، ٤/ ٤٠١]، والدارمي [أي: في "السنن" المقدّمة، باب مَا أعطي النّبي ﷺ من الفضل، ر: ٥٢، ١/ ٤١، ٤٢]، وابن خزيمة [أي: في "كتاب التوحيد" باب ذكر الأخبار المصرَّحة عن النّبي ﷺ أنّه قال: "إنّما يخرج من النّار مَن كان في قلبه ...إلخ، ٢/ ٧١٠، وسعيد بن منصور عن أنس. وعند أحمد [أي: في "المسند" مسند أبي سعيد الخدري، ر: ١١٨٩٨، ٤/ ١٨٧، ١٨٨، ومسند جابر بن عبد الله، ر: ١٤٤٩٨، ٥/ ٧٤] وابنَي حِبّان [أخرجه في "الصحيح" كتاب الإيمان، ر: ١٨٢، ١٨٣، صـ٨٠] ومنيع [انظر: "كنز العمال"

=

النابلُسي: "والظاهرُ أنّ كلَّ نوعٍ من أنواع الكبائر، لابدّ من نفوذ الوعيد في طائفةٍ من مرتكبِيه، أقلُّها الواحدُ على ما هو المختارُ من صدق الطائفة[١] لغةً به"[٢] انتهى.

وبالجملة، كونُ جميع المعاصي قابلةً للعَفو غيرَ الكفر (الذي هو مذهبُ أهل السنّة والجماعة) هو منصوصُ الآيات القرآنيّة كقوله: ﴿إِنَّ اللهَ لاَ يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾ [النِّساء: ٤٨] وغير ذلك، وأيضاً كتابُ الله بكونه عَفوّاً وغفوراً ورحيماً وكريماً مشحونٌ، وفي الحديث زاد على حدّ التواتُر هذا المضمونُ، وحملُ المعتزلة الآيةَ على التائب باطلٌ؛ لأنّ الكفرَ مغفورٌ عنه بالتَوبة، فما دونه أَولى، والآيةُ إنّما سِيقتْ لبيان التفرقة بينهما، وذا فيما ذكرنا، كذا قالوا[٣].

=

حرف القاف، كتاب القيامة من قسم الأقوال، الشفاعة، الإكمال، ر: ٣٩٠٨٩، ١٤/ ١٧٥، نقلاً عن ابن منيع]، والبَغَوي [انظر: ترجمته: "هدية العارفين" ٥/ ٣٦٤"] في "الجعديات" [المرجع نفسه: "كنز العمال" نقلاً عن البَغَوي في "الجعديات"] وسعيد عن جابر رضي الله عنهما، فإن استقصى فمتى أعتَق؟! إنّما أطلَق، ألا ترى أنّ الأسيرَ إذا أتمّ ميقاتَه فأخرج، فإنّما يقال: أُطلِق، لا أُعتِق، واللهُ تعالى أكرَم الأكرَمين، والحمد لله ربّ العالمين!. [الإمام أحمد رضا].

(١) قال الله تعالى: ﴿فَلَوْلاَ نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي الدِّينِ﴾ [التوبة: ١٢٢]، والفرضُ يتأدّى بقيام واحدٍ، وقال تعالى: ﴿إِن نَّعْفُ عَن طَآئِفَةٍ مِّنكُمْ﴾ [التوبة: ٦٦]، وإنّما عُفي عن واحدٍ، وأخرج ابنُ أبي حاتم [انظر ترجمته: ("هدية العارفين" ٥/ ٤١٧، ٤١٨)] عن ابن عبّاس رضي الله عنهما في الآية قال: "الطائفةُ: الرجلُ والنفرُ" [أي: في "تفسيره" التوبة تحت الآية: ٦٦، ر: ١٠٤٠٣، ٦/ ١٨٣١]. وأخرج عبد بن حمَيد [انظر ترجمته: ("هدية العارفين" ٥/ ٣٥٩)] عنه قال: "الطائفة: الرّجلُ فصاعداً" [انظر: "الدر المنثور" التوبة، تحت الآية: ٦٦، ٤/ ٢٣١، نقلاً عن عبد بن حمَيد]. [الإمام أحمد رضا].

(٢) لم نعثر على هذا النقل.

(٣) **أقول**: كأنّه يشير إلى حصول التفرِقة بقبول توبة اليأس من العاصي دون الكافر، أو بأنّ العاصيَ أقرَب للتَوبة، والحقُّ أنّ سياقَ الآيةِ وإحالةِ عفوِ ما دون الكفر على محض المشيئة،

=

الملّةُ النَجديّةُ الهنديّة الدِيوبَنْدِيّة خالَفوا أهلَ السنّة

والنَجديّةُ خالَفوا أهلَ السنّة، ومالوا إلى ما قال المريسيُ والخالديُ بتثليث القِسمة في "كتاب التوحيد"[١]، واقتفاه صاحبُ "تقوية الإيمان" حيث قال: "الشّركُ لا يكون مغفوراً، فإن كان الشّركُ من الدّرجة القُصوى، الذي يصير به الإنسانُ كافراً، فجزاؤُه خُلودُ جهنّم، وإن كان دونَه، فما كان جزاؤُه مقرَّراً عند الله يجده، وباقي المعاصي على رضاء الله، إن شاء عَفا، وإن شاء جَزى"[٢].

مسألة: النَّجدات[٣] من الخوارج مَنَعوا كفرَ مرتكِبِ الكبيرة غيرِ مصِرٍّ عليها، وحكموا بكفرِ مَن أصَرّ على المعصية، ولو كانت صغيرةً، والنَجديّةُ اتّبعوهم في تكفير المُصِرّ على الكبيرة.

مسألة: لا خلافَ في عدم العفوِ عن الكفر، إنّما الخلافُ في دليلِه، فلا يجوز وقوعُه سمعاً عندنا، قال تعالى: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ﴾ [المدّثّر: ٤٨] أي: لو شفعوا، لكن لا يقع ذلك، أي: إتيانُهم بالشّفاعة؛ لأنّه تعالى قال: ﴿مَن ذَا الَّذِي يَشْفَعُ

=

ناطقٌ قطعاً بمذهبِ أهل السنّة وبطلانِ زعم المعتزلة. [الإمام أحمد رضا].

(١) "كتاب التوحيد": لمحمد بن عبد الوهّاب بن سليمان النَّجدي (ت١٢٠٦هـ). ("الأعلام" ٦/ ٢٥٧).

(٢) "تقوية الإيمان" الباب ١ في بيان الشّرك، الفصل ١ في الاجتناب عن الإشراك، صـ٢٤.

(٣) تبع نجدة بن عامر النَّخعي. [نجدة بن عامر الحروري الحنفي، من رؤوس الخوارج، مالَ عليه أصحابُ ابن الزبير فقتلوه بالجِمار، وقيل: اختلف عليه أصحابُه فقتلوه في سنة تسع وستّين ٩٩. ("تاريخ الإسلام" حرف النون، ر: ١١٥-نجدة بن عامر الحنفي الحروري، ٢/ ٧٢٧)]. [الإمام أحمد رضا].

عِنْدَهُ إِلاَّ بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥] ولا يجوز عقلاً عند المعتزلة على ما زعمُوا هُم وصاحبُ "العُمدة"[١] من الحنفيّة؛ بناءً منهم على أنّ العفوَ من الكفّار مخالفٌ للحِكمة على ما ظنُّوا.

"قالوا: قضيةُ الحِكمة التفرِقةُ بين المُسِيء والمحسِن، وفي جواز العفوِ تسويةٌ بينهما (فيمتنع) العفوُ (عقلاً عليه تعالى، فيجب العقابُ) أي: وقوعُه منه تعالى؛ لأنّه يثبت بترك العقاب نقصٌ في نظر العقل؛ لكونه خلافَ قضيةِ الحِكمة"[٢] كذا في "المسايَرة" ومتعلّقاته.

وفي "مختصر العقائد": "وأمّا ما قال جهمُ بن صَفوان، فنقول: ذلك باطلٌ؛ فإنّ المُلكَ لله، والنّاسُ عبيدُه، وله أن يفعلَ بهم ما يريد، ولكن وعد أنّ لا يعذِّبَ أحداً بغير ذنبٍ، وأن لا يخلد المؤمن المذنِب في النّار، ويستحيل أن يخلفَ في ميعاده. وكذا وعد أن يعذِّبَ المؤمنَ المذنِب زماناً، والكافرَ مؤبّداً، ولكن قد يعفو عن المؤمِن المذنِب ولا يعذِّبه؛ لأنّه تكرُّم وتفضُّل بترك الوعيد، أمّا في حقّ الكفّار، فلا يكون العفوُ، وإن كان تكرُّماً وتفضُّلاً، قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي﴾ ...الآية [السجدة: ١٣] أخبر أنّه لا يفعل مع الكفّار إلّا بطريق العَدل"[٣] انتهى. والخياليُّ[٤] وغيرُه من محشّي "شرح العقائد" للسَّعد، قد بسطوا

(١) أي: حافظ الدِّين أبو البركات النَّسَفي.

(٢) "المسايَرة" مع شرحه، صـ٢٥٥.

(٣) لم نعثر عليه.

(٤) هو أحمد بن موسى الشهير بـ"الخيالي" شمس الدِّين الرُّومي الحنفي، توفّي سنة ٨٧٠هـ. من تآليفه: "حاشية على شرح تجريد العقائد" للسيّد الشّريف الجُرجاني، و"حاشية على شرح العقائد" للقاضي الإيجي، و"شرح العقائد النَّسَفية" و"شرح القصيدة النُّونيّة" لخضربك في علم الكلام، وغير ذلك. ("هدية العارفين" ٥/ ١١٠).

القولَ في مذهب المعتزلة، أي: امتناعُ العفو عقلاً، وذكرُ دلائلِهم والجوابِ عنها.

ولما اشتبه المقامُ على بعض الأفهام -من جهة عقليّةِ الحُسن والقُبح عند الماتُريديّة كالمعتزلة- ومذهبُهما واحدٌ، فتخيّلوا أنّ مذهبَهما في الفروع أيضاً واحدٌ، فقالوا بامتناع عفوِ الكفر من الله، ووجوبِ عِقابِه عليه تعالى عقلاً، ولم يتفطَّنوا أنّ الماتُريديّةَ وإن قالوا بعقليّة الحُسن والقُبح، لكن اتّفقوا[1] على نفيِ ما بنت المعتزلةُ عليه من وجوبِ أمورٍ عليه.

وما في "التوحيد": "أنّ الكفرَ مذهبٌ يعتقد، فعقوبتُه أن يخلّدَ في النّار"[2]، فأجيبَ عنه: بأنّه لبيان الفرق بين الكفر وسائر الكبائر، لا للامتناعِ عنه والوجوبِ عليه، ولا يجب عليه شيءٌ باتفاق أهل السنّة والجماعة.

ولما تنبّهوا بما أورد عليهم من الوجوبِ وشنائعِه قالوا: هو واجبٌ بإيجابه تعالى على نفسِه، تفضُّلاً وتكرُّماً وزيادةً في الامتنان[3] كما قال سبحانه: ﴿كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام: ١٢] ﴿وَكَانَ حَقّاً عَلَيْنَا نَصْرُ الْـمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧] وأمثالها، وهذا لا ينفي كونَه ممكناً في نفسِه، وعمدةُ مَن اشتبهَ عليه المسألةُ النَّسَفيُّ، حيث خلط مذهبَ المعتزلة بمذهب الماتُريديّة في كثيرٍ من مواضع "العُمدة"، ووافَق المعتزلةَ[4]، والمحقِّقون نبّهوا عليها.

في "المسايَرة": "صاحبُ "العمدة" لما اختار أنّ العفوَ عن الكفر لا يجوز

---

(١) أي: الماتُريديّة.

(٢) "كتاب التوحيد" مسألة في ذمّ القدريّة، صـ٢٦٠ ملتقطاً.

(٣) أقول: وهذا إن لم يكن تصريحاً بالمرام -فكما ترى- رجوعٌ عن القول. [الإمام أحمد رضا].

(٤) انتظر ما سنُلقِي عليك بتوفيق الله تعالى!. [انظر: صـ١٨٤-١٩٠]. [الإمام أحمد رضا].

عقلاً (وقال الشّارح: "وِفاقاً للمعتزلة"[١]) كان امتناعُ تخليد الكافر في الجنّة لازِمَ مذهبِه، ونحن لا نقول بامتناعِه عقلاً، بل سَمعاً، فظنُّهم: "أنّه مُنافٍ للحِكمة لعدم المناسَبة"[٢] غلطٌ"[٣].

لله تعالى في كلّ فعلٍ حكمةٌ ظهرتْ أو خفيتْ

مسألة: اعلمْ أنّ قولنا: "له -سبحانه- في كلّ فعلٍ حكمةٌ ظهرتْ أو خفيتْ" ليس هو بمعنى الغَرَض، إن فُسّر الغرضُ بفائدةٍ ترجع إلى الفاعل؛ فإنّ فعلَه تعالى وخلقه العالَمَ لا يعلَّل بالأغراض؛ لأنّه يقتضي استكمالَ الفاعل بذلك الغَرَض؛ لأنّ حصولَه للفاعل أَولى من عدمِه، وذلك يُنافي كمالَ الغنى عن كلّ شيءٍ، وقال الله تعالى: ﴿فَإِنَّ الله غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: ٩٧]، وإن فُسّر بفائدةٍ ترجع إلى غيره، بأن يدرَكَ رجوعُها إلى ذلك الغير، كما نُقل عن الفقهاء من أنّ أفعالَه تعالى لمصالحَ ترجع إلى العِباد، تفضّلاً منه تعالى، فقد ينفي أيضاً إرادتَه من الفعل، نظراً إلى تفسير الغَرَض بالعلّة الغائيّة، التي تحمل الفاعلَ على الفعل؛ لأنّه يقتضي أن يكونَ حصولُه بالنِّسبة إليه تعالى أَولى مِن لا حصوله، فيلزم الاستكمالُ المحذورُ، وقد يجوز إرادتُه من الفعل، نظراً إلى أنّه منفعةٌ مترتّبةٌ على الفعل، لا علّةٌ غائيّةٌ حاملةٌ على

---

(١) أي: في "المسامَرة" صـ٢٠٧.

(٢) بين الجنّة والكفّار، كما لا مناسبةَ بين المؤمن المطيع والنّار، وهذا الذي جزمَ به إسماعيلُ حقّي أفندي [انظر ترجمته: ("هدية العارفين" ٥/ ١٨٠)] في "روح البيان" [انظر ترجمته: ("إيضاح المكنون" ٣/ ٣٦٩)] والصَّواب: أنّ اللهَ تعالى له أن يفعلَ ما يشاء، ويحكم ما يُريد.

[الإمام أحمد رضا].

(٣) "المسايرة" صـ٢٠٧.

الفعل، حتّى يلزمَ الاستكمالُ المحذور، والحكمةُ على هذا أعمُّ من الغَرَض؛ لأنّها إذا نفيتْ إرادتُها من الفعل سمّيتْ غَرضاً، وإذا جوّزتْ كانت حكمةً لا غرضاً، وأمّا أحكامُه -سبحانه- فمعلَّلةٌ بالمصالح عند الفقهاء على ما يُعرَف في أصول الفقه، كذا في "المسايَرة" و"شروحِه"(١).

قال ابنُ أبي الشّريف: "واعلمْ أنّ تعليلَها بها عند فقهاء الأشاعِرة بمعنى أنّها معرِّفةٌ للأحكام، من حيث أنّها ثمراتٌ تترتّب على شرعيّتها، وفوائد لها، وغاياتٌ تنتهي إليها متعلّقاتها من أفعال المكلَّفين، لا بمعنى أنّها عِللٌ غائيّةٌ تحمل على شرعيّتِها"(٢) انتهى.

والمعتزلةُ قالوا بوجوب التعليل لأفعاله تعالى، واستدلّوا بلزوم العبث على تقدير عدمِه، قال شارحُ "المواقف" في الجواب: "العبثُ ما كان خالياً عن الفوائد والمنافع، وأفعالُه تعالى محكمةٌ مُتقِنةٌ مشتملةٌ على حِكمٍ ومصالحَ لا تُحصى، راجعةٌ إلى مخلوقاتِه، لكنّها ليست أسباباً باعثةً على إقدامِه، عِللاً مقتضيةً لفاعليّتِه، فلا تكون أغراضاً، ولا عِللاً غائيّةً لأفعالِه، حتّى يلزمَ استكمالُه بها، بل تكون غاياتٍ ومَنافِع لآثارِه(٣)، وآثاراً مترتّبةً عليها، فلا يلزم أن تكونَ أفعالُه عبثاً خالياً عن الفوائد، وما وَرَد في الظواهر الدّالةِ على تعليل أفعالِه تعالى، فهو محمولٌ على الغاية والمنفعةِ، دون الغَرَضِ والعلّةِ الغائيّة"(٤).

---

(١) "المسايَرة" مع شرح "المسامَرة" صـ٢١٥، ٢١٦.

(٢) أي: في "المسامَرة" صـ٢١٦.

(٣) الذي في "شرح المواقف": "لأفعاله" ولا يبعد أن يرادَ بالآثار الأفعالُ، فافهم. [الإمام أحمد رضا].

(٤) "شرح المواقف" الموقف ٥ في الإلهيات، المرصد ٦ في أفعاله تعالى، المقصد ٨، الجزء ٨، =

ضلالةُ كبير النَجديّة الهنديّة الدِيوبَندِيّة في "تقوية الإيمان" في مسألة العَفو

وكبيرُ النَجديّة في "تقوية الإيمان"[١] "مثّله -سبحانه- بسلطانٍ يرحم سارقاً لم يجعل السَّرقةَ صنعتَه، بل صدر عنه من شامة النَّفس، وهو نادِمٌ عليه، خائفٌ ليلاً ونهاراً، لكن السّلطانَ نظراً إلى قانون السّلطنة لا يقدر[٢] على العفو عنه بلا سببٍ؛ لئلا ينتقصَ قدرُ حُكمِه في قلوب النّاس"[٣] انتهى ما يليق بالمقام.

ولم يدرِ المسكينُ [أي: صاحب "تقوية الإيمان"] أنّه -سبحانه- قادرٌ على كلّ شيءٍ، يفعل ما يشاء، ويحكم ما يريد، حاشاه أن لا يقدرَ على العفو عنه! بل عمَّن جعل السَّرقةَ صنعتَه ولم يندم، عند أهل السنّة والجماعة، وحاشاه أن يحتاجَ إلى سببٍ يكون به قادراً على العفو! ويحصّل به نفعاً عائداً إليه! ويحفظ قدرَ حُكمِه عن الانتقاص! وكيف ينقص قدرُ قانونِه بالعفو؟! وهو مملوءٌ مشحونٌ بأنّه يغفر الذنوبَ جميعاً، ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء، وأنّه غفورٌ رحيم، ...وأمثال ذلك. وهو منزَّهٌ عن السَّهو والنِّسيان،

=

صـ٢٢٧ ملتقطاً.

(١) "تقوية الإيمان": لإمام الوهابية الهندية، إسماعيل بن عبد الغني بن ولي الله بن عبد الرّحيم الدهلوي، قُتل من ذي القعدة سنة ستّ وأربعين ومئتين وألف بمعركة "بَالَاكوتْ" كان في المعركة مع الاستعمار ضدَّ المسلمين.

("نزهة الخواطر" حرف الألف، ر: ٩٩، ٧/ ٦٦، ٦٨، ٧١ ملتقطاً).

(٢) هكذا كان في كتابه "تقوية الإيمان" الأصل المطبوع قديماً بمطبعة دار السّلام في دهلي، ثمّ حرفّته أذنابُه من بعد، وجعلوا: "لا يفعل" مكان "لا يقدر" وهو بعد -كما ترى- لا يخلو عن ضلالٍ واعتزال، وهل يُصلِح العطّارُ ما أفسد الدَّهر!. [الإمام أحمد رضا].

(٣) "تقوية الإيمان" الباب ١ في بيان التوحيد والشرك، الفصل ٣ في ذكر ردّ الإشراك في التصرّف، صـ٣٧ ملتقطاً.

وتفصيلُ ما فيه من الخبط والضلال، والخلطِ بالاعتزال مذكورٌ في رسائلنا[١].

هذا تمامُ الكلام فيما يستحيل على الله ذي الجلال والإكرام، وأمّا ما يجوز في حقِّه تعالى -أي: ما يصحّ في نظر العقل وجودُه وعدمُه في حقِّه- ففعلُ كلِّ ممكنٍ وتركُه، فخرج الواجبُ والمستحيل، فما من ممكنٍ عقلاً إلّا ويجوز في حقِّه تعالى إيجادُه وإعدامُه، ذاتاً كان أو عَرضاً، فدخل في ذلك الثوابُ والعقابُ، وبعثُ الأنبياءِ عليهم السلام، والصّلاحُ والأصلَحُ للخلقِ، وما التزم -سبحانه- شيئاً من ذلك إلّا تفضُّلاً وتكرُّماً، فله المنّةُ والطَول، وبه القوّةُ والحَول، لا فعّالَ سِواه، ولا معبودَ إلّا إيّاه!.



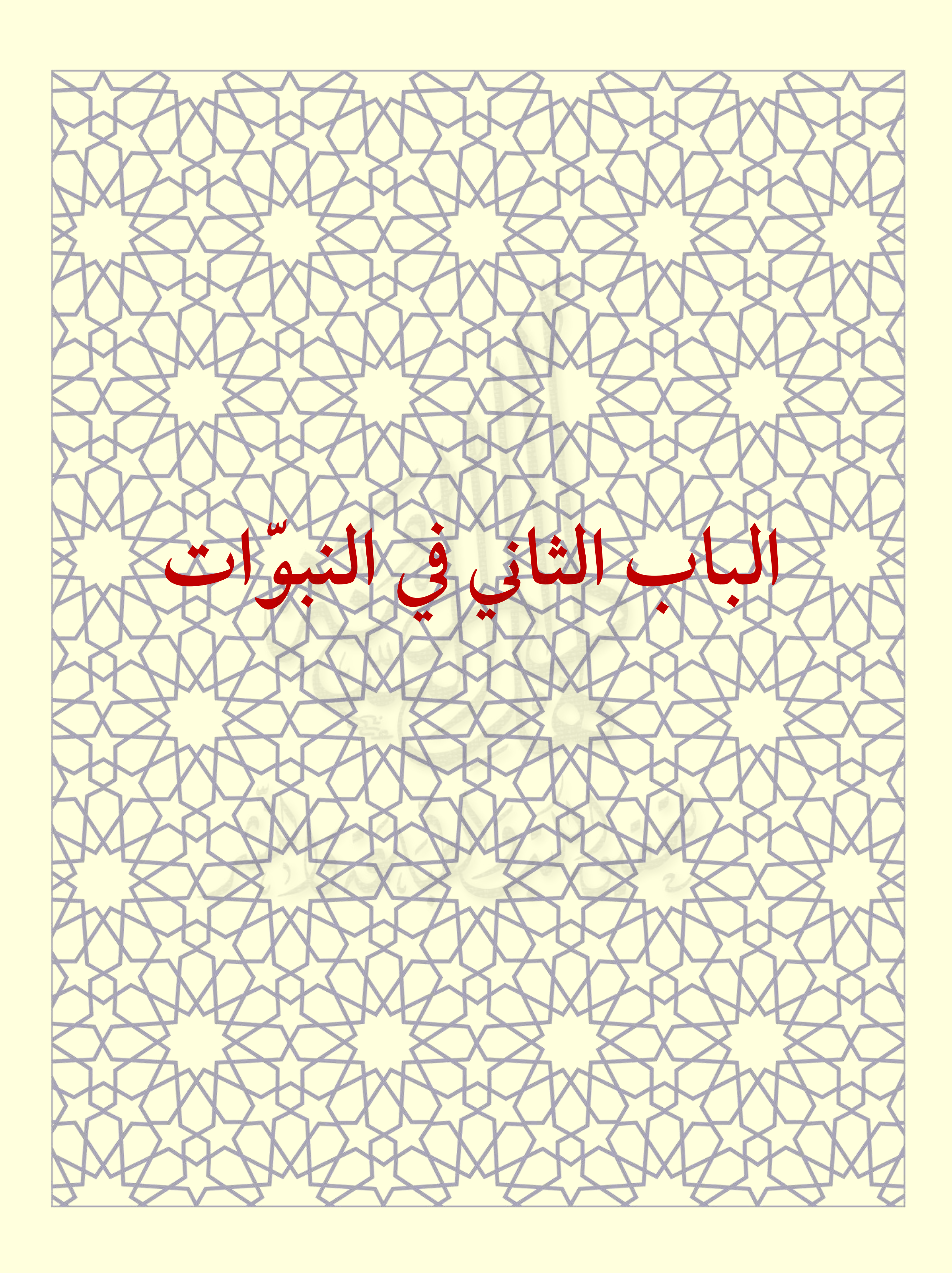
تمّ مبحثُ الإلهيّات

---

(١) أي: "فصل الخطاب بين السُّني وبين أحزاب عدو الوهّاب"، و"اختلافی مسائل پر تاریخی فتوی" و"منتهَى المقال في شرح حديث «لا تشدّ الرِّحال»"، و"حرزِ معظَّم"، و"فوز المؤمنين بشفاعة الشّافعين"، و"سيف الجبّار المسلول على الأعداء للأبرار".


دار أهل السنة
لتحقيق الكتب والطباعة والنشر



الباب الثاني في النبوّات


دار أهل السنة
لتحقيق الكتب والطباعة والنشر

الباب الثاني في النبوّات

أي: المسائل التي يجب على المكلَّفين اعتقادُها، وهي متعلّقةٌ بالنّبي ﷺ ممّا يجب له، ويمتنع عليه، ويجوز في حقِّه عليه السلام، كما يجب[1] ذلك في حقِّه تعالى؛ لأنّه الرُّكنُ الثاني من الإيمان.

معرفةُ حقوق النّبي ﷺ واجب

قال القاضي[2]: "مَن يجهل ما يجب للنّبي أو يجوز أو يستحيل عليه، ولا يعرف صُورَ أحكامِه، لا يَأمَنُ أن يعتقدَ في بعضِها خلافَ ما هي عليه، ولا ينزِّهه عمّا لا يجوز أن يضافَ إليه، فيهلك من حيث لا يَدري، ويسقط في هُوّة الدَّرك الأسفَل من النّار؛ إذ ظنُّ الباطل به، [و] اعتقادُ ما لا يجوز عليه، يحلّ بصاحبه دارَ البوار، ولهذا المعنى ما[3] احتاطَ النبيُّ ﷺ عن الرَّجلَين اللّذَين رأياه ليلاً، وهو معتكِفٌ في المسجد مع صفيّة[4]، فقال لهما: «إنّها صفيّة» ثمّ قال لهما: «الشّيطانُ يجري من ابن آدم مَجرى الدَّم، وإنّي خشيتُ أن يقذفَ في قلوبكما شيئاً فتهلكا»"[5].

---

(١) أي: كما يجب على المكلَّف ذلك الاعتقادُ المذكور في حقِّه ﷺ. [الإمام أحمد رضا].

(٢) أي: في "الشّفا" القسم ٣، الباب ١، فصل، الجزء ٢، صـ١٠٨ ملتقطاً.

(٣) موصولةٌ أو مصدريّةٌ. [الإمام أحمد رضا].

(٤) أي: زَوج النّبي ﷺ. [الميمني].

(٥) أخرجه ابنُ ماجه في "السنن" كتاب الصيام، باب في المعتكِف يزوره أهلُه في المسجد، ر: ١٧٧٩، صـ٢٩٧، عن صفية بنت حُيي زوج النّبي ﷺ أنّها جاءت إلى رسول الله ﷺ تزوره، وهو معتكفٌ في المسجد في العشر الأواخر من شهر رمضان، فتحدثتْ عنده ساعةً من العشاء، ثمّ قامت تنقلب فقام معها رسولُ الله ﷺ يُقلِبُها، حتّى إذا بلغت باب المسجد =

قال الخَطّابي: "خشِي ﷺ عليهما الكفرَ، لو ظنّا تهمةً برؤيته معه امرأةٌ أجنبية، فبادَر إلى إعلامِهما بمكانها[١]، نصيحةً لهما في حقّ الدِّين قبل أن يقعا في أمرٍ يهلكان به"[٢].

قال العلّامة النابلُسي في "المَطالِب الوفيّة": "أمّا المفروض على كلّ مكلَّفٍ في حقّ الأنبياء والرُّسُل عليهم السلام، فهو معرفةُ ما يجب في حقِّهم من صفاتِ كمال المخلوق، ويستحيل عليهم من النّقائص والرَّذائل، ويجوز عليهم من الأخلاق البَشريّة، التي لا كمالَ فيها ولا نقصَ، على ما سيأتي. وأدنى ذلك أن يعتقدَ امتيازَ الأنبياء عليهم السلام عن جميع الخَلق بصفاتٍ من الكمال، وتبرئتَهم[٣] دون جميع الخَلق عن صفاتٍ من النقص، بعد اعتقادِه امتيازَ الله تعالى، عنهم وعن جميع الخَلق بصفاتٍ من الكمال، وتبرءتَه تعالى دونهم[٤] ودون جميع الخَلق عن صفاتٍ من النّقص"[٥] انتهى.

الأنبياءُ عليهم السلام وسائطُ بين الله تعالى وخَلقه

وينبغي أن تعلمَ أنّ الأنبياءَ عليهم السلام وسائطُ بين الله تعالى وخَلقه، فخُلقوا متوسِّطين بين الأرواح الملَكيّة والأشباح البَشريّة، جامعِين بين الأسرار الباطنيّة

=

الذي كان عند مَسكن أمّ سلَمة زوج النّبي ﷺ، فمرّ بهما رجلان من الأنصار، فسلّما على رسول الله ﷺ ثمّ نفذا، فقال لهما رسولُ الله ﷺ: «على رِسْلِكما! إنّها صفيةُ بنت حُيي» قالا: سبحان الله يا رسولَ الله! وكبر عليهما ذلك، فقال رسولُ الله ﷺ: «إنّ الشّيطانَ يجري من ابن آدم مجرى الدَّم، وإنّي خشيتُ أن يقذفَ في قلوبكما شيئاً».

(١) أي: بمكان الرؤية. [الميمني].

(٢) "مَعالم السنن" كتاب الصيام، ومن باب المعتكف يدخل...، تحت ر: ٥٦٩، ٢/ ١٤٠.

(٣) أي: ويعتقدَ تبرئةَ الأنبياء عليهم السلام. [الميمني].

(٤) أي: دون الأنبياء عليهم السلام. [الميمني].

(٥) "المَطالب الوفيّة" قـ٢٠.

والأنوار الظاهريّة، فجُبلّوا من جهة الأجسام والظواهر مع البَشر، ومن جهة الأرواح والبواطن مع الملائكة، كما قال ﷺ: «لستُ كهيئتِكم»[١] "أي: على صفتِكم وماهيتِكم"[٢] «أبِيتُ عند ربِّي يُطعِمني ويسقيني»[٣] فظواهرُهم وأجسادُهم وبُنيتُهم متّصفةٌ بالأوصاف البَشريّة، يجوز عليها طريانُ ما يطرأ على البَشر من الأعراض والأسقام ونعوت الإنسانيّة، وبواطنُهم منزَّهةٌ عن الآفاتِ المخلِّةِ بنعوتهم الملَكيّة، مطهَّرةٌ عن النّقائص والاعتلالات المُمِلّة على الأجسام الحيوانيّة، كذا قال[٤] القاضي[٥].

تنزيهُ النّبي عن القبائح

وقال: "والنبيُّ وإن كان من البَشر، ويجوز على جبلّته ما يجوز على جبلّة البَشر، فقد قامت البراهينُ القطعيّة، وتمتْ كلمةُ الإجماع على خروجه وتنزيهه عن كثيرٍ من الآفات، التي تقع على الاختيار وعلى غير الاختيار، كما هو مفصَّلٌ في محلّه"[٦].

---

(١) أخرجه البخاري في "الصّحيح" كتاب الصَّوم، باب بركة السُحور من غير إيجاب، ر: ١٩٢٢، صـ٣٠٩، عن نافع، عن عبد الله رضي الله عنه أنّ النبيَّ ﷺ واصَل فواصَل النّاسُ، فشقَّ عليهم فنَهَاهُم، قالوا: إنّك تواصِل! قال: «لستُ كهَيئتِكم، إنّي أظلّ أُطعم وأُسقى».

(٢) كذا قاله الفاضل القاري [أي: في "شرح الشّفا" القسم ٣، ٢/ ١٧٤] ولم يُرِد به مصطلحَ المنطق، بل الحقيقة الكونيّةَ الخاصّة، التي عنها بروزُ الممكن بخصوصه، فافهم. [الإمام أحمد رضا].

(٣) أخرجه إسحاق بن راهْوَيْهْ في "المسنَد" من رجال الكوفيين، ما يروى عن أمّ علقمة مولاة عائشة ...إلخ، ر: ١٠٣٥، الجزء ٢، صـ٤٦٣، عن عائشةَ تقول: نهى رسولُ الله ﷺ عن الوِصال في الصِّيام، فقيل له: فإنّك تُواصِل! قال: «إنّي أبيتُ عند ربِّي يُطعِمني ويَسقيني».

(٤) أي: في "الشفا" القسم ٣، الجزء ٢، صـ٦١.

(٥) أي: والقاري. [أي: في "شرح الشّفا" القسم ٣، ٢/ ١٧٤]. [الإمام أحمد رضا].

(٦) "الشفا" القسم ٣، الباب ١، الجزء ٢، صـ٦٢.

للمِلّة النَجديّة الهنديّة الدِيوبَنْدِيّة كلماتٌ خبيثةٌ في حقّ الأنبياء عليهم السلام

وللنَّجديّة كلماتٌ في حقِّهم عليهم السلام تمُجّ منها السّماعُ، وتنفر عنها الطباعُ، أخفُّها ما في "الصّراط المستقيم"(١) حيث قال: "إنّ الصدّيقَ من وجهٍ يكون مقلّداً للأنبياء، ومن وجهٍ محقّقاً في الشّرائع، والعلومُ الشرعيّة تصل إليه بواسطتَين، بواسطة النُّور الجِبلّي، وبواسطة الأنبياء، فيُمكن أن يقالَ له: "تلميذُ الأنبياء" ويمكن أيضاً أن يقالَ: "هو والأنبياءُ تلميذٌ لأستاذٍ واحد" وطريقُ(٢) أخذ العلوم الشرعيّة أيضاً شعبةٌ من شُعب الوحي، التي يعبَّر عنها في عُرف الشّرع بنفثٍ في الرّوع، وسمّاه بعضُ أرباب الكمال بـ الوحي الباطني" -وقال بعد ذلك-: "فالفرقُ بين هؤلاء الكِرام والأنبياء العِظام بإقامة الأشباح، ومَظانّ(٣) الحكم والمبعوثيّة إلى الأمم فحسب، ونسبتُهم إلى الأنبياء مثل نسبةِ الإخوان الصِّغار إلى الإخوان الكِبار، ونسبةِ الأبناء الكِبار إلى آبائِهم"(٤).

وقال: "لابدّ يجعلونه فائزاً بمحافَظةٍ مثل محافظة الأنبياء التي تسمّى عِصمة، وادّعى المكالمةَ الحقيقيّة"(٥). وقال في حقِّ شيخِه(٦) الذي ادّعى له الترقّي من درجة

---

(١) "صراط مستقيم" لإمام الوهابية الهندية إسماعيل بن عبد الغني الدهلوي، قُتل من ذي القعدة سنة ست وأربعين ومئتين وألف بمعركة "بالاكوت". ("نزهة الخواطر" حرف الألف، تحت ر: ٩٩، ٧/ ٦٦، ٦٨، ٧١).

(٢) أي: طريق أخذ الصدّيق تلك العلوم الشرعيّة، التي تصل إليه بواسطة نورِه الجِبلّي، هو أيضاً شعبة ...إلخ. [الإمام أحمد رضا].

(٣) أي: مقام الحقائق، يريد به أنّ للأنبياء عليهم السلام تشريعاً بالإذن، فينوطون الأحكام بالأشباح والمظانّ خلفةً عن الحقائق، ولا كذلك الصدّيق. [الإمام أحمد رضا].

(٤) "صراط مستقيم" الباب الأوّل في بيان وُجوه تمايز الطريقَين: النبوّة، والولاية، الفصل ٢ في بيان وجوه تمايُز الطريق النبوّة، الهداية الرّابعة في بيان ثمرات الحبّ الإيماني، الإفادة ٢، صـ٣٣، ٣٤.

(٥) "صراط مستقيم" صـ٣٥.

(٦) أي: شيخُ إسماعيل الدهلوي، الذي هو أحمد بن عرفان، المتوفّى ١٢٤٦هـ. ("نزهة الخواطر" حرف الألف، ر: ٥١، ٧/ ٣٤).

الصدّيق بكثيرٍ: "إنّه كان مخلوقاً من بدو الفِطرة على كمال مشابَهة رسولِ الله ﷺ، وبناءً عليه بقيتْ لوحُ فطرتِه مصفّاةً من نقوشِ العلوم الرَّسمية، وطريقِ عقلاء الكلام والتحرير والتقرير، وكان هو من بدو الفِطرة مجبولاً على كمالات طريقِ النبوّة إجمالاً"[1].

وقال ...إلى: "أنّ الله تعالى أخذ يوماً يدَه اليُمنى بيد قدرتِه الخاصّة، وجعل قدّامَ وجهِه شيئاً من الأنوار القُدسيّة، الذي كان رفيعاً وبديعاً كثيراً، وقال: أعطيتُك كذا وأعطيَ أشياء أخرى أيضاً ...إلى أنّ شخصاً استدعى البيعةَ وحضرتُه توجّه إلى الحقّ، واستأذن واستفسر عمّا هو منظورُه تعالى في هذه المعامَلة، فصار الحكمُ من هذا الطرف، بأنّ مَن بايَع على يدك وإن كانوا مئات ألوفٍ، أكفي لكلٍّ منهم. وبالجملة ظهر مئاتُ أمثال تلك الوقائع، حتّى بلغ كمالاتُ طريقِ النبوّة إلى ذُروتها العُليا"[2] انتهى ملخّصاً مترجَماً.

لا يستحيل بعثةُ الأنبياء ولا يجب على الله تعالى

مسألة: لا يستحيل بعثةُ الأنبياء، خلافاً لبعض[3] البراهمة[4]، ولا يلزم، خلافاً للفلاسفة[5] حيث قالوا: "إنّ النبوّةَ لازمةٌ في حفظ نظام العالَم، المؤدّي إلى إصلاح النَّوع الإنساني على العموم؛ لكونها سبباً للخَير العامّ المستحيل تركُه في الحِكمة والعناية الإلهيّة".

---

(١) "صراط مستقيم" مقدّمة المؤلِّف، صـ٤.

(٢) "صراط مستقيم" الخاتمة، صـ١٦٤، ١٦٥.

(٣) انظر: "شرح المقاصد" المقصد ٦ في السمعيات، الفصل ١ في النُبوّة، الجزء ٥، صـ٩.

(٤) البراهمة: طائفة من الهند، يعبدون صنماً، يسمّونه: "بَرهَمن". وقيل: هُم أصحاب بَرَهام من حكماء الهند الأقدَمين. (انظر: "المُسامَرة" صـ٢١٨، ٢١٨).

(٥) انظر: "المسامَرة" صـ٢٢٢، ٢٢٣.

الفلاسفة يُثبِتون النُبوّةَ، ولكن على وجهٍ مخالفٍ لطريق أهل الحقّ

واعلمْ أنّ الفلاسفةَ يُثبِتون النُبوّةَ، لكن على وجهٍ مخالفٍ لطريق أهل الحقّ، لم يخرجوا به عن كفرهم؛ فإنّهم يرَون أنّ النُبوّةَ[١] لازمة، وأنّها مكتسَبة، ويُنكِرون صدورَ البعثة عن الباري تعالى بالاختيار، ويُنكِرون كونَها بنُزول الملَك من السّماء بالوحي، ويُنكِرون كثيراً ممّا عُلم بالضرورة مجيءُ الأنبياء به، كحَشر الأجسام، والجنّةِ[٢] والنّار، وذلك الإنكارُ مما كفروا به[٣].

ولا يجب[٤] كما قالت المعتزلةُ بوجوب البعثة على الله تعالى، لما عُرف من أصلِهم الفاسدِ في وجوب الأصلَح عليه تعالى، وجمعٌ من علماءِ ماوراء النَّهر وافَقوهم، حيث قالوا: "إنّ إرسالَ الأنبياء من مقتضياتِ حكمةِ الله الباري، فيستحيل أن لا يكون". وقال النَّسَفي في "العُمدة"[٥]: "إرسالُ الرُّسُل مبشِّرين ومُنذِرين في حيِّز الإمكان، بل في حيِّز الوجوب، والظاهرُ استحالةُ تخلُّفِه" انتهى. وهذا من جملة زَلاّت النَّسَفي واختلاطِه[٦] مع

---

(١) إنّ النُبوّة، أي: البعثة لازمةٌ، أي: واجبةٌ لا يصحّ على الباري ﷻ تركُها. [الإمام أحمد رضا].

(٢) وتأويلُهم الجنّةَ والنّارَ بلَذّاتٍ رُوحانيةٍ وآلامٍ نفسانيّةٍ لا ينفعهم؛ فإنّ التأويلَ في الضروري مدفوعٌ غيرُ مسموع، وعن هذا يجب إكفارُ النَيشريّةِ، المقلِّدةِ لكفّار الدَهريّة المنكِرةِ لكثيرٍ من الضروريّات الدِينيّة، مستترين بحجاب التأويل، وهل يقوم إيمانُهم بعد الرَّحيل. [الإمام أحمد رضا].

(٣) انظر: "المسامرة" صـ٢٢٣.

(٤) رجوعٌ إلى أصل المسألة، أي: لا يجب على الله -سبحانه- بعثُ الرُّسل. [الإمام أحمد رضا].

(٥) "العمدة" القسم ٢، فصل في إثبات الرسالة، صـ٢٣٩.

(٦) **أفعال الله وتُروكُه كلُّها على وفق الحكمة قطعاً**

أقول: قد تكرّر من المصنِّف العلاّمة ﷴ تبعاً لمن سبقَه من المحقِّقين، كابن الهُمام وغيره، الأخذُ في أمثال المقام على الإمام الهُمام أبي البركات عبد الله النَّسَفي، ومَن وافَقه من حملة المذهب الحنفي، وقد سكتنا عليه فيما سبقَ من بعض تعاليقِنا؛ مشياً على الظاهر المتبادِر، وحذاراً للعثار على الناظر القاصر، وقد كان ما تقدّم من اللّفظ، أعني اشتباهَ مذهبَي الأئمّةِ =

=

الماتُريديّةِ وجهَلةِ المعتزلة عليه، وخلطه أحدهما بالآخَر، أقرَبُ إلى الإلفة ممّا هنا. ومعلومٌ أنّ التأويلَ أَولى وأسَدّ، وبابُه واسعٌ لم ينسدّ، والإمامُ أبو البركات ليس منفرداً في هذه الكلمات، بل ترى مُعظمَ مشايخِنا الكِرام الماتُريديّةِ مُوافقِين له في أمثال المحال، وإذا ترقيتَ عن القال إلى الحال، ألفَيتَ الوفاقَ لهم من أعاظم أئمّةِ التصوّف، وحَاشَاهُم ثمّ حاشاهُم من الاعتزال ومن كلّ ضلال! فالآنَ أريدُ -بتوفيق الله- أن أبيّنَ ما هو المحمَل الأَحرى لكلامِهم، وإن كان الأحبُّ إليَّ، المختارُ لدَيّ في كثيرٍ من فُروع المسألة، هو ما اختارَه المصنِّفُ العلّامةُ خلافاً لَمرامِهم، كما قد نبّهتُ عليه فيما سَلَف من الدرس أيضاً.

فأقول وبالله التوفيق: افترقت النّاسُ في مسألة صدورِ أفعالِه ﷺ عنه على مناهِج شتّى، فذهبت الفلاسفةُ التالفةُ إلى الإيجابِ وسلبِ الاختيار، وهذا -كما ترى- كفرٌ بجِهار، وهُم وإن لم يسلبوا لفظَ القدرة، لكن فسّروها بمعنى "إن شاء فعل، وإن لم يشأ لم يفعل"، والشرطيتان صادقتان بصدق الملازَمة، سواءٌ كان المقدَّم واجباً أو مستحيلاً، قالوا: وهذا وجوبٌ منه لا عليه -سبحانه-؛ لأنّ كمالَه مقتضٍ لفعاله، مُنافٍ لخلافها، وهذه كلمةُ حقٍّ أريدَ بها باطلٌ، كما سترى إن شاء الله تعالى!.

ثمّ جاءت المعتزلةُ والرّافضةُ -خذلهم اللهُ تعالى-، ادّعت الإسلامَ، وتعدّتْ في الجهل عن أولئك اللِئام، فحكمتْ عقولُها الزائغةُ على الفعّال لما يريد، وقالتْ بملءِ فيها، بوُجوبِ كَيت وذَيت على الملِك المجيد، وأئمّتُنا أهلُ السنّة والجماعة -نصرهم اللهُ تعالى- قالوا جميعاً: "إنّ اللهَ تعالى لا يجب عليه شيء، وهو الحاكمُ لا حاكمَ عليه". وقدرتُه بمعنى صحةِ الفعلِ والتركِ، أي: نسبتُها جميعاً إليها على حدٍّ سواء، لا ترجيحَ لأحدِهما على الآخَر بالنّظر إليها، وإنّما الترجيحُ شأنُ صفةٍ أُخرى هي الإرادةُ، هذا ما أجمعُوا عليه عن آخرهم.

ثمّ اختلفوا في عقليّة الحُسن والقُبح على مسالِك ألقيتُ عليك فيما سَلَف، فالأشاعرةُ لما أبَوها إباءً واحداً، ومتأخّرُوهم عوّدُوا النّفوسَ مجَّها ودِفاعَها، فرسخَ ذلك في أذهانِهم، حتّى ذَهَلُوا عن مقام الوفاق، وتحيّرُوا في تعليل امتناعِ الكذب ونحوه، بأنّه نقصٌ مستحيلٌ عليه ﷻ كما قد تقدّم مستوفى لم يكن شيءٌ من الأفعال كإثابةِ المطيع، وتعذيبِ الكافر، وإرسالِ الرُّسُل، والتكليفِ بالمحالِ وغير ذلك عندهم حَسَناً ولا قبيحاً قبل الحكم، فالحُسن لا يوجَد إلّا بالحكم كما لا يعرف إلّا به، فكانت نسبتُها إلى الإرادةِ بل والحكمةِ، أيضاً كنسبتِها إلى القدرة؛ لأنّ الفعلَ عارٍ في نفسِه عن وفاق الحكمةِ وخلافِها، حتّى يستدعيَ تعلُّقُ الإرادة أو يمنعَه، فيصحّ تعلُّقُها بأيّ الوجهَين كان، وأئمّتُنا الماتُريديّةُ سلكُوا مَسلَكاً وسطاً وقالوا: "لا حكمَ إلّا لله"، وللأفعال

=

=

صفةُ حُسنٍ وقُبحٍ في أنفسِها، يستبدُّ بإدراكِها العقلُ أو لا، وإنّ منها ما هو على وفق الحكمة كتعذيب الكافر وإثابةِ المطيع، ومنها ما هو على خلافِها كالعكس، والشّيءُ ربما يكون ممكناً في حدِّ ذاتِه، مُحالاً بالنّظر إلى غيرِه، وصُلُوحُ شيءٍ لتعلّق القدرة إنّما ينشأ عن إمكانه الذّاتي، ولا ينافِيه الامتناعُ الوُقوعي؛ فإنّ كلَّ ما هو ممكنٌ في حدِّ ذاتِه فهو مقدورُ الله تعالى، وعن هذا نقول: "إنّ خلافَ المعلوم والمخبَرِ به داخلٌ في قدرة الله تعالى، مستحيلٌ وُقوعُه للُزومِ الجَهلِ والكذبِ المحالَين بالذّات"، وصلوحُه لتعلّق الإرادة متوقفٌ على الإمكان الوُقوعي؛ فإنّ ما لا يمكن وُقوعُه، لا يصحّ أن يكونَ مرادَ الله تعالى، وذلك أنّ القدرةَ ليس من لوازم تعلّقِها وُجودُ المقدور، فيصحّ أن تتعلّقَ بممكنٍ ذاتيٍّ لا إمكانَ لوُقوعِه، بخلاف الإرادة؛ فإنّ الوجودَ لا يتخلّف عن تعلّقها، وليس بعده شيءٌ ينتظر أصلاً، فيستحيل أن تتعلّقَ بما لا يقع.

وإذا عرفتَ هذا فالممكناتُ بأسرِها مقدوراتُ الله تعالى، ما وافَق منها الحكمةَ وما لا، فلا جبرَ ولا إيجابَ، لكن لا يصحّ تعلّقُ الإرادة منها إلّا بما يُوافق الحكمةَ، وإلّا لزمَ السّفهُ المستحيل، فما وافَق منها الحكمةَ يكون في حيّز الوجوب منه تعالى؛ لصُدورِه عن إرادتِه واختيارِه، لا كما تقول الفلاسفةُ من الصُّدور بالإيجاب، وسلبِ صحّة تعلّق القدرة بخلافها، ولا كما تقول المعتزلةُ والرّافضةُ من الوُجوب عليه، تعالى عمّا يقول الظالمون جميعاً عُلوّاً كبيراً! وكذلك ما خالَف منها الحكمةَ يكون في حيّز الامتناع، أي: بالغير؛ لما مرّ من استحالةِ كونِه مراداً مع تحقُّق كونِه مقدوراً، فظهر الأمرُ وزالَ الإشكال، ووضح الفرقُ بين قولهم وقول أهل الاعتزال.

قال العلّامة المحقِّقُ المولى بحرُ العلوم في "الفواتح": "وأمّا فعلُ الله تعالى فتحقيقُه أنّه تعلّق علمُه الأزَليُّ بالعالَم، على ما كان صالحاً للوُجود على النّظم الأتمّ، فتعلّق إرادتُه في الأزَل بأن يوجدَ على هذا النّمط، فيوجَد العالَمَ بهذا التعلُّق، ويجب على اقتضائِه مثلاً، تعلّق إرادته تعالى بأن يكونَ آدمُ في الوقت الفُلاني، ونُوح في وقتٍ، بينهما ألفُ سنةٍ، فوُجِدا ووجبا بهذا النّمط، وهذا التعلُّق هو الخلقُ بالاختيار، وأمّا القدرةُ بمعنى أن يصحَّ الفعلُ والتركُ، فإن أريدَ به "أنّ نسبةَ الفعلِ والتركِ متساويةٌ إلى الإرادة، واتّفق أيّهما وُجد" فهو باطلٌ؛ لأنّه لو كانت النّسبةُ واحدةً فتحقُّق الفعلِ دون التركِ ترجيحٌ من غير مرجِّح، بل وجودٌ من غير مُوجِد؛ إذ لا مُوجِدَ هناك يجيء الترجيحُ منه. وإن أُريدَ منه: "أنّه يصحّ الفعلُ والتركُ بالنّظر إلى نفس القدرة، وإن وجبَ أحدُهما نظراً إلى الحكمة؛ فإنّ الحكيمَ لا يمكن أن تتعلّقَ إرادتُه على خلاف ما علم من النّظم الأتمّ" فهذا صحيحٌ وغيرُ مُنافٍ لوُجوب الفعل عند تعلّق الإرادة، ووُجوب الإرادة لأجل

=

=

الحكمة، ووُجوب الحكمة لكونها صفةً كمالِيّةً واجبةَ الثبوت للباري باقتضاء ذاته تعالى" ["الفواتح" المقالة ٢، الباب ١، صـ١٩ ملتقطاً] ...إلخ.

وقال أيضاً: "الإرادةُ شأنُها ترجيحُ أحدِ الجانبَين اللذَين صحّ تعلّقُ القدرة بهما، نظراً إلى ذاتِهما، وإذ قد تحقّقت أنّ الترجيحَ من غير مرجِّح باطلٌ، وأن لا ترجّح إلّا للراجِح بهذا الترجيح، فقد دريتَ أن لا يمكنَ أن يوجدَ شيءٌ ولا يثبت أمرٌ، سواءٌ سُمِّي موجوداً أو واسطةً، إلّا إذا وجب من العلّةِ المُوجِدة، أو المثبتةِ، وهذا الإيجابُ إن كان بعد تحقّق الإرادة والاختيارِ فالفعل اختياريٌّ، وإلّا اضطراريٌّ، والمُوجِدُ إن كان ذا إرادةٍ ففاعلٌ بالاختيار، وإلّا فبالإيجاب" ["الفواتح" المقالة ٢، الباب ١، صـ٢١] ...إلخ.

وفي "المسلَّم" و"شرحِه" له ﷺ: "الأشعَريّةُ قالوا: (رابعاً: لو كان كذلك) أي: كان كلٌّ من الحُسن والقُبح عقليّاً (لم يكن الباريُ تعالى مختاراً) في الحُكم؛ لأنّ الحكمَ على خلاف مقتضى الحُسن والقُبح قبيحٌ، وقد وجبَ تنزيهُه عن القبائح (والجوابُ: أنّ مُوافقةَ الحكم للحكمةِ لا يوجِب الاضطرارَ) فإنّه إنّما وجبَ هذا النّحوُ من الحكم لأجل الحكمة بالاختيار، وقد عرفتَ أنّ الوجوبَ بالاختيار لا يُوجِب الاضطرارَ (و) قالوا: (خامساً: لجاز العقابُ قبل البعثة)؛ لأنّ الحُسنَ استحقاقُ الثواب على الفعل، والقُبحَ استحقاقُ العقاب، فلو عاقبَه عليه كان عدلاً، فيجوز (وهو مُنتفٍ لقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولاً﴾ [الإسراء: ١٥]؛ فإنّ معناه: ليس من شأننا ولا يجوز منّا ذلك)؛ فإنّ أمثالَ هذه العبارة يتبادر عنها هذا. أقول في الجواب: إن أراد بجواز العقاب الجوازَ الوُقوعي فلا نسلِّم المُلازَمةَ؛ فإنّ القولَ بالقُبح العقلي إنّما يقتضي الجوازَ نظراً إلى ذات الفعل، و(الجوازُ نظراً إلى) ذات (الفعل لا ينافي عدمَ الجواز نظراً إلى الحكمة) وإن أراد الجوازَ نظراً إلى نفس الفعل، وإن كان ممتنعاً نظراً إلى الواقع والحكمة، فبُطلانُ اللازمِ ممنوعٌ، والآيةُ الكريمة لا تدلّ إلّا على عدم كونِه شأنَ الباري الحكيمِ تعالى" ["المسلَّم" مع شرحه "الفواتح" المقالة ٢، الباب ١، صـ٢٣] اهـ الكلُّ بتلخيص.

فاستبانَ معنى الوجوبِ الذي تقول به هؤلاء الكِرامُ في أمثال المقام، وأنّه ليس وُجوباً اعتزاليّاً ولا فلسفيّاً، بل -بحمد الله- سُنيّاً حنيفاً حنفيّاً، ولا ينافِيه قولُهم: "يجب عقلاً، أو واجبٌ عقليٌّ"؛ فإنّ الوجوبَ على هذا الوجه أيضاً عقليٌّ، يحكم به العقلُ، لا شرعيٌّ يتوقّف على السّمع.

أقول: ولا يذهبنَّ عنك أنّ مقدوريّةَ ما هو خلافُ الحكمة، لا تستلزم مقدوريّةَ خلاف الحكمة أو مقدوريّةَ الحكمة؛ فإنّ مقدوريّتَه بالنّظر إلى ذاتِه، لا من حيث هو خلافُ الحكمة، كما

=

=
أنّ مقدوريّةَ خلافِ المعلومِ والمخبَرِ به في حدِّ ذاتِه، لا تستلزم مقدوريّةَ الجَهلِ والكذب، فالتعالي عن مخالَفاتِ الحكمةِ والعلمِ والخبرِ بالاختيار، لا يكون تعالياً عن السّفهِ والجهل والكذب بالاختيار، حتّى يلزمَ -والعياذُ بالله- إمكانُ هذه الأقذار، كما تزعم النَجديّةُ الفُجّار.

فإن قلتَ: لا قياسَ لمُنافي الحكمة على مخالف العلم والخبر؛ لأنّ الفعلَ وخلافَه نسبتُهما جميعاً إلى العلم والخبر سواءٌ، فلو وقع خلافُه لعلم خلافه ولأخبر بخلافه، ولا كذلك الحكمةُ؛ فإنّها إذا نافتْ شيئاً لم يكن أن تقتضيَه. وبالجملة مُنافاةُ الحكمة تكون لصفةٍ في نفس الفعل، فيأتي المنعُ من ذاتِه، فلا يكون مقدوراً، بخلاف خلاف العلم والخبر، لا يقال: الخبرُ يتبع العلمَ، والعلمُ الواقعَ، والواقعُ الإرادةَ، والإرادةُ الحكمةَ، والحكمةُ تلك الصفةَ الكائنة في نفس الفعل بها يلائمها، فيكون خلافُ العلم والخبر أيضاً غيرَ مقدورَين؛ لأنّ هذا حيث كان أحدُ جانبَي الفعل مُنافياً للحكمة، وربما يكون في كلَيهما حكمةٌ كما سيأتي، فلا يأتي المنعُ أصلاً من قِبل الحكمة، فكيف بتوابعها؟!. قلتُ: نعم، ولكن نُشُوءَ المنع عن صفةٍ في الفعل، لا يكون نشوءَه عن نفس ذاتِه، فلا يُنافي المقدوريّةَ الذاتيّة.

هذا غاية الكلام فيما أصّلوا، أمّا الفروعُ فمنها: ما لم يذهب إليه إلّا بعضُهم، كوُجوب عذاب الكافر عقلاً. ومنها: ما اخترتُ أنا لنفسِي وفاقَ الأئمّة الأشعَريّة فيه، كامتناع تعذيب المُطيع عقلاً، وهذا الفرعُ، أعني إرسالَ الرُّسُل وإنزالَ الكُتب أيضاً مما الرّاجحُ فيه عندي عدمُ الوُجوب العقلي، فسبحان مَن يفعل ما يشاء ويحكم ما يُريد، له الملكُ وله الحكمُ، وإليه تُرجَعون، والحمد لله ربّ العالمين!.

ما كان نقصاً في حدّ ذاتِه، محالٌ بالذّات قطعاً إجماعاً

فتحصّل بحمد الله: أنّ ما كان نقصاً في حدّ ذاتِه، كالكذب والجَهل والسّفه والعَجز، أعني إعدامَ علم نفسِه أو حكمتِه أو قدرتِه أو شيءٍ من صفاتِه -عزّ وعلا-، فذلك كلُّه محالٌ بالذّات، قطعاً إجماعاً، بيننا وبين الأشعَريّة وسائر أهل السنّة، بل وسائر العقلاء. وما لم يكن كذلك في نفسِه، وإنّما يلزمه نقصٌ من خارجٍ إن لو وقع، كخلاف المعلوم والمخبَر به، فذلك مقدورٌ بالذّات، مستحيلٌ بالغير، فيكون متعلّقَ القدرة دون الإرادة، ومَن أحالَه بالذات فكلامُه مؤوَّلٌ أو مهجور، ومنه عند أئمّتِنا الماتُريديّةِ كلُّ فعلٍ يُنافي الحكمةَ لما فيه من القُبح، ثمّ تختلف الأنظارُ في كون بعض الأفعال مُنافيةً للحكمة، فتستحيل بالغير، أو قضياتٍ لها فتجب كذلك، كعفوِ الكافر عند النَّسَفي، وتعذيبِ الطائع عند الجُمهور، وإرسالِ الرُّسُل
=

=

عنده، وإثابةِ المُطيع عندهم، أو لا، ولا، فلا ولا [أو لا تكون مُنافيةً للحكمة، ولا قضياتٍ لها، فلا تستحيل، ولا تجب، بل تكون في حيّز الإمكان الوُقوعي. (محمد أحمد المصباحي)] كما مرّ [انظر: الباب ١ في الإلهيّات، صـ١٥٦-١٦٠] مفصّلاً، والحمدُ لله آخِراً وأوّلاً.

أتقِن هذا المقام؛ فإنّه من مَزالّ الأقدام! وبالله العصمةُ وبه الاعتصام! هذا تقريرُ كلامِهم، على طبق مَرامِهم -قُدّستْ أسرارُهم، وأفيضتْ علينا أنوارُهم- ولْنأتِ على مَوارد التأصيل، **فأقول** مستعيناً بالجليل: ما كان لمؤمنٍ أن يرتابَ في كون أفعال الله كلِّها، دقِّها وجُلِّها، على وفق حكمتِه البالغة، فما فعل ما فعل إلّا لحكمةٍ، ولا ترك ما ترك إلّا بحكمةٍ، بل له في كلّ فعلٍ وتركٍ حِكَمٌ لا يعلمها إلّا هو، ولا شكَّ أنّ مُنافاةَ شيءٍ للحكمة يُحيله جملةً واحدة، بيد أنّ مُوافقتَها قد لا يُوجِب، كأن يكونَ الفعلُ وخلافُه في كلَيهما حكمة، فكلٌّ على وفقِها، ولا يجب منهما شيءٌ، ألا ترى أنّ المولى ﷻ إن عذّبَ عاصياً عذّبه عدلاً حكيماً، وإن غفَرَ غفَرَ عزيزاً حكيماً غفوراً رحيماً. وإليه يُشير العبدُ الصّالح ابنُ الأمة الصّالحة عليهما السلام في قوله لربّه ﷻ: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [المائدة: ١١٨]، كان الظاهرُ أن يقولَ: "وإن تغفرْ لهم فإنّكَ أنت الغفورُ الرّحيم" لكن عدل إليه ليدلَّ أنّ الغُفرانَ أيضاً عينُ الحكمة، وأنّ الملوكَ إذا أُحضِر لدَيهم البُغاةُ فهُم -وإن كانوا كُرماء يحبّون العفوَ- ربما لا يعفون، إمّا حذراً عن سطوتهم، أو تحرُّزاً عن لُزوم السّفهِ بترك الأعداء مع القدرة عليهم، وأنت يا مَلِكَ المُلوك! منزَّهٌ عن كلّ ذلك، فإنّك أنت العزيز الغالب لا يغلبه أحد، والحكيمُ البالغُ حكمتُه لا نقصَ فيها ولا أَوَد!.

إذا وعيتَ هذا دريتَ أنّ هاهنا شيئَين: فعلاً وتركاً. والوُجوهُ ثلاثةٌ: مُنافاةُ الحكمةِ المحيلة، ومُوافقتُها المسوغة، واقتضاؤُها المُوجِب، ووجودُ أحد الطرفَين في فعلٍ أو تركٍ يقضي بوجود الآخَر في الآخر، ووجودُ الوسط وجودَ الوسط، فالصُّورُ الستُّ رجعتْ ثلاثاً، وُسطاها كثيرةُ الوجود، وقد علمتَ مثالَها، ولا تقول الأشاعرةُ إذا جاوزت النّقص في النّفس إلّا بها، والصّورةُ الأُولى في الفعل، أعني مُنافاتُه للحكمة المستلزمة لاقتضائها التركَ، فغيرُ مستبعدٍ، ولعلّ تعذيبَ المُطيع المحض صرفاً محضاً يكون منها، كما أشرنا إليه فيما مرّ، ومنه التكليفُ بالمُحال الذاتي من المكلَّف بمعنى حقيقة الطلب؛ لأنّه عبثٌ كما تقدّم، أمّا عكسُها وهي الثالثةُ، أعني اقتضاءَها لفعلٍ وجوباً مستلزماً لمُنافاتِها التركَ، فالعبدُ لا يراها في شيءٍ من الأفعال، كيف ولولم يخلق اللهُ العالَمَ رأساً، فهل ترَون فيه بأساً؟! إذن يكون قد استكمل

=

الاعتزال، والكلُّ مردودٌ على ظاهرِه، ومخالفٌ للحقّ.

هل النبيُّ والرّسولُ واحدٌ؟

مسألة: المشهورُ أنّ النبيَّ مَن أُوحِيَ إليه بشرع، وإن أُمر بالتبليغ أيضاً فرسولٌ، وإطلاقُ النّبي على كلٍّ حقيقةٌ، وإطلاقُ الرّسول[1] مجازٌ.

في "المَطالب الوفيّة": "الوحيُ قسمان، **وحيُ نُبوّةٍ:** ويختص به الأنبياءُ دون غيرِهم، قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَى إِلَيَّ﴾ [الكهف: ١١٠]، فجعل الفارِقَ الوحيَ فهو النُبوّة، وقال: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلاَّ رِجَالاً نُّوحِي إِلَيْهِمْ﴾

=

بالخَلق، وهو الغنيُ الحميد، الفَعّالُ لما يُريد، فإذا لم يأتِ نقصٌ في ترك الكلّ، وقد ترك فيما لا يتناهى من أزَل الآزال إلى يوم بدءِ الخَلق، فمن أين يأتي في ترك البعض؟!.

وكم لله من سرٍّ خفيّ يدقّ خفاه عن فهم الذّكي

فتحرّر أنّ أفعالَه وتُروكَه كلَّها على وفق الحكمة قطعاً، وأنّه يجوز أن يكونَ من الأفعال ما تُحيله الحكمةُ، وتوجِب تركَه، وإن شملتْها القدرةُ، ولا نرى فعلاً تُوجِبه الحكمةُ وتُحيل تركَه مع شمول القدرة لها. نعم، يأتي ذلك من قِبل العِلم والإخبار، فعن هذا **أقول:** إنّ تعذيبَ الطائع صَرفاً محضاً إن استحال، فإثابةُ المُطيع [واجبٌ عند الجُمهور] لا تُوجِبه الحكمةُ عقلاً، وإن وجبَ علماً وسمعاً: "ذلك فضلي أوتيه مَن أشاء". وكذلك تعذيبُ الكافر [واجبٌ عند النَّسَفي]، وإرسالُ الرُّسُل [واجبٌ عنده]، وإنزالُ الكُتب، وكلُّ ذلك تستدِعيه الحكمةُ من دون إيصالٍ إلى حيّز الوُجوب، وربّك يخلق ما يشاء ويختار، فعّالٌ لما يريد!.

فهذا ما أدّى إليه نظرِي، فإن كان صواباً -وذاك رَجائِي- فمن الله ربِّي، وحقُّ الحمد لوجهه الجميل! وإن كان فيه خطأٌ فأنا تائبٌ إلى الله من كلِّ خطأ! وعلى ما هو الحقُّ عند ربِّي عقدتُ قلبِي، وهو حسبِي ونعم الوكيل، والحمدُ لله ذي الجلال والإكرام، والصّلاةُ والسّلام على سيّد الأنام محمدٍ وآله وصحبه الكِرام، آمين!. [الإمام أحمد رضا].

(١) على مَن لم يؤمَر بالتبليغ.

[الأنبياء: ٧]. **ووحيُ إلهامٍ**: ويكون لغير الأنبياء، -ونقل- اللقاني التصريحَ عن العزّ بن عبد السّلام بـ"أنّ النُبوّةَ هي الإيحاءُ"[١] وقال السَّنُوسي[٢] في "شرح الجزائريّة"[٣]: "مرجعُ النُبوّة عند أهل الحقّ إلى اصطفاء الله تعالى عبداً من عبادِه بالوحي إليه، فالنُبوّةُ اختصاصٌ بسماع وحيٍ من الله، بواسطة الملَك أو دُونه، فإن أُمر مع ذلك بتبليغِه فرَسولٌ"[٤].

ثلاثة أقوال في معنى النّبيِ والرّسول

وفي "شرح المسايَرة" لابن أبي الشّريف: "قد تحصل في معنى النّبيِ والرّسولِ ثلاثةُ أقوال: "الفرقُ بينهما بالأمر بالتبليغ وعدمِه، وهو الأوّلُ المشهور، والفرقُ بأنّ الرّسولَ مَن له شريعةٌ وكتابٌ، أو نَسخٌ لبعض شريعةٍ متقدّمةٍ على بعثته، وكونُهما بمعنى واحد، وهو الذي عزاه المصنِّفُ للمحقِّقين، وهو يقتضي اتحادَ عددِ الأنبياء والرُّسُل، ولا يخفى مخالفةُ ذلك للوارد في حديث أبي ذرٍّ[٥] الذي

---

(١) أي: في "عمدة المريد" قـ٢٤١ ملتقطاً.

(٢) هو محمد بن السيّد يوسف بن الحسين السنوسي الإمام أبو عبد الله التلمساني الشريف الحسني، المتوفّى سنة ٨٩٥هـ. له من التصانيف: "أمّ البراهين" في العقائد، و"شرح لاميةِ الجزائري" في الكلام، و"كتاب الحقائق في تعريفات مصطلحات علماء الكلام" و"المنهج السّديد في شرح كفاية المريد" للجزائري، وغير ذلك من الكتب. ("هدية العارفين" ٦/ ١٧٢).

(٣) "شرح لاميّة الجزائري" في الكلام: للعلّامة الإمام السيّد أبو عبد الله محمد بن يوسف السَّنُوسي، المتوفّى سنة ٨٩٥ هـ. ("كشف الظنون" ٢/ ٤٥٣).

(٤) "المَطالب الوفية" قـ١٥٦، ١٥٧ ملتقطاً.

(٥) أخرجه الإمام أحمد في "المسند" مسند الأنصار، حديث أبي ذرٍ الغِفاري رضي الله عنه، ر: ٢١٦٠٢، ٨/ ١٣٠، عن أبي ذرٍ قال: أتيتُ رسولَ الله ﷺ وهو في المسجد فجلستُ، فقال: «يا أبا ذر! هل صلَّيتَ؟» قلتُ: لا، قال: «قُم فصلِّ» قال: فقمتُ فصلَّيتُ ثمّ جلستُ، فقال: «يا أبا ذرٍّ! تعوّذْ بالله من شرّ شياطين الإنس والجنّ» قال: قلتُ: يا رسولَ الله! وللإنس شياطين؟ قال: =

قدّمناه[١]"[٢].

وفي "التحفة"[٣] بعد ذكر الحديث: "وبها[٤] ذُكر الصّريحُ مِن تغايُر النّبي والرّسول، تبيّنَ غلطُ مَن زعمَ اتحادَهما في اشتراط التبليغ، واسْتَرْوَحَ ابنُ الهمام مع تحقيقِه في نسبة ذلك الغلَط للمحقِّقين" -وقال-: "إنّ الذي في كلام محقّقي أئمّةِ الأصلَين[٥] وغيرهما، خلافُ ذلك الاتحاد، وأيُّ محقِّقين خلاف هؤلاء! ثمّ رأيتُ تلميذَه الكمال ابن أبي الشّريف، أشارَ للردّ عليه ببعض ما ذكرتُ"[٦].

= «نعم» قلتُ: يا رسولَ الله! الصّلاة؟ قال: «خيرُ موضوع، مَن شاء أقلّ، ومَن شاء أكثر» قال: قلتُ: يا رسولَ الله! فما الصَّوم؟ قال: «فرضٌ مُجزئٌ وعند الله مزيد» قلتُ: يا رسولَ الله! فالصّدقة؟ قال: «أضعاف مضاعَفة» قلتُ: يا رسولَ الله! فأيّها أفضل؟ قال: «جهد من مُقِلٍّ، أو سرّ إلى فقير» قلتُ: يا رسولَ الله! أيّ الأنبياء كان أوّل؟ قال: «آدم» قلتُ: يا رسولَ الله! ونبيٌّ كان؟ قال: «نعم نبيٌّ مكلَّمٌ» قال: قلتُ: يا رسولَ الله! كم المرسَلون؟ قال: «ثلاثُمئةٍ وبضعة عشر جمّاً غفيراً». وقال مرّةً: «خمسةَ عشرَ» قال: قلتُ: يا رسولَ الله! آدم أ نبيٌّ كان؟ قال: «نعم، نبيٌّ مكلَّمٌ» قلتُ: يا رسولَ الله! أيّما أنزل عليك أعظَم؟ قال: «آيةُ الكرسي ﴿اللهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّوم﴾ [البقرة: ٢٥٥]».

وأخرجه الطَبَراني في "المعجم الأوسط" باب الألف، من اسمه أحمد، ر: ٤٠٣، ١/١٢٧، عن أبي أُمامة الباهلي. وأخرجه البَيهقي في "الشّعب" الباب ٢ من شعب الإيمان: وهو باب في الإيمان برُسل الله -صلوات الله عليهم- عامّة، ر: ١٣٠، ١/١١٧، عن أبي ذرٍّ.

(١) أي: في "المسامَرة" صـ٢٢٦.

(٢) "المسامَرة" صـ٢٣١، ٢٣٢.

(٣) أي: "تحفة المحتاج في شرح المنهاج" لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر الهيتمي المكّي، المتوفّى سنة ٩٧٤هـ. ("كشف الظنون" ٢/٧٠١. و"هدية العارفين" ٥/١٢١).

(٤) الظرف متعلّقٌ بـ"تبيّن"، و"الصّريح" مجرورٌ صفةُ "ما"، و"مِن" بمعنى "في" أو تصحيفٌ منها متعلّقٌ بـ"الصّريح". [الإمام أحمد رضا].

(٥) أي: علم الكلام وأصول الفقه. [الميمني].

(٦) أي: "التحفة" خطبة الكتاب، ١/٢٦، ٢٧ ملتقطاً.

قال القاري في "شرح الفقه الأكبر": "ثمّ في تقديم النُبوّة على الرّسالة إشعارٌ بما هو مطابقٌ في الوجود من عالَم الشُّهود، وإيماءٌ إلى ما هو الأشهَر في الفَرق بينهما، بأنّ النبيَّ هو أعمُّ من الرّسول؛ إذ الرّسولُ مَن أُمِر بالتبليغ، والنبيُّ مَن أُوحِيَ إليه، أعمُّ من أن يؤمَرَ بالتبليغ أم لا". قال القاضي عياض: "والصّحيحُ الذي عليه الجُمهور: أنّ كلَّ رسولٍ نبيٌّ"[١] من غير عكس، وهو أقرَبُ[٢] من نقل غيرِه الإجماعَ عليه، فنقل غيرُ واحدٍ الخلافَ فيه، فقيل: النبيُّ مختصٌّ بمَن لا يؤمَر"[٣] ...إلى آخره. ونسب هذا المذهب إلى الجُمهور في مَواضع من هذا الكتاب و"المرقاة"[٤].

ادّعاء الوحي لغير نبيٍّ كفرٌ
وقد ادّعاه كبيرُ الملّة النَجديّة الهنديّة الدِيوبَنْدِيّة

وكبيرُ النَجديّة لم يُبالِ من إثبات النُبوّة بالمعنى المشهور، المختار عند الجُمهور المذكور، الذي هو المختارُ عنده في كتابه "الصّراط المستقيم" لشيخِه ولمن هو أدوَن منه في ذلك الكتاب، كما مرّ[٥] وسيجيء[٦].

قال القاضي: "وكذلك مَن ادّعى منهم أنّه يُوحَى إليه، وإن لم يَدّعِ النُبوّةَ ...إلى

(١) أي: في "الشّفا" القسم ١ في تعظيم العلي الأعلى لقدر نبي ...إلخ، الباب ٤ فيما أظهر الله تعالى على يديه من المعجزات ...إلخ، فصل، الجزء ١، صـ١٥٧، ١٥٨ ملتقطاً.

(٢) أي: إلى الصّواب. [الإمام أحمد رضا].

(٣) انظر: "منح الروض الأزهر" صـ١٧٩ ملتقطاً.

(٤) "المرقاة" للشيخ نور الدّين علي بن سلطان محمد الهَروي القاري، المتوفّى سنة ١٠١٤هـ. ("كشف الظنون" ٢/ ٥٧١).

(٥) انظر: صـ١٨٢، ١٨٣.

(٦) انظر: صـ١٩٧.

آخره"[1]. وقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللهِ كَذِباً أَوْ قَالَ أُوْحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ﴾ [الأنعام: ٩٣]، ولما كان مستندُ القاضي القرآنَ، فالكلامُ عليه لا يليقُ بأهل الإيمان، وإن تكلّم قرنُ الشّيطان، وصرفَ الوحيَ عن العُرفي الشّرعي إلى أنواع الإلهامات وغيرها، التي سمّيتْ وَحياً تشبيهاً بالوحي إلى النّبي كما ذكره القاضي، لا يخرجهم من الخذلان! علا أنّ كبيرَهم مصرِّحٌ بوَحي الشّرع، فلا ينفعهم هذا الطُغيان!.

النُبوّةُ ليست كَسَبيّةً

مسألة: النبوّةُ ليست كسبيّةً -خلافاً للفلاسفة-، قال التُورِبِشتي[2] في "المعتمَد"[3]: "اعتقادُ حصول النُبوّةِ بالكسب كفرٌ"[4]. قال النابلُسي في "شرح الفوائد": وفسادُ مذهبِهم غنيٌّ عن البيان بشهادة العَيان، كيف وهو يؤدِّي إلى تجويز نبيٍّ مع نبيِّنا عليه الصلاة والسلام أو بعده، وذلك يستلزم تكذيبَ القرآن؛ إذ قد نصَّ على أنّه خاتمُ النبيِّين وآخِرُ المرسَلين، وفي السنّة: «أنا العاقبُ لا نبيَّ بعدِي»[5]، وأجمعت الأمّةُ على

---

(١) أي: في "الشّفا" القسم ٤، الباب ٣، فصل في بيان ما هو من المقالات الكفر ...إلخ، الجزء ٢، صـ١٧٢.

(٢) هو فضل الله بن حسن التُوربشتي شهاب الدّين أبو عبد الله الفقيه الحنفي، المتوفّى سنة ٦٦١هـ. من تصنيفه: "تحفة السالكين" في التصوّف فارسي، و"تحفة المرشِدين" في اختصار "تحفة السالكين" و"مطلب الناسك في علم المناسك" و"المعتمَد في المعتقَد" و"الميسّر في شرح مصابيح السنّة" للبَغَوي، وغير ذلك من الكتب. ("هدية العارفين" ٥/ ٦٥٣، ٦٥٤).

(٣) أي: "المعتمد في المعتقد" لفضل الله بن حسن التوربشتي شهاب الدّين أبو عبد الله الفقيه الحنفي، المتوفّى سنة ٦٦١هـ. ("كشف الظنون" ٢/ ٥٩٤. و"هدية العارفين" ٥/ ٦٥٣، ٦٥٤).

(٤) "المعتمد في المعتقد" الباب ٢ في بيان الإيمان بالملائكة ...إلخ، الفصل ٢ في بيان الإيمان بالرسل، صـ٧٠.

(٥) أخرج مسلم في "الصحيح" كتاب الفضائل، باب في أسمائه صلى الله عليه وسلم، ر: ٦١٠٦، صـ١٠٣٤، عن جبير بن مطعم، أنّ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم قال: «إنّ لي أسماء: أنا محمد، وأنا أحمد، وأنا الماحي الذي =

إبقاء هذا الكلام على ظاهرِه، وهذه إحدى المسائل المشهورة، التي كفّرنا بها الفلاسفةَ لعنَهم اللهُ تعالى"[١] انتهى.

اعلموا أنّ الفلاسفةَ كفروا بتأديةِ قولهم إلى تجويز نبيٍّ مع نبيِّنا ﷺ أو بعده، واستلزام[٢] تكذيبَ القرآن، فما بالُ النَجديّة الذين يُصِرّون على دعوَى تجويز نبيٍّ بعده ﷺ، بل على تجويز خاتمٍ آخَر مع نبيِّنا خاتم النبيِّين[٣].

=

يمحو اللهُ بِي الكفرَ، وأنا الحاشرُ الذي يحشر النّاسُ على قدميّ، وأنا العاقبُ الذي ليس بعده أحدٌ» وقد سمّاه اللهُ رؤوفاً رحيماً.

وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" مسند المدنيين، حديث جبير بن مطعم، ر: ١٦٧٣٤، ٥/ ٦١٥. وأخرجه الطَبَراني في "المعجم الكبير" مسند جبَير بن مطعم، باب، ر: ١٥٢٣، ٢/ ١٢١.

(١) لم نعثر على هذا النقل.

(٢) أي: وكفروا باستلزامِ قولهم تكذيبَ القرآن. [الميمني].

(٣) **أهواء بعض الدجّالين**

سبق المصنِّفُ ﷺ شرَّ زمانٍ أتى بعده، بلغ فيه السيلُ زباه، وخرج دجّالون يدّعون وجودَ ستّة نظراء للنّبي ﷺ، مشاركِين له في أشهَر خصائصِه الكماليّةِ، أعني ختمَ النُبوّة في طبقات الأرض الستِّ السُّفلى، فمنهم مَن يقول: "كلٌّ منهم خاتمُ أرضِه، ونبيُّنا ﷺ خاتمُ هذه الأرض".

ومنهم مَن يقول: "إنّهم خواتمُ أراضِيهم، ونبيُّنا ﷺ خاتمُ الخواتِم"، والأكفَر والأوقَح.

منهم يصرّح بـ"أنّهم مماثلُون للنّبي ﷺ شركاءُ له في جميع صفاتِه الكماليّة" [انظر: "تحذير النّاس" صـ٤١] ويردُّه آخرون إبقاءً على أنفسِهم من المسلمين.

فمنهم مَن يقول: "نبيُّنا ﷺ هو النّبي بالذّات، وسائرُ الأنبياء بالعَرض، وسلسلة ما بالعرض إنّما تنتهي على ما بالذّات" [انظر: "تحذير النّاس" صـ٦]. وهذا هو معنى كونِه ﷺ خاتمَ النبيّين، "فلو وُجد معه أو بعدَه ﷺ نبيٌّ في هذه الطبقة من الأرض أيضاً، لم يُخِل ذلك بخاتميّته" [انظر: "تحذير النّاس" صـ٣٤]؛ فإنّ الختمَ ليس بمعنى كونه ﷺ آخِرَ النّبيّين، قال: "وأيّ مدحٍ في التأخّر الزّماني؟!" [انظر: "تحذير النّاس" صـ٥]. وزعم: "أنّ هذا هو الأدخَل

=

من جوَّز زوالَ العقل عن الأنبياء، يخشى عليه الكفر

مسألة: مَن جوّز زوالَ العقل عن الأنبياء، يخشَى عليه الكفر، ومَن جوّز

=

في مدح نبيِّنا ﷺ حيث جعلناه خاتمَ الخواتِم، لا خاتماً صرفاً كما تقولون؛ فإنّ مدحَ مَلِكٍ بأنّه مَلِك الملوك أعظَم من مدحِه بأنّه مَلِكٌ وحدَه" [انظر: "تحذير النّاس" صـ٤١]. ولعمري! هل هذه السَفسَطة الشَّيطانيّة إلّا كما كان يقول المشركون للمسلمين: "أنتم جعلتم اللهَ إلهاً صرفاً، ونحن جعلناه إلهَ الآلهة، فأيُّنا أقوَم بالحمد"، ولم يدرِ الدجّالُ أنّ الكمالَ الأعظَم هو الذي تنزَّه صاحبُه عن الشّريك، لا ما فيه شركاءُ متشاكسون، وإن كان لهذا فضلٌ عليهم.

ومنهم مَن يوجّه أفضليّتَه ﷺ على هؤلاء الخواتِم المخترعةِ بـ"أنّه ﷺ مِن بني آدم، وتلك الخواتمُ من البِغال والحمِير، وأصنافٍ أُخَر غيرِ ذوي العقول، وبنُو آدم أفضلُ وأكرَم، ولم يدرِ المسكينُ أنّ جعلَ النُبوّة في هذه الأصنافِ ازدراءٌ بشأنِها، أيُّ ازدراء؟ وقد صرّح العلماءُ كالإمام القاضي عياض [في "الشّفا" القسم ٤ في تصرّف وُجوه الأحكام فيمن تنقصه ...إلخ، الباب ٣ في حكم مَن سبَّ اللهَ تعالى وملائكتَه ...إلخ، فصل في بيان ما هو من المقالات كفر ...إلخ، الجزء ٢، صـ١٧١] وغيرُه بكفر مَن يقول به.

وبالجملة، هكذا اختلفوا فيما بينهم يكفِّر بعضُهم بعضاً، وكلُّهم مشتركون في الإيمان بسبع خواتِم، عليه مَرَدُوا، وعن الله ورسولِه شردُوا، حتّى انتدب علماءُ الإسلام من العرب والعجم للردّ عليهم [انظر تفصيله في "حُسام الحرمَين على منحر الكفر والمين"] وأقامُوا عليهم الطامةَ الكُبرى، فقهرُوا وبهتُوا، وخذل ما بهتُوا فصارُوا مثلةً بين المسلمين، ثمّ صبَّ اللهُ عليهم سوطَ عذاب، فعمّا قليلٍ هلكُوا أجمعين، فهل ترى لهم من باقية؟ والحمدُ لله ربّ العالمين!.

وإن تبغ الاطّلاعَ على بعض تفاصيل ذلك، فعليك بمطالعةِ فتوى سيّدِي وأستاذِي مولانا عبد الرّحمن السّراج المكّي ﷺ، وكتاب "تنبيه الجُهال" لبعض أحبابِي، و"القول الفصيح" و"التحقيقات المحمّدية" وغيرها من تصانيف أهل السنّة -شكر اللهُ تعالى مَساعيهم، آمين!-، وكان -بحمد الله- النصابُ الأوفَر في دفع هذا الكفر الأكفَر لحضرة خاتم المحقِّقين، إمامِ المدقّقين سيّدنا الوالد -قُدّس سرُّه الماجد-، فبسَعيِه ألقيتْ هذه الفتنةُ العَمياء في البئر، فلم يبقَ لها نقيرٌ ولا قطمير، كما هو مفصَّلٌ في "تنبيه الجُهال" والحمد لله ذي الجلال!. [الإمام أحمد رضا].

زوالَ النُبوّة من نبيٍّ، فإنّه يصير كافراً، كذا في "التمهيد"[١].

ما يجب لأنبياء عليهم السلام – عصمةُ الأنبياء عليهم السلام

وها أنا أذكر ما يجب لهم عليهم السلام، **فمنه:** "العصمةُ" وهي من خصائص النُبوّة على مذهب أهل الحقّ، خلافاً للمَلاحِدة الباطنيّة، قال التُورِبِشتي في كتاب "المعتمَد في المعتقَد": "فتنةُ ادّعاءِ العِصمة في غير الأنبياء لا يعدّ قليلاً، فهذا الإمامُ المعصوم سِرٌّ اخترعتْها الباطنيّةُ لدفع الأحكام الشرعيّة، وتوهينِ قضايا المسلمين، وتضليلِ أهل السنّة والجماعة" -إلى أن قال-: "يلزم لأهل الدِّين حفظُ لسانِهم وآذانِهم من تلوُّثِ هذه البدعة، واللهُ المنقِذُ من الضلال"[٢] انتهى ملخَّصاً مترجَماً.

وكبيرُ النَجديّة خالَف أهلَ الحقّ ووافَق المَلاحِدةَ الباطنيّة، حيث أثبَتها للصّديق الذي جعل رتبةَ شيخِه أعلى منه بكثير، في "الصّراط المستقيم"، ونقلنا شيئاً من كلماتِه في حقِّه فيما سبق، حيث قال: "لابدّ يجعلونه فائزاً بمحافظةٍ مثل محافظة الأنبياء، التي تسمّى بالعِصمة"[٣] وادّعى أنّها ثابتةٌ، وكَيت وذَيت ...إلخ.

العِصمةُ من خصائص النُبوّة

والحقُّ عِصمةُ الأنبياء عليهم السلام عن الجهل بالله تعالى وصفاتِه، وعن كونهم على حالةٍ تنافي العلمَ بشيءٍ من ذلك كلِّه جملةً، بعد النبوّة عقلاً وإجماعاً، وقبلَها سَمعاً ونقلاً،

(١) أي: "التمهيد في بيان التوحيد" الباب ١ في العقل، القول ٣ في فائدة العقل وزواله، صـ٧: لأبي شكور محمد بن عبد السيّد بن شعيب الكشي السالمي الحنفي. ("كشف الظنون" ١/ ٣٩٢).

(٢) "المعتمد" الباب ٢ في بيان الإيمان بالملائكة ...إلخ، الفصل ١ في بيان معنى إثبات النُبوّة، صـ٧٢-٨٣.

(٣) "صراط مستقيم" الباب ١ في بيان وجوه تمايز الطريقين: النبوّة والولاية، الفصل ٢ في بيان وجوه تمايز الطريق النُبوة، الهداية الرابعة في بيان ثمرات الحبّ الإيماني، الإفادة ٢، صـ٣٥، ٣٦.

وبشيءٍ ممّا قرّروه من أمور الشّرع، أدّوه عن ربّه ﷺ من الوحي قطعاً عقلاً وشرعاً، وعن الكذب وخلفِ القول مُذ نبّأهم اللهُ تعالى وأرسَلَهم قصداً أو عن غير قصد، واستحالةُ ذلك عليهم شرعاً وعقلاً وإجماعاً وبُرهاناً، وتنزيهُهم عنه قبل النبوّة قطعاً، وتنزيهُهم عن الكبائر إجماعاً، وعن الصّغائر تحقيقاً، وعن استدامة السَّهو والغفلة توفيقاً، واستمرار[1] الغلط والنِّسيان عليهم فيما شرعوا لأمّتهم قطعاً، كذا قال القاضي[2].

عصمة الأنبياء واجبة

وفي "شرح المَواقف": "اجتمع أهلُ المِلل والشّرائع كلّها (على) وجوب (عصمتِهم عن تعمُّد الكذِب فيما دلّ المعجِزُ) القطعي (على صدقِهم فيه، كدَعوى الرّسالة وما يبلّغونه من الله) إلى الخلائق؛ إذ لو جاز عليهم التقوُّلُ والافتراءُ في ذلك عقلاً، لأدّى إلى إبطال دلالة المعجزة، وهو المُحال"[3].

وفي "المواقف": "أمّا الكفرُ فاجتمعت الأمّةُ على عصمتِهم منه، غير أنّ الأزارِقة[4]

---

(١) أي: وعن استمرارِ الغلط ...إلخ.

(٢) أي: في "الشّفا" القسم ٣، الباب ١، فصل، الجزء ٢، صـ١٠٧، ١٠٨.

(٣) "شرح المواقف" الموقف ٦ في السمعيات، المرصد ١ في النُبوّات، المقصد ٥ في عصمة الأنبياء، الجزء ٨، صـ٢٨٨ ملتقطاً.

(٤) فرقةٌ من الخوارج، أصحاب نافع بن الأزْرَق. قالوا: كفر عليّ بالتحكيم، وابن مُلجم محقّ في قتله، وكفّرت الصحابة، أي: عثمان، وطلحة، وزبير، وعائشة، وعبد الله بن عباس، وسائر المؤمنين معهم، وقضوا بتخليدهم في النّار، وكفّروا القعدة عن القتال؛ وإن كانوا موافقين لهم، وقالوا: تحرم التقيّة في القول والعمل، ويجوز قتل أولاد المخالفين ونسائهم، ولا رجمَ على الزاني المحصن، ولا حدَّ للقذف على النساء، وأطفالُ المشركين في النّار مع آبائهم، ويجوز اتّباع نبيّ كان كافراً؛ وإن علم كفره بعد النبوّة، ومرتكب الكبيرة كافرٌ. ("كشاف اصطلاحات =

من الخوارِج جوَّزوا عليهم الذَّنب، وكلُّ ذنبٍ عندهم كفرٌ"[١]. وفي "الشّرح"[٢]: "فلزِمهم تجويزُ الكفر، بل محكيٌ عنهم أنّهم قالوا بجواز بعثة نبيٍّ[٣]" ...إلى آخره.

والقاري[٤] بعد قول القاضي: "هذا ما لا يجوِّزه إلّا مُلحِدٌ"[٥] قال: "أي: إمكانُ صدور الكفر والشّرك منه"[٦]. قال الخَفاجي: "(لا يصحّ) عقلاً ولا شرعاً (ولا يجوز عليه ﷺ أن لا يبلِّغَ) شيئاً"[٧] ...إلى آخره.

صِدقُ الأنبياء عليهم السلام

ومنه: "الصّدق" هو مطابقةُ حكم الخبر للواقع إيجاباً أو سَلباً، وهو واجبٌ عقليٌّ في حقّ كلّ نبيٍّ لا يتصوّر عدمُه؛ إذ لو تصوّر لَمَا قُبل منهم شيءٌ ممّا جاءوا به؛ ولأنّه لو جاز عليهم الكذبُ لجازَ في خبره تعالى؛ لتصديقه إيّاهم بالمعجِزة النازلة

=

"الفون والعلم" حرف الألف، ١/ ١٤٢. و"الملل والنحل" للشهرستاني، المقدّمة الخامسة في السبب الذي ...إلخ، الأزارقة، الجزء ١، صـ١١١-١١٦).

(١) المرجع نفسه، صـ٢٨٨ ملتقطاً.

(٢) المرجع السابق.

(٣) ترك ما بعده استبشاعاً له، وهو "علمُ الله تعالى أنّه يكفر بعد نُبوّته" اهـ [أي: في "شرح المواقف" الموقف ٦، المرصد ١، المقصد ٥، الجزء ٨، صـ٢٨٨] وقد كذّبهم اللهُ ﷻ بقوله: ﴿أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤]. [الإمام أحمد رضا].

(٤) "القاري" مبتدأٌ، خبرُه "قال"، وقوله: "بعد" متعلّقٌ به، و"هذا ما لا" ...إلخ، مقولةُ القول، و"أي: إمكان..." مقولةُ "قال". [الإمام أحمد رضا].

(٥) أي: في "الشفا" القسم ٣، الباب ١، فصل، الجزء ٢، صـ٧٠.

(٦) أي: في "شرح الشفا" القسم ٣، الباب ١، فصل، ٢/ ٢٠٣.

(٧) أي: في "نسيم الرياض" القسم ٣، الباب ١، فصل، ٥/ ١٩٠.

منزلةَ قوله تعالى: "صدَق عبدِي في كلّ ما يبلِّغ عنّي"، وتصديقُ الكاذِب من العالم بكذبه محضُ الكذب، وهو عليه مُحالٌ، فملزومُه -وهو جوازُ الكذب عليهم- كذلك، ونصّ اللهُ تعالى -وصدقَ اللهُ ورسولُه-: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى﴾ [النَّجم: ٣] و﴿قَدْ جَاءكُمُ الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ﴾ [يونس: ١٠٨] كذا في "الكنز"[١].

الشكُّ والتردُّد في صِدق النّبي كفرٌ

قال العلّامة ابن حجر في تحقيق كلمات الكفر: "والذي يظهر أنّه لو قال: "إن كان ما قاله النبيُّ الفُلاني صدقاً نَجَوتُ" يكون كفراً[٢] أيضاً، ولا يشترط ذكرُ جميع الأنبياء، ولا أن يكونَ ما قال ذلك النبيُّ يقطع بأنّه عن وحيٍ. فإن قلتَ: للأنبياء الاجتهادُ، وجرى قولٌ في أنّه يجوز عليهم الخطأُ في الاجتهاد، فإذا قال ذلك في شيءٍ يحتمل كونُه ناشئاً عن اجتهادٍ لا وَحْيٍ، كيف يكفر به؟ قلتُ: القولُ بعدم الكفر حينئذٍ وإن كان له نوعٌ من الظهور، لكن القولَ بالكفر أظهَر؛ لأنّ الإتيانَ بـ"إن" التي هي للشكِّ والتردُّدِ في هذا المقام، يُشعِر بتردُّدِه في تطرُّق الكذب إلى ذلك النّبي، وهذا كفرٌ، على أنّ القولَ بجواز الخطأ عليهم في اجتهادِهم قولٌ بعيدٌ مهجور، فلا يُلتفت إليه، وعلى التنزُّل[٣] فقولُه: "إن كان صِدقاً" يدلّ -كما تقرّر- على تردُّدٍ في الكذب،

---

(١) لم نعثر على هذا النصّ في النسخة التي بين أيدينا.

(٢) أي: كما نصّوا عليه في قول القائل: "إن كان ما قاله الأنبياءُ صدقاً، نَجَوتُ"؛ أي: لأجل الشكِّ المستفاد من "إن". أقول: ومحلُّه حيث لم يرِد به التحقيقُ، فربما يؤتى به على صورة الشكّ، كحديث: «فأقول: إن كان هذا من عند الله يمضه» [انظر: "دلائل النُبوّة" جماع أبواب المبعث، باب تزوّج النّبي ﷺ بعائشة بنت أبي بكر الصديق ...إلخ، ٢/ ٤١٠، ٤١١]. [الإمام أحمد رضا].

(٣) أي: على سبيل التنزُّل إلى افتراض عبرة القول بجواز الخطأ عليهم. [الميمني].

وهو غيرُ الخطأ؛ لأنّ الخطأَ هو ذكرُ خلاف الواقع مع عدم التعمُّد، بخلاف الكذب؛ فإنّه يدلّ شرعاً[١] على الإخبار بخلاف الواقع تعمُّداً، فيصحّ الكفرُ بذلك، وإن قلنا بهذا القول المهجور؛ لأنّ قولَه: "إن كان صِدقاً" لا يتأتّى بناؤُه عليه لما تقرّر واتّضح، ولله الحمد!"[٢].

قال القاضي: "وكذلك مَن دانَ بالوحدانيّةِ وصحةِ النبوّة، ونُبوّةِ نبيّنا عليه السلام، لكن جوَّز على الأنبياء الكذبَ فيما أتَوا به، ادّعى في ذلك المصلحةَ بزعمه أو لم يدعِّها، فهو كافرٌ بالإجماع"[٣].

وقال: "وكذلك مَن أضافَ إلى نبيّنا ﷺ تعمُّدَ الكذب، فيما بلّغه وأخبر به، أو شكَّ في صدقِهِ أو سبَّه، أو قال: إنّه لم يبلِّغ، أو استخفَّ به أو بأحدٍ من الأنبياء، أو

---

(١) وإن كان لغةً واصطلاحاً يعمُّ كلَّ إخبارٍ بخلاف الواقع، عمداً كان أو سهواً أو خطأً، وقد جرى عليه عُرفُ بعض الحجازِيّين يقولون: "كذب فُلانٌ" أي: أخطأ، كما في الحديث [انظر: "صحيح ابن حِبّان" كتاب الصّلاة، باب فضل الصلوات الخمس، ذكر بيان بأنّ الحق الذي في هذا الخبر ...إلخ، ر: ١٧٢٩، صـ٣٣٤، عن ابن مُحَيْرِيْز قال: جاء رجل إلى عُبادة بن الصّامت فقال: يا أبا الوليد، إنّي سمعتُ أبا محمد الأنصاري يقول: الوترُ واجبٌ، فقال عُبادة: كذب أبو محمد، سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «خمسُ صلواتٍ افترضَهنّ اللهُ على عِباده، فمَن جاء بهنّ وقد أكملَهنّ ولم ينتقصهنّ استخفافاً بحقّهنّ، كان له عند الله عهدٌ أن يُدخِلَه الجنّة، ومَن جاء بهنّ وقد انتقصهنّ استخفافاً بحقّهنّ، لم يكن له عند الله عهد، إن شاء عذّبه، وإن شاء رحمه». قال أبو حاتم: "قول عُبادة: "كذب أبو محمد" يريد به "أخطأ". وكذلك قولُ عائشة حيث قالت لأبي هريرة، وهذه لفظةٌ مستعملةٌ لأهل الحِجاز، إذا أخطأ أحدُهم، يقال له: كذب"]. [الإمام أحمد رضا].

(٢) أي: في "الإعلام بقواطع الإسلام" صـ٢٢، ٢٣ ملتقطاً.

(٣) أي: في "الشّفا" القسم ٤، الباب ٣، فصل، الجزء ٢، صـ١٧١.

أزرَى عليهم، أو آذاهُم، أو قتَل نبيّاً، أو حارَبه، فهو كافرٌ بالإجماع"[1].

ظُهور المعجزةِ على يدِ الكاذِب لا يمكن

فائدة: ظُهور[2] المعجزةِ على يدِ الكاذِب من المستحيلات العقليّة، عند الشيخ أبي الحَسن الأشعَري؛ -لإفضائه إلى التعجيز عن إقامة الدّلالة على صدق دعوى الرّسالة-، وعند الإمام وكثيرٍ من المتكلّمين؛ -لأنّ الصّدقَ مدلولٌ لها لازمٌ بمنزلة العلم[3] لإتقان الفعل، وهو مُحال-، وعند الماتُريديّة؛ لإيجابه التسويةَ بين الصّادِق والكاذِب، وعدمِ التفرقة بين النّبي والمتنبّي، وهو سَفهٌ لا يليق بالحكيم.

أمانة الأنبياء عليهم السلام

ومنه: "الأمانة" وهي ضدُّ الخيانة.

تبليغ الأنبياء عليهم السلام

ومنه: "التبليغ" لجميع ما جاءوا به من عند الله، وأُمرُوا بتبليغه[4] للعِباد،

(١) أي: المرجع نفسه.

(٢) أي: إظهارُ الله تعالى خارقَ عادةٍ على يد مدّعِي النُبوّة كذباً، مُوافقاً لمرامِه بحيث يعدّ مصدِّقاً لكلامه، ولا يخفى عليك فائدةُ القيود التي ذكرنا، والتفسيرُ الذي به فسّرنا!. [الإمام أحمد رضا].

(٣) فإنّ مَن رأى فعلاً أُحسِن وأُتقِن، أَيقَن ضرورةً أنّ فاعلَه عليمٌ حكيمٌ. **أقول:** والأحسَن التنظيرُ بدلالة نفس الفعل على الفاعل؛ فإنّه واضحُ اللزوم، والإتقانُ قد يناقِش فيه مناقشٌ بأنّه يجوز وُقوعُه نادراً اتّفاقاً من دون قصد الفاعل، بل ولا استطاعته لو قصد، بل الإتقانُ دائماً ربما كان طبعيّاً ملهَماً كما في بيت النّحل وعُشّ التنوط، بل في أوهَن البيوت أقوى شاهدٌ على إتقان العنكبوت، فسبحانَ مَن أعطى كلَّ شيءٍ خلقَه ثمّ هَدَى، فافهم!. [الإمام أحمد رضا].

(٤) قيّد به؛ لأنّ مما جاءُوا به ما علموا، ولم يؤمَروا أن يعلِّموا من دقائق حقائق لا يحتمل لها عقولُ العوام، وليس في الاشتغال بها نفعٌ لهم؛ لأنّ الرُّسُل -صلواتُ الله تعالى عليهم- لا يضنُّون عن الأمّة بشيءٍ فيه صلاحُهم. [الإمام أحمد رضا].

اعتقاديّاً كان أو عمليّاً، فيجب أن يعتقدَ أنّهم -صلواتُ الله تعالى عليهم- بلَّغوا عن الله ما أُمرُوا بتبليغه، ولم يَكتموا منه شيئاً، ولو في قوّة[1] الخَوف.

فَطانة الأنبياء عليهم السلام

ومنه: "الفَطانة" أي: الحَذاقة[2] لإلزام الخصومِ وإحجاجِهم، وذلك ثابتٌ بالكتاب والسنّة والإجماع.

وهذه الخمسةُ لا تداخُلَ بينها على ما هو الحقُّ، ثمّ هي واجبةٌ[3] بالعقل، وهُم لا يتصوّر أن يكونوا على خلافها، وبالشّرع أيضاً، وما بعدها شرعاً وعادةً.

ذُكورةُ الأنبياء عليهم السلام

ومنه: "الذكورةُ" قال الله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلاَّ رِجَالاً﴾ [يوسف: ١٠٩]، خلافاً للظاهريّة حيث قالوا بنبوّة مَريم، متمسكين بقوله تعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا﴾ [مريم: ١٧]، ﴿يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ وَاصْطَفَاكِ﴾ [آل عمران: ٤٢] ...الآيتَين.

وأُجيبَ عنه بأنّه ليس وَحياً بشرعٍ[4]؛ إذ لا دلالةَ عليه في الآيات المذكورة،

---

(١) وتجويز التقية عليهم في التبليغ -كما تزعمه الطائفةُ الشَقيّة- هدمٌ لأساس الدِّين، وكفرٌ وضلالٌ مبين. [الإمام أحمد رضا].

(٢) وإلّا لكان فيها توسيدُ الأمر إلى غير أهله، و﴿اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤]. [الإمام أحمد رضا].

(٣) في بعض تفاصيل بعضها تأمّلٌ في الوجوب العقلي، ولقائلٍ أن يقول: "العصمةُ تشمل الصِّدقَ والأمانةَ، والأمانةُ التبليغَ"، وكيف ما كان فالخطب سهلٌ، والإيمانُ بثبوت كلّ ذلك لكلّهم واجبٌ قطعاً. [الإمام أحمد رضا].

(٤) أي: ليس فيها ما يدلّ على أنّها أوحى اللهُ تعالى إليها بشرعٍ. نعم، فيها فضائل، وليس كلُّ فضيلةٍ نُبوّةً، ولا مستلزمةً لها، ففي الآية إرسالُ الرُّوح إليها لِيَهبَ لها غلاماً زكيّاً، وليس =

والإمامُ الرازي والقاضي البَيضاوي نقلا الإجماعَ على عدم نُبوّتها، ولم يباليا بشُذوذ المخالِف. وقالوا بنُبوّة أمّ[١] مُوسى أيضاً، وبعضُهم بنُبوّة آسية أيضاً، وبنُبوّة سارة وهاجرة أيضاً[٢]. والجوابُ الجواب[٣]. والاحتجاجُ بالوحي يَبطل بقوله: ﴿وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ﴾ [النَّحل: ٦٨]؛ فإنّه ليس بوَحي شرعٍ.

نَزاهة الأنبياء في الاكتساب عليهم السلام

ومنه: "النَزاهة في الاكتساب" أي: التباعُد عن دَناءة الصناعة، كالحِجامة وكلِّ ما يخلّ بحكمة البعثة؛ لأنّه يُوجِب عدمَ الاتّباع وتنفُّرَ الطباع، فتنزيهُهم عن ذلك واجبٌ، والنُبوّةُ أشرَفُ مَناصب الخَلق، مقتضيةٌ لغاية الإجلال اللائق بالمخلوق، فيعتبر لها انتفاءُ ما يُنافي ذلك.

نَزاهة الأنبياء في الذات عليهم السلام

ومنه: "النزاهةُ في الذّات" أي: السّلامةُ من البَرص والجذام والعَمي وغير ذلك من المنفّرات، فأمّا عُقدةُ موسى عليه السلام قبل الإرسال، فقد أُزِيلتْ بدَعوته عند

=

إرسالُها إلى غيرها بشرعٍ، وكلامُ الملائكة وإرشادُهم المكلَّم إلى مَحاسن الأفعال لا يختصّ بالأنبياء عليهم السلام. نعم، القِرانُ بين رؤيتِهم على صورتهم وسماعِ كلامِهم، لا يكون لغير نبيٍّ، فغيرُه إن رآهم لم يسمعْ حينئذٍ كلامَهم، وإن سمعَ كلامَهم لم يَرَهم حينئذٍ على صورتهم، كما نصّ عليه الإمامُ الشيخ الأكبر رضي الله عنه [أي: في "الفتوحات المكّية" الباب ٣٦٩ في معرفة منزل الأفعال ...إلخ، ٣/٣٥٧]. أمّا الاصطفاء فظاهر عمومه لعباد الله الصّالحين، وكذا الاصطفاء على جميع النّساء، ليس فيه بالمقصود وفاء، إلّا إذا ثبت نُبوّةُ بعض النّساء، وهو أوّلُ المسألة. [الإمام أحمد رضا].

(١) لقوله تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّ مُوسَى أَنْ أَرْضِعِيهِ﴾ [القصص: ٧] ...الآية. [الإمام أحمد رضا].

(٢) وفي حقّهنّ رضي الله عنهن لا يوجَد ما يساوي شبهةً، فضلاً عن دليل. [الإمام أحمد رضا].

(٣) أنّ لهنّ فضائل قطعاً، ولم يثبت الإيحاءُ بشرعٍ إليهنّ أصلاً. [الإمام أحمد رضا].

الإرسال، بقوله: ﴿وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي﴾ [طه: ٢٧]. وأمّا بلاءُ أيّوب فقد كان مؤخَّراً، والشّرطُ[1] ما يكون مقدَّماً، وكذلك عمي يعقوب، مع أنّه قِيل بأنّه لم يعم، بل كان به غشاوةٌ شديدة، ومثله شعَيب.

وفي المروّة[2]، أي: الإنسانيّة والحشمة، كعدم الأكل على الطريق.

وفي النَّسب، أي: سلامتُه من دَناءة الآباء، وعهر[3] الأمّهات[4] لا السّلامةُ[5] من الكفر ونحوه؛ فإنّه ليس بشرطٍ كما في آزر[6] ونحوه.

---

(١) لعلّ قائلاً يقول: "المنفّر مُنافٍ بقاءً وابتداءً، بل كلُّ بقاء النُبوّة ابتداءٌ مالم يؤمِن جميع المبعوث إليهم، لكن الشأنَ في كون البعض كالعَمي ونحوه منفّراً. [الإمام أحمد رضا].

(٢) عطف على "في الذات". [الإمام أحمد رضا].

(٣) أقول: فلا يجوز أن تقعَ في نسبِهم -صلواتُ الله تعالى عليهم- مَن أتتْ بفاحشةٍ وإن لم تحبل منها؛ لأنّ التعييرَ به معلومٌ، وإن كانت الولادةُ ليست إلّا من نكاح. [الإمام أحمد رضا].

(٤) بل والأزواجِ أيضاً، كما رأيتُ التصريحَ به، والدّليلُ -وهو نفيُ التعيير- يشتمل البَنات وأمثالَهن أيضاً، وهو الواقعُ، ولله الحمد!. [الإمام أحمد رضا].

(٥) أي: في الأصول، ونصّ الإمام الرازي في "أسرار التأويل" [انظر ترجمته: ("كشف الظنون" ١/ ١٢٤)]، وغيرُه من المحقّقين، حتّى المولى بحرُ العلوم في "الفواتح" [الأصل ٢ في السنّة، صـ٣٨٧] بإسلامِ آباءِ الأنبياء وأمهاتِهم جميعاً من الأقرَبين إلى آدمَ وحوّاء عليهما السلام، وقد أثبت ذلك الإمامُ الجليلُ الجلال السُّيوطي في نبيّنا ﷺ، وللعبد فيه رسالةٌ مستقلّةٌ سمّيتُها: "شُمولُ الإسلام لأصول الرّسول الكِرام" فهذا الذي نحبّ أن ندينَ اللهَ به.

أمّا آزر فعمٌّ، كما نصّ عليه الإمامُ ابن حجر [أي: في "أفضل القرى" صـ١٠٠] في "شرح أمّ القُرى" [انظر ترجمته: ("كشف الظنون" ٢/ ٣١٠، ٣١١)] وغيرُه [انظر: "شرح الزرقاني" المقصد ١ في تشريف الله تعالى له ﷺ، ذكر وفاة أمّه وما يتعلّق بأبوَيه ﷺ، ١/ ٣٢٦، ٣٢٧] في غيره. والعربُ تسمِّي العمَّ أباً ﴿قَالُواْ نَعْبُدُ إِلَـهَكَ وَإِلَـهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ﴾ [البقرة: ١٣٣] وإنّما إسماعيلُ عمُّ يعقوب عليه السلام. [الإمام أحمد رضا].

(٦) قد أوضحنا سابقاً التفصيل عن "آزَر"، هل هو أبو إبراهيمَ عليه السلام أم عمُّه؟ [انظر: صـ٩٩، ١٠٠].

كونُ النّبي ﷺ أكمَلَ وأعلَم أهل زمانِه

ومنه: "كونُه أكمَل أهل زمانِه ممّن ليس نبيّاً"، وكونُه أعلَم من جميع مَن بعث إليهم، بأحكام الشّرع الذي بُعث به، أصليّةً وفرعيّةً، ولم يتعلّم موسى من الخضر شيئاً من ذلك. وأمّا ما يتعلّق بأمور الدّنيا فلا يضرّ عدمُ علمِه بذلك على طريق أهلِها، ولكن لا يجوز أن يقالَ: إنّهم لا يعلمون شيئاً من أمور الدّنيا، لئلاَّ يتوهّم بهم الغفلةُ والبلهُ اللذان يجب تنزيهُهم عنهما.

ويستحيل أضدادُ المذكورات عقلاً وشرعاً، وشرعاً وعادةً[1]. ويجوز في حقِّهم كلُّ أمرٍ مُعتادٍ مُثاب، كلُّ شيءٍ أَجرى اللهُ عادتَه بالإثابة بسببه، من كلّ غرضٍ بَشَريٍّ ليس محرَّماً، ولا مكروهاً، ولا مُباحاً مُزرِياً، ولا ممّا تعافه الأنفُس، أو يؤدِّي إلى النَّفرة، كالأكل والشُّرب والجِماع الحلال، وسائر الشَّهوات المُباحات؛ لإمكان صَيرورتها سبباً للثَّواب بالنيّة، وخرج الحرامُ والمكروهُ ونحوُهما؛ لعدم صلاحيتِها لذلك.

هل في كلِّ جنسٍ من الحيوان نذيراً ونبيّاً؟

مسألة: قال ابنُ جماعة[2] في "شرحه"[3] على "بدء الأمالي": "ذهب بعضُ

---

(١) أي: على جهة التوزيع، فما وجب عقلاً وشرعاً استحالَ ضدُّه عقلاً وشرعاً، وإن شرعاً وعادةً فشرعاً وعادةً. [الإمام أحمد رضا].

(٢) هو محمد بن شرف الدّين عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن سعد الله القاضي بدر الدّين المعروف بـ"ابن جماعة" الكناكي المقدسي الشّافعي. وُلد بـ"الينبع" سنة ٧٥٩ وتوفّي سنة ٨١٩هـ. صنّف من الكتب: "التبيين في شرح الأربعين" للنَّوَوي، و"تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام" و"درج المعالي في شرح بدء الأمالي" و"مطلع المثال في العقائد الإسلاميّة ومنبع الكمال في المسائل الكلاميّة في شرح القصيدة اللامية" أعني "بدء الآمالي" وغير ذلك. ("هدية العارفين" ٦/ ١٤٥، ١٤٦).

(٣) أي: "مطلع المثال في العقائد الإسلاميّة ومنبع الكمال في المسائل الكلاميّة في شرح القصيدة اللامية" أعني "بدء الآمالي": لمحمد بن شرف الدّين عبد العزيز بن سعد الله القاضي =

القُدماء[1] إلى أنّ في كلِّ جنسٍ من الحيوان نذيراً ونبيّاً، من القردة والخنازير والدّواب؛ محتجّاً بقوله تعالى: ﴿وَإِن مِّنْ أُمَّةٍ إِلَّا خلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾ [فاطر: ٢٤]، وقد[2] كفّر القاضيُ عياض القائلَ بذلك: "لأنّ فيه من الازدراء بمنصب النُبوّة ما فيه، مع إجماع المسلمين على خلاف ذلك، وتكذيب قائله"[3].

الإيمانُ بجميع المبعوثين واجبٌ

مسألة: الإيمانُ بجميع المبعوثين واجبٌ، مَن ثبت شرعاً تعيينُه منهم، وجب الإيمانُ بعينه، ومَن لم يثبت تعيينُه، كفى الإيمانُ إجمالاً، ولا ينبغي في الإيمان بالأنبياء القطعُ بحصرهم في عدد.

تكملة الباب في تفصيل ما يجب في الإيمان بنبيّنا ﷺ

يكفي في الإيمان بعموم الأنبياء والمرسَلين اعتقادُ: أنّهم عِبادُ الله المكرَمون، اجتباهم بالوَحيِ ودعوةِ الخَلق، فادّعوا النُبوّةَ، وأظهَروا المعجزاتِ، وكانوا على الحقّ والصِّدق في تبليغِ ما أُمِروا به.

ولابدّ في الإيمان بنبيّنا ﷺ سِوى ذلك من أشياء، كذا في "المعتمَد"[4]،

= بدر الدّين المعروف بـ"ابن جماعة" الكناكي المقدسي الشّافعي. وُلد بـ"الينبع" سنة ٧٥٩ وتوفّي سنة ٨١٩هـ. ("كشف الظنون" ٢/ ٣١١. و"هدية العارفين" ٦/ ١٤٥، ١٤٦).

(١) أي: القُدماء من الحكماء الفلاسفة، كما في "شرح الشفاء" للقاري. [الميمني].

(٢) وفيه ما فيه من الردّ الشّديد على زَلّةٍ عظمتْ من ذاك الفاضل اللَكنَوي [انظر ترجمته: ("هدية العارفين" ٦/ ٢٩٩، ٣٠٠)] كما قد تقدّم، ونسألُ اللهَ العفوَ والعافيةَ، ولا حولَ ولا قوّةَ إلّا بالله!. [الإمام أحمد رضا].

(٣) أي: في "الشفا" القسم ٤، الباب ٣، فصل، الجزء ٢، صـ١٧١ ملتقطاً.

(٤) "المعتمد" الباب ٢ في بيان الإيمان بالملائكة ...إلخ، فصل ٤، صـ١٠٠.

والقولُ المجمَل في الإيمان به ﷺ، أن يصدِّقَه في كلّ ما جاء به، وله تفصيلٌ يجب علمُه؛ حتّى لا يخالفَ في التفصيل لما آمَنَ به إجمالاً.

بعثة نبيِّنا إلى الإنسِ والجنّ

منها: تصديقُه في أنّ اللهَ تعالى بعثَه إلى الإنسِ والجنّ، فإن استثنَى أحدُهم الجانَّ، أو صنفاً[1] من بني آدمَ من دعوتِه ﷺ، لا يصحّ إيمانُه برسالتِه. وفي الملائكة اختلافٌ، وقال المُثبِتون: تكليفُهم تشريفيٌّ لا كتكليفنا، وكذا الحيواناتُ والجَمادات، قالوا: تكليفُهما بحسب حالها من ذِكرٍ أو تسبيحٍ أو نحوِهما، واستدلّوا بشهادة الضبّ[2]

---

(١) بل شخصاً ولو واحداً. [الإمام أحمد رضا].

(٢) كما أخرجه الطَبَراني في "المعجم الأوسط" باب الميم، من اسمه محمد، ر: ٥٩٩٦، ٤/ ٢٨٣، ٢٨٤، عن عمر بن الخطّاب -حديث الضبّ- "أنّ رسولَ الله ﷺ كان في محفلٍ من أصحابه، إذ جاء رجلٌ أعرابيٌ من بني سلَيم قد صادَ ضبّاً، وجعله في كمِّه، فذهبَ به إلى رحله، فرأى جماعةً فقال: على مَن هذه الجماعة؟ فقالوا: على هذا الذي يزعم أنّه نبيٌّ، فشقّ النّاس ثمّ أقبلَ على رسول الله ﷺ فقال: يا محمّد! ما اشتملت النِّساءُ على ذي لهجةٍ أكذَب منك ولا أبغَض، ولولا أن يسمِّيني قومِي عجولاً لعجلتُ عليك فقتلتُك، فسررت بقتلك النّاس جميعاً، فقال عمرُ: يا رسولَ الله دَعنِي أقتله! فقال رسولُ الله ﷺ: «أما علمتَ أنّ الحليمَ كاد أن يكونَ نبيّاً؟» ثمّ أقبلَ على رسول الله ﷺ فقال: واللات والعُزّى! لا آمنتُ بك! وقد قال له رسول الله ﷺ: «يا أعرابي! ما حملكَ على أن قلتَ ما قلتَ؟ وقلتَ غير الحقّ، ولم تكرم مجلسي» فقال: وتكلّمني أيضاً! -استخفافاً برسول الله ﷺ- واللات والعُزّى! لا آمنتُ بك، أَوَ يؤمن بك هذا الضبُّ؟ فأخرج ضبّاً من كمِّه وطرحَه بين يدَي رسولِ الله ﷺ فقال: إن آمَن بك هذا الضبُّ آمنتُ بك، فقال رسولُ الله ﷺ: «يا ضبّ!» فتكلَّم الضبُّ بكلام عربيٍّ مبينٍ يفهمه القوم جميعاً: لبيك وسعدَيك يا رسولَ ربّ العالمين! فقال له رسولُ الله ﷺ: «مَن تعبد؟» قال: الذي في السّماء عرشُه، وفي الأرض سلطانُه، وفي البحر سبيلُه، وفي الجنّة رحمتُه، وفي النّار عذابُه، قال: «فمَن أنا يا ضبّ؟!» قال: أنتَ رسولُ ربّ العالمين، وخاتمُ النّبيين، قد أفلحَ مَن صدّقك، وقد خابَ مَن كذّبك. فقال الأعرابي: أشهد أن لا إلهَ إلّا الله، =

والحجر[1] والشّجر[2] له بالرّسالة، وبقوله تعالى: ﴿لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيراً﴾ [الفرقان: ١]، وبقوله ﷺ: «أُرسِلتُ[3] إلى الخَلق كافّةً»[4].

=

وأنّكَ رسولُ الله حقّاً، لقد أتيتُك وما على وجه الأرض أحدٌ هو أبغَض إليَّ منك، والله! لأنت السّاعةَ أحبُّ إليَّ من نفسِي ومِن والدي، وقد آمنتُ بك بشَعري وبَشري، وداخِلي وخارِجي، وسرّي وعلانيتي" ...الحديث.

(١) كما أخرجه الترمذي في "الجامع" أبواب المناقب، باب [في قول علي في استقبال كلّ جبل وشجر النّبي ﷺ بالتسليم] ر: ٣٦٢٦، صـ٨٢٧، عن علي بن أبي طالب قال: «كنتُ مع النّبي ﷺ بمكّة فخرجنا في بعض نواحيها، فما استقبلَه جبلٌ ولا شجرٌ إلّا وهو يقول: السّلامُ عليكَ يا رسولَ الله!» [قال أبو عيسى]: "هذا حديثٌ غريبٌ".

(٢) كما أخرجه الطَبَراني في "المعجم الكبير" عطاء بن أبي رباح عن ابن عمر، ر: ١٣٥٨٢، ١٢/ ٣٣٠، عن ابن عمر، قال: كنّا مع رسول الله ﷺ في سفر فأقبل أعرابيٌّ، فلما دَنا قال له النبيُّ ﷺ: «أين تريد؟» قال: إلى أهلي، قال: «هل لك في خير؟» قال: ما هو؟ قال: «تشهد أن لا إلهَ إلّا الله وحدَه لا شريكَ له، وأنّ محمّداً عبدُه ورسولُه» قال: مَن شاهدٌ على ما تقول؟ قال: «هذه الشّجرةُ» فدَعاها رسولُ الله ﷺ وهي بشاطئ الوادي، فأقبلتْ تخد الأرضَ خدّاً حتّى قامت بين يدَيه، فاستشهدها ثلاثاً، فشهدتْ أنّه كما قال، ثمّ رجعتْ إلى منبتها، ورجع الأعرابيُ إلى قومه فقال: إن يتبعوني آتيك بهم، وإلّا رجعتُ إليك فكنتُ معك.

(٣) ذكرُ المصنِّفِ ﷺ دلائلَ هذا القول أمارةُ اختيارِه؛ فإنّ التعليلَ دليلُ التعويل، وهو المختارُ عندنا، وبه نقول، وحسبنا الآيةُ والحديثُ الصّحيح المذكورُ المروي في "صحيح مسلم"، فلا تخصّ العموماتُ الشّرعية إلّا بدليل، وأين الدّليل؟ والتمسّكُ بعدم العقل مقطوعٌ بقواطع النقل، قال تعالى: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلاَّ يُسَبِّحُ بِحَمْدَهِ﴾ [الإسراء: ٤٤]، والحملُ على التسبيح بالحال مردودٌ بقوله تعالى: ﴿وَلَـكِن لاَّ تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾ [الإسراء: ٤٤]، وفي حديث الطَبَراني وغيره عن يعلى بن مرّة: «ما مِن شيءٍ إلّا يعلم أنّي رسولُ الله، إلّا مَرَدَةُ الجنّ والإنس» [أخرجه الطَبَراني في "المعجم الكبير" من اسمه يعلى بن مرّة الثقفي، ر: ٦٧٢، ٢٢/ ٢٦٢ ملتقطاً]، وقد نصّ الإمامُ ابن حجر في "أفضل القرى": "أنّ الله تعالى أخذ العهدَ من جميع المخلوقات، حتّى المصنوعات كالسَّيف ونحوِه بالإيمان بمحمّدٍ ﷺ"، رزقنا اللهُ حُسنَ الإيمان بمحمّدٍ ﷺ، آمين!. [الإمام أحمد رضا].

(٤) أخرجه مسلم في "الصحيح" كتاب المساجد ومواضع الصّلاة، باب المساجد ومواضع الصّلاة، ر: ١١٦٧، صـ٢١٣، عن أبي هريرة أنّ رسول الله ﷺ قال: «فُضّلتُ على الأنبياء بستٍّ:

=

وفائدةُ الإرسال للمعصوم وغيرِ المكلَّف، طلبُ إذعانِه لشَرفِه، ودخولهما تحت دعوتِه تشريفاً له على سائر المرسَلين.

عقيدة ختم النُبوّة وضلالةُ النَجديّة الهنديّة الدِيوبَنْدِيّة في القول بإمكان نبيٍّ بعده ﷺ

ومنها: أن يؤمِنَ بأنّ اللهَ ختمَ به النبيّين، وختمَ اللهُ حُكمَه بها لا يُخلف منه. وصاحبُ "المعتمَد" بعد ذلك أطالَ الكلامَ وقال في الآخِر: "هذه المسألةُ -بحمد الله- ظاهرةٌ بين الإسلاميِّين، غنيٌّ عن البيان. وأمّا المقدارُ الذي ذكرنا؛ فلِئَلّا يُوقِعَ زنديقٌ جاهلاً في الشُّبهة، وكثيراً ما يغالِطون بأنّ اللهَ على كلِّ شيءٍ قديرٌ، والسِرُّ أنّ القدرةَ لا يُنكِرها أحدٌ، ولكن لما أخبر اللهُ تعالى عن شيءٍ أن يكونَ كذا، أو لا يكون كذا، لا يكون إلّا كما أخبر اللهُ تعالى، وهو أخبرَ بأنّه لا يكون بعده نبيٌّ آخَر، وهذه المسألةُ لا يُنكِرها إلّا مَن لا يعتقد نُبوّتَه؛ لأنّه إن كان مُصدِّقاً بنُبوّته، اعتقده صادِقاً في كلِّ ما أخبرَ به؛ إذ الحُجَجُ التي ثبت بها -بطريق التواتُر- نُبوّتُه، ثبت بها أيضاً أنّه آخِرُ الأنبياء في زمانِه[1]، وبعده إلى القيامة لا يكون نبيٌّ، فمَن شَكّ فيه يكون شاكّاً فيها أيضاً، وأيضاً مَن يقول: "إنّه كان نبيٌّ بعدَه، أو يكون، أو موجودٌ"، وكذا مَن قال: "يمكن[2] أن يكون"

=

(١) أُعطيتُ جوامعَ الكَلِم، (٢) ونُصرتُ بالرُّعب، (٣) وأُحِلّتْ لي الغنائمُ، (٤) وجُعلتْ لي الأرضُ طهوراً ومسجداً، (٥) وأُرسلتُ إلى الخَلق كافةً، (٦) وخُتم بي النبيُّون».

(١) الظرف متعلّقٌ بـ"لا يكون". [الإمام أحمد رضا].

(٢) أي: إمكاناً وُقوعيّاً، ففيه الكفرُ لتكذيبِ النصّ وإنكارِ ما هو من ضروريات الدّين، أمّا الذاتي فلا يحتمل الإكفارَ، بل هو هاهنا صحيح، وإن بطل في تعدّد خاتم النبيّين؛ لأنّ الآخِر -بالمعنى الموجود هاهنا- لا يقبل الاشتراكَ عقلاً، وتمامُ تحقيقه يطلب من "فتاوانا" [أي: "العطايا النبوية

=

فهو كافرٌ. هذا شرطُ صحةِ الإيمان بخاتم الأنبياء محمّدٍ ﷺ"[١] انتهى ملخَّصاً مترجماً.

حكم تمنّي النُبوّة بعد وُجود نبيِّنا ﷺ

وقد مرّ[٢] من النابلُسي في تجويز نبيٍّ مع نبيِّنا أو بعده ﷺ، وفي "التحفة شرح المنهاج" في كتاب الرِدّة: "(أو كذَّب رسولاً) أو نبيّاً، أو نقصَه بأيّ منْقصٍ، كأن صغَّر اسمَه مُريداً تحقيرَه[٣]، أو جوَّز نُبوّةَ أحدٍ بعد وُجودِ نبيِّنا ﷺ، وعيسى عليه السلام نَبيٌّ قبل فلا يرِد[٤]. ومنه[٥] تمنِّي النُبوّة[٦] بعد وُجود نبيِّنا ﷺ كتمنِّي كفرِ مسلمٍ بقصد الرّضا به، لا التشديد عليه. ومنه أيضاً: "لو كان فُلانٌ نبيّاً آمَنتُ أو ما آمنتُ به، إن جوَّز[٧] ذلك على الأوجه"[٨].

حكمُ طلبِ المعجزة مِن مُدّعِي النُبوّة

قال القاري في "شرح الشِّفاء" للقاضي: "ويُمكن حملُه أنّه يجوِّز كونَ نبيٍّ

=

في الفتاوى الرضوية" كتاب السير، رسالة "جزاء الله عدوَّه بإبائه ختمَ النُبوّة" ١٤/ ٦٢٩-٧٤١]. [الإمام أحمد رضا].

(١) "المعتمد" الباب ٢ في بيان الإيمان بالملائكة ...إلخ، الفصل ٤، صـ١٠٦، ١٠٧.

(٢) انظر: صـ١٩٤، ١٩٥.

(٣) احترز به عن التصغير على وجه المحبّة؛ فإنّه وإن لم يجز أيضاً للإيهام، لكن لا كفر. [الإمام أحمد رضا].

(٤) فإنّ ختمَ النُبوّة إكمالُه ﷺ بنيانها، فلا ينبَّأُ أحدٌ بعد ظهورِه ﷺ، لا أن لا يوجَد بعده، وعنده أحدٌ ممن نُبِّئ قبله. [الإمام أحمد رضا].

(٥) أي: من التجويز المذكورِ، أو من الكفر -والعياذ بالله-، والآخَر الأظهَرُ؛ لقوله الآتي: كـ"تمنّي" ...إلخ. [الإمام أحمد رضا].

(٦) لنفسه أو لغيره. [الإمام أحمد رضا].

(٧) قيّد في الآخِر، أي: إنّما يكون الإيجابُ كفراً إن لو جوّز المقدَّمَ الآن، أعني بعد وُجود نبيِّنا ﷺ، وإلّا فهو من تعليق المحال بالمحال، فلا كفرَ ولا ضلال، أمّا الأوّلُ وهو النّفيُ، ففيه بيانُ العزم على الكفر بمَن قُدّر نبيّاً، والعزمُ على الكفر كفرٌ، فافهم. [الإمام أحمد رضا].

(٨) "التحفة" كتاب الرِدَّة، ٩/ ٨٧.

مرسَلٍ يَظهر بعد نبيِّنا ﷺ، فيكون أمرُه أشدَّ، ولهذا قال بعضُ علمائِنا: "أنّ مَن ادّعى النُبوّةَ فقال له قائلٌ: أظهِر المعجزةَ، كَفَر"[١].

قال الخَفاجي في ذَيل قول القاضي: "ومَن ادّعى النُبوّةَ لنفسِه"[٢]: "بعد نبيِّنا ﷺ كالمختار[٣] وغيره، قال ابنُ حجر[٤]: وبه يظهر كفرُ كلِّ مَن طلبَ منه معجزةً؛ لأنّه يطلب منه مجوِّزاً لصدقِه، مع استحالتِه المعلومةِ من الدّين ضرورةً، نعم، إن أراد بذلك تسفيهَه وتكذيبَه فلا كفرَ به"[٥].

والنجديّةُ[٦] قالوا بإمكان نبيٍّ بعد خاتم النبيّين، متمسّكين بشُمول القُدرةِ وعُمومِها، وإن هو إلّا مغلطةٌ واضحة، وسفسطةٌ فاضحة؛ فإنّ شُمولَ القدرة وعمومَها إنّما للممكنات والجائزات، والممتنعُ الذّاتي والمستحيلُ العقلي ليس ممّا يتعلّق به القدرةُ،

(١) أي: في "شرح الشفا" القسم ٤، الباب ١، فصل، ٢/ ٤٣٤ ملتقطاً.

(٢) أي: في "الشفا" القسم ٤، الباب ٣، فصل، الجزء ٢ صـ١٧٢.

(٣) هو المختار بن أبي عبَيد الثَقَفي الكذّاب، لا ينبغي أن يُروى عنه شيئاً؛ لأنّه ضالٌّ مضِلٌّ، وهو شرٌّ من الحجّاج أو مثله. ووالده أبو عبَيد كان من خيار الصحابة. وكان ممن خرج على الحَسن بن علي بن أبي طالب في المَداين، ثمّ صار مع ابن الزبير بمكّة فولّاه الكوفةَ فغلب عليها، ثمّ خلع ابن الزبير ودعا على الطلب بدم الحسَين، فالتفتَ عليه الشيعة، وكان يظهر لهم الأعاجيبَ، ثمّ جهز عسكراً مع إبراهيم بن الأشتر إلى عبَيد الله بن زِياد، وقتله سنةَ خمس وستّين، .وكان قُتل المختارُ سنة سبع وستّين.

("لسان الميزان" حرف الميم، من اسمه مخاشن ومختار، ر: ٨٣١٩، ٦/ ٧).

(٤) أي: في "الإعلام بقواطع الإسلام" صـ٣٩ ملتقطاً.

(٥) أي: في "نسيم الرياض" القسم ٤، الباب ٣، فصل، ٦/ ٣٥٦ ملتقطاً.

(٦) أي: الوهابية الهنديّة الديوبنديّة. [الميمني].

كما مرّ[١] مفصَّلاً. وقال القاري في "شرح الفقه الأكبر": "إنّ ما يمتنع بنفس مفهومِه كجمعِ الضدَّين، وقلبِ الحقائق، وإعدامِ القديم، لا يدخل تحت القدرة القديمة"[٢].

والباعثُ لهم على هذا الاجتراءِ الجهلُ والتجاهُلُ بمعنى الممتنع الذاتي والمستحيل العقلي؛ فإنّه معناه ما لا يتصوَّر في العقل وجودُه، مع قطع النّظر عن الغير، كما قال النابلُسي في "المَطالِب الوفيّة"[٣]، وقال الشِّيرازي[٤] في "شرح هداية الحكمة"[٥]: "يتصوّره العقلُ عنواناً لأمرٍ باطلِ الذّات، ويجزم بعدمِه بحسب تصوُّره، مع قطع النّظر عن غيره، وإن كان الحكمُ بعدمِه لأجل وسطٍ في الحكم، لا في نفس المحكوم به له، بخلاف الممتنع بالغير؛ فإنّ مجرّدَ ماهيتِه المعقولةِ ليست محكومةً بالعدم بوسطٍ وغير وسطٍ، بل بحسب الغير"[٦].

الفرق بين الامتناع بالذّات وبالغير

فكون النبيِّ بعد خاتم النبيّين ممتنعاً ذاتيّاً ومُحالاً عقليّاً ظاهرٌ[٧]، وإمكانُ خاتم

---

(١) انظر: صـ١٩٣، ١٩٥.

(٢) أي: في "منح الروض الأزهر" صـ١٦٨.

(٣) "المَطالب الوفية" قـ١٠٢، ١٠٣.

(٤) هو محمد بن إبراهيم بن يحيى القوامي الشِّيرازي (ت١٠٥٩هـ.)، المُلاّ صدر الدّين، فَيلسُوف. من كتبه: "أسرار الآيات" و"الأسفار الأربعة" في الحكمة، وشرح "الهداية الحكمة" للأبهَري، في الحكمة، و"الشواهد الربويّة" و"المبدء والمعاد" و"ثماني رسائل". ("الأعلام" ٥/ ٣٠٣).

(٥) "شرح هداية الحكمة" لمحمد بن إبراهيم بن يحيى القوامي الشِّيرازي (ت١٠٥٩هـ). ("الأعلام" ٥/ ٣٠٣).

(٦) لم نعثر على هذا النصّ في نسخة التي بين أيدينا.

(٧) فإنّ بقاءَ بعضِ الأفراد بعد انتهاء كلِّها لا يتصوّره العقلُ، إلّا عنواناً لحقيقةٍ باطلة. [الإمام أحمد رضا].

النبيّين وإمكانُ النّبي مطلقاً، لا يَمنع من كون النّبي بعد خاتم النّبيين ممتنعاً ذاتيّاً ومُحالاً عقليّاً، ألا ترى أنّ الفلاسفةَ قائلون بإمكان الزّمان وإمكانِ عدمِه مطلقاً، ويحكمون بكَون عدمِه المقيَّد بقيد: "بعد وجودِه"[١] ممتنعاً ذاتيّاً، كما هو مصرَّحٌ في "شرح الهداية"[٢] للشّيرازي، و"شرح المواقف"[٣] للجُرجاني.

وفيه[٤]: "كونُ الكذبِ في التبليغ مُحالاً عقليّاً، وأنّ تجويزَه على نبيٍّ كفرٌ بالإجماع، وهكذا في "الشِّفاء"[٥]. وكذا تجويزُ صُدور الكفر والشّرك من النّبي، كما في "الشِّفاء"[٦] وشُروحِه[٧]. وكذا ظُهورُ المعجزة على يد الكاذِب، عند الماتُريديّة، والشيخِ أبي الحسن الأشعَري، والإمام، وكثيرٍ من المتكلّمين، كما في

---

(١) لأنّ البَعديّةَ زمانيةٌ، فعدمُه يستلزم وجودَه فيستحيل، وبه فارَق سائرَ الحوادث، فعدمُها المقيّدُ بقيد "بعد وجودها"، بل حين وجودِها ممكن، وإنّما يستحيل بشرط وجودِها، ثمّ هذا إنّما يتمّ لو قلنا بوُجود الزّمان، وحينئذٍ يثبت -معاذ الله- قِدَمُه أيضاً بعين الدّليل، فقِدم الحركة، فقِدم المتحرّك، وذلك كلُّه كفرٌ، فالحقُّ ما عليه أئمّتُنا: أنّ الزّمانَ ليس من الحقائق المتأصّلة أصلاً. [الإمام أحمد رضا].

(٢) "شرح هداية الحكمة" فصل في الزمان، صـ٢٤٢.

(٣) "شرح الموقف" الموقف ٣ في الأعراض ...إلخ، المرصد ٢ في الكم، المقصد ٨ حقيقة الزمان، الجزء ٥، صـ١٠٥، ١٠٦.

(٤) أي: في "شرح المواقف" [الموقف ٦ في السمعيات، المرصد ١، المقصد ٥، الجزء ٨، صـ٢٨٨]. [الإمام أحمد رضا].

(٥) "الشفا" القسم ٣، الباب ١، فصل، الجزء ٢، صـ١٠٧، ١٠٨.

(٦)"الشفا" صـ٧٠.

(٧) أي: في"نسيم الرياض" القسم ٣، الباب ١، فصل، ٥/ ١٩٨. و"شرح الشفا" للقاري، القسم ٣، الباب ١، ٢/ ٢٠٣.

"شرح المقاصد"[١]. وكذا اجتماعُ كمالاتِ النّبي في غير الأنبياء، كما في "شرح العقائد"[٢] للنَّسَفي.

وينبغي أن يعلمَ أنّ كلاًّ من الوجوب والامتناع، إن كان بالنّظر إلى ذات الشّيء فذاتيٌّ، وما لا فغَيريٌّ. والموصوفُ بالذّاتي واجبُ الوجود لذاته، أو ممتنعُ الوجود لذاته، إن أخذ الوجودُ محمولاً، وواجبُ الوجود للشّيءِ[٣] نظراً إلى ذاته، إن أخذ رابطةً فلازمُ الماهية، كزَوجيّة الأربعةِ واجبٌ لها لذاتها، ولا واجبُ الوجود لذاته، كذا في "المقاصد"[٤]. فالوجوبُ الذّاتي والامتناعُ الذّاتي المقابلُ للغَيريّ[٥] يشمل القسمَين، وإدخالُ القسمِ الثاني من الذّاتي في الغَيرِيّ من الجَهالة.

أوّلُ مَن جرحَ مُبتدعاتِ النَجديّة ومَفاسدَهم، في الهند

والنّظرُ إلى الاختصار مَنَعنا من التفصيل، ومَن شاء فليرجعْ إلى إفادات الفاضل الكامل الأجلّ الأبجَل المَولى فضل الحقّ الخيرآبادي[٦]، وهو بأرض الهند

---

(١) "شرح المقاصد" المقصد ٦، الفصل ١ في النُبوّة، المبحث ٢ في المعجزة، الجزء ٥، صـ١٨.

(٢) "شرح العقائد" صـ٢١١.

(٣) أي: أو ممتنعه. [الإمام أحمد رضا].

(٤) "شرح المقاصد" المقصد ٢، الفصل ٣ لواحق الوجود والماهية، المنهج ٢ في الوجوب والامتناع والإمكان، المبحث ٢ في تقسيم الوجوب والامتناع والإمكان، ١/ ٤٥٩، ٤٦٠.

(٥) كيف والغيريُّ ما لو نظر العقلُ إليه خالياً به غير لاحظٍ لسواه، لقَبِله ولم يحجم عنه، وأيّ عاقلٍ يقدِّر عقلُه أربعةً فرداً أو ثلاثةً زَوجاً؟! [الإمام أحمد رضا].

(٦) محمد فضل الحقّ العمري الخيرآبادي الهندي الحنفي الجِشتي الماتُريدي، وُلد سنة ١٢١٢ وتوفّي سنة ١٢٧٨هـ. من تآليفاته: "تاريخ فتنة الهند" فارسي، "الجنس الغالي في شرح جوهر العالي" و"حاشية على أفق المبين" لباقر الداماد، و"حاشية على تلخيص الشّفا" لابن سينا، و"حاشية على شرح القاضي المبارَك للسلّم" و"رسالة" في تحقيق الأجسام، و"رسالة" في تحقيق العلم والمعلوم،
=

أوّلُ مَن جرحَ مُبتدعاتِ النَجديّة ومَفاسدَهم، وآخِرُ مَن بيّن شرحَ فسادِ عقائدِهم، فاطمأنّ قلوبُ أهل اليقين، وحصلَ اليقينُ للشاكّين والمتردِّدين، وهَدى اللهُ به كثيراً من الضالّين، وله مِنّةٌ على كافّة المسلمين، وأجرٌ جزيلٌ عند ربّ العالمين!.

نبيُّنا ﷺ أفضل الخَلائق أجمعين

ومنها: أنّه ﷺ أفضلُ الخلائق أجمعين، في "الكنز": "قد فاقَ على كلّ الأنبياء والملائكة والإنس على الإطلاق، في الذّات، والصّفات، والأفعال، والأقوال، والأحوال، بلا استغرابٍ في ذلك؛ لما حواه من الكمال، وانفردَ به من الجلال والجمال"[١] -إلى أن قال-: "فالواجبُ على كلّ مؤمنٍ أن يعتقدَ أنّ نبيَّنا محمّداً ﷺ سيّدُ العالَمين، وأفضلُ الخلائق أجمعين، فمَن اعتقدَ خلافَ هذا فهو عاصٍ مُبتدعٌ ضالٌّ"[٢].

تفضيلُ غير النّبي على نبيٍّ كفرٌ

قال القاضي: "وكذلك نقطع بتكفير غُلاة الرَّفَضة في قولهم: "إنّ الأئمّةَ أفضلُ من الأنبياء"[٣]. قال القاري: "وهذا كفرٌ صريحٌ يستفاد[٤] من قوله تعالى: ﴿اللهُ

=

و"رسالة" في تحقيق الكلّي الطبيعي، و"الروض المجود في تحقيق حقيقة الوجود" و"الهدية السعيدّية في الحكمة الطبيعيّة". [و"امتناع النظير" و"تحقيق الفتوى في إبطال الطغوى" وغير ذلك].

("هدية العارفين" ٦/ ٢٩٣).

(١) لم نعثر على هذا النصّ في نسخة التي بين أيدينا.

(٢) "الكنز" قـ١٨.

(٣) أي: في "الشفا" القسم ٤ في تصرّف وجوه الأحكام ...إلخ، الباب ٣ في حكم من سبّ الله تعالى ...إلخ، فصل في بيان ما هو من المقالات كفر ...إلخ، الجزء ٢ صـ١٧٤.

(٤) هكذا هو في نسخة "شرح الشّفاء" للعلّامة القاري، والمعنى "يستفاد كونه كفراً"، ومع وُضوح المراد فاللّفظ بَشع. [الإمام أحمد رضا].

يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلاً وَمِنَ النَّاسِ﴾ [الحج: ٧٥]، وفي هذا المحلّ مَباحثُ ذكرتُها في "شرح الفقه الأكبر[١]"[٢].

وقال في قوله ﷺ: «أنا أكرَم الأوّلين والآخِرين»[٣]: "الظاهر[٤] أنّ "اللام"

(١) أي: في "المنح" صـ٣٤٩.

(٢) أي: في "شرح الشفا" القسم ٤، الباب ٣، فصل في بيان ما هو من المقالات كفر ...إلخ، ٢/ ٥٢٢.

(٣) أخرجه الترمذي في "الجامع" أبواب المناقب، باب سلو الله لي الوسيلة، ر: ٣٦١٦، صـ٨٢٤، ٨٢٥، عن ابن عباس قال: جلس ناس من أصحاب رسول الله ﷺ ينتظرونه قال: فخرج حتّى إذا دنا منهم سمعهم يتذاكرون فسمع حديثَهم، فقال بعضهم: عجباً إنّ الله ﷻ اتخذ من خَلقه خليلاً، اتخذ من إبراهيم خليلاً! وقال آخَر: ماذا بأعجب من كلام موسى كلّمه تكليماً! وقال آخَر: فعيسى كلمةُ الله وروحُه! وقال آخَر: آدمُ اصطفاه الله! فخرج عليهم فسلّم وقال: «قد سمعتُ كلامَكم وعجبَكم إنّ إبراهيمَ خليلُ الله وهو كذلك، وموسى نجيُ الله وهو كذلك، وعيسى روحُ الله وكلمتُه وهو كذلك، وآدمُ اصطفاه اللهُ وهو كذلك، ألا وأنا حبيبُ الله ولا فخر! وأنا حاملُ لواء الحمد يومَ القيامة ولا فخر! وأنا أوّلُ شافعٍ وأوّلُ مشفَّعٍ يومَ القيامة ولا فخر! وأنا أوّلُ مَن يحرّك حَلق الجنّة فيفتح الله لي فيُدخلنيها، ومعي فقراءُ المؤمنين ولا فخر! وأنا أكرمُ الأوّلين والآخِرين ولا فخر!» [قال أبو عيسى]: "هذا حديثٌ غريب".

(٤) ليس هذا محلَّ الاستظهار، بل هو المقطوعُ به عند أُولي الأبصار، وكأنّ العلّامة القاري غرّه ما وقع من متأخّرِي المعتزلة، فظَنّ نزولَ الإجماع عن القطع، [مع أنّ الإجماعَ لا معتبرَ فيه بأهل البدع، كما نصّ عليه في "التوضيح" [القسم ١ من الكتاب، الركن ٣ في الإجماع، ٢/ ١٠٧: انظر ترجمته: ("كشف الظنون" ١/ ٤٠٠)] وغيرِه [انظر: "كشف الأسرار" باب الإجماع، باب الأهلية، ٣/ ٤٤٢] من كتب الأصول. منه (أي: من الإمام أحمد رضا)] وإليه يشير كلامُه في "منح الروض"، وهذه زَلّةٌ، والحقُّ أنّ تفضيلَ نبيِّنا ﷺ على العالمين جميعاً مقطوعٌ به مجمَعٌ عليه، بل كاد أن يكونَ من ضروريات الدِّين؛ فإنّي لا أعلَم يجهله أحدٌ من المسلمين، فاعرفْ وتثبَّتْ!. [الإمام أحمد رضا].

للاستغراق، وأنّه أكرَمُ الخلائق بالاتفاق، ولا عبرةَ بخلاف المعتزلة[١] وأرباب الشّقاق"[٢].

والنجديّةُ قالوا بجواز مُساواةِ عامّةِ المؤمنين مع خاتم النّبيين

والنجديّةُ[٣] قالوا بجواز مُساواةِ عامّةِ المؤمنين مع خاتم النّبيين، في كثرةِ الثواب وقُربِ ربِّ الأرباب، وبجواز كونِ أحدٍ أفضلَ من خاتم النّبيين. ونجّادُ[٤] بساط النَجديّة[٥] قد بالَغ في هذا -هَداه الله تعالى-، وهُم أسوأ حالاً من الكراميّة، فنذكر مقالاتِ العلماء في حقِّهم: في "شرح الطريقة المحمّدية": فما نقل عن بعض الكراميّة من جواز كون الولي أفضلَ من النّبي، كفرٌ وضلالٌ[٦].

وفي "كنز الفوائد": "وما هو، أي: الوليُ كالنّبي في المنزلة ولا يدانِيه، فضلاً عن

---

(١) بيّنتُ في كتابِي "تجلّي اليقين بأنّ نبيَّنا سيّدُ المرسَلين" [انظر: "الفتاوى الرضوية" كتاب الشتّى، سيرة وفضائل وخصائل سيّد المرسَلين، ٣٠/ ١٣١، ١٣٢] أنّ خلافَ المعتزلة أيضاً في غيره ﷺ من الأنبياء السّابقين، فقالُوا بتفضيل الملائكة عليهم -صلوات الله تعالى عليهم أجمعين-، أمّا هو ﷺ فأفضلُ منهم جميعاً بإجماعٍ بلا نزاع، أمّا الزَّمخشري [انظر: ترجمته: ("هدية العارفين" ٦/ ٣١٣)] فقد سفِهَ نفسَه، وجهلَ مذهبَه، كما نبَّه عليه العلّامة الزرقاني [انظر: ترجمته: ("هدية العارفين" ٦/ ٢٤٤)] في "شرح المواهب اللّدُنية" [أي: في "شرح الزرقاني على المواهب" المقصد ٦، النوع ١، ٨/ ٢٩٦. انظر: ترجمته: ("كشف الظنون" ٢/ ٧١٦)].
[الإمام أحمد رضا].

(٢) أي: في "شرح الشفا" القسم ١، الباب ٣، ١/ ٣٦٥.

(٣) انظر: "تحذير الناس" صـ٧.

(٤) نَجّاد بفتح "نون" وتشديد "جيم" فَرّاش، وآنكه بستر بالين دوزد. [الإمام أحمد رضا].

(٥) أي: إمام الوهابية الهنديّة إسماعيل الدهلوي.

(٦) "الحديقة الندية" الباب ٢، الفصل ١، ١/ ٣١٣.

أن يفضلَ عليه، كما قالت الكراميّةُ وبعضُ مَلاحِدة الصّوفية[١]؛ إذ النبيُّ معصومٌ مأمونٌ من سُوء الخاتمة، مكرَمٌ بالوَحيِ ومشاهَدةِ الملَك، ومأمورٌ بتبليغ الأحكام وإرشاد الأنام، مع اتّصافِه بالكمالات التي ليس عند الولي قطرةٌ من بَحرِها، وهو مذهبُ جميع أهل السنّة الصّوفية وغيرها، حتّى قال أكابرُهم: "إنّ نبيّاً واحداً أفضلُ عند الله من جميع الأولياء[٢]، ومَن فضّل وليّاً على نبيٍّ يُخشَى عليه الكفرُ، بل هو كافرٌ"[٣].

ذكر القاضي عياض قولَ المعرّي[٤]:

"هو مثلُه في الفضل إلّا أنّه لم يأتِه برسالةٍ جبريلُ"[٥]

وقال: "صدرُ[٦] البيت الثاني من هذا القبيل، لتشبيهِ غيرَ النّبي في فضله بالنّبي ﷺ". وقال الخَفاجي: "وفيه مِن ترك الأدب ما لا يخفى"، وقال: "وحاشاه

---

(١) أي: المتصوّفة. [الإمام أحمد رضا].

(٢) أي: على جهة الكلّ المجموعي. [الإمام أحمد رضا].

(٣) "الكنز" قـ٤١.

(٤) هو أحمد بن عبد الله بن سليمان بن محمد أبو العلاء المعرّي من معرة النعمان الأديب اللُّغوي، وُلد سنة ٣٦٣ وتوفّي بالإسكندرية سنة ٤٤٩هـ. من تصانيفه: "الحقيرُ النافع" في النحو، و"حماسة الرّاح في ذمّ الخمر" و"الرياس المصطفى" و"سقط الزند" ديوان شعره، و"اللامع الغزنوي في شرح ديوان المتنبي" وغير ذلك. ("هدية العارفين" ٥/ ٦٦).

(٥) أي: في "سقط الزند" مدح وتهنئة، لولا انقطاع الوحي، صـ١٤٢.

(٦) صدره:

لولا انقطاع الوحي بعد محمد قلنا محمد عن أبيه بديل

أراد المعرّي بمحمد الأوّل محمد بن عبد الله رسول الله ﷺ، وبمحمد الثاني ممدوحُه، أراد به هو "مثله في الفضل إلّا أنّه" فإنّه من البيت الثاني بعد البيت الأوّل الذي نقلناه.

[الشيخ فيضان المصطفى القادري].

مِن أن يرضى به مَن له إسلامٌ أو ذَوق؛ فإنّه كفرٌ بغير لَذّة"[١]. والقاريُ في ذَيلِ قولِ القاضي: "وبيانُ خصائصِه التي لم تجتمع قبل في مخلوقٍ"[٢] قال: "ومن المعلوم استحالةُ وُجودِ مثلِه بعده"[٣].

قال السّعدُ في "شرح العقائد": "وقد يستدِلّ أربابُ البصائر على نُبوّتِه بوجهَين، **أحدهما**: ما تواترَ من أحوالِه قبلَ النُبوّة وحالَ الدّعوة وبعدَ تمامِها، وأخلاقِه العظيمة، أحكامِه الحكيمة، وإقدامِه حيث تحجم الأبطال، ووُثوقِه بعِصمة الله في جميع الأحوال، وثَباتِه على حالِه لدَى الأهوال، بحيث لم يجد أعداؤه -مع شدّة عداوتِهم وحرصِهم على الطعن فيه- مَطعَناً، ولا إلى القَدحِ فيه سبيلاً؛ فإنّ العقلَ يجزم بامتناع اجتماعِ هذه الأمور في غير الأنبياء، وأن يجمعَ اللهُ هذه الكمالات في حقّ مَن يعلم أنّه يَفترِي عليه ثمّ يمهله ثلاثاً وعشرين سنةً"[٤]...إلى آخره[٥].

النجديُّ يَمدح شيخَه بمُشابهة النّبي ﷺ

والنَّجدي قال في حق شيخِه: "إنّه كان مخلوقاً من بدو الفطرة على كمال مشابَهة رسولِ الله ﷺ، وبلغ له كمالات طريق النُبوّة إلى ذُروتِها العُليا"[٦]. ولما ردّ عليه علماءُ أهل السنّة، وذكروا في الردّ عبارةَ "الشِّفاء" فالنجّادُ تصدّى لجوابه بما افتضح، وندم

---

(١) أي: في "نسيم الرياض" القسم ٤، الباب ١، فصل، الجزء ٢، ٦/ ٢٣٥ ملتقطاً.

(٢) أي: في "الشفا" مقدّمة المؤلّف، الجزء ١، صـ١٢.

(٣) أي: في "شرح الشفا" خطبة الكتاب، ١/ ٢٢.

(٤) "شرح العقائد" صـ٢١٠، ٢١١ ملتقطاً.

(٥) تمامه: "ثمّ يُظهِر دينَه على سائر الأديان، وينصره على أعدائه، ويُحيي آثارَه بعد موته إلى يوم القيامة، ثمّ ذكر الوجهَ الثاني". ["شرح العقائد" صـ٢١١]. [الإمام أحمد رضا].

(٦) "صراط مستقيم" مقدّمة المؤلّف، صـ٤.

مُوافِقُه، ومخالفُه اقترح، وقد فرغنا -بحمد الله- عن كشف عواره في "تلخيص الحقّ"[١].

مسألة الإسراء والمعراج

ومنها: أنّه أُسرِيَ به ﷺ من المسجد الحرام الذي بمكّة، إلى المسجد الأقصى الذي هو بيت المقدس، ثمّ عُرِج به إلى حيث شاء اللهُ من العُلى، وجزمَ في "شرح العقائد"[٢] بأنّ: "مَن أنكَر المعراجَ، يُحكَم ببدعتِه وتفسيقِه". قال اللّقاني: "وهو صوابٌ في خصوص المعراج، وأمّا الإسراءُ فحكمُ منكِره الكفرُ"[٣]. وقال القاري: "فمَن أنكَر مطلقَ الإسراء فهو كافرٌ بلا امتراء"[٤].

نبيُّنا ﷺ شفيعٌ يومَ الحشر، ولا يستغني عنه أحدٌ حتّى الأنبياء

ومنها: أن يعتقدَ أنّ يومَ القيامة لا يستغني أحدٌ من أمّتِه، بل جميعُ الأنبياء، عن جاهِه ومنزلتِه، ومتى لم يفتح الشّفاعةَ لا يستطيع[٥] أحدٌ شفاعةً، كذا في

(١) "تلخيص الحقّ" للعلّامة الشيخ فضل الرّسول ابن الشاهْ عبد المجيد البَدَايُوني، توفّي لثلاث خلون من جُمادى الآخرة سنة تسع وثمانين ومئتَين وألف ١٢٩٨هـ.
("تذكرة علماء الهند" حرف الفاء، صـ١٦٣، ١٦٤ ملتقطاً وتعريباً).

(٢) "شرح العقائد" صـ٢١٩.

(٣) أي: في "هداية المريد" معجزة الإسراء والمعراج، ٢/ ٨٥٨.

(٤) أي: في "منح الروض" صـ٣٢٢ ملتقطاً.

(٥) وهذا أحدُ مَعاني قوله ﷺ: «أنا صاحبُ شفاعتِهم» [أخرجه الترمذي في "الجامع" أبواب المناقب، باب [«سَلُو اللهَ لِي الوسيلةَ...»] ر: ٣٦١٣، صـ٨٢٤ ملتقطاً] والمعنى الآخَر الألطَف الأشرَف، أنّ لا شفاعةَ لأحدٍ بلا واسطةٍ عند ذي العرش ﷻ إلّا للقرآن العظيم، ولهذا الحبيب المرتجى الكريم ﷺ، وأمّا سائرُ الشُّفعاء من الملائكة، والأنبياء، والأولياء، والعلماء، والحفّاظ، والشّهداء، والحجّاج، والصّلحاء، فعند رسولِ الله ﷺ، فيُنهون إليه [أي: يأتون إلى النّبي ﷺ (الميمني)]، ويشفعون لدَيه، وهو ﷺ يشفع لمن ذكرُوه ولمن لم يذكروا، عند ربِّه ﷻ، وقد تأكّد عندنا هذا المعنى بأحاديث، ولله الحمد!. [الإمام أحمد رضا].

"المعتمَد"[١]. وفي "الكنز": "مَصدر "شَفَع يَشفَع" إذا ضمّ غيرَه إليه من الشّفع، الذي هو ضدُّ الوتر، كأنّ الشَّفيعَ ضمَّ[٢] سؤالَه إلى المشفوع له"[٣]. وفي "شرح الجواهر"[٤]: "ولا يستعمل إلّا لضمّ النّاجي إلى نفسِه، مَن هو خائفٌ من سطوة الغير"[٥].

فالشّفاعةُ في الآخِرة بهذا المعنى، ووُجوبُها بالكتاب والسُنّة. أمّا الأوّلُ فقوله تعالى: ﴿عَسَى أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً مَّحْمُوداً﴾ [الإسراء: ٧٩]، ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ [الضُّحى: ٥]، ﴿مَن ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلاَّ بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ﴿يَوْمَئِذٍ لَّا تَنفَعُ الشَّفَاعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ﴾ [طه: ١٠٩].

وقال في حقّ الكَفَرَة: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ﴾ [المدّثّر: ٤٨]، فلولم يكن للمؤمنين، لما كان لتخصيصِهم[٦] فائدةٌ. وقال: ﴿وَاسْتَغْفِرْ[٧] لِذَنبِكَ

---

(١) "المعتمد" الباب ٢ في بيان: الإيمان بالملائكة والكتب والرسل ...إلخ، الفصل ٤ في بيان الشرح: الإيمان برسول ﷺ ...إلخ، صـ١١٨.

(٢) الذي أفاد خاتمةُ المحقّقين إمامُ المدقّقين سيّدُنا الوالد -قُدّس سرُّه الماجد- في كتابه المستطاب "سرورُ القلوب في ذكر المحبوب" [انظرترجمته: ("تذكرة علماء الهند" صـ٢٤٤)]: "أنّ المشفوعَ له كان وحيداً فرداً، فالشّفيعُ ضمّ إليه نفسَه" ["سرور القلوب" خصائص المصطفى ﷺ، صـ٢٥٦] وصارَ له سَنَداً ومَدداً، فجعل الوترَ شَفعاً، وظاهرٌ أنّ هذا ألطَف وأظرَف. [الإمام أحمد رضا].

(٣) لم نعثر على هذا النقل.

(٤) أقول: يبدو أنّ المراد "جواهر الكلام" للإمام العضد الإيجي، وهو مختصر "المواقف" شرحه غيرُ واحد، ولم يتبين لي من الشّارح. [الشيخ سعيد فودة].

(٥) لم نعثر عليه.

(٦) بل لم يصحّ تهديدُهم ولا تعييرُهم بشيءٍ يعمُّهم والمسلمين أجمعين، كما لا يخفى. [الإمام أحمد رضا].

(٧) فقد أمرَ نبيَّه ﷺ أن يتضرّعَ إلى ربّه في مغفرة أمّته، وهل الشفاعةُ إلّا هذا، وهذا أمرٌ، والأمرُ إيجاب، والإيجابُ في الدنيا، فثبت أنّه ﷺ قد أُعطيَ الشفاعةَ هاهنا، لا أنّه يُرجى أن يُعطَى في الأخرى، كما تزعمه الطائفةُ النجديّةُ الشّري. [الإمام أحمد رضا].

وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [محمد: ١٩].

وأمّا السنّةُ فقال ﷺ: «إنّ لكلّ نبيٍّ دعوةً مستجابةً، فمنهم مَن دعا بها على قومِه، ومنهم مَن اتّخذها[١] دنيا، وإنّي ادّخرتُ دَعوَتِي شَفاعتِي لأمّتِي يومَ القيامة لَمن قال: لا إلهَ إلّا الله»[٢].

وقال: «خُيّرتُ بين أن يدخلَ نصفُ أمّتِي الجنّةَ وبين الشّفاعة، فاخترتُ الشّفاعةَ؛ لأنّها أعمُّ وأكفى، أَتَرَونَها للمتّقين؟ ولكنّها للمُذنِبين الخطّائين»[٣].

وقال: «لأَشفَعَنَّ يومَ القيامة لأكثرَ ممّا في الأرض من حجرٍ وشجرٍ»[٤].

وقال: «شفاعتِي لأهل الكبائر من أمّتِي»[٥]. وقد رُوي عنه في الصّحاح والحِسان

---

(١) أي: تعجّلها في الدّنيا كما في روايةٍ أُخرى، وذاك كقول سيّدنا سليمان عليه السلام «ربِّ هَبْ لِي مُلكاً لا ينبغي لأحدٍ من بعدِي» [أخرجه البخاري في "الصحيح" كتاب الصّلاة، باب الأسير أو الغريم يربط في المسجد، ر: ٤٦١، صـ٨٠]. [الإمام أحمد رضا].

(٢) أخرجه مسلمٌ في "الصحيح" كتاب الإيمان، باب اختباء النّبي ﷺ دعوةَ الشّفاعة لأمّته، ر: ٤٩١، صـ١٠٦، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لكلّ نبيٍّ دعوةٌ مستجابةٌ، فتعجّل كلُّ نبيٍ دعوتَه، وإنِّي اختبأتُ دعوتِي شفاعةً لأمّتي يومَ القيامة، فهي نائلةٌ إن شاء الله، مَن ماتَ من أمّتي لا يُشرِك بالله شيئاً».

(٣) أخرجه ابن ماجه في "السنن" كتاب الزهد، باب ذكر الشفاعة، ر: ٤٣١١، صـ٧٣٦، عن أبي موسى الأشعري قال: قال رسولُ الله ﷺ: «خُيّرتُ بين الشّفاعة وبين أن يدخلَ نصفُ أمّتي الجنّةَ، فاخترتُ الشّفاعةَ؛ لأنّها أعمُّ وأكفَى، أترونَها للمتّقين؟ لا، ولكنّها للمُذنِبين الخطّائين المتلوّثين!».

(٤) أخرجه ابن قانع في "معجم الصحابة" باب الألف، تحت ر: ٦٤ أنيس الأنصاري، ١/ ٦٧، عن عليٍّ رضي الله عنه قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «لأشفعنّ يومَ القيامة لأكثَر ممّا في الأرض من حجرٍ وشجرٍ».

(٥) أخرجه الترمذي في "الجامع" أبواب صفة القيامة، باب منه حديث «شفاعتِي لأهل الكبائر من أمّتِي» ر: ٢٤٣٥، صـ٥٥٥، عن أنس قال: قال رسولُ الله ﷺ: «شفاعتِي لأهل الكبائر من أمّتِي» [قال أبو عيسى:] "هذا حديثٌ حَسنٌ صحيحٌ غريبٌ من هذا الوجه". وفي الباب عن جابر.

أخبارٌ بألفاظٍ مختلفة، بحيث لو جُمعتْ آحادُها لبلغتْ حدَّ التواتُر في إثبات الشّفاعة.

أقسام شفاعتِه ﷺ

وله ﷺ أقسامٌ من الشّفاعة، **منها**: الشّفاعةُ لإراحة[1] الخلائق من هَول المَوقف[2]، وهي ثابتةٌ باتفاق المسلمين حتّى المعتزلة، وهي من خصائصه ﷺ.

ومنها: إدخالُ ناسٍ الجنّةَ بغير حساب[3].

ومنها: عدمُ دخول النّار بعد الحسابِ وثبوتِ الاستحقاق لدخول النّار[4].

---

(١) وهي الشفاعةُ الكُبرى لعمومها جميعَ أهل الموقف. [الإمام أحمد رضا].

(٢) كما أخرجه البخاري في "الصحيح" كتاب التفسير، باب ﴿ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ إِنَّهُ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا﴾ [الإسراء: ٣] ر: ٤٧١٢، صـ٧١٥، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: أتي رسولُ الله ﷺ بلحمٍ فرُفع إليه الذّراع، وكانت تعجبه، فنهش منها نهشة، ثمّ قال: «أنا سيّدُ النّاس يومَ القيامة، وهل تدرون مِمَّ ذلك؟ يجمع اللهُ النّاسَ الأوّلين والآخِرين في صعيدٍ واحد، يسمعهم الدّاعي وينفذهم البصرُ، وتدنو الشّمسُ، فيبلغ النّاس من الغمّ والكَرب ما لا يُطيقون ولا يحتمّلون، فيقول النّاسُ: ألا ترَون ما قد بلغكم؟! ألا تنظرون مَن يشفع لكم إلى ربِّكم؟! فيقول بعضُ النّاس لبعض: عليكم بآدم، فيأتون آدمَ عليه السلام فيقولون له: أنتَ أبو البَشر! خلقَك اللهُ بيده! ونفخَ فيك من روحِه! وأمر الملائكةَ فسجدوا لك! اشفعْ لنا إلى ربّك! ألا ترى إلى ما نحن فيه؟! ألا ترى إلى ما قد بلغنا؟! فيقول آدمُ: إنّ ربِّي قد غضب اليومَ غضباً لم يغضب قبلَه مثلَه، ولن يغضبَ بعده مثلَه، وإنّه قد نهاني عن الشّجرة فعصَيتُه، نفسِي نفسِي نفسِي! اذهبوا إلى غيري! اذهبوا إلى نُوحٍ! فيأتون نوحاً» ...الحديث.

(٣) كما أخرجه مسلم في "الصحيح" كتاب الإيمان، باب الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنّةَ بغير حساب ولا عذاب، ر: ٣٦٧، صـ١١١، عن أبي هريرة أنّ النبيَّ ﷺ قال: «يدخل مِن أمّتي الجنّةَ سبعون ألفاً بغير حساب» فقال رجلٌ: يا رسولَ الله! ادعُ اللهَ أن يجعلَني منهم، قال: «اللّهم اجعلْه منهم!» ثمّ قام آخَر فقال: يا رسولَ الله! ادعُ الله أن يجعلَني منهم، قال: «سبقَك بها عكاشة».

(٤) كما أخرجه البخاري في "الصحيح" كتاب الرقاق، باب صفة الجنّة والنار، ر: ٦٥٦٦، صـ١١٣٦، بطريق عمران بن حصين رضي الله عنهما عن النّبي ﷺ قال: «يخرج قومٌ من النّار بشفاعة محمدٍ ﷺ فيدخلون الجنّةَ، يسمَّون الجهنّميين».

ومنها: إخراجُ بعض المُوَحِّدِين من النّار[١].

ومنها: زيادةُ الدّرَجات[٢].

ومنها: التجاوُز عن التقصير في الطاعات[٣].

ومنها: تخفيفُ العذاب لِمَن استُحِقّ خُلودَ النّار، في بعض الأماكِن والأوقات، كأبي طالب[٤].

ومنها: دخولُ أطفال المشركين الجنّةَ[٥].

---

(١) كما أخرجه الطَبَراني في "المعجم الأوسط" باب العين، من اسمه علي، ر: ٣٨٤٥، ٣/ ٥٣، عن أبي هريرة يقول: قال رسولُ الله ﷺ: «إنّي آتي جهنّمَ فأضربُ بابَها، فيفتح لي فأدخل، فأحمد اللهَ محامِدَ ما حمدَه أحدٌ قبلي مثلَه، ولا يحمده أحدٌ بعدِي، ثمّ أُخرِج منها مَن قال: "لا إلهَ إلّا الله" مُخلِصاً، فيقوم إليَّ ناسٌ من قريش فينسبون لي، فأعرفُ نسبَهم، ولا أعرف وجوهَهم، وأتركهم في النّار».

(٢) كما أخرجه مسلم في "الصحيح" كتاب الجنائز، باب في إغماض الميّت والدّعاء له إذا حُضر، ر: ٢١٣٠، صـ٣٧٠، عن أمّ سلَمة قالت: دخلَ رسولُ الله ﷺ على أبي سلمة وقد شقّ بصره فأغمضه، ثمّ قال: «إنّ الرّوحَ إذا قبض تبعَه البصرُ» فضجّ ناسٌ من أهله فقال: «لا تدعوا على أنفسكم إلّا بخير؛ فإنّ الملائكةَ يؤمِّنون على ما تقولون» ثمّ قال: «اللّهم اغفرْ لأبي سلمةَ! وارفعْ درجتَه في المهديين! واخلفْه في عقبه في الغابرين! واغفرْ لنا وله يا ربّ العالمين! وافسحْ له في قبره، ونوِّر له فيه!».

(٣) كما أخرجه ابن ماجه في "السنن" كتاب الزهد، باب ذكر الشفاعة، ر: ٤٣١١، صـ٧٣٦، عن أبي موسى الأشعَري، قال: قال رسول الله ﷺ: «خُيِّرتُ بين الشّفاعة وبين أن يَدخلَ نصفُ أمّتي الجنّةَ، فاخترتُ الشّفاعةَ؛ لأنّها أعمُّ وأكفَى، أترونها للمتّقين؟ لا، ولكنّها للمُذنِبين الخطّائين المتلوِّثين».

(٤) كما أخرجه البخاري في "الصحيح" كتاب مناقب الأنصار، باب قصة أبي طالب، ر: ٣٨٨٣، صـ٦٥١، ٦٥٢، بطريق العبّاس بن عبد المطّلب رضي الله عنه قال للنّبي ﷺ: ما أغنيتَ عن عمِّكَ؟ فوالله كان يحوطكَ ويغضب لك! قال: «هو في ضَحْضَاحٍ من نارٍ، ولولا أنا لَكان في الدَّرك الأسفَل من النّار».

(٥) كما أخرجه أبو نعَيم في "مَن اسمه شعبة" شعبة بن عمران الأصبهاني ...إلخ، صـ٧٣، عن أنس بن مالك، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «سألتُ ربِّي أنْ يتجاوزَ عن أطفال المشركين، فتجاوَز عنهم وأدخَلهم الجنّةَ».

ومنها: لمن ماتَ بالمدينة[١]، ولمن صَبَر على لَأوَائِها[٢]، ولمن زَاره بعد موتِه[٣]، ولمن أجاب المؤذِّنَ ودَعا له ﷺ بالوسيلة[٤]، ولمن يصلِّي عليه ليلةَ الجمعة ويومَها[٥]، ولمن حفِظ أربعين حديثاً في الدِّين وعمِل بها[٦]، ولمن صَامَ شعبانَ؛ لحبِّه

---

(١) كما أخرجه الترمذي في "الجامع" أبواب المناقب عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في فضل المدينة، ر: ٣٩١٧، صـ٨٨١، ٨٨٢، عن ابن عمر، قال: قال النّبي ﷺ: «مَن استطاعَ أنْ يموتَ بالمدينة فليَمتْ بها؛ فإنّي أشفَع لَمن يموت بها».

(٢) كما أخرجه مسلم في "الصحيح" كتاب الحج، باب الترغيب في سكنى المدينة، والصبر على لَأوائها وشدّتها، ر: ٣٣٣٩، صـ٥٧٧، ٥٧٨، عن أبي سعيد مولى المهري، أنّه جاء أبا سعيد الخُدري ليالي الحرّة، فاستشاره في الجلاء من المدينة، وشكا إليه أسْعارها وكثرة عياله، وأخبره أنْ لا صبرَ له على جهد المدينة ولَأوائها، فقال له: وَيحك لا آمُرك بذلك! إنّي سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «لا يصبر أحدٌ على لَأوائها فيموت، إلّا كنتُ له شفيعاً أو شهيداً يومَ القيامة، إذا كان مسلماً».

(٣) كما أخرجه الطَبَراني في "المعجم الكبير" سالم عن ابن عمر، ر: ١٣١٤٩، ١٢/ ٢٢٥، عن ابن عمر، قال : قال رسولُ الله ﷺ: «مَن جاءني زائراً لا يعلمه حاجة إلّا زيارتي، كان حقّاً عليَّ أنْ أكونَ له شفيعاً يومَ القيامة».

(٤) كما أخرجه البخاري في "الصحيح" كتاب الأذان، باب الدعاء عند النداء، ر: ٦١٤، صـ١٠٢، عن جابر بن عبد الله أنّ رسولَ الله ﷺ قال: «مَن قال حين يسمع النّداء: "اللّهمّ ربَّ هذه الدّعوةِ التامّة، والصّلاةِ القائمة، آتِ محمّداً الوسيلةَ والفضيلة، وابْعثه مقاماً محموداً الذي وعدتَه" حلّتْ له شفاعتِي يومَ القيامة».

(٥) كما أخرجه البَيهقي في "شعب الإيمان" ٢١ من شعب الإيمان، وهو باب في الصّلوات، فضل الصّلاة على النّبي ﷺ ليلةَ الجمعة ويومَها ...إلخ، ر: ٣٠٣٣، ٣/ ١١٤٥، عن أنس، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «أكثِروا عليَّ الصّلاةَ في يوم الجمعة، وليلة الجمعة، فمَن فعلَ ذلك كنتُ له شهيدًا أو شافعاً يومَ القيامة».

(٦) كما أخرجه البَيهقي في "شعب الإيمان" ١٧ من شعب الإيمان، وهو باب في طلب العلم، فصل في فضل العلم وشرف مقداره، ر: ١٧٢٦، ٢/ ٧٤٢، عن أبي الدَّرداء قال: سُئل رسولُ الله ﷺ: ما حدُّ العلم إذا حفظَه الرَّجلُ كان فقيهاً؟ فقال رسولُ الله ﷺ: «مَن حفظَ على أمّتِي أربعين حديثاً من أمرِ دينِها، بعثَه اللهُ فقيهاً، وكنتُ له يومَ القيامة شافعاً وشهيداً».

ﷺ صيامَه، ولمن مَدَح أهلَ البيت وأثنَى عليهم[١]...إلى غير ذلك ممّا ورد في السنّة.

ويجب الإيمانُ بأنّه يَشفَع غيرُه أيضاً من الأنبياء، والملائكة، والعلماء، والشّهداء[٢]، والصّالحين[٣]، وكثيرٌ من المؤمنين[٤]، وغيرُهم من القرآن والصّيام[٥]

---

(١) كما أخرجه الطَبَراني في "المعجم الأوسط" باب الألف، من اسمه أحمد، ر: ٢٢٣٠، ١/ ٦٠٦، عن الحسن بن علي أنّ رسولَ الله ﷺ قال: «الزَمُوا مَوَدّتَنا أهل البيت؛ فإنّه مَن لقيَ اللهَ ﷻ وهو يوَدُّنا، دخل الجنّةَ بشفاعتِنا، والذي نفسي بيده! لا ينفع عبداً عملَه إلّا بمعرفة حقِّنا».

(٢) كما أخرجه ابنُ ماجه في "السنن" كتاب الزُّهد، باب ذكر الشّفاعة، ر: ٤٣١٣، صـ٧٣٧، عن عثمان بن عفّان قال: قال رسولُ الله ﷺ: «يشفع يومَ القيامة ثلاثةٌ: (١) الأنبياءُ، (٢) ثمّ العلماءُ، (٣) ثمّ الشّهداءُ».

(٣) كما أخرجه الإمام أحمد "المسند" مسند أبي سعيد الخُدري، ر: ١١٨٩٨، ٤/ ١٨٧، ١٨٨، عن أبي سعيد قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إذا خلص المؤمنون من النّار يومَ القيامة وأمنوا، فما مجادَلة أحدِكم لصاحبه في الحقّ يكون له في الدّنيا، بأشدِّ مجادلةٍ له من المؤمنين لربّهم في إخوانهم الذين أُدخلوا النّار» قال: «يقولون: ربَّنا! إخوانُنا كانوا يُصلّون معنا، ويَصومون معنا، ويَحجّون معنا، فأدخلتَهم النّار!» قال: «فيقول: اذهبوا فأَخرِجُوا مَن عرفتم، فيأتونهم فيعرفونهم بصُورهم، ولا تأكل النّارُ صورَهم، فمنهم مَن أخذتْه النّارُ إلى أنصاف ساقَيه، ومنهم مَن أخذتْه إلى كعبَيه، فيُخرجونهم، فيقولون: ربَّنا! أخرَجْنا مَن أمرتَنا، ثمّ يقول: أخرِجوا مَن كان في قلبه وزنُ دينارٍ من الإيمان، ثمّ مَن كان في قلبه وزنُ نصفِ دينارٍ، حتّى يقول: مَن كان في قلبِه مثقالُ ذرّة» ...الحديث.

(٤) كما أخرجه ابنُ ماجه في "السنن" كتاب الزهد، باب ذكر الشفاعة، ر: ٤٣١٦، صـ٧٣٧، عن عبد الله بن أبي الجدعاء، أنّه سمع النبيَّ ﷺ يقول: «لَيدخلنَّ الجنّةَ بشفاعة رجلٍ من أمّتي، أكثرُ من بني تميم» قالوا: يا رسولَ الله! سِواكَ؟ قال: «سوايَ» قلتُ: أنتَ سمعتَه من رسول الله ﷺ؟ قال: أنا سمعتُه.

(٥) كما أخرجه الإمام أحمد في "المسند" مسند الأنصار، حديث أبي أمامة الباهلي، ر: ٢٢٢٠٨، ٨/ ٢٧٠، عن أبي أمامة حدّثه قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «اقرؤُوا القرآنَ؛ فإنّه شافعٌ لأصحابه يومَ القيامة، اقرؤُوا الزَّهْراوَين: البقرة وآل عمران؛ فإنّهما يأتيان يومَ القيامة كأنّهما

=

والكعبة[١] وغيرها ممّا ورد في السنّة.

لا تجوز الصّلاةُ خلفَ مُنكِرِ الشَّفاعة

في "البحر الرائق"[٢] ناقلاً عن "الخلاصة"[٣] مُعزِياً إلى "الأصل"[٤]: "لا تجوز الصّلاةُ خلفَ مَن يُنكِرِ شفاعةَ النّبي ﷺ، أو يُنكِرِ الكِرامَ الكاتبين، أو يُنكِرِ الرُّؤية؛ لأنّه كافرٌ"[٥]. وفي

=

غمامتان، أو كأنّهما غيايتان، أو كأنّهما فِرقان من طير صَوَافَّ، يُحاجّانِ عن أهلهما» ثمّ قال: «اقرءُوا البقرةَ؛ فإنّ أخذَها بركةٌ، وتركَها حسرةٌ، ولا يستطيعُها البطَلَةُ».

وأيضاً أخرج الإمام أحمد في "المسند" مسند عبد الله بن عمرو بن العاص، ر: ٦٦٣٧، ٢/ ٥٨٦، عن عبد الله بن عمرو أنّ رسولَ الله ﷺ: قال: «الصِّيامُ والقرآنُ يَشفعان للعَبد يومَ القيامة، يقول الصِّيامُ: أي رَبِّ! مَنَعتُه الطعامَ والشَّهَواتِ بالنّهار فشفِّعْني فيه، ويقول القرآنُ: منعتُه النَّومَ باللَّيل فشَفِّعْني فيه، قال: فيُشفَّعانِ».

(١) كما أخرجه أبو القاسم الأصبهاني في "الترغيب والترهيب" باب الحاء، باب الترغيب في الحج، ر: ١٠٣٩، ٢/ ٨، عن جابر رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إذا كان يوم القيامة زفت الكعبةُ بيت الله الحرام إلى قبري فيقول: السّلامُ عليكَ يا محمد! فأقول: وعليك السّلام يا بيتَ الله! ما صنع بك أمّتي بعدي؟ فيقول: يا محمد! مَن أتاني فأنا أكفِيه وأكون له شفيعاً، ومَن لم يأتِني فأنت تكفِيه له شفيعاً».

(٢) أي: "البحر الرائق شرح كنز الدقائق" لزَين الدّين بن إبراهيم بن محمد الشّهير بـ"ابن نُجَيم المصري" توفّي ٩٧٠هـ. ("كشف الظنون" ١/ ٢٢٣، و٢/ ٤٣٤).

(٣) أي: "خلاصة الفتاوى" كتاب الصّلاة، الفصل ١٥ في الإمامة والإقتداء، جنس آخَر في صحة الاقتداء، نوع منه، الجزء ١، صـ١٤٨، ١٤٩: للشيخ الإمام طاهر بن أحمد بن عبد الرشيد البخاري، المتوفّى سنة ٥٤٢هـ. ("كشف الظنون" ١/ ٥٥١).

(٤) أي: "المبسوط" في فروع الحنفية، وهو المسمّى بـ"الأصل" للإمام محمد بن الحَسن الشَّيباني، المتوفّى سنة ١٨٩هـ. ("كشف الظنون" ٢/ ٤٨٣).

(٥) "البحر" كتاب الصّلاة، باب الإمامة، ١/ ٦١١.

"مجالس الأبرار"[١] الذي هو مستندُ النَجديّة[٢] أنّ: "التوقُّف في شفاعة الشّافعِين كفرٌ"[٣].

وبالجملة مذهبُ أهلِ السنّة: أنّ الشّفاعة حقٌّ، أي: ممكنةٌ عقلاً، واجبةٌ شَرعاً، للمؤمنين ولو من أهل الكبائر، وإن ماتُوا بلا تَوبة. قال ابنُ الهُمام: "فنحن نجوِّز العفوَ عمَّن ماتَ مُصِرّاً على الكبائر بشفاعة النّبي ﷺ، أو دونها بمحض فضل الله، والمعتزلةُ أنكَرُوا هذه الشّفاعةَ لقولهِم بالوُجوب[٤]، وقالوا: لا أثرَ للشّفاعة إلّا في زيادة الثواب"[٥]. وخصَّصوا بمَن تابَ، وتمسّكُوا على الإنكار بظواهِر مؤوَّلةٍ أو محمولةٍ على الكفّار، وفي "شرح الجَوهرة" للقاني في قول الماتِن: "وواجبٌ شفاعةُ المشفَّع محمّدٍ ﷺ"[٦]: "إشارةٌ إلى واجباتٍ ثلاثةٍ يتعيّن اعتقادُها على كلّ مكلَّفٍ، **فالأوّل:** كونُه ﷺ شافعاً، **والثاني:** كونُه ﷺ مشفَّعاً، أي: مقبولَ الشّفاعة، **والثالث:** كونُه ﷺ مقدَّماً على غيره من جميع الأنبياء والمرسَلين والملائكة المقرَّبين"[٧].

---

(١) أي: "مجالس الأبرار ومسالك الأخيار" لأحمد بن محمد الآقحصاري الرومي من مشايخ الخلوتية، يعرف بـ"الرُّومي" توفّي سنة ١٠٤٣هـ.

("كشف الظنون" ٢/ ٤٩٠. و"هدية العارفين" ٥/ ١٣٠).

(٢) أي: الوهابية الهنديّة. [الميمني].

(٣) "مجالس الأبرار" المجلس ٥ في لزوم الإيمان بما جاء به النّبي ﷺ ولا يجوز المخالفةُ فيه، صـ٣٩ ملتقطاً.

(٤) أي: وجوب عقابِ مرتكبِ كبيرةٍ. [الإمام أحمد رضا].

(٥) أي: في "المسايرة" صـ٢٤٥، ٢٥٥ ملتقطاً.

(٦) أي: في "جوهرة التوحيد" قـ١٠.

(٧) انظر: "هداية المريد" الإيمان بالشفاعة العظمى لنبيِّنا ﷺ، ٢/ ١١٣٢.

للمِلّة النَجديّة الهنديّة الدِيوبَنْدِيّة أنواعُ الشّناعة في مسألة الشَّفاعة

والنَجديّةُ خالَفوا أهلَ السنّة والجماعة في الشّفاعة، وخلطوا مع الاعتزال أنواعاً من الخَبط والشَّناعة، قالوا: "إنّ الشّفاعةَ بالوَجاهة غيرُ ممكنةٍ، واعتقادُها كفرٌ، وكذا الشّفاعةُ بالمحبّة، بَقِي الشّفاعةُ بالإذن" فصرّح عمادُهم في "تقوية الإيمان" بتمثيل: "أنّ السّارقَ[1] ثبتَ عليه السّرقةُ، لكن ليس سارقاً على الدّوام، ولم يجعل السّرقةَ صنيعَه، لكنّه صار القصورُ من شامة النّفس، فهو نادِمٌ عليه، ويخاف ليلاً ونهاراً، ويضع قانونَ السّلطان على رأسِه وعينِه، ويفهم نفسَه من أهل التقصير، ومستوجِباً للجزاء، ولا يطلب جوارَ أميرٍ ووزيرٍ فراراً من السّلطان، ولا يُظهِر حمايةَ أحدٍ في مقابلتِه، واللّيلَ والنّهارَ يرى وجهَه فقط، أنّه ما يحكم في حقّي؟ فالسّلطانُ بمُشاهَدة حالِه على هذا المنوال يرحَم عليه، ولكن نظراً إلى قانون السّلطنة لا يقدر[2] على العفوِ عنه بلا سببٍ، لئلا ينقصَ قدر حُكمِه في قلوب النّاس، فواحدٌ من الأمراء والوزراء -بعد إدراك أنّ هذا مَرضيُّ السّلطانِ- يشفَع له، والسّلطانُ -لزيادة عزّتِه في الظاهر باسم شفاعتِه- يعفُو عنه، هذا هو الشّفاعةُ بالإذن، وهذا القسمُ يمكِن في جنابِه تعالى، وكلُّ نبيٍّ ووليٍّ ذُكر شفاعتُه في القرآن والحديث، فهذه معناه"[3] انتهى ملخَّصاً مترجماً.

---

(١) التزم المصنِّفُ ﷺ في هذا "الكتاب" بترجمة ما ينقله بوضع اللّفظ مكانَ اللّفظ مفرداتٍ بمفردات؛ ليكونَ أقرَبَ إلى قول المنقول عنه، حتّى لو ترجم أحدٌ عبارةَ الكتاب لأصاب عبارةَ المنقول عنه، أو كان قد أصاب، ولهذا لم يراع في الترجمة عُرفَ تحاوُر العرب أصلاً قطّ؛ لكونه مفوِّتاً لتلك الفائدة، فاحفظ!. [الإمام أحمد رضا].

(٢) قدّمنا بيانَه فيما سَلَف [انظر: صـ١٧٤] فتذكر!. [الإمام أحمد رضا].

(٣) "تقوية الإيمان" الباب ١ في بيان التوحيد والشّرك، الفصل ٣ في ذكر ردّ الإشراك في التصرّف، صـ٣٧.

إنكارُ الوجاهةِ والمحبّةِ للأنبياء مخالَفةٌ صريحةٌ للقرآن

فإنكارُ الوجاهةِ والمحبّةِ مخالَفةٌ صريحةٌ للآيات الكريمة: ﴿وَكَانَ عِندَ اللهِ وَجِيهاً﴾ [الأحزاب: ٦٩]، ﴿وَجِيهاً فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ﴾ [آل عمران: ٤٥]، ﴿فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللهُ﴾ [آل عمران: ٣١]. وفي تخصيصِ الشّفاعة بالتائبين والنّادِمين، المخصوصين بالخصوصيّات المذكورة -الذين كأنّهم النَجديّةُ- مخالَفةٌ صريحةٌ لأهل السنّة، ومُوافقةٌ للمعتزلة، والقيودُ المذكورةُ في الشّفاعة الممكنة، تُبطِل الشّفاعةَ العامّةَ(١) المتّفَق عليها.

---

(١) أقول: بل ونفسَها؛ فإنّ الكلامَ في الشّفاعة لمغفرة الذَنب، وهذا المذنِب إذا لم يذنبْ إلّا نادراً، وحالاً لم يُصِرّ في هذه المرّة أيضاً، بل خافَ وانصرَفَ وندمَ واعترَفَ، والندمُ توبةٌ كما في الحديث الصّحيح رواه أحمد [أي: في "المسند" مسند عبد الله بن مسعود، ر: ٣٥٦٨، ٢/ ١٠] والبخاري في "التاريخ" [أي: في "التاريخ الكبير" باب الميم، تحت ر: ١٢٦١ زياد بن مريم، ٣/ ٣٧٣] وابنُ ماجه [أي: في "السنن" كتاب الزهد، باب ذكر التوبة، ر: ٤٢٥٢، صـ٧٢٥] والحاكمُ [أي: في "المستدرَك" كتاب التوبة والإنابة، ر: ٧٦١٢، ٧/ ٢٧١٣] عن ابن مسعود. والحاكمُ [أي: في "المستدرَك" كتاب التوبة والإنابة، ر: ٧٦١٤، ٧/ ٢٧١٤] والبَيهقيُ في "الشُّعب" [لم نجد هذه الرواية في "الشعب" عن أنس، ولكن وجدناها عن ابن مسعود. انظر: "شعب الإيمان" ٤٧ من شعب الإيمان وهو باب في معالجة كلّ ذنب بالتوبة، ر: ٧٠٢٩، ٥/ ٢٣٨٤] عن أنس رضي الله عنه عن النّبي صلى الله عليه وسلم بسندٍ صحيحٍ، و«التائبُ من الذنبِ كمَن لا ذنبَ له» وهذا ثابتٌ بالقرآن، بل من ضروريات الدّين، فضلاً عن وُرودِه بلفظه عند ابن ماجه [أي: في "السنن" كتاب الزهد، باب ذكر التوبة، ر: ٤٢٥٠، صـ٧٢٥] عن ابن مسعود بسندٍ حَسن. وللحكيم الترمذي [انظر ترجمته: ("هدية العارفين" ٦/ ١٤)] عن أبي سعيد الخُدري [في "نوادر الأصول" الأصل ٢٠٤ في حال التائب وإتباع الذنب بالحَسَنة، ر: ١٢٠٢، صـ٤٣٣]، والبَيهقي في "الشعب" [٤٧ من شعب الإيمان وهو باب في معالجة كلّ ذنب بالتوبة، ر: ٧١٧٨، ٥/ ٢٤٣٨]، وابن عساكر في "التاريخ" [أي: في "تاريخ دِمشق" حرف الميم، تحت ر: ٦٦٠٨ محمد بن عبد الحميد أبو جعفر الفرغاني العسكري،
=

وقوله: "فلا يقدَر على العفوِ عنه بلا سببٍ" غلوٌّ في الاعتزال، وما بعدَه زائدٌ عليه في الضّلال، ولما ظَهَر بما ذكرنا مخالَفةُ النَجديّةِ في هذه العقيدة لأهل السنّةِ، لا حاجةَ إلى تفصيل ما فيه من الضّلال والتضليل؛ فإنّه يُفضِي إلى التطويل، ومَن أراد الاطلاعَ مفصَّلاً، فليرجعْ إلى "فَوز المؤمنين بشَفاعة الشّافعين"[١].

جسدُه الشّريف لا يبلى، وخالفتْ فيه النَجديّةُ الهنديّةُ الدِيوبَنْدِيّة

ومنها: أن يعتقدَ أنّ الأرضَ لا يأكُل جسدَه الشّريفَ ولا يبلى، ووقتَ البعث يكون على حالِه، وحشرُه ﷺ وحشرُ جميعِ الأنبياء يكون كذلك، ذكرَه في "المعتمَد"[٢]. وكلمات النَجديّةِ في هذا الباب لا تليقُ بالنقل، أخفُّها ما قال رئيسُهم في

=

ر: ١١٣٥٩، ٥٤/٧٢] عن ابن عبّاس. والأستاذ الإمام القشَيري [انظر ترجمته: ("هدية العارفين" ٥/٤٨٩)] في "رسالته" [باب التوبة، ر: ٣٦١، صـ٩٢: انظر ترجمته: ("كشف الظنون" ١/ ٦٦١)] وابن النجّار [انظر ترجمته: ("هدية العارفين" ٦/٩٨)] في "تاريخ بغداد" [أي: في "ذَيل تاريخ بغداد" تحت ر: ٥٧٥ علي بن أحمد بن عبد الله السروي ...إلخ، ر: ٢٨٩، ١٧/ ٢١٧: انظر ترجمته: ("كشف الظنون" ١/ ٢٦٥)] والدَّيلمي في "مسند الفردوس" [انظر: "الفردوس بمأثور الخطاب" باب التاء، ذكر الفصول من ذوات الألف واللام، التوبة من الذنب والندم والاستغفار، ر: ٢٤١٩، ٢/ ٧٧] عن أنس رضي الله عنه عن النّبي ﷺ، ففيمَ الشّفاعةُ لمغفرة الذنب، وقد غُفر؟!. [الإمام أحمد رضا].

(١) "فَوز المؤمنين بشفاعة الشّافعين" للعلّامة الشيخ فضل الرّسول ابن الشاهْ عبد المجيد البَدَايُوني، توفّي لثلاث خلون من جُمادى الآخرة سنة تسع وثمانين ومئتين وألف.

("تذكرة علماء الهند" حرف الفاء، صـ١٦٣، ١٦٤ تعريباً).

(٢) "المعتمد" الباب ٢ في بيان: الإيمان بالملائكة والكتب والرسل ...إلخ، الفصل ٤ في بيان الشرح: الإيمان برسول ﷺ ...إلخ، صـ١١٨.

"تقوية الإيمان"[1] بعد ذكر حديث: «لَو مَررتَ بقبرِي»[2]: يعني أنا أيضاً يوماً بعد الموت مختلطٌ[3] في التراب.

الكلام فيما يجب على الأنام من حقوقِه ﷺ

تمّ الكلامُ فيما يجب، ويمتنع، ويجوز في حقِّه ﷺ. وها أنا أريدُ أن أُلحقَ به ما يجب من حقوقِه ﷺ على الأنام، وما يترتّب على إهمالها من الآثام[4]؛ لأنّ المبتدعةَ قد أحدَثوا فيها عقائدَ هادمةً لقواعد الإسلام، وأشاعُوها غايةَ الإشاعة، وأضلُّوا بها كثيراً من العوام، ولما أدرجتْ مَباحثُ الإمامة بتلك الجِهة في علم الكلام، فحقوقُ النُبوّة أَحرى بمزيد الاهتمام، فأقول وبالله الاعتصام!:

---

(١) "تقوية الإيمان" الباب ١ في بيان التوحيد والشرك، الفصل ٥ في ذكر ردّ الإشراك في العادات، صـ٥٧.

(٢) أخرجه أبو داود في "السنن" كتاب النكاح، باب في حقّ الزوج على المرأة، ر: ٢١٤٠، صـ٣٠٩، عن قيس بن سعد قال: أتيتُ الحيرة فرأيتُهم يسجدون لمرزبان لهم، فقلتُ: رسول الله ﷺ أحقُّ أن يُسجدَ له، قال: فأتيتُ النبيَّ ﷺ فقلتُ: إنِّي أتيتُ الحيرةَ فرأيتُهم يسجدون لمرزبان لهم، فأنتَ يا رسولَ الله أحقُّ أن نسجدَ لك! قال: «أرأيتَ لو مررتَ بقبرِي أكنتَ تسجد له؟» قال: قلتُ: لا، قال: «فلا تفعلُوا! لو كنتُ آمِراً أحداً أن يسجدَ لأحدٍ، لأمرتُ النِّساءَ أن يسجدنَ لأزواجِهنّ؛ لما جعلَ اللهُ لهم عليهنّ من الحقّ».

(٣) ترجم ﷺ بوضع اللّفظ مكانَ اللّفظ كما تقدّم [انظر: صـ٢٥١]؛ فإنّ لفظَ ذاك الطاغيّة في "تقوية الإيمان" الذي هو تفويتُ إيمانه: "*میں بھی ایک دن مرکر مٹی میں ملنے والا ہوں*". وترجمتُه حسب العُرف: "أنا أيضاً يوماً أضلُّ في التراب" آه آه آه! إنّا لله وإنّا إليه راجعون! وقد أقَمنا الطامّةَ الكُبرى على هذه الخباثة وخباثاتِه الأُخرى في كتابنا "الكوكبةُ الشهابيّة في كفريات أبي الوهابيّة" [هذه الرسالة مطبوعةٌ مع "فتاواه" المسمّاة بـ"الفتاوى الرّضوية" كتاب السِّير، ١٥/ ١٦٧-٢٣٧] وكذلك تكلّمنا عليه في "النّهي الأكيد عن الصّلاة وراءَ عدَى التقليد" [انظر: "الفتاوى الرّضوية" كتاب الصّلاة، باب الإمامة، ٦/ ٦٨٦-٦٨٩].[الإمام أحمد رضا].

(٤) جمع إثم، أو بفتح كيفر وپاداش. [الإمام أحمد رضا].

الفصل الأوّل
في وُجوب طاعتِه ومحبّتِه ﷺ

يجب أن تعلمَ أنّ مَن آمَن به وصدَّقه فيما أتى به، يجب عليه طاعتُه ﷺ؛ لأنّه ممّا أتى به، قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللهَ وَرَسُولَهُ﴾ [الأنفال: ٢٠]، وقال: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ [النّور: ٥٤]، وقال: ﴿وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا﴾ [النّور: ٥٤]، فجعل طاعةَ رسولِه طاعتَه، وقرنَ طاعتَه بطاعتِه، ووَعَد عليه بجزيل الثواب، وأوعَد على مخالَفتِه بأليمِ العذاب، ورَغَم أنفَ المشركين حين قال النبيُّ ﷺ: «مَن أحبَّني فقد أحبَّ اللهَ، ومَن أطاعَني فقد أطاعَ الله» فقالوا: لقد قارَف الشِّركَ، وهو ينهى عنه، ما يريد إلّا أن نتّخذَه رَبّاً كما اتّخذت النَّصارى عيسى[١]، فقال تعالى: ﴿مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللهَ﴾ [النِّساء: ٨٠][٢].

وُجوب محبّة النّبي ﷺ

وكذا يجب محبّتُه ﷺ، قال الله تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ﴾ [التوبة: ٢٤] ...الآية[٣]، فكفى بهذا حضّاً وتنبيهاً ودلالةً وحجّةً على إلزام محبّتِه، ووُجوبِ فرضِها[٤]، وعظمِ خطرِها، واستحقاقِه ﷺ لها.

---

(١) عليه السّلام. [الإمام أحمد رضا].

(٢) انظر: "أنوار التنزيل وأسرار التأويل" النّساء، تحت الآية: ٨٠، ١/ ٣٧٤.

(٣) تمامُها: ﴿وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ اللهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُواْ حَتَّى يَأْتِيَ اللهُ بِأَمْرِهِ وَاللهُ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ [التوبة: ٢٤]. [الإمام أحمد رضا].

(٤) أي: ثبوتُ افتراضها. [الإمام أحمد رضا].

وقال رسولُ الله ﷺ: «لا يؤمِنُ أحدُكُم حتّى أكونَ أحبَّ إليه من وَلَدِه ووالدِه والنّاسِ أجمعين»[1]. قالوا: حُبّاً اختياريّاً يُوجِب إكراماً له ﷺ، وإجلالاً في مقام الاحترام. قيل: المرادُ بالحبّ هاهنا ليس الحبُّ الطبيعي التابع لهوى النَّفس؛ فإنّ محبّةَ الإنسان لنفسِه من حيث الطبعِ أشدُّ من محبّةِ غيرِه، وكذا محبّةُ ولدِه ووالدِه أشدُّ من محبّةِ غيرِهما، وهذا الحبُّ ليس بداخلٍ تحت اختيار الشّخص، بل خارجٌ عن حدّ الاستطاعة، فلا مُؤاخَذةَ به.

بل المرادُ: الحبُّ العقلي الاختياري، هو إيثارُ ما يقتضي العقلُ رجحانَه، وإن كان على خلاف الطبع، ألا ترى أنّ المريضَ يكره الدّواءَ بطبعِه، ومع ذلك يَميل إليه باختيارِه، ويَهوى تناوُلَه بمقتضى عقلِه؛ لما علِم أو ظنَّ صلاحَه فيه. وكذلك المؤمنُ إذا علِم أنّ الرّسولَ ﷺ لا يأمُر ولا يَنهى إلّا بما فيه صلاحُ دينِه ودنياه، وآخرتِه وعُقباه، وتيقّن أنّه عليه الصلاة والسلام أشفَقُ النّاسِ عليه، وألطَفُهم إليه، فحينئذٍ يرجّح جانبَ أمرِه بمقتضى عقلِه على أمرِ غيرِه[2]. وهذا أوّلُ درَجات الإيمان، وأمّا كمالُه فهو أن يصيرَ طبعُه تابعاً لعقلِه في حبِّه ﷺ.

حقيقة المحبّةِ وأسبابُها

وحقيقةُ المحبّة مَيلُ القلب إلى ما يُوافِقه، وأسبابُها ثلاثةٌ:

[الأوّل:] استِلذاذُه بإدراكِه[3] بمَشاعِره الحِسّية، كحُبّ الصُّوَر الجميلة،

---

(١) أخرجه البخاري في "الصحيح" كتاب الإيمان، باب حبّ الرسول ﷺ من الإيمان، ر: ١٥، صـ٦، عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يؤمنُ أحدُكم حتّى أكونَ أحبَّ إليه من والدِه وولدِه والنّاسِ أجمعين».

(٢) أي: غيره ﷺ كائناً مَن كان، حتّى نفس المؤمن. [الإمام أحمد رضا].

(٣) الظاهرُ إضافةُ الإدراك إلى ضمير المفعولِ الرّاجع لـ"ما"، والأوفَق بقرينه الآتي: الإضافةُ إلى الفاعل، والمفعولُ محذوفٌ، أعني كيفيّاتٍ حِسيّةً نفسيّةً. [الإمام أحمد رضا].

والأصواتِ الحَسَنة، والأطعِمةِ اللَّذيذة، ونحوِها ممّا كلُّ طبعٍ سليمٍ مائلٌ إليها لُموافَقتِها له.

[والثاني:] أو استِلذاذُه بإدراكِه بحاسّةِ عقلِه وقلبِه مَعانِي باطنة شريفة، كحُبّ الصّالحين والعلماءِ وأهلِ المعروف، والمأثورِ عنهم السِّيرُ الجميلةُ والأفعالُ الحَسَنة؛ فإنّ طبعَ الإنسان مائلٌ إلى الشَّغف بأمثال هؤلاء، حتّى يبلغَ بقوم التعصّبُ[1] لقومٍ، والتشيّعُ من أمّةٍ في أُخرى ما يؤدِّي إلى الجلاء عن الأوطان، وهتكِ الحرمِ واخترام النُّفوس.

والثالث: الإحسانُ والإنعامُ، فقد جُبلَّت[2] النّفوسُ على حبِّ مَن أحسَن إليها.

فهذه الأسبابُ الثلاثة كلُّها ثابتةٌ في حقِّه ﷺ، وهو جامعٌ لهذه المعاني الثلاثةِ المُوجِبةِ للمحبّة، أعني جمالَ الصّورةِ والظاهر، وكمالَ الأخلاق والباطن، والإحسانَ والإنعامَ على الأمّة[3] على الوجه التامّ، كما هو مفصَّلٌ في محلِّه، وأمّا ثمرتُها فيكفِي في فضلِها «المرءُ مع مَن أحبّ»[4].

---

(١) فاعل "يبلغ". [الإمام أحمد رضا].

(٢) حقٌّ صحيحٌ معناه، وإن لم يصح رفعُ مَبناه، نعم صحّح البَيهقيُ في "الشّعب" وقفَه على عبد الله رضي الله عنه ["الشعب" ٦١ من شعب الإيمان، وهو باب في مقاربة أهل للدّين ...إلخ، فصل في المصافحة والمعانَقة وغيرهما من وجوه الإكرام عند الالتقاء، قصة إبراهيم في المعانقة ...إلخ، ر: ٨٩٨٣، ٦/ ٢٩٨٥]، وزعم السّخاويُ [انظر: ترجمته: ("هدية العارفين" ٦/ ١٧٤-١٧٦)] أنّه باطلٌ رفعاً ووقفاً [أي: في "المقاصد الحسنة" حرف الجيم، تحت ر: ٣٦٥، صـ١٧٨]. [الإمام أحمد رضا].

(٣) بل على خلق الله أجمعين، فوالله! ما أرسَل إلّا رحمةً للعالمين. [الإمام أحمد رضا].

(٤) أخرجه البخاري في "الصحيح" كتاب الأدب، باب علامة الحبّ في الله لقوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللهُ﴾ [آل عمران: ٣١]، ر: ٦١٦٨، صـ١٠٧٥، عن عبد الله عن النّبي ﷺ أنّه قال: «المرءُ مع مَن أَحَبَّ».

علاماتُ حبِّ النّبي ﷺ

وأمّا علاماتُها فمنها: اختيارُه على نفسِه، وإيثارُ مُوافَقتِه على مخالَفتِه، والاقتداءُ به، واستعمالُ سُنّتِه، واتّباعُ أقوالِه وأفعالِه، وامتثالُ أوامرِه، واجتنابُ نَواهِيه، والتأدّبُ بآدابه في عُسرِه ويُسرِه ومنشطِه ومكرهِه، فمَن اتّصفَ بجميع الصّفات فهو كاملُ المحبّة، ومَن خالَفها في بعضها فهو ناقصُ المحبّة، ولا يخرج عن اسمِها، ودليلُه قولُه عليه السلام للذي حَدَّه في الخمر أربعاً أو خَمساً، فلَعَنه بعضُهم وقال: "ما أكثر ما يأتي به" فقال ﷺ: «لا تلعَنْه؛ فإنّه يحبّ اللهَ ورسولَه»[١] وفي هذا الحديثِ بِشارةٌ عظيمة وإشارةٌ جسيمة لعُصاة المؤمنين، وحجّةٌ واضحةٌ وبيِّنةٌ لائحة لأهل السنّة والجماعة على الخوارج والمعتزلة، حيث قالوا بكفرِ[٢] مرتكِبِ الكبيرة، أو خُروجِه من الإيمان، وخُلودِه في النّار.

---

(١) أخرجه عبد الرزّاق في "المصنَّف" كتاب الأشربة، باب مَن حُدَّ من أصحاب النّبي ﷺ، ر: ١٧٠٨٢، ٩/٢٤٦، عن زيد بن أسلَم قال: أُتي بابن النعيمان إلى النّبي ﷺ فجَلَده، ثمّ أُتي به فجلَده، قال: مراراً أربعاً أو خمساً، فقال رجلٌ: "اللّهم العنْه ما أكثر ما يشرَب! وما أكثرَ ما يجلد! فقال النبيُّ ﷺ: «لا تَلعنْه؛ فإنّه يحبُّ اللهَ ورسولَه».

وأخرجه البخاري في الصحيح كتاب الحدود، باب ما يكره مِن لعن شارب الخمر ...إلخ، ر: ٦٧٨٠، صـ١١٦٩، عن عمر بن الخطّاب، أنّ رجلاً على عهد النّبي ﷺ كان اسمُه عبد الله، وكان يلقَّب حماراً، وكان يُضحِك رسولَ الله ﷺ، وكان النبيُّ ﷺ قد جلده في الشّراب، فأُتي به يوماً فأمرَ به فجلد، فقال رجلٌ من القوم: اللّهم العنْه، ما أكثر ما يؤتى به! فقال النبيُّ ﷺ: «لا تلعنوه، فوالله! ما علمتُ أنّه يحبّ اللهَ ورسولَه».

(٢) نشر على ترتيب اللَفّ، أي: قالتَ الخوارجُ بالكفر، والمعتزلةُ بالخروج عن الإيمان مع عدم الدخول في الكفر؛ لإثباتهم المنزلةَ بين المنزلتَين، وقوله: "وخُلودُه في النّار" ناظرٌ إلى الكلّ، فقد أطبَق عليه الطائفتان التالفتان. [الإمام أحمد رضا].

أقول: وعلى النَجديّة[(١)] القائلةِ بكفر الإصرار على الكبيرة.

ومنها: كثرةُ ذِكرِه له ﷺ، فمَن أحَبّ شيئاً أكثَرَ ذكرَه، رُوي أنّ عبدَ الله بن عُمر رضي الله عنهما خدرتْ رِجلُه فقيل له: **"اذكُرْ أَحَبَّ النّاسِ إليك يزل عنك، فصاحَ "يا محمداه!"**"[(٢)] وكأنّه رضي الله عنه قصدَ به إظهارَ المحبّة في ضمن الاستغاثة، فانتشرتْ، أي: رِجلُه في الفَور.

ومنها: كثرةُ شَوقِه إلى لقائِه، فكلُّ حبيبٍ يحبُّ لقاءَ محبوبِه.

ومنها: تعظيمُه وتوقيرُه عند ذكرِه، وإظهارُ الخُشوع والخُضوع والانكسار مع سماعِ اسمِه.

ومنها: محبّتُه لمن أحَبَّه النبيُّ ﷺ، ولِمَن يُنسَب إليه من أهل بيتِه وصحابتِه من المهاجِرين والأنصار، وعداوةُ مَن عاداهم، وبُغضُ[(٣)] مَن أبغَضَهم وسبَّهم[(٤)]، فمَن

---

(١) معطوفٌ على الخوارج والمعتزلة. [الميمني].

(٢) أخرجه ابن السُنّي في "عمل اليوم والليلة" باب ما يقول إذا خدرت رِجله، ر: ١٦٨، صـ٤٨، عن أبي شعبة قال: كنتُ أمشِي مع ابن عمر رضي الله عنهما فخدرتْ رِجلُه فجلس، فقال له رجلٌ: اذْكُرْ أَحَبَّ النّاسِ إليك، فقال: «يا محمداه!» فقام فمشَى.

وأخرجه البخاري في "الأدب المفرَد" باب ما يقول الرّجلُ إذا خدرت رِجله، ر: ٩٩٠، صـ٢١٧، عن عبد الرّحمن بن سعد قال: خدرتْ رِجل ابن عُمر فقال له رَجلٌ: اذكرْ أحبَّ النّاس إليك، فقال: «يا محمدا!».

(٣) هاهنا خرجت النّدوةُ المخذولة من دائرةِ حبِّ رسولِ الله ﷺ؛ فإنّها تزعم أنّ محبّةَ جميعِ أعداء الصّحابة، وسابِّي أهلِ البيت، فرضٌ لا إيمانَ بدونه. [الإمام أحمد رضا].

(٤) بفتح "الباء" ماضٍ معطوفٌ على أبغضهم، وهو ظاهر، ويجوز رفعُها عطفاً على "بُغض" أي: ومنها: بُغضُ مَن يُبغضهم بالقلب وسبَّه باللّسان؛ فإنّ السبَّ العيبُ، وعيبُ المُبغضِين واجبٌ؛ لحديث: «أترعون عن ذكر الفاجر؟! متى يعرفه النّاس؟! اذْكُرُوا الفاجرَ بما فيه؛ يحذره النّاس!» [أخرجه الحكيم الترمذي في "النوادر" الأصل ١٦٦ في ذكر الفاجر [بما فيه للتحذير منه] ر: ١٠٦٩، صـ٣٩١]. [الإمام أحمد رضا].

أحبَّ شيئاً أحبَّ مَن يحبُّه، وقد قال ﷺ في الحَسَن والحسَين رضي الله عنهما: «اللّهم إنّي أحبُّهما فأَحِبهما»[١]، وقال: «مَن أحَبَّهما فقد أحَبَّني، ومَن أحَبَّني فقد أحَبَّ اللهَ، ومَن أبغَضَهما فقد أبغَضَني، ومَن أبغَضَني فقد أبغَضَ اللهَ تعالى»[٢].

وقال: «اللهَ اللهَ في أصحابي! لا تتخذُوهم غرضاً من بعدِي، فمَن أحبَّهم فبِحُبِّي[٣] أحَبَّهم، ومَن أبغَضَهم فبِبُغْضِي أبغَضَهم، ومَن آذاهُم فقد آذانِي، ومَن آذانِي فقد آذى اللهَ تعالى، ومَن آذى اللهَ تعالى يُوشك أن يأخذَه»[٤].

---

(١) أخرجه الترمذي في "الجامع" أبواب المناقب، باب [إنّ الحَسن والحسَين سيّدا شبابِ أهلِ الجنّة]، ر: ٣٧٨٢، صـ٨٥٨، عن البراء أنّ رسولَ الله ﷺ أبصَرَ حَسَناً وحسَيناً فقال: «اللّهم إنِّي أُحبُّهما فأَحِبَّهما!». [قال أبو عيسى:] هذا "حديثٌ حَسنٌ صحيح".

(٢) أخرجه الحاكم في "المستدرَك" كتاب معرفة الصحابة، ومن مناقب الحسن والحسين وابني بنت رسول الله ﷺ، ر: ٤٧٧٦، ٥/ ١٧٩٣، عن سلمان رضي الله عنه قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «الحَسنُ والحسَين ابناي، مَن أحبَّهما أحبَّني، ومَن أحبَّني أحبَّه اللهُ، ومَن أحبَّه اللهُ أدخلَه الجنّةَ، ومَن أبغضَهما أبغَضَنِي، ومَن أبغَضَنِي أبغَضَه اللهُ، ومَن أبغَضه اللهُ أدخَلَه النّارَ». [قال الحاكم:] "هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط الشيخَين، ولم يخرجاه". [وقال الذَهبي:] هذا حديث منكَر، وإنما رواه بقي بن مخلد بإسنادٍ آخَر واهٍ عن زاذان عن سلمان".

(٣) أي: إنّما أحَبَّهم لأنّه يحِبُّني، وكذا مُبغِضُهم إنّما أبغَضهم لأنّه يُبغِضُني، فحُبُّه وبُغضُه ﷺ "لِمَ" لحُبِّ الصّحابةِ وبُغضِهم وجوداً، و"إنّ" له علماً، وفي هذا ما يقطع دابرَ الرَّافضة اللِّئام. لا أقول الذين رَفَضُوا أبا بكرٍ وعمر خاصّةً، بل كلُّ مَن سَبَّ أحداً من الصّحابة، كمعاوية وعَمرو بن العاص والمُغيرة بن شُعبة وغيرِهم، رضي الله تعالى عنهم أجمعين. [الإمام أحمد رضا].

(٤) أخرجه البَيهقي في "شعب الإيمان" ١٤ من شعب الإيمان، وهو باب في حبّ النّبي ﷺ، فصل في مراتب نبيّنا ﷺ في النُبوّة، ر: ١٥١١، ٢/ ٦٥٧، عن عبد الله بن مغفل المزني قال: قال رسول الله ﷺ: «اللهَ اللهَ في أصحابي! لا تتّخذُوهم غرضاً من بعدي، مَن أحَبَّهم فبِحُبِّي

=

وقال في فاطمة رضي الله عنها إنّها: «بضعةٌ منّي، يُغضِبُنِي ما أغضَبَها»[١].

وقال: «آيةُ الإيمان حبُّ الأنصار، وآيةُ النِّفاق بغضُهم»[٢].

وقال: «مَن أحبَّ العربَ فبِحُبِّي أحَبَّهم، ومَن أبغَضَ العربَ فبِبُغضِي أبغَضَهم»[٣].

حُبُّ أهل بيتِ النُبوّة وجميع الصّحابة واجبٌ

وبالجملة، يجب على كلّ أحدٍ أن يُحبَّ أهلَ بيت النُبوّة وجميعَ الصّحابة،

=

أحَبَّهم، ومَن أبغَضَهم فبِبُغضِي أبغَضَهم، ومَن آذَاهم فقد آذَاني، ومَن آذَاني فقد آذَى اللهَ، ومَن آذى اللهَ يُوشك أن يأخذَه».

(١) أخرجه الطَبَراني في "المعجم الكبير" ومن مناقب فاطمة رضي الله عنها، ر: ١٠١٣، ٢٢/ ٤٠٥، عن عبد الله بن الزبير، أنّ عليّاً خطب بنتَ أبي جهل، فبلغَ ذلك النبيَّ صلى الله عليه وسلم فقال: «إنّ فاطمةَ بضعةٌ منّي، يُؤذِينِي ما آذاها، ويُغضِبُني ما أغضبَها».

(٢) أخرجه الإمام أحمد في "المسند" مسند أنس بن مالك، ر: ١٢٣١٨، ٤/ ٢٦٠، ٢٦١، عن عبد الله بن عبد الله بن جبر قال: سمعتُ أنساً قال: قال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم: «آيةُ الإيمان حُبُّ الأنصار، وآيةُ النِّفاق بغضُهم».

(٣) أخرجه الحاكم في "المستدرَك" كتاب معرفة الصحابة، ذكر فضائل القبائل، ر: ٦٩٥٣، ٧/ ٢٤٨٤، ٢٤٨٥، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: "بينا نحن جلوسٌ بفناءِ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم إذ مرّت امرأةٌ فقال رجلٌ من القوم: هذه ابنةُ محمد، فقال أبو سفيان: "إنّ مَثَل محمدٍ في بني هاشم مَثَل الرَيحانة في وسط التين"، فانطلقت المرأةُ فأخبرت النبيَّ صلى الله عليه وسلم، فخرج النبيُّ صلى الله عليه وسلم يعرف الغضبُ في وجهه فقال: «ما بالُ أقوالٍ تبلغني عن أقوام؟! أنّ اللهَ عز وجل خَلَقَ السّماواتِ فاختار العُليا فأسكنَها مَن شاء من خلقه، ثمّ خلق الخلقَ فاختار من الخَلق بني آدم، واختار مِن بني آدم العربَ، واختار من العرب مضر، واختار من مضر قرَيشاً، واختار من قرَيش بني هاشم، واختارَنِي من بني هاشم، فأنا من بني هاشِم من خيارٍ إلى خيار، فمَن أحَبَّ العربَ فبِحُبِّي أحَبَّهم، ومَن أبغَضَ العربَ فبِبُغضِي أبغَضَهم»".

ولا يكون من الخوارج[1] في بُغض أهل البيت؛ فإنّه لا ينفعه حينئذٍ[2] حُبُّ الصّحابة، ولا من الرّوافض في بُغض الصّحابة؛ فإنّه لا ينفعه حينئذٍ حُبُّ أهل البيت، ولا يكون من جملة الأروام[3] الذين يكرَهُون العربَ بالطبع المُلام، ويذمُّونهم على الإطلاق

---

(١) أي: النواصب؛ فإنّهم الذين خَصّوا بُغضَهم -خذلهم اللهُ تعالى- بأهل بيت الطهارة، أمّا الخوارجَ فهُم -قاتَلَهم اللهُ- إنّما استزلّهم الشيطانُ بإكفارِ كلِّ مَن ارتكَبَ كبيرةً، وكانت كلمةُ المسلمين واحدةً في زمن الشَّيخَين ﷺ، ثمّ وقعت الفِتَنُ، وزعمُوا أنّ قِتالَ المسلم كفرٌ، فأكفرُوا جميعَ الصّحابةِ وأهلَ البيت بعد الشَّيخَين، رضي الله تعالى عنهم أجمعين، وعذّب أعداءَهم بالعذاب المهين!. [الإمام أحمد رضا].

(٢) **حبُّ الصّحابةِ وأهل البيت ليس لذَواتهم، بل حبُّهم لوَصلتِهم برسول الله**

كيف وليس حبُّ الصحابةِ لذَواتهم، ولا حبُّ أهلِ البيت لأنفسهم، بل حبُّهم جميعاً لوَصلتِهم برسول الله ﷺ، فمَن أحَبَّ رسولَ الله ﷺ وجبَ أنّ يحبَّهم جميعاً، ومَن أبغَضَ بعضَهم ثبت أنّه لا يحبّ رسولَ الله ﷺ، فلا نفرِّق بين أحدٍ منهم، كما لا نفرِّق بين رُسُلِ ربِّنا -صلواتُ الله وسلامُه عليهم-، ومَن أحَبَّ أبا بكرٍ ولم يُحبّ عليّاً كالنواصب والخوارج، عُلم أنّه إنّما يحِبّ ابنَ أبي قُحافة، لا خليفةَ رسولِ الله ﷺ وحبيبَه وصاحبَه. ومَن أحبَّ عليّاً ولم يحِبّ أبا بكرٍ كالرّوافض، عُلم أنه إنّما يحبّ ابنَ أبي طالبٍ، لا أخَا رسولِ الله ﷺ ووَليَّه ونائبَه، وهذا معنى قولِ المولوي [انظر ترجمته: ("هدية العارفين" ٦/ ١٠٤)] ﷺ في "المثنوي" [انظر ترجمته: ("كشف الظنون" ٢/ ٤٨٧)].

اے گرفتار ابو بکر و علی   تو چہ دانی سر حق کہ غافلی

[الإمام أحمد رضا].

(٣) **أقول:** والآنَ النَجديّةُ الطَّغَام يَكرَهون، بل يُبغِضُون العربَ، لا سيّما أهلَ الحرمَين، لا سيّما علماءَهما؛ لكثرة ما وردتْ منهم الفتاوى بتسفيهِ هؤلاء وتذليلِهم وتكفيرِهم وتضليلِهم، حتّى صرّح بعضُ متهوّرِيهم: أنّ الحرمَين صارا دارَ الحرب -والعياذُ بالله تعالى-، وسائرُهم وإن لم يصرِّحُوا فهو لازمُهم ولا محيدَ؛ لأنّ أهلَ الحرمَين جميعاً مشركون على مذهبِهم الخبيثِ، قاتَلهم اللهُ أنّى يؤفكُون!. [الإمام أحمد رضا].

=

بسُوء الكلام؛ فإنّه يخشَى عليه من سُوء الختام!.

رُوي عن أبي يوسف أنّه قِيل بحضرة الخليفة: إنّ النبيَّ ﷺ كان يحبّ القرعَ، فقال رجلٌ: أنا لا أحبُّه، فأمَر أبو يوسف بإحضار النّطع والسَّيف، فقال الرّجلُ: أستغفرُ اللهَ ممّا ذكرتُه ومن جميع ما يُوجِب الكفرَ، أشهدُ أن لا إلهَ إلّا اللهُ، وأشهدُ أنّ محمّداً عبدُه ورسولُه، فتركَه[١] ولم يقتله.

ومنها: بُغضُ مَن أبغَضَه، ومُعاداةُ مَن عاداه، ومُجانَبةُ مَن خالَف سُنّتَه وابتدعَ في دينِه، واستثقالُه كلَّ أمرٍ يخالِف شريعتَه.

علامةُ تمام محبةِ النّبي

ومِن علامة تمام محبّتِه: الزُّهدُ في الدّنيا، وإيثارُ الفقر، والاتّصافُ بالفَقر مع غنَى القلبِ، وقد قال ﷺ: «إنّ الفقرَ إلى مَن يحبُّني منكم -أي: حُبّاً بالغاً- أسرَعُ من السَّيل من أعلى الوادي، أو الجبلِ إلى أسفَلِه»[٢] وقال رجلٌ للنّبي ﷺ: "إنّي

=

كلام الإمام بالنّسبة إلى علماء الحرمَين الشّريفَين، قبل سيطرة الوهابيّة في الحجاز، وليس مرادُه الوهابيةَ الموجودين في تلك البلاد. [الميمني].

(١) وكان بعضُ الأولياء يأكل مع ابنه، فحضر على المائدة القرعُ، وجرى ذكرُ حبِّه ﷺ فكأنّ الابنَ ذكر كراهةَ نفسِه له، فسَلَّ الوليُّ السَّيفَ وضرَبَه حتّى ألقى رأسَه على الأرض [انظر: "الطبقات الكبرى" تحت ر: ٢٨٣ عبد الغفّار القوصي، الجزء ١، صـ١٦١]، فرحم الله مَن كان رضاه وغضبُه لله ورسوله، ﷻ، وﷺ، ورحمنا بهم. [الإمام أحمد رضا].

(٢) أخرجه الإمام أحمد في "المسند" مسند أبي سعيد الخدري، ر: ١١٣٧٩، ٤/ ٨٥، عن أبي سعيد الخُدري أنّه شكا إلى رسول الله ﷺ حاجتَه، فقال رسولُ الله ﷺ: «اصبِرْ أبا سعيدٍ!؛ فإنّ الفقرَ إلى مَن يُحِبُّني منكم أسرَعُ من السَّيل على أعلى الوادي، ومِن أعلى الجبل إلى أسفلِه».

=

أحبُّك" فقال: «انظر ما تقول!» فقال: "والله! إنّي أحبُّك" ثلاثاً، قال: «إن كنتَ تحبُّني -أي: حُبّاً كاملاً- فأَعِدّ للفقر تِجفافاً»[١]. وعن علي ﷺ: "مَن أحَبّنا أهلَ البيت، فليُعدّ للفقر جلباباً"[٢].

يجب تعظيمُه ﷺ ظاهراً وباطناً في كلّ حال

وكذا يجب توقيرُه وتعظيمُه في الظاهر والباطن وجميع الأحوال، قال الله تعالى: ﴿لَا تَجْعَلُوا دُعَاء الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاء بَعْضِكُم بَعْضاً﴾ [النور: ٦٣] أي: برفعِ الصَّوت فوق صوتِه أو ندائِه بأسمائه[٣]، فلا تقولوا: "يا محمد، يا أحمد" بل

=

وأخرجه البَيهقي في "شعب الإيمان" ٧١ باب في الزهد وقصر الأمل، ر: ١٠٤٤٢، ٧/ ٣٣٧٦، عن أبي سعيد الخُدري.

(١) أخرجه الترمذي في "الجامع" أبواب الزهد عن رسول الله، باب ما جاء في فضل الفقر، ر: ٢٣٥٠، صـ٥٣٧، عن عبد الله بن مغفل قال: قال رجلٌ للنّبي ﷺ: يا رسولَ الله! والله إنِّي لأحبُّك! فقال: «انظُرْ ماذا تقول!» قال: والله إنِّي لأُحبُّك! فقال: «انظُرْ ماذا تقول!» قال: والله إنِّي لأُحبُّك! ثلاث مرّاتٍ، فقال: «إن كنتَ تحبُّني فأَعِدَّ للفَقر تِجفافاً؛ فإنّ الفقرَ أسرَعُ إلى مَن يحِبُّني من السّيل إلى مُنتهاه».

(٢) "كنزالعمّال" كتاب الفضائل من قسم الأفعال، فضائل أهل البيت ومَن ليسوا منه، فصل في فضلهم مجملاً، ر: ٣٧٦١٤، ١٣/ ٢٧٥.

(٣) حتّى نصَّ العلماءُ أنّ الروايةَ إن جاءتْ في دعاء، مثلاً كدعاء التوجّه، الذي لقّنه ضريراً فأبصرَ بندائِه ﷺ باسمِه، فليبدِّلْه بنحو "يا رسولَ الله"؛ فإنّ دعاءَه ﷺ باسمِه الكريم حرامٌ.

أقول: وقد نصَّ فقهاؤُنا بمنع الولدِ من دعاء والدَيه، والمرأةِ من نداءِ زوجِها بالأسماء [انظر: "الفتاوى السّراجية" كتاب الكراهة والاستحسان، باب التسمية، صـ٧٢. و"تنوير الأبصار" كتاب الحظر والإباحة، فصل في البيع، ٥/ ٢٦٩. و"الهنديّة" كتاب الكراهية، الباب ٢٢ في تسمية الأولاد ...إلخ، ٥/ ٣٦٢]، فرسولُ الله ﷺ أحقُّ. وقد بيّنتُ المسألةَ في كتابِي

=

قُولوا: "يا نبيَّ الله، ويا رسولَ الله" كما خاطَبه به سبحانه. ذكَرَه مجاهدٌ[١] وقَتادة[٢]، ولا منع[٣] من الجمع. ورُوي عن ابن عبّاس رضي الله عنهما: "احذروا دعاءَ الرّسول عليكم إذا أسخطتموه؛ فإنّ دعاءَه مُوجِبٌ، ليس كدعاء غيرِه"[٤].

وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الحجرات: ١] نهَى عن التقديم بين يدَيه بالقَول، وسُوءِ الأدب بسبقِه بالكلام،

=

"تجلّي اليقين بأنّ نبيَّنا سيّدُ المرسَلين" صلّى الله تعالى عليه وسلّم وعليهم أجمعين. [انظر: "الفتاوى الرضوية" كتاب الشتّى، سيرة وفضائل وخصائل سيّدُ المرسَلين، ٣٠/ ١٥٦، ١٥٧]. [الإمام أحمد رضا].

(١) أي في: "تفسيره" النور، تحت الآية: ٦٣، ٢/ ٤٤٥.

(٢) هو قَتادة بن دعامة بن قَتادة بن عزيز السدوسي، مولده: في سنة ستين. وروى عن: عبد الله بن سرجس، وأنس بن مالك، وأبي الطفيل الكناني، وسعيد بن المسيب والحسن البصري، وخلق كثير. وكان من أوعية العلم، وممن يضرب به المثل في قوّة الحفظ. روى عنه أئمّة الإسلام: أيوب السختياني، وابن أبي عروبة، ومعمر بن راشد، والأوزاعي، ومسعر بن كدام. وقال الإمام أحمد: كان قَتادة أحفَظ أهل البصرة، لا يسمع شيئاً إلّا حفظه. مات سنة سبع عشرة ومئة بواسط. (سير أعلام النبلاء ٨٨٢-قتادة، ٥/ ١٦٩، ١٧٠، ١٧٤، ١٧٧ ملتقطاً).

(٣) أي: الكلُّ مفادٌ؛ فإنّ القرآنَ محتجٌّ به بجميع وُجوهِه، كما نصّ عليه الإمامُ الرّازي [أي: في "التفسير الكبير" سورة النساء، تحت الآية: ٥٧، ٤/ ١٠٧] وغيره.

أقول: ويشهد به عملُ العلماء عن آخرِهم، فلم يزالُوا يحتجّون بالآيات على وُجوهِها، ولم يصدهم عن هذا قيامُ وُجوهٍ أُخَر، علا أنّا لو قصرنا الأمرَ على التعيين لوجهٍ واحدٍ، لزِم إهمالُ أكثرِ القرآن؛ فإنّ غالبَه ذُو وُجوهٍ، كما نصّ عليه سيّدُنا الفاروق رضي الله عنه [انظر: "سنن الدارمي" باب التورع عن الجواب فيما ليس فيه كتاب ولاسنّة، ر: ١١٩، ١/ ٦٢] فاحفظه؛ فإنّه مهمٌ مفيد. [الإمام أحمد رضا].

(٤) انظر: "التفسير الكبير" النور، تحت الآية: ٦٣، ٨/ ٤٢٥.

وحذرَهم عن مخالَفة ذلك فقال: ﴿وَاتَّقُوا اللهَ﴾ [الحجرات: ١] أي: اتّقوه في التقديم، وإهمالِ حقِّه، وتضييعِ حرمتِه، إنّه ﴿سَمِيعٌ﴾ لقولِكم ﴿عَلِيمٌ﴾ بفعلِكم.

وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾ [الحجرات: ٢] ...الآية، نهَى عن رفعِ الصَّوت فوق صوتِه؛ تعظيماً لمقامِه، وتكريماً لمرامِه، والجهرِ[1] له بالقول كما يجهر بعضُكم لبعض، ويرفع صوتَه ويُنادِي باسمِه.

وقال المكّي[2]: "لا تُسابِقوه بالكلام، ولا تغلظوا له بالخطاب، ولا تُنادُوه باسمِه نداءَ بعضِكم بعضاً، ولكن عظِّمُوه ووَقِّرُوه، ونادُوا بأشرَف ما يجب أن يُنادَى به، بأن تقولوا: "يا رسولَ الله، يا نبيَّ الله، يا حبيبَ الله، يا خليلَ الله،" في حياتِه، وكذا بعد وفاتِه في جميع مخاطَباته. ثمّ خوَّفَهم بحبطِ أعمالِهم إن فعلُوا ذلك وحذرَهم، ثمّ مدحَ الذين يَغُضُّون أصواتَهم، أي: يُخفِضُونها عنده ﷺ، مُراعاةً للأدب والإجلال"[3].

مُراعاةُ حقوق النّبي بعد وفاتِه ﷺ

واعلمْ أنّه ينبغي[4] هذه المُراعاةُ أيضاً بعد وفاتِه ﷺ في مسجدِه، لا سيّما عند

---

(١) أي: ونهَى عن الجهر ...إلخ. [الميمني].

(٢) هو أبو محمد مكّي بن أبي طالب حموش بن محمد بن المختار القيسي المقرِئ الأديب القيرواني، وُلد سنة ٣٥٥هـ وتوفّي سنة ٤٣٧هـ. صنّف من الكتب: "الإبانة" في مَعاني القراءة، و"اختلافُ العلماء في النّفس والرُّوح" و"الهداية إلى بلوغ النهاية" في مَعاني القرآن وأنواع علومه، وغير ذلك من الكتب. ("هدية العارفين" ٦/ ٣٦٤، ٣٦٥).

(٣) "الهداية إلى بلوغ النهاية" الحجرات، تحت الآية: ٢، ١١/ ٦٩٨٧-٦٩٩٤، ملتقطاً.

(٤) أي: يجب، كما نصَّ عليه الشرّاحُ في قول الفقهاء: "ينبغي للمسلمين أن يلتمسُوا هلالَ رمضان" [انظر: "الهداية" كتاب الصوم، فصل في رؤية الهلال، الجزء الأوّل، صـ١٤٤، و"القدوري" كتاب الصوم، صـ٢٢٠]: "أي: يجب" [انظر: "فتح القدير" كتاب الصوم، =

مَشهدِه المقدَّس، وكذا عند قراءةِ حديثِه، وكذا عند سماعِ[1] القرآن، كما أشار إليه ﷺ: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَسْمَعُوا لِهَٰذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوْا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَغْلِبُونَ﴾ [فصلت: ٢٦].

عادةُ الصّحابة في تعظيمِ النّبي وتوقيرِه وإجلالِه ﷺ

وعادةُ الصّحابة ﷺ في تعظيمِه ﷺ وتوقيرِه وإجلالِه غنيٌّ عن البيان، أصحابُه حولَه كأنّما على رؤُوسِهم الطيرُ، ورأى عروةُ بن مسعود[2] من تعظيم

=

فصل في رؤية الهلال، الجزء الأوّل، ٢/ ٢٤٢. وانظر: "الجوهرة" كتاب الصوم، الجزء الأوّل، صـ١٧٦]. [الإمام أحمد رضا].

(١) **أقول**: اختلف النّاسُ في أنّ سماعَ القرآنِ العظيمِ فرضُ عينٍ أو فرضُ كفايةٍ على قولَين، رجّح كلٌّ منهما، فالأمرُ بخفض الصّوتِ عند سماع القرآن يتأتّى على القولِ الآخَر، وعليه الأكثرُ إذا كان هناك مَن يسمع وينصت، فالباقون وإن لم يؤمَرُوا بالإنصات، يؤمَرُون بخفض الأصوات، والخلافُ إنّما هو خارج الصّلاة، والعبدُ الضعيف وفّقه اللهُ تعالى للتوفيق بين القولَين، وحقّق في "فتاواه": "أنّ النّاسَ إن اجتمعُوا لسماعِ القرآن وجَبَ الإنصاتُ عيناً، وإن كانوا أُلوفاً، حتّى مَن لا يبلغه الصّوتُ منهم لبُعد، كما هو الأصحُ في الخطبة، والقرآنُ أحقُّ، أمّا إذا كان النّاسُ في شؤونِهم غيرُ متأهبِين لذلك، ولا قاصدِين له، فيتأدّى الفرضُ بإنصات البعض" ["الفتاوى الرضوية" كتاب الحظر والإباحة، الآداب، ٢٣/ ٣٥٣] واللهُ تعالى أعلَم. [الإمام أحمد رضا].

(٢) عروة بن مسعود بن معتّب بن مالك بن كعب بن عمرو بن سعد بن عوف بن ثقيف بن منبّه بن بكر بن هوازن بن عِكرمة بن خصفة بن قيس عيلان الثقفي، أبو مسعود (ت٩هـ)، وهو ممن أرسلتْه قريشٌ إلى النّبي ﷺ يومَ الحدَيبية، فعاد إلى قريشٍ وقال لهم: "قد عَرَض عليكم خُطّة رُشدٍ فاقبلُوها". وكان عروةُ يُشبِه بالمسيح في صورته، ولعروة ولدٌ يقال له: أبو المليح، أسلَمَ بعد قتل أبِيه مع قارب بن الأسوَد.

("أسد الغابة" باب العين والراء، ر: ٣٦٥٨، عروة بن مسعود، ٤/ ٣٠، ٣١ ملتقطاً).

أصحابِه ﷺ له ما رأى، وأنّه لا يتوضّأ إلّا ابتدرُوا وضوءَه[١]، وكادُوا يقتتلون عليه، ولا يبصُق بُصاقاً، ولا يتنخّم نخامةً، إلّا تلقَّوها بأكُفِّهم، فدَلَكوا بها وُجوهَهم وأجسادَهم، ولا يَسقط منه شَعرةٌ إلّا ابتدرُوها، وإذا أمَرَهم بأمرٍ ابتدرُوا بأمرِه، وإذا تكلّم خفضُوا أصواتَهم، وما يحدون إليه النّظرَ تعظيماً له. فلمّا رجعَ إلى قريشٍ قال: "يا مَعشرَ قريش! إنّي جئتُ كِسرى[٢] في مُلكِه، وقَيصَر[٣] في مُلكِه، والنَّجاشي[٤] في مُلكِه، واللهِ! إنّي ما رأيتُ مَلِكاً في قومٍ قطُّ مثل محمدٍ[٥] في أصحابه، وإن[٦] رأيتُ مَلِكاً يعظِّمه أصحابُه ما يعظِّم محمداً[٧] أصحابُه"[٨]!.

---

(١) بالفتح، أي: الماء الذي ينحدر من أعضائه الكريمة، لم يذرُوه يسقط على الأرض، بل ابتدرُوه يمسحُون به وُجوهَهم وأعينَهم وصُدورَهم. [الإمام أحمد رضا].

(٢) مَلِك إيران. [الإمام أحمد رضا].

(٣) مَلِك الرُّوم. [الإمام أحمد رضا].

(٤) مَلِك الحَبَش. [الإمام أحمد رضا].

(٥) صلّى الله تعالى عليه وسلّم. [الإمام أحمد رضا].

(٦) نافية. [الإمام أحمد رضا].

(٧) صلّى الله تعالى عليه وسلّم. [الإمام أحمد رضا].

(٨) أخرجه الإمام أحمد في "المسند" مسند المكّيين، حديث المسور والمروان بن الحكم، ر: ١٨٩٣٢، ٦/ ٤٨٧-٤٨٩، عن المسور بن مخرمة، ومروان بن الحكم، قالا: «خرج رسولُ الله ﷺ عامَ الحدَيبية يريد زيارةَ البيت، لا يريد قِتالاً، وساقَ معه الهَديَ سبعين بَدنةً، وكان النّاسُ سبعُمئةِ رجلٍ، فكانت كلُّ بَدنةٍ عن عشرة» -إلى أن قال-: "فرجع إلى قريش فقال: يا معشرَ قريش! إنّي جئتُ كِسرى في مُلكه، وجئتُ قَيصر والنّجاشي في مُلكهما، واللهِ! ما رأيتُ مَلِكاً قطُّ مثلَ محمّدٍ في أصحابه" ...الحديث.

وأيضاً أخرجه الإمام أحمد في "المسند" مسند المكّيين، حديث المسور والمروان بن الحكم، ر: ١٨٩٥٠، ٦/ ٤٩٦-٤٩٨، بطريق عبد الرزّاق، عن مَعمر، قال الزُّهري: أخبرني عروة بن الزبير، عن المسور بن مخرمة، ومروان بن الحكم، يصدّق كلُّ واحدٍ منهما حديثَ صاحبِه قالا:
=

ولما أذنتْ قريشٌ لعُثمان ﵁ في الطواف بالبيت -حين وجَّهه النبيُّ ﷺ في القضيّة- أبَى وقال: "ما كنتُ لأفعل حتّى يطوفَ رسولُ الله ﷺ"[١]؛ لكمالِ أدبِه وجمالِ طلبِه.

حرمتُه ﷺ بعد وفاتِه كحياتِه، وتعظيمُ ذِكرِه وذِكرِ حديثِه وسُنّتِه

واعلمْ أنّ حرمةَ النّبيِ ﷺ بعد موتِه، وتوقيرَه وتعظيمَه بعد وفاته، لازمٌ على كلّ مسلمٍ، كما كان حالَ حياتِه؛ لأنّه الآن حيٌّ يُرزَق[٢] في عُلوِّ درَجاتِه، ورفعةِ

=

«خرجَ رسولُ الله ﷺ زمانَ الحدَيبية في بضع عشرةِ مئةٍ من أصحابه، حتّى إذا كانوا بذِي الحلَيفة، قلّد رسولُ الله ﷺ الهَديَ وأشعَرَه، وأحرَمَ بالعمرة» -إلى أن قال-: "فرجع إلى أصحابه فقال: أي قوم والله! لقد وفدتُ على الملوك، ووفدتُ على قَيصر وكِسرى والنّجاشي، والله! إن رأيتُ مَلِكاً قطُّ يعظِّمُه أصحابُه ما يعظِّم أصحابُ محمّدٍ محمّداً ﷺ" ...الحديث.

وأخرجه البخاري بغير لفظه عن المِسور بن مخرمة، ومروان. (انظر: "صحيح البخاري" كتاب الشروط، باب الشروط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب ...إلخ، ر: ٢٧٣١، صـ٤٤٧-٤٥٠).

(١) أخرجه ابن جرير في "تفسيره" الفتح، تحت الآية: ١٨، ر: ٢٤٣٩٢، الجزء ٢٦، صـ١١١.

(٢) حياة النّبي ﷺ في قبره، هو وسائرُ الأنبياء معلومةٌ عندنا علماً قطعيّاً؛ لما قامَ عندنا من الأدلّة في ذلك، وتواترتْ به الأخبارُ، وقد ألّف الإمام البَيهقي جزءاً في حياة الأنبياء في قبورهم، فمِن الأخبار الدالّة على ذلك ما أخرجه مسلم في "الصحيح" كتاب الفضائل، باب من فضائل موسى ﷺ، ر: ٦١٥٨، صـ١٠٤٤، عن أنس يقول: قال رسولُ الله ﷺ: «مررتُ على موسى وهو يصلّي في قبره».

وأخرج أبو داود في "السنن" كتاب الصّلاة، باب في الاستغفار، ر: ١٥٣١، صـ٢٢٦، عن أوس بن أوس قال: قال النبيُّ ﷺ: «إنّ مِن أفضل أيّامِكم يومَ الجمعة، فأكثِروا عليَّ من الصّلاة فيه؛ فإنّ صلاتَكم معروضةٌ عليَّ» قال: فقالوا: يا رسولَ الله! وكيف تعرض صلاتُنا عليك وقد أرِمْتَ؟! -قال: يقولون بَليتَ- قال: «إنّ اللهَ حرّمَ على الأرض أجسادَ الأنبياء».

=

حالاتِه، وذلك[١] عند ذِكرِه وذِكرِ حديثِه وسُنّتِه، وسماعِ اسمِه وسِيرتِه.

قال أبو إبراهيمَ التجيبي[٢]: "واجبٌ على كلّ مؤمنٍ متى ذَكره أو ذُكر عنده، أن يخضعَ ظاهراً، ويخشعَ باطناً، ويتوقّرَ ويسكنَ من حركتِه في هَيبتِه وإجلالِه، بما كان يأخذ به نفسَه لو كان بين يدَيه، ويتأدّبَ بما أدّبَنا اللهُ"[٣].

توقيرُ آلِ النّبي وذُرّياتِه وأزواجِه وأصحابِه ﷺ

ومِن توقيره ﷺ: توقيرُ آلِه، وذُرّياتِه، وأزواجِه، وأصحابِه، ومعرفةُ حقوقِهم، وحُسنُ الثَناء عليهم، والاستغفارُ[٤] لهم، والإمساكُ عمّا شجرَ بينهم!!.

=

وأخرج ابنُ ماجه في "السنن" كتاب الجنائز، باب في ذكر وفاته ودفنه ﷺ، ر: ١٦٣٧، صـ٢٧٥، عن أبي الدَّرداء، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «أكثِروا الصّلاةَ عليَّ يومَ الجمعة؛ فإنّه مشهودٌ تشهده الملائكةُ، وإنّ أحداً لن يصلِّيَ عليَّ إلّا عُرضتْ عليَّ صلاتُه، حتّى يفرغ منها» قال: قلتُ: وبعد الموت؟ قال: «وبعد الموت؛ إنّ اللهَ حرّمَ على الأرض أنْ تأكلَ أجسادَ الأنبياء، فنبيُّ الله حيٌّ يُرزق».

وأخرج البَيهقي في "حياة الأنبياء" صـ٦٩، عن أَنس رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «الأنبياءُ أحياءٌ في قبورهم يصلّون». ومن يريد التفصيل فليرجع إلى رسالة الإمام السيوطي "الحاوي للفتاوي" أنباء الأذكياء بحياة الأنبياء، ٢/ ١٧٨. [الميمني].

(١) أي: التعظيم أو لُزومُه. [الإمام أحمد رضا].

(٢) هو إسحاق بن إبراهيم بن مسرة التجيبي مولاهم، الكتّاني، الطليطلي، نزيل قرطبة المالكي (أبو ابراهيم) فقيه، توفّي بطليطلة في رجب لعشر بقين منه (٣٥٢هـ). من تصانيفه: "كتاب النّصائح". ("معجم المؤلّفين" ١/ ٣٣٩).

(٣) انظر: "الشّفا" القسم ٢ فيما يجب على الأنام من حقوقه ﷺ، الباب ٣ في تعظيم أمره ووجوب توقيره وبرّه، فصل، الجزء ٢، صـ٢٦.

(٤) لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاؤُوا مِن بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾ [الحشر:١٠] ...الآية. **أقول**: ولا يريد أن يذكرَهم بالمغفرة عند ذكر أسمائِهم، وإن

=

إعظامُ جميع أسبابِ النّبي، وإكرامُ مَشاهِدِه وأمكنتِه

ومِن إعظامِه وإكرامِه: إعظامُ جميع أسبابه، وإكرامُ مَشاهِدِه وأمكنتِه، من مكّةَ كبيتِ خديجةَ مَهبَط الوحي، ودارِ الأرقَم، وغار حِراء وثَور، ومَولدِه، ومن المدينة كمسجدِه وبُيوتِه، ومَواطنِه، ومَعاهِدِه كقُباء، وما لمسَه أو عُرف به ممّا يُمكِن إكرامُه الآن، وإعظامُه في هذا الزّمان.

وأفتَى مالكٌ فيمَن قال: "تُربةُ المدينة رَديّة" بضربِ ثلاثين ٣٠ دُرّةً وأمر بحَبسِه، وكان لهذا القائل قدرٌ، أي: جاهٌ وعظَمةُ أمرٍ عنده، ومنزلةٌ عند غيرِه، وقال: "ما أحوَجَه إلى ضرب عنقِه! تُربةٌ دُفن بها رسولُ الله ﷺ يزعم أنّها غيرُ طيّبةٍ! وفي الصّحيح أنّه ﷺ قال في المدينة: «مَن أحدَث فيها حَدَثاً أو آوَى محدثاً، فعلَيه لعنةُ الله والملائكةِ والنّاسِ أجمعين!»[1]"[2].

= كان الأمرُ أنّ العبدَ وإن عظُم ما عظُم لا يستغني عن مغفرة الله تعالى ورحمتِه؛ ذلك لأنّ العُرفَ يَخصّ بعضَ الكلمات ببعض الحالات، والتجاوُزُ عنه يعدّ سُوءُ أدبٍ، فلا يقال: "قال أبو بكرٍ الصّديق غفر اللهُ تعالى له"، أو "عليٌّ المرتضى عفا اللهُ تعالى عنه"، بل "رضي الله تعالى عنهما"، كما لا يقال: "قال موسى أو عيسى رضي الله تعالى عنهما"، بل "صلوات الله وسلامُه عليهما"، كما لا يقال: "قال نبيُّنا عزّ وجلّ" -وإن كان قطعاً عزيزاً جليلاً، عزّ بإعزازِ ربِّه فبلغ أقصى ما يُمكن للبشر من الإعزاز، وجلّ بإجلالِ مولاه فوصلَ منتهَى ما يصحّ للخَلق من الإجلال-، ولكن "صلّى الله تعالى عليه وسلّم"، وربُّه "عزّ وجلّ"، كلُّ ذلك لمكان العُرف الفاشي بين المسلمين. [الإمام أحمد رضا].

(١) أخرجه البخاري في "الصحيح" كتاب فضائل المدينة، باب حرم المدينة، ر: ١٨٧٠، صـ٣٠١، عن علي رضي الله عنه قال: ما عندنا شيءٌ إلّا كتابُ الله وهذه الصحيفةُ، عن النّبي ﷺ: «المدينةُ حرمٌ ما بين عائرٍ إلى كذا، مَن أحدَث فيها حَدَثاً، أو آوَى محدِثاً، فعليه لعنةُ الله والملائكةِ والنّاسِ أجمعين، لا يُقبل منه صرفٌ ولا عدلٌ». وقال: «ذِمّةُ المسلمين واحدةٌ، فمَن أَخفَرَ مسلماً فعليه لعنةُ الله والملائكةِ والنّاسِ أجمعين، لا يقبَل منه صرفٌ ولا عدلٌ، ومَن تولّى قوماً بغير إذن مواليه، فعليهَ لعنةُ الله والملائكةِ والنّاسِ أجمعين، لا يقبَل منه صرفٌ ولا عدلٌ».

(٢) "الشفا" القسم ٢ فيما يجب على الأنام من حقوقه ﷺ، الباب ٣ في تعظيم أمره ووجوب =

استقبالُه ﷺ في الدّعاء والردُّ على ابن تَيمية

و"ناظَر أبو جعفرَ المنصور[1] مالِكاً في المدينة في مسجد رسولِ الله ﷺ، فقال له مالكٌ: "يا أميرَ المؤمنين! لا ترفَعْ صوتَك في هذا المسجد؛ فإنّ اللهَ تعالى أدَّبَ قوماً فقال: ﴿لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾ [الحجرات: ٢]، ومدحَ قوماً فقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصْوَاتَهُمْ عِندَ رَسُولِ اللهِ﴾ [الحجرات: ٣]، وذمَّ قوماً فقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ﴾ [الحجرات: ٤] ...الآية، وإنّ حرمتَه مَيّتاً كحرمتِه حَيّاً، فاستكانَ[2] له أبو جعفرَ وقال: يا أبا عبد الله[3] أَ أستقبلُ القبلةَ وأدعُو، أم أستقبلُ رسولَ الله ﷺ؟ فقال: ولِمَ تصرف وجهَك عنه؟ فهو وسيلتُك ووسيلةُ أبيك آدم عليه السلام إلى الله يومَ القيامة! بل استقبِلْه واستشفِع به فيشفّعه اللهُ، قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوا أَنفُسَهُمْ

=

توقيره وبرّه، فصل، الجزء ٢، صـ٣٦.

(١) هو أبو جعفر عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس المنصور، وأمّه سلامة البربرية، وُلد سنة خمس وتسعين. وكان أسمَر، طويلاً، نحيفاً، مهيباً، خفيف العارضين، معرق الوجه، رحب الجبهة، كأنّ عينَيه لسانان ناطقان، وكان فحل بني العباس هيبة، وشجاعة، ورأياً، وحزماً، ودهاء، وجبروتاً. وكان جماعاً للمال، حريصاً، تاركاً للهو واللعب، كامل العقل، بعيد الغور، حسن المشاركة في الفقه، والأدب، والعلم. وكان يلقّب: أبا الدوانيق، لتدنيقه ومحاسبته الصناع. مات مبطوناً، وعاش أربعاً وستين سنة. قال الصولي: دُفن بين الحجون وبئر ميمون، في ذي الحجّة سنة ثمان وخمسين ومئة.

("سير أعلام النبلاء" ١١٧٣-المنصور، ٦/ ٤٨- ٥٠، ملتقطاً).

(٢) أي: خشع وخضع. [الإمام أحمد رضا].

(٣) كنية الإمام مالك. [الإمام أحمد رضا].

جَآؤُوكَ﴾ [النساء: ٦٤] ...الآية"[1].

الصّلاةُ على النّبي والتسليمُ

ومنها: الصّلاةُ عليه والتسليمُ، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: ٥٦] ...الآية. وفي الصّحيح: «رغِم أنفُ رجلٍ ذُكرتُ عنده فلم يصلِّ عليَّ»[2]. وقال ﷺ لأُبَي بن كَعب لما قال: "فأجعلُ صلاتِي كلَّها لك": «إذاً تُكفى»[3].

وقال ابنُ دينار[4] في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا دَخَلْتُم بُيُوتاً فَسَلِّمُوا عَلَى

---

(١) انظر: "الشفا" القسم ٢ فيما يجب على الأنام من حقوقه ﷺ، الباب ٣ في تعظيم أمره ووجوب توقيره وبرّه، فصل، الجزء ٢، صـ٢٦، ٢٧.

(٢) أخرجه الترمذي في "الجامع" كتاب الدعوات، باب [«رغم أنف رجل ذكرت عنده» ...إلخ، ر: ٣٥٤٥، صـ٨٠٨، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «رغِم أنفُ رجلٍ ذُكرتُ عنده فلم يصلِّ عليَّ، ورغِم أنفُ رجلٍ دخَلَ عليه رمضانُ ثمّ انسلَخَ قبل أن يُغفرَ له، ورغِم أنفُ رجلٍ أدرَكَ عنده أبواه الكِبرَ فلم يُدخِلاه الجنّةَ».

(٣) أخرجه الترمذي في "الجامع" أبواب صفة القيامة [والرقائق والورع عن رسول الله ﷺ]، باب في الترغيب في ذكر الله وذكر الموت آخر الليل ...إلخ، ر: ٢٤٥٧، صـ٥٦٠، عن أبَي بن كعب قال: كان رسولُ الله ﷺ إذا ذهب ثُلثا اللّيل قام فقال: «يا أيّها النّاسُ اذكُرُوا اللهَ! اذكُرُوا اللهَ! جاءت الراجفةُ تتبعها الرادفة! جاء الموتُ بما فيه! جاء الموت بما فيه!» قال أبَي: فقلتُ يا رسولَ الله! إنّي أُكثِرُ الصّلاةَ عليكَ فكَم أجعَلُ لك من صَلاتِي؟ قال: «ما شئتَ» [قال:] قلتُ: الرُّبع؟ قال: «ما شئتَ، فإن زدتَ فهو خيرٌ لك» قلتُ: فالنّصفُ؟ قال: «ما شئتَ، وإن زدتَ فهو خيرٌ لك» [قال:] قلتُ: فالثُلثَين؟ قال: «ما شئتَ، فإن زدتَ فهو خيرٌ لك» قلتُ: أَجعلُ لك صلاتِي كلِّها! قال: «إذاً تُكفَى همُّك، ويُغفرَ لك ذنبُك». [قال أبو عيسى:] هذا حديثٌ حسن.

(٤) هو عَمرو بن دينار المكي، أبو محمد الأثرم الجُمَحِي، مولاهم، أحد الاعلام. انظر ترجمته في: "تهذيب التهذيب" حرف العين، من اسمه عمرو، ر: ٥١٨٩، ٦/ ١٤٢، ١٤٣.

أَنفُسِكُمْ﴾ [النّور: ٦١]: "وإن لم يكن في البيت أحدٌ فقُلْ: السّلامُ على النّبي ورحمة الله وبركاته"[١]. قال القاري[٢]:"لأنّ روحَه عليه السلام حاضرٌ في بيوت أهل الإسلام"[٣].

زيارةُ قبرِ النّبي ﷺ

ومنها: زيارةُ قبرِه ﷺ؛ فإنّها سنّةٌ من سُننِ المسلمين المجمَع عليها، وفضيلةٌ مرغَّبٌ فيها، قال ﷺ: «مَن زارَ قبرِي حَلّتْ له شَفاعتِي»[٤] و«مَن زارَنِي بعد مَوتِي، فكأنّما زارَني في حياتِي»[٥] و«مَن حجَّ البيتَ ولم يزُرْنِي، فقد جَفَانِي»[٦] و«مَن لم يزُرْ قبرِي فقد جَفَاني»[٧]. وقد استُدِلَّ به على وجوب الزيارة بعد الاستطاعة. وقال

---

(١) أخرجه ابن جرير في "تفسيره" النور، تحت الآية: ٦١، ر: ١٩٨٩٤، الجزء ١٠، صـ٢٢٩.

(٢) في "شرح الشفا". [الإمام أحمد رضا].

(٣) "شرح الشفا" القسم ٢ فيما يجب على الأنام من حقوقه ﷺ، الباب ٤، فصل، ٢/ ١١٨.

(٤) انظر: "كشف الأستار عن زوائد البزّار" كتاب الحجّ، باب زيارة قبر رسول الله ﷺ، ر: ١١٩٨، ٢/ ٥٧، بطريق عبد الرّحمن بن زَيد، عن أبيه، عن ابن عمر، عن النّبي ﷺ: «مَن زار قبري، حلّتْ له شفاعتي».

(٥) أخرجه الدارقُطني في "السنن" كتاب الحجّ، باب المواقيت، ر: ٢٦٦٨، ٢/ ٣٥١، عن حاطبٍ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مَن زارَنِي بعد موتِي فكأنّما زارَنِي في حياتِي، ومَن مات بأحدِ الحرمَين بُعث من الآمنِين يومَ القيامة».

(٦) أخرجه ابن حِبّان في "كتاب المجروحين" تحت: النعمان بن شِبل، الجزء ٣، صـ٧٣، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «مَن حجَّ البيتَ ولم يزُرنِي، فقد جفاني».

(٧) أخرجه ابنُ النَجّار في "الدرّة الثمنية" الباب ١٦ في ذكر فضل زيارة النّبي ﷺ، صـ٢٢١، عن علي رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «مَن لم يزُر قبرَي فقد جَفانِي».

أبو عمران الفارسي[١]: "فإنّ الزيارةَ مباحةٌ[٢] بين النّاس، وواجبٌ شدُّ الرِّحال إلى قبرِه ﷺ. يريد بالوجوب هاهنا وُجوبَ ندبٍ وترغيبٍ، لا وجوبَ فرضٍ"[٣].

"وقد فرّط ابنُ تَيمية[٤] حيث حرّم السّفرَ لزيارة النّبي ﷺ، كما أفرَط غيرُه حيث قال: "كونُ الزّيارة قُربةً معلومٌ من الدِّين بالضرورة، وجاحِدُه محكومٌ عليه بالكفر". ولعلّ[٥] الثاني أقرَبُ إلى الصَّواب؛ لأنّ تحريمَ ما أجمَع العلماءُ فيه بالاستحباب، يكون كفراً؛ لأنّه فوقَ تحريم المباح المتفَق عليه في هذا الباب"[٦].

هذا الذي ذكرنا قطرةً من بِحار حقوقِه التي ليس لها منتهَى، وكلُّ المذكور ملتقطٌ من كتاب "الشّفا" للقاضي و"شرحِه" للقاري.

---

(١) هو القاضي أبو عمران موسى بن عيسى بن أبي الحاج الفاسي المازوني نزيل القيروان الشهير بـ"المقيلي" المالكي عالم المغرب، توفّي في سنة ٤٣٠هـ. من تأليفه: "قلادة التسجيلات والعقود وتصرف القاضي والشهود" و"المذهب الرائق في تدبير الناشئ من القضاة وأهل الوثائق". ("هدية العارفين" ٦/ ٣٧١).

(٢) أي: فلا تكون زيارتُه ﷺ كزيارة سائر النّاس، بل يجب أن يندبَ ندباً مؤكَّداً أشدَّ تأكيدٍ. [الإمام أحمد رضا].

(٣) "الشفا" القسم ٢ فيما يجب على الأنام من حقوقه ﷺ، الباب ٤ في حكم الصّلاة عليه والتسليم وفرض ذلك وفضيلته، فصل في حكم زيارة قبره ﷺ وفضيلة مَن زاره وسلّم عليه وكيف يسلِّم ويدعو، الجزء ٢، صـ٥٤.

(٤) أي: في "الفتاوى الكبرى" كتاب مسائل منثورة، فصل، مسألة:١٠٦٣، ٥/ ٢٨٧.

(٥) قاله الإمام ابن حجر المكّي رحمه الله: [أي: في "الجوهر المنظّم" الفصل ١، صـ١٣]. [الإمام أحمد رضا].

(٦) "شرح الشفا" القسم ٢ فيما يجب على الأنام من حقوقه ﷺ، الباب ٤، فصل في حكم زيارة قبره ﷺ، ٢/ ١٥٢.

الفصل الثاني
في تحريمِ تنقيصِه ﷺ وحكمُ مَن فعلَه

حرّم اللهُ تعالى أذاه في كتابِه، وأجمعت الأمّةُ على قتلِ مُنتقِصِه بنَوعٍ من تحقيرِه، خلاف ما يجب من توقيرِه وسابِّه -أي: شاتمِه- بطريق الأَولى في حقِّه، ففي "قاضي خانْ"[١]: "لو عابَ الرّجلُ النبيَّ[٢] في شيءٍ كان كافراً، ولذا قال بعضُ العلماء: "لو قال لشَعر النّبي[٣]: "شُعَير"[٤] فقد كفر". وعن أبي حفصٍ الكبير[٥]: "مَن عابَ النبيَّ ﷺ بشَعرةٍ من شَعراته الكريمة فقد كَفَر". وذَكَرَ في "الأصل": "أنّ شتمَ النّبيِ[٦] كفرٌ"[٧]، ولو

---

(١) أي: "فتاوى قاضي خانْ" للإمام فخر الدّين حسن بن منصور الأوزجندي الفَرغاني، المتوفّى سنة ٥٩٢هـ. ("كشف الظنون" ٢/ ٢١٨).

(٢) صلّى الله تعالى عليه وسلّم. [الإمام أحمد رضا].

(٣) صلّى الله تعالى عليه وآله وسلّم. [الإمام أحمد رضا].

(٤) أي: بالتصغير على وجه التحقير، وقدّمنا [انظر صـ٢١١] أنّ التصغيرَ فيما يتعلّق به ﷺ ممنوعٌ مطلقاً، وإن كان على جهة المحبّة، بل قد يجيء للتعظيم، ومثالُه في لساننا "ناكڑا" في تصغير "ناک" أي: الأنف، لا يقال إلّا في الأنف الجسيم، ومع ذلك فالإيهام كافٍ في المنع والتحريم، وقد نهى العلماءُ أن يقولوا: مصَيحفٌ أو مسَيجدٌ، فليجتنبْ ما اقتحمه بعضُ الشّعراء، الذين هُم في كلّ وادٍ يهيمون، من قولهم في النعت الكريم "مکھڑا" أو "انکھڑیاں" [أي: تصغير الوجه والعيون] وأمثال ذلك. [الإمام أحمد رضا].

(٥) هو أحمد بن حفص أبو حفص الكبير البخاري، أخذ الفقه عن محمد بن الحسن (ت٢٦٤هـ). ("الفوائد البهيّة في تراجم الحنفية" صـ١٨، ١٩).

(٦) صلّى الله تعالى عليه وسلّم. [الإمام أحمد رضا].

(٧) انظر: "المحيط البرهاني" كتاب السير، فصل في مسائل المرتدين وأحكامهم، نوع آخر فيما يعود إلى الأنبياء، ٥/ ٥٦٠، نقلاً عن "الأصل".

قال: "جُنّ النبيُّ"[١]، ذكر في "نوادِر الصّلاة[٢]"[٣]: "أنّه كفر"[٤].

قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ الله لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [التوبة: ٦١]، وقال ﷺ: ﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَن تُؤْذُوا رَسُولَ الله﴾ [الأحزاب: ٥٣] أي: بنَوعٍ من الأذَى، لا في حياتِه ولا بعد مماتِه. قال الله تعالى في تحريم التعريض له: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَقُولُواْ رَاعِنَا وَقُولُواْ انظُرْنَا﴾ [البقرة: ١٠٤] كذا في "شرح القاري"[٥].

تصاريف الكلام في وُجوه السَبّ

ويجب أن تعلمَ (أنّ جميعَ مَن سبَّ النبيَّ ﷺ أو عابَه) وهو أعمُّ من السَبّ؛ فإنّ مَن قال: "فُلانٌ[٦] أعلَم منه" فقد عابَه ونقَصَه، ولم يسبه (أو ألحقَ به نَقصاً في

---

(١) صلّى الله تعالى عليه وسلّم. [الإمام أحمد رضا].

(٢) أي: "كتاب النوادر" لشمس الأئمّة عبد العزيز بن أحمد البخاري، الحلوائي، توفّي سنة ٤٥٦هـ. ("هدية العارفين" ٥/ ٤٦٦).

(٣) انظر: "المحيط البرهاني" كتاب السير، فصل في مسائل المرتدين وأحكامهم، نوع آخر فيما يعود إلى الأنبياء، ٥/ ٥٦٠، نقلاً عن "نوادر الصّلاة".

(٤) "فتاوى قاضي خانْ" كتاب السير، باب ما يكون كفراً من المسلم وما لا يكون، الجزء ٤، صـ٤٦٨ ملتقطاً.

(٥) أي: في "شرح الشفا" القسم ٤، ٢/ ٣٨٥، ٣٨٦.

(٦) **الطامة الكُبرى على طاغية النَجديّة**

ذكره العلّامة الخَفاجي في "نسيم الرياض" [القسم ٤، الباب ١، ٦/ ١٤٦-١٥١] كما يأتي العزوُ له، وفيه إقامةُ الطامة الكُبرى على طاغية "گنْگوهْ" كبير النَجديّة [الهنديّة الدِيوبَنْدِيّة] [انظر ترجمته: ("نزهة الخواطر" حرف الراء، ر:١٤٣، ٨/ ١٦٣، ١٦٦، ١٦٧)] الآن، فإنّه صرَّح في كتابه الذي سمّاه "البراهين القاطعة" [انظر ترجمته: ("نزهة الخواطر" حرف الراء، ر:١٤٣، ٨/ ١٦٣، ١٦٦، ١٦٧)] ولا والله! ما هي إلّا قاطعةٌ لما أمر اللهُ به أن يوصَل!: بـ"أنّ سعةَ علم إبليس ثابتٌ بالنّصوص، وأيُّ نَصٍّ وجدتموه في سعةِ علمِه ﷺ؟" =

نفسِه) ممّا يتعلّق بخُلقه وخلقَتِه (أو نَسَبِه) كأن يفضِّلَ أحداً على قومِه وأصولِه (أو دِينِه) بقصوره[1] فيما يجب منه (أو خصلةٍ من خصالِه) أي: صفةٍ من صفاتِه كشُجاعتِه وكرمِه، (أو) قال في حقِّه ما لا يليق به تعريضاً (أو شبَّهه بشيءٍ على طريق السبِّ له أو الإزراءِ عليه) أي: التنقيصِ له، وإن لم يكن قصد السَبّ (أو التصغيرِ لشأنِه) أي: تحقيرِه كتصغير اسمِه، أو صفةٍ من صفاتِه (أو الغَضِّ منه) بمعنى أقلّ التنقيصِ، فهو كافرٌ مرتَدّ، ومستوجِبُ القتل بإجماع الأمّة، كما نصَّ عليه غيرُ واحدٍ من الأئمّة، ولم يخالِف فيه أحدٌ، إلّا ابنُ حَزم القائل[2] بعَدمِ كفرِ مَن استخفَّ به ﷺ، ولم يتّبعْه

=

["البراهين القاطعة" البحث في علم الغيب، صـ٥٥]. فيا للمسلمين! انظرُوا إلى هؤلاء الذين هُم يدعَون كبراء طائفتِهم في هذا الزّمان، ويدّعُون لأنفسهم الإيمانَ بل والعرفانَ، كيف يعبدون الشّيطانَ، ويفضِّلونه في العلم على مَن علّمه اللهُ ما لم يكن يعلم، وكان فضلُ الله عليه عظيماً، ولكن الأمرَ أنّ كلَّ أحدٍ إنّما يميل إلى موئلِه ومولاه، فالمسلمون يفضِّلون نبيَّهم ﷺ على العالَمين، وهؤلاء يرجِّحون شيخَهم ووليَّهم ذلك البعيدَ الطريدَ الرّجيم، ولا حولَ ولا قوّةَ إلّا بالله العلي العظيم! [الإمام أحمد رضا].

(١) أي: قصورُ الدّين فيما هو من واجبات الدّين، فالضميران المجروران كلاهما للدّين. [الإمام أحمد رضا].

(٢) هذا كلام "النسيم" في صدر القسم ٤ [٦/ ١٣٧، ١٣٨] نقلاً عن "السَّيف المسلول" [الباب ١ في حكم السابّ من المسلمين، الفصل ١ في وجوب قتلِه، المسألة الأُولى في نقل كلام العلماء ودليله، صـ١٢١، ١٢٢، انظر ترجمته: ("كشف الظنون" ٢/ ٥٦. و"هدية العارفين" ٥/ ٥٧٧)] للإمام المجمَع على جلالتِه واجتهادِه تقي الملّة والدّين السُّبكي [انظر ترجمته: ("هدية العارفين" ٥/ ٥٧٧، ٥٧٨)] رحمه الله، لكن الإمامَ القاضي أبا الفضل عياضاً قال في صدر الباب الأوّل منه ما نصُّه: "وأشار بعضُ الظاهريّة -هو أبو محمد علي بن أحمد الفارسي، يعني ابنَ حزم المذكور- إلى الخلاف في تكفير المستخِف به ﷺ، والمعروفُ ما قدّمناه" [أي: في "الشفا" القسم ٤، الباب ١، الجزء ٢، صـ١٣٤] اهـ. فظاهرُ هذا: أنّ ابنَ حزم أشار فيه إلى

=

أحدٌ عليه، ولا عبرةَ[١] به، وإشارتُه[٢] به إلى الخلاف في تكفير المستخِفِّ به ﷺ مردودٌ عليه، كذا قال الخَفاجي في "شرح الشّفاء"[٣].

حكمُ سابِّ النّبي

وفيه: "فهو سابٌّ له، والحكمُ فيه حكمُ السابّ، يُقتَل كما نبيِّنه[٤]، ولا نستثني فصلاً من فصول هذا الباب على هذا، ولا نمتري فيه تصريحاً كان أو تلويحاً، وكذلك مَن لَعَنه، أو دَعا عليه، أو تمنّى مضرّةً له، أو نَسَب إليه ما لا يليقُ بمَنصبِه على طريق الذَمّ[٥]، أو عَبَثَ -أي: لَعبَ ومَزَحَ- في جهتِه العزيزةِ بسُخفٍ من الكلام، وهجرٍ ومنكَرٍ من القول وزُورٍ، أو عيَّره بشيءٍ ممّا جَرى من البلاء

= خلافٍ يحكِيه عن غيره، ونصُّ ما قاله الإمامُ السُّبكي: "أنّه هو المخالفُ فيه" فإذَن معنى "أشار": ذَكَرَ كلاماً يُوهِم الناظرَ أنّ للعلماء خلافاً في المسألة، حيث يرى ابنُ حزمٍ مخالفاً، فيظنّ أنّ له سَلَفاً فيه، والله تعالى أعلم. [الإمام أحمد رضا].

(١) لأنّه ليس من علماء الشّريعة، بل ظاهريٌّ، وقد نصّوا أنّ الظاهريّةَ لا يبالى بهم في خلافٍ ونزاعٍ، ولا بخلافهم في انعقاد الإجماع. [الإمام أحمد رضا].

(٢) أي: إشارة ابن حزم بقوله هذا ...إلخ. [الإمام أحمد رضا].

(٣) أي: في "نسيم الرياض" القسم ٤ في تصريف وجوه الأحكام...، ٦/ ١٣٧-١٥١.

(٤) أي: في "الشفا" القسم ٤، الباب ١ في بيان ما هو في حقّه ﷺ، فصل، الجزء ٢، صـ١٤٢، ١٤٣.

(٥) "لعلّه إشارةٌ إلى الاحتراز عن الخطأ والسَّهو" قاله القاري [أي: في "شرح الشفا" القسم ٤، الباب الأوّل، ٢/ ٣٩١ ملتقطاً]. أقول: منصبُ الرجلِ هو: "أصلُه وحسَبُه، هذا هو حقيقةُ المنصب، لا ما اشتهر بين العوام". قاله الخَفاجي [أي: في "النسيم" القسم ٤، الباب ١، ٦/ ١٤٦ ملتقطاً] فيكون احترازاً عمّا يُذكَر من الخلاف في إسلام الأبوَين الكريمَين؛ فإنّ الذي يَذكر غيرَه لا يَذكره على طريق الذمِّ له ﷺ، حاشاهُم عن ذلك، ولو أراد به أحدٌ هذا لكان كُفراً قطعاً، وإن فُرض أنّ الحقَّ في الباب قولُ الخلاف. [الإمام أحمد رضا].

والمحنة عليه -كالفَقر والكَسر-، أو غمصَه[١] ببعضِ العوارض البَشريّةِ الجائزةِ عليه، المعهودةِ[٢] لدَيه. وهذا[٣] كلُّه إجماعٌ من العلماءِ وأئمّةِ الفتوى من المجتهدين من لدُن الصّحابة ﷺ إلى هلُمَّ جَرّاً"[٤].

"(وحَكى الطَبَريُّ مثلَه) أي: أنّه رِدّةٌ (عن أبي حنيفة وأصحابِه فيمَن تنقّصه ﷺ، أو بَرئ منه) أي: تبرّأ منه بأن قطعَ مودَّتَه ومحبّتَه ﷺ (أو كذَّبه) في قولٍ من أقوالِه"[٥].

وأفتَى أبو الحَسَن القابسي[٦] فيمَن قال في النّبي ﷺ: "الجَمّالُ[٧]، يتيمُ أبي طالبٍ"[٨]؛ لظُهور استهانتِه بذلك. قال القاري: "لعلّ الجمعَ بين الوصفَين مطابقٌ للواقع في السّؤال، وإلّا فكلٌّ واحدٍ منهما يكفي في تكفير صاحب المقال"[٩].

---

(١) بصادٍ مُهملةٍ، أي: نقّص. [الإمام أحمد رضا].

(٢) أي: المعتادة بينه وبين سائر الأنبياء عليهم السلام. [الإمام أحمد رضا].

(٣) قال الخَفاجي: "قد تقدّم بيانُ الإجماع فيه، وأنّ هذه العبارةَ منقولةٌ عن الأئمّة كلِّهم، كما في "السَّيف المسلول" للسُّبكي" [الباب ١ في حكم السابّ من المسلمين، الفصل ١ في وجوب قتله، المسألة ١ في نقل كلام العلماء ودليله، صـ١١٩، ١٢٠]، ["النسيم" القسم ٤، الباب ١، ٦/ ١٤٧ ملتقطاً] اهـ. [الإمام أحمد رضا].

(٤) "شرح الشفا" القسم ٤، الباب ١، ٢/ ٣٩١.

(٥) المرجع نفسه، ٢/ ٣٩٢.

(٦) هو علي بن محمد بن خلف المعافري القروي الأندلسي الحافظ أبو الحسَن الأندلسي المعروف بـ"ابن القابسي" الفقيه المالكي، وُلد سنة ٣٢٤ وتوفّي سنة ٤٠٣هـ. من تصانيفه: "عقائد" و"الملخص في تلخيص القبس" لأبي بكر المعافري في "شرح الموطّأ"، و"الكتاب الممهّد" في الفقه الديات، وغير ذلك. ("هدية العارفين" ٥/ ٥٤٩).

(٧) شتربان. [الإمام أحمد رضا]. [معنى الجمّال نفسه بالفارسيّة]. [الميمني].

(٨) "الشفا" القسم ٤، الباب ١، الجزء ٢، صـ١٣٤.

(٩) "شرح الشفا" القسم ٤ في تصرّف وجوه الأحكام، الباب ١، ٢/ ٣٩٥.

وقال أحمد بن أبي سليمان[١] صاحبُ سحنون: "مَن قال: إنّ النبيَّ ﷺ أسوَدُ، يُقتَل"[٢]. قال القاري: "ولم يكن تكفيرُ هذا القائل بكذبِه، إذا كان جاهلاً بأمرِه، وإنّما يكفَّر بقصد استحقارِه"[٣].

(وقال) ابنُ أبي سليمان (في رجلٍ قيل له: لا وحقِّ رسولِ الله! فقال: "فعل اللهُ برسول الله كذا وكذا..." وذكر كلاماً قبيحاً، فقيل له: ما تقول يا عدوَّ الله في حقّ رسول الله! فقال أشدَّ من كلامِه الأوّلِ، ثمّ قال: إنّما أردتُ العقرَبَ بـ"رسول الله") يعني فإنّه أرسِلَ من عند الحقّ وسُلّط على الخَلق، تأويلاً للرّسالة العُرفيّة بالإرادة اللُغويّة. وهو مردودٌ عند القواعد الشرعيّة، كذا قال القاري[٤].

(فقال ابنُ أبي سليمان للذي سأله: "أشهِد عليه وأنا شريكُك" يريد في قتلِه وثواب ذلك) -قال-: (قال حبيبُ بن الربيع[٥]: لأنّ[٦] ادّعاءَه التأويلَ في لفظٍ صراحٍ)

---

(١) أحمد بن أبي سليمان، واسم أبيه داود، ويعرف بـ"الصواف"، يكنّى أبا جعفر، من إفريقية، من مقدَّمي رجال سحنون، سمع من الكِبار، وسمع منه الأعيان: أبو العرب، محمد وغيره، وكان حافظاً للفقه، مقدَّماً فيه، مع ورع في دينه، أحدُ كِبار المالكية ووجوههم، وذكره أبو العرب وأثنى عليه ثناءً طويلاً، صحب سحنون عشرين سنة، توفّي سنة إحدى وتسعين ومئتين.
("الديباج المهذَّب" باب الألف، من اسمه أحمد، ر: ٣٤، الجزء الأوّل، صـ١٦٧، ١٦٨ ملتقطاً).

(٢) "الشفا" القسم ٤، الباب ١ في بيان ما هو في حقه ﷺ، الجزء ٢، صـ١٣٥.

(٣) "شرح الشفا" القسم ٤، الباب ١، ٢/ ٣٩٦.

(٤) "شرح الشفا" القسم ٤ في تصرّف وجوه الأحكام، الباب ١، ٢/ ٣٩٦.

(٥) حبيب بن الربيع، مولى أحمد بن أبي سليمان الفقيه، كان فقيهاً عابداً، يكنّى أبا القاسم، ويروى عن مولاه أحمد، ويحيى بن عمرو المغامي، وحماس، وأبي داود العطار، وغيرهم، كان فقيهاً عالماً يميل إلى الحجّة، عالماً بكتبه، حَسَن الأخلاق، بارّاً سمحاً، وتوفّي سنة سبع وثلاثمئة وهو ابن نيف سنة، وهو معدودٌ في الطبقة الخامسة من أهل إفريقية.
("الديباج المهذَّب" باب الحاء، من اسمه حبيب، ر: ٢، الجزء الأوّل، صـ٣٣٦، ٣٣٧ ملتقطاً).

(٦) وفي "فتاوى الخلاصة" [كتاب ألفاظ الكفر، الفصل ٢ في ألفاظ الكفر ما يكون كفراً وما لا يكون، الجنس ٣، الجزء ٤، صـ٣٨٦]، و"الفصول العماديّة" [انظر ترجمته: ("كشف =

أي: خالصٍ لا لبسَ فيه، ولا قرينةَ تُنافيه، فيكون دعوى مجرَّدةً خاليةً عن علامةٍ (لا يُقبَل؛ لأنّه امتهانٌ، وهو غيرُ معزِّرٍ لرسول ﷺ ولا مؤقِّر له) حيث عبَّر وصفَه الخاصَّ به، وأراد حيواناً استحق مهانةً (فوجبَ إباحةُ دمِه)"[1].

وأفتَى أبو عبد الله بن عتاب[2] في عَشَّارٍ قال لرجل: "أدِّ المكسَ واشكُ إلى

=

الظنون" ٢/ ٢٥١. و"الأعلام" ٣/ ٣٤٤]، و"جامع الفصولَين" [الفصل ٣٨ في مسائل كلمات الكفر، ٢/ ٣٠٣. انظر ترجمته: ("كشف الظنون" ١/ ٤٤٧)]، و"الفتاوى الهنديّة" [كتاب السير، الباب ٩ في أحكام المرتدين، ٢/ ٢٦٣. ("الأعلام" ٦/ ٤٦)] وغيرها [انظر: "الفتاوى التتارخانية" كتاب أحكام المرتدّين، فصل فيما يعود إلى الأنبياء عليهم السلام، ٥/ ٤٧٩]، واللفظُ لـ"لعمادي": "قال: أنا رسولُ الله، أو قال: بالفارسية "مَن پيغامْبَرمْ"، يريد به "مَن پَيغامْ مِی بَرمْ" يكفر" ["فصول العمادي" الفصل ٣٨ في مسائل إجراء كلمة الكفر على اللّسان ...إلخ، قـ٣٨٠] اهـ.

ومن هاهنا ظهر كفرُ ما تفوّه به المِرزا القادياني [انظر ترجمته: ("نزهة الخواطر" حرف الغين، ر:٣٦٧، ٨/ ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٧)] أحدُ الدجّالِين الكاذبِين، الذين أخبر النبيُّ ﷺ بخُروجهم، وقد خرج هذا في هذا العصر في "قَادْيَانْ" من "پَنْجابْ"، وادّعى "أنّه يُوحى إليه كلامُ الله" ولم يُوحَ إليه شيءٌ، وزعَم "أنّ عيسى بن مريم مات ودُفن في "كَشْمِير"، وإنّي أنا عيسى بن مريم الموعود، وأنا أفضَل من عيسى رسول الله، وأنا مرسَلٌ من الله، وأنا رسولُ الله، وقد سمّاني اللهُ نبيّاً أيضاً، وأنا أفضَل من بعض الأنبياء السّابقين" ...إلى غير ذلك من صرائح الكفر البوّاح المنقولة عنه في رسائله المطبوعة، وقد أقمتُ البراهين الإلهيّة على كفر هذه الطامات الملعونة في كتاب السِّير من "فتوانا" [أي: "الفتاوى الرضوية" كتاب السير، رسائل: "السُّوء والعقاب على المسيح الكذّاب" و"قهر الديّان على مرتدّ بقاديان" و"الجراز الدياني على المرتدّ القادياني" ١٥/ ٥٧١-٦٢٨]، فليراجع وليحذر من أمثال الدجّال، ولا حولَ ولا قوّةَ إلّا بالله العلي العظيم. [الإمام أحمد رضا].

(١) "شرح الشفا" القسم ٤ في تصرّف وجوه الأحكام، الباب ١، ٢/ ٣٩٦.

(٢) هو محمد بن عتاب بن محسن، الإمام العلّامة، المحدِّث، مفتي قرطبة. انظر ترجمته: "سير أعلام النبلاء" ر: ٤٣٨٥ محمد بن عتاب، ١١/ ٥٣٩.

النّبي ﷺ" وقال[١]:"إن سألتُ أو جهلتُ، فقد سألَ وجهلَ النبيُّ ﷺ بالقتل"، وأفتَى فقهاءُ الأندلُس بقتل ابن حاتمٍ المتفقِّه الطليطلي[٢]؛ لما شهدَ عليه من استخفافِه بحقّ النّبي ﷺ، وتسميتِه إيّاه أثناءَ مُناظَرته بـ"اليتيم" و"ختنِ حيدرة"[٣]، وأنّ زُهدَه ﷺ لم يكن قصداً، ولو قدر على الطيّبات أكلَها ...إلى أشباهِ ذلك"[٤].

(وقال القاضي أبو عبد الله بن المُرابط[٥]: مَن قال: "إنّ النبيَّ ﷺ هُزم" يُستتاب، فإن تابَ) قبلتْ توبتُه (وإلّا قُتل؛ لأنّه تَنَقَّص، ولا يجوز ذلك[٦] عليه خاصّةً[٧]؛ إذ هو على بصيرةٍ من أمرِه، ويقينٍ من عصمتِه"[٨].

قال ابنُ عتاب:"الكتابُ والسنّةُ يُوجِبان أنّ مَن قصدَ النبيَّ ﷺ بأذَى أو نقصٍ، معرِضاً أو مصرِّحاً، وإن قلّ، فقتلُه واجبٌ، فهذا الباب[٩] ممّا عدَّه العلماءُ سَبّاً

---

(١) "(وقال): أي العشار أيضاً بعد ذلك: (إن سألتُ) أي: طلبت المالَ (أو جهلتُ) بعضَ الحال" اهـ (قاري). [أي في: "شرح الشفا" القسم ٤، الباب ١، ٢/ ٣٩٦]. [الإمام أحمد رضا].

(٢) لم نعثر على ترجمته.

(٣) أي: صهر النّبي، أمير المؤمنين سيّدنا علي رضي الله عنه.

(٤) "شرح الشفا" القسم ٤، الباب ١، ٢/ ٣٩٦، ٣٩٧.

(٥) هو محمد بن خلف بن سعيد بن وهب أبو عبد الله الصوفي، يعرف بـ"ابن المرابط" الأموي من أهل المرية بـ"الأندلس"، توفّي سنة ٤٨٥هـ. له من الكتب: "تاريخ بلنسية" و"مختصر شرح البخاري" لمهلب بن أبي صفرة وزاد عليه، و"الوصول إلى الغرض المطلوب من جواهر قُوت القلوب" و"تعليقة على المدوّنة" في الفقه. ("هدية العارفين" ٦/ ٦١).

(٦) أي: محالٌ ممتنعٌ صدورُه منه؛ لأنّه ﷺ معصومٌ عنه. [الإمام أحمد رضا].

(٧) أي: خالصةً لك من دون المؤمنين، فقد يستزلّهم الشيطانُ ببعض ما اكتسبوا، فيعفو اللهُ عمَّن يشاء. [الإمام أحمد رضا].

(٨) "النسيم" القسم ٤، الباب ١ في بيان ما هو في حقه ﷺ سبّ...، ٦/ ١٦١، ١٦٢.

(٩) أي: باب الأذى كلُّه، تصريحاً كان أو تلويحاً. [الإمام أحمد رضا].

ونقصاً، يجب قتلُ قائلِه، لم يختلف في ذلك متقدّمُهم ولا متأخّرُهم، وإن اختلفوا في حكم قتلِه"[١] أنّه يُستَتاب أو لا، وهل إذا تابَ يُترَك؟ أو يُقتَل حَدّاً؟ أو لا يُستَتاب؟[٢] ويُقتَل كالزِّنديق؟.

قال القاري: "ثمّ لنا في الزِّنديق روايتان، "روايةٌ: لا تُقبَل توبتُه كقول مالكٍ"، وفي رواية: "تُقبَل، وهو قولُ الشّافعي"، وهذا في حقّ أحكام الدّنيا، وأمّا فيما بينه وبين الله، فتُقبَل بلا خلافٍ"[٣].

حكمُ مَن عابَه ﷺ

قال القاضي: "وكذلك أقول: حكمُ مَن غمصَه، أي: عَابَه أو عيَّره برعاية الغَنَمِ، أو السَّهوِ، والنِّسيانِ، أو السِّحرِ، أو ما أصابَه من جرحٍ، أو هزيمةٍ لبعض جُيوشِه، أو آذَى مِن عدوِّه، أو شدّةٍ من زمنِه، أو بالمَيل إلى نِسائِه، فحكمُ هذا كلِّه لمن قصدَ به نقصَه: القتلُ"[٤].

هذا الذي ذُكر من[٥]: "قتلِ القاصدِ سبَّه والإزراءَ به، وغمصَه بأيّ وجهٍ كان، من ممكنٍ أو مُحالٍ، هو **الوجهُ الأوّلُ** الذي هو بيّنٌ لا إشكالَ فيه.

والوجهُ الثاني لاحقٌ به في البيان والجلاء: وهو أن يكونَ القائلُ لما قال في جهتِه

---

(١) "الشفا" القسم ٤، الباب ١، الجزء ٢، صـ١٣٥، ١٣٦.

(٢) كذا في "شرح القاري" [القسم ٤، الباب ١، ٢/ ٣٩٩] ولا يخفى ما فيه من التكرار. [الإمام أحمد رضا].

(٣) أي في: "شرح القاري" القسم ٤، الباب ١، ٢/ ٣٩٩.

(٤) "الشفا" القسم ٤، الباب ١، الجزء ٢، صـ١٣٦.

(٥) "الشفا" القسم ٤ في تصرّف وجوه...، الباب ١ في بيان ما هو في حقه ﷺ...، فصل، الجزء ٢، صـ١٤٢.

عَلَيْهِ السَّلَام غيرَ قاصدٍ للسبِّ والإزراء، ولا معتقِدٍ له، ولكنّه تكلّم في جهتِه ﷺ بكلمة الكفر مِن لعنِه وسبِّه، أو تكذيبِه، أو إضافةِ ما لا يجوز عليه، أو نفيِ ما يجب له ممّا هو في حقِّه نقيصةٌ، مثل أن يُنسبَ إليه إتيانُ كبيرةٍ، أو مُداهَنةٌ في تبليغ الرّسالة أو في حكمٍ بين النّاس، أو يغضَّ من مرتبتِه، أو شرفِ نسبِه، أو وُفورِ علمِه، أو زُهدِه، أو يكذِّبَ بما اشتهرَ به من أمورٍ أخبرَ بها وتواتَر الخبرُ بها، عن قصدٍ لردّ خبرِه[١]، أو يأتي بسفهٍ من القول، أو بقبيحٍ من الكلام، ونوعٍ من السَبّ في جهتِه، وإن ظهرَ بدليل حالِه أنّه لم يعمد ذَمَّه، ولم يقصد سبَّه، إمّا لجهالةٍ حملتْه على ما قال، أو لضجرٍ[٢]، أو منكَرٍ[٣]، أو قلّةِ مُراقَبةٍ وضبطٍ للسانِه، وعجرفةٍ[٤] وتهوُّرٍ في كلامه، فحكمُ هذا الوجه حكمُ الوجه

---

(١) أقول: معنى الإضافةِ غيرُ ملحوظٍ، وإلّا لكان ممّن قصد الإزراءَ به ﷺ، فيكون من الوجه الأوّل، وأيضاً يضيع عند ذلك قيدُ التواتر، فمَن ردّ حديثَ آحادٍ صحيحاً، بل ولو ضعيفاً، بل ولو ساقطاً، بل ولو موضوعاً، زعماً منه أنّه كلامُه ﷺ، فيردّه قاصداً ردَّ خبره ﷺ، فإنّه يكفر قطعاً بقصدِه السَيّئ، فمَناطُ الكفر هذا، وإن لم يكن الخبرُ خبرَه ﷺ، فالمعنى أن يقصدَ ردَّ ذلك الخبرِ الذي هو متواترٌ عنه ﷺ، والحاصلُ أن يكذِّبَ خبرَ المتواتر عمداً. [الإمام أحمد رضا].

(٢) تنگ دلی. [الإمام أحمد رضا].

(٣) هكذا وقع في نسخة القاري التي شرح عليها، حيث قال في تفسيره: "محرَّم أو غيره" اهـ ["شرح الشفا" القسم ٤، الباب ١، فصل، ٢/ ٤٢٧]: والأظهَر ما في نسختِي المتن [أي: "الشفا" القسم ٤، الباب ١، فصل، الجزء ٢، صـ١٤٢]. و"شرح النسيم" ["النسيم" القسم ٤، الباب ١، فصل، ٦/ ٢١٤]: "أو سُكرٍ" مكان قوله: "أو منكرٍ" وبها تفسّر هذه، ويكون قولُ القاري: "محرَّم أو غيره"؛ لتعميم ما لا قاطعَ فيه، كالبَنْج والأَفْيون، ولم يرد شمولَ المباح؛ فإنّ العقلَ إذا زال به لا يؤاخذ على ما يصدر منه؛ لخروجه عن المنكَر، ومع ذلك لا يخلو عن قلقٍ، فافهم. [الإمام أحمد رضا].

(٤) بے باکی۔ [الإمام أحمد رضا].

الأوّل: القتلُ دون تلعثمٍ؛ إذ لا يعذَر أحدٌ في الكفر بالجهالة[1]".

---

(١) أي: وبما ذُكر من الأعذار كضجرٍ أو سكرٍ أو تهوّرٍ أو دعوى زَللِ اللّسان كما في "الشّفا" [القسم ٤، الباب ١، فصل، الجزء ٢، صـ١٤٢]، ونازَعه القاري قائلاً فيه: "إنّ الخطأَ والنسيانَ عذرٌ في معرَض البيان" [أي: في "شرح الشفا" القسم ٤، الباب ١، فصل، ٢/ ٤٢٧ ملتقطاً] اهـ.

أقول: رحمك الله! لم تتأمّل زيادتَه لفظَ "الدّعوى في زَلل اللّسان" فمَن علم اللهُ منه أنّه أراد أن يقولَ: "اللّهم أنتَ ربِّي وأنا عبدُك" فأخطأ من شدّة الفرح وعكس، فلا عتبَ عليه عند ربِّه، أمّا نحن فلو عذرنا بهذه الدّعوى لانسدّ الباب وانقطع الخطاب، وتجرّأت الكلابُ على الجهر بالسّباب، فهذا ما أراده القاضي وأصاب، واللهُ تعالى أعلم بالصّواب!.

ثمّ اعلم أنّ عدمَ قبول عذرِ السكر أشكل عليه بما في الصّحيحَين [أخرجه البخاري في "الصحيح" كتاب فرض الخمس، باب فرض الخمس، ر: ٣٠٩١، صـ٥١١، ٥١٢ ملتقطاً. وأخرجه مسلم في "الصحيح" كتاب الأشربة، باب تحريم الخمر، ر: ٥١٢٩، صـ٨٨٤ ملتقطاً] من قصّة سيّدنا حمزة رضي الله عنه وجبّه أسنمة ناقتي سيّدنا علي -كرّم الله تعالى وجهه-، وقوله: "هل أنتم إلّا عبِيد أبِي" فلم يؤاخذه النبيُّ صلى الله عليه وسلم بما قال، وإنّما قال: "هو ثمِل، وانصرف"، فأجاب عنه القاضي الإمام بـ"أنّ الخمرَ كانت حينئذٍ غيرَ محرَّمة" -أي: بل كان هذا سببُ تحرِيمها، قال-: "فلم يكن في جناياتها إثمٌ، وكان حكم ما يحدث منها معفواً عنه كما يحدث من النَّوم وشربِ الدّواء المأمون" [انظر: "الشّفا" القسم ٤، الباب ١ في بيان ما هو في حقه صلى الله عليه وسلم سبّ، فصل، الجزء ٢، صـ١٤٣] اهـ. واعترض عليه بـ"أنّ الخمرَ وإن لم تحرّم حينئذٍ، فالسّكر حرام"، وأجيب بـ"أنّه لم يصحّ نقلُه وإن اشتهر" نقله في "النسيم" [القسم ٤، الباب ١، فصل، ٦/ ٢١٨، ٢١٨] وبالتأمّل أمر.

أقول: بلى حرمةُ السكر قطعيّةٌ مستمرّة، بل وقبحُه عقليٌّ عندنا مَعشر الماتُريديّة، وما كان الحكيمُ جل جلاله ليُبيحَه قطّ؛ فإنّ في إباحته إباحةَ الفواحش ما ظهر منها وما بطن؛ لأنّ الحاجزَ عن الشرّ بإذن الله تعالى هو العقلُ، فإذا زال فيفعل ما يشاء. أما سمعتَ إلى كلمةٍ مستمرّةٍ في النُبوّات: "إذا لم تستحي فاصنعْ ما شئت!" فلا يبعد منه قتلُ نفسٍ، ولا وُقوعٌ على ذاتِ رحمٍ محرمٍ، ولا سجودٌ لصنمٍ، فكيف يجوز أن يأتيَ شرعٌ إلهيٌّ بإباحة مثل هذا -والعياذ بالله تعالى!- وقد نصَّوا: "أنّ وجوبَ حفظ العقل والنَّسبِ والرُّوحِ والدِّينِ مجمَعٌ عليه في الشّرائع جميعاً".

=

=

[انظر: "تشنيف السّامع بجمع الجوامع" الكتاب ٢ في السنّة، الكلام في الأخبار، ٣/ ١٥. و"الإحكام في أصول الأحكام" القاعدة ٢، القسم ١، الأصل ٥، الباب ٢، المسلك ٥، الفصل ٤، ٣/ ٢٧٤. و"مختصر التحرير شرح الكوكب المنير" باب القياس، فصل شروط الفرع، مسالك العلة، ٤/ ١٥٩، ١٦٠].

بل تحقيق الجواب ما أقول: إنّ الخمرَ لم تحرَّم إذ ذاك، وإنّما كان المحرَّمُ السُّكر، وقد كان المتعاطون يقعون فيه من دون قصدٍ منهم إليه، بأن شربُوا شيئاً قليلاً ممّا لا يُسكِر ثمّ وثمّ، وظنُّوا كلَّ مرّةٍ أنّه لا يُسكِر، فاتّفق مرّةً أن بلَغَ حدَّ الإسكار خطأً؛ لأنّه ربما يحدث على خلاف الظنّ، لاستعداداتٍ خفيفةٍ نشأت في الباطن، لا تطلع إليها للنّفس، فمثل هذا كان معفواً عنه، لعدم القصد فيه إلى محرَّم، ثمّ لما جاءت الشّريعةُ الغرّاء بسدّ الذريعة مطلقاً، لم يبقَ لمن تعاطاه عُذراً أصلاً، فكان قاصدُ شربِ المُسكِر قاصداً لكلّ ما يصدر منه فيه؛ لتعمُّده سبباً حراماً مع علمِه بوخامة عواقبِه، والعياذ بالله تعالى!.

قال القاضي الإمام وأفتى أبو الحسن القابسي فيمَن شتم النبيَّ ﷺ في سُكره: "يقتَل؛ لأنّه يُظنّ به أنّه يعتقد هذا ويفعله في صحوِه" [أي: في "الشفا" القسم ٤، الباب ١، فصل، الجزء ٢، صـ١٤٣] ...إلخ. قال القاري: "فإنّ كلَّ إناءٍ يترشَّح بما فيه" -قال-: "وهذا بناءً على سُوء الظنّ به، مع أنّه لا يلزمه؛ إذ السَّكرانُ قد يقصد أمَّه وبنتَه ونحوهما في حال سكرِه، مع أنّه لا يظنّ به أنّه يفعله حالَ صحوِه" [أي: في "شرح الشفا" القسم ٤، الباب ١، فصل، ٢/ ٤٢٨] اهـ.

أقول: الميلُ إلى المرأة أمرٌ طبعي، والفرقُ بين الحلال والحرام أمرٌ عقليّ، فإذا زال العقلُ بقي الطبعُ غير فارقٍ بين هذه وهذه كالبهائم، ولا كذلك الكلام؛ فإنّه لا ينشأ عن الطبع، بل لابدّ له من عقلٍ يدبِّر، أو تعوّد يُصدِر من دون رويةٍ، ولذا كان المشاهَد فيمَن يعتريه الجنون أنّه لا يعاوِده حالَ جنونِه من أمثال هذا، إلّا ما اعتاده حالَ صحوِه، فالمسلمُ إن جُنّ -والعياذُ بالله تعالى- فإذا حَلَف إنّما يحلف بالله تعالى، والمشرِكُ المجنونُ يحلف بطواغيتِه، إلى غير ذلك من الأمور الشّاهدة، بأنّه لا يفعل من أمثال هذا إلّا ما اعتاده في صحوِه، وقد رأينا رافضيةً جُنّتْ، فكانت تقع في الصّحابة رضي الله تعالى عنهم جهاراً، أبدى الجنونُ منها ما كانت تُخفِيه، ولم يسمع مثلُه من سُنّيٍ أخذتْه جُنّةٌ -والعياذ بالله تعالى!- بل ولا من كافرٍ جُنَّ؛ إذ ما كان يعتاد الوقوعُ فيهم رضي الله تعالى عنهم. [الإمام أحمد رضا].

معرفةُ ذاتِ اللهِ وصفاتِه، وما يتعلّق بأنبيائِه، فرضُ عينٍ

قال القاري: "إذ معرفةُ ذاتِ اللهِ وصفاتِه، وما يتعلّق بأنبيائِه، فرضُ عينٍ، مجمَلاً في مقام الإجمال، ومفصَّلاً في مقام الإكمال. نعم، إذا تكلّم بكلمةٍ عالماً مَبناها، ولا يعتقِد معناها، يُمكِن أن صدرتْ منه من غير إكراهٍ، بل مع طواعيته في تأديته، فإنّه يُحكَم عليه بالكفر؛ بناءً[1] على القول المختار عند بعضِهم، من أنّ الإيمانَ هو مجموعُ التصديق والإقرار، فبإجرائها تبدّل الإقرارُ بالإنكار. أمّا إذا تكلّم بكلمةٍ ولم يدرِ أنّها كلمةُ كفر، ففي "فتاوى قاضي خانْ" حكايةُ خلافٍ من غير ترجيحٍ[2] حيث قال: "قِيل: لا يكفَّر؛ (لعُذرِه بالجهل) وقِيل يكفَّر، ولا يعذَر بالجَهل"[3]. أقول: والأظهَرُ: الأوّلُ، إلّا إذا كان من قبِيل ما يعلَم من الدّين بالضرورة؛ فإنّه حينئذٍ يكفَّر، ولا يعذَر بالجهل. أقول: وفي "الخلاصة": "مَن قال: "أنا مُلحِدٌ" كفرَ"[4]، وفي "المحيط"[5]

(١) أقول: لا حاجةَ إلى البناء عليه، بل هو كفرٌ على المذهبَين؛ فإنّ الإتيانَ بالإنكار طوعاً لا يجامع التصديقَ قطعاً، ولولم يكن الإقرارُ شطراً، بل ولا شرطاً، وقد نصّ العلماءُ على تكفيره، وحقّقتُه في رسالتِي "البارقة اللّمعا على طائعٍ نطقَ بكفرٍ طوَعاً". [الإمام أحمد رضا].

(٢) أقول: أي: صريح، وإلّا فقد قدّم في الخطبة أنّه: "يقدِّم الأظهَر الأشهَر" [أي: في "الخانية" مقدّمة، الجزء ١، صـ٢ ملتقطاً]. وصرّح الطحطاوي [انظر ترجمته: ("هدية العارفين" ٥/ ١٥٢)] ثمّ الشّامي [انظر ترجمته: ("هدية العارفين" ٦/ ٢٨٦، ٢٨٧. و"الأعلام" ٦/ ٢٦٨)] أنّ ما يقدِّمه فهو المعتمَد [انظر: "ردّ المحتار" كتاب الزكاة، باب العشر، مطلب: مهمّ في حكم أراضي مصر والشام السلطانيّة، ٦/ ٥٨]. [الإمام أحمد رضا].

(٣) "الخانية" كتاب السير، باب ما يكون كفراً من المسلم...، الجزء ٤، صـ٤٦٩ ملتقطاً.

(٤) "الخلاصة" كتاب ألفاظ الكفر، الفصل ٢ في ألفاظ الكفر ...إلخ، الجنس ٥، الجزء ٤، صـ٣٨٧ ملتقطاً.

(٥) أي: "المحيط البُرهاني في الفقه النعماني" كتاب السير، فصل في مسائل المرتدين وأحكامهم، نوع آخر في الرّجل يقول لغيره: يا كافر! ...إلخ، ٥/ ٥٧٣ ملتقطاً: للشيخ الإمام العلّامة =

و"الحاوي"[١]: "لأنّ المُلحِدَ كافرٌ"، ولو قال: "ما علمتُ أنّه كفرٌ" لا يعذَر بهذا" أي: في القضاء، والله تعالى أعلَم بالسَّرائر[٢]"[٣].

(**الوجه الثالث**: أن يقصدَ إلى تكذيبِه ﷺ فيما قاله أو أتى به، أو ينفي نُبوّتَه، أو رسالتَه، أو وجودَه، أو يكفُر به، انتقل بقولِه ذلك إلى دينٍ آخَر) من التهوُّد والتنصُّر والتمجُّس (غير ملّته أو لا) أي: لم ينتقل إلى دينٍ بأن صار مُلحِداً زنديقاً، أو دَهريّاً أو تناسُخيّاً ممّا لا يسمّى دِيناً عُرفاً، وإن كان دِيناً لُغويّاً (فهذا كافرٌ بالإجماع يجب قتلُه)"[٤].

الوجه الرّابع: أن يأتيَ من الكلام بمجمَلٍ، ويلفظ بمشكلٍ يُمكِن حملُه على النّبي ﷺ أو غيرِه، أو يتردّد في المراد به من سلامتِه من المكروهِ أو شرِّه[٥] -أي: من

=

برهان الدّين محمود بن تاج الدّين أحمد بن الصدر الشّهيد برهان الأئمّة عبد العزيز بن عمر بن مازَه البخاري الحنفي، المتوفّى سنة ٦١٦هـ. وكثيراً ما يغلط فيه الطلبةُ فيظنُّون أنّ صاحب "المحيط البرهاني" الكبير أيضاً رضي الدّين محمد بن محمد السَّرخسي، وليس كذلك.
("كشف الظنون" ٢/ ٥١١).

(١) أي: "حاوي مسائل الواقعات والمنية وما تركه في تدوينه من مسائل القُنية، وزاد فيه من الفتاوي لتتميم الغُنية" كتاب السير، قـ٧٣: للشيخ أبي الرَّجا نجم الدّين الإمام مختار بن محمود الزاهدي [المعتزلي] الغزميني الحنفي، المتوفّى سنة ٦٥٨هـ. ("كشف الظنون" ١/ ٤٩٠).

(٢) إلى هنا كلام القاري. [الإمام أحمد رضا].

(٣) "شرح الشفا" القسم ٤، الباب ١، فصل، ٢/ ٤٢٧.

(٤) المرجع نفسه، ٢/ ٤٢٩.

(٥) عطف على "سلامته" لا على "المكروه"، كما يتبادر إلى الفهم، واختاره الدُلَجي [انظر ترجمته: ("هدية العارفين" ٦/ ١٨٨)] فخطّأه القاري [أي: في "شرح الشفا" القسم ٤، الباب ١، فصل، ٢/ ٤٣٢]، وتبعَه الخَفاجي [أي: في "النسيم" القسم ٤، الباب ١، فصل الوجه ٤، ٦/ ٢٢٢]، والعجبُ أنّه قدّر "سلامته" قبل قوله: "من شرّه"، فهذا قاضٍ بعطفِه على المكروه، إلّا أن يكونَ ملامتُه بـ"الميم".

=

مَلامتِه-، فهاهنا متردّدُ النّظر[1] ومَظنّةُ اختلافِ المجتهدين، فمنهم مَن غلّب حرمةَ النّبي ﷺ وحَمى حِمى عِرضِه، فجسرَ على القتل، ومنهم مَن عظّم حرمةَ الدّم، ودرءَ الحدّ بالشُّبهة لاحتمال القول"[2].

قال القاري: "وفيما نحن فيه، يُمكِن الجمعُ[3] بعرض التَوبة عليه، فإن تابَ وإلّا قُتل، فيرتفع حينئذٍ الإشكالُ، ويزول الاحتمالُ بالجواب والسّؤال[4] والله تعالى أعلَم بالحال"[5].

وتوقّف أبو الحسن القابسي في قتل رجلٍ قال: "كلُّ صاحب فُندقٍ[6] قرنان[7]، ولو كان نبيّاً مرسَلاً"، فأمَر بشدِّه بالقُيود والتضييق عليه، حتّى يُستفهم

=

وبالجملة، فالمعنى يتردّد في أنّ المرادَ به سلامتُه ﷺ من المكروه، أو المراد شرُّه، أي: أراد به إلحاقَ شرٍّ وشينٍ وملامةٍ بالنّبي ﷺ على وزان قوله تعالى: ﴿أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِي الْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَداً﴾ [الجن: ١٠]، أو الضميران في "سلامتِه" و"شرّه" إلى الكلام، أي: يحتمل وجهَين، أحدُهما: فيه سلامةُ ذلك الكلام من المعنى المكروه، والآخَر: فيه شرُّه وجعلُه قبيحاً خبيثاً، فيتردّد في المراد، والله تعالى أعلم!. [الإمام أحمد رضا].

(١) أي: محل تردُّده. [الإمام أحمد رضا].

(٢) "الشفا" القسم ٤ في، الباب ١ في بيان ما هو في حقّه ...إلخ، فصل، الجزء ٢، صـ١٤٤.

(٣) بين حماية عرضِه ﷺ وبين درءِ الحدود بالشُّبهات. [الإمام أحمد رضا].

(٤) ولقد أحسَن وأجاد فيما قال -عليه رحمةُ الملِك المتعال-، لكن هذا حيث يتوسّل إلى القائل، وإلّا فالأسلَم أن لا تقولوا ما لا تعلمون، ولا تقف ما ليس لك به علم، وإيّاكم والظنّ!؛ فإنّ بعضَ الظنّ إثمٌ. [الإمام أحمد رضا].

(٥) "شرح الشفا" القسم ٤، الباب ١، فصل، ٢/ ٤٣٢.

(٦) سَرَا. [الإمام أحمد رضا]. [نفس المعنى بالفارسيّة، أي: فندق]. [الميمني].

(٧) دَيُّوث. [الإمام أحمد رضا].

البيّنةُ[١] عن جملة ألفاظِه، وما يَدلّ على مقصده، هل أراد أصحابَ الفنادِق الآن، فمعلومٌ أنّه ليس فيهم نبيٌّ مرسَلٌ، فيكون أمرُه أخفَّ"[٢].

قال القاري: "إذ يُمكِن حملُه على المبالَغةِ[٣] وإرادةِ اعتقادِه[٤] أنّه من المحال، فتعزيرُه أخفُّ في مقام التنكيل[٥]، ويُمكِن حملُه على أن يجوّزَ كونَ نبيٍّ مرسَلٍ يظهر بعد نبيِّنا ﷺ، فيكون أمرُه أشدَّ، ولهذا قال بعضُ علمائنا: "أنّ مَن ادّعى النُبوّةَ، فقال له قائلٌ: "أظهِر المعجزةَ" كَفَر"، قال التلمساني: "ما ذكره[٦] القاضي من أنّ الأنبياءَ

(١) أي: الشهودُ عن جملة ألفاظِه، أي: جميعِها؛ فإنّ القرائنَ السّابقة واللاحقة ربما تُعِين على تعيين المراد. [الإمام أحمد رضا].

(٢) "الشفا" القسم ٤، الباب ١ في بيان ما هو في حقّه ...إلخ، فصل، الجزء ٢، صـ١٤٤، ١٤٥.

(٣) أقول: قبّحها الله من مبالَغة إلى أشنَع شنعةٍ بالغة، نسأل اللهُ العفوَ والعافيةَ!. [الإمام أحمد رضا].

(٤) أي: يعتقد استحالةَ حدوثِ نبيٍّ الآن، أو استحالةَ أن يتعاطى أحدٌ من الأنبياء عملَ الفنادق، فيكون قولُه من باب تعليق المحال بالمحال، لكنّه -كما ترى- من أخبَث المقال. [الإمام أحمد رضا].

(٥) التعذيب. [الإمام أحمد رضا].

(٦) اعلم أنّ الفُندقَ هو الخان والرِّباط، ويطلَق صاحبُ الفندق على كلّ مَن يجمع المالَ، سواءٌ كان له خان أو لا، كما ذكره في "النسيم" [القسم ٤، الباب ١، فصل الوجه ٤، ٦/ ٢٢٥]، فقال الإمام القاضي نقلاً عن القابسي بعدما ذكر التردّدَ في مراده، ما نصّه: "ولكن ظاهرَ لفظِه العمومُ لكلّ صاحبِ فُندقٍ من المتقدّمين والمتأخّرين، وقد كان فيمَن تقدّم من الأنبياء والرُّسُل -صلواتُ الله تعالى عليهم- مَن اكتسب المال" [أي: في "الشفا" القسم ٤، الباب ١، فصل، الجزء ٢، صـ١٤٥] اهـ. قال الخَفاجي: "وقد علمتَ أنّ صاحبَ الفُندق كنايةٌ عمَّن له مالٌ كثير؛ لأنّه لا يبنيه ويملكه إلّا مَن هو كذلك، فهو كقولهم: طويلُ النّجاد، أي: طويلُ القامة" [انظر: "النسيم" القسم ٤، الباب ١، فصل الوجه ٤، ٦/ ٢٢٦ ملتقطاً] اهـ. يقال عليه: هذا إذا أراد به القائلُ صاحبَ المال، أمّا لو أراد به خادمَ الرّباط وحافظ الخانْ، وهو الذي يقال له بالهنديّة "*بهٹیارا*"، فحاشا الأنبياء عن ذلك! فلو أراد العمومَ لم يمكن شُمولُه
=

كانوا ذَوِي أموالٍ، قلنا: إن أراد -أي: القائلُ- به صاحبَ المال فبيّنٌ[1]، وإن أراد به الحافظَ والأمينَ، فلا يُوجَد نبيٌّ فَعَل ذلك؛ لأنّه من أعظمِ النقائص، فيكون معنى[2]

= لهم ﷺ، ولم يبق إلّا قولُه: "ولو نبيّاً" على جهة فرض المحال فافهم. وقد أشار إلى بعضِه القاريُ [أي: في "شرح الشفا" القسم ٤، الباب ١، فصل، ٢/ ٤٣٤]. [الإمام أحمد رضا].

(١) ما ذكر القاضي. [الإمام أحمد رضا].

(٢) هذا ما نقل القاري عن التلمساني ﷺ. أقول: وإنّي أرى هذا الكلامَ لا يكاد يريد الالتئام، فلنأتِ بما يفتح الملِكُ العلّام، في تحقيق المقام، وتوجيه المرام، اعلم أنّ "لو" وكذا "إن" الوصلتَين تأتيان لتأكيد عمومِ حكمٍ تعقّبانه، وذلك أنّ نقيضَ مدخولهما من فردٍ أو حالٍ يكون أَولى بالحكم، وفي هذا نوعُ خفاءٍ ربما ينكر أو يستبعد ثبوته له أو فيه، فيطوى ذكرُ تقدير النقيض لظهوره، وينصّ على هذا ليظهرَ أنّ الحكمَ لازمٌ على كلا التقديرَين، فتكون "الواو" كأنّها في الأصل عطفٌ على شرطيةٍ مطويةٍ كقوله تعالى: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ [الحشر: ٩]، والإيثارُ حالَ عدم الخصاصة أظهَر بالنِّسبة إلى الإيثار حين وجودِها، فصرّح بالخفي ليدلَّ على الظاهر من باب أَولى، كأنّه قيل: لولم تكن بهم خصاصةٌ لآثَروا، ولو كان بهم خصاصةٌ لآثروا أيضاً.

فالحاصلُ: أنّ الإيثارَ وصفٌ لازمٌ لهم على كلا التقديرَين، وكذلك قوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ﴾ [النساء: ٧٨]، فإدراكُه مَن ليس في حرزٍ أظهَر من إدراكِه مَن في حصنٍ حصين، فنصّ على الخفي دلالةً على أنّ إدراكَه لازمٌ لكلا الفريقَين، ثمّ التقديرُ المذكور قد يكون محقَّقاً كما في [الآيتَين] الكريمتَين؛ فإنّ من الأنصار مَن كان في خصاصة، ومن النّاس مَن هو في برجٍ مشيّد، وقد يكون مقدراً مفروضاً لا وجودَ له في الخارج، بل ممتنعاً لا إمكانَ له، وهذا يكون أدخَلَ في تأكيدٍ للعموم؛ لشُمولِه التقاديرَ الفرضيةَ أيضاً، ولا يحضرني الآن مثالٌ له من القرآن العظيم إلّا قولُ إخوةِ يوسف لأبيهم ﷺ: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾ [يوسف: ١٧]، فصدقُهم في كذب الذئبِ ممتنعٌ في الواقع، لكن ليس هذا مقصودُهم، ثمّ إذا كان مفروضاً محضاً لم تزد الإفادةُ على الشّرطية، وإذا كان محقَّقاً بعد حكمٍ حمليٍّ أفيدتْ حملية مثل الأُولى في الحكم إيجاباً أو سلباً، يكون المحمولُ محمولَ الأُولى، والتقدير مأخوذٌ في الوصف العنواني مع عنوان القضية الأُولى كما في الآيتَين؛ فإنّ المفادَ =

=
أنّ الأنصاري الذي به خصاصةٌ مؤثِرٌ على نفسه، والإنسانُ الذي في برجٍ مشيّدٍ مدرِكٌ لموته، بخلاف أن تقولَ: ما كان يعقوب ليؤمنَ لهم ولو كانوا صادقين، فلا تريد أنّ هؤلاء الصّادقين لم يؤمَن لهم، إنّما تريد التعليقَ أنّ لو صدقوا بالفرض لم يقع في قلبِه صدقُهم.

ثمّ الحمليةُ فيها حكمان: قصديٌّ بوصف المحمول، وضمنيٌّ بالوصف العنواني، والشّرطيةُ لا حكمَ في شيءٍ من جزئَيها على ما هو التحقيق، إنّما الحكمُ فيها بلزوم حكمٍ لحكمٍ أو عنادٍ، احفظه؛ فإنّ من سوانح الوقت، وكثير المفاد!. وإذا عرفتَ هذا فقول: القائل: "كلُّ صاحب فندقٍ كذا وكذا، ولو كان نبيّاً مرسَلاً" إمّا أن يخصَّ الكلام بأهل زمانِه، أو يعمّ على ما هو المتبادِر، والمرادُ بصاحب الفُندق صاحبُ الأموال على جهة الكناية، أو خادم الخان كما هو الظاهر، فالمَعاني أربعة:

الأوّلان: "كلُّ مُثرٍ أو خانيٍ في زمانِي كذا، ولو كان نبيّاً مرسَلاً" وهذا لا شكَّ أنّه لا حكمَ فيه على أحدٍ من الأنبياء الكِرام، لا بالوصف العنواني، أعني صاحبَ الفُندق، ولا بوصف المحمول، أعني القرنان؛ للعلم بخلو الزّمان عن الأنبياء ﵈، فلا يكون مدخولَ "لو" إلّا مقدّراً معبَّراً بشرطي مفيد تعليقٍ محالٍ بمحال. حاصله لزوم الحكم لوصف الفُندقيّة مطلقاً، حتّى على تقدير النبوّة المستحيل أيضاً، وهذا ما قال القابسي: "معلومٌ أنّه ليس فيهم نبيٌّ مرسَل"، وما قال القاري من: "إرادة اعتقادِ أنّه من المحال" لكن لا شكّ أن المحكومَ عليهم منهم الصّالحون، ومنهم دون ذلك، وإيذاءُ كلِّ مسلمٍ حكمُه بحسب حالِه، فهو وإن لم يوجِب القتلَ، فلا محيدَ من الأدب الشّديد، وهذا ما قال التلمساني: "ولم يبقَ إلّا سائرُ النّاس".

نعم، إن أتى بالشرطيّة مجوِّزاً لكون أحدٍ من أهل الزّمان نبيّاً، كان كفراً جليّاً، وهذا ما قاله القاري بعد ذلك، ولو أتى بالكلام على أنّ مدخولَ "لو" محقَّقٌ لا مقدَّرٌ، كان أظهَر في الكفر؛ لقوله بنبوّة بعضهم بالفعل؛ فإنّها الآن تفيد الحمليّةَ القائلةَ: "إنّ صاحبَ الفُندق الذي هو نبيٌّ في زمانِنا كذا وكذا" وهذا كفرٌ قطعاً.

الثالث: "كلّ مُثرٍ ماضٍ أو حاضرٍ كذا" ...إلخ، ولا شكَّ في شُموله لبعض الأنبياء الكِرام ﵈، فقد أعطِي سليمان مُلكاً لا ينبغي لأحدٍ من بعده، وقيل له: ﴿هَذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [ص: ٣٩]، وهذا العبدُ الصابر أيّوب ﵇ بينا هو يغتسل إذ نزلت عليه جرادٌ من ذهبٍ، فجعل يحثيه في ثوبِه، فناداه ربُّه، أ لم أغنك عن هذا، قال بلى ولكن لا غنى لي عن بركتِك، وهذا ما قال القاضي الإمام: "ظاهرُ لفظه العمومُ" ...إلخ، فعلى إرادةِ هذا يكون كفراً، والقتلُ لازماً.

=

ذلك أنّه مثلُ كذا، فهو كالأوّل؛ لأنّه عيّب ووصم في سائر النّاس، فما بالُك بالأنبياء، فيقتَل قائلُ ذلك؛ لأنّه شبّه(١) الكاملَ بالنّاقص، وفي تشبيه الكامل بالنّاقص نقصٌ،

=

الرّابع: "كلّ خادمِ خان ماضياً كان أو موجوداً كذا" ...إلخ، فهذا لا يشمل فيه الوصفُ العنواني أحداً من الأنبياء الكِرام ﷺ أصلاً، فلولا تكون داخلةً إلّا على مقدَّرٍ لا وجودَ له، بل لا إمكانَ لوجوده، فيأتي احتمالُ تعليق المحال بالمحال، حاصلُه: لو فُرض بعض أصحاب الفنادق نبيّاً لكان كذا، وهذا ما قدّمت.

نعم، إن أراد فيه التحقيقَ حتّى يحصلَ: "أنّ بعضَ الفُندقي الذي كان نبيّاً هو كذا" فهذا يكون مثل الأوّل، أعني الأوّلَ من صورتَي العموم، وهو الثالث المحكومُ فيه بوجوب القتل، ويكفي فيه الحكمُ الضمني الذي في الوصف العنواني على ذات نبيٍّ بالفندقي، فضلاً عن القصدي الملعون؛ فإنّ الأنبياءَ ﷺ منزّهون قطعاً عن هذه النقيصة، فالحكمُ عليهم إن كان تحقيقاً بالكذب فذاك، وإلّا فلا أقلّ من أن يدّعيَ على جهة التشبيه، أي: بعضُهم كان كأنّه فندقيّ، وهذا أيضاً كفرٌ جليّ، لما فيه من تشبيه الكامل بالنّاقص في النقص وهو نقصٌ، ولعلّ هذا ما ذكر التلمساني هنا، واللهُ أعلَم بمراد عبادِه، تأمّل لعلّ اللهَ يُحدِث بعد ذلك أمراً!.

والأظهَر عندي عكسُ التشبيه، فيحمل على إرادة أنّه كذا وكذا، ولو كان في الصّلاح والإحسان ورفعة الشأن كنبيٍّ مرسَلٍ، وفي هذا تشبيهُ الناقص بالكامل في محل الإزراء، وإساءةُ أدبٍ بحضرة الأنبياء، عليهم أفضلُ الصّلاة والثناء.

وبعد اللتيا واللتي فالكلام حالَ قيام هذه المخائل، لا سبيلَ إليه للإكفار الهائل، ولا إلى القائل لسَيف القاتل، أمّا التعزيرُ والتأديب الشّديد فقد آذناك أن لا محيدَ، ولقد أنصَفَ الإمامُ ابن حجر المكّي [انظر: "الإعلام في بقواطع الإسلام" صـ٤٤] إذ قال كما نقل عنه في "النسيم": "الظاهر أنّ لفظَه ليس صريحاً في ذمّ الأنبياء ولا سبِّهم، فلا يكفر بمجرّد هذا اللّفظ، بل يعزَّر التعزير الشّديد" ["النسيم" القسم ٤، الباب ١، فصل الوجه ٤، ٦/ ٢٢٦] اهـ، والله تعالى أعلم. [الإمام أحمد رضا].

(١) أي: فيما هو نقصٌ -كما ذكرنا- لا فيما هو مدحٌ، وأراد بالتشبيه التصويرَ في الأذهان، والتقريبَ إلى الأفهام، كقول القائل: وجهُه ﷺ كالقمر ليلةَ البدر، أو كأنّ الشمسَ تجري في وجهِه، وإن كان الشمسُ والقمرُ ناقصَين في كمال النقصان بالنّسبة إلى وجه هذا السّراج المنير اللمّاع بلمعان: «مَن رآني فقد رأى الحقّ» [انظر: "صحيح البخاري" كتاب التعبير، باب مَن

=

ولم يبقَ إلّا سائرُ النّاس، فعليه في ذلك الأدبُ الشّديد؛ لأنّ فيهم عالماً ووليّاً، وأذيةُ سائرِ المسلمين يُوجِب العقوبةَ والتعزيرَ على قدر القائلِ والقولِ والمقولِ فيه"[1].

قال القاضي: "وقد كان اختلف شُيوخُنا فيمَن قال لشاهدٍ شهِدَ عليه بشيءٍ ثمّ قال:[2] أَ تتّهِمُني؟ فقال: الأنبياءُ يُتّهَمون، فكان شيخُنا أبو إسحاق ابنُ جعفر[3] يرى قتلَه؛ لبشاعة ظاهر اللّفظ، وكان القاضي أبو محمد بن منصور[4] يتوقّف عن القتل[5]"[6]. قال القاري: "إن أراد بالكذب، فهذا كفرٌ صريحٌ، وإن أراد

=

رأى النّبيَ ﷺ في المنام، ر: ٦٩٩٦، صـ١٢٠٧] وقد جاء في التنزيل: ﴿مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ﴾ [النور: ٣٥]. [الإمام أحمد رضا].

(١) "شرح الشفا" القسم ٤، الباب ١، فصل، ٢/ ٤٣٤، ٤٣٥.

(٢) أي: ثمّ قال الشاهدُ للمشهود عليه: أتظنّني كاذباً، فقال: إنّ الأنبياءَ يظنّ بهم هذا، وليست التهمةُ البهت البحت حتّى يقال: إنّهم -صلواتُ الله تعالى وسلامُه عليهم- قد كذّبهم الكافرون، بل هو القولُ عن ريبةٍ في المقول فيه. ألا ترى أنّ أئمّةَ الجرح والتعديل يقولون: "فُلانٌ متّهَمٌ بالكذب" فيعدّ هذا أشدّ جرحٍ بعد قولهم: "كذّاب"، ولو كان المعنى على البهت لما كان جَرحاً أصلاً. [الإمام أحمد رضا].

(٣) هو إبراهيم بن جعفر الفقيه المشاوِر، أبو إسحاق اللواتي، شيخ صالح من أهل الدّين والفضل والعقل. كان يدرّس "الموطّأ" ويتفقّه فيه، وكان عاقلاً مهيباً كثيرَ الوقار، لا يتكلّم أحدٌ في مجلسِه إلّا بمسألة علم أو كلام فيه منفعةٌ. توفّي سنة ثلاث عشرة وخمسمئة في جُمادى الأولى.

("الديباج" باب الألف، من اسمه إبراهيم، ر: ١٣ إبراهيم بن جعفر، صـ٢٦٩، ٢٧٠ ملتقطاً).

(٤) هو عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن قاسم بن منصور اللَّخمي أبو محمد. سمع من أبي علي وأخذ عنه في اجتيازه بسبتة مقدمه من المشرق. ولأبي الفضل بن عياض رواية عنه ومناظرة عنده في "الموطّأ" و"المدوّنة" و"أصول الدّين". وتوفّي في شعبان سنة ٥١٣. ("معجم أصحاب القاضي أبي علي الصدفي" حرف العين، من اسمه عبد الله، صـ٢٠٤).

(٥) "لاحتمال اللفظ عنده أن يكونَ خبراً عمَّن اتّهمهم من الكفّار" اهـ. ("شفا") [القسم ٤، الباب ١، فصل، الجزء ٢، صـ١٤٥]. [الإمام أحمد رضا].

(٦) "الشفا" القسم ٤، الباب ١ في بيان ما هو في حقّه ...إلخ، فصل، الجزء ٢، صـ١٤٥.

ببعض المعاصي(١) فلا، لكن السّياقَ قرينةٌ للأوّل، فتأمّل"(٢).

لا يُقاس الحدّادون بالملائكة

الوجه الخامس: أن لا يقصدَ نقصاً -لنبيِّه-، ولا يذكرَ عيباً -في أمرِه-، ولا سَبّاً، ولكنّه ينزِعُ(٣) بذكر بعضِ أوصافِه، أو يستشهدُ ببعض أحوالِه ﷺ الجائزةِ عليه في الدّنيا، على طريق ضرب المَثل، والحجّةِ لنفسِه أو لغيرِه على(٤) التشبُّه به، أو عند هضيمةٍ(٥) نالتْه، أو غَضَاضَةٍ لحِقتْه، ليس على طريق التأسّي(٦) وطريق التحقيق، بل على مقصدِ الترفيع لنفسِه أو لغيرِه، أو على سبيل التمثيل وعدمِ التوقير(٧) لنبيِّه ﷺ، أو قصد الهزلَ والتنديرَ(٨) بقوله، كقول القائل: "إن قيلَ فيّ السُّوء، فقد قيلَ في

---

(١) أي: الصغائر. [الإمام أحمد رضا].

(٢) "شرح الشفا" القسم ٤، الباب ١، فصل، ٢/ ٤٣٦.

(٣) يميل. [الإمام أحمد رضا].

(٤) هكذا في نسخة "شرح القاري"، والذي في نسختي "المتن" و"النسيم": "أو على التشبّه به" عطفاً على قوله: "على طريق ضرب المثل" وهو الأظهَر الأمثَل. [الإمام أحمد رضا].

(٥) أي: نقيصة. [الإمام أحمد رضا].

(٦) الاقتداء. [الإمام أحمد رضا].

(٧) أقول: لم يرد أن يقصدَ القائلُ عدمَ التوقير؛ فإنّه لا يكون على هذا من الوجه الخامس، وسيصرّح في بيان حكمِه أنّه وإن لم يتضمن سَبّاً، ولا قصَدَ قائلُها غضاً، فما وقّر النُبوّة، ولا عظم الرّسالة ...إلخ [انظر: صـ٣١٦]. فالمراد: أنّه أتى بالكلام في محلٍّ خالٍ عن التوقير، كأن يذكرَ ما يجوز عليهم -صلواتُ الله تعالى عليهم- بألفاظٍ حسنةٍ مهذَّبةٍ مثقَّفةٍ مؤدَّبةٍ في محلٍّ يظهر به ما لهم عند الله من العظَمةِ والتبجيل، والثوابِ الجميل، والأجرِ الجزيل، والفضلِ الجليل؛ فإنّه ليس من الوجوه في شيء. [الإمام أحمد رضا].

(٨) هذا لفظٌ اختلِف فيه النُّسخُ واضطربتْ فيه الشّروحُ، ففي بعضِها أو جُلِّها كالمتَين، أعني متنَنا هذا ونسختي متن "الشّفاء" بمثناةٍ فوقيّةٍ و"نون" فـ"دالٌ" و"راء" مهملتَين، قال القاري: =

=

"مصدر "ندّر" بدالٍ مهملةٍ مشدّدة، ومعناه: الإسقاطُ، أي: أو قصد السّاقطَ من القول أو الفعل" ["شرح الشفا" القسم ٤، الباب ١، فصل، ٢/ ٤٣٨] اهـ. وقال الخَفاجي: "قيل: معناه: الإسقاطُ، أي: إسقاطُ حرمةِ مقامِه" ["نسيم الرياض" القسم ٤، الباب ١، فصل الوجه ٥، ٦/ ٢٣٢] اهـ.

أقول: وهذا أَولى من الأوّل؛ إذ لم يعرف الإسقاطُ بمعنى الإتيان بالسّاقط من القول، على أنّه يبقى حينئذٍ قولُه: "بقوله" فارغاً عبثاً، ويكدر هذا أيضاً أنّ إسقاطَ مفعولِ "الإسقاط" -وهو الحرمةُ- بعيدٌ وتعقيد، قال القاري: "ويجوز أن يكونَ من مادّة النُّدور، وهو الشُّذوذ، فالمرادُ الإتيانُ بنادرٍ من قولٍ أو فعلٍ بشيءٍ غريب. والحاصل: أنّه خلافُ التشهير مما يقتضي التعظيمَ والتوقيرَ" [أي: في "شرح الشفا" القسم ٤، الباب ١، فصل، ٢/ ٤٣٨] اهـ. وهذا الذي سوّغه القاري وجعله مؤخَّراً عمّا تقدّم، قدّمه الخَفاجي واعتمده فقال: "أي: الإتيانُ بأمرٍ نادرٍ شاذٍّ وقوعُه، فيذكره على سبيل الشّذوذ لا التشهير والترفيع" [أي: في "النسيم" القسم ٤، الباب ١، فصل الوجه ٥، ٦/ ٢٣٢] اهـ. بيد أنّ المعروفَ بهذا المعنى هو الإندار.

وإذا جاوزتَ هذا فأنا أقول: بل الأَولى تفسيرُه بإتيان نادرةٍ من النّوادر، وهي المعاني اللَّطيفة الظريفة المعجبة، وربما كانت مضحكةً كما يقال "نوادِر جُحا" و"نوادِر أبي نواس"، وهي التي يقال لها في عُرفنا "لطيفة"، فيكون ناظراً إلى قوله: "على طريق ضرب المَثل"، ويناسبُه قرانُه بالهزل، ويؤيِّده قولُه فيما يأتي: "أو ضرب مثلاً لتطييب مجلسِه"، ومع تلك المؤيّدات استعمالُ النّادرة في هذا المعنى أعرَف وأشهَر من جعل التندير بمعنى الذِكر على سبيل الشّذوذ والخمول، وجعل التشهير بمعنى الذِكر على سبيل الترفيع كما لا يخفى.

ووقع في بعض "الشّروح": "التنديد" بـ"الدّال" في آخرِه، نقله التلمساني وقال: "هو كالغيبة يقال: "ندّد بفلانٍ" إذا قال فيه كلمةَ سوء، قال الجوهري [انظر ترجمته: ("هدية العارفين" ٥/ ١٧٢)]: "يقال: ندّد به شهّره وسمّع به" [أي: في "الصحاح" باب الدال، فصل النون، ٢/ ٤٧٤]، ومعناهما متقاربان" اهـ. قال القاري: "لا يخفى أنّه تصحيف؛ لأنّ هذا وقع سجعاً في مقابلة قوله: "التوقير" فيتعيّن أن يكونَ براء في آخره" [أي: في "شرح الشفا" القسم ٤، الباب ١، فصل الوجه ٥، ٢/ ٤٣٨] اهـ.

أقول: لم يلتزم القاضي الإمامُ هاهنا السجعَ، بل لا يوجَد هاهنا سجع، غير هذا إن كان بـ"الرّاء" فكيف يجعل المحافظة على السجع سبباً للجزم بكونه بها، ولا شكّ أنّ معناه المذكور

=

النّبي"، أو "إن كُذِّبتُ فقد كُذِّب الأنبياءُ"، أو "إن أذنبتُ فقد أذنبُوا"، أو "أنّى أسلَم من ألسِنة النّاس، ولم يسلمْ منهم أنبياءُ الله ورُسُلُه"، أو "قد صبرتُ كما صبر أولو العَزم أو كصبر أيّوب" ونحوها، فإنّ هذه وإن لم تتضمّن سَبّاً، ولا أضافت نقصاً، فما وقّر النُبوّةَ، ولا عظّم الرّسالةَ، حتّى شبّه مَن شبّه في كرامةٍ نالها، أو معرّةٍ[1] قصد الانتفاءَ[2] منها، أو ضرب مَثلاً لتطييب مجلسِه، أو إعلاءٍ في وصفٍ لتحسين كلامِه بمَن عظّم اللهُ

=

من أقرَب المَعاني وأقعَدها في المقام، قال في "القاموس" [انظر ترجمته: ("كشف الظنون" ٢/ ٢٧٨)]: "ندّد به صرّحَ بعيوبِه وأسمعه القبيح" ["القاموس" باب الدال، فصل النون، صـ٣٤٦] اهـ. وهذا أولى من الاستشهاد بما في "الصّحاح" [انظر ترجمته: ("كشف الظنون" ٢/ ٩٥، ٩٦)] كما لا يخفى، غير أنّ الشأنَ في ثبوت الرّواية عن القاضي الإمام.

وقيل: إنّه "التنذير" بـ"نون" و"ذال" معجمة بمعنى التكلّم بما فيه تعييب وتشهير، قال الخَفاجي: "وفيه نظر" ["النسيم" القسم ٤، الباب ١، فصل الوجه ٥، ٦/ ٢٣٣] اهـ. وكأنّه لأنّه لم يعرف لغةً، والله تعالى أعلم. وهكذا في النّسخة المحقّقة من عبده علي كوشك صـ٧٩٥.

ووقع في أصل الدُلَجي: "التبذير" بموحدة فـ"ذال" معجمة، وفسّره بالإعلام. أقول: هذا التفسير يناسب التنذير بـ"النون"، يقال: "نذر الشيء علمه، والإنذار الإعلام"، ثمّ لا محلَّ له في هذا المقام، ولذا قال القاري: "الظاهرُ أنّه تصحيفٌ في المبنى، وتحريفٌ في المعنى" [أي: في "شرح الشفا" القسم ٤، الباب ١، فصل الوجه ٥، ٢/ ٤٣٨] اهـ.

أقول: أمّا المعنى ففيه ما علمتَ، وأمّا المبنى فهو الذي استظهره الخَفاجي، وفسّره بتفسير قريب، حيث قال بعد ما تقدّم: "والظاهرُ أنّه بـ"باءٍ" موحَّدةٍ و"ذالٍ" معجمةٍ تجوز به عن السفاهة والتلفّظ بما لا يليق به" [أي: في "النسيم" القسم ٤، الباب ١، فصل الوجه ٥، ٦/ ٢٣٣] اهـ.

والحاصل: أنّ الأقرَبَ هو اللّفظُ الأوّل على المعنى الرّابع الذي ذكرت، ثمّ اللّفظُ الرابع على المعنى الأخير مختارُ الخَفاجي، والله تعالى أعلم. [الإمام أحمد رضا].

(١) منقصة. [الإمام أحمد رضا].

(٢) أي: التبرّي. [الإمام أحمد رضا].

خطرَه[١]، وشرّف قدرَه، وألزَم توقيرَه، فحقّ هذا -إنْ درأ القتل- الأدبَ والسّجنَ، وقوّةَ تعزيرِه بحسب شُنعةِ مقالِه، ومقتضى قُبحِ ما نَطَق به، ومألوفِ عادتِه بمثلِه أو نُدُورِه وقرينةِ كلامِه أو ندمِه على ما صدر منه. ولم يزل المتقدّمون يُنكِرون مثلَ هذا، ممن جاء به عن مالكٍ في رجلٍ عيّر رجلاً بالفقر فقال: "تُعيِّرني بالفقر، وقد رَعى النبيُّ ﷺ الغنمَ" فقال مالكٌ: "قد عرّض بذكر النّبي ﷺ في غير موضعِه، أرى أن يؤدَّبَ"، وقال: "لا ينبغي[٢] إذا عُوتِبوا أن يقولوا: قد أخطأت الأنبياءُ قبلَنا"[٣].

قال القاري: "فإنّ هذا خطأٌ من وُجوه؛ إذ لا يُقاس الحدّادون بالملائكة؛ فإنّ خطأَ الأنبياء ما كانت إلّا زَلّاتٌ نادرةٌ في بعض أوقاتٍ تسمّى صغائر، بل خلافَ الأَولى، بل حَسَناتٍ بالنِّسبة إلى سيِّئاتِ غيرِهم، وهي مع هذا محوّةٌ بتَوبةٍ عقيبَها، وتحقيق[٤] قبولها، كما أخبر اللهُ تعالى بها، بخلاف ذُنوب الأمم؛ فإنّها شاملةٌ للكبائر وغيرها عمداً وخطأً واستمراراً، وعلى تقدير توبتِهم لا يعرَف تحقّقُ شروطِ صحتِها وقبولها، بل ولا يُدرَى خاتمةُ أمر صاحبِها، بخلاف الأنبياء؛ فإنّهم معصومون من الإصرار على المعصيّة، ومأمونون من سُوء الخاتمة، فلا تصحّ هذه المُقايَسةُ"[٥].

وقال القاري: "وأمّا قولُه: "إن أذنبتُ فقد أذنبوا" ففي خطرٍ عظيمٍ لعصمة الأنبياء، ولا سيّما قد غُفِر لهم ما كان في صورة المعصية، وظهر منهم الأَوبة[٦] في مقام التَوبة،

(١) أي: شرفه. [الإمام أحمد رضا].
(٢) لأهل الخطايا. [الإمام أحمد رضا].
(٣) "الشفا" القسم ٤، الباب ١، فصل الوجه ٥، الجزء ٢، صـ١٤٦-١٤٨.
(٤) أي: قد تحقّق قبول التوبة. [الميمني].
(٥) المرجع السابق، ٢/ ٤٤٧.
(٦) أي: الرجوع. [الإمام أحمد رضا].

فلا يذكَر الذنبُ المغفورُ بلا شبهةٍ في مقابَلة الذي هو حقيقةُ المعصية، وإن تابَ صاحبُه عنه فهو تحت المَشيئة؛ لعدم صحة شرائط التَوبة، فلا يُقاس الصّعلوكُ[١] بالملوك"[٢].

وقال القاري في قول أبي نواس[٣]: "تنازع الأحمدانُ الشبهَ فاشتبها": أراد المبالَغةَ في استوائهما في الفضل، وهذا كفرٌ صريحٌ، ليس له تأويلٌ صحيحٌ، إلّا أن يدّعيَ أنّه أراد بالأحمد غيرَ محمّدٍ رسول الله ﷺ"[٤].

وقال الخَفاجي في قول المعرِّي: "هو مثلُه في الفضل إلّا أنّه" بعدما قال القاضي: "شديدٌ[٥]؛ لتشبيهه غيرَ النّبي في فضلِه بالنّبي"[٦]: "وفيه مِن ترك الأدب ما لا يخفى، وقال: حاشاه من أن يرضَى به مَن له إسلامٌ أو ذَوقٌ؛ فإنّه كفرٌ بغير لذّةٍ"[٧].

إيمانُ والدَي رسولِ الله ﷺ

وقال القاضي: "قال عمرُ بن عبد العزيز لرجلٍ: انظر لنا كاتباً يكون أبوه عربيّاً" فقال كاتبٌ له: "قد كان أبو النّبي[٨] كافراً"، فقال: "جعلت هذا مَثلاً!" فعزَلَه وقال: "لا تكتبْ لي أبداً!"[٩]. قال القاري: "وهذا يُوافِق ما قال إمامُنا في "الفقه

---

(١) المحتاج. [الإمام أحمد رضا].

(٢) "شرح الشفا" القسم ٤، الباب ١، فصل الوجه ٥، ٢/ ٤٣٨.

(٣) هو الحسن بن هانئ بن عبد الأوّل بن الصباح الحكمي البغدادي أبو نواس الشاعر المشهور، توفّي سنة ١٩٦هـ. له: "ديوان" شعره. ("هدية العارفين" ٥/ ٢٢٠).

(٤) "شرح الشفا" القسم ٤، الباب ١، فصل الوجه ٥، ٢/ ٤٤٥.

(٥) أي: هذا. [الإمام أحمد رضا].

(٦) "الشفا" القسم ٤، الباب ١ في بيان ما هو في حقّه ...إلخ، فصل الوجه ٥، الجزء ٢، صـ١٤٦.

(٧) المرجع نفسه، ٦/ ٢٣٥.

(٨) صلّى الله تعالى عليه وسلّم. [الإمام أحمد رضا].

(٩) "الشفا" القسم ٤، الباب ١، فصل الوجه ٥، الجزء ٢، صـ١٤٨.

الأكبر": "إنّ والدَي رسولِ الله ﷺ ماتا على الكفر"[1] -إلى أن قال-: "ولكن

(١) لم يثبت هذا عن سيّدنا الإمام الأعظم رضي الله عنه. قال العلّامة السيّد الطحطاوي رحمه الله في "حاشيته على الدرّ المختار" [انظر ترجمته: ("هدية العارفين" ٥/ ١٥٢)] من باب نكاح كافرٍ، ما نصُّه: "فيه إساءةُ أدبٍ، والذي ينبغي اعتقادُه حفظهما من الكفر" -وذكر الكلامَ إلى أن قال-: "وما في "الفقه الأكبر": "من أنّ والدَيه ﷺ ماتا على الكفر" فمدسوسٌ على الإمام، ويدلّ عليه أنّ النُّسخ المعتمَدة منه ليس فيها شيءٌ من ذلك. قال ابنُ حجر المكّي في "فتاواه": "والموجودُ فيها ذلك لأبي حنيفة محمد بن يوسف البخاري، لا لأبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي، وعلى التسليم أنّ الإمامَ قال ذلك فمعناه: أنّهما ماتا في زمن الكفر، وهذا لا يقتضي اتصافُهما به" ...إلى آخر ما أفاد وأجاد. ["حاشية الطحطاوي على الدر" كتاب النكاح، باب نكاح الكافر، ٢/ ٨٠].

أقول: ولهذه العبارة قرينةٌ أخرى توجَد مثلُها في بعض النُّسخ دون الأخرى، وهي قوله: "ورسولُ الله ﷺ مات على الإيمان" ["الفقه الأكبر" صـ٣١١]. والعلّامة القاري نفسُه قد ارتاب في صحة نسبتِها إلى الكتاب، حيث قال: "لعلّ مرامَ الإمام على تقدير صحة وُرود هذا الكلام" ["منح الروض" صـ٣١١] ...إلخ. فاقطع بصحة هذه مع اشتراكهما في خلو النُّسخ المعتمَدة عنهما مما يُفضي إلى التعجب.

ثمّ أقول: معلومٌ قطعاً أنّ الترجيحَ في المسألة لو فُرض إلى هؤلاء، لم تكن قصاراه إلّا ظنٌّ لم يبلغ من غالب الرّأي مبلغاً يتضاءل دونه الخلاف، فضلاً عن أن يكونَ هناك قاطعٌ، ومَن سبَرَ سِير هذا الإمام الأجل رضي الله عنه أيقنَ أنّه كان أعقَل من الهجوم على مثل هذا من دون قاطع، وهو الذي لم يُسمَع قطّ يقع في آحاد النّاس، فكيف بأبوَي رسول الله ﷺ، فكيف بهذا الاعتناء الشّديد به، الباعثِ على إدراجه في كتاب أصول الدّين، فهو إن سُلّم ثبوتُه روايةً كان هذا انقطاعاً باطناً، مثبِتاً لنزاهة إمامِنا عن لَوثه.

ثمّ الموافقة إنّما هي في قول ذلك الكاتب السّيء الأدب، ولا حجّةَ فيه، أمّا قولُ أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز فليس فيه ما يوافقه، بل قال العلّامة الخَفاجي في "النسيم": "هذا تأديبٌ له وتعزيرٌ حتّى ينزجرَ أمثالُه عن أمثال هذه المقالة" ["النسيم" القسم ٤، الباب ١، فصل الوجه ٥، ٦/ ٢٤٤]، وفي ذلك إشارةٌ إلى إسلام أبوَيه ﷺ. قال ابن حجر: "وهذا هو الحقّ، بل في حديثٍ صحّحه غيرُ واحدٍ من الحفّاظ، ولم يلتفتوا لمن طعَنَ فيه أنّ
=

=
اللهَ تعالى أحياهما له فآمَنا به، خصوصيّةً لهما، وكرامةً له ﷺ" ["أفضل القرى" صـ١٠١] ...إلخ. أقول: وهذا ليجدا أفضليةَ الإيمان به ﷺ ويصيرا من هذه الأمّة خير الأمم، أمّا نفس الإيمان فكان حاصلاً لهما.

قال القاري في "منح الرَّوض" تحت العبارة المذكورة المنسوبة للإمام: "هذا ردٌّ على مَن قال: إنّهما ماتا على الإيمان، أو ماتا على الكفر ثمّ أحياهما اللهُ تعالى فماتا في مقام الإيقان" ["منح الروض" صـ٣١٠ ملتقطاً] اهـ.

أقول: هذا عجبٌ من العجائب! فيا سبحان الله! من أين الدّلالةُ فيه على إنكار الإحياء؟! وبأيّ لفظٍ دلّ عليه؟! وبأيّ حاجبٍ أومى إليه؟! ولكن الإيلاعَ بشيءٍ يأتي بالعجائب. قال: "وقد أفردتُ لهذه المسألة رسالةً مستقلةً، ودفعتُ ما ذكره السُّيوطي في رسائله الثلاثِ في تقوية هذه المقالة، بالأدّلة الجامعة المجتمعة من الكتاب والسنّة والقياس وإجماع الأمّة" ["منح الروض" صـ٣١٠] اهـ. وذكر نحوها هاهنا في "شرح الشفاء" [القسم ٤، الباب ١، فصل الوجوه ٥، ٢/ ٤٤٧]، قد حذفه المصنّفُ العلّام ﵀؛ لأنّه لم يعجبه أمرُه.

أقول: للإمام الجليل الجلال السُّيوطي ﵀ ستُّ رسائل في هذه المسألة، والمسألةُ ليست من الفقه؛ إذ لا تتعلّق بأفعال المكلَّفين من حيث أنّها تحلّ وتحرّم وتصح وتفسد، ولا مدخلَ فيها للقياس أصلاً، وأمّا الإجماعُ فأين الإجماع؟ وقد كثر النزاعُ، وشاع وذاع، وملأ البقاع، وإنّما الحقُّ ما أفاد الإمامُ السيوطي: أنّ المسألةَ خلافيةٌ، وأنّ كلا الفريقَين أئمّةٌ أجلّاء، وأمّا الكتابُ فلا نصَّ فيه على شيءٍ في الباب، وإن تعلّق ببعض ما يذكر في أسباب النزول، كان رجوعاً إلى الحديث، ولا شكَّ أنّه هو المأخذُ وحدَه لأمثال المسألة، والسيوطي أعلى كعباً، وأوسَع باعاً، وأعظَم ذراعاً منكم ومن أضعاف أمثالكم في المعرفة بالحديث وطُرقِه وعِللِه ورجالِه وأحوالِه، فكان الأسلَم لكم القبولُ، وإلّا فالتسليم، وإلّا فالسُّكوت. وأمّا قولُكم: "بالأدلة الجامعة المجتمعة" ...إلخ، فما أحسَنَ هذه "الباء"! إن فُرضت متعلّقةً بـ"ذكر" لا بـ"دفعتُ"؛ فإنّ الإمامَ الجليل ﵀ قد أثبَتَ المسألةَ بدلائل قاهرةٍ، لو وُضعتْ على الجبال الرّاسيات لانْدكّت، وللعبد الضعيف رسالةٌ في الباب سمّاها: "شُمول الإسلام لأصول الرّسول الكِرام" (١٣١٥هـ) [هذه رسالة مطبوعة في "فتاواه" كتاب الشتّى، سيرة وفضائل وخصائص سيّد المرسَلين ﷺ، ٣٠/ ٢٦٧-٣٠٥]. زاد فيها على ما ذكروه بما منحنِي المَولى ﷻ، ولقد وددتُ أن أظفرَ برسالتكم؛ فإنّي لأرجو أن يفتحَ ربِّي في الجواب عنها بما يكفي ويشفي.
=

لا يجوز أن يذكرَ مثل هذا في مقام المَعَرَّة[١]"[٢].

كونُ النّبي أمّياً آيةٌ له معجزةً وكرامةً

قال القاضي: "قال أبو الحسن في شابٍّ معروفٍ بالخير، قال لرجلٍ شيئاً فقال الرجلُ: "اسكتْ؛ فإنّك أُمّيٌّ" فقال: "أَليس كان النبيُّ ﷺ أمّيّاً" فشُنّع عليه مقالُه، وكفّره النّاسُ، وأشفق الشّابُّ، وأظهَر النّدمَ عليه، فقال أبو الحسن: "أمّا إطلاقُ الكفرِ عليه فخطأٌ، لكنّه مُخطِئٌ في استشهادِه بصفةِ النّبي ﷺ، وكونُ النّبي[٣] أمّياً آيةٌ له"[٤].

قال القاري: "أي: معجزةً وكرامةً"[٥] وكذا قال الخَفاجي[٦].

وقال القاري في الفصل الأوّل، من الباب الأوّل، من القسم الأوّل، في ذَيل قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّنَ رَسُولاً﴾ [الجمعة: ٢]: "لكن الأميّةَ في حقِّه عليه السلام معجزةٌ ومَنقَبةٌ، وفي حقّ غيرِه معيبةٌ ونقيصةٌ"[٧].

فائدة جليلة: قد ظهرَ بما ذكرنا جهالةُ مُكَلِّبِ[٨] النَجديّة، بإنكاره على تفسير

=

وبالجملة فقد ظهرتْ لنا -بحمد الله تعالى- على إسلام الأبوَين الكريمَين رضي الله عنهما دلائلُ ساطعةٌ لم تُبق لأحدٍ مقالاً، ولا للرَّيب والشّكِ مجالاً، والخلافُ لم يخف عنّا، ولكن إذا جاء نهرُ الله بطَلَ نهرُ معقل، ولله الحمد!. [الإمام أحمد رضا].

(١) أي منقصة. [الإمام أحمد رضا].

(٢) "شرح الشفا" القسم ٤، الباب ١، فصل الوجه ٥، ٢/ ٤٤٧.

(٣) صلّى الله تعالى عليه وسلّم. [الإمام أحمد رضا].

(٤) "الشفا" القسم ٤، الباب ١، فصل الوجه ٥، الجزء ٢، صـ١٤٩.

(٥) "شرح الشفا" القسم ٤، الباب ١، فصل الوجه ٥، ٢/ ٤٤٩.

(٦) "النسيم" القسم ٤، الباب ١، فصل الوجه ٥، ٦/ ٢٤٨.

(٧) "شرح الشفا" القسم ١، الباب ١، الفصل ١، ١/ ٤٢.

(٨) أي: معلِّمهم. [العلاّمة محمد أحمد المصباحي].

الآية بالمعجزة في هذه العبارة!![1].

وقال القاضي: "وكون هذا أمّياً نقيصةٌ فيه وجهالة، ومن جهالتِه احتجاجُه بصفة النّبي ﷺ، لكنّه إذا استغفَرَ وتابَ واعترفَ ولجأَ إلى الله تعالى فيُترَك؛ لأنّ قولَه لا ينتهي إلى حدِّ القتل، وما طريقُه الأدبُ فطَوعُ فاعلِه بالنَدم عليه، يُوجِب الكفَّ عنه"[2] انتهى كلامُ القاضي.

أقول: فما حال! لم يشفق[3]، ولم يندَم، ولم يستغفرْ، ولم يتُبْ، ولم يعترفْ بخطئِه، ومَن جاء من بعده[4] فأصرَّ عليه وقام للخصومة، لا حولَ ولا قوّةَ إلّا بالله العليّ العظيم!.

الوجه السادس: "أن يقولَ القائلُ ذلك حاكياً عن غيره، وآثِراً عن سواه، فهذا يُنظَر في صورة حكايتِه، وقرينةِ مقالتِه، ويختلف الحكمُ باختلاف ذلك على أربعة وُجوهٍ: (١) الوجوبُ، (٢) والندبُ، (٣) والكراهةُ، (٤) والتحريمُ، فإن كان أخبر به على وجهِ الشّهادة، والتعريفِ لقائلِه، والإنكارِ، والإعلامِ بقوله، والتنفيرِ عنه، والتجريحِ له، فهذا ممّا ينبغي امتثالُه ويُحمَد فاعلُه. وكذلك إن حَكَاه في كتابٍ أو في مجلسٍ على طريق الردّ له، والنَّقصِ على قائلِه، والفُتيا بما يَلزمه، وهذا منه ما يجب، ومنه ما يستحَب، بحسب حالاتِ الحاكي لذلك والمحكي عنه. فإن كان القائلُ لذلك ممّن تصدّى لأن يؤخَذَ عنه العلمُ أو روايةُ الحديث، أو يُقطَع بحكمِه أو بشهادتِه -أي:

---

(١) أي: في "صراط مستقيم" مقدّمة المؤلّف، صـ٤.

(٢) "الشفا" القسم ٤، الباب ١، فصل الوجه ٥، الجزء ٢، صـ١٤٩.

(٣) أراد به طاغيةَ النجديّة إسماعيل الدهلوي. [الإمام أحمد رضا].

(٤) وهُم الوهابية متّبعوه. [الإمام أحمد رضا].

لعدالتِه-، أو فُتياه في الحقوق -لعلمِه وحلمِه- وجبَ على سامع -قولِه- الإشادةُ[١] بما سمِعَ منه، والتنفيرُ للنّاس عنه، والشّهادةُ عليه بما قاله، ووجبَ على مَن بلغَه ذلك من أئمّة المسلمين إنكارُه وبيانُ كفره -إن صدر منه ما يُوجِبه- وفسادُ قولِه -على تقدير خطئه في تقريره-؛ لقَطعِ ضررِه عن المسلمين، وقياماً بحقّ سيّد المرسَلين[٢]. وكذلك إن كان ممّن يعِظُ العامّةَ أو يؤدِّب الصّبيانَ؛ فإنّ مَن هذه سريرتُه لا يؤمَن على إلقاء ذلك في قلوبهم، فيتأكّد في هؤلاء الإيجابُ لحقّ النّبي ﷺ، ولحقّ شريعتِه، ولحقّ الله"[٣].

حكمُ مَن تكلّم بكلمة الكفر

قال القاري: "في[٤] "مجمع الفتاوى"[٥]: "لو تكلّم بكلمة الكفر مذكِّرٌ، وقَبِلَ القومُ ذلك منه، كفروا، حيث لم يُعذرُوا بالجهل"[٦]. وزاد في "المحيط": "وقيل: إذا سكت القومُ عن المذكِّر وجلسُوا عنده بعد تكلُّمِه بكلمة الكفر، كفَروا"[٧] يعني إذا علِموا أنّه كفَرَ به، أو اعتقدُوا كلامَه (وإن[٨] لم يكن القائلُ بهذا السّبيل، فالقيام بحقّ النّبي ﷺ واجبٌ، وحمايةُ عرضِه متعيَّن، ونُصرتُه عن الأذَى حَيّاً وميِّتاً مستحقّ) أي: فرضُ

---

(١) أي: الإشاعة. [الإمام أحمد رضا].

(٢) صلّى الله تعالى عليه وسلّم. [الإمام أحمد رضا].

(٣) "الشفا" القسم ٤، الباب ١، فصل الوجه ٦، الجزء ٢، صـ١٤٩.

(٤) مقولة "قال". [الإمام أحمد رضا].

(٥) "مجمع الفتاوى" لأحمد بن محمد بن أبي بكر الحنفي، المتوفّى سنة٥٢٢هـ.

("كشف الظنون" ٢/ ٤٩٩. و"الأعلام" ١/ ٢١٥).

(٦) "مجمع الفتاوى" كتاب السير، فصل في ألفاظ الكفر، قـ٢٩٠.

(٧) لم نعثر على هذا النقل.

(٨) رجوعٌ إلى كلام القاضي الإمام، عطفٌ على قوله: "فإن كان القائل لذلك" ...إلخ. [الإمام أحمد رضا].

عينٍ (على كلّ مؤمنٍ، لكنّه إذا قام بهذا مَن ظهَرَ به الحقُّ، وفُصلتْ به القضيةُ، وبَانَ به الأمرُ، سقَطَ عن الباقي الفرضُ، وبقي الاستحبابُ في تكثير الشّهادة، وعضدِ التحذير منه، وقد أجمَعَ السَّلَفُ على بيان حال المتَّهم في الحديث) أي: في روايتِه بذكرِ جَرحِه وطعنِه وعدالتِه وديانتِه، حتّى رُوي أنّ يحيى بن مَعين[١] مع جلالتِه رُئي طائفاً بالبيت المكرَّم يقول: "فُلانٌ كذّابٌ"، "فُلانٌ وضّاعٌ" في روايته (فكيف بمثل هذا) المقام الذي يجب فيه القيامُ (وأمّا إباحةُ حكاية قولِه لغير هذَين المقصدَين، فلا أرَى لها مَدخَلاً في الباب، فليس التفكُّهُ[٢] بعرض رسول الله ﷺ والتَّمَضْمُضُ[٣] بسُوء ذِكره لأحدٍ، لا ذاكراً[٤] ولا آثِراً[٥] لغير غرضٍ شرعيٍّ بمُباحٍ، وأمّا[٦]) للشّهادةِ والردِّ والنقصِ

---

(١) هو الحافظ أبو زكريا يحيى بن مَعين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرّحمن المري البغدادي الحافظ الكبير، المتوفّى حاجّاً بالمدينة المنوّرة في ٢٢ ذي الحجّة من سنة ٢٣٣هـ. وكانت ولادته سنة ١٥٩. من تصانيفه: "الجرح والتعديل" في رجال الحديث، و"كتاب التاريخ". ("هدية العارفين" ٦/ ٤٠١).

(٢) التفكُّه تناوُلُ الفواكه، ويكون غالباً فضلاً عن الحاجة، فيما اعتاده المُترِفون المسرِفون، فاستعاره للتحدّث به في فضول الكلام على جهة الإسراف من دون حاجةٍ شرعيّةٍ إليه. [الإمام أحمد رضا].

(٣) التمضمُضُ المضمضة، وفسّره القاري هنا بـ"التحرّك والتكثّر" ["شرح الشفا" القسم ٤، الباب ١، فصل الوجه ٦، ٢/ ٤٥٢ ملتقطاً]. وأحسَن منه قولُ علّامة الأدب في "النسيم" حيث قال: "أي: إجراؤُه على فمِه ولسانِه مستعارٌ من تمضمضٍ بالماء إذا غسل به داخلَ فمه، فشبّه الكلامَ بالماء وإدارتُه في فمه بالمضمضة" ["النسيم" القسم ٤، الباب ١، فصل الوجه ٦، ٦/ ٢٥٢] اهـ. وبقي شيءٌ لتمام المرام، وهو أنّ ماءَ المضمضة يؤخَذ ويمجّ، ولا يكون مقصوداً لنفسه، فأراد التفوّهَ به على جهة التهيّ من دون حاجةٍ شرعيّةٍ إليه، فافهم. [الإمام أحمد رضا].

(٤) من نفسه. [الإمام أحمد رضا].

(٥) من غيره. [الإمام أحمد رضا].

(٦) حكايته. [الإمام أحمد رضا].

(فمتردِّدٌ بين الإيجاب والاستحباب) والأوّلُ[١] أَولى (فأمّا ذكرُه على غير هذا من حكايةِ سبِّه والإزراءِ بمَنصبِه على وجه الحكاياتِ، والأسمارِ[٢]، والطُرفِ[٣] وأحاديثِ[٤] النّاس ومقالاتِهم في الغَثّ والسَّمين، ومَضاحِكِ المُجّان[٥]، ونوادرِ السُخفاء[٦]، والخَوضِ في قيل وقال، فكلُّ هذا ممنوع، وبعضُها أشدُّ في المنع والعقوبة من بعض، فما كان مِن قائلِه الحاكي له على غير قصدٍ[٧] أو معرفةٍ، بمقدار ما حَكَاه[٨]، أو لم تكن عادتُه، أو[٩] لم يكن الكلامُ من البشاعة[١٠] حيث هو[١١]، ولم يظهر على حاكِيه استحسانُه واستصوابُه) ولم يظهر منه اعتقادُ كونِه حَسَناً ولا صواباً، بل ظَنّه مباحاً (زُجِر

---

(١) وهو الإيجاب. [الإمام أحمد رضا].

(٢) *رات كى داستان*. [الإمام أحمد رضا] أي: حديث اللّيل. [الميمني].

(٣) بضمٍ ففتحٍ جمعُ طرفةٍ، كغُرَفٍ جمعُ غرفةٍ، وهي النوادر المستظرفة. [الإمام أحمد رضا].

(٤) هو هنا جمعُ أحدوثةٍ كأغلوطةٍ، لا حديث، ومعناه: "*افسانه*" أي: أساطيرُهم ممّا لا طائلَ تحته. [الإمام أحمد رضا].

(٥) جمعُ ماجنٍ كحُكّام جمع حاكم معناه: "*بےباک*، وداعر، *ولوند*". [الإمام أحمد رضا].

(٦) "جمع سخيفٍ، وهو الرقيقُ العقل والدِّين" اهـ "نسيم" ["النسيم" القسم ٤، الباب ١، فصل الوجه ٦، ٦/ ٢٥٤]. [الإمام أحمد رضا].

(٧) للتنقيص. [الإمام أحمد رضا].

(٨) في القبح. [الإمام أحمد رضا].

(٩) هكذا هو بلفظة "أو" للترديد في المواضع الثلاثة في نسختَي المتن و"شرح القاري"، والذي في نسختي "شرح النسيم" بـ"الواو" [وفي نسخة التي بين أيدينا موضع الأوّل بـ"الواو"، وفي آخران بلفظة "أو"] فيها جميعاً، ولعلّه هو الأصوَب؛ فإنّ خفّةَ الحكم مبتنٍ على اجتماع جميعِ ذلك، والشدّةُ يكتفى فيها ببعضٍ منها، والله تعالى أعلم!. [الإمام أحمد رضا].

(١٠) والفظاعة. [الإمام أحمد رضا].

(١١) أي: منتهياً إلى الغاية. [الإمام أحمد رضا].

عن ذلك، ونُهي عن العودة إليه، وإن قُوِّم ببعض الأدب فهو مستوجِبٌ له، وإن كان لفظُه من البشاعة حيث هو، كان الأدبُ أشدَّ، وروايةُ[١] أشعار هُجوِه عليه السلام وسبِّه) في نثر الكلام (فحكمُ هذا حكمُ السابّ نفسِه، يُؤاخَذُ بقوله، ولا تنفعه نسبتُه إلى غيرِه، فيُبادَر بقتلِه، ويعجَّل إلى الهاوية أمِّه[٢]، وقد قال أبو عبَيد القاسم بن سلام[٣] فيمَن حفِظ شطرَ بيتٍ مما هُجِي به النبيُّ ﷺ: "فهو[٤] كفرٌ" وقد ذَكرَ بعضُ مَن

---

(١) اعلم أنّ المصنِّف العلّام رحمه الله قد اختصر هاهنا كلامَ القاضي الإمام، وبتمامه يظهر المرام، وهو هكذا: "وإن اتّهم هذا الحاكيُ فيما حكاه بأنّه اختلقه (أي: اخترعه من عند نفسه) ونَسَبه إلى غيره (تستُّراً وخوفاً عن المؤاخَذة) أو كانت تلك عادةً له (بأن يكثرَ من ذكره ويزعم أنّه حاك له) وظهر استحسانُه لذلك، أو كان مولعاً بمثله، والاستخفاف له (أي: عدّه هيناً عنده) أو التحفّظ (أي: حفظه كثيراً) لمثلِه، أو طلبه (ممن يعرفه حرصاً عليه) و(كثرة) رواية أشعار هجوِه ﷺ وسبِّه، فحكم هذا (الحاكي) حكم السابِّ نفسه" ["الشفا" القسم ٤، الباب ١، فصل الوجه ٦، الجزء ٢، صـ١٥٠، ١٥١ ملتقطاً] اهـ. موضحاً بزيادة ما بين الهلالَين مأخوذاً أكثره من "النسيم" [القسم ٤، الباب ١، فصل الوجه ٦، ٦/ ٢٥٤]. فهذا هو الذي حكم الحاكي فيه حكم السابّ، أمّا مجرّد الرّواية فعلى الوجوه التي قدّمها في صدر الكلام فاعرف. [الإمام أحمد رضا].

(٢) أي: مأواه كالأمّ التي ياوي إليها الولدُ. [الإمام أحمد رضا].

(٣) هو القاسم بن سلام الأزدي أبو عبيد البغدادي الأديب الفقيه اللُّغوي. وُلد سنة ١٥٤ وتوفّي بمكّة سنة ٢٢٤هـ. من تصانيفه: "أدب القاضي" على مذهب الشّافعي، و"الأمثال السائرة" و"غريب الحديث" و"غريب القرآن" و"فضائل القرآن" وغير ذلك. ("هدية العارفين" ٥/ ٦٥٧).

(٤) أي: "هجوُه كفرٌ، فالضميرُ راجعٌ لما علم من هُجِي، أو كفرٌ بمعنى كافرٍ مبالغةً، وما ذكره ظاهرٌ عند الرّضى به، لا إن قصد به غير ذلك، قاله ابنُ حجر" [أي: في "الأعلام بقواطع الإسلام" صـ٤٩] اهـ "نسيم" [القسم ٤، الباب ١، فصل الوجه ٦، ٦/ ٢٥٥، ٢٥٦ ملتقطاً]. [الإمام أحمد رضا].

ألّف[١] إجماعَ المسلمين على تحريم روايةِ ما هُجِيَ به ﷺ، وكتابتِه، وقراءتِه، وتركِه[٢] متى وجد دون محو) ونحوه، ولو[٣] من كتاب غيرِه، و[٤]حصولِ ضررِه[٥]؛ فإنّه ينفعُه من جهة دينِه"[٦].

الوجه السّابع: أن يذكرَ ما يجوز على النّبي ﷺ، أو يُختلَف في جوازِه عليه، وما يطرأ من الأمور البَشريّةِ، ويُمكِن إضافتُها إليه، أو يذكرَ ما امتُحِن به، وصبر في ذاتِ الله تعالى على شدّتِه، كلُّ ذلك على طريق الرّواية ومُذاكرةِ العلم، فهذا فنٌّ خارجٌ عن هذه الفنون الستّة؛ إذ ليس فيها غمصٌ ولا نقص، لكن يجب أن يكونَ الكلامُ فيه مع أهلِ العلم وفُهماءِ طلبةِ الدِّين، ويجتَنِب عن ذلك مَن عساه لا يفقَه، أو يُخشى به فتنة، قال[٧] عليه الصلاة والسلام مخبراً عن نفسِه باستِئجارِه لرعاية الغَنَم في ابتداء حاله، وقال[٨]: «ما مِن

(١) أي: في الإجماع كما في "الشفا" أي: ألّف مؤلّفاً جمع فيه ما وقع عليه الإجماعُ" ["الشفا" القسم ٤، الباب ١، فصل الوجه ٦، الجزء ٢، صـ١٥١] اهـ "نسيم" [القسم ٤، الباب ١، فصل الوجه ٦، ٦/ ٢٥٦]. [الإمام أحمد رضا].

(٢) عطفٌ على روايةٍ، أي: أجمعُوا على تحريم تركِه من دون محوٍ، أو نحوه كإحراقِه أينما وُجد. [الإمام أحمد رضا].

(٣) هذه من زيادات القاري. [الإمام أحمد رضا].

(٤) أي: مع. [الإمام أحمد رضا].

(٥) أي: ضرر ذلك الغير بمحوِه وإحراقِه. أقول: وذلك كإهراق الخمر وكسر آلاتِ التلهّي، بل أهمّ وأعظَم كما لا يخفى فليحفظ؛ فإنّ الناسَ يتساهلون في ذلك كثيراً، ويتورّعون منه، وما الورعُ إلّا في إفناءِ أمثال الخبائث، ولا يختصّ الحكمُ بما قصد به الهجو، بل في حكمِه كلماتُ متهوّري الشُّعراء في النعت والمناقب ممّا فيه توهين الأنبياء والملائكة عليهم الصلاة والسلام، كما هو معروفٌ من عادتهم، فحكمُ كلّ ذلك تغييرُه باليد بالمحو والإحراق والإفناء لمن قدَرَ، وإلّا فبِلسانه، وإلّا فبقلبِه، وليس وراءَ ذلك حبّةُ خردَلٍ من إيمان. [الإمام أحمد رضا].

(٦) "شرح الشفا" القسم ٤، الباب ١، فصل الوجه ٦، ٢/ ٤٥١-٤٥٦.

(٧) شروعٌ في بيان دلائل جوازِه، أي: فقد قال ﷺ: ...إلخ، كما في "الأصل". [الإمام أحمد رضا].

(٨) صلّى الله تعالى عليه وسلّم. [الإمام أحمد رضا].

نبيٍّ إلّا وقد رَعى الغنَمَ»[١]، وأخبرنا اللهُ بذلك عن موسى عليه السلام، واليتيمُ من صفاتِه، وإحدى علاماتِه في الكتب المتقدّمة، فذكرَ الذاكرُ لها على وجهِ تعريفِ حالِه، والخبرِ عن مَبتدئِه، والتعجّبِ من منحِ الله قِبله[٢] وعظيمِ مرتبتِه[٣] عنده، ليس فيه غضاضةٌ، بل فيه دلالةٌ على نُبوّتِه وصحّةِ دعوتِه، وكذلك إذا وصف بأنّه "أمّيٌّ"، كما وصفه اللهُ تعالى به، فهِي مدحةٌ له، وفضيلةٌ ثابتة، وقاعدةُ[٤] معجزاتِه، وليس فيه ذلك نقيصة، والأمّيّةُ في غيره نقيصة؛ لأنّها سببُ الجهالة وعنوانُ الغَباوة، فسُبحانَ مَن بَايَنَ أمرَه من أمرِ غيرِه، وجعل شرَفَه فيما فيه محطةُ سواه[٥]، و-جعل- حياتَه فيما فيه هلاكُ مَن عَدَاه، وهذا شَقُّ قلبِه وإخراجُ حشوَتِه[٦] كان تمامَ حياتِه، وغايةَ قوّةِ نفسِه، وثبات رُوعِه[٧]، وهو فيمَن سِواه منتهَى هلاكِه ...وهَلُمَّ جرّاً إلى سائرِ ما رُوي من أخبارِه، وسِيرِه، ومآثِره، وتقلُّلِه من الدّنيا، ومن المَلبَس، والمَطعَم، والمَركَب، وتواضُعِه، ومِهْنتِه، وخِدمةِ بيتِه زُهداً ورغبةً عن الدّنيا، كلُّ هذا من فضائلِه وشَرَفِه، فمَن أورَدَ منها شيئاً مورِدَه، وقصدَ به

---

(١) أخرجه البخاري في "الصّحيح" كتاب الإجارة، باب من رعي الغنم على قراريط، ر: ٢٢٦٢، صـ٣٦٠، عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النّبي صلى الله عليه وسلم قال: «ما بعَثَ اللهُ نبيّاً إلّا رعى الغنمَ» فقال أصحابُه: وأنتَ؟ فقال: «نعم، كنتُ أرعاها على قراريطَ لأهل مكّة».

(٢) أي: إليه. [الإمام أحمد رضا].

(٣) الذي في نُسخ الأصل وشرحيه "منّته"، والكلّ صحيحٌ، والضميرُ المجرور الأوّل على ما في المتن للنّبي صلى الله عليه وسلم، وآخَر لله عز وجل، وعلى ما في الأصل بالعكس. [الإمام أحمد رضا].

(٤) القاعدة الأساس، أي: مثبتٌ لها، ومقوٍّ ومؤيّدٍ لها، كالأساس للبُنيان. [الإمام أحمد رضا].

(٥) أي: منقصة غيره. [الإمام أحمد رضا].

(٦) أي: أحشائه. [الإمام أحمد رضا].

(٧) قلبه. [الإمام أحمد رضا].

مقصدَه -من تعظيم قدرِه، وتبجيلِ أمرِه-، كان حَسَناً، ومَن أورَدَ ذلك على غير وجهِه -يتساهَل في حقِّه-، وقد عُلم منه سوءُ قصدِه، لحِق بالفصول الستّة التي قدّمناها"[١].

قال القاري: "فيُقتَل أو يعزَّر أو يحبَس" كما قرّرناها"[٢].

وممّا يجب على المتكلّم فيما يجوز على النّبي ﷺ وما لا يجوز، أن يلتزمَ في كلامِه عند ذِكره ﷺ، وذِكر تلك الأحوال الواجبَ[٣] من توقيرِه وتعظيمِه، ويُراقِبَ حالَ لسانِه ولا يُهمِلَه، ويُظهِرَ عليه علاماتِ الأدب عند ذكرِه، وإذا تكلّم في مجاري أعمالِه وأقوالِه ﷺ تحرّى أحسنَ اللَّفظِ وأدَبَّ[٤] العبارةِ ما أمكَنه، واجتنبَ بشيع ذلك، وهَجَرَ من العبارة ما يقبح، كلفظة الجَهل والكذب والمعصية"[٥].

قال القاري: "والمعنى: لا ينسبُ شيئاً منها وأمثالَها إليه ﷺ وإلى غيرِه من الأنبياء عليهم السلام، ولا يستند إلى ما وَرَدَ في حقِّهم من قوله تعالى: ﴿وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى﴾ [الضحى: ٧] أي: جاهلاً[٦] بتفاصيل الإيمان، كما يُنبِئ عنه قولُه تعالى: ﴿مَا كُنتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ﴾ [الشُّورى: ٥٢]. ومِن قوله عليه السلام: «لم يكذِب إبراهيمُ إلّا ثلاث

---

(١) "الشفا" القسم ٤، الباب ١، فصل الوجه ٧، الجزء ٢، صـ١٥١-١٥٣.

(٢) "شرح الشفا" القسم ٤، الباب ١، فصل الوجه ٧، ٢/ ٤٦٢.

(٣) مفعولُ "يلتزم". [الإمام أحمد رضا].

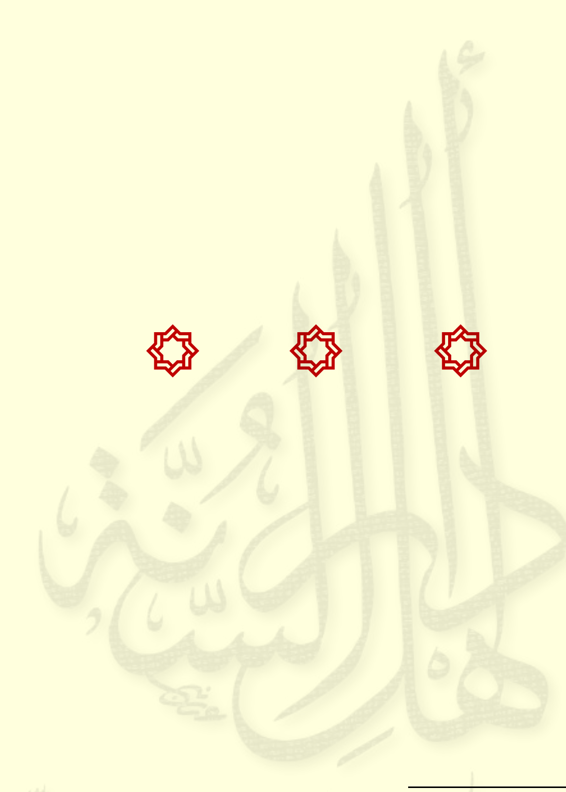
(٤) على أفعل التفضيل، أي: أدخَلُها في الأدب. [الإمام أحمد رضا].

(٥) "الشفا" القسم ٤، الباب ١ في بيان ما هو في حقّه ...إلخ، فصل، الجزء ٢، صـ١٥٣، ١٥٤.

(٦) أقول: رحم الله مولانا القاري! فقد وقع فيما عنه منع، وإنّما كان حقُّه أن يقولَ: "أي: وَجَدَك لم يأتِك بعد علمٍ تفاصيل الإيمان، فهداك وآتاك"، أَ لم تر إلى ربِّك كيف قال: ﴿مَا كُنتَ تَدْرِي﴾ ولم يقل: "كنتَ تجهل" فسبحان مَن عظم شأنَه، ورفع مكانَه ﷺ!. [الإمام أحمد رضا].

كذباتٍ»[1] ومفهومُه: أنّه كذِبَ[2]. ومِن قوله تعالى: ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾ [طه: ١٢١]؛ فإنّ لله ورسولِه أن يعبِّرا بما شاء في حقّ مَن شاء"[3].

هذا آخِرُ ما أردنا إيرادَه مختصراً، ملتقطاً من "الشّفاء" و"شرحه".

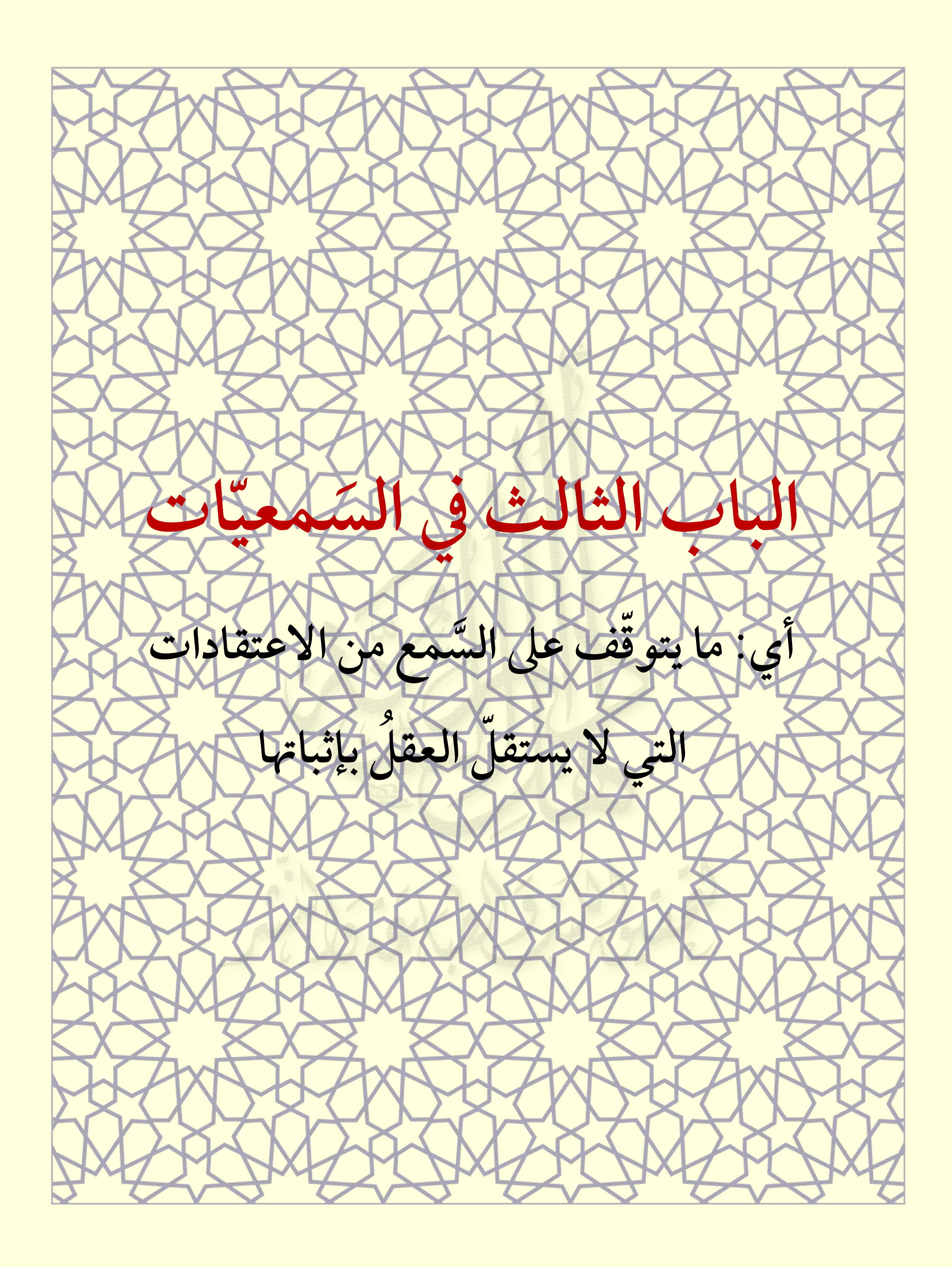


(١) أخرجه البخاري في "الصحيح" كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى ﴿وَاتَّخَذَ اللهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً﴾ [النساء: ١٢٥] ...إلخ، ر: ٣٣٥٨، صـ٥٦٠، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «لم يكذب إبراهيمُ عليه السلام إلّا ثلاث كذبات» ...الحديث.

(٢) فيؤوّل ذلك بأنّه كذب بالنّسبة إلى فهم السّامعين، أمّا في نفس الأمر فلا. انظر: "عمدة القاري" كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ اللهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً﴾ [النساء: ١٢٥] ...إلخ، تحت ر: ٣٣٥٨، ١١/ ٦٣.

(٣) "شرح الشفا" القسم ٤، الباب ١، فصل الوجه ٧، ٢/ ٤٦٦.


دار أهل السنة
لتحقيق الكتب والطباعة والنشر



الباب الثالث في السَمعيّات

أي: ما يتوقّف على السَّمع من الاعتقادات

التي لا يستقلّ العقلُ بإثباتها


دار أهل السنة
لتحقيق الكتب والطباعة والنشر

الباب الثالث في السَمعيّات

أي: ما يتوقّف على السَّمع من الاعتقادات التي لا يستقلّ العقلُ بإثباتها

في "الإرشاد"[١] لإمام الحرمَين: "اعلموا -وفَّقكم الله- أنّ أصولَ العقائد تنقسِم إلى (١) ما يُدرَك عقلاً، ولا يسوغ تقديرُ إدراكِه سمعاً، (٢) وإلى ما يُدرَك سَمعاً، ولا يتقدّر إدراكُه عقلاً، (٣) وإلى ما يجوز إدراكُه سَمعاً وعَقلاً .

فأمّا ما لا يدرَك إلّا عَقلاً، فكلُّ قاعدةٍ في الدِّين تتقدَّم على العلم بكلام الله تعالى، ووجوبِ اتّصافِه بكونه صدقاً؛ إذ السَّمعيّاتُ تستند إلى كلام الله تعالى، وما سبق ثبوتُه في المرتبة ثبوتَ الكلام وُجوباً، فيستحيل أن يكونَ مدرِكه السَّمع.

وأمّا ما لا يدرَك إلّا سَمعاً، فهو القضاءُ بوُقوع ما يجوز في العقل وُقوعه ولا يجب، فلا يتقرّر الحكمُ بثبوت الجائز ثبوته فيما غابَ عنّا إلّا بسمعٍ، ويتّصل بهذا القسمِ عندنا جملةُ أحكام التكليف.

وأمّا ما يجوز إدراكُه عقلاً وسَمعاً، فهو الذي تدلُّ عليه شواهدُ العقول، ويُتصوّر ثبوتُ العلمِ بكلام الله تعالى مقدَّماً عليه، فهذا القسمُ يُتوصّل إلى إدراكِه بالسَّمع والعقل" -وقال بعد كلام-: "فإذا ثبتَ هذه المقدّمةُ، يتعيّن بعدَها على كلّ مُعتَنٍ واثقٍ بعقله، أن ينظرَ فيما تعلّقتْ به الأدّلةُ السَمعيّةُ، فإن صادَفه غيرُ مستحيلٍ في العقل، وكانت الأدّلةُ السَمعيّةُ قاطعةً في طُرُقِها، لا مجالَ لاحتمالٍ في ثبوتِ أصولها، ولا في

---

(١) "الإرشاد" في الكلام للإمام أبي المعالي عبد الملك ابن عبد الله الجوَيني الشّهير بـ"إمام الحرمَين" المتوفّى سنة ثمان وسبعين وأربعمئة. ("كشف الظنون" ١/ ١١٥).

تأويلِها، فما هذا سبيلُه فلا وجهَ إلّا القطعُ به، وإن لم يثبتْ بطُرُقٍ قاطعة، ولم يكنْ مضمونُها مستحيلةً في العقل، أو ثبتَ أصولُها ولكن طُرُقَ التأويل تجول فيها، فلا سبيلَ إلى القطع، ولكن المتديِّنَ يغلب على ظنِّه ثبوتُ ما ظهرَ الدّليلُ السَّمعيُّ على ثبوتِه، وإن[١] لم يكن قاطعاً، وإن كان مضمونُ الشَّرع المتّصلِ بنا مخالِفاً لقضية العقل، فهو -أي: المضمونُ المفهومُ- مردودٌ قطعاً؛ فإنّ الشَّرعَ لا يخالِفُ العقلَ، ولا يُتصوّر في هذا القسمِ ثبوتُ سمعٍ قاطعٍ بلا خفاءٍ به، فهذه مقدِّمةٌ للسَمعيّاتِ لابدّ من الإحاطةِ بها"[٢] انتهى.

منها: "(١) الحشرُ (٢) والنَّشر.

والنَّشرُ: إحياءُ الخَلق بعد موتِهم.

الحساب والجنّة والنّار

والحشرُ: سَوقُهم إلى موقِف الحساب، ثمّ إلى الجنّة والنّار"، كذا قال ابن أبي الشّريف في "شرح المسايَرة"[٣]. وفيه: "وهُما (مما عُلم بالضرورة) من الدِّين، (وانعقد الإجماعُ على كفرِ مَن أنكَرهما جوازاً أو وُقوعاً)[٤] وأنكَرهما الفلاسفةُ"[٥].

الإنكار كفرٌ

قال القاضي: "وكذلك مَن أنكَر (٣) الجنّةَ (٤) و[٦] النّارَ (٥) والبعثَ

---

(١) وصلية. [الإمام أحمد رضا].

(٢) "الإرشاد" باب أصول العقائد وأقسامها، صـ١٤٤، ١٤٥ ملتقطاً.

(٣) "المسامرة" صـ٢٥٠، ٢٥١.

(٤) أي: أنكَرَ جوازَ شيءٍ منهما أو وقوعَه، ولو في حجاب التأويل كالنَيشريّة؛ فإنّ التأويلَ في الضروري غيرُ مسموعٍ، لا يُسمِن ولا يُغني من جُوع. [الإمام أحمد رضا].

(٥) "المسامَرة" صـ٢٥٤ ملتقطاً.

(٦) "الواو" في كلّها بمعنى "أو"؛ فإنّه يكفي للإكفار إنكارُ شيءٍ منها، وإن ادّعى الإيمانَ بالباقي. [الإمام أحمد رضا].

(٦) والحسابَ (٧) والقيامةَ، فهو كافرٌ بإجماعٍ[١]؛ للنصّ عليه؛ وإجماعِ الأمّة على صحّة نقلِه متواتراً. وكذلك مَن اعترفَ بذلك ولكن قال: "إنّ المرادَ بالجنّةِ والنّارِ والحَشرِ والنَّشرِ والثوابِ والعقابِ معنى غير ظاهرِه، وإنّها لَذّاتٌ رُوحانيّة"[٢].

والمعتزلةُ قالوا بوُجوبها (عَقلاً، بناءً) منهم (على إيجابِهم) على الله تعالى (ثوابَ المطيعِ وعقابَ العاصي. وعندنا وُجوبُ وُقوعِه لإخبارِه تعالى به فقط) في كتبه، وعلى ألسِنةِ رُسُلِه، لا لإيجاب العقلِ وقوعَه (و) لا يجب عندنا على الله شيءٌ، فنحن لذلك (نجوِّز العفوَ عمَّن ماتَ مُصِرّاً على الكبائر بشفاعة النّبي ﷺ (أو دونها) بمحض فضلِ الله"، كذا في "المسايَرة"[٣] وشروحه[٤].

الحشرَ جسمانيٌّ ورُوحانيٌّ

وأكثرُ المتكلّمين على أنّ الحشرَ جسمانيٌّ فقط[٥]؛ على أنّ الرّوحَ جسمٌ لطيف. والغزاليُ والماتُريديُ والراغبُ[٦] والحليميُ[٧] على أنّه جسمانيٌّ ورُوحانيٌّ، بناءً على أنّ

---

(١) تنكيرُه لتعظيمِه، أي: إجماعٌ عظيمٌ ليس فوقَه إجماع. [الإمام أحمد رضا].

(٢) "الشّفا" القسم ٤، الباب ٣ في حكم من سبّ اللهَ تعالى وملائكته وأنبيائه ...إلخ، فصل في بيان ما هو من المقالات كفر ...إلخ، الجزء ٢، صـ١٧٤ ملتقطاً.

(٣) "المسايَرة" صـ٢٥٤.

(٤) "المسامَرة" صـ٢٥٤.

(٥) لا بمعنى إنكار حشر الرُّوح؛ فإنّه كفرٌ قطعاً كإنكار حشر الأجساد؛ لأنّ الكلَّ ثابتٌ ضرورةً من الدِّين، بل بناءً على أنّ الرّوحَ أيضاً عندهم جسمٌ لطيف، فحشرُ الجسَد والرّوح كلُّ ذلك ليس عندهم إلّا حشرُ جسم. [الإمام أحمد رضا].

(٦) هو الحسين بن محمد بن مفضّل الإمام أبو القاسم المعروف بالراغب الأصبهاني، نزيل بغداد، توفّي سنة ٥٠٠هـ. له من الكتب: "محاضَرات الأدباء ومحاوَرات الشُّعراء والبلغاء" و"المَعاني الأكبر" و"مفردات ألفاظ القرآن" و"كتاب المحاضرات". ("هدية العارفين" ٥/ ٢٥٦).

(٧) هو الحسين بن الحسن بن محمد بن حليم المعروف بالحليمي الجُرجاني، الشّافعي ولد سنة ٣٣٨ وتوفّي سنة ٤٠٣هـ. له: "منهاج الدِّين في شعب الإيمان". ("هدية العارفين" ٥/ ٢٥٣).

الرّوحَ جَوهَرٌ مجرَّد، ليس بجسمٍ، ولا قوّةٍ حالّةٍ في جسم، بل يتعلّق به تعلُّق التدبير والتصرّف. والمسألةُ[1] ظنّية[2]، ووجودُ البُنية -أي: البدنِ المؤلَّفِ من العناصِر والرُّوح- الحيواني واعتدالُ المزاج، ليس شيءٌ منها شرطاً عندنا في تحقُّق المعنى المسمّى بالحياة، خلافاً للفلاسفة والمعتزلة.

سؤال المنكَر والنكير وعذابُ القبر ونعيمُه

ومنها: (٨) سؤالُ المنكَر[3] والنَكير (٩) وعذابُ القبر (١٠) ونعيمُه، ورد بها الأخبارُ، وتعدّدتْ طُرُقُها تعدّداً، أفاد مجموعُها التواترَ المعنوي، وكلٌّ منها ممكن، فيجب التصديقُ به، وأنكَرها بعضُ المعتزلة وقالوا: "ذلك يقتضي إعادةَ الحياة إلى البَدن؛ لفَهم الخطاب ورَدِّ الجواب، وإدراكِ اللذَّةِ والألم، وذلك منتفٍ بالمشاهَدة". والجوابُ: أنّا نمنَع اقتضاءَ ذلك عودَ الحياة الكاملة إلى جميع البَدن، وغايةُ ما يقتضي إعادةَ الحياة إلى الجزء[4] الذي به فهم الخطاب وردّ الجواب، والإنسانُ قبل موته

(١) أي: مسألة كون الرُّوح جسماً أو غيره. [الإمام أحمد رضا].

(٢) ولعلّ الأقربَ إلى الظنّ ما عليه إمامُنا الماتُريدي، وذهب الإمامُ الأجلّ الشيخ الأكبر إلى أنّ الرّوحَ جزءٌ لا يتجزئ، وقد فصّلنا القولَ فيها بعضَ تفصيلٍ في رسالتنا "بارقة تلوح من حقيقة الرُّوح" (١٣١٠هـ). [الإمام أحمد رضا].

(٣) المنكَرُ بفتح "العين" والنكيرُ، كلاهما بمعنى غير المعروف؛ سُمّيا به لأنّ لهما عليهما السلام صورةٌ لم يعهدها الإنسانُ قطّ، وحسبنا اللهُ ونعمَ الوكيل! وقيل: اللذان يأتيان الصلحاء أو مَن رحِمَ اللهُ من عبادِه يُسمَّيان مبشِّراً وبشيراً، واختلف هل هما اثنان بالعدد، ويظهران لكلٍّ من قبر، وإن كانوا ألُوفاً في مَشارق الأرض ومَغاربها، أم بالنَّوع؟ والكلُّ سائغٌ في القدرة.[الإمام أحمد رضا].

(٤) قد فرغنا -بحمد الله تعالى- عن تحقيق المسألة بما لا مزيدَ عليه في كتابنا "حياة الموات في بيان سماع الأموات"، وكتابِنا "الوفاق المتين بين جواب اليمين وسماع الدّفين" [هاتان رسالتان مطبوعتان مع مجموع "فتاواه" المسمّاة بـ"العطايا النبوية في الفتاوى الرضوية" كتاب الصّلاة، =

لم يكنْ يفهم بجميع بدنِه، بل بجزءٍ منه من باطنِ قلبِه، وإحياءُ جزءٍ يفهم به ويُجيب ممكنٌ مقدورٌ عليه، وأمورُ البرزَخ لا تُقاس بأمور الدّنيا، وما[1] استُحيل به من أنّ اللذَّةَ والألم[2] والتكلُّمَ فرعُ الحياةِ والعلمِ والقدرةِ، ولا حياةَ بلا بُنية، والبُنيةُ قد فسدتْ، وبطل المزاجُ، وكونُ الميِّت ساكناً لا يسمَع سؤالَنا إذا سألناه، ومنهم مَن يحترق ويصير رَماداً، وتذروه الرّياحُ، فلا يُعقَل حياتُه وسؤالُه، فمجرّدُ[3] استبعادٍ بخلاف المعتاد؛ فإنّ ذلك ممكن؛ إذ لا يُشترط في الحياةِ البُنيةُ، ولو سُلِّمَ جاز[4] أن يحفَظَ اللهُ تعالى من الأجزاء ما يتأتّى به الإدراكُ، وإن كان في بطونِ السِّباع وقُعورِ البِحار. وغايةُ ما في الباب أن يكونَ بطنُ السَّبع ونحوُه قبراً له، ولا يمتنع أن لا يشاهِدَ النّاظرُ منه ما يدلّ على ذلك[5]؛ فإنّ النّائمَ ساكنٌ بظاهرِه، ويُدرِك من الألم واللَذّات ما يَحسُّ تأثيرَه عند يَقظتِه، كألمٍ وضربٍ رآه، وخروجِ منيٍّ من جماعٍ رآه، وقد كان نبيُّنا ﷺ يسمَع كلامَ

=

باب الجنائز، ٩/ ٦٧٥-٨٣٦، و٨٣٧-٩٤٦]، وأثبتنا عرشَ التحقيق: أنّ السّماعَ والإبصارَ والعلمَ والإدراكَ كلُّ ذلك للرُّوح، وهي لا تحتاج في شيءٍ من ذلك إلى البدن، فلو فُرض عدمُ عَود الحياة إلى جزءٍ مّا أصلاً، لم يلزمنا شيءٌ، ولكنّا نقول به؛ لأنّ المعتقَد أنّ التنعيمَ والعذابَ كلاهما للرُّوح والبدن جميعاً. [الإمام أحمد رضا].

(١) مبتدأ. [الإمام أحمد رضا].

(٢) أي: حصولها للميِّت، أي: تلذُّذه وتألُّه. [الإمام أحمد رضا].

(٣) خبر. [الإمام أحمد رضا].

(٤) بل قد صحّ الحديثُ ببقاء «عَجْب الذَّنَب» [كما أخرجه البخاري في "الصحيح" كتاب التفسير، باب ﴿يَوْمَ يُنفَخُ فِي الصُّورِ فَتَأْتُونَ أَفْوَاجاً﴾ [النبأ: ١٨]، ر: ٤٩٣٥، صـ٨٨٠]، وهي أجزاء صُلبة صغارٌ جدّاً لا تحترق ولا تبلى، وعليها يعود التأليفُ عند الحشر. [الإمام أحمد رضا].

(٥) أي: على حياته وإدراكه. [الإمام أحمد رضا].

جبريلَ ويشاهِدُه، ومَن حولَه أو يُزاحِمه في مكانِه وفراشِه لا شُعورَ له بذلك. فإنكارُ السؤالِ وغيرِه لعدم المشاهَدة يؤدِّي إلى إنكار ما ذُكر من مشاهَدة النّبي ﷺ لجبريلَ وسماعِه كلامَه، وإنكارُه كفرٌ وإلحادٌ في الدِّين. والإدراكُ والسِّماعُ عندنا -مَعشر أهل الحقّ- بخَلق الله تعالى، فإذا لم يخلقْ لبعض النّاس لا يكون له.

الأنبياءُ وبعضُ الصالحين لا يُسئلون

والأصحُّ أنّ الأنبياءَ لا يُسألون، وقد وَرَدَ أنّ بعضَ صالِحِي الأمّةِ، كالشّهيد والمُرابِط[١] يوماً وليلةً في سبيل الله يأمَن فتنةَ القبر، فالأنبياءُ عليهم السلام أولى بذلك، وكذا أطفالُ[٢] المؤمنين، واختُلِف في سؤال أطفال المشركين، وفي دخولهم الجنّةَ والنّارَ[٣]، والأخبارُ متعارِضة، فالسَّبيلُ التفويضُ إلى الله تعالى؛ إذ معرفةُ أحوالهم في الآخِرة ليستْ من ضروريّات الدِّين، وليس فيها دليلٌ قطعيّ، كذا قِيل.

تذنيبٌ في استدلال النَجديّة الهنديّة الدِيوبَنْديّة في منعِ سماع الموتى

المعتزلةُ وغيرُهم من منكِري عذابِ القبر استدلّوا بقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ الْـمَوْتَى﴾ [النمل: ٨٠]، ﴿وَمَا أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِي الْقُبُورِ﴾ [فاطر: ٢٢]، ولو كان في القبر أحياءٌ لصحَّ الإسماعُ. وبقوله تعالى: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا

---

(١) والميّت يومَ الجمعة أو ليلتها، أو في رمضان وغيرهم ممن وردتْ لهم الأحاديث. [الإمام أحمد رضا].

(٢) وقيل: يسألهم الملَكان ويلقّنان فيقولان: "مَن ربّك" ثمّ يقولون: قل: "الله" وهكذا.... [الإمام أحمد رضا].

(٣) على أقوالٍ ثالثُها: الامتحانُ، كالذين ماتُوا في الجاهليّة، وكمَن بلَغَ مجنوناً، وكالذين نشأُوا في شاهقِ جبلٍ بعيدٍ عن العمران وماتُوا، ولم تبلغهم الدّعوةُ، فترفع لهم نارٌ ويقال: ادخُلُوا، فمَن دخَلَ كانت عليه بَرداً وسلاماً ونَجَا، ومَن عصَى دع إليها، والله تعالى أعلم. نسأل اللهَ تعالى حسنَ الخاتمة، وحسبُنا اللهُ ونعم الوكيل!. [الإمام أحمد رضا].

﴿الْمَوْتَةَ الْأُولَى﴾ [الدُّخان: ٥٦] وغيرها، كما في "شرح المقاصد"[١]. وقال في آخرِ الجواب: "وأمّا قولُه تعالى: ﴿وَمَا أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِي الْقُبُورِ﴾ [فاطر: ٢٢] فتمثيلُ حال الكَفَرَة بحال الموتى، ولا نزاعَ في أنّ الميِّتَ لا يَسمَع"[٢]، أي: إسماعُه مَنفيٌّ كالكافر، والنَجديّةُ وإن لم يتلفّظوا فيما بَلَغَنا إلى الآن بإنكار عذاب القبر، ولكن منعُوا أن يكونَ للميِّت في البرزخ علمٌ وإدراكٌ وسماعٌ، وفرّعُوا عليه منعَ جواز الاستمداد من الأنبياء والأولياء، واستدلّوا عليه بالآياتِ والأحاديثِ التي تمسّك بها المعتزلةُ على إنكار عذاب القبر، وبنقلِ بعض العبارات من كتب الفقه بلا تفقُّهٍ وبُلوغٍ إلى كُنهِها، حتّى نقل بعضُ السّفهاء منهم عبارةَ "شرح المقاصد" إثباتاً لدعواهم، والجواب عنها في كتب القوم مذكور، وفي رسائلنا مسطور[٣]!.

فائدة في الانتفاع بزيارة القبور والاستعانة منهم

لما كان إدراكُ الجزئيّات مشروطٌ عند الفلاسفة بحصول الصُّور في الآلات، فعند مفارَقة النَّفس وبُطلان الآلات لا تبقى مدركةٌ للجُزئيّات ضرورة انتفاء المشروط بانتفاء الشّرط، وعندنا ليست الآلاتُ شرطاً في إدراك الجزئيّات؛ إمّا لأنّه ليس بحصول، لا في النَّفس ولا في الحِسّ[٤]؛ وإمّا لأنّه لا يمتنع ارتسامُ صُور الجُزئي

---

(١) "شرح المقاصد" المقصد ٦ في السمعيّات، الفصل ٢، المبحث ٦ سؤال القبر وعذابه، الجزء ٥، صـ١١٤.

(٢) "شرح المقاصد" المقصد ٦، الفصل ٢، المبحث ٦، الجزء ٥، صـ١١٦.

(٣) وعليك بالكتابَين المذكورَين للعبد الضعيف -غفر اللهُ له-؛ فإنّهما -بحمد الله- يكفيان ويشفيان. [الإمام أحمد رضا]. أي: "حياة الموات في بيان سماع الأموات"، و"الوفاق المتين بين جواب اليمين وسماع الدّفين".

(٤) بل إضافة بين العالم والمعلوم. [الإمام أحمد رضا].

في النَّفس، بل الظاهرُ من قواعد الإسلام أنّه يكون للنّفس بعد المفارَقة إدراكاتٌ متجدّدةٌ جزئيّة، واطّلاعٌ على بعض جزئيّات الأحياء، سيّما الذين كان بينهم وبين الميِّت تعارُفٌ في الدّنيا، ولهذا ينتفع بزيارة القبور والاستعانةِ بنفوس الأحياء من الأموات في إنزالِ الخيرات، واستدفاعِ الملمّات[1]؛ فإنّ للنّفس المفارِقةِ تعلُّقاً، إمّا بالبدن أو بالتُّربة التي دُفنتْ فيها، فإذا زار الحيُ تلك التربةَ، وتوجّه تلقاءَ نفس الميِّت، حصل بين النَّفسَين ملاقاةٌ وإضافات، هذا مَحصلُ ما في "شرح المقاصد"[2].

الميزان

ومنها: (١١) الميزانُ، وهو حقٌّ، أي: ثابتٌ دلّتْ عليه قواطعُ السَّمع، وهو ممكن، فوجب التصديقُ به، وهل يعمّ وزنُ الأعمال كلَّ مكلَّفٍ؟ نَبّه[3] القُرطبي[4] على أنّه لا يعمّ، واستشهد بقوله: ﴿يُعْرَفُ الْمُجْرِمُونَ بِسِيمَاهُمْ فَيُؤْخَذُ[5] بِالنَّوَاصِي

---

(١) النوازل. [الإمام أحمد رضا].

(٢) "شرح المقاصد" المقصد ٦، الفصل ٢، المبحث ٦، الجزء ٥، صـ١١٦، ١١٧.

(٣) انظر: "التذكرة" أبواب الميزان، باب منه وبيان كيفيّة الميزان ووزن الأعمال فيه ومَن قضى لأخيه حاجةً، فصل، الجزء ٢، صـ٧١٩.

(٤) هو محمد بن أحمد بن أبي بكر فرَح الأنصاري الخَزرَجي شمس الدّين أبو عبد الله القُرطبي المالكي، المتوفّى سنة ٦٧١هـ. له من الكتب: "الأسنى في شرح أسماء الله الحُسنى" و"الأعلام بما في دِين النّصارى وإظهار محاسن دين الإسلام" و"التذكار في فضل الأذكار" و"التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة" وغير ذلك. ("هدية العارفين" ٦/ ١٠٣).

(٥) دلّت الآيةُ أنّ معرفتَهم إنّما تكون بسيماهم من دون حاجةٍ إلى امتحانٍ أو ميزان، ثمّ لا فصلَ بين المعرفة وبين إلقائهم في النّار لـ"فاء" التعقيب في ﴿فَيُؤْخَذُ﴾.

أقول: والأظهَر الأصرَح قولُه تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِ فَحَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْناً﴾ [الكهف: ١٠٥]، إلّا أن يأوّلَ بأنّهم لا يجعل يومَ القيامة قدر، وهو مجازٌ لا يصار إليه إلّا بدليل. [الإمام أحمد رضا].

﴿وَالْأَقْدَامِ﴾ [الرحمن: ٤١]، وقد تواترت الأخبارُ بدخول قومٍ الجنّةَ بغير حساب، وأنكرها بعضُ المعتزلة.

الحوض الكوثر

ومنها: (١٢) (الكوثرُ، وهو حوضُ رسولِ الله ﷺ، يكون له يومَ القيامة، يَرِدُه الأخيارُ) ويُرَدُّ عنه (الأشرارُ، ووردتْ صِحاحُ) -الآثار- التي بلغ مجموعُها حدَّ التواتُر المعنوي (فوجبَ قبولُه، والإيمانُ به) كذا في "المسايَرة"[١].

الصِّراط

ومنها: (١٣) الصِّراطُ، وهو جَسرٌ ممدودٌ على ظهر النّار، أدقُّ من الشَّعر وأَحَدُّ من السَّيف، يَرِدُه كلُّ الخلائق، وهو وُرُود النّارِ لكلّ أحدٍ، المذكورُ في قوله تعالى ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١]، ثمّ قال: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوا﴾ [مريم: ٧٢]، أي: فلا يَسقطون ﴿وَّنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا﴾ [مريم: ٧٢] يَسقطون. وكثيرٌ من المعتزلة يُنكِرونه. وهو ممكنٌ واردٌ على جهة الصحّة في الأخبار الكثيرة، فردُّه ضلالةٌ.

الجنّةُ والنّارُ مخلوقتان الآن

ومنها: (١٤) إنّ الجنّةَ والنّارَ مخلوقتان الآن، وعليه جُمهورُ المسلمين، وقال بعضُ المعتزلة[٢]: إنّما تُخلَقان يومَ القيامة.

---

(١) "المسايرة" صـ٧٨٠.

(٢) ويكفي في الردّ عليهم ظواهرُ القرآن: ﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٣]، ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٤]، ونصوصُ الأحاديث الصِّحاح: «دخلتُ الجنّة» [كما أخرجه البخاري في "الصحيح" كتاب فضائل أصحاب النّبي ﷺ، باب مناقب عمر بن الخطاب ...إلخ، ر: ٣٦٧٩، صـ٦١٨] «رأيتُ النّار» [كما أخرجه البخاري في "الصحيح" كتاب الإيمان، باب كفران العشير وكفر دون كفر، ر: ٢٩، صـ٨]. [الإمام أحمد رضا].

عدم الخروج من الجنّة والنّار

والمسلمون بعد دخول الجنّة، والكفّارُ بعد دخول النّار لا يخرجون منهما أبداً بإجماع المسلمين، خلافاً لابن تَيمية في النّار(١)، وقد نقل هو القولَ بفَناء النّار عن ابن مسعودٍ، وابنِ عمر، وأبي سعيدٍ، وابنِ عبّاسٍ وغيرهم، وقد نَصَر هذا القولَ ابنُ القَيِّم(٢) كشيخِهِ ابنِ تَيمية، وهو مذهبٌ متروكٌ وقولٌ مهجور، لا يُصار إليه، ولا يعوَّل عليه. وقد أوّل ذلك كلَّه الجُمهورُ، وأجابُوا عن الآيات التي ذكرَها بنحو عشرين وَجهاً، وعمّا نقل عن أولئك الأصحاب بأنّ معناه(٣): ليس فيه أحدٌ من عُصاة المؤمنين، أمّا مواضِع الكفّار فهي ممتلئةٌ منهم، لا يخرجون منها أبداً، كما ذكر اللهُ تعالى في آياتٍ كثيرةٍ.

أشراط السّاعة

ومنها: (١٥) أشراط السّاعة: من خروجِ الدجّال، ونزولِ عيسى(٤) عليه السلام من

---

(١) لا يخفى ما فيه من لطائف الإيهام، وناهيك للردّ عليه قولُه تعالى: ﴿وَمَا هُم بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾ [البقرة: ١٦٧]. [الإمام أحمد رضا].

(٢) هو محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد بن جرير الزرعي الإمام شمس الدّين أبو عبد الله الدِمشقي المعروف بـ"ابن قيّم الجَوزية" الحنبلي، وُلد سنة ٦٩١ وتوفّي سنة ٧٥١هـ. له من التصانيف: "جلاء الأفهام في فضل الصّلاة على خير الأنام" و"زاد المعاد في هدي خير العباد" و"كتاب الرّوح" وغير ذلك. ("هدية العارفين" ٦/ ١٢٦، ١٢٧).

(٣) وهذا هو معنى ما يذكر من الحديث، «يأتي على جهنّم يوم تخفق الرّيح أبوابَها، ما فيها أحدٌ» [انظر: "كنز العمّال" حرف القاف، كتاب القيامة من قسم الأقوال، الباب ١ في أمور تقع قبلها، الفصل ٣ في أشراط السّاعة الكبرى، ر: ٣٩٤٩٨، ١٤/ ٢٢٢]. [الإمام أحمد رضا].

(٤) هو عبد الله، وابن أمة الله، ورسول الله، وكلمة الله، ورُوح الله، سيّدنا عيسى ابن مريم عليهما السلام ﴿وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَـكِن شُبِّهَ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٥٧]، ﴿وَمَا قَتَلُوهُ يَقِيناً﴾ [النساء: ١٥٧] ﴿بَل رَّفَعَهُ اللهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء: ١٥٨] وهذه عقيدةٌ إيمانيّة، كافرٌ مَن جحدها أو شكَّ في شيءٍ =

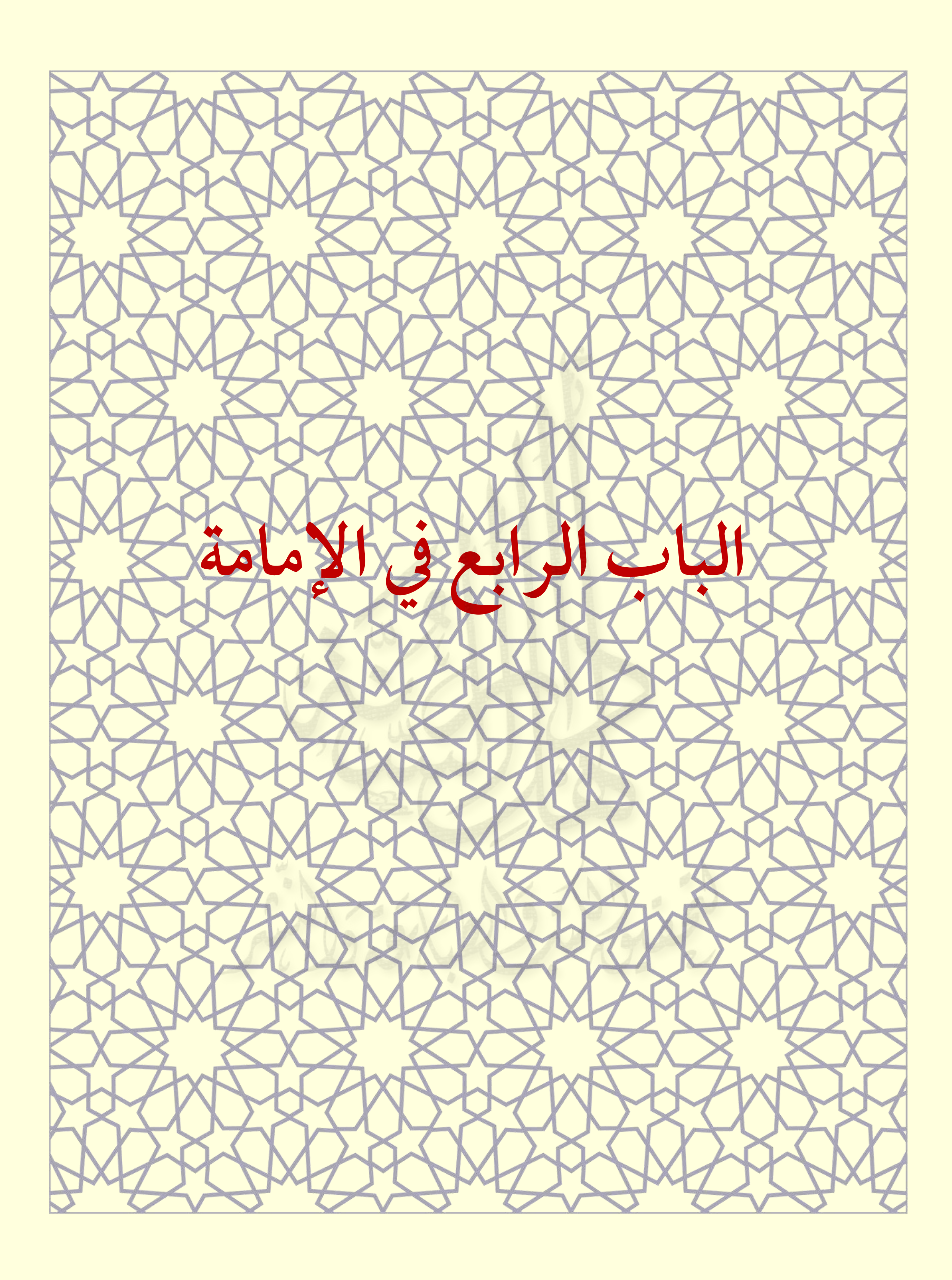
السّماء، وخروجِ يأجُوج ومأجُوج، والدّابةِ، وطلوعِ الشّمس من مغربِها، وردتْ بها النّصوصُ الصّحيحةُ الصّريحةُ.

=

منها، ولينزلنّ عمّا قريب، إماماً عدلاً وحَكماً مقسِطاً رسولاً مرسَلاً غيرَ معزولٍ ولا منقوص، ورجلاً من أمّة نبي الأنبياء محمّدٍ ﷺ، كما كان أيضاً قبل نزولِه هو وسائرُ الأنبياء عليهم السلام؛ لقوله تعالى: ﴿لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنصُرُنَّهُ﴾ [آل عمران: ٨١]، فيكسِّر الصليبَ، ويقتل الخنزيرَ والدجّال، ويضع الجزيةَ ويهلك اللهُ في زمنه كلَّ دينٍ إلّا الإسلامُ، فلا تكون فتنةٌ، ويكون الدِّينُ كلُّه لله، وعقيدةُ نزولِه من ضروريات مذهبِ أهل السنّة، نطقتْ به الأحاديثُ المتواترة، فمَن أنكَرها أو أوّلها بخروج رجلٍ يماثل عيسى، فهو ضالٌّ مضِلٌّ، والصحيحُ الثابت بالدّلائل: أنّه عليه السلام رُفع حيّاً، ولم يطرأ عليه الموتُ إلى أن ينزلَ فيحكم الدّين، ثمّ يتوفّى فيُدفَن مع رسول الله ﷺ، وهذا قولُ الجُمهور، والمخالفُ فيه من المخطِئين.

ولقد تفرعنّ وتشيطنّ رجلٌ من "قاديان" قريةٌ من الفَنجابْ، فادّعى أنّ خروجَه هو المرادُ بنزول عيسى عليه السلام، وأنّه هو المسيحُ الموعود، وقد بيّن فسادَ قوله وضلالَ زعمِه بأبيَن وجهٍ وأوضحِه. الولدُ الأعزّ محمد المعروف بالمولوي حامد رضا خانْ -حفظه الله تعالى ورقاه أعلى مدارج الكمال، وأبقاه ووقاه كلَّ شرٍّ وبال-، فكتب في ذلك رسالةً حسنةً سمّاها: "الصّارم الربّاني على إسراف القادياني" (١٣١٥هـ) [انظر ترجمته: ("تذكرة خلفاء أعلى حضرة" صـ٢٣٤، ٢٤٨، ٢٥٢)]، فكفى واكتفى وشفى واشتفى -جزاه الله الجزاء الأوفى-، ثمّ أنّ الفَنجاني المذكور ترقّى به الحال، في الكفر والضلال، فادّعى النُبوّةَ والوحي ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى الله كَذِباً أَوْ قَالَ أُوْحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ﴾ [الأنعام: ٩٣]، ثمّ زعمَ أنّه أفضَل من كثيرٍ من الأنبياء السّابقين ومن عيسى المسيح، ثمّ كذّبَ أربعَمئةٍ من النّبيين فيما أخبرُوا به من الغيب، ثمّ سبّ عيسى عليه السلام بسبّاتٍ غِلاظ، فكان كما قال ربّنا ﷻ: ﴿ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ أَسَاؤُوا السُّوأَى أَن كَذَّبُوا بِآيَاتِ الله وَكَانُوا بِهَا يَسْتَهْزِئُون﴾ [الروم: ١٠]. وقد كتبتُ في ردّ أقوالِه هذه الملعونات فتوى سمّيتُهَا: "السُوء والعِقاب على المسيح الكذّاب" (١٣٢٠هـ) [هذه رسالة مطبوعة في مجموعة "فتاواه" المسمّاة بـ"الفتاوى الرضوية" كتاب السير، ١٥/ ٥٧١-٥٩٤]، نسأل اللهَ أن يختمَ لنا بالحُسنى، ولا حولَ ولا قوّةَ إلّا بالله العلي العظيم! وإنّما ذكرنا هذا كَيلا يخلوَ كتابُ العقائد عن تفضيح هذه الطائفة الجديدة الحادثة الآن، قاتَلها اللهُ تعالى وأعاذَنا شرَّها والشّرور جميعاً، آمين!. [الإمام أحمد رضا].


دار أهل السنة
لتحقيق الكتب والطباعة والنشر



الباب الرابع في الإمامة


دار أهل السنة
لتحقيق الكتب والطباعة والنشر

الباب الرّابع في الإمامة

أصلُ مَباحِثها من الفقهِ العَمَلي[١]؛ لأنّ القيامَ[٢] بها من الفُروض الكفاية، وذلك من الأحكام العَمَليّة دون الاعتقاديّة، ومحلُّ بيانِها كتبُ الفُروع، وهي مسطورةٌ فيها، وإنّما كانت متمِّمةً لعلم الكلام؛ لأنّه لما شاعتْ في الإمامة من أهل البِدع اعتقاداتٌ فاسدةٌ مخِلّةٌ بكثيرٍ من القواعد الإسلاميّة، أُدرجتْ في علم الكلام، ومن مَباحثِها ما هو اعتقاديٌّ لا عَمَليٌّ.

والإمامةُ خلافةُ الرّسول[٣] في إقامةِ الدِّين، وحفظِ حَوزة المسلمين، بحيث يجب اتّباعُه على كافّة الأمّة. ونصب الإمام واجبٌ، خلافاً للخوارج حيث قالوا: "جائزٌ"، وبعضُهم قالوا: "يجب عند الأمن دون الفِتنة"[٤]، وبعضُها بالعكس، على[٥] الأمّة، خلافاً للإماميّة، قالوا: "لا يجب علينا، بل على الله تعالى، سَمعاً[٦]

---

(١) قيّد به؛ لأنّ الفقهَ إذا فسّر بمعرفة النّفس ما لها وما عليها، شمل علمَ العقائد، وهو الفقهُ العِلمي والفقه الأكبر، ولذا سمّى به الإمامُ الأعظم كتابَه في أصول الدِّين، وهو هذا الكتاب المشهور المتداول بين أيدينا، الذي "شرحه" المُلاّ علي القاري وغيرُه من العلماء، وقد بيّنا ذلك في فتوى لنا طبعتْ في "منع السفهِ الأكبر عن قلب الفقه الأكبر" ردّاً على بعض مَن خالَف فيه، واخترع من عند نفسِه فقهاً أكبر آخَر، مشتملاً على الضلالات، ونسبه إلى الإمام حاشاه!. [الإمام أحمد رضا].

(٢) تقلّداً وتقليداً. [الإمام أحمد رضا].

(٣) صلّى الله تعالى عليه وسلّم. [الإمام أحمد رضا].

(٤) ومفاسِد الجهل أكبرُ من هذا. [الإمام أحمد رضا].

(٥) متعلّقٌ بقوله: "واجب"، وشروعٌ في مسألةٍ أخرى خلافيةٍ بيننا وبين الروافض. [الإمام أحمد رضا].

(٦) متعلّقٌ بـ"يجب" المذكور سابقاً، وشروعٌ في مسألةٍ ثالثة. [الإمام أحمد رضا].

لا عَقلاً"، خلافاً للمعتزلة حيث قال بعضُهم: "واجبٌ عقلاً"، وبعضُهم: "عَقلاً وسَمعاً" كالكَعبي[١] وأبي الحَسن[٢].

ويُشترط[٣] بعد الإسلام الذكورةُ، والورعُ، والعِلمُ، والقدرةُ على القيام بأمور الإمامة، ونسبُ قريشٍ، خلافاً لكثيرٍ من المعتزلة. ولا يُشترط كونُه هاشميّاً، ولا معصوماً؛ لأنّ العِصمةَ من خصائص الأنبياء، خلافاً للرّوافض[٤].

والنَجديّةُ خالَفوا أهلَ السنّة في تخصيص العِصمة بالأنبياء، حيث قال رئيسُهم: "لابدّ منها للصدّيق"[٥] كما مر[٦]، فلا يكون قولُهم[٧] حجّةً للرَّوافض على أهل السنّة؛ فإنّهما شقيقان[٨] في الخذلان.

والإمامُ الحقّ بعدَ رسول الله ﷺ أبو بكرٍ، ثمّ عمرُ، ثمّ عثمانُ، ثمّ عليٌّ رضي الله تعالى عنهم أجمعين. والفضيلةُ[٩] على ترتيب الخلافة. واعتقادُنا مَعشر أهلِ السنّة

---

(١) هو عبد الله بن أحمد بن محمود البَلخي الحنفي أبو القاسم الكعبي المعتزلي البغدادي، المتوفّى بها سنة ٣١٧هـ. صنّف من الكتب: "أدب الجدل" و"أوائل الأدلّة" في أصول الدّين، و"تجريد الجدل" و"تفسير القرآن" وغير ذلك. ("هدية العارفين" ٥/ ٣٦٤).

(٢) انظر: "المسامرة" صـ٢٩٦-٢٩٩.

(٣) لأهليّة الإمامة وجواز النّصب. [الإمام أحمد رضا].

(٤) انظر: "المسامرة" صـ٣١٨-٣٢١.

(٥) انظر: "صّراط مستقيم" الباب ١ في بيان وجوه تمايُز الطريقَين: النبوّة، والولاية، الفصل ٢ في بيان وجوه تمايُز الطريق النّبوة، الهداية ٤ في بيان ثمرات الحبّ الإيماني، الإفادة ٢، صـ٣٥، ٣٦ ملتقطاً.

(٦) انظر: صـ٢١٦، ٢١٧.

(٧) نبّه رحمه الله على ذلك؛ لأنّ من مكائد الرّفضة الاحتجاجُ على أهل السنّة بقول: "كلُّ مبتدِعٍ ضالّ ليس من أهل الرّفض، كأنّ كلَّ مَن ليس برافضيٍّ فهو عندهم سنّيٌّ". [الإمام أحمد رضا].

(٨) أي: النَجديّة والروافض. [الميمني].

(٩) تبعَ في هذه العبارة الحسَنة الأئمّةَ السّابقين، وفيها ردٌّ على مفضِّلة الزّمان، المدّعين السُنّيَةَ بالزُّور والبُهتان، حيث أوّلُوا مسألةَ ترتيب الفضيلة بأنّ المعنى الأَولَويّةُ للخلافة الدنيويّة، وهي لمن كان أعرَف بسياسة المُدُنِ وتجهيزِ العساكر، وغير ذلك من الأمور المحتاج إليها في السّلطنة، وهذا قولٌ =

تزكيةُ جميع الصّحابة بإثبات العدالة لكلٍّ منهم، والثناءُ عليهم كما أثنى اللهُ سبحانه ورسولُه ﷺ عليهم، من غير ادّعاء العِصمة لأحدٍ منهم.

والمخالفُ في هذا الباب: الرّوافِضُ والنّواصِبُ. فالرّوافضُ افترقوا إلى ثلاث فِرقٍ: (١) التفضيل، (٢) والتبرّي، (٣) والغُلُوّ. والنَّواصِبُ إلى فرقتَين: نواصِبُ العِراق يبغضون الختنَين رضي الله عنهما، ونواصبُ الشّام لا يبغضون سيّدَنا عثمان رضي الله عنه، يقولون بانقضاء الخلافة الرّاشدة بشهادته رضي الله عنه، وكونِ أيّام عليٍّ -كرّم اللهُ وجهَه- أيّامَ الفتنة، وملكاً عضوضاً، ووقتَ هلاكِ الأمّة، وزمانَ الشّرور، وانقضاءِ القُرون الثلاثة المشهود لها بالخير بشهادته[1] رضي الله عنه، بأنّ[2] القَرنَ الأوّلَ: من زمان هجرتِه ﷺ إلى وفاتِه، والثاني: أيّامُ خلافة الشَّيخَين، والقَرنَ الثالث: أيّامُ خلافةِ عثمان رضي الله عنه.

ثمّ استقامةُ الخلافة[3] بعد يوم التحكيم، وفي كثيرٍ من الظاهريّة لمعةٌ من هذا

=

باطلٌ خبيث، مخالفٌ لإجماع الصّحابة والتابعين رضي الله عنهم، بل الأفضليّةُ في كثرة الثواب، وقُربِ ربّ الأرباب، والكرامةِ عند الله تعالى، ولذا عبّر عن المسألة في "الطريقة المحمديّة" [الباب ٢، صـ١٨: انظر ترجمته: ("كشف الظنون" ٢/ ١٢٧)] وغيرِها [انظر: "المسامرة" صـ٣٠٠] في بيان عقائد السنّة، بأنّ أفضلَ الأولياء المحمّديين أبو بكر، ثمّ عمر، ثمّ عثمان، ثمّ علي رضي الله عنهم، وللعبد الضعيف في الردّ على هؤلاء الضّالّين كتابٌ حافلٌ كافلٌ بسيطٌ محيط سمّيتُه: "مَطلعُ القمرَين بإبانة سبقة العُمرَين" [هذا الكتاب طُبع ناقصاً من مطبعة "الجامعة الإسلامية" كُجرات باكستان، ومن "مكتبة بَهارِ شريعت" لاهور، باكستان عام ١٤٣١هـ]. [الإمام أحمد رضا].

(١) متعلّق بـ"الانقضاء". [الإمام أحمد رضا].

(٢) متعلّق بـ"يقولون"، و"الباء" بمعنى "اللام"، وهو تعليلُ قولهم بـ"انقضاءِ قرون الخير بشهادة سيّدنا علي كرّم الله تعالى وجهَه". [الإمام أحمد رضا].

(٣) أي: للأمير مُعاوية رضي الله عنه، أمّا عند أهل الحقّ فاستقامةُ الخلافة له رضي الله عنه من يوم صلحِ السيّد المجتبى -صلّى الله تعالى على جدِّه الكريم وأبيه وعليه وعلى أمِّه وأخِيه وسلَّم-، وهو الصُّلحُ الجليل الجميل الذي ترجّاه رسولُ الله ﷺ، وجعله ناشئاً عن سيادة سيّدنا الحَسن رضي الله عنه؛ إذ يقول في الحديث الصّحيح

=

النّصب، وأكثرُهم في[1] مقام التعريض ومحلِّ التنقيض على خلافتِه -كرّم اللهُ وجهَه-، وإثباتِ خلافة الخلفاء الثلاثة، يذكرون الأدّلةَ التي كفَّرَ بها نواصبُ العراقِ سيّدَنا عليّاً -كرّم اللهُ وجهَه-، ويُضعِّفون أجوبةَ أهل السنّة لها[2]، ولكن لا يصرِّحون بإطلاق الكفر. وأحياناً يذكرون بعضَ كلمات المدح أيضاً، لكن في غير باب الخلافة، وقد يستندون به -كرّم اللهُ وجهَه- فيما يوافِق مذاقَهم، ليس لهم حَظٌّ من الثباتِ والاستقامةِ على نهجٍ واحد، وقد أشِيرَ إلى شيءٍ منها في "البَوارق المحمديّة"[3].



=

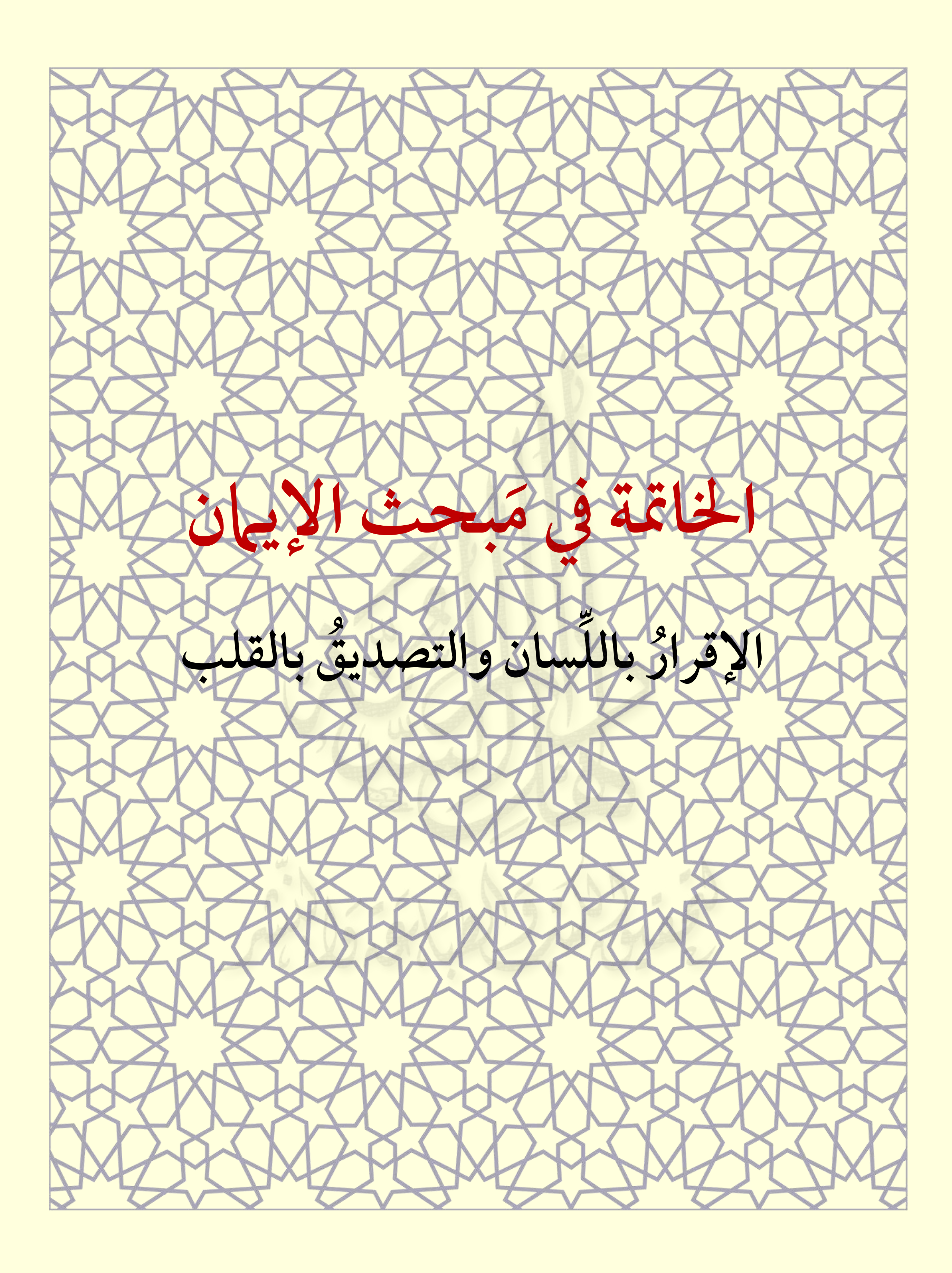
المروي في "الجامع الصّحيح": «إنّ ابني هذا سيّدٌ، لعلّ اللهَ أن يُصلحَ به بين فئتَين عظيمتَين من المسلمين» [أخرجه البخاري في "الصحيح" كتاب الصلح، باب قول النّبي ﷺ للحَسن بن علي رضي الله عنهما ...إلخ، ر: ٢٧٠٤، صـ٤٤٢]، وبه ظهر أنّ الطعنَ على الأمير مُعاوية رضي الله عنه طعنٌ على الإمام المجتبَى، بل على جدِّه الكريم ﷺ، بل على ربِّه ﷻ؛ فإنّ تفويضَ أزمةِ المسلمين بيَدِ مَن هو كذا وكذا -بزعم الطاعنين- خيانةٌ للإسلام والمسلمين، وقد ارتكبها -مَعاذ الله!- الإمامُ المجتبى، وارتضاها رسولُ الله ﷺ، وهو ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ [النجم: ٣، ٤] فاحفظه؛ فإنّه ينفع مَن أراد اللهُ هُداه!. [الإمام أحمد رضا].

(١) متعلّق بـ"يذكرون" الآتي. [الإمام أحمد رضا].

(٢) أي: عنها. [الإمام أحمد رضا].

(٣) "البوارق المحمديّة" الباب ١، صـ٣٠، ٣١: للشيخ العالم الفقيه فضل الرّسول بن عبد المجيد البَدَايُوني، توفّي سنة تسع وثمانين ومئتين وألف.

("نزهة الخواطر" حرف الفاء، تحت ر: ٦٨٨، ٧/ ٤١٥، ٤١٦ ملتقطاً).



الخاتمة في مَبحث الإيمان

الإقرارُ باللِّسان والتصديقُ بالقلب


دار أهل السنة
لتحقيق الكتب والطباعة والنشر

الخاتمة في مَبحث الإيمان

الإقرارُ باللِّسان والتصديقُ بالقلب

قيل: الإيمانُ هو التصديقُ بالقلب فقط، أي: قبولُ القلب وإذعانُه لما علِم بالضرورة: أنّه من دِينِ محمّدٍ ﷺ بحيث يعلمه الخاصّةُ والعامّةُ من غير افتقارٍ إلى نظرٍ واستدلال، هو المختارُ عند جُمهور الأشاعِرة، وبه قال الماتُريديُ وغيرُه من الحنفيّة.

والإقرارُ شرطٌ لإجراء الأحكام في الدّنيا، واتّفقُوا على أنّه يلزم للصِّدق أن يعتقدَ أنّه متى طُولِب به أتى بالإقرار، فإن طُولِب به ولم يُقِرّ فهو كفرٌ عناد، وقالوا: تركُ[1] العِناد شرطٌ، وقيل: هو التصديقُ بالقلب واللِّسان، ويعبَّر عنه بأنّه تصديقٌ بالجَنان وإقرارٌ باللِّسان، وهو المنقولُ عن أبي حنيفةَ وأصحابِه وبعضِ المحقِّقين من الأشاعِرة، فيكون كلٌّ منهما رُكناً، فلا يثبت الإيمانُ إلّا بهما، إلّا عند العَجز من النُّطق باللِّسان؛ فإنّ الإيمانَ يثبت بتصديق القلب فقط في حقِّه، فالتصديقُ رُكنٌ لا يحتمل السُّقوطَ أصلاً، والإقرارُ قد يحتمله[2]، وذلك في حقّ العاجز عن النُّطق والمكرَه.

---

(١) أقول: فعدم الإنكار بالأَولى، وهذا مجمَعٌ عليه، فمَن كذّب بشيءٍ من ضروريات الدِّين طَوعاً، كان كافراً عند الله تعالى أيضاً، وإن ادّعى أنّ قلبَه مطمئِنٌ بالاطمئنان، فاحفظ هذا؛ فإنّها مَزلّةٌ، وقد سبقتْ أيضاً الإشارةُ إليه. [الإمام أحمد رضا].

(٢) وذلك كالقيام والقعود والرّكوع والسّجود والقراءة، كلُّ ذلك أركانُ الصّلاة، غير أنّها أركانُ السّعة، تحتمل السقوطَ ببدلٍ كما في المؤمِي والأخرَس، ومَن كان له إمامٌ فقراءةُ الإمام قراءةٌ له، ومَثل ذلك مَثل الشّجرة، فإنّ الأغصانَ والأوراقَ والأزهارَ والأثمارَ كلُّ ذلك من أجزائه، ولا تذهب الشّجرةُ بذَهاب شيءٍ منها غير الجذع والأصل، فسقَطَ ما يقال: "كيف الجمعُ بين الرُكنيّة واحتمال السّقوط"، وقد فصّلَ الكلامَ فيه الإمامُ السُّبكي ﷫ تفصيلاً حَسناً، ونقلَه برمته =

هذا الكلامُ في ضمّ الإقرار إلى التصديق رُكناً أو شرطاً، وأمّا ما ضمّ غيرُه ممّا هو شرطٌ[١] جزماً إلى التصديق بالقلب، أو التصديق والإقرار، فأمورٌ[٢] الإخلالُ بها إخلالٌ بالإيمان اتّفاقاً، كتركِ السّجود للصّنم، وقتلِ نبيٍّ، والاستخفافِ به، والاستخفافِ بالمصحَف، وبالكعبة. وكذا مخالَفةُ ما أجمِع عليه من أمور الدِّين بعد العلم بأنّه مجمَعٌ عليه، وقَيّد[٣] بما إذا كان فيه نصٌّ[٤]، ويشترك في معرفتِه الخاصُّ والعامُّ.

قال ابنُ الهُمام: "الإيمانُ وضعٌ[٥] إلهيٌّ أمَرَ عبادَه به، ورتّب على فعلِه[٦]

=

السيّدُ المرتضى [انظر ترجمته: ("هدية العارفين" ٦/ ٢٧١، ٢٧٢)] في "شرح الإحياء" [انظر ترجمته: ("إيضاح المكنون" ٣/ ١٥. و"هدية العارفين" ٦/ ٢٧١)]. [الإمام أحمد رضا].

(١) ولا حظَّ له من الرُّكنيّة قطعاً. [الإمام أحمد رضا].

(٢) موصوف، والجملةُ بعده صفةٌ، وهو خبرُ "ما" في قوله: "ما ضمّ". [الإمام أحمد رضا].

(٣) المقيِّد به الإمامُ النَّوَوي ﷺ. [انظر: "المجموع" كتاب الصّلاة، ٣/ ١٤]. [الإمام أحمد رضا].

(٤) أقول: تحقيق المقام أنّ أكثرَ الحنفيّة يكفّرون بإنكار كلّ مقطوعٍ به، كما هو مصرَّحٌ به في "ردّ المحتار" [كتاب الصّلاة، باب الوتر والنوافل، مطلب في منكر الوتر أو السُنن أو الإجماع، ٤/ ٢٢٦] وغيره. وهُم ومَن وافَقهم هم القائلون بإنكار كلِّ مجمَعٍ عليه بعدما كان الإجماعُ قطعيّاً نقلاً ودلالةً، ولا حاجةَ إلى وجود النصّ. والمحقّقون لا يكفِّرون إلّا بإنكار ما عُلم من الدِّين ضرورةً، بحيث يشترك في معرفتِه الخاصُّ والعامُّ المخالطون للخوّاص، فإن كان المجمَعُ عليه هكذا كفر منكِرُه، وإلّا لا. ولا حاجةَ عندهم أيضاً إلى وجود نصٍّ؛ فإنّ كثيراً من ضروريات الدِّين ممّا لا نصَّ عليه، كما يظهر بمراجعة "الإعلام" [أي: "الإعلام بقواطع الإسلام" للهَيتمي] [صـ١٥-١٨] وغيره. فالتقييدُ بوجود النصّ ضائعٌ على القولَين فاعرفْ!. [الإمام أحمد رضا].

(٥) أي: موضوعٌ، أي: ما وضعه اللهُ تعالى على عبادِه، وفرَضَه عليهم أوّلُ كلِّ فرضٍ وأهمّه وأعظَمه. [الإمام أحمد رضا].

(٦) أي: الإتيانُ بذلك الوضع الإلهي. [الإمام أحمد رضا].

لازماً[١]، هو ما يشاء من خيرٍ[٢] بلا انقِضاءٍ، وعلى تركِه ضدّه[٣] بلا انقضاءٍ، وهذا لازمُ الكفر شرعاً[٤]، والتصديقُ[٥] -على سبيل القطع بما أخبر به النبيُّ ﷺ من انفرادِ الله تعالى بالأُلُوهِيّة وغيره- من[٦] مفهومِه، وقد اعتُبِرَ في ترتُّب[٧] لازمِ الفعل وجودُ أمورٍ عدمُها مترتَّبُ[٨] ضدِّه، كتعظيم الله، وتعظيمِ أنبيائِه، وكتبِه، وبيتِه المحرَّم، وكتركِ السُّجود للصَّنَم ونحوه، وكالاستسلام إلى قبولِ أوامِرِه ونواهِيه، الذي هو معنى الإسلام، وقد اتّفق أهلُ الحقّ وهُم فريقا الأشاعِرةِ والحنفيّةِ[٩]، على أنّه لا إيمانَ بلا إسلام وعكسه. فيُمكن[١٠] اعتبارُ هذه الأمور أجزاءً لمفهوم الإيمان، فيكون انتفاءُ

---

(١) أي: لازماً للعبد غير منفكٍّ عنه أبداً، وهو ثوابُ الله تعالى، أمّا الله تعالى فلا يجب عليه شيء. [الإمام أحمد رضا].

(٢) وهو سعادة الأبد. [الإمام أحمد رضا].

(٣) وهو شقاوة الأبد. [الإمام أحمد رضا].

(٤) لا عقلاً، خلافاً للمعتزلة كما تقدّم [انظر صـ٣٥٢]، وكأنّه لم يذكر مثله في الإيمان لخلاف أئمّتنا الماتُريديّة، وإن كان هو مائلاً فيه إلى الأشاعِرة. [الإمام أحمد رضا].

(٥) مبتدأٌ خبرُه قولُه: "من مفهومه" أي: التصديق القطعي بكلّ ما جاء به النبيُّ ﷺ بعضٌ من مفهوم الإيمان وجزءٌ منه، وهذا ترجيحٌ منه لقول الحنفيّة برُكنيّة الإقرار، وقد رجّحه في "المسايَرة" بوُجوه. [الإمام أحمد رضا].

(٦) "من" للتبعيض. [الإمام أحمد رضا].

(٧) أي: ترتيبُ سعادة الأبد على الإتيان بذاك الموضوع من الله ﷻ. [الإمام أحمد رضا].

(٨) بالفتح، أي: محلُّ ترتُّب ضدّ ذلك اللازم، وهو شقاوةُ الأبد، والعياذ بالله تعالى!. [الإمام أحمد رضا].

(٩) أي: الماتُريديّة، وذلك أنّ بين الحنفيّة وأهل الحقّ عموماً من وجهٍ، فنحن -بحمد الله تعالى- سُنّيون حنفيُّون، وإخوانُنا الأشاعِرة سُنّيون لا حنفيُّون، والمعتزلةُ حنفيُّون (أي: يدّعون الحنفيّة) لا سُنّيون. [الإمام أحمد رضا].

(١٠) تفريعٌ على قوله: "اعتبر". [الإمام أحمد رضا].

ذلك اللازمِ عند انتفائِها[١]؛ لانتفاءِ الإيمان بانتفاء جزئِه، وإن[٢] وُجد جزؤُه الذي هو التصديقُ[٣]. وغايةُ[٤] ما فيه: أنّه نقل عن مفهومِه اللُّغوي الذي هو مجرّدُ التصديق إلى مجموعٍ[٥] هو منها، ولا بأسَ به، فإنّا قاطعون بأنّه لم يبقَ على حالِه الأوّلِ؛ إذ قد اعتُبر الإيمانُ شرعاً تصديقاً خاصّاً، وهو ما يكون بأمورٍ خاصّة[٦]، و-اعتُبر فيه شرعاً- أن يكونَ بالغاً إلى حدّ العلم، إن منعنا[٧] إيمانَ المقلِّد، وإلّا فالجَزم[٨] الذي لا يجوز معه ثبوتُ النقيض، و-الإيمانُ- في اللُّغة أعمُّ من ذلك[٩]، ويمكن اعتبارُها شروطاً لاعتباره[١٠]، فينتفي أيضاً لانتفائِها الإيمانُ[١١] مع وجود التصديق بمحلِّيه، أي: القلب

---

(١) أي: تلك الأمور. [الإمام أحمد رضا].

(٢) وصليّة. [الإمام أحمد رضا].

(٣) أي: بالقلب أو به وباللّسان، والآخَر هو مرادُه على ما سيصرّح به. [الإمام أحمد رضا].

(٤) جوابٌ عمّا يتراءى وُروده، أنّ الإيمانَ في اللُّغة لا يشمل شيئاً من هذه الأمور. [الإمام أحمد رضا].

(٥) أي: مجموع أمورٍ هو، أي: التصديقُ داخلٌ فيها. [الإمام أحمد رضا].

(٦) أي: ما جاء به النبيُّ ﷺ. [الإمام أحمد رضا].

(٧) كما هو المذهب الضعيف. [الإمام أحمد رضا].

(٨) أي: وإن لم نمنعه، كما هو الصّحيح بل الحقُّ الصّواب، فالمعتبرُ في الإيمان شرعاً الجزمُ القاطعُ، سواءٌ حصلَ عن استدلالٍ أو تقليد. [الإمام أحمد رضا].

(٩) لشُموله الظنَّ أيضاً، فضلاً عن الجزم التقليدي؛ وذلك لأنّ الإيمانَ والتصديقَ والإذعانَ مترادفةٌ لُغةً، والإذعانُ يشتمل الظنَّ، فكذا الإيمانُ، والشّرعُ طرح هاهنا الظنَّ أصلاً؛ إنّ الظنَّ لا يُغني عن الحقّ شيئاً، فلا محيدَ عن القول بالنقل، فإن اعتبرت الأمورُ المذكورة أجزاء الإيمان، لم يلزم إلّا النقل، وهو لازمٌ على كلّ حال. [الإمام أحمد رضا].

(١٠) أي: الإيمان. [الإمام أحمد رضا].

(١١) فاعل ينتفي. [الإمام أحمد رضا].

واللِّسان[١].

المَبحث في إيمان المقلِّد

واعلم أنّ الاستدلالَ[٢] ليس شرطاً لصحّة الإيمان على المختار، حتّى

---

(١) "المسايرة" صـ٣٣٩-٣٤٣ ملتقطاً.

(٢) اختلفوا في إيمانِ مَن صدّق بضروريات الدِّين على جهة محض التقليد لغيره، كآبائه أو أساتذته مثلاً، فقيل: لا يصحّ، نقلَه بعضُهم عن الإمام أبي الحَسن الأشعَري، والقاضي أبي بكر الباقلّاني، والأستاذِ أبي إسحاق الإسفرائني، وإمامِ الحرمَين، وعزاه إلى الجُمهور، بل بالَغ بعضُهم فحكَى عليه الإجماع، وعزاه ابنُ القصّار [انظر ترجمته: ("هدية العارفين" ٥/ ٥٤٨)] للإمام مالكٍ.

وقال الإمام القُرطبي المالكي [انظر ترجمته: ("هدية العارفين" ٥/ ٨١)] في "شرح صحيح مسلم" [انظر ترجمته: ("كشف الظنون" ١/ ٤٤٠)]: "الذي عليه أئمّةُ الفتوى وبهم يُقتدى، كمالكٍ والشّافعي وأبي حنيفة وأحمد بن حنبل وغيرهم من أئمّة السَّلَف ﵃: أنّ أوّلَ الواجبات على كلّ مكلَّفٍ الإيمانُ التصديقي الجَزمي، الذي لا ريبَ معه بالله تعالى، ورُسُله، وكُتبه، وما جاءت به الرُّسُل ﵈، على ما تقرّر في حديث جبريل ﵇، كيفما حصل ذلك الإيمانُ، وبأيّ طريقٍ إليه توصّل، وأمّا النطقُ باللِّسان فمَظهرٌ لما استقرَّ في القلب، وسببٌ ظاهرٌ تترتّب عليه أحكامُ الإسلام" ["المفهِم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلِم" كتاب الإيمان، باب: أوّل ما يجب على المكلّفين، تحت ر: ١٦، ١/ ١٨٢ ملتقطاً] اهـ.

وقال أيضاً فيه بعد سرد الإيمانيّات: "مذهبُ السَّلَف وأئمّةِ الفتوى من الخَلَف: أنّ مَن صدّق بهذه الأمور تصديقاً جَزماً لا ريبَ فيه، ولا تردُّدَ، ولا توقُّفَ، كان مؤمناً حقيقةً، وسواءٌ كان ذلك عن براهين قاطعة، أو عن اعتقاداتٍ جازِمة، على هذا انقرضت الأعصارُ الكريمة، وبه صرّحت فتاوى أئمّةِ الهُدى المستقيمة، حتّى حدثتْ مذاهبُ المعتزلة المبتدِعة فقالوا: إنّه لا يصحّ الإيمانُ الشّرعي إلّا بعد الإحاطة بالبراهين العقليّة والسَمعيّة، وحصولِ العلم بنتائجها ومطالبها، ومَن لم يحصل إيمانُه كذلك فليس بمؤمن، وتبعَهم على ذلك جماعةٌ من متكلّمِي أصحابِنا كالقاضي أبي بكر، وأبي إسحاق الإسفرائني، وأبي المَعالي في أوّل قولَيه، والأوّلُ هو الصَّحيح؛ إذ المطلوبُ من المكلَّفين ما يقال عليه إيمانٌ، والإيمانُ هو التصديقُ لُغةً وشرعاً، فمَن صدّق بذلك كلِّه، ولم يجوِّز نقيضَ شيءٍ من ذلك، فقد عمِل بمقتضَى ما أمرَه اللهُ تعالى به على نحو ما أمرَه الله تعالى؛ ولأنّ رسولَ الله ﷺ وأصحابَه بعده حكموا بصحةِ إيمانِ كلِّ مَن آمَن وصدّق بما ذكرناه، ولم يفرِّقوا بين
=

=

مَن آمَن عن بُرهان أو عن غيره؛ ولأنّهم لم يأمروا أجلافَ العرب بتزيّد النّظر، ولا سألوهم عن أدلّة تصديقِهم، ولا أرْجَوا إيمانَهم حتّى ينظروا، وتحاشَوا عن إطلاق الكُفر على أحدٍ منهم، بل سمَّوهم المؤمنين والمسلمين؛ ولأنّ البراهينَ التي حرّرها المتكلِّمون، ورتّبها الجَدَليّون، إنّما أحدثها المتأخّرون، ولم يخض في شيءٍ من تلك الأساليب السَّلَفُ الماضُون، فمِن المحال والهذيان أن يشترطَ في صحة الإيمان مالم يكن معروفاً ولا معمولاً به لأهل ذلك الزّمان، وهُم مَن هُم فهماً عن الله تعالى، وأخذاً عن رسول الله ﷺ، وتبليغاً لشريعته، وبياناً لسنّته وطريقته" ["المفهِم" كتاب الإيمان، باب: مَعاني الإيمان والإسلام والإحسان، تحت ر: ٧، ١/ ١٤٥، ١٤٦ ملتقطاً] اهـ.

وهو -كما ترى- كلامٌ مَتين، ثمّ اختلف القائلون بإيمانه، فقيل بعصيانه بترك النّظر، وإليه يميل كلماتُ كثيرين. وقيل: لا، إلّا إذا كان أهلاً للنّظر. وقيل: بل لا يجب أصلاً، وإنّما هو من شروط الكمال فقط، واختاره الشيخُ العارف بالله تعالى سيّدي ابنُ أبي جمرة، والإمامُ الأجلّ القشَيري، وابنُ رُشد المالكي [انظر ترجمته: ("هدية العارفين" ٦/ ٦٨)]، والإمامُ حجّة الإسلام محمد الغزالي، وجماعةٌ، وهو قضية ما قدّمنا عن القُرطبي.

هذا، وأنا **أقول**، وبحَول الله أحُول: إنّ الإيمانَ إنّما هو لمعانُ نور، وكشفُ سِتر، وشرحُ صَدر، يقذفه اللهُ في قلب مَن يشاء من عبادِه، سواءٌ كان ذلك بنظرٍ، أو مجرّدِ سماعٍ، ولا يسوغ لعاقلٍ أن يقولَ: "لا يحصل الإيمانُ إلّا بالنّظر والاستدلال"، كلّا والله! بل ربما يكون إيمانُ بعض مَن لا يعرف الاستدلالَ أتمَّ وأحكمَ، من إيمانِ بعض مَن بلغ الغايةَ في المراء والجِدال، فمَن يشرح اللهُ صدرَه للإسلام، ويجد قلبه مطمئناً بالإيمان، فهو مؤمنٌ قطعاً، وإن لم يعرف من أين أتتْه هذه النّعمةُ الكُبرى، وهذا معنى قولِ الأئمّة الأربعة وغيرِهم من المحقِّقين -رضي الله تعالى عنهم أجمعين-: "إنّ إيمانَ المقلِّد صحيحٌ"، أرادُوا به مَن لا يعرف الاستدلالَ، وأساليبَ الجدل، وتصاريفَ الكلام، أمّا مَن لم يشرح صدراً بذلك من تلقاء نفسِه، إنّما قال كما يقول المنافقُ في رمسه -والعياذُ بالله تعالى!-: "هاه هاه لا أدري! كنتُ أسمع النّاسَ يقولون شيئاً فأقول".

وبالجملة، مَن صدّق بأنّ اللهَ تعالى واحدٌ؛ لأنّ أباه مثلاً كان يصدِّق ذلك، لا تصديقاً مُوقِناً به من قِبل قلبِه، فهذا ليس من الإيمان في شيءٍ، وهذا هو معنى نُفاة إيمان التقليد، فليكن التوفيق، وبالله التوفيق!. [الإمام أحمد رضا].

صحَّحُوا إيمانَ المقلِّد، وقال الأستاذُ أبو القاسم القُشَيري[١]: "إنّ نقلَ المنعِ عن الأشعَري افتراءٌ عليه"[٢]، وقَلَّ أن يُرى مقلِّدٌ في الإيمان بالله تعالى؛ إذ كلامُ العوام في الأسواق محشوٌّ بالاستدلال بالحوادث عليه، والتقليدُ مثلاً هو أن يسمعَ النّاسَ يقولون: "إنّ للخَلق إلهاً، خَلَقهم وخَلَقَ كلَّ شيءٍ، يستحقّ العبادةَ وحدَه، لا شريكَ له"، فيجزم بذلك بجَزمِه بصحّة إدراك هؤلاء، تحسيناً لظنّه بهم، وتكبيراً لشأنِهم عن الخطأ. فإذا حصل عن ذلك جَزمٌ، لا يجوز معه كونُ الواقعِ نقيضَ ما أَخبرُوا به، فقد قام بالواجب من الإيمان؛ إذ لم يبقَ سِوى الاستدلال، ومقصودُ الاستدلال هو حصولُ ذلك الجزم، فإذا حصل سقَطَ هو، غير أنّ بعضَهم ذكر الإجماعَ على عصيانِه، فإن صحّ فبسبب أنّ التقليدَ عُرضةٌ لعروض التردُّد، ومعروضٌ للشُّبهة، بخلاف الاستدلال؛ فإنّ فيه حِفظَه[٣]"[٤].

---

(١) هو عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك، الإمام أبو القاسم القشَيري النيسابوري الشافعي المحدِّث الصُّوفي، توفّي بنيسابور سنة ٤٦٥هـ. من تصانيفه: "التيسيرُ في علم التفسير" و"الرسالة القشَيرية" في التصوّف مشهور، و"عيون الأجوِبة في فنون الأسئِلة" و"ناسخ الحديث ومنسوخه" وغير ذلك. ("هدية العارفين" ٥/ ٤٨٩).

(٢) لم نعثر عليه.

(٣) كلّا والله! بل لا عاصمَ اليومَ إلّا مَن رحم ربِّي، ولربما يُفسِد تلاطُمُ أمواج النّظر والاستدلال، وتراكُمُ ظلماتِ الشُّبهِ والجِدال، رسوخَ الإيمان في صدر أهل قيلٍ وقال:

پائے استدلالیاں چوبیں بُود   پائے چوبیں سخت بے تمکین بُود

نسأل اللهَ الثباتَ على الإيمان، وكمالَ الإحسان، متضرِّعين إليه بجاه سيّد الإنس والجانّ، عليه وعلى آله الصّلاةُ والسّلام، الأَتمّان الأكمَلان، والحمد لله، وعليه التكلان!. [الإمام أحمد رضا].

(٤) "المسايَرة" صـ٣٤٣-٣٤٧ ملتقطاً.

وذكر الشيخُ يحيى المغربي[١] في "حاشية السَّنوسيّة"[٢]: "أنّ الظانَّ والشاكَّ والمتوهِّم كافرٌ؛ لأنّهم حكموا بنَجاة العارف، والخلافُ في الجازم بلا دليل، فما عداه لا خلافَ في كفرِه، نقله النّابلُسي، وبعد[٣] شرحِ أبياتَ المتن:

لأنّ مَن آمَن بالتقليد إيمانُه في شكٍّ[٤] وترديد

وفيه للأشياخ خلفٌ قِدَماً وشاعَ هذا الخلفُ بين العُلما

لكنّه بقول غيرٍ إن جَزَم صحَّ وإلّا كان في تيه الظلم

قال: "وشرطُ ذلك[٥] عدمُ تغيُّر[٦] [٧] قولِ الغير، وإلّا لم يكن تقليداً، فلم يكن إيماناً إجماعاً، كمَن زعم أنّه يقلِّد بالأئمّة المسلمين، وهو يعتقِد أنّ لله تعالى مكاناً، أو جهةً

---

(١) يحيى بن محمد بن عبد الله بن عيسى بن شبل بن أبي البركات النّابلي الجزائري المالكي، الشّهير بالشّاوي، نزيل مصر، وُلد ببلده سنة ١٠٣٠ وتوفّي حاجّاً في الطريق سنة ١٠٩٦هـ. له من التصانيف: "حاشية على شرح أمّ البراهين" و"حاشية على شرح المرادي" و"قرة العَين في جمع البين من علم التوحيد" وغير ذلك. ("هدية العارفين" ٦/ ٤١٥).

(٢) "حاشية على شرح أم البراهين" ليحيى بن محمد بن عبد الله بن عيسى بن شبل بن أبي البركات النّابلي الجزائري المالكي الشّهير بالشّاوي، نزيل مصر، وُلد ببلده سنة ١٠٣٠ وتوفّي حاجّاً في الطريق سنة ١٠٩٦هـ. ("هدية العارفين" ٦/ ٤١٥).

(٣) متعلّق بـ"قال" الآتي. [الإمام أحمد رضا].

(٤) كذا هو بالنسخة المطبوعة، والأقوم للوَزن تحليتُها بـ"اللّام" أي: "في الشكّ والترديد". [الإمام أحمد رضا].

(٥) أي: صحة إيمان المقلِّد. [الإمام أحمد رضا].

(٦) هكذا في النسخة المطبوعة، والأوفقُ أن يكونَ "عدم تغيير" مكان "عدم تغيّر"، ولهذا يوافق قولُ الإمام أحمد رضا في الحاشية: " فإنّه إذا غيّر وبدّل " ...إلخ. فإنّ الشرطَ عدمُ تغيير قول الإمام المتّبع، من المقلِّد المتّبع. [الشيخ فيضان المصطفى].

(٧) فإنّه إذا غيّر وبدّل فلم يقلِّد، وإنّما ادّعى التقليدَ، والدّعوى الخالية عن الحقيقة لا طائلَ تحتها، والاستدلالُ مفروضُ الانتفاء، فانتفى الإيمانُ بكِلا وجهَيه. [الإمام أحمد رضا].

أو مؤثِّراً معه، أو جسميّةً[1] ونحو ذلك، فليس بمقلِّدٍ في إيمانه، بل هو كافرٌ"[2] انتهى.

في "بهجة الناظرين في شرح أمّ البراهين"[3]: "وكذلك الإعراضُ عن النّظر في التوحيد كفرٌ؛ لما يلزمه من الجَهل، وكذلك الشكُّ والظنُّ؛ فإنّهما يستلزمان لانتفاء المعرفة"[4]. (ثمّ اختلفوا في التصديق بالقلب الذي هو جزءُ مفهوم الإيمان[5] أو تمامُه[6]، أَ هو من باب العلوم والمعارف، أو من باب[7] الكلام النَّفسي؟ فقِيل: الأوّلُ،

---

(١) كذا هو بالأصل المطبوع، والأحسَن تقديمُه على قوله: "أو مؤثِّراً معه"؛ لأنّه معطوفٌ على "مكاناً"، و"لله تعالى" خبرُه، و"مؤثِّراً" معطوفٌ عليه، وخبرُه "معه"، والمعنى: يعتقِد أنّ لله تعالى مكاناً أو جهةً أو جسميّةً، وهذه أخصُّ من أختَيها إن أخذت الجسميّةُ بمعنى كونه جسماً، ومساويةٌ لهما إن أخذت بمعنى التعلّق بالجسم، أو يعتقِد أنّ مع الله تعالى مؤثِّراً في العالَم، وإنّما زاد قيدَ "معه"؛ لأنّ تأثيرَ الأشياء بعضها في بعضٍ بإذن الله تعالى، وربطه المسبّبات بالأسباب، بمعنى كان فكان بأمرِ الله تعالى، لا بمعنى الخَلق والإيجاد حقٌّ ثابت، لا سيّما عندنا مَعشر الماتُريديّة، ولكن لا معيّةً، بل لا مناسبةً كما لا يخفى، وإنّما التأثيرُ معه بالاستقلال، وهذا لا شكَّ شركٌ وضلال، حتّى عند أهل الاعتزال، فيما يأتيه العبدُ من الأفعال. [الإمام أحمد رضا].

(٢) لم نعثر عليه.

(٣) أي: "بهجة النّاظرين في محاسن أمّ البراهين" للشيخ شهاب الدّين أبو العبّاس أحمد بن محمد الغنَيمي الأنصاري، المتوفّى سنة ١٠٤٤هـ. ("كشف الظنون" ١/ ١٨٦).

(٤) لم نعثر عليه.

(٥) عند قوم. [الإمام أحمد رضا].

(٦) أي: شرطُه الذي لا يصحّ وجودُه إلّا به، كما عند آخَرين. [الإمام أحمد رضا].

(٧) أقول: عندي فيه نظرٌ دقيق؛ فإنّ الكلامَ النّفسي على ما حقّقه في "المسلَّم" و"الفواتح" [صـ٣٠٩، ٣١٠] هي النسبةُ النفسيّة المخلوطة بقصد الإفادة، وبينها وبين التصديق عموماً من وجهٍ بحسب التحقُّق، وكذا بينها وبين العلم بمعنى اليقين.

وتحقيق ذلك أنّ هاهنا خمسةُ أشياء: أوّلها: مطلقُ العلمِ الشّاملِ لصُورِ التصوّر، والتصديق، والظنّ، واليقين، والإذعان، والإيمان وغير ذلك. والثاني: التصديقُ اللُّغوي، وهو عينُ المنطقي عند المحقِّقين، أعني إذعانَ النسبةِ ولو ظنّاً. والثالث: العلمُ بمعنى اليقين. والرّابع: التصديقُ المعتبر في الشّرع إيماناً، أو في الإيمان. والخامس: الكلامُ النّفسي.

=

=

فمطلقُ العلم أعمُّها جميعاً عموماً مطلقاً في التحقُّق، والكلامُ النّفسي أخصُّ من كلّ البَواقي من وجهٍ، وكذا التصديقُ المنطقي من العلم بمعنى اليقين، وهما معاً أعمُّ مطلقاً من الإيمان، وذلك أنّك إذا تصوّرتَ نسبةً غير ملتفتٍ إلى إيقاع لها أو انتزاع، وهو التخيّل، أو متردّداً في وُقوعِها ولا وقوعِها، وهو الشكُّ، فقد حصَلَ لك مطلَقُ العلم بمعنى "دَانِسْتَن"، ولا تصديق، ولا كلام، ولا ظنّ، ولا إيقان، فإذا ترجّح عندك أحدُ الجانبَين، سواءٌ لم يسقط الآخَر أو سقَطَ، وهو أكبرُ الظنّ وغالبُ الرّأي الملتحِق في الفقهيّات باليقين، فإن لم تُذعِن له وتُوطن نفسَك على تسليمِه، كان ظنّاً مجرّداً غير مترعرِع عن التصوّر البحث إلى حيّز التصديق؛ فإنّ الإذعانَ المعبَّر عنه في الفارسيّة بـ"گَرْوِيْدَن"، وفي الهنديّة [الأورديّة] بـ"مَانْنَا" معتبرٌ فيه لُغةً وشرعاً، ومَنطِقاً وعُرفاً. وإذا حصل لك هذا فقد وُجد التصديقُ اللُّغوي المنطقي العُرفي، ولا يقين ولا إيمان إجماعاً، حتّى على القِيل الأوّل؛ لأنّ اليقينَ هو المرادُ عندهم بالعلم والمعرفة. وإلى هنا تمّتْ كلمةُ الإجماع بخروج جميع تلك الصُّور عن الإيمان، فإذا ترقَّيتَ وحصل لك القطعُ القاطع لعرق احتمال النقيض، ثبت العلمُ بمعنى اليقين، فإن كان ذلك بما جاءتْ به الرُّسُل عليهم السلام من عند ربّهم وكان إذعاناً، كان إيماناً إجماعاً وإلّا لا، على التحقيق، بل بالإجماع عند التوفيق؛ فإنّي لا أخالُ أحداً من أهل العلم يجتزئ في الإيمان بمجرّد الإيقان من دون قبولٍ ولا إذعان، وكأنّ اقتصارَهم عليه؛ لأنّ الشّيءَ إذا خلا عن ثمرتِه ضاعَ، فيقينُ الجاحِد كَلايَقينٍ، ألا ترى إلى قوله تعالى في الكفّار: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لاَّ يَعْقِلُونَ﴾ [المائدة: ٥٨]، ولو كانوا لا يعقلون لم يكونوا كافرين؛ إذ لا تكليفَ إلّا بالعقل، لكن لما لم يَمشوا على قضية العقل نَفاه عنهم رأساً، هذا لمن لم يعلم، فكيف بمَن علِم وأيقَن وما أذعَن؛ فإنّه أَحرَى وأجدَر بنفي العلم واليقين.

وعلى كلٍّ، فبتحقُّق جميع ما ذكرنا لم يتحقّق الكلامُ بعد، وإلّا لكان الإنسانُ في كلّ آنٍ متكلّماً بألُوف مؤلَّفةٍ من الكلام النَّفسي، وإن لم يكن له التفاتٌ إلى معلوماتِه أصلاً، وهو كما ترى، بل لابدّ لكون النّسبةِ القائمةِ بالنّفس كلاماً من قصد إفادتِها، فإذا خالَطها هذا صارت تلك الصّورةُ العِلميّةُ كلاماً نفسيّاً، وإلّا بقيتْ على محوضةِ العِلميّة تصوّراً أو تصديقاً، فكلّ كلام نفسيٍّ صورةٌ علميّةٌ، ولا عكس.

ولا أقول: "إنّ الكلامَ النَّفسي غير الصّورة العلميّة ذاتاً، متوقّفٌ عليها وُجوداً"، كما يفيده كلامُ هؤلاء الأكابر المنقول عنهم في المتن، بل الصّورةُ العلميّة هي الكلامُ النَّفسي حين يخالِطها إرادةُ الإفادة، ولذا قال نائلُ العِلم والإيمان من الثُّريّا [أشار إلى الحديث الذي أخرجه الإمام مسلم في "الصحيح" عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لو كان الدّين عند الثُّريا، لذهب

=

ودفع بالقطع بكفر كثيرٍ من أهل الكتاب، مع علمِهم بحقّيةِ رسالتِه ﷺ، و) حقيّةِ

=

به رجلٌ من فارس -أو قال- من أبناء فارس حتّى يتناوله» كتاب فضائل الصحابة، باب فضل فارس، ر: ٦٤٩٧، صـ١١١٦]، إمامُ الأئمّة، مالكُ الأزمّة، سيّدُنا الإمام الأعظم رضي الله عنه: "إنّ الكلامَ النَّفسي حصةٌ من العِلم"، كما نقله المولى علي القاري رحمه الله في "مِنح الروض الأزهَر"، فإنّا إذا رجعنا إلى وجداننا، لم نجد عند ذلك إلّا تلك النّسبةَ النفسيّةَ الصّورة العلميّة القائمة بأنفُسنا، أتاها إرادةُ الإفادة، فجعلها كلاماً من دون أن يحدثَ هناك شيءٌ غيرُهما.

ثمّ قد تُلاحظ النّفس نسبةً متيقّنةً، أو مظنونةً، بل مشكوكةً، بل متخيّلةً، بل مزوَّرةً مكذّبةً، فتقصد إفادتها للغير، فيتحقّق الكلامُ النّفسي مع انتفاء الظنّ، فضلاً عن الإذعان، فضلاً عن الإيقان، فضلاً عن الإيمان، وذلك كقول المنافقين: ﴿نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللهِ﴾ [المنافقون: ١] تخيّلوا النّسبةَ وخالَطها منهم قصدُ الإنباء كذباً وزُوراً، مع أنّ قلوبَهم الدَّنسةَ مكذِّبةٌ لها ﴿وَاللهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْـمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١]. وأنت تعلم أنّ لا لفظيَّ إلّا بالنّفسي؛ لاستحالةِ عراء الدالّ عن المدلول، لولم يثبت لهم هناك كلامٌ نفسيٌّ، لكانت الألفاظُ أصواتَ حيوانٍ، بل جَمادٍ لا معنَى تحتها، فلم يتأت في ذلك تكذيبُهم، وقد شهد الشّهيدُ على ما في الصّدور -تعالى شأنُه-: أنّهم كاذبون في قولهم هذا، فوجَبَ ثبوتُ الكلام النّفسي من دون أن يكونَ هناك شيءٌ من الأشياء المذكورة، أمّا عدمُ الإذعان مع حصول اليقين؛ فلأنّ العالِم بالنّسبة الجازم بها، قد لا يُوطِّن نفسَه على قبولها، بل يباريها، ويجحدها، ويمجّها، ويعاندها، قال تعالى: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْماً وَعُلُوّاً﴾ [النمل: ١٤]، فيتحقّق الإيقانُ، ولا إيمانَ لأجل الجحود عناداً واستكباراً، كما هو شأنُ علماء اليهود. نعم، إذا رَزقَ اللهُ عزّ وجلّ طمأنينةَ القلب على تسليم النِّسب الدّينيّة، وتَوطين النّفس على قبولها، فهنالِك يتحقّق الإيمانُ من الله تعالى، علينا ببقائه وكماله، بكرمِه وإفضالِه، بجاه حبيبِه وآلِه، صلّى الله تعالى عليه وسلّم وعليهم قدرَ جاهِه وجلالِه، وحُسنِه وجمالِه، آمين!.

فاتّضح كلُّ ما ذكرنا من النِّسب بين الأشياء الخمسة، وظهر أنّ جعلَ الإيمانِ العلمَ والمعرفةَ بمعنى اليقين أو الكلام النَّفسي، كلُّ ذلك خلاف التحقيق على ظاهرِه، إلّا أن يصطلحَ على تعبير اليقين الإذعاني التسليمي بالكلام النّفسي، وإليه يشير كلامُ المصنِّفِ العلّام قدس سره حيث قال فيما سيأتي إنّ: "هذا هو المعبَّر بكلام النفس" فافهم وتشكّر، ولله الحمد!.

[الإمام أحمد رضا].

(ما جاء به، كما أخبر عنهم بقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءهُمْ وَإِنَّ فَرِيقاً مِّنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٤٦]).

وقال إمامُ الحرمَين في "الإرشاد": "ثمّ التصديقُ على التحقيق: كلامٌ نَفسيٌّ، ولكن لا يصحّ إلّا مع العلم[١]"[٢]. و(اختلف جوابُ) الشيخِ (أبي الحَسن) الأشعَري (فقال مرّةً: "هو المعرفةُ بوجودِه وإلهيّتِه وقِدمِه"[٣] وقال مرّةً: "التصديقُ: قولٌ في النَّفس غير أنّه يتضمّن المعرفةَ، ولا يصحّ دونها، و) قد (ارتضاه القاضي) الباقلّاني"[٤] وظاهرُ عبارةِ الشيخ أبي الحسن: أنّه كلامُ النَّفس مشروطاً[٥] بالمعرفة، ويحتمل أنّه) هو (المجموع) المركَّب (من المعرفة والكلام، فلابدّ في تحقُّق الإيمان من المعرفة، أعني إدراكَ[٦] مطابَقةِ دعوى النّبي للواقع، ومِن[٧]) أمرٍ (آخَر هو الاستسلامُ والانقيادُ

---

(١) أقول: نعم، لا يصحّ إلّا بمطلق العلم؛ لاستحالة إرادةِ إفادةِ المجهولِ المطلَق، لكن ليس مراداً لأهل القِيل الأوّل، بل مرادُهم العلمُ بمعنى اليقين، ويصحّ الكلامُ النّفسي بدونه كما بيّنا، والجواب ما أشرنا إليه: أنّ مرادَه بالكلام النّفسي هاهنا هو الجزمُ التسليمي، ولا شكَّ أنّه لا يصحّ إلّا مع العلم بمعنى اليقين. [الإمام أحمد رضا].

(٢) "الإرشاد" باب في الأسماء والأحكام، صـ١٥٨ ملتقطاً.

(٣) لم نعثر على هذا النقل.

(٤) لم نعثر على هذا النقل.

(٥) لأنّه إنّما حَمَلَ على التصديقِ القولُ في النّفس، فلا يكون إلّا إيّاه، لكن يتضمّن المعرفةَ تضمُّنَ وجودِ الموقوفِ لوجودِ الموقوفِ عليه، ويحتمل كلامُه أن يرادَ بالتضمّن: تضمّن الكلِّ للجزءِ، فيكون المجموعُ المركَّب. [الإمام أحمد رضا].

(٦) أي: الجَزمُ بذلك بحيث لا يبقى للنقيض احتمالٌ، وللرَّيب مجالٌ، وكان الأَولى للتعبير به، غير أنّه تابعُهم على التعبير بالعلم والمعرفة. [الإمام أحمد رضا].

(٧) عطفٌ على قوله السابق: "من المعرفة والكلام". [الشيخ فيضان المصطفى].

لقبول[1] الأوامرِ والنَّواهِي المستلزمةِ للإجلال، وعدمِ الاستخفاف) وهذا هو المعبَّر بكلام النَّفس؛ لثبوت[2] مجرّدِ تلك المعرفة (مع قيام الكفر).

هل الإيمانُ والاسلام واحدٌ؟

(ثمّ) اعلم أنّ (بعضَ أهل العلم جعلَ الاستسلامَ والانقيادَ الذي هو معنى الإسلام، داخلاً في معنى التصديق) فمفهومُ الإسلام جزءٌ من مفهوم الإيمان، (وأطلق بعضُهم اسمَ المرادِف، والأظهَرُ أنّهما متلازما المفهومِ، فلا يكون إيمانٌ في الخارج) معتبراً شرعاً (بلا إسلامٍ، ولا إسلامٌ) معتبراً شرعاً (بلا إيمانٍ، وأنّ التصديقَ قولٌ للنَّفس) ناشٍ (عن المعرفة) غيرها، فيكون (كلٌّ من الانقيادِ والمعرفةِ) خارجاً من متعلّقِ (التّصديق) لغةً، مع ثبوت اعتبارِهما شرعاً في الإيمان (إمّا على أنّهما جزءآن لمفهومِه شرعاً، أو شرطان لاعتباره شرعاً) فلا يعتبر شرعاً بدونهما (و) هذا (هو الأَوجَه، وعدمُ تحقُّق الإيمان بدونهما لا يستلزم جزئيَّتَهما للمفهوم) الإيمان (شرعاً؛ لجواز الشرطيّة الشرعيّة (فظهر ثبوتُ التصديق) لغةً بدونهما، فيثبت (مع الكفر) الذي هو ضدّ الإيمان؛ (لأنّا لا نجد مانعاً في العقل من أن يقولَ جبّارٌ عنيدٌ لنبيٍّ كريم: "صدقتَ" بلسانِه، مطابقاً لجنانِه، ثمّ يقتله لغلبةِ هَوى) النَّفس (بل قد وقع كثيراً كما يظهر مَن تتبّع القَصَص) في يحيى وزكريّا وغيرهما عليهما السلام (فلا يكون وجودُ

---

(١) أي: قلباً، ولولم يقع عملاً، وملاكُ الأمر ما ألقَينا عليك: أنّه اليقينُ الجازِم مع كَرْوِيدَن، ثبّتنا اللهُ تعالى عليه حتّى نلقاه، بجاه حبيبِه وآلِه وصحبِه وكلِّ مَن اصطفاه، صلّى الله تعالى عليه وعليهم أجمعين، آمين!. [الإمام أحمد رضا].

(٢) تعليلٌ لشُمول الإسلام والانقياد في مفهوم الإيمان؛ فإنّ كثيراً من أهل الكتاب كفّارٌ؛ لعدم الإسلام مع وجود المعرفة، كما مضى. [الشيخ فيضان المصطفى].

نحو هذا) الفعلِ (دالاًّ على انتفاء التصديق[١] من القلب، كما ظنّه الأستاذُ) أبو القاسم الإسفرائني (بل على عدم اعتبارِه مُنجِياً) له (شرعاً، ولاعتبار التعظيم المُنافي الاستخفافَ كفّر الحنفيّةُ بألفاظٍ كثيرة، وأفعالٍ تصدُر من المتهتّكين؛ لدلالتها على الاستخفاف بالدِّين، كالصّلاةِ بلا وضوءٍ عمداً، بل المواظَبةِ على ترك السنّة استخفافاً بها) وباستقباح السنّةِ (كمَن استقبح من آخَر جعل بعضَ العمامةِ تحت حلقِه أو إحفاءِ شاربِه). ثمّ اعلمْ أنّ الإسلامَ (كما يُطلَق على ما ذكرنا) من الاستسلام والانقيادِ لغةً وشرعاً، كذلك يُطلَق على الأعمال، كما يُفهَم من جواب جبريل[٢] عن السّؤال عن الإسلام، وما ذكرنا من ملازَمة الإيمانِ والاتحادِ به فبالمعنى الأوّل، وبالمعنى الثاني (لا يلزم الإيمانَ، بل ينفكّ عن الإيمان)؛ إذ قد يُوجَد التصديقُ مع استسلامٍ بدون الأعمال (وينفرد) عنها، والإسلامُ بمعنى الأعمال الشرعيّة (لا) ينفكّ عن الإيمان؛ (لاشتراط الإيمانِ لصحّة الأعمال، بلا عكس)؛ إذ لا تُشترط الأعمالُ لصحّة الإيمان (خلافاً للمعتزلة، وهي جزءٌ لمفهوم الإيمان عند الخوارج)[٣] (ولذا كفَّروا بالذنب) بانتفاء جزءِ الماهية، والمعتزلةُ وإن وافَقوا الخوارجَ في اعتبار الأعمال، لكنّهم يُثبتون الواسطةَ بين الإيمان والكفر، ويقولون: مرتكِبُ الكبيرة ليس بمؤمنٍ ولا كافرٍ، بل في منزلةٍ بين المنزلتَين، فلا يلزم عندهم من انتفاءِ الإيمان ثبوتُ الكفر، لكن يجرون عليه أحكامَ الكفّار، فقالت الخوارجُ: كلُّ ذنبٍ شِركٌ[٤].

---

(١) اللُّغوي. [الإمام أحمد رضا].

(٢) عليه السّلام. [الإمام أحمد رضا].

(٣) انظر: "المسايرة" صـ٣٤٧-٣٥٦ ملتقطاً.

(٤) انظر: "المسايرة" صـ٣٣٠، ٣٣١.

والنَّجدي سلَكَ مسلكَ الخارجي، حيث قال: "الإشراكُ في العبادة تعظيمُ غيرِ الله تعالى كتعظيمِه، أعني الأعمالَ التي خصَّصها اللهُ تعالى لتعظيمِه، مثل السُّجودِ، والرّكوعِ، والتمثّلِ قائماً يقف عند أحدٍ كما يقف في الصّلاة، وبذلِ المال له، والصّلاةِ له، والصّومِ له، وشدِّ الرَّحل إلى بيتِه، والتشكّلِ الخاصّ بالإحرام، والطوافِ، والدّعاءِ من اللهِ هاهنا، والتقبيلِ، وإيقادِ السُّرج، والمجاوَرةِ، والتبرّكِ بالماء، والرّجعةِ القَهقَرى، وتعظيمِ حَرمِه، وأمثالِ ذلك، فمَن فعلَ بنبيٍّ، أو وَليٍّ، أو خبيثٍ، أو جِنّيٍ، أو قبرِ أحدٍ صادقٍ أو كاذبٍ، أو مكانِه، أو تبرّكه أو آثارِه ومَشاهِدِه. وما يتعلّق به شيئاً[1] من السُّجودِ والرّكوعِ، وبذلِ المال له، والصّلاةِ له، والصَّومِ له، والتمثُّلِ قائماً، وقصدِ السّفرِ إليه، والتقبيلِ، والرّجعةِ القَهقَرى وقت التوديع، وضربِ الخِبَاء، وإرخاءِ السِتارَة، والسِترِ بالثوب، وتحريكِ المذب[2]، والدّعاءِ من الله هاهنا، والمجاوَرةِ، وتعظيمِ حواليه، واعتقادِ كونِ ذكرِ غيرِ الله عبادةً وقربةً، وتذكّرِه في الشّدائد -ودعائِه بنحو "يا محمد! يا عبد القادر! يا حدّاد![3] يا سمّان![4]"- فقد صار مشرِكاً وكافراً بنفس هذه الأعمال،

(١) مفعولُ فعل. [الإمام أحمد رضا].

(٢) أي: الترويح بمِروَحةٍ مخصوصةٍ تُصنَع من ذنب الطاؤس، يقال لها: "مورْ چَهلْ". [الإمام أحمد رضا].

(٣) هو عبد الله بن علوي بن محمد بن أحمد المهاجر بن عيسى الحسيني الحَضرميّ، المعروف بـ"الحدّاد" فاضل من أهل تَريم "بحَضرموت"، مولده في "السبير" من ضواحيها، ووفاته (١١٣٢هـ) في "الحاوي"، ودفن بتَرِيم. له رسائل و كتب: "عقيدة التوحيد" و"الدعوة التامّة والتذكرة العامّة" و"تبصرة الوليّ بطريقة السّادة بني عَلَويّ" و"المسائل الصُّوفية" و"الدرّ المنظوم" ديوان نظمه، و"فتاوى" وغير ذلك. ("الأعلام" ٤/ ١٠٤).

(٤) هو الشيخ محمد بن عبد الكريم الشّهير بـ"السمّان" القادري الصُّوفي، نزيل المدينة المنوّرة، المتوفّى بها سنة ١١٨٩هـ. له: "النفحات الإلهيّة في كيفيّة سُلوك الطريقة المحمديّة"، و"الوسيلة في الدّعوات والأذكار". ("هدية العارفين" ٦/ ٢٦٦).

سواءٌ اعتقد استحقاقَه لهذا التعظيم بذاتِه أو لا"[١] انتهى.

ولا يخفى أنّ حكمَ الكفر بالأفعال دخولٌ في الخروج، بل عروجٌ منه إلى مصاعد الضلال؛ فإنّ حكمَ الخوارج بالكفر إنّما هو في الأفعال التي هي المَعاصي، بخلاف هذا القائل الطاغي؛ فإنّه قد جمعَ بين أشياء، منها محرَّمةٌ، ومنها مكروهةٌ، ومنها مباحةٌ، ومنها مندوبةٌ، ومنها مختلَفةٌ بين الأئمّة في الإباحةِ والكراهة، وجعل الكلَّ كفراً وشركاً، وقال: "إنّ اللهَ خصّصَها لتعظيمِه"[٢] افتراءً عليه وإفكاً، والتفصيلُ في رسائلنا[٣].

مسألة في متعلّق الإيمان

"(متعلّقُ الإيمان) أي: ما يجب الإيمانُ به -هو- (ما جاء به محمّدٌ رسولُ الله ﷺ، فيجب التصديقُ بكلّ ما جاء به) عن الله تعالى (من اعتقاديٍّ وعمليٍّ، والمرادُ بالعملي اعتقادُ حقيّةِ العملي، وحاصلُ كلِّ ما في الكتب الكلاميّة، و) دواوينِ (السنّةِ تفاصيلُ لهذَين، وإجمالُه: أن يُقِرَّ بأن "لا إلهَ إلّا الله"، وبأنّ "محمّداً رسولُ الله" عن مطابَقة جنانِه واستسلامِه[٤]، وما وقع من التفاصيل في ملاحَظة[٥]) المكلَّف (بأن جذبَه جاذِبٌ إلى التعقّل) ذلك الأمر التفصيلي (وجبَ الإيمانُ به) تفصيلاً (فإن كان) ذلك

---

(١) أي: في "تقوية الإيمان" الباب ١ في بيان التوحيد والشّرك، صـ٢٢، ٢٣.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) أي: "فصل الخطاب بين السُّني وبين أحزاب عدو الوهاب" و"اختلافی مسائل پر تاریخی فتوی" و"منتهى المقال في شرح حديث «لا تشدّ الرّحال»" و"حرزِ معظَّم" و"فوز المؤمنين بشفاعة الشّافعين" و"سَيف الجبّار المسلول على الأعداء للأبرار".

(٤) أي: إذعانه. [الإمام أحمد رضا].

(٥) أي: نظر بصيرتِه. [الإمام أحمد رضا].

الأمرُ التفصيلي (ممّا ينفي جحدُه الإسلامَ، أو يُوجِب التكذيبَ) للنّبي ﷺ (فجحده المكلَّفُ، حُكِم بأنّه كافرٌ (وإلّا فُسّق وضُلّل) أي: حُكم بأنّه فاسقٌ ضالٌّ (فما ينفي الاستسلامَ[١]) هو (كلُّ ما قدّمناه عن الحنفيّة) من الألفاظ والأفعال الدالّة على الاستخفاف (وما قبلَه[٢] مِن قتل نبيٍّ؛ إذ الاستخفافُ فيه أظهَر، وما يُوجِب التكذيبَ) هو (جحدُ كلِّ ما ثبتَ عن النّبي) ﷺ (ادّعاؤُه[٣] ضرورةً) أي: بحيث صار العلمُ بكونه ادّعاءَه ضروريّاً، كالبعث، والجزاء، والصّلواتِ الخمس (ويختلف حالُ الشّاهد للحضرة النبويّة و) حالُ (غيرِه في بعض المنقولات دون بعضٍ، فما كان ثبوتُه ضرورةً عن نقلٍ اشتهر وتواتَر، فاستوى معرفةُ الخاصِّ والعامِّ استويا[٤] فيه، كالإيمان برسالته ﷺ (وبما جاء به من وجود الله) أي: وجوبِ وجودِ ذاتِه المقدَّسةِ -سبحانه- (وانفرادِه باستحقاق العُبوديّة على العالَمِين)؛ إذ هو مالِكُهم؛ لأنّه الذي أَوجَدَهم من العدم (و) هذا الانفرادُ (هو معنى نفيِ الشّريك) في استحقاقِ العبوديّة، (و) هو معنى (التفرّدِ بالأُلوهيّة، وما يلزمه[٥] من الانفرادِ بالقِدم) وما يُعلَم[٦] منه الانفرادُ بالقِدم (من

---

(١) هو الإذعان: گَرْوِيدَنْ. [الإمام أحمد رضا].

(٢) أي: وكلّ ما ذكرناه قبلَه من قتلِ نبيٍّ، والاستخفافِ به، أو بالمصحفِ، أو الكعبة. [الإمام أحمد رضا].

(٣) أي: الحكم به والقول به. [الإمام أحمد رضا].

(٤) أي: الشّاهد والغائب البالغ ذلك الثبوت الضروري. [الإمام أحمد رضا].

(٥) عطفٌ على وُجودِ الله، والضميرُ المنصوب للتفرُّد بالأُلوهيّة، و"مِن" بيانيةٌ، أي: والإيمانُ بما يلزم التفرُّد بالأُلوهيّة كالانفراد بالقِدم؛ لأنّ قِدمَ ذاتٍ يستلزم أُلُوهيّتَها على ما بيّن في الكلام، فانفرادُه تعالى بالأُلوهيّة يستلزم انفرادَه بالقِدم. [الإمام أحمد رضا].

(٦) أي: والإيمانُ بكلّ ما هو "إنّ" على انفرادِه تعالى بالقِدم، ككونِه خالقاً لا خالقَ غيره. [الإمام أحمد رضا].

انفرادِه) تعالى (بالخَلق) أي: إيجادِ الممكنات؛ لأنّه الدّليلُ على وجوب وجودِه، وانفرادِه بالقِدم (وما يلزم الانفرادُ بالخَلق من كونه[1] حيّاً عليماً قديراً مُريداً و) ما جاء به من (أنّ القرآنَ كلامُ الله، وما يتضمّنه) القرآنُ (من الإيمانِ بأنّه تعالى متكلِّمٌ سميعٌ عليمٌ[2]، مرسِلُ رُسُلٍ قصَّهم علينا، ورُسُلٍ لم يَقصُصهم، مُنزِلُ الكتبِ، وله عِبادٌ مكرَمون وهُم الملائكةُ، وأنّه فرضَ الصَّومَ والصّلاةَ) والحجَّ والزّكاةَ (وأنّه يُحيِي الموتى، وأنّ السّاعةَ آتيةٌ لا ريبَ فيها، وأنّه حرّمَ الرِّبا[3]، والخمرَ، والقِمار، ونحو ذلك ممّا جاء مجيئ هذا) مما تضمّنه القرآنُ، أو تواتَر من أمور الدّين، فكلُّ ذلك لا يختلف فيه حالُ الشّاهد والغائب (ومالم يجئ هذا المجيئ، بل نُقل آحاداً، اخْتَلَفا فيه، فيكفَّر الشّاهدُ بجحده[4] لثبوت التكذيب منه، مالم يدعِ صارفاً من نَسخٍ ونحوه، دون الغائب[5]، حتّى يكفَّرَ الشّاهدُ

---

(١) هذه لوازم الخالقيّةِ بالاختيار؛ إذ لا يصحّ إلّا بالعلم والقدرة، ولاستواء نِسب الممكناتِ إلى الوجودِ، والعدمِ، والأوقاتِ، والأمكِنة، والجِهات وغير ذلك، لابدّ من مرجِّحٍ يرجِّح ويخصِّص هذا بهذا، وهو الإرادةُ، ولا يصحّ شيءٌ من الثلاثة إلّا بالحياة. [الإمام أحمد رضا].

(٢) وقع لفظ "عليم" زيادةً على ما في "المسايَرة"، وقد تقدّم الإيمانُ بالعِلم، والآن الكلامُ في السَمعيّات. [الإمام أحمد رضا].

(٣) **أقول**: فيه ردٌّ على مَن زعمَ أنّ إنكارَ حرمة الرِّبا لا يكون كفراً؛ لأنّ حرمتَه إنّما هو لحرمة مالِ الغير، وحرمةُ مال الغير ليست لعَينه، ولا كفرَ بإنكارِ حرمةِ حرامٍ لغيره، والحقُّ أنّ المَناطَ هو تكذيبُ النّبي ﷺ فيما جاء به من عند ربّه، فإذا ثبت مجيئُه بشيءٍ ضرورةً، ثبت بإنكاره التكذيبُ بداهةً، ولا نظرَ إلى غير ذلك، فاحفظْ ولا تزل!. [الإمام أحمد رضا].

(٤) بعدما ثبت عنده ثبوتاً ضروريّاً. [الإمام أحمد رضا].

(٥) **أقول**: أي: لا نكفِّره؛ لاحتمال أنّه لم يثبت عنده، أمّا إذا علِم اللهُ تعالى منه أنّه يعلَم مجيءَ النّبي ﷺ بهذا الأمر، ثمّ ينكِره تكذيباً له، فهو كافرٌ عند الله قطعاً، وإن كان الحديثُ حديثَ آحادٍ، ولو ضعيفاً، بل ولو ساقطاً، بل ولو موضوعاً -كما قدّمنا-؛ لأنّ المَناطَ هو تكذيبُه بزعمِه
=

بإنكار إيجاب صدقةِ الفطر) بسماعِه مِن فِيه ﷺ (ويُفسَّق الغائبُ ويُضلَّل؛ لأنّه لما يسمعْه من فِيه) ﷺ (لم يكن ثبوتُه قطعيّاً، فلم يكن إنكارُه تكذيباً له، بل للرُّواة، وتغليطاً لهم، وهو فِسقٌ وضَلالٌ، لا كفرٌ، اللّهم إلّا أن يكونَ استخفافاً) لكونِه (إنّما قاله[1] النبيُّ) ﷺ، ولم ينزل في القرآن صريحاً (فيكفَّر) لاستخفافه بجناب النّبي ﷺ (وأمّا ما ثبتَ قطعاً ولم يبلغ حدَّ الضرورة، كاستحقاق بنت الابنِ السُّدُسَ مع البنت الصُلبيّة[2] بإجماع المسلمين، فظاهرُ[3] كلام الحنفيّة الإكفارُ بجحدِه؛ فإنّهم لم يشترطوا) في الإكفار (سِوى[4] القطعِ في الثبوت) لا بلوغَ العلم به حدَّ الضرورة (ويجب حملُه على ما إذا علِم المنكِرُ ثبوتَه قطعاً؛ لأنّ مَناطَ التكفير -وهو التكذيبُ أو الاستخفافُ بالدِّين-) إنّما يكون (عند ذلك) أمّا إذا لم يعلم (فلا، إلّا أن يذكرَ له أهلُ العلم ذلك) أي: أنّ ذلك الأمرَ من الدِّين قطعاً، فيتمادى فيما هو فيه عناداً، فيُحكَم في هذا الحال بكفرِه؛ لظهور التكذيب"[5].

=

رسولَ الله ﷺ، إن لم يكن ما زعَمَه قولَ رسولِ الله ﷺ قولَه ﷺ في الواقع، وهذا ظاهرٌ جدّاً. [الإمام أحمد رضا].

(١) أي: أمر به، أي: بصدَقة الفطر. [الإمام أحمد رضا].

(٢) أي: الواحدة. [الإمام أحمد رضا].

(٣) بل صريحُه. [الإمام أحمد رضا].

(٤) **أقول**: وحقُّ التحقيق ما أشرنا إليه مراراً من الفَرق بين الكُفر والإكفار، **فالكفرُ**: يتحقّق عند الله تعالى بتحقُّق التكذيب أو الاستخفاف، ولا يشترط معه ثبوتٌ أصلاً، فضلاً عن القطع، فضلاً عن الضرورة. **والإكفارُ**: لا يجوز إلّا إذا تحقّق لنا قطعاً أنّه مكذِّبٌ أو مستخفٌّ، ولا قطعَ إلّا في الضروريّات؛ لأنّ في غيرها له أن يقولَ: لم يثبت عندي، أمّا إذا أقرّ بالثبوت ثمّ جحد، فقد عُلم التكذيب، ولا وجهَ حينئذٍ للتوقُّف في الإكفار؛ لحصول العلم بوجود المَدار، فالحقُّ مع الحنفيّة على هذا الوجه الذي قرّرنا، فاحفظ؛ فإنّه مهمٌّ!. [الإمام أحمد رضا].

(٥) أي: "المسامرة شرح المسايرة" صـ٣٥٦-٣٦٠ ملتقطاً.

اختلاف أهل السنّة في تكفير المبتدعين

"(واختلَف) أهلُ السنّة (في تكفير المخالف) في بعض العقائد (بعد الاتّفاق) منهم (على أنّ ما كان من أصول الدِّين وضرورياتِه، يكفَّر المخالفُ فيه، كالقول بقِدم العالَم[1]، ونفيِ حشرِه الأجساد، ونفيِ) علمِه (بالجُزئيّات، وإثباتِ الإيجابِ لنفيِه اختيارَه تعالى، وما ليس من) الأصول المعلومةِ من الدِّين ضرورةً (كنفيِ مَبادئ الصّفات) مع إثباتها (و) نفيِ (عموم الإرادة، والقولِ بخَلق القرآن، فذهب جماعةٌ إلى تكفيرِهم[2]، وذهب الأستاذُ أبو إسحاق إلى تكفير مَن كفّرنا منهم) أي: اعتقد كُفرَنا (أخذاً بقوله ﷺ: «مَن قال لأخيه: يا كافر! فقد باء به أحدهما»[3] فإذا كفَّر شخصٌ

---

(١) أي: قِدمُ شيءٍ من الأشياء، غيرِ الله تعالى وصفاتِه، وما نُقل عن بعض الصّوفية -قدّسنا اللهُ تعالى بأسرارهم- من قِدم العرش أو الكُرسي -فعلى تقدير ثبوتِه منهم- مؤوَّلٌ، كما بيّنه المَولى العارفُ بالله تعالى سيّدي عبد الغني النابلُسي -قُدّس سرُّه القدسي- في "الحديقة النَّدية" [الباب ١، الفصل ٢، ١/ ١٤٠]. وقد زلّتْ هاهنا قَدم الحَسن جَلبي [انظر ترجمته: ("هدية العارفين" ٥/ ٢٣٨)] في "حاشية شرح المواقف" [الموقف ٥ في الإلهيّات، المرصد ٤ في الصفات الوجوديّة، المقصد ٨، الجزء ٨، صـ١٢٣: انظر ترجمته: ("هدية العارفين" ٥/ ٢٣٨)] فليتنبّه، نسأل اللهَ العفوَ والعافية!. [الإمام أحمد رضا].

(٢) والقائلون بهذا أيضاً أكابرُ أهل السنّة، لم يفرِّقوا بين اللُّزوم والالتزام، فتشنيعُ النَّدوة على مَن كفّر المبتدعين اللازمُ عليهم الكفرُ بأقوالهم الملعونة، وزعمُ أنّ إكفارَهم مخالفُ الإسلام جَهلٌ شديدٌ منها، وإكفارٌ لكثيرٍ من الأئمّة الأعلام. نعم، الرّاجحُ عندنا أن لا إكفارَ إلّا بالالتزام، ولا نريد به أن يلتزمَ كونه كافراً؛ فإنّ أحداً من عَبَدَة الأوثان أيضاً لا يرضى لنفسه بتسمية الكافر، وإنّما المعنى أن يلتزمَ إنكارَ بعض ما هو من ضروريات الدِّين، وإن زعم أنّه من كملاء المسلمين، وأنّ له تأويلاً في هذا الإنكار المهين، كما بيّنتُه في "سبحان السُّبّوح" [انظر: "الفتاوى الرضوية" كتاب السير، ١٥/ ٤٣١، ٤٣٢]. [الإمام أحمد رضا].

(٣) أخرجه الإمام أحمد في "المسند" مسند عبد الله بن عمر بن الخطاب، ر: ٥٩٢١، ٢/ ٤٤٨، عن ابن عمر يقول: قال رسولُ الله ﷺ: «مَن قال لأخيه: "يا كافر" فقد باء بها أحدُهما».

=

إيّانا، فالكفرُ واقعٌ بأحدِنا، ونحن قاطعون بعدمِ كفرِنا، فالكفرُ راجعٌ إليه (وقيل:) إنّما يكفَّر المخالفُ (إذا خالَف إجماعَ السَّلَف) على تلك العقيدة (وظاهرُ قول الشّافعي وأبي حنيفةَ أنّه لا يكفَّر أحدٌ منهم) فيما ليس من الأصول المعلومةِ من الدِّين ضرورةً، وهو المنقولُ عن جُمهور المتكلّمين والفقهاء (لكن) المخالفَ فيها (يُبدَّعُ ويُفسَّق؛ بناءً على وجوب إصابة الحقّ) في مواضع الاختلاف في أصول الدِّين (عيناً، وعدمِ تسويغ الاجتهاد في مقابلتِه، بخلاف الفروع التي لم يُجمَع عليها)؛ فإنّ الاجتهادَ فيها سائغ، وإن قلنا بالمرجّح: "إنّ الحقَّ فيها معيّن، والمصيبُ فيها واحدٌ". هذا الذي ذكرناه كلَّه كلامُ ابن الهُمام مع شيءٍ من "شرح ابن أبي الشّريف"[1].

قال القاري في "شرح الشّفا": "وأمّا القولُ بـ"أنّا لا نكفِّر أحداً من أهل القبلة" فليس على إطلاقِه، كما بينّتُه في "شرح الفقه الأكبر[2]"[3].

قال القاضي أبو الفضل[4] إنّ: "العنبري[5] ذهب إلى تصويبِ كلِّ أقوالِ المجتهِدين في أصول الدِّين، فيما كان عُرْضَةً للتأويل -أي: قابلاً له ممّا لم يرِد فيه نصٌّ صريح-، وفارَق

=

وأخرجه البخاري في "الصحيح" كتاب الأدب، باب من أكفر أخاه بغير تأويل فهو كما قال، ر: ٦١٠٣، صـ١٠٦٤، عن أبي هريرة ﵁: أنّ رسولَ الله ﷺ قال: «إذا قال الرجلُ لأخيه: "يا كافر" فقد باء به أحدهما».

(١) أي: "المسامرة شرح المسايرة" صـ٣٦٤-٣٦٦ ملتقطاً.

(٢) أي: في "المنح" صـ٤٢٧-٤٣٠.

(٣) "شرح الشفا" القسم ٤، الباب ١، فصل: الوجه ٦، ٢/ ٤٥٥ ملتقطاً.

(٤) الإمام عياض صاحب "الشّفا". [الإمام أحمد رضا].

(٥) عبيد الله بن الحسن من بني العنبر، عدّه القاري -نقلاً عن الدُلَجي- من المعتزلة [أي: في "شرح الشّفا" القسم ٤، الباب ٣، فصل، ٢/ ٥٠٤]. [الإمام أحمد رضا].

في ذلك فِرقُ الأمّةِ إذ أجمَعوا سواءً، على أنّ الحقَّ في أصول الدِّين واحدٌ، والمُخطِئ فيه عاصٍ آثمٌ فاسق، وإنّما الخلافُ في تكفيره"[1]. وفي "الشّرح"[2] لعلي[3]: "وأمّا فروعُ الدِّين فالمُخطِئ فيه معذورٌ، بل مأجورٌ بأجرٍ واحد، والمصيبُ له أجران[4]"[5].

وفي "الأصل"[6]: "وقد حَكَى القاضي أبو بكرٍ الباقلّاني مثل قول العنبري عن داود الأصبهاني[7] -وهو إمامُ أهل الظاهر- قال: "وحَكى قومٌ إنّهما قالا ذلك في كلّ مَن علِم اللهَ من حالِه، استفراغَ الوسع في طلب الحقِّ من أهل ملّتِنا ومن غيرهم[8]،

---

(١) "الشفا" القسم ٤، الباب ٣ في حكم من سبّ الله تعالى ...إلخ، فصل في تحقيق القول في إكفار المتأوّلين، الجزء ٢، صـ١٦٩ ملتقطاً.

(٢) "شرح الشّفا". [الإمام أحمد رضا].

(٣) "القاري". [الإمام أحمد رضا].

(٤) بل: «عشرة أجورٍ» كما في حديثٍ آخَر [أخرجه الإمام أحمد في "المسند" مسند عبد الله بن عمرو بن العاص، ر: ٦٧٦٧، ٢/ ٦١٤]. [الإمام أحمد رضا].

(٥) "شرح الشفا" القسم ٤ في تصرّف وجوه الأحكام ...إلخ، الباب ٣، فصل، ٢/ ٥٠٤ ملتقطاً.

(٦) أي: متن "الشفا". [الإمام أحمد رضا].

(٧) هو داود بن علي بن خلد الكوفي أبو سليمان الأصبهاني المعروف بـ"الظاهري"، وُلد سنة ٢٠٢ وتوفّي سنة ٢٧٠هـ. له من الكتب: "إبطال التقليد" و"إبطال القياس" و"كتاب الإجماع" و"كتاب الأصول" وغير ذلك. ("هدية العارفين" ٥/ ٢٩٤).

(٨) هذا إن ثبت فكفرٌ قطعاً؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلاَمِ دِيناً فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [آل عمران: ٨٥]، وهذا يقول: إنّه ليس بخاسرٍ لاستفراغِه الجهدَ، ولا حولَ ولا قوّةَ إلّا بالله العلي العظيم! ولكن الذي نُقل عن العنبري هو استثناءُ ضروريّات الدِّين. ألا ترى إلى قوله: "فيما كان عرضة للتأويل"، لا جرمَ أن قال الخَفاجي هو: "مقيّدٌ بالإسلام على الصّحيح" [أي: في "النسيم" القسم ٤، الباب ٣، فصل ذيل ما قبله في تحقيق القول في إكفار المتأوّلين، ٦/ ٣٣٨]. [الإمام أحمد رضا].

وقال نحو هذا القولِ الجاحظُ[١][٢] وثُمامة[٣][٤] في أنّ كثيراً من العامّةِ والبُلْهِ[٥] والنِّساءِ ومقلدة[٦] النَّصارى واليهود وغيرهم، لا حجّةَ[٧] لله عليهم؛ إذ لم يكن لهم طباعٌ يُمكِن معها الاستدلالُ، وقد نحا الغزاليُ[٨] قريباً من هذا المنحى في كتاب

---

(١) المعتزلي. [الإمام أحمد رضا].

(٢) هو عَمرو بن بحر بن محبوب الكناني أبو عثمان البصري الإمام اللُّغوي المعروف بـ"الجاحظ"، تلميذ النّظام البَلخي، كان من المعتزلة، وُلد سنة ١٥٠ ومات سنة ٢٥٥هـ. له من التصانيف: "جوابات كتاب المعرفة" و"الردّ على أصحاب الإلهام" و"الردّ على المشبِّهة" و"ردّ النّصارى" و"كتاب الإمامة" و"كتاب المعرفة" وغير ذلك. ("هدية العارفين" ٥/ ٦٣٩).

(٣) من كبار المعتزلة، ورؤس الضلالة. [الإمام أحمد رضا].

(٤) هو ثمامة بن أشرَس النميري، أبو مَعنٍ (ت٢١٣هـ)، من كِبار المعتزلة، وأحد الفصحاء البُلغاء، كان له اتصالٌ بالرَّشيد، ثمّ بالمأمون، وكان ذا نوادِر وملح، من تلامذته الجاحظُ، وأراد المأمونُ أن يستوزرَه فاستعفاه، وعدَّه المقريزي في رؤساء الفِرق الهالِكة، وأتباعُه يسمّون "الثمامية"، وأوردَ بعض ما انفردوا به من الآراء والمعتقدات. ("الأعلام" ٢/ ١٠٠، ١٠١).

(٥) جمع أبلَه، وهو الفضول غير العقول. [الإمام أحمد رضا].

(٦) الذين تنصّروا أو تهوّدوا أو تمجّسوا تقليداً لآبائهم مثلاً، من دون سليقةٍ، يقدروا بها على النّظر. [الإمام أحمد رضا].

(٧) كذب الضالُّون، بل لله الحجّةُ البالغة! ألا ترى إلى قوله ﷻ: ﴿لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥]، فإذا لم تبقَ لهم حجّةٌ بعد الرُّسُل، وهُم لم يؤمِنوا بهم، كانت الحجةُ لله تعالى عليهم، ولله الحجّةُ السامية!. [الإمام أحمد رضا].

(٨) رحمَ الله مولانا الإمامَ القاضي، ورحمنا به يومَ القضاء والتقاضي! فما هذا إلّا من مُنافَرة المعاصَرة، أمّا الإمام حجّةُ الإسلام ﷼ فبريءٌ عمّا فُهم من كلامِه، وقد قال الإمام ابنُ حجر المكّي في "الصّواعق" [انظر ترجمته: ("كشف الظنون" ٢/ ١٠٥)] بعد نقل عبارة الإمام القاضي ما نسبه المصنِّفُ ﵀ للغزالي: "صرّح الغزالي في كتابه "الاقتصاد" [انظر ترجمته: ("كشف الظنون" ١/ ١٦١)] بما يردّه، وعبارتُه التي أشار إليها المصنِّفُ ﵀ -على تقدير كونِها عبارتَه، وإلّا فقد دُسّ عليه في كُتبه عباراتٌ حسَداً- لا تفيد ما فهمَه المصنِّفُ ﵀، =

=

ولا تقرب ممّا ذكره، وعبارته: "وصِنفٌ بلَغَهم اسمُ محمّدٍ ﷺ ولم يبلغهم مبعثُه ولا صفتُه، بل سمعُوا به أنّ كذّاباً يقال له: فُلانٌ ادّعى النُبوّةَ، فهؤلاء عندي من الصِنف الأوّل، أي: من الذين لم يسمعُوا اسمَه أصلاً؛ فإنّهم لم يسمعوا ما يحرِّك داعيةَ النّظر" [أي: في "فيصل التفرِقة بين الإسلام والزَّندَقَة" الفصل ١١ في حقيقة ما به الكفر، صـ٨٤ ملتقطاً] انتهى. فانظر كلامَه تجده إنّما عذرُهم لعدمِ بُلوغِ دعوتِه ﷺ، وهذا لا ينحو منحى ما ذكره المصنِّفُ رحمه الله، وقد قال ابنُ السُّبكي [انظر ترجمته: ("هدية العارفين" ٥/ ٥١٤)] وغيرُه: "لا يبغض الغزالي إلّا حاسدٌ أو زنديقٌ" [أي: في "طبقات الشّافعية الكُبرى" الطبقة ٥، تحت ر: ٦٩٤ محمد بن محمد ...إلخ، ٦/ ٢٠١ ملتقطاً] اهـ كلامُ ابن حجر [انظر: في "الإعلام" صـ٤٢].

ونقل العلّامة الخَفاجي في "النسيم" عن "الشرح الجديد" [لم نعثر على ترجمته] أنّه قال: "بعدما ذكر المصنِّفُ رحمه الله: "هذا كلامٌ غير سديدٍ، الغزالي بريءٌ من مثله، والذي في "كتاب التفرِقة" خلافُه، ثمّ فصّل ونقل من كلام الإمام حجّة الإسلام ما فيه ردٌّ بليغ، أيّما ردّ على هذا القول الباطل، فكيف ينسب إليه ما هو شديدُ النكير عليه، وقال في آخره: "وهو كلامٌ حقٌّ لا يرتاب فيه عاقل، فضلاً عن فاضل" ["النسيم" القسم ٤، الباب ٣، فصل ذيل ما قبله في تحقيق القول في إكفار المتأوّلين، ٦/ ٣٤١، ٣٤٢] اهـ.

قال تلميذُه أبو بكر بن العربي [انظر ترجمته: ("هدية العارفين"، ٦/ ٧٢)]: "لقيتُ أبا حامدٍ، وهو الإمام محمد الغزالي في الطواف، يطوف وعليه مرقعة، فقلتُ له: يا شيخ! العلمُ والتدريسُ أَولى لك من هذا! فأنت صدرٌ، وبِك يُقتدى، وبنُورك إلى مَعالم المعارف يُهتدَى، فقال: "هَيهات لما طلع قمرُ السعادة في فلك الإرادة، أشرقتْ شُموسُ الأفول على مصابيح الأصول، فتبيّن الخالق لأرباب الألباب والبصائر؛ إذ كلٌّ لما طبع عليه راجعٌ وصائر، وأنشدَ يقول:

تركتُ هوى ليلى ولبنى بمعزل ... وصرتُ إلى مصحوب أوّل منزل

ونادتْني الأكوانُ حتّى أجبتُها ... ألا أيّها السّاري رُوَيدك فانزل

فعرست في دار النّدى بعزيمة ... قلوب ذوي التعريف عنها بمعزل

غزلتُ لهم غزلاً رقيقاً فلم أجد ... لغزلي نساجاً فكسرت مغزل

=

=

وقال في "النّسيم": "وإذا سمعت هذا فكيف يظنّ اتّباع خرافات الفلاسفة و"كتاب التهافت" و"الإحياء" يناديان بخلافه، وقد رأى بعضُ المشايخ الغزاليَ بين يدَي رسول الله ﷺ يشكو من شخصٍ طعنَ فيه، فأمر رسولُ الله ﷺ بضربِه بالسياط، فانتبهَ وبه أثرُ الضرب وألُمه" ["النسيم" القسم ٤، الباب ٣، فصل ذيل ما قبله في تحقيق القول في إكفار المتأوّلين، ٦/ ٣٤٠، ٣٤١ ملتقطاً] اهـ. نسأل اللهَ العفوَ والعافية!.

وأيضاً من عجائب قصصِه قُدِّسَ سِرُّه ما في "النسيم" أيضاً، بعد نحو ثلاث كراريس، عن الإمام العارف بالله سيّدنا أبي الحسن الشّاذلي قُدِّسَ سِرُّه [انظر ترجمته: ("هدية العارفين" ٥/ ٥٦٨)]، شيخ السلسلة العَليّة الشاذليّة، أنّه -رحمه الله تعالى ورحمنا به- قال: "اضطجعتُ في المسجد الأقصى في وسط الحرم، فدخل خَلقٌ كثيرٌ أفواجاً، فقلتُ: ما هذا الجمع؟ قالوا: جمعُ الأنبياء والرُّسُل -صلوات الله تعالى وسلامُه عليهم- قد حضرُوا ليشفعوا في حسَين الحلّاج [انظر ترجمته: ("هدية العارفين" ٥/ ٢٥١)] عند محمدٍ ﷺ في إساءةِ أدبٍ وقعتْ منه، فنظرتُ إلى التخت فإذا نبيُّنا ﷺ جالسٌ عليه بانفرادِه، وجميعُ الأنبياء -صلواتُ الله عليهم- على الأرض جالسون، مثل إبراهيم وموسى وعيسى ونُوح عليهم السلام، فوقفتُ أنظر وأسمَعُ كلامَهم، فخاطَب موسى عليه السلام محمّداً ﷺ فقال له: "إنّك قلتَ: "علماءُ أمّتي كأنبياء بني إسرائيل" فأَرِني منهم واحداً، فقال ﷺ: "هذا" وأشار إلى الغزالي، فسأله موسى عليه السلام سؤالاً، فأجابه بعشرةِ أجوبة، فاعترضَ عليه موسى عليه السلام بأنّ السّؤالَ ينبغي أن يطابقَ الجوابَ، والسّؤالُ واحدٌ، والجوابُ عشرة! فقال له الغزالي: "سُئلتَ: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى﴾ [طه: ١٧]، وكان الجواب: ﴿هِيَ عَصَايَ﴾ [طه: ١٨]، فعدّدتَ لها صفاتٍ كثيرة، قال الشّاذليُ قُدِّسَ سِرُّه: "فبينما أنا متفكِّرٌ في جلالة قدرِ محمّدٍ ﷺ وكونِه جالساً على التخت بانفرادِه، والبقية عليهم السلام على الأرض؛ إذ زقّني شخصٌ برجلِه زقّةً مزعِجة فانتبهتُ، فإذا بقَيّم يُشعِل قناديلَ الأقصى، فقال: "لا تعجب؛ فإنّ الكلَّ خُلِقوا من نورِه ﷺ" -قال-: "فخررتُ مُغشياً، فلمّا أقامُوا الصّلاةَ أفقتُ وطلبتُ القَيّمَ رحمه الله فلم أجده إلى يومِي هذا" ["النسيم" القسم ٤، الباب ٣، فصل، ٦/ ٣٩٧ بتصرّف] اهـ. وإنّما ذكرتُ هذا نصرةً لهذا الإمام حجّة الإسلام، رجاءً أن ينصرَني اللهُ بجاهِه يومَ لا ينفع مالٌ ولا بنُون، إلّا مَن أتى اللهَ بقلبٍ سليم، وحسبُنا اللهُ ونعم الوكيل، ولا حولَ ولا قوّةَ إلّا بالله العلي العظيم!. [الإمام أحمد رضا].

"التفرِقة"[١]، وكلُّ مَن فارَق دينَ المسلمين أو وقف أو شكَّ، قال القاضي أبو بكرٍ: "لأنّ التوقيفَ والإجماعَ اتّفقا على كفرِهم، فمَن وقفَ في ذلك فقد كذّب النصَّ والتوقيفَ، أو شكّ فيه، والتكذيبُ أو الشكُّ فيه لا يقع إلّا من كافرٍ"[٢] انتهى.

والخَفاجيُ تكلّم في النِّسبة إلى الغزالي، ونقل كلامَه من "المستصفى"[٣] وفيه قولُه -يعني العنبري-: "كلُّ مجتهدٍ في العقليّات مصيبٌ كالفروع" باطلٌ؛ لأنّ الحِلَّ والحرمةَ تختلف بخلاف العقائد، وقد أنكَره أصحابُه وقالوا: "إنّه أقبَح من مذهب الجاحظ ...إلى آخر ما فصَّله وزيّف به مذهبَ هؤلاء"[٤].

هداية

النَجديّةُ وافَقوا العنبريَّ المعتزليَّ وداودَ الظاهري، وفارَقُوا فِرقَ الأمّة، كما شدّد مكلّبُهم في هذا الباب، في جواب "فصل الخطاب"[٥] وقد فرغنا -بحمد الله- في "تلخيص الحقّ" من إظهار الصّواب.

---

(١) أي: "فيصل التفرِقة بين الإسلام والزندقة" للإمام أبي حامد محمد الغزالي، توفّي سنة ٥٠٥هـ. ("كشف الظنون" ٢/ ٢٧٥. و"هدية العارفين" ٦/ ٦٤).

(٢) "الشفا" القسم ٤ في تصرّف وجوه الأحكام ...إلخ، الباب ٣ في حكم من سبّ الله تعالى ...إلخ، فصل في تحقيق القول في إكفار المتأوّلين، الجزء ٢، صـ١٦٩، ١٧٠ ملتقطاً.

(٣) أي: "المستصفى" في أصول الفقه، الباب ٣ في قياس الشبه، مسألة: الاجتهاد في العقليّات، صـ٣٤٩، ٣٥٠: للإمام حجّة الإسلام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي، المتوفّى سنة ٥٠٥هـ. ("كشف الظنون" ٢/ ٥٥١).

(٤) أي: في "النسيم" القسم ٤، الباب ٣، فصل ذيله به ما قبله في تحقيق ...إلخ، ٦/ ٣٤٢ ملتقطاً.

(٥) أي: "فصل الخطاب بين النبّي وأحزاب عدو الوهّاب" للشيخ فضل رسول البَدَايُوني، المتوفّى سنة١٢٨٩هـ. ("تذكرة فضل رسول" صـ٧٠).

قال صاحب "الطريقة المحمديّة": "والبدعةُ في الاعتقاد هي المتبادرةُ من إطلاق البدعةِ والمبتدِعِ والهوى وأهلِ الأهواء، فبعضُها كفرٌ، وبعضُها ليست به، ولكنّها أكبرُ من كلّ كبيرةٍ في العمل، حتّى القتلِ والزِّنا، وليس فوقَها إلّا الكفرُ، والخطأُ في الاجتهاد فيه ليس بعذر، بخلاف الاجتهاد في الأعمال، وضدُّ هذه البدعةِ اعتقادُ أهل السنّة والجماعة"[1].

البدعة وحكم المبتدِع

وفي "شرح المقاصد": "حكمُ المبتدِع البغضُ[2] والعداوةُ والإعراضُ عنه،

---

(١) "الطريقة المحمدية" الباب ١ في الاعتصام بالكتاب، الفصل ٢ في البدع، صـ٩.

(٢) هذا ردٌّ منه ﷺ على النّدوة المخذولة المردودة المطرودة الحادثة، بعد وفاته ﷺ باثنتَين وعشرين سنةً، بل ردٌّ من العلّامة التفتازاني -عليه صَوب الرّحمة الربّاني- على طائفةٍ حائفةٍ تالفةٍ حدثتْ بعد وفاته ﷺ بمئِين من السّنين؛ فإنّ هؤلاء المخذولين زعموا أنّ الودادَ مع أهل البِدَع والفساد، أهمُّ فريضةٍ على العِباد، حتّى لو تركه أحدٌ لم يقبل منه صومٌ ولا صلاةٌ، بل لا إيمانَ فلا دخولَ جنانٍ، وزعموا أنّ الردّ على المبتدِعة كقتل الرَّجل نفسَه، وأنّه لا تنبغي المساءةُ في شيءٍ من الأمور، وعدّ ناظمُها محمدٌ علي الكانْفُوري [انظر ترجمته: ("نزهة الخواطر" حرف العين، ر:٤٧١، ٨/ ٤٧٠، ٤٧٤)] كلَّ رؤوس الضلالةِ من الرّوافض والوهابية والنَّيشَرية وغيرهم من كبراء دينِه، وحرّم الردَّ عليهم، وجعَلَ خلافَهم كالخلاف بين الأئمّة الأربعة، وعتَوا عتوّاً كبيراً فصرَّحوا في كتبِهم: أنّ الكلَّ على الحقّ، وأنّ اللهَ تعالى راضٍ عنهم جميعاً، وينظر إليهم بنظرٍ سواء ...إلى غير ذلك من الكفريات والضلالات.

وقد انتدب للردّ عليهم علماءُ السنّة من الأقطار الهنديّة، وكان مقدّمُ جمعِهم ابن المصنِّف العلّام محبٌّ للرّسول، تاجُ الفُحول، خاتمةُ المحقِّقين، مولانا الشّاه عبد القادر القادري البَدَايُوني ﷺ [انظر ترجمته: ("نزهة الخواطر" حرف العين، ر:٢٧٩، ٨/ ٢٩٤)]، وللعبد الضعيف -غفر اللهُ تعالى له- كتبٌ في ردِّ هؤلاء المخذولين، من أجلِّها فتوى قد ارتضاها علماءُ البلد الحرام، وقرّظوا عليها بتقريظاتٍ عِظام، ولله الحمد على جلائل الإنعام، سمّيتُها "فتاوى الحرمَين برَجف =

والإهانةُ والطعنُ واللَّعنُ، وكراهةُ الصّلاة خَلفَه"[1].

وفيه: "ومن المبطِلين مَن جعل المخالَفةَ في الفروع بدعةً"[2]. وفيه أيضاً: "من الجَهَلَة مَن يجعل كلَّ أمرٍ لم يكن في زمن الصّحابة بدعةً مذمومة، وإن لم يكن دليلٌ على قُبحِه، تمسُّكاً بقوله ﷺ: «إيّاكم ومُحْدَثَاتِ الأمور!»[3] ولا يعلمون أنّ المرادَ هو

=

نَدوةِ المَين" (١٣١٧هـ)، فمَن أحبَّ الاطلاعَ على ضلالاتِ هؤلاء فلْيُطالعها، تقبّلها اللهُ تعالى وجميعَ تصانيفِي، ونفعنِي بها وأهلَ السنّة في الدّنيا والآخِرة، آمين!.

ومِن أشدِّ القائمِين بالحقّ في هذه الفتنةِ العَمياء، والبليةِ الصما -أعاذنا اللهُ تعالى منها ومِن كلّ بلاء- وحيدُ الزَّمن، حامي السُّنن، ماحيُ الفِتن، صَديقُنا القاضي عبد الوحيد الحنفي الفردَوسي العظيم آبادي -حفظه اللهُ ذو الأيادي- الذي بأمره وقع طبعُ هذا المتنِ الشّريف، وتأليفُ هذا التعليقِ اللّطيف، فاحتفل احتفالاً، وصرف أموالاً، ونصر الحقَّ، وقهر ضلالاً، فجزاه اللهُ الحُسنى بدءاً ومآلاً. والفاضلُ الكامل، جبلُ الاستقامة، كنزُ الكرامة، صديقُنا وحبيبُنا مولانا المولوي محمد وَصي أحمد الحنَفي المحدِّث السُّورتي وطناً، نزيل "بِيلي بهِيتْ" -جعله الله تعالى ناصراً للدّين، وقامعاً للمبتدعِين، وثبّته على الحقّ أحسَن تثبيت-؛ فإنّه -سلّمه الله تعالى- كان تلميذَ الكانْفوري المذكور ناظم النّدوة، وتلميذَ شيخِه وصدرها، ولكن لم يستخفه الذين لا يُوقنون، وما استطاعُوا أن تزلَّ قدمَ بعد ثبوتها، وقد كان معاشُه ﷺ من بيت ندويٍّ -عَتا وطَغَى، واعتدَى وبَغى- فقطع إدرارَه قاصداً إضرارَه، ولكن الفاضلَ حبيبَنا -سلّمه اللهُ تعالى- لم يكن ليؤثِر الدّنيا على الدِّين، فمن يومئذٍ سمَّيتُه الأَسَد الأَسَدّ، الأَشدّ الأرشَد، وهو أهلٌ لهذا، ولأحسَن من هذا، رحمنا اللهُ أجمعين، آمين!. [الإمام أحمد رضا].

(١) "شرح المقاصد" المقصد ٦ في السمعيّات، الفصل ٣، المبحث ٨، الجزء ٥، صـ٢٣١.

(٢) المرجع نفسه، صـ٢٣٠.

(٣) أخرجه أبو داود في "السنن" أوّل كتاب السنّة، باب في لزوم السنّة ر: ٤٦٠٧، صـ٦٥١، عن عبد الرحمن بن عَمرو السلمي وحجر بن حجر قالا: أتينا العرباضَ بن سارية وهو ممّن نزل فيه ﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ﴾ [التوبة: ٩٢] فسلّمنا، وقلنا: أتيناك زائرين وعائدين ومقتبسين، فقال العرباضُ: صلّى لنا رسولُ الله ﷺ ذات يوم، ثمّ أقبَل علينا فوعظَنا مَوعظةً بليغةً ذرفت منها العيونُ، وجلّتْ منها القلوبُ، فقال

=

أن يجعلَ في الدِّين ما ليس منه"[1] انتهى.

والنَجديّةُ بأجمعِهم مُغرَقون في هذه الجهالة، وكأنّ تسعةَ أعشارِ مذهبِهم مبنيّةٌ على هذه البطالة، فبالحَريّ أن نذكرَ المعاضدَ لشارح "المقاصد" فنقول: قال الإمامُ الغزالي في "الإحياء" في باب السّماع: "الأدبُ الخامس: موافَقةُ القَوم في القيام إذا قامَ واحدٌ منهم في وَجدٍ صادق، من غير رِياءٍ وتكلّف، أو قامَ باختيارٍ من غير إظهارِ وَجد، وقامت له الجماعةُ، فلابدّ من الموافَقة، فذلك من أدب الصّحبة، وكذلك إن جرتْ عادةُ طائفةٍ بتنحيةِ العِمامةِ على موافَقة صاحب الوَجد إذا سقطتْ عِمامتُه، أو خَلعِ الثياب إذا سقطَ عنه ثوبُه بالتمزيق، فالموافَقةُ في هذه الأمور من حُسن الصّحبة والعِشرة؛ إذ المخالَفةُ مُوحِشة، ولكلّ قَومٍ رسمٌ، ولابدّ من مخالَقة النّاسِ بأخلاقهم، كما ورد في الخبر[2]، لا سيّما إذا كانت أخلاقاً فيها حُسن العِشرة، والمجامَلة، وتطييب القلب بالمساعَدة، وقولُ القائل: "إنّ ذلك بدعةٌ لم يكن في عهد الصّحابة" فليس كلُّ ما يحكَم بإباحته منقولاً عن الصّحابة ﵃، والمحذورُ بدعةٌ تزاحِم سنّةً مأموراً بها، ولم ينقل

=

قائل: يا رسولَ الله! كأنّ هذه موعظةُ مودع! فماذا تعهد إلينا؟ فقال: «أُوصيكم بتقوى الله، والسّمعِ والطاعةِ! وإن عبداً حبشياً؛ فإنّه مَن يعش منكم بعدي فسيَرى اختلافاً كثيراً، فعلَيكم بسنّتِي وسنّةِ الخلفاء الرّاشدين المهديين، تمسّكوا بها عَضُّوا عليها بالنَّواجِذ، وإيّاكم ومحدَثات الأمور؛ فإنّ كلَّ محدثةٍ بدعة، وكلّ بدعةٍ ضلالة».

(١) "شرح المقاصد" المقصد ٦ في السَّمعيّات، الفصل ٣، المبحث ٨، الجزء ٥، صـ٢٣٢.

(٢) أخرجه الحاكم في "المستدرَك" كتاب معرفة الصحابة، ر: ٥٤٦٤، ٦/ ٢٠١٨، ٢٠١٩، عن أبي ذرٍّ ﵁ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «يا أبا ذَر! كيف أنتَ إذا كنتَ في حثالة؟» وشبك بين أصابعِه، قلتُ: يا رسولَ الله! فما تأمرني؟ قال: «اصبِرْ اصبِرْ اصبِرْ! خالِقُوا النّاسَ بأخلاقِهم، وخالِفُوهم في أعمالهم».

النَّهيُ في شيءٍ من هذا، والقيامُ عند الدّخول للداخل لم يكن من عادة العرب، بل كانت الصّحابةُ لا يقومون لرسول الله ﷺ في بعض الأحوال، كما رواه أنسٌ رضي الله عنه[١]، ولكن إذا لم يثبت فيه نَهيٌ عامّ، فلا نرى به بأساً في البلاد التي جرت العادةُ فيها بإكرام الدّاخل بالقيام؛ فإنّ المقصودَ منه الإكرامُ والاحترام، وتطييبُ القلب به، وكذلك سائرُ أنواع المساعَدات، إذا قصد بها تطييب القلب، واصطلح عليها جماعةٌ، فلا بأسَ بمساعَدتهم عليها، بل الأحسَنُ المساعَدةُ، إلّا فيما ورَدَ فيه نهيٌ لا يقبل التأويلَ"[٢].

وفي "الإحياء"[٣]: "المخالفُ في العقد إمّا مبتدِعٌ أو كافر. والمبتدِعُ إمّا داعٍ إلى بدعتِه أو ساكتٌ، إمّا لعَجزه، أو باختياره. فأقسامُ الفَساد في الاعتقاد ثلاثةٌ، **الأوّل:** الكفرُ، فالكافرُ إن كان محارِباً فهو يستحقّ القتلَ والإرقاق، وليس بعد هذَين إهانةٌ، وأمّا الذِمّي فلا يجوز إيذاؤُه إلّا بالإعراض عنه، والتحقيرُ له بالاضطرار إلى أضيَق الطُرُق" -إلى أن قال-: **الثاني:** المبتدِعُ الذي يدعو إلى بدعتِه، فإن كانت البدعةُ بحيث يكفُر بها، فأمرُه أشدُّ من الذِمّي؛ لأنّه لا يُقِر بجِزيةٍ[٤]، ولا يسامح بعقدِ ذمّةٍ، وإن كان

---

(١) أخرج الترمذي في "الجامع" أبواب الأدب، باب ما جاء في كراهيّة قيام الرجل للرّجل، ر: ٢٧٥٤، صـ٦٢٣، عن أنس قال: «لم يكن شخصٌ أحَبَّ إليهم من رسول الله ﷺ [قال:] وكانوا إذا رأَوه لم يقومُوا لما يعلمون من كراهيّته لذلك». [قال أبو عيسى:] "هذا حديثٌ حَسنٌ صحيحٌ غريبٌ [مِن هذا الوجه]".

(٢) "الإحياء" كتاب آداب السماع والوجد، الباب ٢ في آثار السّماع وآدابه، المقام ٣ من السّماع، ٢/ ٣٣١، ٣٣٢ ملتقطاً.

(٣) أي: أيضاً. [الإمام أحمد رضا].

(٤) لكون حكمِه حكمَ المرتدّين، كما نصَّ عليه في كتب المذهب كـ"الهداية" [كتاب الوصايا، باب وصية الذمي، الجزء ٤، صـ٥٣٦، انظر ترجمته: ("كشف الظنون" ٢/ ٨١٦)]، و"الغرر" =

=

[كتاب الوصايا، باب الوصية بالخدمة، فصل، ٢/٤٤٦: انظر ترجمته: ("كشف الظنون" ٢/١٩٦)]، و"ملتقى الأبحُر" [كتاب الوصايا، باب وصية الذمي، ٤/٤٥٢، ٤٥٣: انظر ترجمته: ("كشف الظنون" ٢/٦٥٥)]، و"الدرّ المختار" [كتاب الوصايا، باب الوصية بالخدمة والسُّكنى والثمرة، فصل في وصايا الذمي وغيره، ٥/٤٤٦: انظر ترجمته: ("إيضاح المكنون" ٣/٢٨٤)]، و"مجمع الأنهُر" [كتاب الوصايا، باب وصية الذمي، ٤/٤٥٢، ٤٥٣: انظر ترجمته: ("كشف الظنون" ٢/٦٥٦)]، و"شرح النُّقَاية" [لم نعثر على هذا النقل: انظر ترجمته: ("كشف الظنون" ٢/٧٧١)] للبِرجَندي [انظر ترجمته: ("هدية العارفين" ٥/٤٧٣)]، و"الفتاوى الظهيريّة" [كتاب السير، الفصل ٧ في ألفاظ الكفر وما يصير الكافر به مسلماً، النوع ٧ فيمن يجب إكفارُه من أهل البِدع، قـ١٧١: انظر ترجمته: ("كشف الظنون" ٢/٢١٧)]، و"الطريقة المحمّدية" [الباب الثاني، صـ٢٠]، و"الحديقة الندية" [الباب ٢، ١/٣٠٥]، و"الفتاوى الهنديّة" [كتاب السير، الباب ٩ في أحكام المرتدّين، ٢/٢٦٤]، وغيرها مُتوناً وشُروحاً وفتاوى، وقد وقع الذهولُ عن كلّ ذلك للعلّامة الشّامي رحمه الله في "ردّ المحتار" [كتاب الجهاد، باب المرتد، مطلب: حكم الدُّروز والتيامنة والنصَيريّة والإسماعليّة، ١٣/٧٧: انظر ترجمته: ("إيضاح المكنون" ٣/٣٥١، و"هدية العارفين" ٦/٢٨٦)] فظنّ أنّهم ينبغي أن يكونوا كالكتابي؛ لاعترافهم بالكُتب والرُّسُل، وسبقَه الزاهديُ [انظر ترجمته: ("هدية العارفين" ٦/٣٢٩)] في "القنية" [لم نعثر على هذا النقل: انظر ترجمته: ("كشف الظنون" ٢/٣١٦)] عن أبي علي الجُبائي المعتزلي أن أبا ذلك المبتدعُ إن كان مثلَه فهو كالذِمّي، وإن كان مسلماً فكالمرتدّ، وكلّ ذلك باطلٌ لا يجوز الإصغاءُ إليه؛ لكونه خلافَ المنصوص في المذهب، وقد بيّنتُه -بتوفيق الله تعالى- مع كشف الشُّبهات، وإزالة الأوهام في رسالتي "المقالة المسفرة عن أحكام البدعة المكفرة" (١٣٠١هـ).

ولنعدّ بعضَ مَن يوجد في أعصارنا وأمصارنا من هؤلاء الأشقياء؛ فإنّ الفتنَ داهمة، والظُّلَم متراكمة، والزّمان كما أخبر الصّادقُ المصدوقُ ﷺ: «يُصبح الرّجلُ مؤمناً، ويُمسِي كافراً، ويُمسِي مؤمناً ويُصبح كافراً» [أخرجه الترمذي في "الجامع" أبواب الفتن، باب ما جاء ستكون فتنة كقطع اللّيل المظلم، ر: ٢١٩٥، صـ٥٠٥] -والعياذ بالله تعالى-، فيجب التنبُّه على كفر الكافرين المتسترين باسم الإسلام، ولا حولَ ولا قوّةَ إلّا بالله!.

=

=

فمنهم النَياشرة: أتباعُ سيّد أحمد الكُولي [انظر ترجمته: ("نزهة الخواطر" حرف ألف، ر:٢٢، ٨/ ٣٧، ٣٨، ٤٠)] (نسبةً إلى "كُول" بـ"كافٍ" مضمومة، و"واء" غيرِ مشبعةٍ، قرية من قُرى الهند يقال لها: "علي كَرَه" أيضاً) -عليه ما عليه- (وإدخالُ "لام" التعريف على لفظة "سيّد" هاهنا لا يجوز عربيّةً، ولا يحلّ شريعةً؛ لأنّه جزءُ عَلمِه المركَّب، ومثل هذه الأعلام لا تدخل عليها "اللامُ"، وإذا أدخلتْ فقد أخرجتْه عن جزئية العَلَم إلى الوصفيّة، فكنتَ تصفُ الكافرَ بالسيّادة، وقد قال سيّدُ العالمين رسولُ الله ﷺ: «لا تقولوا للمُنافق: "سيّد"؛ فإنّه إن يكن سيّداً فقد أسخطتم ربَّكم ﷻ» رواه أبو داود [أي: في "السنن" كتاب الأدب، باب لا يقول المملوكُ: ربِّي وربّتِي، ر: ٤٩٧٧، صـ٧٠١] والنَّسائيُ [أي: في "عمل اليوم والليلة" النهي عن أن يقالَ للمُنافق: سيّدنا، ر: ٢٤٥، صـ٩٣] بسندٍ صحيح، والحاكمُ في "المستدرَك" والبَيهقيُ في "شعب الإيمان" [الباب ٣٤ من شعب الإيمان، وهو بابٌ في حفظ اللّسان، ر: ٤٨٨٤، ٤/ ١٧٥٩ ملتقطاً] عن بريدة ﷺ، ولفظ الحاكم: «إذا قال الرّجلُ للمُنافق: "يا سيّد" فقد أغضبَ ربَّه ﷻ» ["المستدرَك" كتاب الرقاق، ر: ٧٨٦٥، ٨/ ٢٨٠٤ ملتقطاً] والعياذ بالله تعالى!).

فإنّهم ينكِرون أكثرَ ضرورياتِ الدِّين، ويأوّلونها إلى ما تهوى أنفسُهم، فيقولون: لا جنّةَ، ولا نارَ، ولا حشرَ أجسادٍ، ولا ملَكَ، ولا جنَّ، ولا سماءَ، ولا إسراءَ، ولا معجزةَ، وإنّما عَصا مُوسى كان في جَوفِها الزيبقُ، فإذا ضربته الشمسُ اهتزت، وشقُّ البحرِ ما كان غيرَ المدِّ والجزر، والاسترقاقُ من صنيع الوُحوش، وكلُّ شريعةٍ جاءتْ به فليستْ من الله تعالى ...إلى غير ذلك من كفرٍ لا يعدّ ولا يحصى.

ويردّون أحاديثَ رسولِ الله ﷺ كلَّها دقَّها وجلَّها، ولا يقولون بزعمهم إلّا بالقرآن، ولا يقولون به إلّا فيما وافَق رأيَهم السّخيف، فإذا رأوا فيه شيئاً لا يلتئم على ما أصّلوا من أوهامهم العاديّة الرَسميّة، المسمّاة عندهم بـ"نَيشَر" [أي: الطبيعة]، أوجَبوا ردَّ آياتِ الله تعالى بالتحريف المعنوي، لا سيّما إذا كان فيها ما يخالف التحقيقاتِ الجديدةِ النصرانيّة، والتهذيبات المخترعة الأوربيّة، كوُجود السّماوات المتدفّق بأمواج بيانِه أبحر القرآن العظيم وسائر الكتب الإلهيّة، وحركة الشّمس المنصوص عليها في قوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَا﴾ [يس: ٣٨] وقوله تعالى: ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾ [الرّحمن: ٥]... إلى غير ذلك، حتّى أحلّ الدّجاجةَ المنخنقة، وجعَلَ البولَ قائماً، والصّلاةَ في الخِفاف النصرانيّة المتنجسة من السنّة، كلُّ ذلك حُبّاً للنّصارى، ومناوأةً لله ورسوله ﷻ، وﷺ.

ومنهم المِرزائيّة: ونحن نسمِّيهم "الغُلاميّة" نسبةً إلى غلام أحمد القادياني، دجّالٌ حدَثَ في هذا الزَّمان، فادّعى أوّلاً مماثلةَ المسيح [انظر: "تتمة حقيقة الوحي" صـ٦٥]، وقد صدق والله!؛ فإنّه مثلُ المسيح الدَجّال الكذّاب. ثمّ ترقّى به الحالُ فادّعى الوحيَ، وقد صدق والله!؛ لقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ

=

=
جَعَلْنَا لِكُلِّ نِبِيٍّ عَدُوّاً شَيَاطِينَ الإِنسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُوراً﴾ [الأنعام: ١١٢]، أمّا نسبةُ الإيحاء إلى الله ﷺ وجعلُه كتابَه "البراهين الغُلاميّة" [انظر ترجمته: ("نزهة الخواطر" حرف الغين، تحت ر:٣٦٧، ٨/ ٣٦٢، ٣٦٧)] كلامَ الله ﷻ، [انظر: "تتمة حقيقة الوحي" صـ٦٨]، فذلك أيضاً ممّا أَوحى إليه إبليسُ: "أن خُذْ مِنّي، وانسبْ إلى إله العالمين!".

ثمّ صرّح بادّعاء النُبوّة والرّسالة وقال: "هو اللهُ الذي أرسَل رسولَه في قادْيَانْ" [انظر: "دافع البلاء" صـ١١]، وزعم أنّ ممّا نزّل اللهُ تعالى عليه: "إنا أنزلناه بالقادْيان وبالحقّ نزل" [انظر: "إزالة الأوهام" الجزء الأوّل، صـ٧٣]، وزعم أنّه هو أحمد الذي بشّر به ابنُ البتول، وهو المرادُ من قوله تعالى عنه: ﴿وَمُبَشِّراً بِرَسُولٍ يَأْتِي مِن بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ﴾ [الصف: ٦] [انظر: "إزالة الأوهام" الجزء ٢، صـ٦٧٣-٦٧٥]، وزعم أنّ اللهَ تعالى قال له: إنّك أنتَ مصداقُ هذه الآية: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ﴾ [التوبة: ٣٣] [انظر: "إعجاز أحمدي" صـ٧]، ثمّ أخذ يفضّل نفسَه اللّئيمةَ على كثيرٍ من الأنبياء والمرسَلين -صلواتُ الله تعالى وسلامُه عليهم أجمعين- [انظر: "الإعلان معيار الأخيار" ٣/ ٢٧٨]، وخصّ من بينهم كلمةَ الله وروحَ الله ورسولَ الله عيسى ﷺ فقال:

ابن مریم کے ذکر کو چھوڑو — اس سے بہتر غلام احمد ہے

أي: اتركوا ذِكرَ ابنِ مريم؛ فإنّ غلامَ أحمد أفضَل منه. [انظر: "دافع البلاء" صـ٢٠].

وإذ قد أُوخِذ بأنّك تدّعي مماثلةَ عيسى رسول الله ﷺ، فأين تلك الآياتُ الباهرة التي أتى بها عيسى كإحياء المَوتى، وإبراءِ الأكمَه والأبرَص، وخلقِ كهيئةِ الطَير من الطين، فينفخ فيه فيكون طيراً بإذن الله تعالى؟ فأجاب بـ: "أنّ عيسى إنّما كان يفعلها بمسمريزم" -اسم قسمٍ من الشَّعوَذةِ بلسان إنكلتره- قال: "ولولا أنّي أكرَه أمثالَ ذلك، لأتيتُ بها" [انظر: "إزالة الأوهام" الجزء الأوّل، صـ٢٩٦، ٣٠٤، ٣٠٩].

وإذ قد تعوّد الأنباء عن الغيوب الآتية كثيراً، ويظهر فيه كذبُه كثيراً بثيراً، داوَى داءَه هذا بأنّ "ظهورَ الكذب في أخبار الغَيب لا ينافي النُبوّةَ" [انظر: "إعجاز أحمدي" صـ٢٥]، "فقد ظهر ذلك في أخبار أربعمئةٍ من النبيّين" [انظر: "إزالة الأوهام" الجزء ٢، صـ٦٢٩]، و"أكثر من كذبت أخبارُه عيسى" [انظر: "إعجاز أحمدي" صـ٢٤]، وجعل يصعد مصاعدَ الشّقاوةِ حتّى عدّ من ذلك واقعةَ الحدَيبية [انظر: "تتمة حقيقة الوحي" صـ١٣٥]، فلعن اللهُ مَن آذى رسولَ الله ﷺ، ولعن مَن آذَى أحداً من الأنبياء صلّى الله تعالى على أنبيائِه وبارَك وسلَّم.

وإذ قد أراد قهرَ المسلمين على أن يجعلوه إيّاه المسيحَ الموعود ابنَ مريم البتول، ولم يرض بذلك
=

=
المسلمون، وأخذُوا يتلون فضائلَ عيسى -صلواتُ الله عليه- قام بالنّضال، وطفقَ يدّعي له ﷺ مثالبَ ومَعايبَ حتّى تعدّى إلى أمّه الصّديقة البَتول، المصطفاة المطهَّرة المبرَّأة بشهادة الله تعالى ورسوله ﷺ، وصرّحَ أنّ "مَطاعنَ اليهود على عيسى وأمّه لا جوابَ عنها عندنا، ولا نستطيع ردَّها أصلاً" [انظر: "إعجاز أحمدي" صـ١٣]، وجعل يلمز البتولَ المطهَّرة من تلقاء نفسِه، في عدة مواضع من رسائله الخبيثة، بما يستثقل المسلمُ نقلَه وحكايتَه، ثمّ صرّح: "أن لا دليلَ على نبوّة عيسى" [انظر: "إعجاز أحمدي" صـ١٣]، قال: "بل عدةُ دلائلَ قائمةٌ على إبطال نبوّته" [انظر: "إعجاز أحمدي" صـ١٣]، ثمّ تستّر فرقاً عن المسلمين أن ينفروا عنه كافةً، فقال: "وإنّما نقول بنُبوّته؛ لأنّ القرآنَ عدَّه من الأنبياء" [انظر: "إعجاز أحمدي" صـ١٣]، ثمّ عاد فقال: "لا يمكن ثبوتُ نبوّتِه" [انظر: "إعجاز أحمدي" صـ١٤]، وفي هذا -كما ترى- إكذابٌ للقرآن العظيم أيضاً، حيث حكم بما قامت الأدلّةُ على بُطلانه ...إلى غير ذلك من كفرياتِه الملعونة، أعاذ اللهُ المسلمين من شرّه وشرّ الدّجاجلة أجمعين!.

ومنهم الرّافضة: الموجودون الآن في بلادنا، قد كان كثيرٌ من قُدماء الرّوافض يصرِّحون بإنكار أشياء من ضروريات الدِّين، فلمّا أقام علماءُ السنّة عليهم الطامةَ الكُبرى، وجاء أوساطُهم كالطُوسي والحلي [أي: الحسن بن يوسف بن علي الحلي الفقيه المتكلّم الشِّيعي] ونظرائهما، فغيّروا، وبدّلوا، وأنكَروا، وحوّلُوا، وتستّروا، وتنزّلوا، ففي دائرة اسم الإسلام دخلُوا، ثمّ الآن لما تمادَى بهم الزّمانُ رجعوا إلى دين آبائِهم، وصرّحتْ مجتهدُوهم وجهّالُهم ونساؤُهم ورِجالُهم بنقص القرآن العزيز، وأنّ الصّحابةَ أسقطُوا منه سُوَراً وآيات. وصرّحوا بتفضيل أمير المؤمنين سيّدنا علي -كرّم الله تعالى وجهَه الكريم- وسائرِ الأئمّة الأطهار رضي الله عنهم على الأنبياء السّابقين جميعاً -صلواتُ الله تعالى وسلامُه عليهم- وهذان كفران لا تجدنَّ أحداً منهم خالياً عنهما في هذا الزّمان، والله المستعان!.

وقد صرّح مجتهدُهم بالبَدَاء على الله تعالى عمّا يقول الظالمون علوّاً كبيراً، وأخذ ينزله عن الكفر فوقع فيه، ولاتَ حين مناصٍ، حيث أوّله بأنّ اللهَ تعالى يحكم بشيءٍ، ثمّ يعلم أنّ المصلحةَ في خلافه فيبدِّله، فقد اعترفَ بحصول الجهل لربّه، أمّا ما يأتي جَهَلتُهم من الطّامات في المراثي والمناقب فأكثَر من أن تحصر، وأشهَر من أن تشتهر.

ومنهم الوهابيّة الأمثاليّة والخواتمية: وقد قصصنا عليك أقوالَهم وشأنَهم وأنّهم كانوا وبانُوا فيما قبل، وهُم مقتسمون إلى "الأميريّة" نسبةً إلى أمير حَسَن [انظر ترجمته: ("نزهة الخواطر" حرف الألف، ر:١٣٨، ٧/ ٩١، ٩٢)] وأمير أحمد [انظر ترجمته: ("نزهة الخواطر" حرف الألف، ر:٧٤، ٨/ ٨٢)] السَّهسْوانيّين، و"النذيريّة" المنسوبة إلى نذير حسَين الدّهلوي [انظر ترجمته: ("نزهة الخواطر" حرف النون، ر:٥٢٧، ٨/ ٥٢٣، ٥٢٦، ٥٢٧)]، و"القاسميّة" المنسوبة إلى قاسم
=

=
النانَوتي [النانَوتْوي] [انظر ترجمته: ("نزهة الخواطر" حرف القاف، ر:٦٩٧، ٧/ ٤٢٠-٤٢٢)] صاحب "تحذير النّاس" [انظر ترجمته: ("نزهة الخواطر" حرف القاف، تحت ر:٦٩٧، ٧/ ٤٢٠، ٤٢٢)]، وهو القائل فيه: "لو فُرض في زمنه ﷺ" [انظر: "تحذير النّاس" صـ١٨] "بل لو حدَثَ بعده ﷺ نبيٌّ جديد، لم يخلّ ذلك بخاتميّته" [أي: نبيّنا ﷺ] [انظر: "تحذير النّاس" صـ٣٤] "وإنّما يتخيّل العوامُ أنّه ﷺ خاتمُ النبيّين بمعنى آخِر النّبيين، مع أنّه لا فضلَ فيه أصلاً عند أهل الفهم" [انظر: "تحذير النّاس" صـ٤، ٥] ...إلى آخر ما ذكر من الهذيانات.

وقد قال في "اليتيمة" [كتاب ما يكون كفراً وما لا يكون قـ٢٣٠: انظر ترجمته: "كشف الظنون" ٢/ ٨٢٩] و"الأشباه" [انظر ترجمته: ("كشف الظنون" ١/ ١٣٥)] وغيرهما [انظر: "الهندية" كتاب السير، الباب ٩ في أحكام المرتدّين، ٢/ ٢٦٣]: "إذا لم يعرف أنّ محمّداً ﷺ آخِرُ الأنبياء فليس بمسلمٍ؛ لأنّه من الضروريّات" ["الأشباه والنظائر" الفن ٢: الفوائد، كتاب السير، صـ٢٢٢] اهـ.

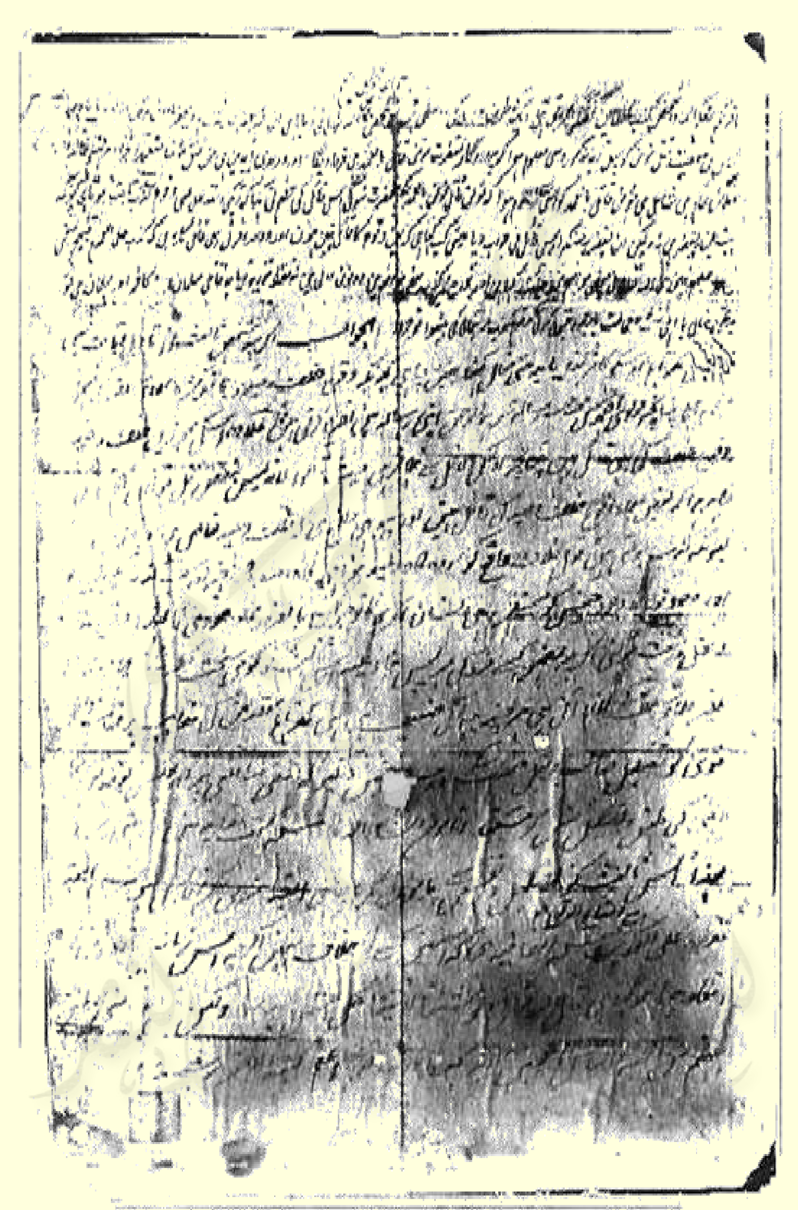
النانَوتي [النانَوتْوي] هذا هو الذي وصفَه محمد علي الكانْفوري ناظم النّدوة بـ"حكيم الأمّة المحمّدية"، فسبحان مقلِّب القلوب والأبصار، ولا حولَ ولا قوّةَ إلّا بالله الواحد القهّار العزيز الغفّار! فهؤلاء المردة مريدة الخنّاس، مع اشتراكهم في تلك الداهية الكُبرى، مفترقون فيما بينهم على آراء يُوحِي بها إليهم الشّيطانُ غروراً، وقد فصّلتُ في غيرما رسالة [انظر مثلاً: "المقالة المسفرة عن أحكام البدعة المكفرة" و"إعلام الأعلام بأنّ هندوستان دارُ الإسلام" و"المبين ختم النّبيين" و"دامانِ باغِ سُبحانُ السُبّوح" و"باب العقائد والكلام" و"جزاءُ الله عدوَّه بإبائه ختمَ النبوّة"].

ومنهم الوهابيّة الكذّابية: أتباع رشيد أحمد الكَنْكوهِي، تقول أوّلاً على الحضرة الصَّمَديّة، تبعاً لشيخ طائفتِه إسماعيل الدّهلوي -عليه ما عليه- بإمكان الكذب [أي: في "الفتاوى الرّشيديّة" كتاب العقائد، الجزء الأوّل، صـ١١، ١٢]، وقد ردّدت عليه هذيانَه في كتابٍ مستقلٍ سمَيّتُه: "سبحان السُّبوح عن عيب كذبٍ مقبوح" (١٣٠٧هـ) ["الفتاوى الرّضوية" كتاب السير، ١٥/ ٣٢٢] وأرسلتُه إليه، وعليه بصيغة الالتزام من بُوسطة [أي: البريد]، وأتت منه الرّجعةُ بواسطتها منذ إحدى عشرة سنة، وقد أشاعُوا ثلاث سنِين أنّ الجوابَ يُكتب، كُتب، يُطبع، أُرسل للطبع...، وما كان اللهُ ليهديَ كيدَ الخائنين، فما استطاعوا من قيامٍ وما كانوا منتصرين، والآن إذ قد أعمَى اللهُ -سبحانه- بصرَ مَن قد عميتْ بصيرتُه من قبل، فأنّى يُرجى الجواب! وهل يجادِل ميّتٌ من تحت التراب!.

ثمّ تمادَى به الحال في الظلم والضلال، حتّى صرّح في فتوى له (قد رأيتُها بخطِّه وخاتمِه بعينِي، وقد طبعتْ مراراً في بمبائي وغيرها مع ردّها): "أنّ مَن يكذِّب اللهَ تعالى بالفعل، ويصرِّح أنّه ﷻ قد كذب، وصدرتْ منه هذه العظيمة، فلا تنسبوه إلى فسقٍ، فضلاً عن ضلال،
=

=

فضلاً عن كفر؛ فإنّ كثيراً من الأئمّة قد قالُوا بقِيله، وإنّما قُصارَى أمره أنّه مخطئٌ في تأويله".



"الفتوى الخطيّة" قـ١. انظر: صورة لأصل الفتوى الخطيّة لرشيد أحمد الكَنْكوهِي مع ختمِه (كتبه ١٣٠٨هـ)، في جواز نسبةِ وقوعِ الكذبِ إلى الله تعالى، وهي موجودةٌ بإحدى المكاتب الإسلاميّة بـ"مُرادآباد" الهند.

=

=

نقل والانامہ مولانا گنگوہی قدس سرہ

[illegible]

=

=

سوال

بسم الله الرحمن الرحیم

ما قولکم رحمکم اللہ دو شخص کذب باری میں گفتگو کرتے تھے۔ ایک کی طرف داری کے واسطے تیسرے شخص نے کہا اللہ تعالیٰ نے فرمایا ہے إن الله لا یغفر أن یشرك به ویغفر ما دون ذالك الخ، لفظ ما عام ہے شامل ہے معصیت قتل مومن کو۔ پس آیت مذکورہ سے معلوم ہوا کہ پروردگار مغفرت مومن قاتل بالعمد بھی فرماوے گا۔ اور دوسری آیت میں ہے ومن یقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً الخ۔ لفظ من عام ہے شامل مومن قاتل بالعمد کو اس سے معلوم ہوا کہ قاتل مومن بالعمد کی مغفرت نہ ہوگی۔ اس قائل کے خصم نے کہا کہ آپ کے استدلال سے وقوع کذب باری ثابت ہوتا ہے کیونکہ آیت میں ویغفر ہے نہ ویمکن ان یغفر۔ یہ سن کر اس قائل نے جواب دیا۔ میں نے کب کہا ہے کہ میں وقوع کذب کا قائل نہیں ہوں۔ اور دوسرا قول اسی قائل کا یہ ہے کہ کذب علی العموم قبیح بمعنی منافر للطبع نہیں ہے اللہ تعالیٰ نے بعض مواضع میں جائز رکھا ہے اور توریہ وعین کذب بعضے مواضع میں دونوں اولیٰ ہیں۔ نہ فقط توریہ، آیا یہ قائل مسلمان ہے یا کافر؟ اور مسلمان ہے تو بدعتی ضال یا اہل سنت وجماعت باوجود قبول کرنے کے کذب باری تعالیٰ کے۔ بینوا وتوجروا۔

الجواب:- اگرچہ شخص ثالث نے تاویل آیات میں خطا کی مگر تاہم اس کو کافر کہنا یا بدعتی ضال نہیں کہنا چاہیے۔ کیونکہ وقوع خلف وعید کو جماعت کثیرہ علماء وسلف کی قبول کرتی ہے۔ چنانچہ مولوی احمد حسن صاحب رسالہ تنزیہ الرحمن اپنے رسالہ میں تصریح کرتے ہیں۔ بقول علاوہ اس کے مجوزین خلف وعید وقوع خلف کے بھی قائل ہیں۔ چنانچہ ان کے دلائل سے ظاہر ہے حیث قالوا لانه لیس بنقص بل هو کمال۔ الخ۔ اس سے ظاہر ہوا کہ بعض علماء خلف وعید کے قائل ہیں۔ اور یہ بھی واضح ہے کہ خلف وعید خاص ہے اور کذب عام ہے۔ کیونکہ کذب بولتے ہیں قول خلاف واقع کو۔ سو وہ گاہ وعید ہوتا ہے۔ گاہ وعدہ گاہ خبر۔ اور سب کذب کے انواع ہیں اور وجود نوع کا وجود جنس کو مستلزم ہے، انسان اگر ہوگا تو حیوان بالضرور موجود ہووے گا۔ لہذا وقوع کذب کے معنی درست ہوگئے۔ گو بضمن کسی فرد کے ہو۔ پس بنا برعلیہ اس ثالث کو کوئی سخت کلمہ نہ کہنا چاہیے کہ اس میں تکفیر علماء سلف کی لازم آتی ہے۔ ہر چند یہ قول ضعیف ہے۔ مگر تاہم مقدمین کے مذاہب پر صاحب دلیل قوی کو تضلیل صاحب دلیل ضعیف ہے۔ مگر تاہم مقدمین کے مذاہب پر صاحب دلیل قوی کو تضلیل صاحب دلیل ضعیف کی درست نہیں۔ دیکھو کر حنفی شافعی پر اور بعکس بوجہ قوۃ دلیل اپنی کے طعن وتضلیل نہیں کرسکتا انا مؤمن ان شاء اللہ کا مسئلہ کتب عقائد میں خود دیکھتے ہیں۔ لہذا اس ثالث کو تضلیل وتفسیق سے مامون کرنا چاہیے۔ البتہ نرمی اگر فہمائش ہو بہتر ہے۔ البتہ قدرہ علی الکذب مع امتناع الوقوع مسئلہ اتفاقیہ ہے اس میں کسی کا خلاف نہیں۔ اگرچہ اس زمانے میں لوگوں کو اعتقاد بیجا ہوگیا ہے۔ قال الله ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها ولكن حق القول مني لأملأن جهنم من الجنة والناس أجمعين۔ الآیہ فقط واللہ تعالیٰ اعلم۔ کتبہ الاحقر رشید احمد گنگوہی عفی عنہ۔

نشان مہر | رشید احمد

=

=

فلا إله إلّا الله...! انظرْ إلى وَخامةِ عواقب التكذيب بالإمكان...! كيف جرت إلى التكذيب بالفعل...! ﴿سُنَّةَ اللهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلُ﴾ [الأحزاب: ٣٨]، أولئك الذين أضَلّهم اللهُ وأعمَى أبصارَهم، ولا حولَ ولا قوّةَ إلّا بالله العلي العظيم!.

ومنهم الوهابيّة الشّيطانية: وهُم كالفِرقة الشّيطانيّة من الرّوافض، كانوا أتباعَ شيطان الطّاق، وهؤلاء أتباعُ شيطان الآفاق، إبليس اللّعين، وهُم أيضاً أذنابُ ذلك المكذِّب الكَنْكوهِي؛ فإنّه صرّح في كتابه "البراهين القاطعة" -وما هي والله! إلّا القاطعة لما أمرَ اللهُ به أن يوصَل-، بأنّ شيخَهم إبليس أوسَعُ علماً من رسول الله ﷺ، وهذا نصُّه الشّنيعُ بلفظه الفظيع صـ٤٧: "شیطان وملک الموت کو یہ وسعت نص سے ثابت ہوئی، فخرِ عالَم کی وسعتِ علم کی کونسی نصِ قطعی ہے کہ جس سے تمام نصوص کو رَد کرکے، ایک شرک ثابت کرتا ہے؟!" [وفي نسخة "البراهين القاطعة" التي بين أيدينا، صـ٥٥] اهـ. "أي: إنّ هذه السعةَ في العلم ثبتتْ للشّيطان وملَك الموت بالنصّ، وأيُّ نصٍّ قطعيٍّ في سعةِ علمِ رسولِ الله ﷺ حتّى تردَّ به النّصوصُ جميعاً، ويثبت شركٌ؟!".

وكتب قبله "شرک نہیں تو ایمان کا کونسا حصہ ہے؟!" ["البراهين القاطعة" صـ٥٥]، أي: "إنّ هذا الشّركَ ليس فيه حبّةُ خردلٍ من إيمان".

فيا للمسلمين! يا للمؤمنين بسيّد المرسَلين! -صلّى الله تعالى عليه وعليهم وسلّم أجمعين- انظروا إلى هذا الذي يدّعي عُلوَّ الكَعب في العلوم والإتقان، وسعةَ الباع في الإيمان والعرفان، ويُدعى في أذنابِه بالقُطب وغوثِ الزّمان، كيف يسبُّ محمّداً رسولَ الله ﷺ ملأ فيه، ويؤمِن بسعةِ علمِ شيخِه إبليس، ويقول لمن علّمه اللهُ مالم يكن يعلم، وكان فضلُ الله عليه عظيماً، الذي تجلّى له كلُّ شيءٍ وعرَفَه، وعلِم ما في السّماوات والأرض، وعلِم ما بين المشرق والمغرب، وعلِم عِلمَ الأوّلين والآخِرين، كما نصّ على كلِّ ذلك الأحاديثُ الكثيرة [انظر: "صحيح البخاري" كتاب بدء الخلق، باب ما جاء في قول الله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾، ر: ٣١٩٢، صـ٥٣٢. و"جامع الترمذي" أبواب تفسير القرآن، باب ومن سورة ص، ر: ٣٢٣٣، ٣٢٣٤، ٣٢٣٥، صـ٧٣٤، ٧٣٥.] أنّه: "أيُّ نصٍّ في سعةِ علمِه؟!" فهل ليس هذا إيماناً بعلم إبليس، وكفراً بعلمِ محمّدٍ! ﷺ. وقد قال في "نسيم الرّياض" كما تقدّم [انظر: صـ٢٨٣]: "مَن قال: فلانٌ أعلَم منه ﷺ فقد عابَه ونقَصَه (فهو سابٌّ، والحكمُ فيه حكمُ السابّ) من غير فرقٍ (لا نستثني منه صورةً، وهذا كلُّه إجماعٌ من لدُن الصّحابة ﷺ)" ["النسيم" القسم ٤ في تصريف وجوه الأحكام فيمَن تنقصه أو سبّه، الباب الأوّل في بيان ما هو ...إلخ، ٦/ ١٤٦، ١٤٧ ملتقطاً].

ثمّ أقول: انظروا إلى آثار ختمِ الله تعالى! كيف يصير البصيرُ أعمَى، وكيف يختار على الهُدى

=

=
العَمي، يؤمن بعلم الأرض المحيط لإبليس، وإذا جاء ذكرُ محمّدٍ رسولِ الله ﷺ، قال: "هذا شركٌ"، وإنّما الشّركُ إثباتُ شريكٍ لله تعالى، فالشّيءُ إذا كان إثباتُه لأحدٍ من المخلوقين شركاً، كان شركاً قطعاً لكلّ الخلائق؛ إذ لا يصحّ أن يكونَ أحدٌ شريكاً لله تعالى. فانظروا كيف آمَن بأنّ إبليس شريكٌ له -سبحانه-، وإنّما الشّركةُ منتفيةٌ عن محمّدٍ ﷺ! ثمّ انظروا إلى غشاوةِ غضبِ الله تعالى على بصرِه، يطالِب في علمِ محمّدٍ ﷺ بالنصّ، ولا يَرضى به حتّى يكونَ قطعيّاً، فإذا جاء على سَلبِ علمِه ﷺ، تمسّكَ في هذا البيان نفسَه على صـ٤٦ بستّة أسطُر قبل هذا الكفر المهين، بحديثٍ باطلٍ لا أصلَ له في الدِّين، وينسبه كذباً إلى مَن لم يروِه، بل ردَّه بالرَدّ المبين، حيث يقول:

"*شیخ عبدالحق* [انظر ترجمته: ("هدية العارفين" ٥/ ٤١٠)] *روایت کرتے ہیں کہ "مجھ کو دیوار کے پیچھے کا بھی علم نہیں*" ["البراهين القاطعة" صـ٥٥] اهـ. أي: "روى الشيخُ عبد الحقّ قُدِّسَ سِرُّهُ عن النّبي ﷺ أنّه قال: "لا أعلَم ما وراء هذا الجدار".

مع أنّ الشيخ -قدّس الله تعالى سرَّه- إنّما قال في "مدارج النُبوّة" [انظر ترجمته: ("إيضاح المكنون" ٤/ ٣٠٤. و"هدية العارفين" ٥/ ٤١٠)] هكذا: "*اینجا اشکال می آرند کہ در بعضے روایات آمدہ است کہ گفت آنحضرت صلی اللہ تعالی علیہ وسلم، کہ من بندہ ام نمی دانم آنچہ در پس ایں دیوار است، جوابش آنست کہ ایں سخن اصلے ندارد، وروایت بداں صحیح نہ شدہ است*" ["مدارج النُبوّة" القسم ١، الباب الأوّل، الجزء الأوّل، صـ٧] ...إلخ.

أي: "يشكل هاهنا بأن جاء في بعض الرّوايات، أن قال رسولُ الله ﷺ: إنّما أنا عبدٌ لا أعلَم ما وراء هذا الجدار، وجوابُه: أنّ هذا القول لا أصلَ له، ولم تصحّ به الرّوايةُ" اهـ.

فانظروا كيف يحتجّ بـ ﴿لاَ تَقْرَبُواْ الصَّلاَةَ﴾ [النساء: ٤٣] ويترك ﴿وَأَنتُمْ سُكَارَى﴾ [النساء: ٤٣]. وكذلك قال الإمامُ ابن حجر العَسقلاني [انظر ترجمته: ("هدية العارفين" ٥/ ١٠٧، ١٠٨)]: "لا أصلَ له" [انظر: "المقاصد الحسنة" حرف الميم، تحت ر: ٩٣٤، صـ٣٦٧، نقلاً عن ابن حجر العسقلاني] اهـ. وقال الإمامُ ابن حجر المكّي في "أفضل القرى": "لم يعرف له سندٌ" ["أفضل القرى" صـ٢٧٣] اهـ.

وقد عرضتُ قولَيه هذَين، أعني ما اقترف من تكذيب الله -سبحانه- وتنقيص علمِ رسولِه ﷺ على بعض تلامذته ومُريديه، فعارَضني وقال: "ما كان شيخُنا ليتفوّه بأمثال هذا الكفر، فأريتُه الكتابَ، وكشفتُ عن كفره الحجاب، فأجاءه الاضطراب" -إلى أن قال-: "ليس هذا الكتابُ لشيخِي، إنّما هو لتلميذِه خليل أحمد الأنبتهي" [أي: السهارَنْفوري. انظر ترجمته: "نزهة الخواطر" حرف الخاء، ر: ١٣٠، ٨/ ١٤٥، ١٤٨].

فقلتُ: هو قد قرّظَ عليه، وسمّاه كتاباً مستطاباً، وتأليفاً نفيساً، ودعا اللهَ تعالى أن يتقبّلَه، وقال:
=

=
"یہ "براہینِ قاطعہ" اپنے مصنّف کی وسعت نورِعلم اور فسحت ذکاء وفہم وحسنِ تقریر وبہاءِ تحریر پر دلیل واضح ہے" ["البراهين" صـ٢٧٤]. أي: "إنّ هذا الكتابَ دليلٌ واضحٌ على سعة نورِ علمِ مؤلِّفِه، وفسحةِ ذَكائِه وفهمِه وحُسن تقريرِه وبهاءِ تحريره" اهـ!.

فقال: "لعلّه لم ينظر فيه مستوعباً، إنّما نظر بعضَ مواضع متفرّقة، واعتمدَ على علم تلميذِه".

قلتُ: كلّا! بل قد صرّحَ في هذا التقريظ أنّه: "رآه من أوّلِه إلى آخِره".

وقال: "لعلّه لم ينظر فيه نظرَ تدبُّر". قلتُ: كلّا! بل قد صرّحَ فيه أنّه: "رآه بنظر غائر"، وهذا لفظُه في التقريظ: "اس احقر رشید احمد گنگوہی نے اس کتاب مستطاب کو اوّل سے آخر تک بغور دیکھا" ["البراهين" صـ٢٧٤] ...إلخ. أي: "إنّ أحقرَ النّاس رشيد أحمد الكَنْكوهِي طالَع هذا الكتابَ المستطاب "البراهين القاطعة" من أوّلِه إلى آخِره بإمعان النّظر" اهـ. فبُهِت الذي كابَر، واللهُ لا يهدي المُكابرين!.

ومن كبراء هؤلاء الوهابيّة الشّيطانية: رجلٌ آخَر من أذناب الكَنْكوهِي، يقال له: أشرف علي التهانْوي [انظر ترجمته: ("نزهة الخواطر" حرف الألف، ر:٥٥، ٨/ ٦٥-٦٨)] صنّف رُسَيلةً لا تبلغ أربعةَ أوراقٍ، وصرّح فيها بأنّ العلمَ الذي لرسول الله ﷺ بالمغيبات، فإنّ مثلَه حاصلٌ لكلّ صبيٍّ وكلِّ مجنونٍ، بل لكلّ حيوانٍ وكلّ بهيمةٍ، وهذا لفظُه الملعون (صـ٧): "آپ کی ذاتِ مقدّسہ پر علمِ غیب کا حکم کیا جانا، اگر بقولِ زید صحیح ہو، تو دریافت طلب یہ امر ہے، کہ اس غیب سے مراد بعض غیب ہے یا کُل غیب؟ اگر بعض علومِ غیبیہ مراد ہیں، تو اس میں حضور کی کیا تخصیص ہے؟! ایسا علمِ غیب تو زید وعمرو، بلکہ ہر صبی ومجنون، بلکہ جمیع حیوانات وبہائم کے لیے بھی حاصل ہے" (إلى قوله) "اور اگر تمام علومِ غیب مراد ہیں، اس طرح کہ اس کا ایک فرد بھی خارج نہ رہے، تو اس کا بُطلان دلیلِ نقلی وعقلی سے ثابت ہے" ["حفظ الإيمان" صـ١٣].

أي: "إن صحّ الحكمُ على ذات النّبي المقدّسة بعلم المغيبات كما يقول به زيدٌ، فالمسؤولُ عنه: أنّه ماذا أراد بهذا؟ أَ بعضَ الغيوبِ أم كلّها؟ فإن أراد البعضَ، فأيُّ خصوصيةٍ فيه لحضرة الرّسالة؟!؛ فإنّ مثلَ هذا العلم بالغيب، حاصلٌ لزَيدٍ وعَمرو، بل لكلّ صبيٍّ ومجنونٍ، بل لجميع الحيوانات والبَهائم، وإن أراد الكلَّ بحيث لا يشذ منه فَرْدٌ، فبُطلانُه ثابتٌ نقلاً وعقلاً" اهـ.

أقول: فانظر إلى آثار ختم الله تعالى! كيف يسوِّي بين رسول الله ﷺ وبين كذا وكذا، وكيف ضلَّ عنه أنّ علمَ زَيدٍ وعَمرو، وعلمَ عظماء هذا المتشيّخ -الذين سمّاهم بالغيوب- لا يكون، إن كان إلّا ظنّاً، وإنّما العلمُ اليقيني بها أصالة لأنبياء الله تعالى، وما حصَلَ به القطعُ لغيرهم، فإنّما يحصل بإنباء الأنبياء عليهم السلام لا غير، ألَم تَر إلى ربِّك كيف يقول: ﴿وَمَا كَانَ اللهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ وَلَكِنَّ اللهَ يَجْتَبِي مِن رُّسُلِهِ مَن يَشَاءُ﴾ [آل عمران: ١٧٩]، وقال عزّ مَن قائل: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَداً * إِلَّا مَنِ ارْتَضَى مِن رَّسُولٍ﴾ [الجن: ٢٦، ٢٧] ...الآية. فانظر كيف
=

=

ترك القرآنَ...! وودّع الإيمانَ...! وأخذ يسأل عن الفَرق بين النّبي والحيوان...! حيث قال: "تو چاہیے کہ سب کو عالم الغیب کہا جائے، پھر اگر اس کا التزام نہ کیا جائے، تو نبی وغیرنبی میں وجہِ فرق بیان کرنا ضرور ہے" ["حفظ الإيمان" صـ١٣] اهـ مختصراً. أي: "فينبغي أن يقالَ للكلّ: "عالم الغيب"؛ فإن لم يلتزم هذا فلابدّ من بيان وجهِ الفَرق بين النّبي وغيره". كذلك يطبع اللهُ على قلب كلِّ متكبّرٍ خوّان!.

ثمّ انظروا! كيف حصر الأمرَ بين مطلقِ العلم والعلمِ المطلق، ولم يجعل الفَرقَ بعلم حرفٍ أو حرفَين، وعلومٍ خارجةٍ عن العدّ والحدّ شيئاً، فانحصر الفَضلُ عنده في الإحاطة التامّة، ووجب سلبُ الفضيلة عن كلِّ فضلٍ أبقَى بقيةً، فوجب سلبُ فضل العلم مطلقاً عن الأنبياء عليهم السلام من دون تخصيصٍ بالغيب والشُّهود، وجَرَيانُ تقريرِه الخبيثِ فيه أظهَر من جَرَيانِه في علم الغيب؛ فإنّ حصولَ مطلق العلم ببعض الأشياء لكلّ إنسانٍ وحيوانٍ، أظهَر من حصول بعض علوم الغيب لهم.

ثمّ أقول: لن ترى أبداً مَن ينقّص شأنَ محمّدٍ ﷺ وهو معظِّمٌ لربّه ﷻ، كلّا والله! إنّما ينقِّصه مَن ينقِّص ربَّه ﷻ، كما قال ﷻ: ﴿وَمَا قَدَرُواْ اللّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ [الأنعام: ٩١]؛ فإنّ ذلك التقريرَ الخبيثَ إن لم يجر في علم الله ﷻ فإنّه يجري بعَينه من دون كلفةٍ في قدرته ﷻ، كأن يقولَ ملحِدٌ منكِرٌ لقدرتِه العامّة ﷻ، متعلّماً من هذا الجاحد المنكِر لعلم محمدٍ ﷺ أنّه: "إن صحّ الحكمُ على ذات الله المقدّسة بالقدرة على الأشياء -كما يقول به المسلمون- فالمسؤولُ عنهم: أنّهم ماذا أرادُوا بهذا، أَ بعضَ الأشياء أم كلَّها؟ فإن أرادُوا البعضَ، فأيُّ خصوصيةٍ فيه لحضرة الأُلوهيّة؟!؛ فإنّ مثلَ هذه القدرة على الأشياء حاصلةٌ لزَيدٍ وعَمرو، بل لكلّ صبيٍّ ومجنون، بل لجميع الحيوانات والبهائم! وإن أرادُوا الكلَّ بحيث لا يشذ منه فردٌ، فبُطلانه ثابتٌ عقلاً ونقلاً؛ فإنّ من الأشياء ذاتُه -تعالى شأنُه-، ولا قدرةَ له على نفسِه، وإلّا لكان مقدوراً، فكان ممكناً، فلم يكن واجباً، فلم يكن إلهاً".

فانظرْ إلى الفجور! كيف يجرّ بعضُه إلى بعض، والعياذُ بالله ربّ العالمين!.

ومنهم المتصوّفة المتصلِّفة المبطِلة المتكلِّفة القائلة بالاتحاد أو الحلول، أو سقوطِ التكاليف عن العارفين مع بقاء العقول، لا بمعنى فَناء الإرادة في إرادة الله تعالى؛ فلا يبقى تكليفاً، ولا بمعنى نفي الأفعال والإرادات كلِّها عنهم لفَناء أنفُسِهم، فلم يبقَ لهم في حضرة الوُجود دعوى اسمٍ ولا رسمٍ، وإنّما ربُّهم هو الذي يتولّاهم، فيحرّكهم كيف يشاء ويصرفهم، وهو المشارُ إليه بالحديث الصّحيح: «كنتُ سمعَه الذي يسمع به، وبصرَه الذي يبصر به، ويدَه التي يَبْطُشُ بها، ورِجلَه التي يمشي بها» [أخرجه البخاري في "الصحيح" كتاب الرقاق، باب التواضع، ر: ٦٥٠٢، صـ١١٢٧]، بل بمعنى أنّهم إذا وصلُو جلوا أن يؤمَروا بشيء، أو ينهوا عنه، فيُحِلّ اللهُ لهم الحرامَ، ويُسقِط عنهم الفرائض، وترى بعضَهم يستخفّ بالشّريعة الغَرّاء جهاراً ويقول: الشّرعُ

=

=
طريقٌ، فمَن وصَلَ فما له وللطريق؟! ويقول: صلاةُ الزاهِدِين الرّكوعُ والسّجودُ، وإنّما صلواتُنا تركُ الوجود، يتمسّك به على تهاوُنِه بالصّلاة، وتركِه الجمعَ والجماعات، وترى كلَّ عِفريتٍ نِفريت منهم يدّعي الأُلُوهيّة لنفسه ولمشايخه، ويتستّر بعويصةِ وحدةِ الوجود، وأنا والله! مؤمِنٌ بوحدةِ الوجود، وحقيّتُها جليّةٌ عندي كالشّمس على رابعة النّهار، ولكن أين هؤلاء المفرِّقون بين كُبرائهم وبين أعدائِهم...! فيسمّون فريقاً آلهة، وفريقاً شياطين من وحدةِ الوجود، المتكلّمة عن مرتبة الجمع. نعم، الوجودُ واحدٌ، والموجودُ واحدٌ، والكلُّ ظلالٌ وعُكوس، والأُلُوهيةُ ليست إلّا لله لا لكم ولا لمشايخكم، فأنّى تصرفون! ما لكم كيف تحكمون! ولولا ضيقَ نطاقِ البيان عن اجتلاءَ هذه العروس، لأتيتُ هاهنا بما فيه شرحُ الصّدور، وجلاءُ العيون، وبهجةُ النّفوس.

وبالجملة، هؤلاء الطوائفُ السبعُ، كلُّهم كفّارٌ مرتدّون خارجون عن الإسلام بإجماع المسلمين، وقد قال في "البزّازية" [انظر ترجمته: ("كشف الظنون" ١/ ٢٣٥، و٢/ ٢١٤)]، و"الدُرر والغُرر" [كتاب الجهاد، باب الوظائف، فصل في الجزية، ١/ ٣٠٠: انظر ترجمته: ("كشف الظنون" ١/ ٥٧١، و٢/ ١٩٦)]، و"الفتاوى الخيريّة" [كتاب السير، باب المرتدّين، ١/ ١٧١: انظر ترجمته: ("معجم المؤلّفين" ١/ ٦٩٤)]، و"مجمع الأنهُر" [كتاب السير والجهاد، باب العشر والخراج، فصل، ٢/ ٤٨٢]، و"الدرّ المختار" [كتاب الجهاد، باب المرتدّ، ١٣/ ٤٤]، وغيرها من معتمَدات الأسفار، في مثل هؤلاء الكفّار: "مَن شكّ في كفره وعذابِه فقد كفر" ["الفتاوى البزّازية" كتاب ألفاظ تكون إسلاماً أو كفراً أو خطأ، الفصل ٢ فيما يكون كفراً من المسلم وما لا يكون، النوع ١ في المقدّمة، ٦/ ٣٢٢ ملتقطاً] اهـ.

وقال في "الشّفا الشّريف": "نكفِّر مَن لم يكفِّر مَن دانَ بغير ملّة المسلمين من المِلل، أو وقفَ فيهم أو شكَّ" ["الشفا" القسم ٤ في تصرف وجوه الأحكام ...إلخ، الباب ٣ في حكم من سبّ اللهَ تعالى وملائكتَه ...إلخ، فصل في بيان ما هو من المقالات كفر ...إلخ، الجزء ٢، صـ١٧٢] اهـ.

وقال في "البحر الرائق" وغيره [انظر: "الفتاوى التتارخانية" كتاب أحكام المرتدين، فصل في المتفرّقات، ٥/ ٥٣١]: "مَن حسّن كلامَ أهل الأهواء، أو قال: معنويٌّ، أو كلامٌ له معنى صحيحٌ، إن كان ذلك كفراً من القائل، كفر المحسِّن" ["البحر" كتاب السير، باب أحكام المرتدّين، ٥/ ٢٠٩] اهـ. وقال الإمام ابن حجر في "الإعلام" في فصل الكفر المتّفَق عليه بين أئمّتنا الأعلام: "مَن تلفّظ بلفظ الكفر يكفر، وكلُّ مَن استحسنه أو رضيَ به يكفر" ["الإعلام بقواطع الإسلام" صـ٦٠ ملتقطاً] اهـ.

فالحذر الحذر أيّها الماء والمدر!؛ فإنّ الدِّين أعزُّ ما يؤثَر، وإنّ الكافرَ لا يوقَّر، وإنّ الضلالَ أهمُّ ما يحذَر، وإنّ الشرَّ أجلَب للشَرّ، وإنّ الدَجّال شرٌّ منتظَر، وإنّ أتباعَه أوفَر وأكثَر، وإنّ عجائبَه أظهَر
=

ممّا لا يكفُر به، فأمرُه بينَه وبينَ الله أخفُّ من الكافر لا محالةَ، ولكن الأمرَ في الإنكار عليه أشدُّ منه على الكافر؛ لأنّ شرَّ الكافر غيرُ متعدٍّ، وإنّ المسلمين اعتقدُوا كفرَه، فلا يلتفِتُون إلى قوله؛ إذ لا يدّعي لنفسه الإسلامَ واعتقادَ الحقّ، أمّا المبتدِعُ الذي يدعو إلى البدعة، ويزعم أنّ ما يدعو إليه حقٌّ، فهو سببٌ لغواية الخَلق، فشرُّه متعدٍّ، فالاستحبابُ في إظهار بُغضِه[1] ومُعاداتِه والانقطاعِ عنه، وتحقيرِه والتشنيعِ عليه

=

وأكبَر، وإنّ السّاعةَ أدهَى وأمَرّ، ففِرُّوا إلى الله، فقد بلغ السَّيلُ زُبَاه، ولا حولَ ولا قوّةَ إلّا بالله! وإنّما أطنَبنا في هذا المقام؛ لأنّ التنبيهَ على هذا أهمُّ المهام، وحسبُنا اللهُ ونعمَ الوكيل، وأفضلُ الصّلاةِ بأكمَل التبجيل، على سيّدِنا محمّدٍ وآله أجمعين، والحمد لله ربّ العالمين!. [الإمام أحمد رضا].

(١) هنالك تنقطع قلوبُ الندوة وأهلِها، وتنكشف على العالمين عوراتُ جهلِها، وهذا -بحمد الله تعالى- عينُ ما ذكرتُ في "فتاوى الحرمَين" في جواب المسألة السّابعة والعشرين، حيث أقول في بيان الردّ على المبتدعين: "هُم أضرُّ على المسلمين من الكافرين؛ فإنّ المسلمَ وإن كان ما كان في غاية الجهل، يعرف أنّ الكافرَ على الباطل الصّريح، فلا يصغى إليه، ولا يُلقِي بالاً لما يتفوّه لدَيه. أمّا المبتدِعُ فله عرّةٌ كعرّة الجرب كما في الحديث [أخرجه ابنُ بطة في "الإبانة الكُبرى" باب التحذير من صحبة قوم يُمرضون القلوب ويُفسِدون الإيمان ...إلخ، ر: ٣٨٢، الجزء ٢، صـ٤٤١]، فانظره إذا جاء يتخشّع، ويُرائي ويتصنّع، وسرح لحيتَه، ووسّع جبّتَه، وكبّر عمامتَه، فأوهَم إمامتَه، وتزيأ لهم بزَيّ العلماء، وتلا الآياتِ، وروَى الرّواياتِ عند الجهلاء، ثمّ وَسْوَسَ في صدورهم: أنّ الذي يقول هو الثابتُ بكلام الله وكلام الرّسول ﷺ، و‍رضي الله عنهم.

فهذا هو الدّاءُ العضال، والمكرُ الذي تزول منه الجِبال، فأهمُّ الأشياءِ إفسادُ أمرِه، وردُّ كَيدِه -بإذن الله- في نحرِه، وتغييرُ منكَرِه، وتشهيرُ عُجَرِه وبُجَرِه، وهذا ما روى ابنُ أبي الدّنيا [انظر ترجمته: ("هدية العارفين" ٥/ ٣٦٢)] في "ذَمّ الغِيبة" [انظر ترجمته: ("كشف الظنون" ١/ ٦٢٤، و"هدية العارفين" ٥/ ٣٦٢)]، والحكيمُ الترمذي [أي: في "نوادِره" الأصل ٦٦ والمئة في ذكر الفاجر ...إلخ، ر: ١٠٦٩، صـ٣٩١]، والحاكمُ [انظر ترجمته: ("هدية العارفين" ٦/ ٤١)] في "الكُنَى" [باب الضّاد المعجمة أبو الضحّاك، الجزء ١٥، قـ٢٤٨]، والشّيرازيُّ [انظر ترجمته: ("هدية العارفين" ٥/ ٦١)] في "الألقاب" [انظر ترجمته: ("كشف الظنون" ١/ ١٧٧)]، وابنُ عدي [انظر ترجمته: ("هدية العارفين" ٥/ ٣٦٦): أي: في

=

ببدعتِه، وتنفيرِ النّاسِ عنه أشدُّ، وإن سلَّم في خلوةٍ فلا بأسَ بردّ جوابِه[1]، وإن علمتَ أنّ الإعراضَ عنه والسّكوتَ عن جوابِه يقبح في نفسِه بدعتَه، ويؤثّر في زَجرِه، فتركُ الجواب أَولى؛ لأنّ جوابَ السَّلام وإن كان واجباً، فيسقُط فيه مصلحةً، حتّى يسقطَ بكون الإنسانِ في الحمّام، أو في قضاءِ حاجةٍ، وغرضُ الزَّجر أهمُّ من هذه الأغراض، وإن كان في مَلأ فتركُ الجواب أَولى، تنفيراً للنّاس عنه، وتقبيحاً للبدعة في أعيُنِهم. وكذلك الأَولى كفُّ الإحسان إليه والإعانةِ له، لا سيّما فيما يظهر للخَلق، قال عليه السلام: «مَن انتَهَر صاحبَ بدعةٍ، ملأَ اللهُ قلبَه أمناً وإيماناً، ومَن أهانَ صاحبَ بدعةٍ، أمنه اللهُ

=

"الكامل" مَن ابتداء اسمِه ممن ...إلخ، أسام شتّى ممن ابتداءُ أسامِيهم جيم، تحت ر: ٣٦١، ٢/ ٤٣٠]، والطَبَرانيُ [انظر ترجمته: ("هدية العارفين" ٥/ ٣٢٥)] في "الكبير" [باب الميم، بهز بن حكيم عن أبيه عن جده، ر: ١٠١٠، ١٩/ ٤١٨: انظر ترجمته: ("كشف الظنون" ٢/ ٥٩٧)]، والبَيهقيُ [أي: في "شعب الإيمان" ٦٩ من شعب الإيمان، وهو باب في الستر على أصحاب القروف، ر: ٩٦٦٦، ٧/ ٣١٦٥]، والخطيبُ [انظر ترجمته: ("هدية العارفين" ٥/ ٦٧، ٦٨): أي: في "التاريخ" باب الجيم، ر: ٣٧٤٤، جارودُ بن يزيد أبو الضحّاك النيسابوري، ر: ٢٢٠٢، ٥/ ٤٩٧] عن بهز بن حكيم [انظر ترجمته: ("سير أعلام النبلاء" ر:١٠٨٠: بهز بن حكيم، ٥/ ٤٥٤)] عن أبيه [انظر ترجمته: ("تهذيب التهذيب" حرف الحاء، من اسمه حكيم، ر:١٥٣٧، ٢/ ٤١١)] عن جدّه [انظر ترجمته: ("تهذيب التهذيب" حرف الميم، من اسمه معاوية، ر:٧٠٣٣، ٨/ ٢٤٠)] عن النّبي ﷺ: «أ ترعَون عن ذكر الفاجر؟! متى يعرفه النّاسُ؟! اذكرُوا الفاجرَ بما فيه، يحذره النّاس» [أخرجه ابنُ أبي الدّنيا في "ذمّ الغيبة" تفسير الغيبة، باب الغيبة التي يحلّ لصاحبها الكلام بها، ر: ٨٣، صـ٢٧ ملتقطاً]" ["فتاوى الحرمَين برَجف ندوة المين" المسألة ٢٧، صـ١٠٩-١١١] اهـ.

[الإمام أحمد رضا].

(١) هذا في الجواب، أمّا الابتداءُ بالسّلام عليه، بل على مَن هو أخفُّ حالاً منه، وهو الفاسقُ المُعلِن، فلا يحلّ شرعاً، كما نصَّ عليه في "الدرّ المختار" [كتاب الحظر والاباحة، فصل في البيع، ٥/ ٢٦٥] وغيره من غرر الأسفار. [الإمام أحمد رضا].

يومَ الفزع الأكبر، ومَن ألانَ له وأكرَمه أو لَقِيَه ببشرٍ، فقد استخفَّ بما أنزَلَ اللهُ على محمّدٍ ﷺ»[١]. **الثالث**: المبتدِعُ العامّي الذي لا يقدر على الدّعوة، ولا يُخاف الاقتداءُ به، فأمرُه أهوَن، فالأَولى أن لا يفاتحَ بالتغليظ والإهانة، بل يتلطّف به بالنُّصح؛ فإنّ قلوبَ العوام سريعةُ التقلُّب، فإن لم ينفع النُّصحُ، وكان في هذا الإعراضِ عنه تقبيحٌ لبدعتِه في عينِه، تأكّد الاستحبابُ في الإعراض، وإن عُلم أنّ ذلك لا يؤثِّر فيه لجُمود طبعِه ورُسوخِ عقدِه في قلبِه، فالإعراضُ أَولى؛ لأنّ البدعةَ إذا لم يبالَغ في تقبيحِها شاعتْ بين الخَلق وعمَّ فسادُها[٢]"[٣].

الإيمانُ لا يزيد ولا ينقص

قال أبو حنيفة وأصحابُه: "لا يزيد الإيمانُ ولا ينقص"[٤]، واختاره إمامُ الحرمَين[٥] وكثيرٌ من الأشاعِرة، وذهبَ أكثرُ الأشاعِرة إلى زيادتِه ونقصانِه، وليس الخلافُ في أصل الزّيادة والنقصان؛ فإنّ الحنفيّةَ ومَن معهم لا يمنعون الزّيادةَ والنقصانَ باعتبار جِهات غير نفس الذّات، بل بتفاوُتِه يتفاوت المؤمنون، فلا أحدٌ

---

(١) أخرجه القضاعي في "المسند" الباب ٢، مَن انتهر صاحبَ بدعةٍ ملأ اللهُ قلبَه أمناً وإيماناً، ر: ٨٣٧، ١/٣١٨، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «مَن انتهَر صاحبَ بدعةٍ، ملأ اللهُ قلبَه أمناً وإيماناً، ومَن أهانَ صاحبَ بدعةٍ، أمنه الله من الفزع الأكبر، ومَن ألانَ له وأكرَمه أو لقِيه ببشرٍ، فقد استخفّ بما أنزل على محمدٍ ﷺ».

(٢) رحمك الله! فلقد نصحتَ الأمّة، وكشفتَ الغُمّة، وأبطلتَ ندوةَ الضلال المبين قبل وُجودِها بثمانمئة سنين، والحمد لله ربّ العالمين! [الإمام أحمد رضا].

(٣) "الإحياء" كتاب آداب الألفة والأخوة والصحبة ...إلخ، الباب الأوّل في فضيلة الألفة والأخوة، بيان مراتب الذين يبغضون ...إلخ، ٢/ ١٨٣، ١٨٤ ملتقطاً.

(٤) أي: في "الفقه الأكبر" صـ٢٥٥ ملتقطاً.

(٥) أي: في "الإرشاد" باب في الأسماء والأحكام، فصل صـ١٥٩، ١٦٠.

سوّى بين إيمانِ آحاد النّاس وإيمانِ الملائكةِ والأنبياء من كلّ الوجه، غير أنّ ذلك التفاوُتَ هل هو بزيادةٍ أو نقصٍ في نفس الذّات، أو بأمورٍ زائدةٍ عليه؟ فمنعُوا الأوّلَ وقالوا: ما يظنّ من أنّ القطعَ يتفاوت قوّةً، إنّما هو راجعٌ إلى جلائِه(١).

هل الإيمانُ مخلوقٌ؟

الإيمانُ مخلوقٌ ذَهبَ إليه المُحاسبيُ(٢)(٣) وابنُ كلّاب(٤) وعبدُ العزيز المكّي(٥) وغيرُهم. وعن أحمد بن حنبل وجماعةٍ أنّهم يقولون: "إنّ الإيمانَ غيرُ مخلوقٍ"، ووجّهه الأشعَريُ بما حاصلُه: إنّ إطلاقَ الإيمانِ في قول مَن قال: "إنّه غيرُ مخلوقٍ" ينطبق على الإيمان الذي هو من صفات الباري؛ لأنّ مِن أسمائه الحُسنى "المؤمِن"، وإيمانُه

---

(١) ضرورةً أنّ القطعَ عدمُ احتمال النقيض، ولا تشكيكَ في العدم، فإن كان مع التصديق الإذعاني شيءٌ مّا من تجويز النقيض، ولو ضعيفاً في غاية الضَعف، لم يكن قطعاً، ولم يكن إيماناً أصلاً قطعاً، وإن لم يكن معه شيءٌ من ذلك أصلاً، كان إيماناً قطعاً، فمن أين يأتي التشكيك؟!.

[الإمام أحمد رضا].

(٢) الحارث الإمام العارف بالله. [الإمام أحمد رضا].

(٣) هو الحارث بن أسد المُحاسبي، وكنيته أبو عبد الله، من علماء مشايخ القوم بعلوم الظاهر وعلوم المعاملات والإشارات. له التصانيف المشهورة منها: "كتاب الرعاية لحقوق الله" وغيره، وهو أستاذ أكثر البغداديين، وهو من أهل البصرة. مات ببغداد سنة ثلاث وأربعين ومئتين، وأسند الحديث. ("طبقات الصوفية" للسلمي، صـ٥٨).

(٤) عبد الله. [الإمام أحمد رضا].

(٥) هو عبد العزيز بن علي بن عبد العزيز، الشيخ الإمام، العالم المفنّن عز الدّين المكّي، الزَّمزَمي الشافعي. مولده سنة تسعمئة، وله مؤلّفان أحدهما: سمّاه بـ"الفتح المبين في مدح سيّد المرسَلين"، والثاني: بـ"فيض الجُود على حديث شيّبتْني هُود". توفّي في حدود الستّين وتسعمئة. ("الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة" حرف العين المهملة من الطبقة الثانية، ٢/ ١٦٨، ١٦٩).

تصديقُه -في الأزَل بكلامه القديمِ- إخبارَه[١] الأزليَّ بوحدانيّتِه[٢] كما دلّ عليه قولُه تعالى: ﴿إِنَّنِي أَنَا اللهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا[٣]﴾ [طه: ١٤]، ولا يقال: "إنّ تصديقَه تعالى محدَثٌ ولا مخلوقٌ، تعالى أن يقومَ به حادثٌ".

قال ابنُ أبي الشّريف: "لا يتحقّق في هذه المسألةِ عند التأمّلِ محلٌّ لخلافٍ؛ لأنّ الإيمانَ المكلَّفَ به، فعلٌ قلبيٌّ مكتسب، فلا يتّجه خلافٌ في كونِه مخلوقاً، والإيمانُ الذي دلّ عليه اسمُه تعالى فهو من صفاتِه تعالى، فلا يتّجه لأهل السنّةِ خلافٌ في أنّه قديم (وبالَغ بعضُ مشايخ بُخارى) حتّى حكموا بكفر (مَن[٤] قال بخَلق الإيمان، وألزَمُوا عليه خَلقَ كلامِ الله؛ لأنّه تعالى قال بكلامِه الذي ليس بمخلوقٍ: فاعلمْ أنّه لا إلهَ إلّا هُو[٥]. وقال تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَّسُولُ اللهِ﴾ [الفتح: ٢٩] ﷺ، فيكون المتكلّمُ[٦] به قد قامَ به ما ليس بمخلوقٍ[٧]، كما أنّ مَن قرأ القرآنَ قرأ كلامَ اللهِ الذي ليس

---

(١) بالنصب مفعولُ "تصديقه". [الإمام أحمد رضا].

(٢) ورسالةِ نبيِّه ﷺ. [الإمام أحمد رضا].

(٣) وقوله تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَّسُولُ اللهِ﴾ [الفتح: ٢٩]، وقوله تعالى: ﴿يس * وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ * إِنَّكَ لَمِنَ الْـمُرْسَلِينَ﴾ [يس: ١-٣]. [الإمام أحمد رضا].

(٤) مَن يسلم هذا الإكفارَ؟ ونحن لا نكفِّر مَن فاه بخَلق القرآن صريحاً! -والعياذ بالله تعالى- فكيف بمَن يُلزَم عليه على هذا الوجه البعيد الغير السّديد. [الإمام أحمد رضا].

(٥) هكذا في نسخة الطبع، والذي في التنزيل: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ﴾ [محمد: ١٩]. [الإمام أحمد رضا].

(٦) أي: مَن تكلّم بهاتَين الكلمتَين الإلهيّتَين منّا. [الإمام أحمد رضا].

(٧) **أقول**: ما ليس بمخلوقٍ لابدّ أن يكونَ قديماً، ومحالٌ أن يقومَ قديمٌ بحادثٍ، كما يستحيل أن يقومَ حادثٌ بقديم، كيف والقائمُ بشيءٍ صفةٌ له، والصفةُ لا وجودَ لها إلّا وجوداً ناعتياً، والوجودُ النّاعتي محتاجٌ إلى حاشيتَيه، فكيف تتقدّم الصفةُ الموصوفَ، فضلاً عن قِدمها وحُدوثِه، فإن تشبّث بمسألة انتقال العَرض، فمع بُطلانها يلزم -معاذ الله- سلبُ الصفةِ عن
=

بمخلوقٍ، وجهّلهم[1] مشايخُ سمرقند) وهو الأظهَر؛ فإنّ الإيمانَ بالوفاق[2] هو التصديقُ بالجَنان، والإقرارُ باللّسان، وكلٌّ منهما فعلٌ من أفعال العِباد، وأفعالُ العِباد مخلوقةٌ لله تعالى باتّفاق أهل السنّة (و) يلزَم[3] (أيضاً كونُ كلِّ ذاكرٍ من "سبحان الله والحمد لله"، بل كلِّ متكلّمٍ في أيّ غرضٍ فُرض، وإن لم يوافِق نظمَ القرآنِ إلّا في الأجزاء، قد قامَ به ما ليس بمخلوقٍ من مَعاني كلامِه تعالى، ونصُّ كلام أبي حنيفة في "الوصية"[4] صريحٌ في خَلق الإيمان حيث قال: "نُقِرُّ بأنّ العبدَ مع) جميع (أعمالِه

=

الله -سبحانه-؛ لزوالها عنه بعد الانتقال، أو وُجودُ شيءٍ واحدٍ بوُجودَين معاً، والكلُّ مُحالٌ.

فإن قِيل: "بل قامَ بالعبد شيءٌ آخَر غيرُ ما قامَ بالله تعالى، وإنّما هو مُضاهٍ له في كونهما حكايتَين متوافقتَين"، فقد زال الإشكالُ؛ فإنّ الذي ليس بمخلوقٍ هو القائمُ بالله تعالى، ولا يلزم منه أن يكونَ ما يوافِقه أيضاً غيرَ مخلوق كما لا يخفى. والحلُّ أنّ القائمَ بالعبد هو علمُه وإذعانُه، ولا شكَّ أنّهما حادثان، والذي ليس بمخلوقٍ هو معنى الكلمتَين الإلهيّتَين، وليس قائماً بالعبد، غايتُه أنّه معلومٌ له، ومرتبةُ المعلوم ليست مرتبةَ القيام.[الإمام أحمد رضا].

(١) أقول: التأويلُ أَولى من التجهيل، كلامُهم مُنادٍ بأجلَى نداءٍ: أنّ مرادَهم بالإيمان "المؤمَن به"، كما تقول: السنّةُ دينِي، والقرآنُ إيمانِي، أي: ما أؤمِن به. وتعبيرُهم بالقيام وقع تسامُحاً لتقارُب العلمِ والمعلوم والمؤمَنِ به، هي المَعاني القديمة القائمة بالذّات العَليّة المعبَّر عنها بالكلام النّفسي، ولا شكَّ أنّ مَن قال بحُدوثِه يَلزمه الكفرُ، وقد أكفَرَه جماعةٌ من الصّحابة والتابعين وأئمّةُ الأقدَمِين، كما بيّنتُه في "سبحان السُّبوح" ["الفتاوى الرضوية" كتاب السّير، رسالة "سبحان السُّبوح عن عيب كذبٍ مقبوح" ١٥/ ٣٧٨-٣٨٤]. فهذا ما عنَوا، والله تعالى أعلم. [الإمام أحمد رضا].

(٢) أي: ليس فيه باتفاق أهل السنّة شيءٌ غيرُ هذَين، سواءٌ كانا ركنَيه، أو أحدهما رُكناً والآخَر شرطاً. [الإمام أحمد رضا].

(٣) التأويلُ ما أشرتُ إليه: أنّ التعبيرَ بالقيام مُسامحةٌ، إنّما اللازمُ قيامُ علم ما ليس بمخلوق، ولا محذورَ فيه، هو واجبٌ قطعاً. [الإمام أحمد رضا].

(٤) أي: "الوصية" للإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي، المتوفّى سنة ١٥٠هـ. ("كشف الظنون" ٢/ ٨٠٢. و"هدية العارفين" ٦/ ٣٨٤).

وإقرارِه ومعرفتِه مخلوقٌ[١])[٢]"[٣].

إن التبسَ الشيءُ على الإنسان يجب عليه أن يعتقدَ ما هو الصّواب

إذا أشكَلَ، أي: التبسَ على الإنسان من أهل الإيمان شيءٌ من دقائق علمِ التوحيد[٤]، يجب عليه أن يعتقدَ في الحال[٥] بما هو الصّوابُ عند الله تعالى بطريق الإجمال، إلى أن يجدَ عالماً فيسأله، ولا يسعه تأخيرُ الطلب، ولا يُعذَر بالوقف عليه، أي: بتوقُّفه في معرفة هذه الأحوال، وعدمِ تفحُّصِه بالسّؤال، ويكفَّر[٦] في الحال إن توقّف على بيان الأمر في الاستقبال؛ لأنّ التوقّفَ مُوجِبٌ[٧] للشكّ، وهو فيما يُفترَض اعتقادُه كالإنكار، ولذا أبطلُوا قولَ الثلجي[٨] من أصحابنا[٩] حيث قال: "أقول[١٠] بالمتّفَق[١]، وهو أنّه كلامُه تعالى، ولا أقول: مخلوقٌ أو قديمٌ.

---

(١) "الوصية" صـ٦٨.

(٢) فإن قلتَ: قد تقدّم أنّ الإقرارَ والمعرفةَ كلَيهما خارجٌ عن حقيقة الإيمان، وإنّما هو الإذعان. قلتُ: تقدّم أن لا وجودَ له إلّا بالمعرفة، فحُدوثُها يُوجِب حُدوثَه قطعاً. [الإمام أحمد رضا].

(٣) أي: في "المسامَرة" صـ٣٧٦-٣٧٨، ٣٨٠، ٣٨١ ملتقطاً.

(٤) المرادُ به علمُ العقائد مطلقاً؛ فإنّ الحكمَ كذلك في جميع المعتقَدات. [الإمام أحمد رضا].

(٥) فيقول في نفسه: "اعتقدتُ بما هو الحقُّ عند الله تعالى في هذه المسألة". [الإمام أحمد رضا].

(٦) إن كانت المسألةُ من ضروريّات الدِّين. [الإمام أحمد رضا].

(٧) أي: مثبِتٌ للشَكّ "إنّاً"، وإن كان مُوجَباً له بالفتح "لمّاً"، ولا ينبغي أن يجعلَ في المتن بالفتح؛ لأنّ مُوجَبَ الشّيءِ بالفتح لا يستلزم وُجودُه وُجودَ الشّيء؛ لجواز تعدُّد المُوجِبات.[الإمام أحمد رضا].

(٨) هو محمد بن شُجاع الثلجي أبو شُجاع البغدادي من فقهاء الحنفية، وُلد سنة ١٨١ وتوفّي سنة ٢٦٦هـ. له من التصانيف: "التجريد" في الفقه، و"تصحيحُ الآثار" و"الردُّ على المشبِّهة" و"كتابُ الكفّارات" وغير ذلك. ("هدية العارفين" ٦/ ١٥).

(٩) من أصحابنا، أي: الحنفيةِ فُروعاً لا أصولاً؛ لأنّه معدودٌ في المعتزلة. [الإمام أحمد رضا].

(١٠) في القرآن. [الإمام أحمد رضا].

(١) عليه بين الأئمّة. [الإمام أحمد رضا].

هذا، والمرادُ بدقائق علمِ التوحيد أشياءُ يكون الشكُّ والشّبهةُ فيها مُنافياً للإيمان، ومُناقِضاً للإيقان بذات الله وصفاتِه، ومعرفةِ كيفيّةِ المؤمَن[1] به بأحوال[2] آخرتِه، فلا يُنافِي أنّ الإمامَ توقَّف في بعضٍ[3] الأحكام؛ لأنّها في شرائع الإسلام، فالاختلافُ في علم الأحكام رحمةٌ[4]، والاختلافُ في علم التوحيدِ والإسلامِ ضلالةٌ وبدعة. والخطأُ في علم الأحكام مغفور، بل صاحبُه فيه مأجور، بخلاف الخطأ في علم الكلام؛ فإنّه كفرٌ[5] وزُور[6]، وصاحبُه مأزور[7]". هذا ما أفاده الإمامُ الأعظم[8] في "الفقه الأكبر" والقاري في "شرحه"[9].

ولْيكُن هذا آخِرَ الكتاب، وأوّلَ غلقِ هذا الباب، وفتحَ أبواب رفعِ الحجاب، بالرّحمن على العرش استوَى، وبمَن دَنى فتدلّى، فكان قَاب قَوسَين أو أدنى، وآخِرُ دعوانا أن الحمدُ لله ربّ العالمين، وصلّى الله تعالى على خيرِ خَلقِه محمدٍ وآله وأصحابه أجمعين!.

---

(١) على صيغة المفعول، أي: ما يؤمَن به. [الإمام أحمد رضا].

(٢) كذا في "شرح القاري" ["المنح" صـ٣٢٠]، ولعلّ "الباءَ" بمعنى "مِن"، أي: بمعرفة كيفيّة ما يؤمَن به من أحوال المَعاد. [الإمام أحمد رضا].

(٣) كوقت الختان وغيرِه ممّا بلغ سبعاً، وقد عدّت في "ردّ المحتار" [كتاب الأيمان، باب اليمين في الأكل والشرب...، مطلب في المسائل التي توقّف...، ١١/ ٥١٥، ٥١٦]. [الإمام أحمد رضا].

(٤) لجواز تقليدِ الغير عند الضرورة بشرطه المعروفِ، فهذا اليُسر عند العُسر إنّما جاء من اختلاف علماء الأمّة. [الإمام أحمد رضا].

(٥) تارةً. [الإمام أحمد رضا].

(٦) أُخرى. [الإمام أحمد رضا].

(٧) مطلقاً. [الإمام أحمد رضا].

(٨) سيّدنا أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه وعنّا به، آمين!. [الإمام أحمد رضا].

(٩) "المنح" صـ٣١٩-٣٢٢.


دار أهل السنة
لتحقيق الكتب والطباعة والنشر



تقريظات العلماء على

"المعتقَد المنتقد"



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ لله وحدَه، والصّلاةُ والسّلامُ على مَن لا نبيَّ بعدَه، وعلى الذين أدرَكُوا قُربَه وعهدَه [وبعد:]

كتب الإمامُ الفاضل، النحريرُ الكامل، عَلَمُ الهُدى، سَنَدُ الوَرى، مُسنَدُ الوقت، حجّةُ العصر، الأستاذُ المطلَق، المولوي فضل الحقّ الخيرآبادي صَانَه الله من شرّ الأعادي، مقرِّظاً على هذا الكتاب المستطاب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

أُثني على ربِّي الحميدِ وأحمدُ، وأصلِّي على مَن هو مِن سائرِ حمّادِيه أحمدُ[1]، وخَلَقَه كخَلقه من خلائق[2] الخلائق أحمدُ[3]، واسمُه كالمسمّى محمّدٌ وأحمدُ، عليه وعلى آله وصحبه الصّلاةُ الدّائمةُ والسّلامُ السّرمَدُ، وبعد:

فقد طالعتُ الرّسالةَ التي صنَّفها ورصفها مولانا الأودَع[4] الأروَع[5] الأورَع،

---

(١) ستانندہ تَر. [الإمام أحمد رضا].

(٢) عادات. [الإمام أحمد رضا].

(٣) ستودہ تَر. [الإمام أحمد رضا].

(٤) أي: المفضّل على النّاس في السّكينة والوقار، قال في "القاموس": "ودُع، ككرُم، (ووَضَعَ) فهو وديعٌ ووداعٌ، سكن واسقرّ، والمَودوع السّكينة" ["القاموس" باب العين، فصل الواو، صـ٧٨٧] اهـ. أو في الصَّون والحفظ، قال فيه: "ودَع الثوبَ بالثوبِ، كوضَع صانَه" ["القاموس" باب العين، فصل الواو، صـ٧٨٧]. [الإمام أحمد رضا].

(٥) "(الأروع) من الرّجال (من يعجبك وجهارة منظره) مع الكرم والفضل والسودد. "تاج العروس" [باب العين، فصل الراء، ٥/ ٣٦٥: انظر ترجمته: ("إيضاح المكنون" ٣/ ١٣٥. و"هدية العارفين" ٦/ ٢٧١)]. [الإمام أحمد رضا].

البارع المتبرِّع، الفارِع(١) المتفرِّع، الضّارِع(٢) المتضرِّع، ذو المناقِب الثواقِب الجليلة، والأنظارِ الثواقبِ الدّقيقة، الجامعُ بين العلوم العقليّةِ والنَقليّة، ومعارفِ الشّريعةِ والحقيقة، طلّاعُ(٣) الثَنايا والنجّاد، ذائعُ الصَّيب(٤) في إنجاد الحقّ، وفلّ(٥) قرنٍ طلعَ من النَّجد في الأغوار(٦) والأنجاد(٧)، العريفُ العرّيف، الشّريفُ الغِطريف(٨)، الصَّفيُ الخفي(٩)، الحَصيُ(١٠) الحفي، مولانا المولوي فضل الرّسول القادري الحنفي، متّع اللهُ المؤمنين بطُول بقائِه، وصانَه في حرزِه ووقائعِه، وجعلَ خيرَ أيّامِه يومَ لقائِه!.

فإذا هي مع وجازتِها جامعٌ(١١) لحقائق العقائد، دافعٌ لمكائدِ أهلِ الحقائد كلِّها، تبيانٌ وإصراحٌ(١٢) للحقّ الصُّرَاح، وتبيينٌ لأوضاع الهُدى وإيضاح، طلّاع مَطالعِ عبارتِها الفِصَاح، لصبح الحقِّ الصّابحِ إصباحٌ وإفصاح، ولظِلام ظُلَمِ المبطِل كشفٌ وفَضَّاح،

---

(١) الفارع: المرتفع العالي، وتفرع القوم: علاهُم بالشّرف وفاقهم. [الإمام أحمد رضا].

(٢) الضارع: المتضرّع: عطف تفسير، أي: الخاشع الخاضع. [الإمام أحمد رضا].

(٣) الطلوع: بَر آمدَن بَر كوهْ، والثنايا: جمع ثنية، پُشته، النجّاد: جمع نجد، زمين بُلند، يقال: فُلان طلّاع الثنايا، وطلّاع أنجد ونجاد، قاصد لَمعالي الأمور، ركاب لها يعلوها ويقهرها بمعرفته وتجاربه وجودة رأيِه. [الإمام أحمد رضا].

(٤) الصَيب كغَيب: الإصابة. [الإمام أحمد رضا].

(٥) هزيمتْ دادَن وشكستَن. [الإمام أحمد رضا].

(٦) نشِيبِها. [الإمام أحمد رضا].

(٧) فرازها. [الإمام أحمد رضا].

(٨) سردار. [الإمام أحمد رضا].

(٩) الخفي: الظاهر اللامع. [الإمام أحمد رضا].

(١٠) الحَصِي كغني: وافر العقل. [الإمام أحمد رضا].

(١١) أي: سفر جامع فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامَه. [الإمام أحمد رضا].

(١٢) الإصراح والتصريح بمعنى. [الإمام أحمد رضا].

وتلائمُ[١] الكلِم التي سردتْ فيها بالاقتراح[٢]، إلآمٌ[٣] للقرائح بإلهام الحقّ القَرَاح[٤]، وكَلَم[٥] وقَرح وجَرَح لمن اجترح[٦] الإفسادَ والاستجراح[٧]، يهتدي بها الضليلُ إلى سُننِ أهل السنّةِ السَنيّة، ويرتوِي بها الغليلُ من شريعة[٨] الشّريعة البيضاء الهنية، قد فصحَ[٩] بها فَرَقُ[١٠] الفُرق[١١] بين العقائد الحقّة الدِّينية، وبين أباطيل الفِرق الدَنيّة، وافتضح بها عوار[١٢] الأعاور[١٣] الرَديّة من المعتزلة والنَجديّة، فإذا قد نَجَد[١٤] بها الحقُّ نُجوداً، ترك

---

(١) توافق. [الإمام أحمد رضا].

(٢) اقتراح الكلام ارتجاله "صراح" [باب الحا، فصل القاف، صـ٦٥: انظر ترجمته: ("كشف الظنون" ٢/ ١٠٠، ١٠١)]. [الإمام أحمد رضا].

(٣) ألأم: القُمقُم: سدّ صُدوعَه "قاموس" [باب الميم، فصل اللام، صـ١١٦٧]، أي: سدُّ الأذهان وإصلاح ما فيها من الخلَل. [الإمام أحمد رضا.]

(٤) القراح بالفتح: الخالص. [الإمام أحمد رضا].

(٥) جرح. [الإمام أحمد رضا].

(٦) الاجتراح: الاكتساب والارتكاب. [الإمام أحمد رضا].

(٧) الاستجراح: إظهار العَيب والفساد. [الإمام أحمد رضا].

(٨) جا بآب دَر آمدَن، هندي: گهاٹ. [الإمام أحمد رضا].

(٩) فصح فصوحاً: أي: ظهر ظهوراً، يقال: فصح الصبح إذا بدأ. [الإمام أحمد رضا].

(١٠) بفتحتَين: الصبح. [العلّامة محمد أحمد المصباحي].

(١١) الفرق بالضّم كالفرقان: ما يفرّق بين الحقّ والباطل. [الإمام أحمد رضا].

(١٢) عَيب. [الإمام أحمد رضا].

(١٣) كوردِلان. [الإمام أحمد رضا].

(١٤) نجد الأمر نُجوداً: وضح واستبان. "قاموس" [باب الدال، فصل النون، صـ٣٤٦]. [الإمام أحمد رضا].

كلَّ نجديٍّ منكوداً[١] منجوداً[٢]، بل هالكاً منجوداً[٣]، يجد[٤] عليها كلُّ مَن بَغى وطَغى وجداً، ويجد بها كلُّ مَن بَغى[٥] وجد[٦] الرُّشد فيجده بها وُجوداً.

فجزى اللهُ مولانا خيرَ الجزاء، وخصّه من فضلِه العميمِ بأَوفى الأجزاء، وتقبّل جهدَه وشكرَ سعيَه، وأحسَنَ في الدّارَين رعيَه، آمين بمحمّدٍ الأمين، وآله الميامِين، وصحبه المحامين، عليه وعليهم أَزكَى صلاةِ المصلِّين، وأسنَى تسليماتِ المسلمين، وجزاه وجزاهم أحسنَ جزاءٍ عن سائر المصلِّين، من المؤمنين والمسلمين.

كتبه / العبدُ الفقير إلى ربّه **محمد فضلِ حقّ الفاروقي الحنفي الخيرآبادي**، عامَله اللهُ بلُطفه البادي في العواقب والمبادئ



(١) المنكود: الفقير المحتاج المعدم الذي يسأل ولا يجد. [الإمام أحمد رضا].

(٢) المنجود: المركوب وأيضاً المغلوب. [الإمام أحمد رضا].

(٣) المنجود: الهالك. "ق" [أي: "القاموس" باب الدال، فصل النون، صـ٣٤٦]. [الإمام أحمد رضا].

(٤) يحزن. [الإمام أحمد رضا].

(٥) طلب. [الإمام أحمد رضا].

(٦) الوجد بالضم: الغِنى والظفر. [الإمام أحمد رضا].

كتب الكامل، العالم الفاضل، المحقِّق اللّوذعي، المدقِّق اليَلمعي

ماء مدين الفضائل، محط رحال الأفاضل، بُرهان الحقّ والدّين مولانا

المفتي محمد صدر الدِّين[1]، وقاه اللهُ من شرّ الحاسدين:

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله الذي يَهدي ويُضِلّ، ويُعِزّ ويُذِلّ، يفعل ما يشاء، ويحكم ما يريد، والصّلاةُ على رسولِه الذي طريقُه سَوِي، وسالِكُه مَهدِي، مَن حازَ عنه فقد غَوى، ومَن حادَ عنه فقد هَوى، وعلى آله الحُماة، وصحبه الهُداة، الذين هُم نجومُ الهُدى، بأيّهم اقتدى الرّجلُ اهتدى، وبعد:

فإنّي نظرتُ في الرّسالة البالغة، والعُجالة النّافعة، التي ألّفها الحَبرُ المدقِّق، النحريرُ المحقِّق، الفاضلُ الكاملُ العالمُ الفائق، البحر الخِضَمّ الألمعى اللّوذعي،

(١) الشيخ العالم الكبير العلّامة المفتي صدر الدِّين بن لُطف الله الكشميري ثم الدّهلوي، أحد العلماء المشهورين في الهند، وُلد سنه أربع ومئتَين وألف ١٢٠٤هـ بدهلي ونشأ بها، وأخذ العلوم الحِكميّة بأنواعها عن الشيخ فضل إمام الخيرآبادي، وأخذ الفقهَ والأصول وغيرها من العلوم الشرعيّة، عن الشيخ رفيع الدِّين ابن ولي الله الدّهلوي، وكان يتردّد في أثناء التحصيل، إلى الشيخ الأجلّ عبد العزيز ابن ولي الله ويستفيد منه، ولما مات الشيخ عبد العزيز أسند الحديثَ عن الشيخ إسحاق بن أفضل العُمري سبط الشيخ المذكور، وتولّى الصدارةَ مدّةً طويلةً بدار المِلك دهلي، فلمّا ثارت الفتنةُ العظيمة بالهند، ثمّ غلب الإنكليز على الخارجين عليها، اتّهموه بإفتاء البَغي والخروج، فأخذوه ونهبوا أموالَه، ثمّ أطلَقُوه فلازَم بيتَه وقصر همته على الدّرس والإفادة. من مصنَّفاته: "منتهى المقال في شرح حديث «لا تشدّ الرِّحال»"، و"الدر المنضود في حكم امرأة المفقود" و"الفتاوى الكثيرة"، توفّي سنة خمس وثمانين ومئتين وألف ١٢٨٥هـ بدهلي، فدُفن بها، وله إحدى وثمانون سنة.

("نزهة الخواطر" حرف الصاد، ر: ٤٠٣، ٧/ ٢٤٦، ٢٤٧ ملتقطاً).

الأحوَذِي الأصمعي، مولانا المَولوي فضلُ الرّسول البَدَايُوني القَرَشي القادري، في تحقيق العقائد التي هي أصولُ الملّة البيضاء، وقواعدُ الحنفيّة الغَرّاء، نظرَ مَن ينظر في شيءٍ نظراً ممعِناً، بحيث لا يكاد أن يكونَ ما فوقَه ممكِناً، وجدتُها أجوَدَ لفظاً وأحسنَ معنى، وأغرَّ نظماً، وأزهرَ حُكماً، وأرفعَ شأناً، وأمنعَ مكاناً، لا يُدانِيها كتابٌ قد صُنّف في علم الكلام، ولا يساوِيها رسالةٌ قد ألّفتْ في هذا المرام، يهدى الضالَّ بمَبانِيها، قبل أن يقفَ على مَعانِيها، فطُوبا لمن يُوافِيها ويَرى فيها، ووَيلٌ لمن ينظر فيها يُنافِيها، جُلّها نورٌ، وكلُّها سُرورٌ، فيا لجُهدِ مَن ألّفَها، ويا لسَعيِ مَن رصفَها، ويا لشأنِ مَن صنّفَها، ويا لخطبِ مَن أطرفَها، حيث لم يألِ جُهداً فيها سَعَى، ولم يأتِ مثلُه فيها أتى، نظمَ ما كان منتثِراً، وجمعَ ما كان منتشِراً، بأحسنِ وجهٍ واضح، وأكمَلِ وضعٍ لائح

أقول وقولي يا لها من رسالة ... تجلّتْ وجلّتْ عن مَدائح جلّت

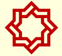
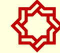
تُضِيءُ بنُورٍ لا يُبارِيه كَوكب ... وكيف ولو بارتْه شمسٌ لذلّت

اللّهم أجزِه جزاءً مَوفوراً، واجعلْ سعيَه مشكوراً، اللّهم أنتَ المجيب، وإليك نُنيب، اللّهم منك الإجابة، ومنّا الإنابة!.

حرّره العبدُ المسكين **محمد صدر الدِّين**

شرحَ اللهُ صدرَه، ووضع عنه وِزرَه، الذي أنقَض ظهرَه

وذلك في آخر جُمادَى الأُولى سنة ثلاث وسبعين بعد ألف ومئتَين

كتب الشيخ الجليل المقدار، الرّفيع المنار، فخر الأماثِل

جامع الفضائل، بقية السَّلَف، حجّة الخَلَف، المؤيَّد من الله الحميد

مولانا الشيخ أحمد سعيد[1]، حماه اللهُ من شرّ كلِّ حاسدٍ عنيد:

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

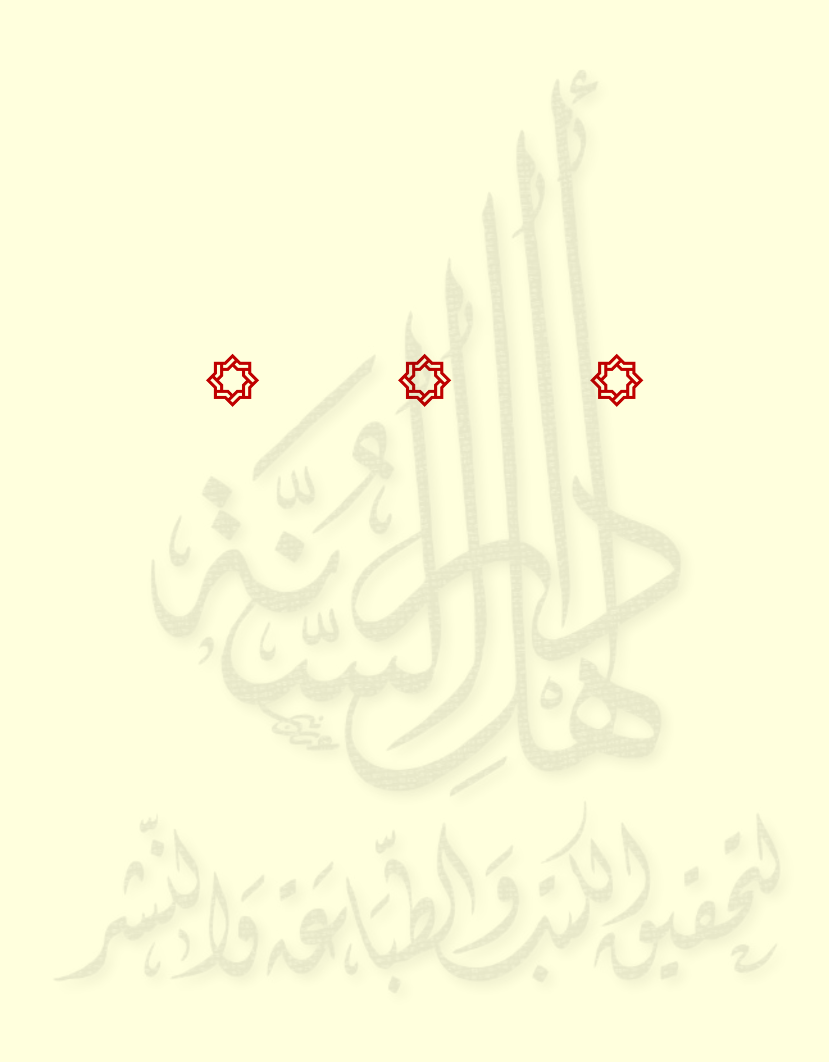
الحمد لله الذي خَلَقَ الإنسان، وعلَّمه البيان، والصّلاةُ والسّلامُ على مَن بُعث بالحُجج والفُرقان، إلى سائر الخَلق من الإنس والجانّ، وعلى آله الذين هُم بمنزلة الإنسان من الأعيان، وأصحابِه الذين بُشّرُوا بدُخول الجنان، وبعد:

فيقول العبدُ الفقير إلى الله الرّحمن، أحمدُ سعيد النَّقشبندي المجدِّديُ مَشرَباً، والحنفيُ مَذهباً، كان اللهُ له عوضاً عن كلّ شيءٍ بالفضل والإحسان: إنّي رأيتُ "المعتقَد المنتقَد" الذي صنّفه الفاضلُ الكامل، العالمُ العامل، الذي هو جليلُ الشأن، الجامعُ بين المعقول والمنقول والمعاني والبيان، والحاوي لعلوم الأديان، مولانا وبالفضل أَولانا، المولوي فضلُ الرّسول القادري -سلّمه المنّان عن شُرور الزّمان-، فوجدتُه مشتمِلاً على عقائد أهل السنّة والجماعة بأوضَح بيان، في ضمن فُصول، هي للدِّين قواعدُ وأصول، لدفعِ أهلِ البِدَع والبُطلان، قامعاً رأسَ أهلِ الهَوى قرنَ الشّيطان، جزاه اللهُ عن المسلمين خيرَ الجزاء، وجعل آخرتَه خيراً مِن أُولاه، وتقبّل اللهُ

---

(١) الشيخ أحمد سعيد صاحب بن أبي سعيد بن صفي القدر بن عزيز القدر السَّرهَندي النّقشبندي، من الشيخ أحفاد أحمد الفاروقي، وُلد سنة ١٢١٧ وتوفّي سنة ١٢٧٧هـ. صنَّف من الرّسائل: "الأنهارُ الأربعة" في التصوّف، و"الحقُّ المبين في الردّ على الوهابيين" و"سعد البيان في سيّد الأنس والجانّ". ("هدية العارفين" ٥/ ١٥٧. و"نزهة الخواطر" حرف الألف، ر: ٦٧، ٧/ ٤٧، ٤٨).

سعيَه، وضاعَف أجرَه، بجاه سيّد البَشَر، المطهَّر عن زَيغ البصر، صلّى الله عليه الله أكبر، ربّنا تقبّل منّا إنّك أنت السّميع الديّان!.



كتب الفاضلُ النبيل، العالمُ الجليل، ناشرُ أرديةِ المعقول
والمنقول، عامرُ أبنية الفُروع والأصول، **مولانا حيدر علي**[1]،
صانَه اللهُ من شرِّ كلِّ غبيٍّ وغوِي:
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أسّسَ قواعدَ الدِّين، ورصّص عقائدَ المؤمنين، وأرسَلَ رُسُلاً مبشِّرين ومُنذِرين، وخصّصَ من بينهم سيّدَ المرسَلين، صلّى الله عليه وعلى آله السّادةِ النُّجَباء، وأصحابه نُجوم الهُدى، أمّا بعد:

فقد شرّفني مطالعةُ متنٍ متين، وكتابٍ في معتقَدات السَّلَف الصّالحين، الذي يَهدي إلى صراطٍ مستقيم، ويدلُّ على نهجٍ قويم، يُوصِل سالكَه إلى النَّجاة، ويُنجِيه من الظلمات، للعلاّمة الذي لم يوجَد نظيرُه في العالمين، وهو إمامُ العارفين، ونظامُ العابدين، المستغنِي عن التوصيف والتبيين، مولانا جامعُ المعقول والمنقول، حاوي الفُروع والأصول، ومقتدانا المقدَّس المقبول، كيف لا؟ وهو فضلُ الرّسول -أيّد اللهُ المسلمين بطُول بقائِه، وشهرةِ إفاداتِه، وكَسَر ظُهورَ المبتدعين بمؤلَّفاته-، فوجدتُ هذا الكتاب مشتمِلاً على إثبات عقائد أهل السنّة، وإبطالِ هَفوات المعتزلة، ومن خُطوات هؤلاء الضالِّين، ويخرجون من جماعةِ أهل الحقّ واليقين، فهو يليقُ أن يدرّسَه الفضلاء في

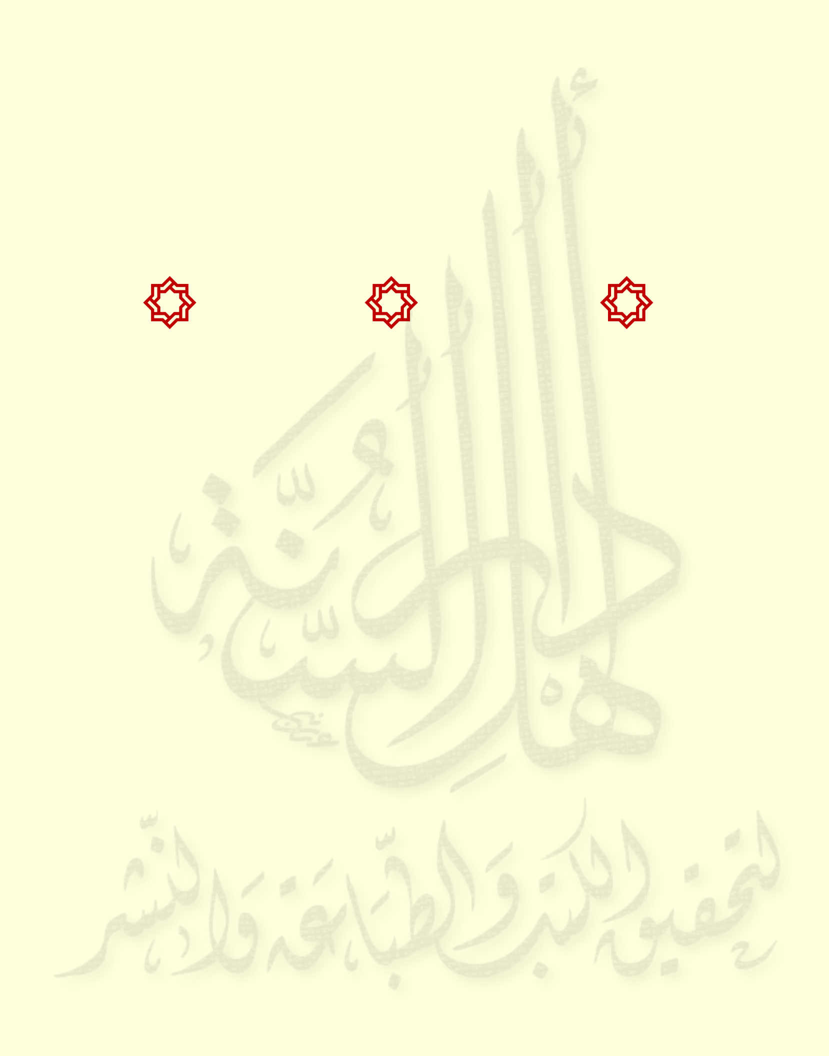
---

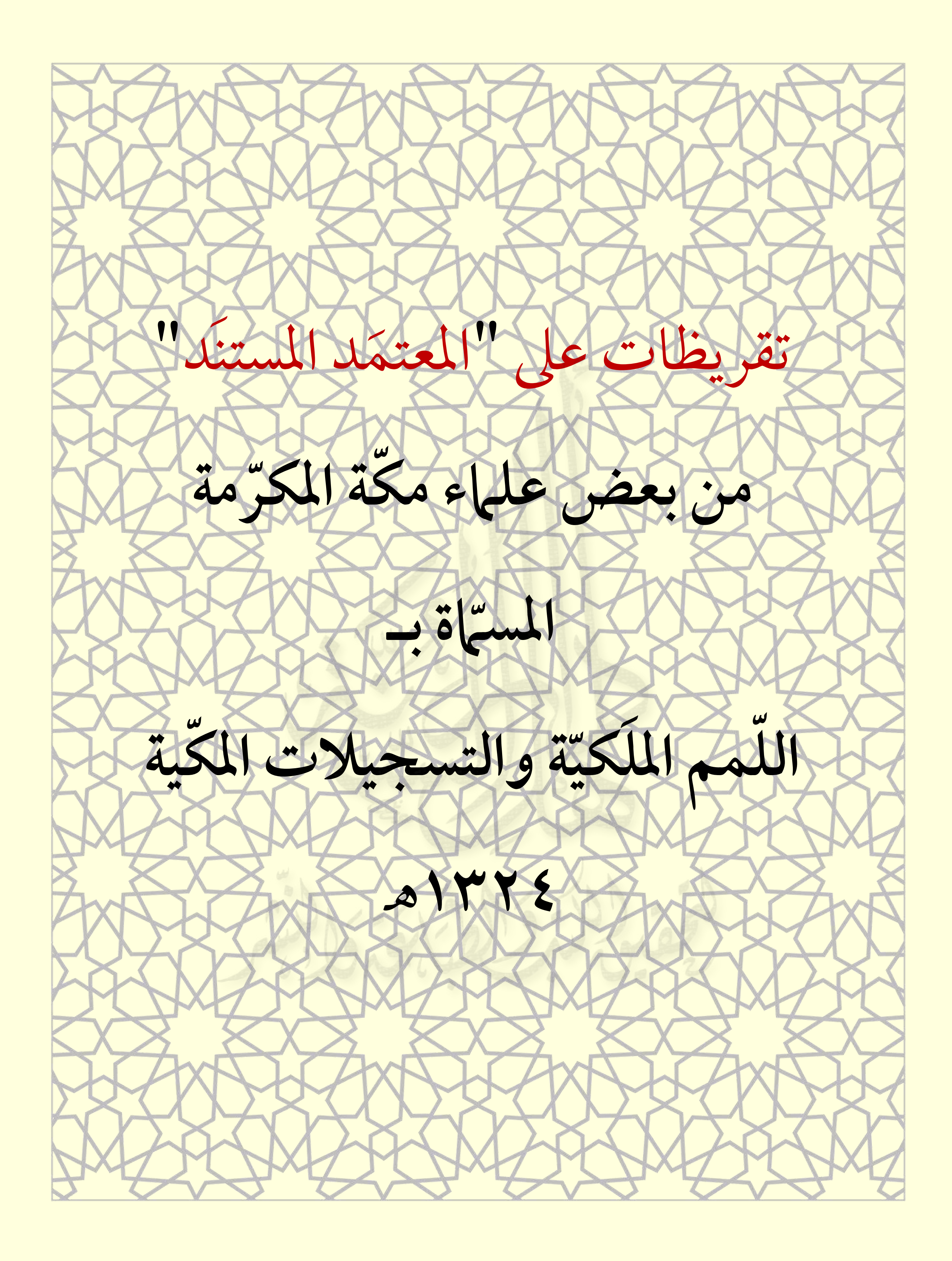
(١) حيدر علي بن محمد الفيض آبادي الهندي، المتكلّم الفقيه الحنفي، المتوفّى سنة ١٢٩٩هـ. له من التصانيف: "منتهَى الكلام" في ردّ الشيعة، و"إزالة الغين عن بصارة العين" و"نضارة العينَين عن شهادة الحسنَين" و"كشّاف اللثام عن تدليس المجتهد القمقام" و"تكملة فتح العزيز" وغير ذلك. ("هدية العارفين" ٥/ ٢٨٠. و"نزهة الخواطر" حرف الحاء، ر: ٢٧٦، ٧/ ١٧٣، ١٧٤).

مدارسِهم، ويعوِّلوا عليه في مَداركهم، وما أحسَن ما قِيل في مثل هذا الكتاب:

"لم يصنَّف مثلُه في الباب"!.

۞ ۞ ۞





تقريظات على "المعتمَد المستنَد"

من بعض علماء مكّة المكرّمة

المسمّاة بـ

اللّمم الملَكيّة والتسجيلات المكّية

١٣٢٤هـ



تقريظ: ١

من البحر الطَمْطَام، الحَبر القَمْقَام، العلّامة الهُمام، والرّحلة القَرْم الكُرام، بركة الأنام، المفضال المقدام، المُتبتِّل إلى الله، التّقي النقي الأوّاه، شيخ العلماءِ الكِرام، ببلدِ الله الحرام، سيّدنا وممولانا **الشيخ محمّد سعيد بابُصَيل**[1] -أسبَلَ اللهُ عليه من مِننه وأبسَط ذَيل- مفتي الشّافعيةِ بمكّة المحميّة:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي جعل علماءَ الشّريعةِ المحمّديةِ بَهجةَ الوجود، وملأ بإرشادِهم وإيضاحِهم الحقَّ المدائنَ والنّجود، وحرَسَ بنضالهِم عن دِين سيّدِ المرسَلين سُورَ ملّتِه، المطهَّرة عن التعدّي عليه، وأبطَلَ بأدلّتِهم الواضحةِ ضلالَ المضِلّين المُلحِدين، أمّا بعد:

فقد نظرتُ إلى ما حرّره ونقّحه العلّامةُ الكامل، والجهبذُ الذي عن دينِ نبيِّه يجاهِد ويناضِل، أخِي وعزيزي الشيخ أحمد رضا خانْ، في كتابِه الذي سمّاه: "المعتمَد المستنَد" الذي ردَّ فيه على رُؤوسِ أهلِ البِدَعِ والزَّندقةِ الخُبثاء، بل هُم أشرُّ من كلّ خبيثٍ ومفسِدٍ ومُعانِد، وبيّن في هذه الرّسالة مختصرَ ما ألّفه من الكتاب

---

(١) محمد سعيد بابُصَيل الحَضرَمي المكّي الشّافعي، مفتي الشافعيّة وشيخ العلماء بمكّة المكرّمة، وُلد بها عام ١٢٤٥هـ، وتلقّى من علماء المسجد الحرام في عصره، ولازَم السيّد أحمد زَيني دَحلان وتخرّج على يدَيه، أخذ عن الشيخ رحمة الله الكيرانوي أيضاً، ثمّ تصدّر للتدريس بالمسجد الحرام، وأخذ عنه الشيخ عبد القادر المنديلي وغيره، عُيّن أميناً، ثمّ تولّى الإفتاء، توفّي بمكّة المكرّمة سنة ١٣٣٠هـ. ("سِير وتراجم بعض علمائنا في القرن الرّابع عشر للهجرة"، لعمر عبد الجبّار (ت١٣٩١هـ) الشيخ محمد سعيد بابصيل، صـ٢٤٤. و"الإمام أحمد رضا المحدِّث البَرَيْلوي وعلماء مكّة المكرّمة" صـ٢٥١، ٢٥٢ ملتقطاً وتعريباً).

المذكور، وبيّن فيها أسماءَ جملةٍ من الفَجَرَة، الذين كادُوا أن يكونُوا بضَلالهم من أسفَلِ الكافرين، فجزاه اللهُ فيما بيّن وهتكَ به خيمةَ خُبثِهم وفسادِهم الجزاءَ الجميل! وشكَرَ سعيَه وأحَلَّه من قلوب أهلِ الكمال المحلّ الجليل!.

قاله بفمه، وأمَرَ برقمه، المرتجي من ربِّه كمالَ النَّيل:

محمّد سعيد بن محمّد بابصَيل

مفتي الشّافعية بمكّة المحميّة

غفر اللهُ له ولوالدَيه ولمشايخه ومحبِّيه وإخوانِه وجميعِ المسلمين



تقريظ:٢

مِن أوحَد العلماءِ الحقّانية، وأفرَد العظماءِ الرَبّانية، ذي المناصِب والمَحامِد، فخر الأماثِل والأماجِد، الورعِ الزّاهد، والبارعِ الماجِد، شيخِ الخطباء والأئمّةِ بمكّة المكرّمة، مانع الزّيغ والفساد، مانح الفيض والسّداد، مولانا **الشيخ أحمد أبو الخير مِرداد**[1]، حفظه اللهُ تعالى إلى يوم التناد:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي مَنّ على مَن شاء بالفَيض والهِداية التي هِي مِن أعظمِ المِنَح، وتفضَّلَ عليه بالإصابة في كلِّ ما خطَرَ ببالِه وسَنَحَ، أحمَدُه أن جعَلَ علماءَ أمّةِ نبيِّنا كأنبياءِ بنِي إسرائيل، ورزَقَهم المَلَكةَ في استنباطِ الأحكام بإقامة البُرهان والدّليل، وأشكُرُه إذ رفَعَ لمن انتصَبَ منهم لإقامة الحقِّ أعلاماً، وخفضَ مُعانِدَهم إذ صيَّرهم في الخافقِين إعلاماً، وأشهَدُ أن لا إلهَ إلّا اللهُ وحدَه لاَ شريكَ له، شهادةَ عبدٍ نطَقَ

(١) الشيخ أحمد أبو الخير بن عبد الله بن محمد صالح بن سليمان بن محمد صالح بن محمد مِرداد الحنفي المكّي. الخطيب الإمام، شيخ الخطباء، المدرِّس بالمسجد الحرام، حاوي الفضائل الخالد منها والتالد، العلّامة الجامع بين المعقول والمنقول، والبالغ ذرى التحقيق في الفروع والأصول، وُلد بمكّة المشرفة سنة ١٢٥٩هـ، ونشأ بها، وحفظ القرآن العظيم مع كمال التجويد، وتلقى علومَه على والده وغيره من العلماء، ثمّ تولّى مشيخة الخطباء عام ١٢٩٣هـ، ومكثَ بها إلى عام ١٢٩٩هـ، وانتقل إلى رحمة الله بعد ظهر يوم الإثنين، تاريخ ١٤ شعبان سنة ١٣٣٥هـ، ودُفن بالمعلاة بمقبرة بيت مِرداد بشعبة النور. (المختصر من كتاب "نشر النَّور والزَّهر" صـ٣٢، و"نظم الدرر في اختصار نشر النَّور والزهر" الباب ٥، حرف الهمزة، ر: ٤٦٨، الجزء ٢، صـ٤١٩-٤٢١ ملتقطاً).

بخلاصةِ التوحيد، وجعَلَه في جِيْدِ الزَّمان كالعِقد الفريد، وأشهَدُ أنّ سيّدَنا ومولانا محمّداً عبدُه ورسولُه، الذي بعَثَه للعالمين نوراً وهُدى ورحمة، وأرسَلَه بالتوضيح ليكونَ الدِّينُ الحنِيفيُ مبسوطاً لهذه الأمّة، صلّى الله تعالى عليه وعلى آله المصابيح الغرر، وأصحابِه نُجوم الهُدى وعقود الدُّرر، أمّا بعد:

فالعلّامةُ الفاضل الذي بتنوير أبصارِه يحلّ المشاكل والمعاضِل، المسمّى بأحمد رضا خانْ، قد وافَقه اسمُه مسمّاه، وطابَقَ دُرُّ ألفاظِه جوهرَ معناه، فهو كنزُ الدّقائق المنتخَبُ من خزائن الذخيرة، وشمسُ المعارِف المشرِقةُ في الظهِيرة، كشّافُ مشكلاتِ العلومِ في الباطن والظاهر، يحقّ لكلّ مَن وقف على فضلِه أن يقولَ: كَم ترَكَ الأوّلُ للآخِر!

وإنِّي وإن كنتُ الأخيرَ زمانةً ... لآتٍ بما لم تستطعْه الأوائلُ

وليس على اللهِ بمستنكرٍ ... أن يجمعَ العالَمَ في واحد

خصوصاً بما أبداه في هذه الرّسالةِ، الحَريّةِ بالقبولِ والتعظيمِ والجلالة، والمسمّاة بـ"المعتمَد المستنَد" من الأدلّةِ والبراهين، والقولِ الحقِّ المبين، القامعِ لأهل الكفر والمُلحِدين؛ فإنّ مَن قال بهذه الأقوال معتقِداً لها -كما هِي مبسوطةٌ في هذه الرّسالة- لا شبهةَ أنّه من الكَفَرَة الضالّين المضِلّين المارِقين من الدِّين، مروقَ السَّهم من الرَّمية، لدَى كلِّ عالمٍ من عُلماء المسلمين، المؤيّدةُ لما عليه أهلُ الإسلام والسنّةِ والجماعة، الخاذلةُ لأهل البِدَعِ والضَّلالةِ والحماقة، فجزاه اللهُ تعالى عن المسلمين المقتدِين بأئمّة الهُدى والدِّين الجزاءَ الوافر، ونفَعَ به وبتأليفِه في الأوّل والآخِر، ولا زال على ممرّ الزّمان، رافعاً لواءَ الحقّ ناصراً لأهله ما تعاقب الملَوان، ومتّع اللهُ الوجودَ بحياتِه، وما برِحَ ملحوظاً

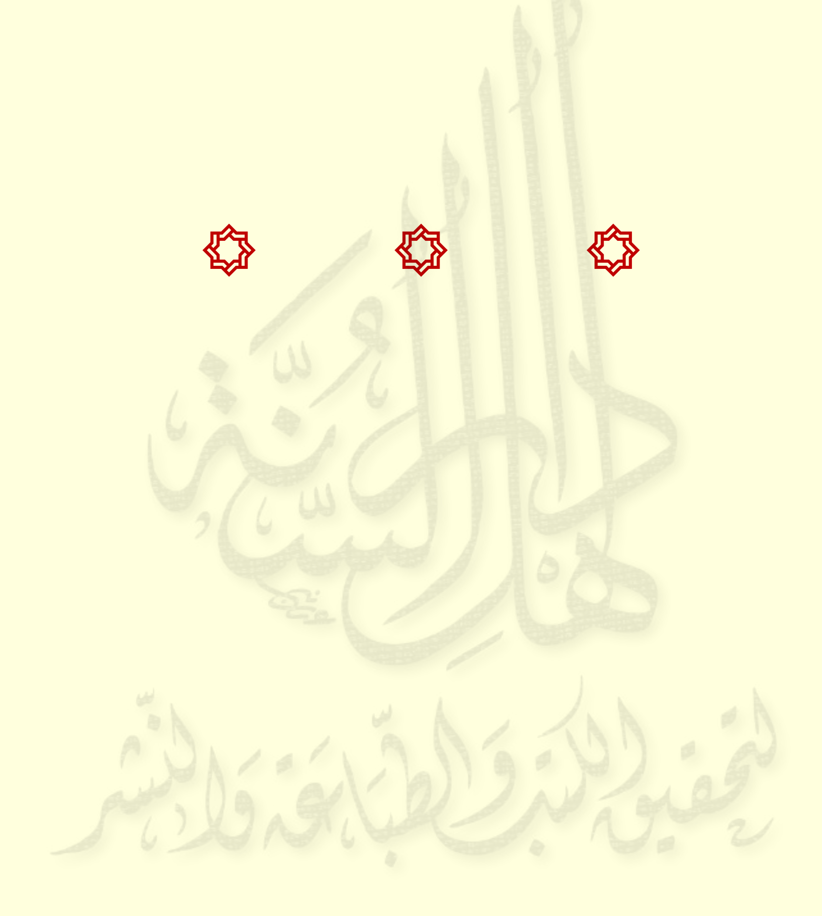
بعَون اللهِ وعناياتِه، محفوظاً بالسَّبع المثاني، من كَيدِ كلِّ عدوٍّ وحاسدٍ شانيّ، بجاهِ عظيمِ الجاهِ خاتمِ الأنبياء والمرسَلين، صلّى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه أجمعين!.

رقمه فقيرُ ربِّه، وأسيرُ ذنبِه

أحمد أبو الخير بن عبد الله مِرداد

خادم العلم والخطيب والإمام بالمسجد الحرام

۞ ۞ ۞



تقريظ: ٣

مِن مقدام العلماءِ المحقِّقين، وهُمام العُظماءِ المدقِّقين، العريف الماهِر، والغطريف الباهِر، والسَّحاب الهامِر، والقمر الزّاهر، ناصر السنّة، وكاسر الفِتنة، مفتِي الحنفيّة سابقاً، ومحط الرّحال سابقاً ولاحقاً، ذي العِزّ والإفضال، مولانا **العلّامة الشّيخ صالح كمال**[1]، توَّجه ذو الجلال بتيجان العِزِّ والجمال:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي زيّن سماءَ العلوم بمصابيح العلماء العارفين، وبيَّن لنا ببركاتِهم طُرقَ الهدايةِ والحقِّ المبين، أحمَدُه على ما مَنّ به وأنعَم، وأشكُرُه على ما خصّ وعَمَّم، وأشهَدُ أن لاَ إلهَ إلّا اللهُ وحدَه لا شريكَ له، شهادةً ترفع قائلَها على منابِرِ النُّور، وتدفع عنه شُبهَ أهلِ الزّيغِ والفُجور، وأشهَدُ أنّ سيّدَنا ومولانا محمّداً عبدُه ورسولُه، الذي أوضَح لنا الحجّة، وأبان لنا طريقَ المَحَجَّة، اللّهم فصلِّ وسلِّم عليه وعلى آلِهِ

---

(١) صالح بن صدّيق بن عبد الرّحمن كمال الحنفي، المدرِّس بالمسجد الحرام، وُلد بمكّة المشرّفة في شهر ربيع الأوّل سنة ١٢٦٣هـ، وبها نشأ وحفظ "القرآن العظيم" وجوّده، وصلّى به التراويحَ في المسجد الحرام، وحفظ بعضاً من المتون، ثمّ شرعَ في طلب العلم، فجدَّ واجتهدَ ودأب، فقرأ في ابتداء الطلب على والده، ثمّ لازَم العلّامةَ الشيخ عبد القادر خوقير الحنفي فتفقّه عليه، وقرأ عليه عدةَ كتب في الفقه، منها: "الدرّ المختار" مع حاشيته للمحقِّق ابن عابدين، وقرأ على السيّد أحمد زَيني دَحلان في التفسير والحديث والعربيّة وغيرها، وأجازه بسائر مرويّاته، وقرأ على السيّد عمر الشّامي البقاعي ثمّ المكّي في النّحو والمَعاني والبيان والعروض وغيرها وانتفع به، ولما تفوّق في العلم وبرع تصدّر للتدريس والإفادة والفتوى، درّس بالمسجد الحرام، توفّي عام ١٣٣٢هـ. (المختصر من كتاب "نشر النَّور والزَّهر" ر: ٢٣١، صـ٢١٩).

الطيّبين الطاهرِين، وأصحابِه الفائزِين المُفلِحِين، والتابعِين لهم بإحسانٍ إلى يومِ الدِّين، لا سيّما العالمِ العلّامةِ بَحرِ الفضائل، وقرّةِ عيونِ العلماءِ الأماثِل، مولانا الشيخ المحقِّق بركةِ الزّمان، أحمد رضا خانْ البَرَيْلْوِي، حفظه اللهُ وأبقاه، ومن كلّ سُوءٍ ومكروهٍ وقاه، أمّا بعد:

فعلَيكم السّلامُ -أيّها الإمام المقدام- ورحمةُ الله وبركاتُه على الدّوام! ولقد أجبتَ فأصبتَ، وحقّقتَ فيما كتبتَ، وقلّدتَ أعناقَ المسلمين قلائِدَ المِنن، وادّخرتَ عند الله -سبحانه- الأجرَ الحَسن، فأبقاك اللهُ لهم حِصناً مُنيعاً، وحَباك مِن لدُنه أجراً عظيماً ومقاماً رفيعاً، وإنّ أئمّةَ الضّلال الذين سمّيتَهم كما قلتَ، ومَقالُك فيهم بالقبول حقيق، فهُم -والحالُ ما ذكرتَ- كفّارٌ مارِقون من الدِّين، يجب على كلِّ مسلمٍ التحذيرُ منهم، والتنفيرُ عنهم، وذمُّ طريقتِهم الفاسِدة، وآرائِهم الكاسِدة، وإهانتُهم بكلِّ مجلسٍ واجبة، وهتكُ السِّترِ عنهم من الأمور الصّائبة، ورحم الله القائل:

من الدِّين كشفُ السترِ عن كلّ كاذِبٍ ... وعن كلِّ بِدعيٍّ أتى بالعجائب

ولولا رجالٌ مؤمنون لهدمتْ ... صوامِعُ دِينِ الله من كلِّ جانب

أولئك هُم الخاسِرون، أولئك هُم الضّالُّون، أولئك هُم الظالمون، أولئك هُم الكافرون، اللّهم أنزِل بهم بأسَك الشّديد، واجعلْهُم ومَن صدَّقَ أقوالَهم ما بين شريدٍ وطريد ﴿رَبَّنَا لاَ تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ الْوَهَّابُ﴾ [آل عمران: ٨]، وصلّى اللهُ على سيّدِنا محمّدٍ وعلى آله وصحبِه وسلّم تسليماً كثيراً.

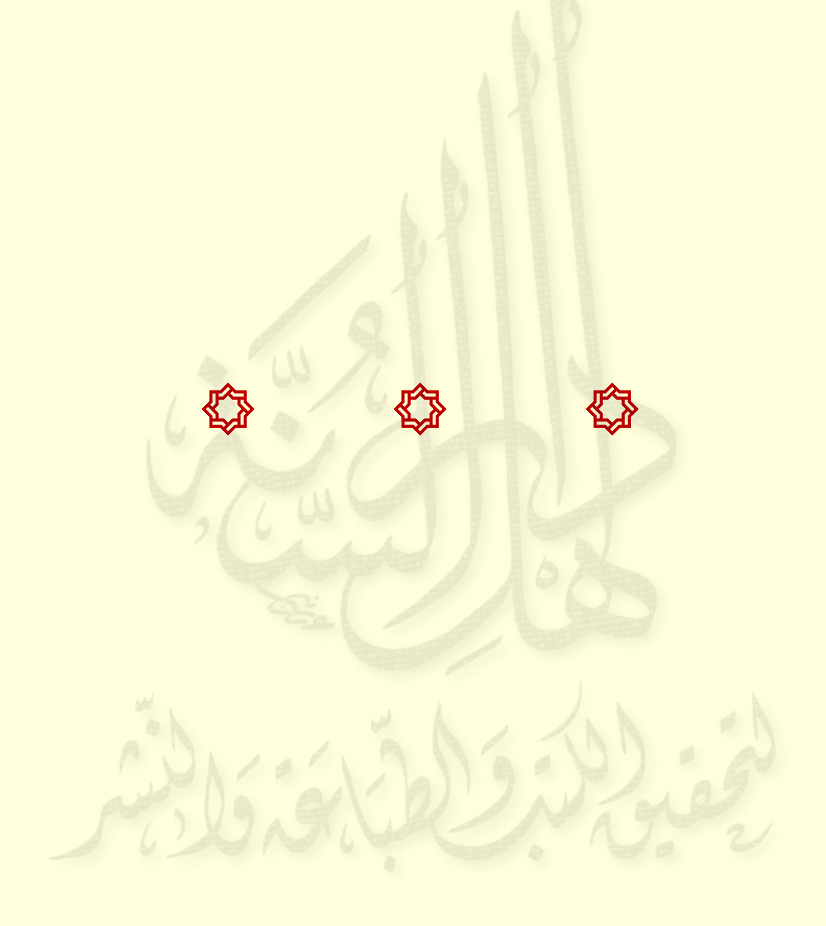
غاية محرّم الحرام ١٣٢٤هـ.

قاله بفمه، وأمر برقمه، خادمُ العلم والعلماء بالمسجد الحرام

محمّد صالح ابن العلّامة المرحوم الشّيخ صدّيق كمال الحنفي

مفتي مكّة المكرّمة سابقاً، غفر اللهُ له ولوالدَيه ولمشايخِه

وأحبابِه، وخذَلَ أعداءَه وحُسّادَه، ومَن بسُوءٍ أراده، آمين!



تقريظ: ٤

مِن العلّامة المحقِّق، والفهّامة المدقِّق، مُشرِق سناءِ الفُهوم، مَشرق ذكاء العلوم، ذي العلوم والأفضال، مولانا الشيخ علي بن صدّيق كمال[1]، أدامه اللهُ بالعِزّ والجمال:

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أعزَّ الدِّين القويم بالعلماء العاملين، المكرَمين بالعلم النّافع، الذين جعلتَهم أنجُماً يُستضاءُ بهم في الأزمِنةِ الدَّهماء الحوالِك الظُلَم، وشَهباً تُحرِقُ بهم طوائفَ الطُغيان والزّيغ والبِدَعِ فيحُورُوا رِمَم، وأشهَدُ أن لاَ إلهَ إلّا اللهُ وحدَه لا شريكَ له، شهادةً أدّخِرُها ليوم الزّحام، وأشهَدُ أنّ سيّدَنا محمّداً عبدُه ورسولُه خاتمُ الأنبياءِ العظام، صلّى الله تعالى عليه وسلّم وعلى آله وصحبه الكِرام، وبعد:

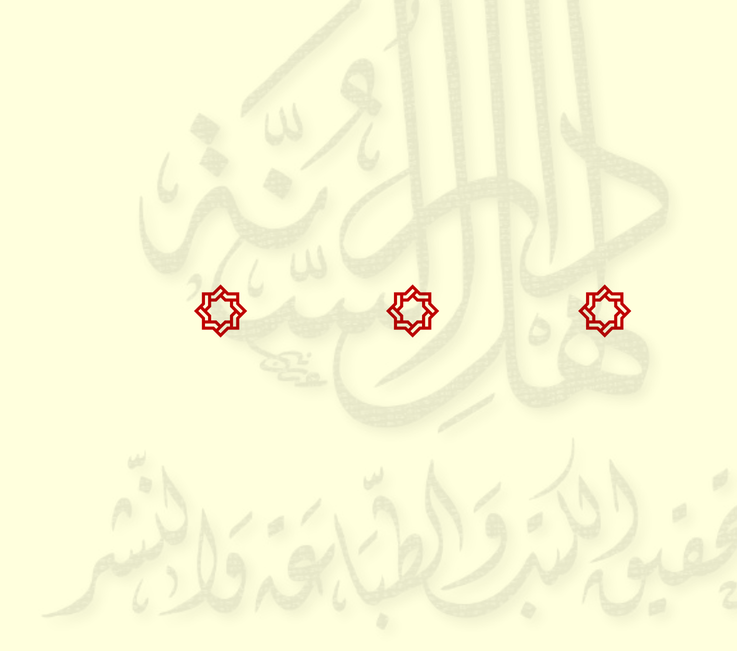
فأنا أشكُرُ اللهَ ربِّي على طلوعِ هذا النَّجم السّاطع، والدّواءِ النّاجع، في هذا الزَّمان الفاجِع الواجع، الذي نرى فيه البِدَعَ كالسَّيل الدّافع، وأهلَها يتناسَلُون من

---

(١) علي بن صدّيق بن عبد الرّحمن كمال، الحنفي المكّي، العالم المتفنِّن في عدةٍ من العلوم، النبيل النبيه، أحد أجلاّء علماء البلد الحرام. وُلد بمكّة المشرّفة في سنة ثلاث -أو أربع- وخمسين ومئتَين وألف، ونشأ بها، واشتغل بطلبَ العلم، فقرأ على والده في الفقه وغيره، ولازَم كثيراً من علماء الهنود الذين يرِدُون مكّةَ المشرفة، وقرأ عليهم في عدة فنون، وقرأ على العلّامة السيّد أحمد دَحلان، ولازَمه عدةَ سنِين، وأجازه إجازةً عامّةً، وأذن له بالتدريس، فدرّس بالمسجد الحرام وبمدرسته، وأكثر تدريسه بها، وانتفع به الطلبة، وولي في سنة من السنين النيابة بمحكمة جدة الشرعية. وهو أخو الشيخ صالح كمال. توفّي بمكّة المكرّمة في سنة خمس وثلاثين وثلاثمئة وألف عميقاً، ودفن بالمعلاة. ("نظم الدرر في اختصار نشر النَّور والزهر" الباب ٥، حرف العين، ر: ٥٣٩، الجزء ٢، صـ٤٨١).

كلّ حدبٍ واسِع، اللّهم أخلِ منهم البلاد، ومثِّل بهم بين العِباد، وأهلِكْهم كما أهلكتَ ثمودَ وعاد، واجعلْ دِيارَهم بلاقِع، لا شكّ في كفرِ هؤلاء الخوارِج كلاب النّار وحزب الشّيطان، وحقيقٌ بالقبول والإذعان ما جاء به هذا النّجمُ اللامع، والسّيفُ القاطِع، رقابَ الوهابيّة ومَن كان لهم تابِع، الشّيخ الكبير، والعَلَم الشّهير، مولانا وقُدوتُنا، أحمد رضا خانْ البَرَيْلْوي، سلّمه اللهُ وأعانه على أعداءِ الدِّين المارِقين، بحُرمة سيّدِنا محمّدٍ ﷺ. وعليكم السّلام!

علي بن صدّيق كمال



۞ ۞ ۞

تقريظ: ٥

مِن البحر الزّاخر، والحَبر الفاخِر، بقية الأكابِر، وعمدة الأواخِر، الصَّفي المتوكِّل، الوفي المتبتِّل، حامي السُّنن، ماحي الفِتن، مطرح أشعّةِ النُّور المطلق، **مولانا الشيخ محمّد عبد الحقّ المهاجِر الإله آبادي**[1]، دام بالأيد والأيادي:

السّلام عليكم ورحمة الله وبركاته ومغفرته!

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي وفَّق مَن اختار مِن عِبادِه لحماية هذه الشّريعة، وجعَلَهم وَرَثَةَ أنبيائِه في العِلم والحِكمة، ويا لها من رُتبةٍ عاليةٍ رفيعة! والصّلاةُ والسّلامُ على سيّدِنا محمّدٍ الذي جمَعَ فيه مولاه الفضلَ جميعه، وعلى آله وأصحابه ذوِي النُّفوسِ السّمِيعةِ المُطِيعة، ما صاح الهزارُ فوق الأزهار ترنيمه وترجيعه، أمّا بعد:

فقد اطّلعتُ على هذه الرّسالةِ الشّريفة وما حوته، من التحرير الأنيق والتقرير الرّشِيق، فرأيتُها هي التي تَقرّ بها العينان لا بغيرها، وهي التي تَصغي إليها الآذانُ حيث ظهَرَ خيرُها ومَيرُها، أصاب صاحبُها العلّامةُ الحَبر الطمطام، المقوال المفضال المُنعام، النِّكِر البحر الهُمام، الأريب اللَّبيب القَمْقَام، ذو الشَّرف والمَجد

(١) محمد عبد الحقّ بن شاهْ محمد بن يارْ محمد، الإله آبادي، الهندي المكّي الحنفي: مفسِّر، عالم بفقهِ الحنفيّة وأصوله، له اشتغالٌ بالفلسفة والتصوّف على طريقة ابن عربي، وُلد وتعلّم في (إله آباد) بالهند، وحجّ سنة ١٢٨٣هـ، فأقام بالمدينة أربع سنوات، وسكن مكّة وعُرّف فيها بشيخ الدّلائل؛ لأنّ الحُجّاجَ الهنود كانوا يأخذون منه إجازةَ "دلائل الخيرات" ويبايِعُونه، وتوفّي بها (١٣٣٣هـ) ودُفن بالمعلاّة. له كتب منها: "الإكليل على مدارك التنزيل" في شرح تفسير النَّسَفي، و"سراج السّالكين" في شرح "منهاج العابدِين" للغزالي. ("الأعلام" ٦/ ١٨٦).

المقدام الذَكي الزَّكي الكُرام، مولانا الفهّامة الحاج أحمد رضا خانْ، كان اللهُ له أينما كان، ولطَفَ به في كلّ مكان، فيما بسَطَ وحقَّق، وضبَطَ ودقَّق، أقسط وزعا، وأرشَدَ وهَدَى، فيجب أن يكونَ المرجعُ عند الاشتباه إليه، والمعوَّلُ عليه، فجزاه اللهُ الجزاءَ التامّ، وأسبَغَ عليه نِعمَه غايةَ الإنعام، وأطالَ طيلتَه طوالَ الدَّهر المستدام، بأرغَد عَيشٍ لا يُسْأَمُ فيه ولا يُسام، بحقِّ صِنْدِيْدِ المرسَلين سيّد الأنام، عليه وعلى آلِه الكِرام، وصحابتِه الفخام أزكَى صلاةِ الله وأطيَبِ السّلام.

حرّره العبدُ الضعيفُ الملتجي بحرمِ ربِّه الهادي

محمّد عبد الحقّ بن مولانا الشيخ محمّد، الإله آبادي،

عامَلَهما اللهُ بفضلِه العميم

٨ صفر المظفّر ١٣٢٤سنة من الهجرة النبويّة على صاحبِها ألفُ ألفِ صلاةٍ وتحيّة



تقريظ: ٦

مِن غيظ المنافقين، وفَوز الموافقين، حامي السنّةِ وأهلِها، ماحي البدعةِ وجهلِها، زينة الزّمان، وحسَنة الأوان، مُنشِد خطب الكَرم، حافظ كتبِ الحَرم، العلّامة الجليل، والفهّامة النَّبيل، حضرة **مولانا السيّد إسماعيل خليل**[1]، أدامهما الله بالعِزّ والتبجيل:

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله الواحدِ الأحدِ القهّار، القويِّ العزيزِ المنتقِمِ الجبّار، المتعالي بصفات الكمالِ والجلال، المتنزِّه عن قولِ أهلِ الكُفر والطُغيان والضَّلال، الذي ليس له ضدٌّ ولا ندٌّ ولا مثال، ثمّ الصّلاةُ والسّلامُ على أفضلِ العالمين، سيّدِنا محمّد بن عبد الله خاتم النبيّين والمرسَلين، المنقِذ لمن تبِعه من الخزي والرَّدي، الخاذِل لمن استحبّ العَميَ على الهُدى، أمّا بعد:

فأقول: إنّ هؤلاء الفِرق الواقعِين في السُّؤال، غلام أحمد القادياني، ورشِيد أحمد، ومَن تبعَه كخليل الأنبهتِي، وأشرف علي وغيرهم، لا شُبهةَ في كفرِهم بلا مجال، بل لا شُبهةَ فيمَن شكَّ، بل فيمَن توقّف في كفرِهم بحالٍ من الأحوال؛ فإنّ بعضَهم مُنابِذٌ للدِّين المتين، وبعضهم منكِرُ ما هو من ضروريّاته المتّفَق عليه بين المسلمين، فلم يبقَ لهم اسمٌ ولا رَسمٌ في الإسلام، كما لا يخفى على أجهَل النّاسِ من

---

(١) السيّد إسماعيل بن السيّد خليل أمين مكتبة الحرم المكّي (ت١٣٢٩هـ)، تتلمذ عند الشيخ عبد الحقّ المهاجر إله آبادي، كان من أجلّة علماء الحرم الشّريف، والمجاز من الإمام أحمد رضا خانْ، وسافَر سنة ١٣٢٨هـ إلى الهند لزيارة الشيخ المجدِّد الإمام أحمد رضا.

("تذكرة خلفاء أعلى حضرة" صـ٣٥ تعريباً. و"تاريخ الدَولة المكّية" صـ١٠٤ تعريباً).

الأنام؛ فإنّ ما أتَوا به شيءٌ تمجّه الأسماع، وتُنكِره العقولُ والقلوبُ والطباع.

ثمّ أقول أيضاً: إنّي كنتُ أظنّ أنّ هؤلاء الضالِّين المضِلِّين، الفَجرةَ الكَفَرةَ المارِقين من الدِّين، إنّما حصَلَ لهم ما حصَلَ من سُوءِ الاعتقاد، مَبناه على سُوءِ الفَهم من عبارات العلماء الأمجاد، والآن حصَلَ لي علمُ اليقين الذي لا شكَّ فيه: أنّهم من دُعاة الكَفَرَة، يُريدون إبطالَ دِينِ محمّدٍ ﷺ، فتجد بعضَهم يُنكِر أصلَ الدِّين، وبعضَهم يدّعِي النُبوّةَ منكِراً لخاتم النّبيين، وبعضَهم يدّعِي أنّه عيسى، وبعضَهم يدّعِي أنّه المَهدي، وأهوَنُهم في الظاهر، بل أشَدَّهم في الحقيقة، هؤلاء الوهابيةُ -لعنَهم اللهُ وأخزاهم، وجعلَ النّارَ مأواهم ومَثواهم- يُلبِسون على العوام الذين هُم كالأنعام، بأنّهم هُم المتّبِعون للسُنّة، وأنّ غيرَهم من السَّلَفِ الصّالحِ الأئمّةِ فمَن دونَهم مبتدِعُون، وللسُنّة الغَرّاءِ تارِكون ومخالِفون، فيا ليتَ شعري! إذا لم يكن هؤلاء لنهجِه ﷺ متّبِعين فمَن المتّبعُ له...؟! وأحمدُ اللهَ تعالى على أن قيّضَ هذا العالِمَ العامِل، والفاضلَ الكامل، صاحبَ المناقِب والمفاخِر، مَظهَر "كَم ترك الأوّلُ للآخِر" فريدُ الدَّهر، وحيدُ العصر، مولانا الشّيخ أحمد رضا خانْ -سلّمه اللهُ الربُّ المنّان- لإبطالِ حُججِهم الدّاحضة، بالآيات والأحاديث القاطعة، كيف لا! وقد شهِد له عالِمُو مكّةَ بذلك، ولو لم يكن بالمحلّ الأرفَع لما وقَعَ منهم ذلك، بل أقول: لو قِيل في حقِّه: "إنّه مجدِّدُ هذا القَرن، لَكان حقّاً وصِدقاً"

وليس على اللهِ بمستنكرٍ ... أن يجمعَ العالَمَ في واحد

فجزاه اللهُ خيرَ الجزاءِ عن الدِّين وأهلِه، ومَنَحَه الفضلَ والرِّضوانَ بمَنّه وكرمِه!.

والحاصل: قد وُجدتْ بأرض الهند الفِرق كلّها، وهذا بحسب الظاهر، وإلّا هُم بطانةُ الكَفَرَةِ أعداءُ الدِّين، ومرادُهم بذلك إيقاعُ التفرِقةِ بين كلمةِ المسلمين، ربِّ ليس الهُدى إلّا هُداك، ولا آلاءَ إلّا آلاك، وحسبُنا اللهُ ونعمَ الوكيل، ولا حولَ ولا قوّةَ إلّا بالله العليّ العظيم، اللّهمّ أرِنا الحقَّ حقّاً وارزُقْنا اتّباعَه، وأرِنا الباطلَ باطلاً وألهِمْنا اجتنابَه، وصلّى اللهُ على سيّدِنا محمّدٍ وعلى آله وصحبه وسلّم.

قاله بفمِه وكتبه بقلمِه، راجي عفوَ ربِّه الجليل

حافظ كتب الحرم المكّي

السيّد إسماعيل بن السيّد خليل



تقريظ: ٧

مِن ذي العِلمِ الرّاسخ، والفضلِ الشّامخ، والكرمِ والمنّ، والخُلُقِ الحُسن، والبَهاءِ والزَّين، مولانا **العلّامة السيِّد المرزوقي أبي حسَين**[1]، حفِظه اللهُ في النشأتَين:

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أطلَعَ في سماءِ الوُجودِ شمساً بازِغة، فكانت لظُلماتِ الضّلالاتِ ناسخةً دامغة، وللهِدايةِ إلى طريقِ الحَقِّ حُجّةً بالغة، ومَحَجَّةَ مَن سَلَكها لا تزلّ قدمُه ولا تكون زائغة، بوُجود مَن أفاض اللهُ علينا برسالتِه نِعَماً سابغة، وملأ بالعِرفان قُلوباً كانت فارِغة، سيّدُنا ومولانا محمّدٌ الذي آتاه اللهُ الآياتِ البيِّنات، والمعجِزاتِ الباهِرات، وأطلَعَه على ما شاء من المغيبات، صلّى اللهُ عليه وعلى آله وأصحابه الذين سبقُوا بالإيمان سَبقاً، وباعُوا نفوسَهم في نصرةِ دِينِه، وتمهيدِ طُرقِه وتمكينِه، فأولئك هُم الفائزون حقّاً، المشرَّفون خَلقاً وخُلقاً، المميَّزون بحُسنِ ذكرٍ

---

(١) السيّد محمد المرزوقي المكنّى بـ"أبي حسَين" العالم الأديب ابن عبد الرّحمن بن محجوب الحنفي المكّي (ت١٣٦٥هـ)، قدم والدُه مكّة من مصر في نيف وستّين ومئتين وألف وجاوَر بها، وطلب العلمَ على العلّامة السيّد محمد حسَين الكتبي الكبير، وتزوّج بها من ابنة ابنِه العالم الفاضل محمد، وأمّها ابنة مفتي المالكية بمكّة، العارف بالله السيّد أحمد المرزوقي، وكانت ولادته بمكّة المشرّفة، واجتهد في طلب العلم، لا سيّما الفقه، فلازَم مفتي مكّة الشيخ صالح كمال، وقرأ على الشيخ حافظ عبد الله الهندي، وعلى شيخنا الجليل الشيخ عبد الحقّ الهندي الإله آبادي ثمّ المكّي، وأجازه إجازةً عامّةً، ولما قدم مكّة شيخنا العلّامة أحمد رضا خانْ البَرَيْلوي استجازه، فأجازه بسائر مرويّاته ومؤلّفاته، وجلس للتدريس بالمسجد الحرام، ووُلّي نيابة القضاء بالمحكمة الشرعيّة. (المختصر من كتاب "نشر النَّور والزَّهر" ر: ٤٤٧، صـ٤٠٢، ٤٠٣ ملتقطاً).

يبقى، وأجرٍ يتزايَد في صُحُفِ الأعمال ويَرقَى، وعلى أتباعِه المتمسّكين بهَديِه القويم، السّالكين صراطَه المستقيم، لا سيّما ورثتُه العلماءُ الأعلام، الذين يُستضاءُ بنُورِهم في حالِكِ الظِلام، أدام اللهُ وُجودَهم على تَوالي الأعصار، وأطلَعَ في سماءِ المَعالي سعودَهم في جميع القُرى والأمصار، آمين! أمّا بعد:

فقد مَنّ اللهُ تعالى عليَّ -وله الحمدُ والشُّكر- بالاجتماع بحضرةِ العالم العلّامة، والحَبرِ البَحرِ الفهّامة، ذِي المزايا الغزيرة، والفضائلِ الشّهيرة، والتآليفِ الكثيرة، في أصول الدِّين وفروعِه، ومفرداتِ العِلمِ وجُموعِه، ولا سيّما في الردّ على المبطِلين، من المبتدِعة المارقِين، وقد كنتُ سمعتُ بجميل ذِكرِه وعظيمِ قدرِه، وتشرّفتُ بمطالَعةِ بعضِ مصنَّفاتِه التي يُضيءُ الحقَّ بها من نورِ مِشكاتِه، فوقرتْ محبّتُه بقلبِي، واستقرّتْ بخاطِري ولُبِّي، والأُذن تعشق قبل العَين أحياناً، فلمّا مَنّ اللهُ تعالى بهذا الاجتماع، أبصرتُ من أوصاف كمالاتِه ما لا يُستطاع، أبصرتُ علمَ عَلَمِ عالي المَنار، وبحرَ مَعارِفَ تتدفّق منه المسائلُ كالأنهار، صاحب الذَّكاءِ الرّائع، حامل العلومِ الذي سَدَّ بها الذرائع، المُطيل بلسانِه في حفظِ تقريرِ علومِ الشّرائع، المستَولي على الكلامِ والفقهِ والفرائض، المحافِظ -بتوفيق الله تعالى- على الآداب والسُّنن والواجبات والفرائض، أستاذُ العربيّة والحِساب، بحرُ المنطق الذي تكتسب منه لَآلئه أيّ اكتساب، مُسهِّلُ الوصولِ إلى علمِ الأصول؛ إذ لم يزل لها رائضاً، حضرة مولانا العلّامة الفاضل المولوي البَرَيْلْوي الشّيخ أحمد رضا -أطال اللهُ حياتَه، وأدامَ في الدّارَين سلامتَه، وجعَلَ قلمَه سَيفاً مسلولاً لا يغمد إلّا في رِقاب المبطِلين، آمين اللّهم آمين!- فتذكّرتُ عند رُؤياه -حفِظه اللهُ- قولَ الشّاعر النّاظِم النّاثر:

كانتْ مسألةُ الرُّكبان تخبرنِي عن أحمد بن سعيدٍ أطيَبَ الخبر

ثمّ التقَينا فلا واللهِ! ما سمعتْ أُذْنايَ أَحسَنَ مما قد رآى بصرِي

ورأيتُ نفسِي ذا عَيٍّ وحصر عن البُلوغ في وصفِه إلى البُغية والوطر، وقد تفضّل عليَّ الفاضلُ المذكور -ضاعَفَ اللهُ له الأُجور- برؤيةِ هذا التأليفِ الجليل والتصنيفِ النّبيل، الذي ذكَرَ فيه الفِرَقَ الضالّةَ الحديثة، التي كفرتْ ببِدَعِها المكفّرة الخبيثة، فرفعتُ أكفَّ الضّراعة، متشفِّعاً بصاحبِ الشَّفاعة، طالباً من اللهِ حفظَ الإيمان، مستعِيذاً به من الكُفر والفُسوق والعِصيان، وأن يحفظَ جميعَ المسلمين من سريان عقائدِ الكَفَرَةِ المضِلّين، ويَجزي حضرةَ المؤلِّفِ خيرَ الجزاءِ في يوم الدِّين؛ إذ قام مقاماً تشكره عليه جميعُ المؤمنين، في الردّ على هؤلاء المبطِلين، بل الكَذَبَةِ المفترِين، وبيانَ فضائحِهم وتُرَّهَاتِهم وقبائحِهم، ولا شكَّ أنّ ما هُم عليه من الاعتقاد، في غاية البُطلان والفَساد، لا تتصوّره العقول، ولا تصدّقه النُقول، بل مجرّدُ أوهامٍ وتُرَّهَات، ليس لها أدلّةٌ ولا شبهَ تدرأ عنهم ولا تأويلات، وإنّما هي محضُ اتّباعٍ للهَوى، موقِعٌ -والعياذُ بالله تعالى- في الرّدي، وقد قال تعالى: ﴿بَلِ اتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَهْوَاءهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الرّوم: ٢٩]، ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ﴾ [القصص: ٥٠]، وقال تعالى: ﴿فَلاَ تَتَّبِعُواْ الْهَوَى أَن تَعْدِلُواْ﴾ [النِّساء: ١٣٥]، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ اللهِ﴾ [ص: ٢٦]، وقال تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ﴾ [الفُرقان: ٤٣]، وقال تعالى: ﴿وَاتَّبَعَ هَوَاهُ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَث﴾ [الأعراف: ١٧٦]، وقال تعالى: ﴿وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطاً﴾ [الكهف: ٢٨].

وقد أخرج الطَبَراني عن أَنس ﷺ أنّه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إنّ اللهَ تعالى حجبَ التوبةَ عن كلِّ صاحبِ بدعةٍ، حتّى يَدَعَ بدعتَه»[١].

وأخرج ابنُ ماجه عن عبد الله بن عبّاس ﷺ أنّه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «أبى اللهُ أن يقبلَ عملَ صاحبِ بدعة، حتّى يَدَعَ بدعتَه»[٢].

وأخرج ابنُ ماجه أيضاً عن حذيفة ﷺ أنّه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لا يقبل اللهُ لصاحب بدعةٍ صَوماً، ولا صلاةً، ولا صدقةً، ولا حَجّاً، ولا عُمرةً، ولا جهاداً، ولا صَرفاً، ولا عَدلاً، يخرج من الإسلام كما تخرج الشَّعرةُ من العَجِين»[٣].

وأخرج البخاري ومسلم في "صحِيحَيهما" عن أبي بردة بن أبي موسى الأشعَري ﷺ[٤] حديثاً طويلاً، وفيه: فلمّا أفاق -أي: أبو موسى- قال: «أنا بريءٌ ممّن

---

(١) أخرجه الطَبَراني في "المعجم الأوسط" باب العين، من اسمه علي، ر: ٤٢٠٢، ٣/ ١٦٥، عن أنس بن مالك قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إنّ اللهَ حَجَب التوبةَ عن صاحب كلِّ بدعةٍ».

(٢) أخرجه ابنُ ماجه في "السنن" المقدّمة، باب اجتناب البدع والجدل، ر: ٥٠، صـ١٩، عن عبد الله بن عبّاس قال: قال رسولُ الله ﷺ: «أبى اللهُ أن يقبلَ عملَ صاحبِ بدعةٍ، حتّى يدعَ بدعتَه».

(٣) أخرجه ابن ماجه في "السنن" المقدّمة، باب اجتناب البدع والجدل، ر: ٤٩، صـ١٩، عن حذيفة قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لا يقبل اللهُ لصاحب بدعةٍ صوماً، ولا صلاةً، ولا صدقةً، ولا حجّاً، ولا عمرةً، ولا جهاداً، ولا صَرفاً، ولا عدلاً، يخرج من الإسلام كما تخرج الشَعرةُ من العَجِين».

(٤) أبو بردة ابن أبي موسى الأشعَري عبد الله بن قيس، الإمام، الفقيه، الثبت، حارث، الكوفي، الفقيه، وكان قاضي الكوفة للحَجّاج، ثمّ عزله بأخيه أبي بكر. **حدّث** عن: أبيه، وعلي، وعائشة، وأسماء بنت عميس، وعبد الله بن سلام، وحذيفة، وأبي هريرة، وعدة. **حدّث** عنه: بنوه؛ سعيد، ويوسف، والأمير بلال، وحفيده؛ بريد بن عبد الله بن أبي بردة، والشَّعبي، ومكحول الشّامي، وخلق كثير. وكان من أئمّة الاجتهاد. قال ابن سعد: كان ثقة، كثيرَ =

بِرئَ منه رسولُ الله ﷺ»[١] ...الحديث.

وأخرج مسلم في "صحيحِه" عن يحيى بن يعمر[٢] قال: قلتُ لابن عمرَ رضي الله عنهما: "يا أبا عبد الرّحمن! إنّه قد ظهَرَ قِبَلَنَا ناسٌ يقرأون القرآنَ ويزعمُون أن لا قدر، وأنّ الأمرَ أُنُفٌ، فقال: «إذا لقيتَ أولئك فأَخبِرهم: أنّي بريءٌ منهم، وأنّهم بُرَآء منِّي»[٣] انتهى.

= الحديث. وقال العَجلي: كوفيٌّ، تابعيّ، ثقة. قال أبو عبيد وخليفة وطائفة: مات سنة أربع ومئة. ("سير أعلام النبلاء" ر: ٦٢١-أبو بردة، ٤/ ٥٠٧، ٥٠٨ ملتقطاً).

(١) أخرجه البخاري في "الصحيح" كتاب الجنائز، باب ما يُنهى من الحلق عند المصيبة، ر: ١٢٩٦، صـ٢٠٧، بطريق أبي بردة ابن أبي موسى رضي الله عنه قال: "وجع أبو موسى وجعاً فغُشي عليه، ورأسُه في حجر امرأةٍ من أهلِه، فلم يستطع أن يردَّ عليها شيئاً"، فلمّا أفاق قال: «إنّي بريءٌ ممن برئَ منه محمّدٌ ﷺ، إنّ رسولَ الله ﷺ برِئَ من الصّالقةِ والحالقةِ والشاقّة».

ومسلم في "الصحيح" كتاب الإيمان، باب تحريم ضرب الخدود وشقّ الجيود والدّعاء بدعوى الجاهلية، ر: ٢٨٧، صـ٥٨، بطريق أبي بردة بن أبي موسى قال: "وجع أبو موسى وجعاً فغُشي عليه، ورأسُه في حجر امرأةٍ من أهله، فصاحتْ امرأةٌ من أهلِه، فلم يستطع أن يردَّ عليها شيئاً"، فلمّا أفاق قال: «أنا بريءٌ مما برئَ منه رسولُ الله ﷺ؛ فإنّ رسولَ الله ﷺ برئٌ من الصّالقة والحالقة والشاقّة».

(٢) يحيى بن يعمر أبو سليمان العدواني، الفقيه، العلاّمة، المُقرئ، البصري، قاضي مرو، ويكنّى: أبا عدي. **حدّث عن**: أبي ذرٍّ الغِفاري، وعمّار بن ياسر، مرسَلاً. وعن: عائشة، وأبي هريرة، وابن عبّاس، وابن عمر، وعدة. وقرأ القرآنَ على أبي الأسوَد الدئلي. **حدّث عنه**: عبد الله بن بريدة، وقتادة، وعطاء الخُراساني، وسليمان التَيمي، ويحيى بن عقيل، وآخرون. توفّي يحيى بن يعمر قبل التسعين. ("سير أعلام النبلاء" ر: ٦٧٣-يحيى بن يعمر، ٤/ ٥٦٧، ٥٦٨ ملتقطاً).

(٣) أخرجه مسلم في "الصحيح" كتاب الإيمان، ر: ٩٣، صـ٢٤، عن يحيى ابن يعمر، قال: كان أوّل مَن قال في القدر بالبصرة معبد الجُهني، فانطلقتُ أنا وحُميد بن عبد الرّحمن الحميري حاجَّين -أو معتمِرَين- فقلنا: لو لقَينا أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ، فسألناه عمّا يقول هؤلاء في القدر، فوُفق لنا عبد الله بن عمر بن الخطّاب داخلاً المسجد، فاكتنفتُه أنا وصاحبي =

فرحم اللهُ امرأً ناضَل عن الحقّ وأيّدَه وأظهَرَه، وأدحَضَ الباطلَ ودمَّرَه، ورحِم اللهُ امرأً أعانَ على ذلك نُصرةً للدِّين، وخذلاناً للكَفَرَةِ المبطِلين، ورحِم اللهُ امرأً تَباعَد عن أهل الكفرِ والضّلال، واستعاذَ بالله القادرِ المتعال، في البُكور والآصال، من الوُقوعِ في مَصايِدِ تلك الحبال، قائلاً: "الحمدُ لله الذي عَافَانِي ممّا ابتلاهُم بِه، وفَضَّلَنِي على كثيرٍ ممّن خلَقَ تفضيلاً"، فقد أخرج الترمذي عن أبي هريرة ﵁ عن النّبي ﷺ قال: «مَن رأى مبتلى فقال: "الحمدُ لله الذي عَافَانِي ممّا ابتلاكَ به، وفضَّلَني على كثيرٍ ممّن خلَقَ تفضيلاً" لم يُصِبْه ذلك البلاءُ»[1] وقال الترمذي: "حديثٌ حَسن".

ورحم اللهُ امرأً طلَبَ لهم من الله تعالى الهداية، لترك تلك الغواية، وطرَحَ تلك الاعتقاداتِ الباطلة، والبِدَعَ المكفّرةَ المضلّلة، والتوبةَ منها بالإعراض عنها، والتوفيقَ لأقوَم طريق؛ فإنّه تعالى لا ربَّ غيرُه، ولا خيرَ إلّا خيرُه، عليه توكّلتُ وإليه أُنِيب، وصلّى اللهُ تعالى على نبيِّه ومصطفاه، وآلِه وصحبِه وكلِّ مَن اتّبعه واقتفاه، آمين، والحمد لله ربّ العالمين!.

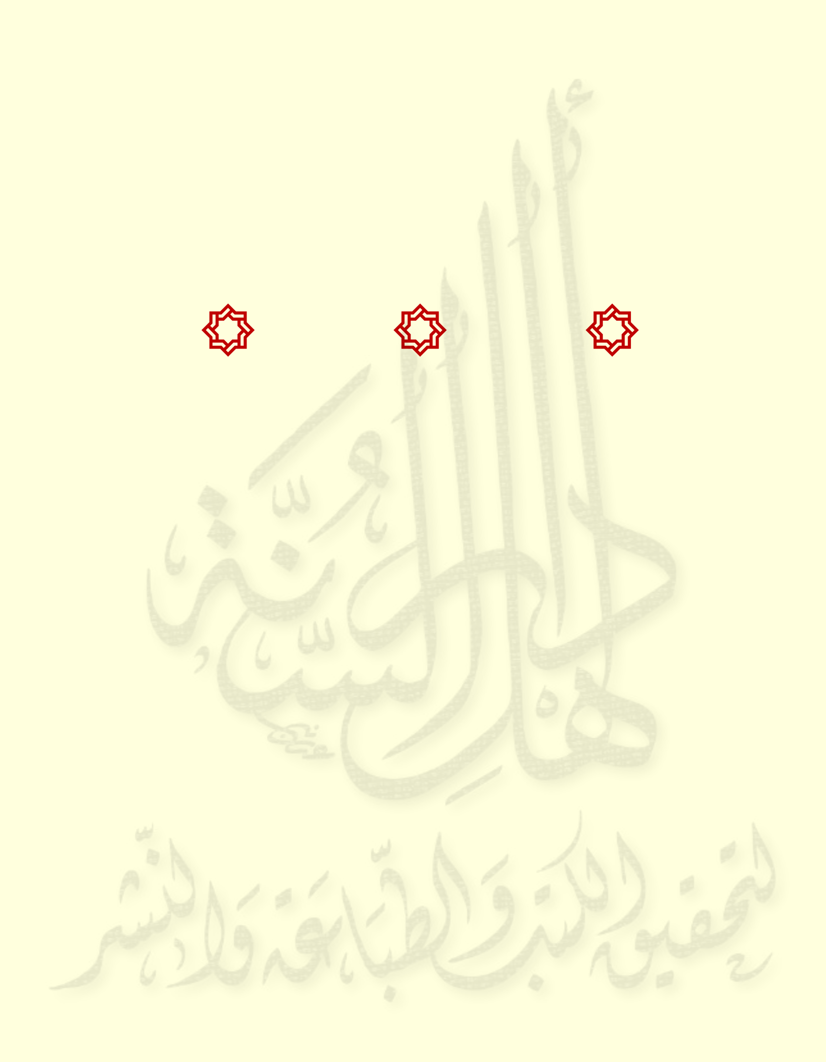
= أحدُنا عن يمينه، والآخَرُ عن شماله، فظننتُ أنّ صاحبي سيكل الكلام إليَّ، فقلتُ: يا أبا عبد الرّحمن! إنّه قد ظهر قِبلنا ناسٌ يقرءون القرآن، ويتقفّرون العِلم -وذكر من شأنهم-، وأنّهم يزعمون أن لا قدر، وأنّ الأمرَ أُنفٌ، قال: «فإذا لقيتَ أولئك فأخبِرهم أنّي بريءٌ منهم، وأنّهم برآء منّي» والذي يحلف به عبد الله بن عمر «لو أنّ لأحدهم مثلَ أُحُدٍ ذهباً فأنفقه، ما قبلَ اللهُ منه حتّى يؤمنَ بالقدر» ...الحديث.

(١) أخرجه الترمذي في "الجامع" أبواب الدّعوات، باب ما جاء ما يقول إذا رأى مبتلى، ر: ٣٤٣٢، صـ٧٨٤، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «مَن رأى مبتلى فقال: "الحمد لله الذي عافانِي مما ابتلاك به، وفضَّلَنِي على كثيرٍ ممن خَلَقَ تفضيلاً" لم يُصِبه ذلك البلاء». [قال أبو عيسى]: "هذا حديثٌ حَسنٌ غريبٌ من هذا الوجه".

قاله بفمِه، وكتبه بقلمِه، أحدُ خَدَمَةِ طلبةِ العِلم بالمسجد الحرام المكّي

محمّد المرزوقي أبو حسَين

عَفَا اللهُ عنه، آمين!



تقريظ: ٨

من ذي الشّرف الجَلي، والفخر العَلِي، الفاضِل الكامِل، والعالم العامِل، دامِغ أهلِ الكُفرِ والكَيد، مولانا **الشّيخ عمر بن أبي بكرٍ باجُنَيد**[1]، أدامه اللهُ بالتأييدِ والأيد:

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله ربّ العالمين، والصّلاةُ والسّلامُ على سيّدِ المرسَلين، وعلى آلِه وصحبِه أجمعين، ورضي اللهُ عن التابعِين، وتابعِيهم بإحسانٍ إلى يوم الدِّين، وبعد:

فقد اطّلعتُ على هذه الرّسالة للفاضِل العلّامة، والرّحلة الفهّامة، الشيخ أحمد رضا، فرأيتُ أنّ مَن ذُكرَ فيها من أهل الزّيغ والضّلال ضالُّون مضِلُّون، ومِن الدِّين مارِقون، وفي طُغيانِهم يَعمهُون، أسألُ مولايَ العظيمَ أن يسلِّطَ عليهم مَن يقمَع شوكتَهم، ويقطَع دابِرَهم، فأَصبحُوا لا ترى إلّا مَساكنَهم، إنّ ربِّي على كلِّ شيءٍ قدير، وصلّى اللهُ على سيّدِنا ومولانا محمّدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله ربّ العالمين!.

قاله الفقيرُ إلى الله تعالى

عمر بن أبي بكرٍ بَاجُنَيد

---

(١) هو سراج الدِّين أبو حفصٍ عمر بن أبي بكر بن عبد الله باجنَيد اليمني أصلاً، المكّي داراً، وُلد في بلادِ الماء بـ"حضرموت" سنة ١٢٧٤هـ، حفظ القرآنَ الكريم، وسافَر بوالدِه إلى الحرمَين الشّريفَين، كان ﷺ عالماً مشارِكاً في كثيرٍ من العلوم المعقول منها والمنقول، من أهل الفضل والصّلاح والميل إلى الخمول، حَسن الظنّ، بعيداً عن التكلُّف، كان يدرِّس الكتب الحديث والتفسير والفقه الشّافعية في المسجد الحرام، وكان على منصب "مفتي الشّافعية" في زمن المملكة الهاشميّة، وتوفّي ﷺ بمكّة المكرّمة سنة ١٣٥٤هـ. ("أعلام معجم الشُيوخ" حرف العين، ر: ١٠٣، الجزء ٢، صـ٢٣١. و"تاريخ الدّولة المكيّة" صـ١١٠ تعريباً).

تقريظ: ٩

مِن حامِل لواءِ العلماءِ المالكيّة، مطرَح الأنوارِ العَرشيّة والفَلَكيّة، الفاضِل البارِع، الخاشِع المتواضِع، ذي التُّقى والنُّقى، مفتي المالكيّة سابقاً، مولانا **الشّيخ عابد بن حسَين المالكي**[1]، زيّنه اللهُ بأزيَنِ زَين:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

وعليك أيّها المِفضال، سلامُ الله المتعال! الحمد لله الذي أطلَعَ في سماءِ العلماءِ شموسَ العِرفان، فأزاحُوا بأنوارِها السّاطعةِ عن الدِّين غَيَاهِب ذَوِي البُهتان، والصّلاةُ والسّلامُ على أكمَلِ مَن اختصّه مولاه بعِلمِ المغيبات، وجعَلَه نوراً ماحياً غياهِبَ التلبيس عن الملّة الحنيفيّة بقواطع الآيات، ونزّهه عن جميعِ النقائصِ كالكذبِ والخيانة، فمعتقِدُ خلافِه كافرٌ يَستحِقّ بالإجماع الإهانة، وعلى آلِه الأمجاد، وأصحابِه الأسياد، أمّا بعد:

فإنّه لما وفّق اللهُ لإحياء دِينِه القويم، في هذا القَرن ذِي الفِتَن والشرِّ العَميم، مَن أراد به خيراً مِن وَرَثَةِ سيّدِ المرسَلين، سيّدُ العلماءِ الأعلام، وفخرُ الفضلاءِ الكِرام، وسعدُ الملّةِ والدِّين، أحمد السّير، والعدلِ الرِّضا في كلِّ وطر، العالمُ العامِلُ ذو الإحسان، حضرةُ المولى أحمد رضا خانْ، فقام في ذلك بفرضِ الكِفاية، وقمَعَ بِبَراهِينِه القاطعة،

---

(١) عابد بن حسين المالكي فقيه، من أهل مكّة، تولّى إفتاء المالكيّة بها بعد أبيه، ونقم عليه الشّريف عَون لصراحته في الوعظ، فأخرجه من مكّة، فسافَر إلى اليمن، ومنها إلى الخليج العربي متنقّلاً بين إماراته، وعاد إلى مكّة مع الحجّاج متنكّراً، إلى أن توفّي الشّريف عَون (١٣٢٣هـ) فانطلق. وألّف "هداية النّاسك" تعليقاً على "توضيح المناسك" لوالده، و"رسالة في التوسّل" واستمرّ في الإفتاء إلى أن توفّي (١٣٤١هـ). ("الأعلام" ٣/ ٢٤٢).

ضلالةَ المبطِلين البادية لذَوِي الدِّراية، ومَنّ اللهُ عليَّ في أسعَدِ الأوقات، وأشرَفِ الطوالِع وأبرَكِ السّاعات، بالتيمُّن بشمسِ سعودِه، واللّياذِ بساحةِ إحسانِه وجُودِه، والوقوفِ على رسالتِه التي جعَلَها حاصلَ رسائلِه اللاتي أقام فيها البراهين، وبيّن فيها أنواعَ الضَّلال، الصّادرِ من أهل الخبال، وهُم غلام أحمد القادياني، ورشِيد أحمد، وخليل أحمد، وأشرف علي، وخلافُهم[1] من أهل الضَّلالِ والكُفرِ الجَلي، وسوّد بها وجهَ ضَلالهم المبين، فذكرتُ عند ذلك قولَ مَن اجتباه مَولاه: «لن تزالَ هذه الأمّةُ قائمةً على أمرِ الله، لا يضرُّهم مَن خالَفهم، حتّى يأتيَ أمرُ الله»[2] صلّى الله وسلَّم عليه، وعلى آلِه ومَن انتَمَى إليه، فجَزَى اللهُ مؤلِّفَها حيث قام بهذا الأمرِ الواجب، وكشَفَ بشُموسِه عن وجهِ الدِّين الغياهِب، وقمَعَ ضَلالَ المبطِلين المفسِدين عقائدَ ضُعفاءِ المسلمين، عن الإسلام والمسلمين خيرَ الجزاء، وأبقى بدرَ سعودِه منيراً في سماءِ الشّريعةِ الغرّاء، ووفّقه إلى ما يحبّه ويرضاه، وأنالَه من الخير غايةَ ما يتمنّاه، آمين اللّهم آمين!.

قاله بفمِه، وأمر برقمِه، خادمُ العلمِ بالدِّيار الحَرميّة

محمّد عابد بن المرحوم الشّيخ حسَين

مفتي السّادة المالكيّة

---

(١) شاعَ وذاعَ الآن في الحجاز الشّريف استعمال "خلافه" بمعنى "غيره" يقولون: "جاءني زيدٌ وخلافُه" أي: وغيرُه. اهـ (مصحّحه).

(٢) أخرجه البخاري في "الصحيح" كتاب العلم، باب مَن يرد اللهُ به خيراً يفقّهه في الدِّين، ر: ٧١، صـ١٧، بطريق ابن شهاب قال: قال حمَيد بن عبد الرّحمن: سمعتُ مُعاوية خطيباً يقول: سمعتُ النبيَّ ﷺ يقول: «مَن يرد اللهُ به خيراً يفقّهه في الدِّين، وإنّما أنا قاسمٌ واللهُ يُعطِي، ولن تزالَ هذه الأمّةُ قائمةً على أمر اللهِ، لا يضرُّهم مَن خالَفهم حتّى يأتيَ أمرُ الله».

تقريظ: ١٠

مِن العالم النَّحرير، الصَفيّ الزَّكي، الذَّهين الذَّكي، صاحب التصانيف، والطبعِ اللَّطيف، مولانا محمد علي حسَين المالكي[1]، نوّره اللهُ بالنُّور الملَكي:

بسم الله الرحمن الرحيم

وعليك أيّها المفضال! سلامُ اللهِ ورحمتُه وبركاتُه ورِضاه، إنّ أعذَبَ المقالِ حمدُ ذِي الجلال المنزَّهِ عن النّقائص والأشباه، الذي ختَمَ الرِّسالةَ بأكرَمِ رسولٍ اجتبَاه، ونزَّهَه وسائرَ رُسُلِه من الكذبِ والمنقصات، واختصّهم من بين مخلوقاتِه بالاطّلاعِ على المغيبات، فمَن ألحق بهم أدنى نقصٍ من العِباد، فقد صارَ بالإجماع من أهل الارتداد، اللّهم فصلِّ عليهم وسلِّم، وآلهم وصَحبِهم وكرِّم، سيّما نبيّك المصطفى، وآلِه وأصحابِه أهلِ الصِّدقِ والوفاء، أمّا بعد:

فإنّه لما مَنّ اللهُ عليَّ باستِجلاءِ نورِ شمسِ العِرفان، مِن سماءِ صَفاءِ ملتزمِ الإتقان، مَن صار محمودَ فِعْلِه، كشّافَ آياتِ فضلِه، وكيف لا وهو مركزُ دائرةِ المعارِف

---

(١) محمد علي بن حسين بن إبراهيم المالكي المكّي، فقيه، نحوي، مغربي الأصل، وُلد وتعلّم بمكّة، ووُلّي إفتاء المالكيّة بها سنة ١٣٤٠هـ، ودرّس بالمسجد الحرام، وقام برحلات إلى أندونيسية، وسومطرة، والملايا، وتوفّي بالطائف (١٣٦٧هـ). له زهاء ٣٠ كتاباً مازال أكثرها مخطوطاً عند ولده عبد اللطيف المالكي بمكّة، طبع منها: "تدريب الطّلاب في قواعد الإعراب" في النحو، و"تهذيب الفروق" اختصر به "فروق القرافي" في أصول الفقه، ومن كتبه المخطوطة: "فتاوى النّوازل العصريّة" و"انتصار الاعتصام بمعتمد كلّ مذهب من مذاهب الأئمّة الأعلام" و"القواطع البُرهانيّة في بيان إفك غلام أحمد وأتباعه القاديانيّة".

("الأعلام" ٦/ ٣٠٥، ٣٠٦).

اليوم، ومَطلَعُ كواكبِ سماءِ العلوم في دار القَوم، عضد الموحِّدين، وعصام المهتدين، القاطع بصارِمِ البراهين، لسانَ المضِلّين المُلحِدِين، والرّافع مَنارَ الإيمان، حضرة المولى أحمد رضا خانْ، أطلَعَنِي على وُرَيقاتٍ بيّن فيها كلامَ مَن حدَثَ في الهند من ذوِي الضّلالات، وهُم غلام أحمد القادياني، ورشيد أحمد، وأشرف علي، وخليل أحمد، وخلافُهم[1] من ذوِي الضّلالِ والكفرِ الجَلي، وإنّ منهم مَن تكلَّم في حقِّ ربِّ العالمين، ومنهم مَن ألحق النقصَ بأصفيائِه المرسَلين، وأنّه قد أبطَلَ كلامَ كلٍّ مِن هؤلاء المضِلّين، برسالةٍ بديعةٍ رفيعةٍ واضحةِ البراهين، وأمَرَنِي بالنّظر في كلامِ هؤلاء القَوم، وماذا يستحقّونه من اللَّوم، فنظرتُ إطاعةً لأمرِه في كلامِهم، فإذا هو كما قال ذلك الهُمام، يُوجِب ارتدادَهم فهُم يستحقّون الوَبال، بل هُم أسوَءُ حالاً من الكفّار ذوِي الضّلال، فجزى اللهُ هذا الهُمام، حيث أبطَلَ برسائلِه قولَ هؤلاء اللِّئام، وقام بفرضِ الكفايةِ في هذا القَرن العَميمِ الشُّرور، ونَهى المسلمين عن سَفْسَطَةِ ما صدَرَ من أهل الفُجور عن الإسلام والمسلمين، أحسَنَ ما جازَى به عِبادَه المخلصين، ووفّقه وسدَّده لإحياء الشّريعةِ الغَرّاء، وأسعَدَه وأيَّدَه ونصَرَه على هؤلاء الأشقِياء، ولا زال بدرُ إقبالِه، طالعاً في سماء كمالِه، آمين اللّهم آمين! والحمدُ لله على ما أولاه، والصّلاةُ والسّلامُ على خاتم الرُسُل الكِرام، وآلِه والأصحاب، ما تيمّن بذِكرهم كِتَاب!.

قاله بفمِه، ورَقمه بقلمِه، العبدُ الفقير ذو الآثام

محمّد علي المالكي، المدرِّس بالمسجد الحرام، ابن الشّيخ

حسَين مفتي المالكيّة سابقاً بالدِّيار الحَرميّة

---

(١) أي: وغيرُهم كما تقدّم. اهـ. (مصحّحه)

ثمّ امتدح الفاضِلُ العلاّمةُ الممدوح –حفظه المولى السُبّوح– حضرةَ مصنِّف "المعتمَد المستنَد" –كان له الأحَدَ الصَّمد– بقصيدةٍ غَرّاء، وهي هذه كما ترى:

ما سمت تُتَيّه بحُسنِها لما زهت وحلّت وطابَت طيبةٌ وتشرّفت

وأتتْ تقول: لدَيّ التفاخُرُ أنّني خيرُ البلادِ فمكّةُ دُونِي ثبت

إنِّي أحَبُّ من البلادِ جميعِها للهِ حقّاً دعوةُ الهادي وفت

وبِي المطيعُ تضاعفتْ حسناتُه بزيادةٍ عمّا بمكّةَ ضُوعِفَت

وأنا السّماءُ تزيّنتْ بكواكب كلُّ الأنامِ بنورِها السّامي اهتدت

ما البدرُ بل ما الشمسُ إلّا من سنا تلك الكواكب في البريّةِ أشرقت

فلذلك الخضراءُ بُرقعُ وَجهِها وبكت من الغبراءِ حتّى أُغرقت

فاز الذي قد زارَنِي بحبيبِه ذِي المعجِزاتِ ومَن به العُليا ارتقت

بينا أنا مصغ لطِيب قولها إذ شَمَّتْ مكّة في المحاسِن أقبلت

تُبدِي مَفاخِرَها وقالتْ: إنّنِي أمُّ القُرى فجميعُها بعدِي أتت

أنا قبلةٌ للعالمين جميعِهم وبِي المشاعِرُ والمناسِكُ جُمِعَتْ

بِي بيتُ بارِينا الحرامُ وزَمْزَم طعمٌ شِفا مِن كلِّ حادثةٍ برت

وبِي الصَّفا للطائفين ومروةٌ ويمينُ ربِّ الخَلقِ بِي قد قُبلت

وبِي الحطيمُ ومستجارٌ والمقا م ومسجدٌ حَسَناتُه قد ضُوعِفَت

زادتْ على حَسَناتِ طيبة[١] مئة ألفٍ عن الهادِي الرّوايةُ أُيّدت

وأنا أحَبُّ الأرضِ للمَولى وللـ مختارِ عند رُواة آثارٍ روت

وأتى بأنّي خيرُ أرضِ الله للّـ ـهِ العظيمِ رواية أيضاً زهت

أنا مَطلعٌ للنيّراتِ جميعِها فبِمَ الفاخرُ لطيبةٍ إذ فاخرت

وأنا التي قصدِي لقصدِ النُّسُكِ يحـ رم قاصدِي حتماً بما قد أقّتت

وأنا على المسطاعِ حجِّي واجبٌ عيناً بعمرٍ مرّةً قد بُرّأت

وكفايةً في كلِّ عامٍ قد أتَى والسيّاتُ بساحتِي قد كُفّرت

في كلِّ يومٍ ينظر المولى إلى أهلِي برحمتِه ابتداءً قد ثبت

فيعُمُّ حتّى النّائمين بساحتِي فضلاً برحمتِه ومغفرةً وفت

وبكلّ يومٍ مئة عشرون من رحماتِ مَولى الخَلقِ بِي قد أُنزلت

للطائفين وناظرين لكعبةٍ والرّاكعين عليهم قد قُسّمت

أنا مَهبَطُ الوَحيِ الكريمِ ومَظهَرُ الـ إيمانِ والطّاعاتِ بِي قد نُوّعت

حُبّي من الإيمان جاء وأنّني أنفِي كما الكيرُ الخبائثَ إذ بدت

وأنا المقدّسة الحرامُ العَرشُ والبـ ـلدُ الأمينُ صلاح أسمائِي سمت

---

(١) "طيّبة" على زِنةِ "سيِّدة" عدل عن الاسم إلى الصفة، إشارة إلى أنّ التسميةَ مبنيّةٌ على التوصيف، و"مئة" بالوقف، وإن كانت مضافةً إلى "ألفٍ" لما صرّح العروضيّون أنّ كلَّ عروضٍ محلُّ الوقف كالضرب، ولك أن تقرأَ "طَيبة" بإسكان "الياء" والوقف على "التاء"، ومئة بـ"واو" الإطلاق على أن "زادتْ" بمعنى "ازدادتْ"، والفاعل مئةُ ألفٍ، فيصير العروضُ مفْتَعِلَن اهـ. (مصحّحه).

بِي أكثرُ القرآنِ أَنزَلَ ربُّنا ... مِنِّي سرى بدرٌ فأرضٌ أشرقت

لما أطالتْ في تمدُّحِ نفسِها ... قامتْ وقالتْ طيبةٌ: هِي طوّلت

حسبِي بما جزم الأنامُ بأنّها ... خيرُ البُقاعِ لطِيبِها ممّن حوت

وكم الأصولُ تشرّفت بفُروعِها ... فبأحمد آباؤه قد شُرّفت

بِي من رِياضِ الخُلد رَوضةُ قُربةٍ ... بِي تَمّ بدرُ الدِّينِ آيٌ جمعت

بِي أربعون من الصّلاةِ براءةٌ ... بِي منبرُ الهادِي على حَوضٍ ثبت

أنفي الخبائثَ قد أتى كالكيرِ بِي ... محرابُ طه بئرُ غرسٍ فضّلت

قال النبيُّ بأنّها من جنّةٍ ... وبتفلةٍ من خيرِ مبعوثٍ حلت

أنا طابةٌ أنا دارُ هجرةِ مَن سَما ... بِي قربةٌ عن حجٍّ بيتٍ قدّمت

وبِي الإساءةُ لا يضاعَف ذنبُها ... أمّا بمكّةَ فالإساءةُ ضُوعِفت

مِنِّي قبورُ الصّاحبَين وعترة ... أمسوا ضياءَ الأرض منهم نوّرت

لما سمعتُ مقالَ كلٍّ منهما ... قلتُ: اطلُبا حُكماً عدالتُه نمت

ذا خِبرةٍ مَولى المعارِف والهُدى ... ربُّ البلاغةِ مَن به الدُّنيا زهت

ذا عفّةٍ ذا حرمةٍ عند الملا ... ذا فطِنةٍ منها العلومُ تفجّرت

شَرَحَ المقاصدَ فهو سعدُ الدِّين ... بذَكائِه شَرحَ المواقفَ فانجلت

عضد الهداية فخرُنا محمودُ فعـ ... ـلٍ زانَه كشّافُ آيٍ أحكمت

أبدى مَعاني المشكلاتِ بيانُه ... ببديعِ منطقِه الجواهرُ نُظمت

إيضاحُه بدلائلِ الإعجاز أسـ ... ـرارُ البلاغةِ منه حقّاً أسفرت

قالا: ومَن هو؟ قد توثّقنا به قلتُ: العزيزُ ومَن به التّقوى صفت
محيِي علومِ الدِّين أحمدُ سيرة عدل رضا في كلِّ نازلةٍ عرت
مولى الفضائلِ "أحمدُ المدعُو رِضا خانْ البَرَيْلِي" مَن به الخَلقُ اهتدت
قالا: وأنعَم بالمحكم ذِي التُّقى فعَلى تقدُّمِه البريّةُ أجمعت
الطيّبُ بن الطيّبِ بن الطيّب بـ ـن ذوِي الهُدى آياتُ رفعتِه رقت
فابن العمادِ عمادُه مَن كشف ذا حججا بها حجج ابن حجّةٍ ادحضت
قاضي القُضاةِ فما الخَفاجي عنده إلّا كبدرٍ دون شمسٍ أشرقت
أملى العلومَ فهل سمعتِ بمثله؟ أملى وذا آياتِه قد شُوهدت
لا زال بدرُ كمالِه بسماءِ عز ز جلالُه يهدي العِبادَ إذا غوت
صلَّى وسلَّم ربُّنا الهادِي على ربِّ الكمالِ ومَن به الخَلقُ احتمت

تمت بحمد الله وعَونه وحسنِ توفيقِه، وصلّى الله على مَن جعَلَه هادِياً لطريقِه وآله.

محمّد علي بن حسَين



تقريظ: ١١

مِن الشابّ التَّقي، المحصّل المترقي، ذي الجمالِ والزَّين، **الشّيخ جمال بن محمّد بن حسَين**[1]، نزّهه اللهُ عن كلّ شَين:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أرسَل رسولَه بالهُدى ودينِ الحقّ، وجعلَه خاتماً لرُسُله وهادياً إلى الصّراطِ المستقيمِ لكافّةِ الخَلق، وجعَلَ وَرَثَةَ الأنبياء علماءَ دِينِه القويم، الذابِّين عن الحقِّ غيَاهِب الأشقياء، والصّلاةُ والسّلامُ على سيّدِ الأنام، وآلِه الكِرام، وأصحابِه الفخام، أمّا بعد:

فإنِّي قد اطّلعتُ على كلام المضِلّين الحادثِين الآن في بلادِ الهند، فوجدتُه مُوجِباً لِردّتهم واستِحقاقِهم للخزيِ المبين، وهُم -أخزاهم اللهُ تعالى-: غلام أحمد القادياني، ورشِيد أحمد، وأشرف علي، وخليل أحمد وخلافُهم[2] من ذوِي الضَّلالِ والكُفرِ الجَلي، فجزى اللهُ حضرةَ ذِي الإحسان، المولى أحمد رضا خانْ، عن الإسلام

---

(١) جمال بن محمد الأمير ابن مفتي المالكيّة بمكّة البَهيّة العلاّمة الشيخ حسين المالكي، العالم النبيه الفاضل النّحوي النجيب الكامل، وُلد بمكّة المشرّفة في سنة ١٢٨٥هـ نشأ بها وأخذ عن جماعةٍ من أفاضل أهلها، فجدّ في الطلب، ولازَم عمَّه الشيخ عابد مفتي المالكيّة، وأخذ عنه المعقولَ والمنقول، ولازَم العلاّمةَ الشيخ عبد الوهّاب البسري ثمّ المكّي الشّافعي، وقرأ عليه في المعقول، ولما برعَ درّس بالمسجد الحرام، وأفاد وصنّف، وتوظّف عضواً بدائرة مجلس المعارف، ثمّ عُيّن أيضاً رئيساً بمحكمة التعزيرات الشرعيّة من طرف أمير مكّة الشّريف حسين بن علي، توفّي عام ١٣٤٩هـ بمكّة المكرّمة. (المختصر من كتاب "نشر النَّور والزَّهر" ر: ١٥٢، صـ١٦٣ ملتقطاً).

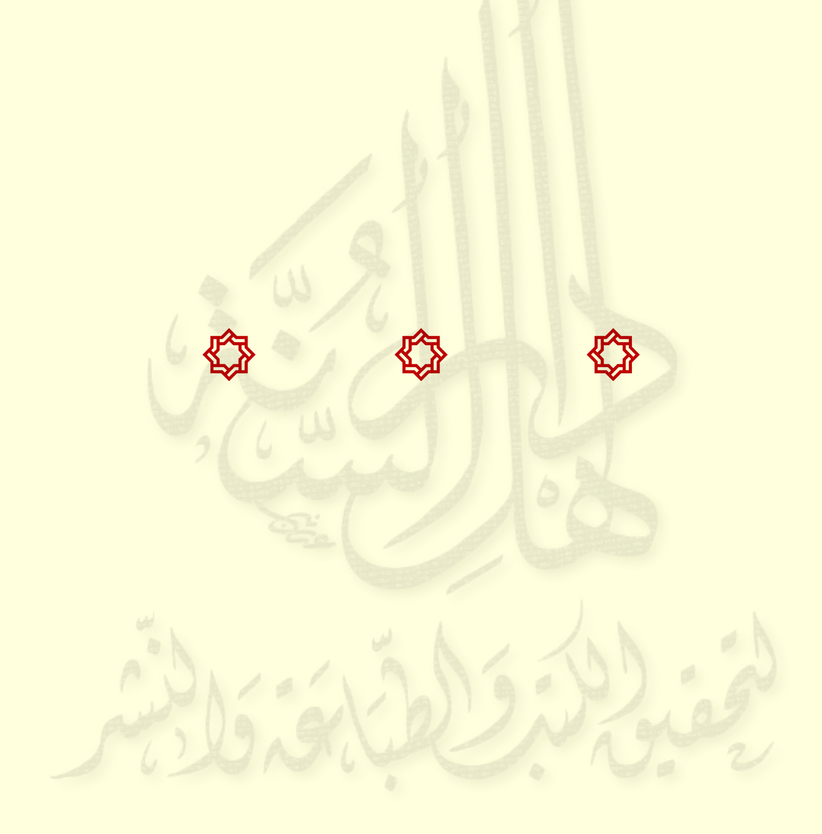
(٢) أي: وغيرهم، كما مرّ اهـ. (مصحّحه).

والمسلمين أحسنَ الجزاء، حيث قامَ بفرضِ الكفاية، ورَدّ عليهم بالرّسالة المسمّاة بـ"المعتمَد المستنَد"، ذابّاً عن الشّريعة الغَرّاء، ووفّقه لما يُحِبُّه ويَرضاه، وبلّغه من الخير ما يتمنّاه، آمين اللّهم آمين! وصلّى اللهُ على سيّدِنا محمّدٍ وعلى آله وصحبِه وسلَّم.

قاله بفمِه، وأمر برقمِه

أحدُ المدرِّسين بالدِّيار الحَرميّة

محمد جمال حفِيد المرحوم الشّيخ حسَين مفتي المالكيّة سابقاً



تقريظ: ١٢

مِن جامِع العلوم، ونابع الفُهوم، حائز العلوم النقليّة، وفائز الفُنونِ العقليّة، الهيّن اللَّين، الخاشِع المتواضِع، نادرة الزّمان، **مولانا الشّيخ أسعد بن أحمد الدَهّان**[1]، المدرِّس بالحرم الشّريف، دام بالفيض والتشريف:

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

حمداً لمن أبّد الشّريعةَ المحمّديّةَ على مَدى الأيّام، وأيّدَ الملّةَ الحنيفيّةَ بأسِنّةِ أقلامِ العلماءِ الأعلام، وقيَّضَ لها في كلّ عصرٍ من الأعصار، حُماةً وأنصاراً ذوِي عزائمَ وأخطار، يحمُون حوزتَها ويقوُّون صولتَها، ويُقرُّرون حجّتَها، ويُوَضِّحُون محجتَها، وهكذا في كلّ عصرٍ يتجدّد النَّصر، ويحصل للعدوِّ القَهر، حتىّ يتمَّ الأَمر، والصّلاةُ والسّلامُ على مَن سَنَّ سنّةَ الجِهاد، وأمَرَ بتجريدِ سُيوفِ الحُجَجِ من الأغماد، لردعِ

(١) الشيخ أسعد بن العلاّمة أحمد بن أسعد الدهّان، الحنفي المكّي، وُلد بمكّة المشرّفة سنة ١٢٨٠هـ، ونشأ بها (ت١٣٣٨هـ)، وحفظ القرآن المجيد مع كمال التجويد، وصلّى به التراويحَ بالمسجد الحرام مراراً وتكراراً، وجدّ واشتهر في طلب العلوم، فقرأ على جملة من المشايخ العِظام علماء البلد الحرام، منهم: العلاّمة الجليل الشيخ رحمة الله الكيرانوي الهندي، والعلاّمة عبد الحميد الداغستاني الشّرواني، وحضرة نور محمد البِشاوري الحنفي، وقرأ على إسماعيل نوّاب في المنطق والتصوّف وغيرهما، وأخذ عنه خلقٌ كثيرٌ وانتفع به جمعٌ غفير، ووظّفه أميرُ مكّة المشرّفة الشريف حسَين بن علي مُساعد القائم مقامية في فصل القضايا الشّرعيّة، وجعله شيخاً على أهل مدرسة السليمانيّة، وصيّره عضواً بـ"مجلس التعزيرات الشرعيّة"، وعرض عليه مرّةً نيابةَ القضاء بالمحكمة الشرعيّة فاعتذر ولم يقبلها، وأقامَه رئيساً على هيئة "مجلس تدقيقات أمور المطوّفين" بالبلد الأمين. (المختصر من كتاب "نشر النَّور والزَّهر" ر: ١٠٦، صـ١٢٩ ملتقطاً).

أهلِ الكُفرِ والعِناد، والبَغيِ والفَساد، وعلى آله وأصحابه الذين هُم لِحزب اللهِ نُجوم، ولحزبِ الشّيطانِ الخاسِر رُجوم، وبعد:

فقد اطّلعتُ على هذه الرّسالةِ الجليلة التي ألّفها نادرةُ الزّمان، ونتيجةُ الأوان، العلاّمةُ الذي افتخرتْ به الآواخِرُ على الأوائل، والفهّامةُ الذي ترك بتبيانه سَحبان[1] باقل، سيّدِي وسَنَدِي، الشّيخ أحمد رضا خانْ البَرَيْلْوِي -مكّن اللهُ مِن رِقاب أعادِيه حُسامَه، ونشَرَ على هَام عِزِّه أعلامُه- فوجدتُها حِصناً مشيّداً على الشّريعةِ الغَرّاء، رفعت على دعائمِ الأدلّةِ التي لا يأتِيها الباطلُ من بين يدَيها ولا مِن خَلفِها، ولا تنهض شُبهُ المُلحِدين للقيام لدَيها؛ فإنّها متواريةٌ من خَوفِها، سلّت صوارمُ الحُججِ القطعيّة على عقائد الكافرين، ورَمتْ بشُهبِها شياطينَ المبطِلين، خفضتْ هَامَهُمْ بذلك السَّيفِ المسلول، وأشهرتْ فضيحتُهم بين أربابِ العقول، حتّى ظهر ظهورَ الشّمسِ في رابعة النَّهار ارتدادُهم، أولئك الذين لعَنَهُم اللهُ فأصمَّهم وأعمى أبصارَهم، وتحقّق بما اعتقدُوه انسلاخُهم من الدِّين القوِيم، أولئك الذين لهم في الدّنيا خِزي، ولهم في الآخرةِ عذابٌ عظيم!.

فلعمري! إنّ هذا لهو التأليفُ الذي يفتخر به العالمون، ولمثل هذا فليعملِ العامِلون، فجزَى اللهُ مؤلِّفَها عن الإسلام والمسلمين خيراً؛ فإنّه قَلَّدَ أجيادَهم قلائدَ النِّعَم، ونصَرَ الدِّين بما أحكَمَه من محكم، هذا التأليفُ الذي بإدحاضِ حجّةِ الخصم حكم، لا زالتْ أيّامُه مُشْرِقَةُ السَّنَا، وبابه كعبةُ المرام والمُنى، ما ترنّم بمدحِه مادِح، وصدَحَ بشُكرِه صادِح، وصلّى اللهُ على سيّدِنا محمّدٍ وعلى آلِه وصحبِه وسلَّم.

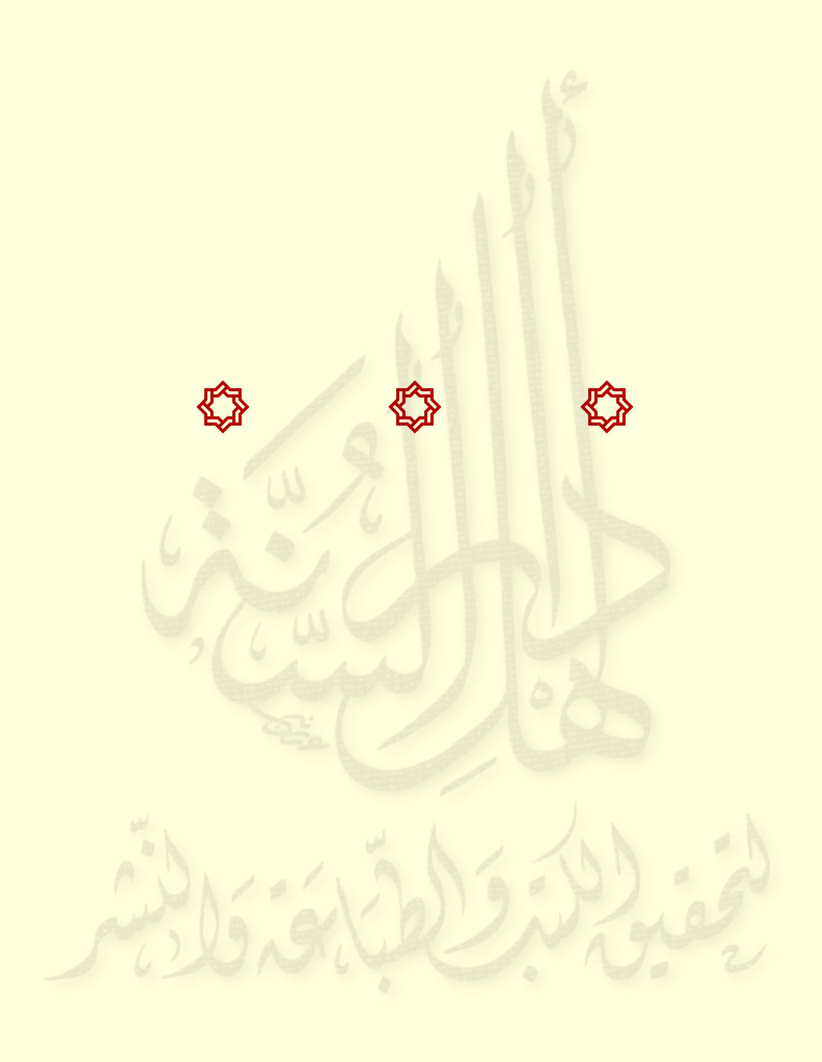
---

(١) يقال للرّجل الذي يكون فصيحَ اللّسان: السَّحبان.

قاله بفمِه، ورقمه بقلمِه، خادمُ الطلبة راجي الغُفران

أسعد بن أحمد الدَّهّان عفا الله عنه

وعليكم السّلام ورحمة الله وبركاته!



تقريظ: ١٣

مِن الفاضِل الأديب، الأريب اللَّبيب، الحاسِب الكاتب، الرَّفيع المراتب، حَسنة الأوان، مولانا **الشّيخ عبد الرّحمن الدَهّان**[1]، دام بالمَنِّ والإحسان:

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أقام في كلّ عصرٍ أقواماً وفَّقهم لخدمتِه، وأيّدَهم لدَى مُناضَلةِ المُلحِدين بنُصرتِه، والصّلاةُ والسّلامُ على سيّدِنا محمّدٍ الذي أذَلّ ببَعثتِه أهلَ الكُفر والطُغيان، وعلى آلِه وأصحابِه الذين أخمدُوا نارَ الجَهلِ فظهَرَ نُورُ اليقين واضح العيان، وبعد:

(١) عبد الرّحمن ابن المرحوم العلّامة أحمد الدهّان بن أسعد الحنفي المكّي العالم العلّامة، وُلد بمكّة المشرّفة في سنة ثلاث وثمانين ومئتين وألف، وبها نشأ في حفظ صيانة وصلاح وديانة، وحفظ القرآن المجيد وجوّده، وصلّى به التراويح بالمسجد الحرام، وشرع في طلب العلوم، فقرأ على الشيخ رحمة الله الكيرانوي الهندي في النّحو والتوحيد والفقه وأصوله والتفسير والحديث والمعاني والبيان وغير ذلك، وحضر درسَ الشيخ عبد الحميد الدّاغستاني في "الترمذي"، وقرأ على الشيخ حضرة نور البِشاوري، ولازَمه ملازمةً كبيرة، وتوظّف بمدرسة الشيخ رحمة الله المذكور ليعلّم الطلبةَ بها فلبث فيها سنين، وقام بالوظيفة أحسن قيام، ونتج على يده كثيرٌ من التلامذة، ثمّ جُعل من جملة العلماء الموظّفين المدرّسين بالمسجد الحرام من طرف أمير مكّة الشّريف حسين، فتصدّر للتدريس به وعرضتْ عليه نيابةُ القاضي بالمحكمة الشرعيّة وغيرها من الوظائف المتعلّقة بالحكومة، وهو صالحٌ ديّن صاحب تواضُع وخمول، منفردٌ عن النّاس لا يرغب مخالطتَهم، متضلع من العلوم فلكيٌّ ماهر، توفّي ليلةَ السبت الثاني عشر من ذي القعدة سنة سبع وثلاثين وثلاثمئة وألف.

(المختصر من كتاب "نشر النَّور والزَّهر" ر: ٢٦٠، صـ٢٤١، ٢٤٢ملتقطاً).

فلا شكَّ أنّ القومَ المسؤولَ عنهم أهلُ الحميةِ الجاهليّة، مارِقُون من الدِّين كما يمرُقُ السَّهمُ من الرَّمية، مستحِقّون في الدّنيا ضربَ الرِّقاب(١)، ويومَ العرضِ والحسابِ أشدَّ العَذاب، فلعَنَهم اللهُ وأخزاهُم، وجعَلَ النّارَ مَثواهم!.

اللّهم كما وفّقتَ مَن اختصصتَه مِن عِبادِك لقَمعِ هؤلاء الكَفَرَةِ المتمرّدِين، وأهّلتَه للذَبِّ عمّا يدعو إليه النبيُّ الأمين، فانْصُره نَصراً تُعِزّ به الدِّين، وتنجز به وعدَ ﴿وَكَانَ حَقّاً عَلَيْنَا نَصْرُ الْـمُؤْمِنِينَ﴾ [الرُّوم: ٤٧]، لا سيّما عمدةَ العلماء العاملِين، زُبدةَ الفضلاءِ الرّاسخِين، علّامةَ الزّمان، وأحدَ الدّهر والآوان، الذي شهِدَ له علماءُ البلدِ الحرام، بأنّه السيّدُ الفَردُ الإمام، سيّدِي ومَلاذِي، الشّيخ أحمد رضا خانْ البَرَيْلْوي، متّعنا اللهُ بحياتِه والمسلمين، ومنَحَنِي هَديَه؛ فإنّ هَديَه هَديُ سيّدِ المرسَلين،

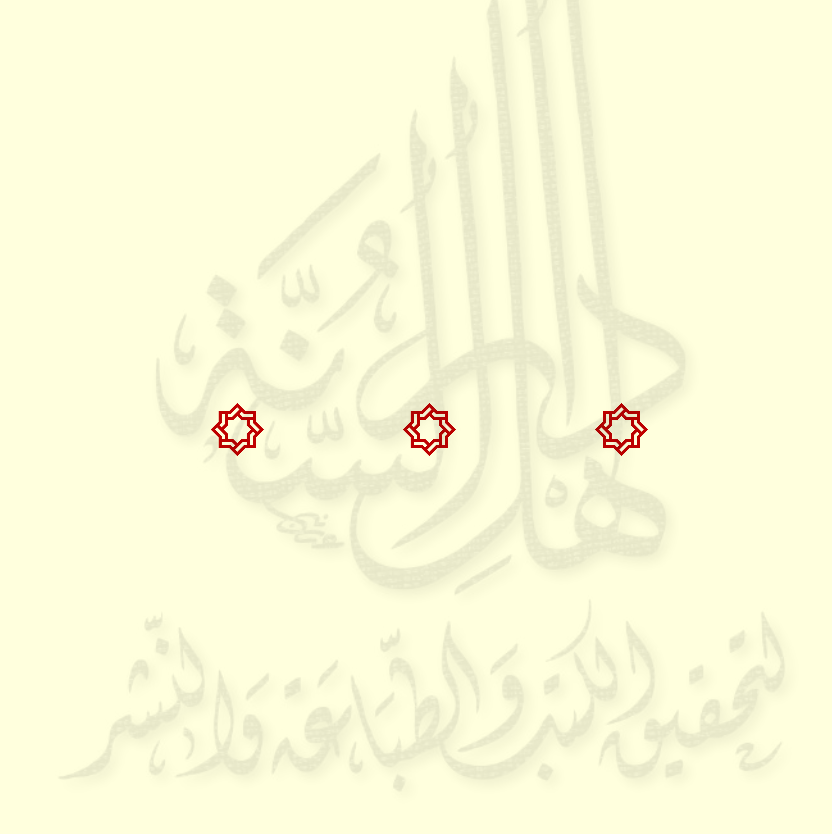
(١) اعلم أنّ ضربَ الرِقاب في الدّنيا، إنّما هو إلى الحُكّام دون العَوام، كما أنّ التعذيبَ في العُقبى ليس إلّا بيد ذِي الجلالِ والإكرام، أمّا غيرُ السّلاطين ووُلاةِ الأمور، فإنّما وظيفتُهم الردُّ باللِّسان، والطردُ بالبيان، وتحذيرُ المسلمين عن مخالَطة الشّياطين، ورفعُ الأمر إلى وُلاة الأمر، ولا يكلِّف اللهُ نفساً إلّا وسعَها، بل قد صرّحُوا في الكتب الفقهيّة: "أنّ مَن قتلَ مرتدّاً بدُون إذنِ السّلطان يعزِّره السّلطانُ"، هذا في الممالك الإسلاميّة، فكيف بغيرها؟!؛ فإنّه تقتلُه الحُكّامُ إن قتل المرتَدَّ، فيكون فيه إلقاءٌ بالأيدي إلى التهلُكة، واللهُ تعالى يقول: ﴿وَلاَ تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]، وفيه تعريضُ نفسِه المسلمةِ للقتل بنفسٍ كافرة، وفي حديث عمرَ وعبدِ الله بن عمر رضي الله عنهما قالا: قال رسولُ الله ﷺ: «لَزوالُ الدّنيا أهوَن على الله مِن قتلِ رجلٍ مسلمٍ» رواه الترمذي [في "الجامع" أبواب الدّيات، باب ما جاء في تشديد قتل المؤمن، ر: ١٣٩٥، صـ٣٣٨، بطريق شعبة، عن يعلى بن عطاء، عن أبيه، عن عبد الله بن عَمرو أنّ النبيَّ ﷺ قال: «لَزوالُ الدّنيا أهوَنُ على الله مِن قتلِ رجلٍ مسلمٍ»] والنَّسائي [في "السنن" كتاب تحريم الدّم، باب تعظيم الدم، ر: ٣٩٩٣، الجزء ٧، صـ٨٦]، فليتنبّه لذلك، فأينما وقعتْ هذه الأحكام، فإنّما هي للسّلاطين والحُكّام، كما صرّح به في نفس هذه التقاريظِ عدةُ أعلام اهـ.

وحفِظَه من جميعِ جِهاتِه على رغمِ أُنوف الحاسِدين، ﴿رَبَّنَا لاَ تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ الْوَهَّابُ﴾ [آل عمران: ٨]، وصلّى اللهُ على سيِّدِنا محمّدٍ وعلى آلِه وصحبِه وسلَّم.

قاله بفمِه، ورقمه بقلمِه، معتقِداً بجنانه

الرّاجي من ربّه الغُفران

عبد الرّحمن بن المرحوم أحمد الدَهّان



تقريظ: ١٤

مِن الفاضِل المستقيم على الدِّين القويم، والحقِّ القديم، المدرِّس بـ"المدرسة الصَّولتية" بمكّة المحميّة، **مولانا الشيخ محمّد يُوسف الأفغاني**[1]، حفظ بـ"السَّبع المثاني":

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

سبحانك يا مَن تفرّدتَ بالكِبرياء! وتنزّهتَ عن سِمَةِ النقصِ والكذبِ والفَحشاء! أحمدُك حمدَ مَن اعترفَ بعَجزِه، وأشكُرُك شُكرَ مَن توجّه إليك بأسرِه، وأصلّي وأسلِّمُ على سيّدِنا محمّدٍ خاتمِ أنبيائِك، وخلاصةِ أهلِ أرضِك وسمائِك، وآلِه وأصحابِه عمدةِ أصفيائِك، ومَن تبِعهم بإحسانٍ إلى يوم لقائِك، وبعد:

فإنّي قد اطّلعتُ على هذه الرّسالةِ، التي ألَّفها الفاضِلُ العلّامة، والحَبرُ الفهّامة، المستمسِكُ بحَبلِ الله المتين، الحافظُ مَنارَ الشّريعةِ والدِّين، مَن قصرتْ لسانُ البلاغة عن بلوغِ شُكرِه، وعجَزَ من القيام بحقِّه وبرِّه، الذي افتخرَ بوُجودِه الزّمان، مولانا الشّيخ أحمد رضا خانْ، لا زال سالِكاً سبيلَ الرَّشاد، وناشِراً ألْوِيَةَ الفضلِ على رُؤوس العِباد، وأدامه اللهُ للذَبِّ عن الشّريعةِ الغَرّاء، ومكّن حُسامَه مِن رِقاب الأعداء.

فوجدتُها قد هدمتْ مُعظَمَ أركانِ عقائدِ المفسِدين المرتدِّين، الذين أرادُوا ﴿أَن يُطْفِؤُواْ نُورَ الله بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللهُ إِلَّا أَن يُتِمَّ نُورَهُ﴾ [التوبة: ٣٢]، إرغاماً لأُنوف الحاسِدين، وقد أودعت الحكمةُ وفصل الخطاب؛ إذ هي مسلَّمةٌ عند أُولي الألباب، ولا عبرةَ بمَن أنكَر عليها ممن أضَلَّه الله، ﴿وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ

---

(١) ذكره في "الإجازات المتينة" النّسخة الرّابعة صـ٦٥. وفي "تذكرة خلفاء أعلى حضرة" صـ١١٧-١١٩.

عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَن يَهْدِيهِ مِن بَعْدِ اللهِ﴾ [الجاثية: ٢٣]، شعر:

قد تنكِر العينُ ضوءَ الشّمسِ مِن رَمد   وينكِر الفمُ طعمَ الماءِ من سقم

والله! إنّهم قد كفَرُوا، وعن رِبقةِ الدِّين قد خرجُوا ﴿فَتَعْساً لَّهُمْ وَأَضَلَّ أَعْمَالَهُمْ﴾ [محمّد: ٨]، ﴿أُوْلَئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللهُ فَأَصَمَّهُمْ وَأَعْمَى أَبْصَارَهُمْ﴾ [محمّد: ٢٣]، نسأله السّلامةَ من تلك الاعتقادات، والعافيةَ من هاتيك الخُرافات، فجزى اللهُ مؤلِّفَها عن المسلمين خيرَ الجزاء، وأنعَمَ علينا وعليه بحُسنِ اللِّقاء، آمين يا ربّ العالمين!.

قاله بفمِه، ورقمه بقلمِه معتقِداً له بجنانه

أضعَفُ خَلقِ الله، خادمُ طلبةِ العلم

محمّد يوسف الأفغاني، بلّغه اللهُ الأماني



تقريظ: ١٥

مِن ذي الفضلِ والجاه، أجلُّ خلفاءِ الحاج المولوي الشّاهْ إمداد الله، مدرِّس الحرم الشّريف والمدرسة الأحمديّة، بمكّة المحميّة، مولانا **الشّيخ أحمد المكّي الإمدادي**[1]، لا زال محفوظاً بإمداد الهادي:

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

له الحمدُ والآلاءُ، مَن شيَّدَ أركانَ الإسلام ونصَبَ أعلامَها، وضَعضعَ بُنيانَ اللّئام ونكَسَ أزلامَها، وجعَلَ سيِّدَنا محمّداً للرُّسُل قفلاً وللأنبياء خِتامَها، أشهدُ أن لاَ إلهَ إلّا اللهُ وحدَه لا شريكَ له، إلهٌ واحدٌ صَمدٌ تنزَّهَ عن جميع النقائص، وعمّا يتفوّه به أهلُ الزّيغ والشّرك، تعالى اللهُ عمّا يقول الظالمون، وأشهدُ أنّ سيِّدَنا ومولانا محمّداً خيرَ الخَلق قاطبةً، الذي خصَّه اللهُ بعِلم ما كان وما يكون، وهو الشّفيعُ المشفَّع، وبيدِه لواءُ الحمد، آدم ومَن دُونه تحت لوائِه يوم يبعثون، وبعد:

فيقول العبدُ الضعيف الرّاجي لُطفَ ربِّه اللَّطيف، أحمد المكّي الحنفي القادري الجِشتي الصّابري الإمدادي: إنّي اطّلعتُ على هذه الرّسالة المشتملة على أربع توضيحاتِ المؤيَّدة بالأدلّة القاطعة، والبراهين المبَرهنة بالكتاب والسنّة، كأنّها أسِنّةٌ في

---

(١) أحمد بن ضياء الدِّين البَنقالي الأصل، المكّي مولداً، الحنفي العالم، وأخذ العلمَ وقرأه على الشّيخ رحمة الله [كيرانْوي] الهندي ثمّ المكّي، فإنّه قد حضر لَدَيه في عدة الفنون كالنَّحو والمنطق والأصلَين والمَعاني والبيان والتفسير والحديث والفقه وغيرها، وقرأ عليه غيرُه أيضاً، ودرّس وأفاد وتكررتْ منه سفراتٌ إلى أراضي البَنغالة، وكان يبثّ العِلم فيها، وله تأليف سمّاه: "تحفة الكِرام في فضائل البلدِ الحرام" و"ديوان" في الخطب الجمعيّة، وكان ينظِّم الشّعر باللِّسان الفارسي. (مختصر "نشر النَّور والزَّهر" ر: ٤٧، صـ٨٠، ٨١ ملتقطاً).

قلوب المُلحِدين، فرأيتُها صمصامةً ماضيةً على رِقاب الكفَرَةِ الفَجَرَة الوهابيّين، فجزى اللهُ مؤلِّفَها خيرَ الجزاء، وحشَرَنا اللهُ وإيّاه تحت لواءِ سيِّدِ الأنبياء، كيف لا وهو البحرُ الطمطام، أتى بالأدلّة الصّحيحة غيرِ سِقام، وأحقُّ أن يقالَ في حقِّه: إنّه قائمٌ لنُصرة الحقّ والدِّين، وقمَعِ أعناقِ المَلاحِدة والمتمرّدِين، ألا! وهو التقيُّ الفاضِل، والنقيُّ الكامل، عمدةُ المتأخّرين، وأُسوةُ المتقدّمين، فخرُ الأعيان، مولانا المولوي الشّيخ محمّد أحمد رضا خانْ، كثّر اللهُ أمثالَه، ومتّع المسلمين بطُولِ حياتِه، آمين!.

لا ريب أنّ هؤلاء مكذِّبون للأدلّة صريحاً، فيحكم عليهم بالكُفر، فعلى الإمام -أيّد اللهُ به الدِّين، وقصَمَ بسَيف عدلِه أعناقَ الطُغاةِ المبتدعةِ والمفسِدين، كهؤلاء الفِرق الضالّة الباغين، والزنادقة المارِقين- أن يطهِّرَ الأرضَ من أمثالهم، ويريح النّاسَ من قبائح أقوالِهم وأفعالِهم، وأن يبالِغَ في نُصرةِ هذه الشّريعة الغَرّاء، التي ليلُها كنَهارِها ونهارُها كلَيلِها، فلا يضلّ عنها إلّا هالِك، ويشدِّدَ على هؤلاء العقوبةَ إلى أن يرجعوا إلى الهُدى، وينكفّوا عن سُلوك سبيل الرّدى، ويتخلّصوا من شرّ الشّرك الأكبر، ويُنادي على قطع دابِرهم إن لم يتُوبُوا بـ"الله أكبر"؛ فإنّ ذلك من أعظَم مهمّاتِ الدِّين، ومِن أفضَل ما اعتَنَى به فضلاءُ الأئمّةِ وعظماءُ السّلاطين، وقد قال الإمام الغزالي رحمه الله تعالى في نحو هؤلاء الفِرق: "إنّ القتلَ[1] منهم أفضلُ من قتلِ مئةِ كافرٍ"[2]؛ لأنّ ضررَهم بالدِّين أعظَم وأشَدّ؛ إذ الكافرُ تجتنبه العامّةُ لعلمِهم بقُبح مآلِه، فلا يقدر على غوايةِ أحدٍ منهم، وأمّا هؤلاء فيظهرون للنّاس بزَيِّ العلماء والفُقراء والصّالحين، مع انطوائهم على

---

(١) هذا إلى سلطان الإسلام لا غير، كما تقدّم التصريحُ به آنفاً. اهـ.

(٢) "فيصل التفرقة" الفصل ٨، تفصيل ما يكفر وما لا يكفر به، صـ٦٥ ملتقطاً.

العقائد الفاسِدةِ والبِدَعِ القبيحة، فليس للعامّة إلّا ظاهرُهم الذي بالَغوا في تحسينِه، وأمّا باطنُهم المملوءُ من تلك القبائح والخبائث، فلا يُحيطون به ولا يطّلعون عليه؛ لقُصورهم عن إدراك المخائل الدالّة عليه، فيغترّون بظواهرهم، ويعتقدون بسببِها فيهم الخيرَ، فيقبلون ما يسمعون منهم من البِدَع والكُفر الخفيّ ونحوهما، ويعتقدونه ظانِّين أنّه الحقّ، فيكون ذلك سبباً لإضلالهم وغوايتِهم، فلهذه المفسدةِ العظيمة قال الإمامُ الولي محمّد الغزالي -عليه رحمة الباري-: "إنّ قتلَ[1] الواحدِ من أمثال هؤلاء، أفضلُ من قتلِ مئةِ كافرٍ"[2]. وكذا في "المواهب اللدُنيّة": "أنّ مَن انتقص من شأن النّبي ﷺ فيقتل"[3]، فكيف مَن عابَ اللهَ والنبيَّ ﷺ من باب أَولى، فإلى الله المشتكى والنَّجوى.

اللّهم أرِنا حقائقَ الأشياء كما هي، واحفظْنا عن الغواية وأهلِها ﴿رَبَّنَا لاَ تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ الْوَهَّابُ﴾ [آل عمران: ٨]، واغفرْ لنا ولوالدينا ومشايخنا يومَ الحساب، وارزقْنا رِضاك، واجعلْنا مع الذين أنعمتَ عليهم من الأحباب.

هذا ما قاله بلسانِه، وزَبَرَه ببنانه، الرّاجي عفوَ ربِّه الباري

أحمد المكّي الحنفي ابن الشيخ محمّد ضياء الدّين القادري الجِشتي الصابري الإمدادي

المدرِّس بالحرم الشّريف المكّي وبالمدرسة الأحمدية بمكّة المحميّة ١٣٢٤هـ

غفر اللهُ ذنوبَهما، وكان له ناصراً ومعِيناً، حامداً ومصلّياً مسلِّماً

---

(١) تقدّم مراراً وفي نفس هذا الكلام: أنّه ليس لغير سلطان الإسلام. اهـ.

(٢) "فيصل التفرقة" الفصل ٨، تفصيل ما يكفر وما لا يكفر به، صـ٦٥ ملتقطاً.

(٣) "المواهب اللدُنية" المقصد ٤، الفصل ٢، القسم ٤، حكم مَن انتقصه أو سبّه، ٢/ ٦٨٢.

تقريظ: ١٦

مِن العالم العامِل، والفاضِل الكامِل، **مولانا محمّد بن يوسف الخيّاط**[1] أدامه الله على سَوي الصّراط:

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله وحدَه، والصّلاةُ والسّلامُ على مَن لا نبيَّ بعدَه، سيّدنا محمّد ﷺ [وبعد]:

مَن وجد من هؤلاء الأصنافِ الذين حكى عنهم حضرةُ الفاضِل المؤلِّف أحمد رضا خانْ -شكَرَ اللهُ سعيَه- ما في هذه الرّسالة من هذه المنكَرات الفاحشة، التي في غاية الغَرابة، التي لا يصدُر مثلُها عمَّن يؤمِن بالله واليومِ الآخِر، لا شكَّ أنّهم ضالُّون مضِلُّون كفّار، يخشى منهم الخطرُ العظيمُ على عوام المسلمين، خصوصاً في الأصقاع التي لا ينصر حكّامُها الدِّين؛ لكونهم لَيسُوا من أهلِه، ويجب على كلّ مسلمٍ التباعُدُ عنهم، كما يتباعَد من الوقوع في النّار، وعن الأسُود الفاتكة، ويجب على كلّ مَن قدر من

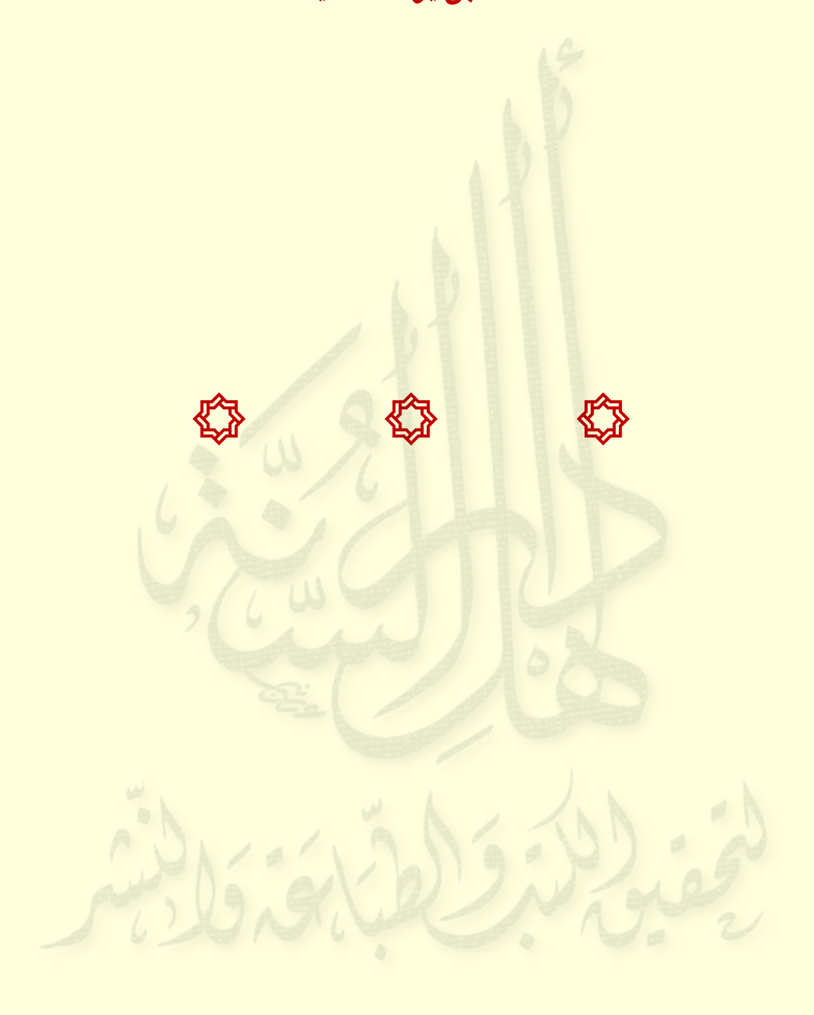
---

(١) محمد بن يوسف الخيّاط المكّي الشّافعي، أحد أجلّاء علماء البلدِ الحرام، العلّامة الفَلكي، المؤرّخ المحقِّق، الأمجد الفاضل، الفائق في اكتساب الفضائل. وُلد بمكّة المشرّفة، ونشأ بها، وأكبّ على كسب العلوم وتحصيلها من أفاضل مكّة، ولازم دروس العلّامة السيّد بكري شطا، ودرّس في الحرم الشريف، وانتفع به الناس. وكانت له همّة عالية في إنشاء مدرسة عمومية للأهالي بمكّة المشرّفة، فبدأ أوّلاً في بيته بباب الدريبة، وسافر إلى جاوه، ثمّ رجع إلى مكّة وبقي بها، ولم يوافقه الوقت والحال، وعورض في بعض أموره إلى أن سافر ثانياً إلى بلاد جاوه، وتوفّي هناك. ("نثر الدرر في تذييل نظم الدرر" الباب ٢، حرف الميم، ر: ٧٤، الجزء ٢، صـ٥٨٧، ٥٨٨ ملتقطاً).

المسلمين على خذلانِهم، وقمعِ فسادِهم، أن يقومَ بما استطاع من ذلك، كما فعل حضرةُ المؤلِّف الفاضل -شكر اللهُ سعيَه- وله اليدُ الطُولى عند الله ورسوله، والله تعالى أعلم.

كتبه الحقيرُ

محمد بن يوسف خيّاط



تقريظ: ١٧

مِن الشيخ الجليل المقدار، الرّفيع المنار، **مولانا الشيخ محمد صالح بن محمّد بافَضل**[١] أدام اللهُ فيوضَه على الصِّغار والكِبار:

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

أحمدُك اللّهم يا مجيبَ كلِّ سائل! وأصلِّي وأسلِّم على مَن هو لنا إليك أشرَفُ الوسائط والوسائل، رغماً على أنفِ كلِّ مجادِلٍ مُعانِد، وطرداً لكلّ مُصادِرٍ في ذلك ومُطارِد، وأسألك الرِّضا عن العلماء الأماثِل القائمِين بخدمة الشّريعة، فلا أحد لهم في ذلك مُماثِل، أمّا بعد:

فإنّ اللهَ -جلّتْ عَظَمتُه وعظُمتْ مِنّتُه- قد وفّق مَن اختاره من عِبادِه للقيام، بخدمة هذه الشّريعة الغَرّاء، وأمدَّه بثواقب الأفهام، فإذا أظلَمَ ليلُ الشُّبهةِ أطلَعَ من

---

(١) صالح بافَضل بن محمد بن عبد الله بن يحيى بن عمر، ابن صاحب الوقف الشهير بمكّة بوقف بافَضل حسين، الشّافعي المكّي. العالم العلاّمة، النجيب اللوذعي، النبيه المفنّن، الكامل الألمعي. وُلد بمكّة المشرفة في سنة سبع وسبعين ومئتين وألف، ونشأ بها، وحفظَ كثيراً من المتون. وجدّ في طلب العلم، فقرأ أوّلاً على شيخ العلماء محمد سعيد بابصَيل وغيره، وحضر دروسَ السيّد أحمد دَحلان، ثمّ لازَم السيّدَ بكري شَطا، فتفقّهَ عليه وتدرّب على يدَيه، وانتفاع به الانتفاع التامّ، وأجازه إجازة عامة بسائر مروياته عن مشايخه، وأذن له بالتدريس فتصدّر له، ودرّس بالمسجد الحرام، فأقبلت عليه الطلبة، وانتفع به كثيراً من الأنام. وكان ذا تقرير حسن، وتعليق مستحسن. ألّف "حاشية على شرح المنهج" للعلاّمة ابن حجر الهيتمي، وله بعض رسائل منها: "رسالة في تحريم نوع من اللباس المسمّى باللاس". توفّي بمكّة في سنة ثلاث وثلاثين وثلاثمئة وألف، ودفن بالمعلاة، وخلّف ابنين: عبد الله، وصالح، وبيتاً واحدة. ("نظم الدرر في اختصار نشر النَّور والزهر" الباب ٥، حرف الصاد، ر: ٥٠١، الجزء ٢، صـ٤٤٨ ملتقطاً).

سماء علمِه بدراً، وهو العالمُ الفاضلُ الماهرُ الكامل، صاحبُ الأفهام الدّقيقة، والمَعاني الرّفيعة، حضرةُ المؤلِّف لكتابه الذي سمّاه "المعتمَد المستنَد"، وتصدَّى فيه للردّ على أهل البِدَعِ والكُفرِ والضَّلالِ بما فيه مقنعٌ لذوِي البصائر، ومَن هو بطريق الحقّ لا يجحد، وهو الإمام أحمد رضا خانْ، وبيّن في رسالته هذه التي تصفّحتُها مختصر[1] كتابِه المذكور، وبيّن لنا أسماءَ رُؤساءِ الكُفرِ والبِدَعِ والضَّلال، مع ما هُم عليه من المفاسِد وأكبر المصائب، فباؤوا بخُسرانٍ مبين، وعليهم الوبالُ إلى يوم الدِّين، فقد أحسَنَ المؤلِّفُ في ابتداعِ هذا التصنيف، وأجاد في اختراعِ هذا الترصيف، فشكَرَ اللهُ سعيَه، وأمدَّه بالبراهين لقَمع المُلحِدين، بجاه سيِّد المرسَلين سيِّدنا محمّد، صلّى الله تعالى عليه وعلى آله وأصحابه أجمعين، آمين ياربّ العالمين!.

رقمه الرّاجي عفوَ ربِّه والفضلَ

محمّد صالح بن محمّد بافَضل



(١) أي: حُسام الحرمَين.

تقريظ: ١٨

مِن الفاضِل الكامل، ذو مَحاسِن الشّمائل، والفيض الربّاني، **مولانا الشيخ عبد الكريم النّاجِي الدّاغستاني**[1] حفظ من شرّ كلِّ حاسدٍ وشاني:

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

وبه نستعين

الحمد لله ربّ العالمين، والصّلاةُ والسّلامُ على سيّدنا محمّدٍ وآله وصحبه أجمعين، أمّا بعد:

فإنّ هؤلاء المرتدِّين، قد مرقُوا من الدِّين، كما يمرق الشَّعرةُ من العَجِين، كما قاله النبيُّ الأمين، وكما صرّح به صاحبُ هذه الرّسالة المسطرة، بل هُم الكفَرَةُ

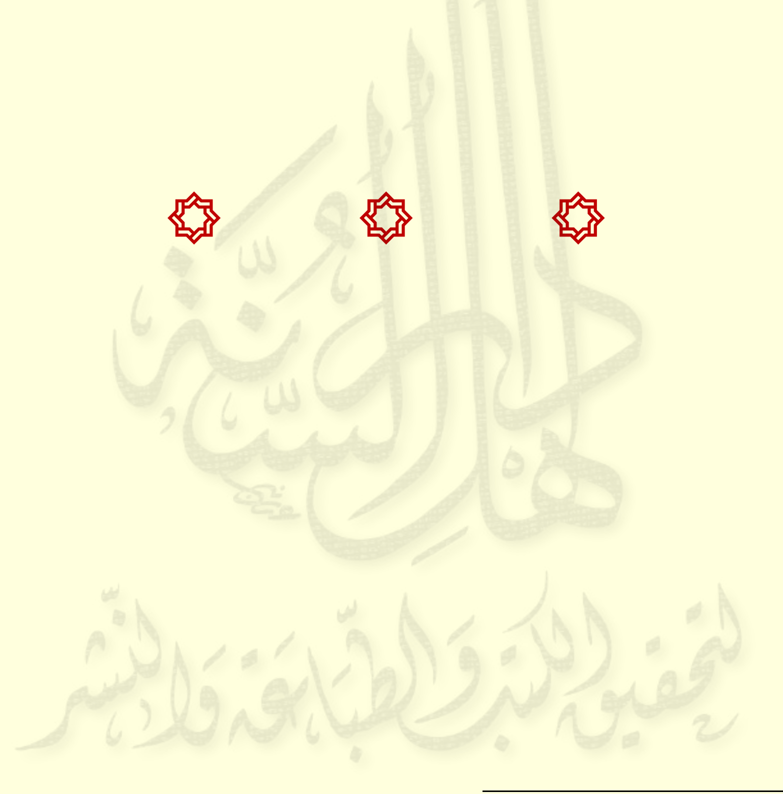
---

(١) السيّد عبد الكريم بن حمزة الداغستاني، الشّافعي. نزيل البلدِ الحرام، العالم العلّامة، الإمام الكبير في أكثر الفنون، والحبر العلم الشهير، المواظب على الجمعة والجماعة، والمجتهد في العبادة. وُلد ببلدة "دَرْبَنْدْ" سنة سبع وستّين ومئتَين وألف، ونشأ بها، وحفظ القرآنَ المجيد، واشتغل بتحصيل العلوم على علمائها. ثمّ ذهب إلى ديار بكر، وتمّم طلبه هناك على من بها من العلماء الأفاضل، وحاز الفضائل، وأجازه سائر شيوخه، وأذنوا له بالتدريس، فدرّس في ديار بكر، وتصدّى له في سنة ثمان وثمانين، ولبث بها إلى سنة ست وتسعين. ثمّ رحل إلى مصر وأقام بها سنة واحدة، ثمّ قدم مكّة المشرفة وجاور بها، وحضَرَ دروسَ الشيخ عبد الحميد الداغستاني الشّافعي، ولازَمه، وقرأ عليه "تحفة العلّامة ابن حجر"، و"سنن أبي داود"، وأجازه بمروياته، ولبِث يدرّس بالمسجد الحرام، وبخلوته الكائنة بمدرسة الداودية في سائر الفنون، وتخرّج به علماء أفاضل كثيرون مدرّسون، توفّي بمكة سنة ١٣٣٨هـ. ("نظم الدرر في اختصار نشر النَّور والزهر" الباب ٥، حرف العين، ر: ٥٢٢، الجزء ٢، صـ٤٦٨، ٤٦٩).

الفَجَرَة، قتلُهم واجبٌ على مَن له حدٌّ[(١)] ونصلٌ وافر، بل هو أفضَلُ مِن قتلِ ألفِ كافر، فهُم الملعونُون، وفي سلكِ الخُبثاءِ منخرطُون، فلعنةُ الله عليهم وعلى أعوانِهم، ورحمةُ الله وبركاتُه على مَن خذَلَهم في أطوارِهم. هذا، وصلّى اللهُ على سيّدِنا محمّدٍ وآله وصحبه أجمعين.

خادم العلم الشّريف في المسجد الحرام

عبد الكريم الدّاغستاني



(١) وهو سلطانُ الإسلام من ممالك الإسلام -أعزّ اللهُ نصرَه إلى يوم القيام- أمّا عامّةُ المسلمين فإنّما لهم الردُّ باللِّسان، والحذرُ بالجنان، وتنفيرُ الإخوان عن استماع كلام كلِّ شيطان، فإنّما يكلِّف اللهُ نفساً وسعَها اهـ.

تقريظ: ١٩

مِن الشّارب مِن مَنهلِ الإيمان اليماني، الفاضل الكامل البالغ منتهَى الأماني، مولانا الشيخ سعيد بن محمد اليماني[١]، لا زال محفوظاً ومحظوظاً بأطائب التهاني:

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

نحمدك اللّهم حمدَ أهلِ ودادِك، مَن وفّقتَهم للعمل على وفقِ مُرادِك، فأدُّوا ما حُملوا من أعباءِ الدِّيانة، مع شُهودِهم العجزَ والاستكانة، لولا أن أمددتَهم بالفتح والإعانة، ونسألك اللّهمَ في سلكِهم انتظاماً، ومن مقسَم الفضل معهم اقتساماً، ونصلِّي ونسلِّم على مَن فقَّه وعلَّم، وأُوتيَ جوامع الكَلِم، وعلى آله الميامِين، وأصحابه أصحابِ اليمين، أمّا بعد:

فإنّ من جلائل النِّعم التي لا نثبت في ساحةِ شكرِها، أن قيَّضَ الشيخَ الإمام، والبحرَ الهُمام، بركةَ الأنام، وبقيةَ السَّلَف الكِرام، أحدُ الأئمّة الزُهّاد، والكاملين العُبّاد، أحمد رضا خانْ، للردّ على هؤلاء المرتدّين الضالّين المضِلِّين، المارِقين من الدِّين، مُروقَ السَّهم من الرَّمية؛ إذ لا يشكّ ذُو لُبٍّ في رِدّتِهم وضلالهم ومُروقِهم من الدِّين، جعل اللهُ التّقوى زادَه، ورزقَنِي وإيّاه الحُسنى وزيادة، وأناله من الخيرات ما أراده، آمين بجاه الأمين!.

---

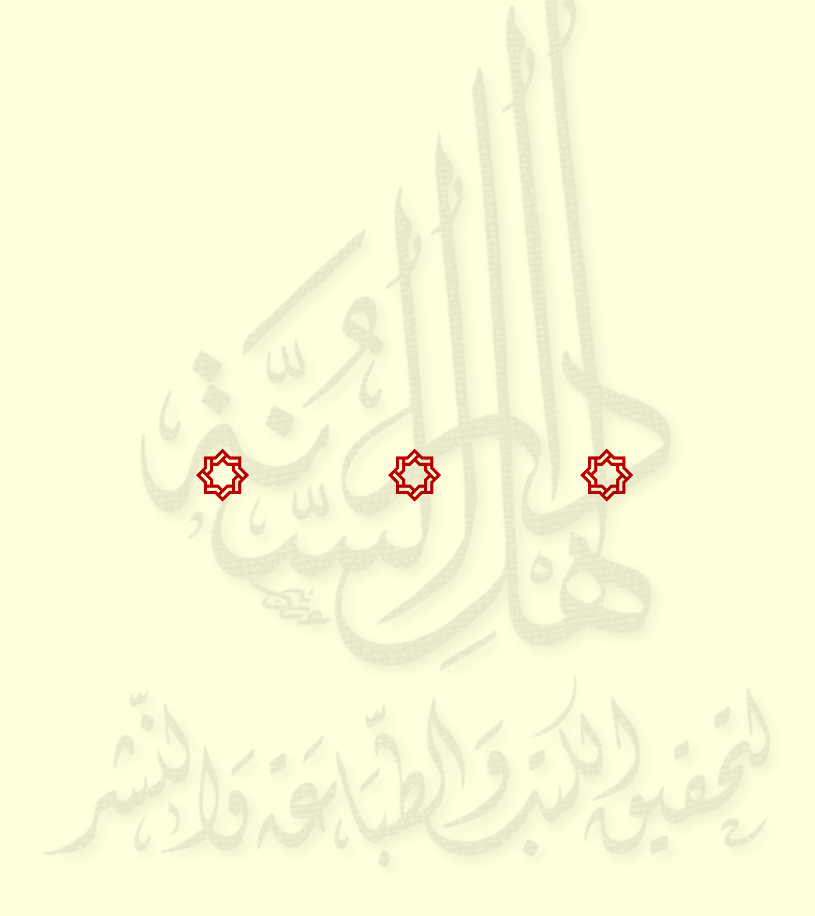
(١) سعيد بن محمد اليماني، وُلد رحمه الله عام ١٢٦٥هـ، تلقّى العلمَ عن السيِّد أحمد دَحلان، والسيِّد بَكري شطا وغيرهما من علماء المسجد الحرام في عهده، توفّي رحمه الله عام ١٣٥٢هـ بمكّة المكرّمة. ("سِير وتراجم بعض علمائنا في القرن الرّابع عشر للهجرة" صـ١٢٠).

رقمه أقلُّ الخليقة، بل لا شيءَ في الحقيقة، فقير رحمة ربِّه

وأسيرُ وصمةِ ذنبِه، خوَيدم طلبة العلم في المسجد الحرام

سعيد بن محمّد اليماني

غفره اللهُ له ولوالدَيه ولمشايخه ولجميع المسلمين، آمين!



تقريظ: ٢٠

مِن الفاضل الحاوي، للدّلائل والدَّعاوي، الحائد الزّاوي، عن كلّ المُساوِي، مولانا **الشيخ حامد أحمد محمّد الجدّاوي**[1]، حفظ عن شرّ كلّ غبيٍّ وغاوي:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

وصلّى اللهُ على سيِّدِنا محمّدٍ، وعلى آله وصحبِه وسلَّم

الحمدُ لله العَلي الأعلى الذي ﴿جَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُواْ السُّفْلَى وَكَلِمَةُ الله هِيَ الْعُلْيَا﴾ [التوبة: ٤٠]، سبحانه مَن إلهٌ تنزَّه وُجوباً عن الزُّور والبُهتان، وعن إمكانِ النقائص وسماتِ الحُدوث والإمكان، سبحانه وتعالى عمّا يقول الظالمون عُلوّاً كبيراً.

والصّلاةُ والسّلامُ على أفضلِ خَلقِ الله على الإطلاق، وأوسَعِهم عِلماً وأكمَلِهم في الخُلق والأخلاق، مَن آتاه اللهُ علمَ الأوّلِين والآخِرين، وختَمَ به النُبوّةَ ختماً حقيقيّاً فهو خاتمُ النّبيين، كما عُلم ذلك من ضروريّاتِ الدِّين، التي ثبتتْ بسواطعِ أدلّةِ البراهين، سيِّدُنا ومولانا محمّدُ بن عبدِ الله، الذي هو أحمدُ المبشَّر به على

---

(١) السيّد محمد حامد بن أحمد بن عوض، وُلد في ضبا عام ١٢٧٧هـ، وطلب العلمَ بالمدينة المنوّرة، ثمّ انتقل إلى الأزهَر، ثمّ سافَر إلى جدّة عام ١٣١٩هـ، وعام ١٣٢٤هـ تولّى إدارةَ مدرسة "الفلاح" بجانب الدّروس التي كان يُلقِيها، وعام ١٣٣٠هـ انتقل إلى مكّة وعُيّن مديراً لمدرسة "الفلاح"، وكان رحمه الله يُلقي دروسَه في المسجد الحرام بحصوةِ بابِ "الصفا"، وكان رحمه الله قصير القامة، ممتلِء الجسم، يمتاز بورعِه وتقواه وبُعده عن مظاهر الأُبَّهَة والعظمة، ولما أعلنت الثورةُ العربيّة في شعبان عام ١٣٣٤هـ عيّنه الشريفُ حسَين قاضياً بمحكمة جدّة الشّرعيةِ فشعر بمَلل، فاستقال وسافَر إلى الهند وظلّ فيها إلى أن توفّي عام ١٣٤٢هـ بمنزل المحسِن الموفّق الشيخ محمد زينل. ("سير وتراجم" صـ٢٣٦).

لسانِ ابنِ مريم المسيح المفرَد الأوحَد، صلّى اللهُ عليه وعلى جميعِ الأنبياءِ والمرسَلين، وعلى آله وأصحابِه والتابعين، ومَن تبِعَهم بإحسانٍ من أهل السنّةِ والجماعة أجمعين، ﴿أُوْلَئِكَ حِزْبُ الله أَلَا إِنَّ حِزْبَ الله هُمُ الْـمُفْلِحُونَ﴾ [المجادلة: ٢٢]، جعل اللهُ مع التأييد والتأبيد سنَّتَهم وأسِنتّهم وألسِنتَهم وأقلامَهم رماحاً في نُحور المارِقين من الدِّين، كما يمرق السَّهمُ من الرّمية، يقرأون القرآنَ لا يجاوِز حَناجِرَهم ﴿أُوْلَئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [المجادلة: ١٩] أمّا بعد:

فقد طالعتُ هذه النُبذةَ(١) التي هِي أنموذجُ "المعتمَد المستنَد"، فوجدتُها شذرةً من عَسجَد، وجَوهرةً من عقودِ درٍّ وياقُوتٍ وزَبرجَد، قد نظَّمها بيد الإجادة، في سلك إصابة الصّوابِ في الإفادة، العمدةُ القُدوة، العالمُ العامِل، الحَبرُ البَحر، الرّحب العذب المحيط الكامل، المحبوب المقبول المرتضى، محمودُ الأقوال والأفعال، مولانا الشيخ أحمد رضا، متّعنا اللهُ والمسلمين بحياتِه، ونفَعَه ونفعنا وإيّاهم في الدّارَين بعلومِه ومصنَّفاتِه، تدلّ على أنّ أصلَها حجّةُ حقٍّ بالغة، وشمسُ هُدى باهرةٌ بازِغة، لأدمغة الأباطيلِ دامغة، ولظُلماتِ شُبهاتِ أهلِ الزّيغ ماحيةٌ ماحِقة، حتّى أَضْحَتْ بأنوارها وحقِّ الحقِّ زاهقة! كيف وهي لُبابٌ في بابِها، ومصيبةٌ في جوابِها؛ إذ لا شكَّ أنّ مَن تلطّخ بالأنجاس المنفرةِ من أرجاس بِدَعِ العقائدِ المكفّرة، كان حَرِيّاً بأن يكفَّر، ويُحذَر عنه كلُّ أحدٍ ولو كافراً ويُنفَر؛ إذ هو أكبرُ الكبائر، وحاشا أن يكونَ من الأكابر، بل هو أصغَرُ الأصاغر، ويجب على كلّ عاقلٍ أن يعظَه ولا يعظِّم، وكيف ومَن يهنُ اللهَ فما له

(١) أي: حُسام الحرمَين.

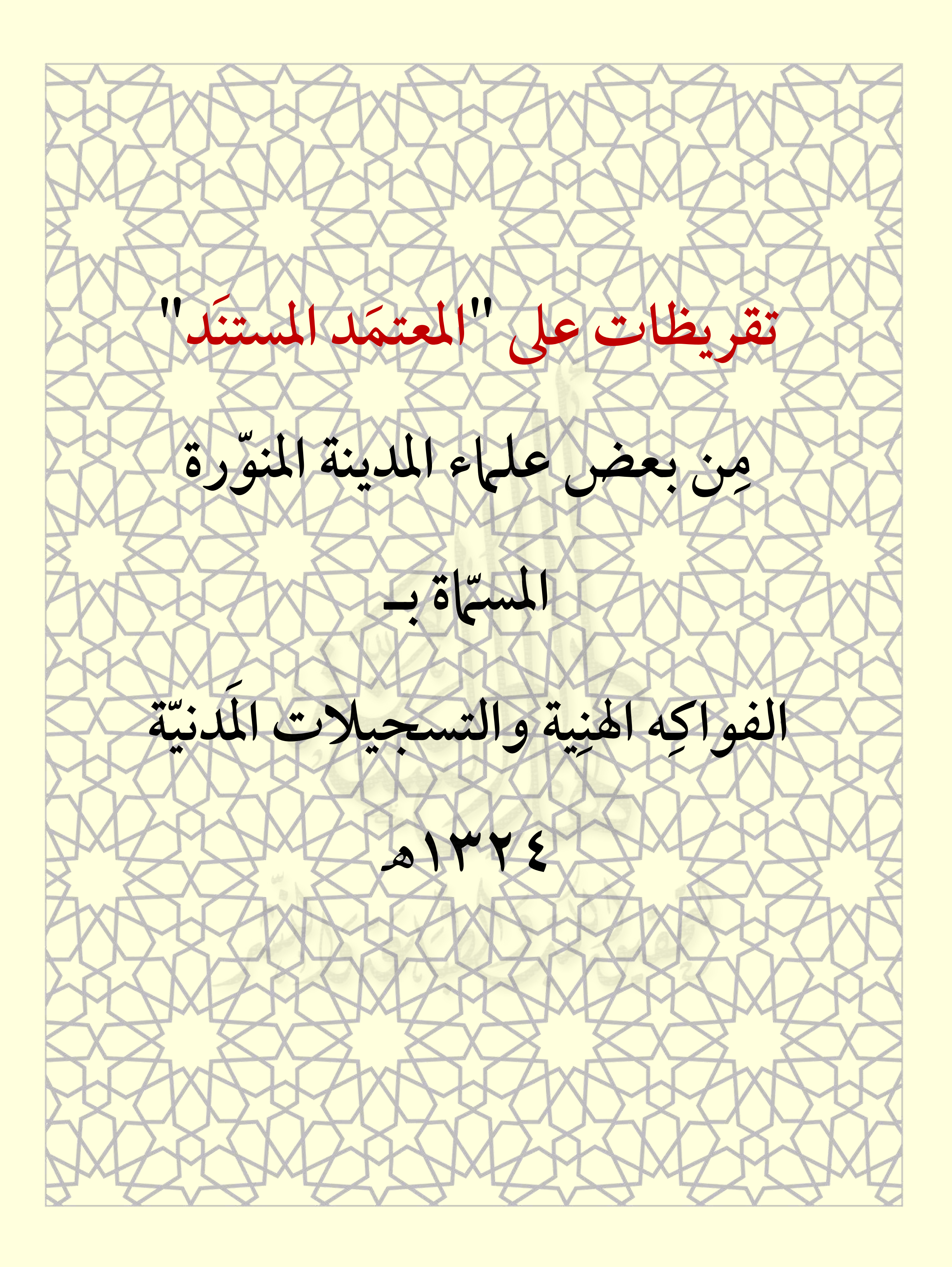
مكرم، فإن صَلُح حالُه وإلّا وجبَ بالتي هي أحسَنُ جِداله، فإن تابَ وإلّا وجَبَ[1] قتلُه وقِتالُه، وكان في مستقرّ سقر مآلُه، ألا! وإنّ القلمَ أحدُ اللِّسانَين، وإنّ اللِّسانَ أحدُ السِّنانَين، وإنّ حسمَ رِقابِ البِدَعِ المكفّرةِ أحدُ الحُسامَين، وإنّ إحسانَ المجادَلة بقواطع الحُججِ أحدُ الجهادَين ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللهَ لَمَعَ الْـمُحْسِنِينَ﴾ [العنكبوت: ٦٩]، ﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ❊ وَسَلَامٌ عَلَى الْـمُرْسَلِينَ ❊ وَالْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الصّافات: ١٨٠-١٨٢].

حامد أحمد محمّد



(١) أي: إن كان القائلُ شرذمةً قتلهم سلطانُ الإسلام، وإن كانتْ لهم فئةٌ قاتَلَهم بجنود الإسلام، وأمّا العلماءُ والعامّةُ فلهم الردُّ عليه بالتحرير والتقرير، كما أفاد بقوله: ألا وإنّ القلم ...إلخ اهـ.





تقريظات على "المعتمَد المستنَد"

مِن بعض علماء المدينة المنوّرة

المسمّاة بـ

الفواكِه الهنِية والتسجيلات المَدنيّة

١٣٢٤هـ


دار أهل السنة
للتحقيق الكتب والطباعة والنشر

تقريظ: ٢١

مِن تاج المفتِين، وسراج المتّقِين، مفتِي السّادة الحنفيّة، بمدينة الأمينة الصفيّة، ناصر السنّةِ بالنّجدةِ والبأس، **مولانا الشيخ المفتي محمد تاج الدِّين إلياس**[1] لا زال مبجّلاً عند الله وعند النّاس:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿رَبَّنَا لاَ تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ الْوَهَّابُ﴾ [آل عمران: ٨]، ﴿رَبَّنَا آمَنَّا بِمَا أَنزَلْتَ وَاتَّبَعْنَا الرَّسُولَ فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ﴾ [آل عمران: ٥٣]، سبحانك جلّ شأنُك، وعزَّ سلطانُك، وسطع برهانُك، وسبق إلينا إحسانُك، تقدّستْ ذاتُك وصفاتُك، وتنزّهتْ عن المعارِض آياتُك وبيّناتُك، نحمدُك على أن هديتَنا لدِين الحقّ، وأنطقتَنا بلسانِ الصّدق، وأرسلتَ إلينا سيّدَ الأنبياء، وخاتمَ الرُّسل الأصفياء، سيّدنا محمّد بن عبد الله، ذا الآياتِ الباهرة، والحُجج السّاطعةِ القاهِرة، والمعجزاتِ الباقياتِ الظاهرة، فآمنّا به واتّبعناه ووقّرناه ونصرناه، فلك الحمدُ كما يجب والثناءُ الجميل، على ما هديتَنا إليه من سواءِ السّبيل، فصلِّ يا ربَّنا وسلِّم على هادِينا إليك، ودالِّنا عليك، صلاةً تليق بك منك إليه، وسلِّم وبارِك كذلك عليه، وآلِه وذَوِيه، وأجزْ حَمَلَةَ شريعتِه في كلّ عصر، وحُماةَ دِينه في كلّ

(١) الشيخ محمد تاج الدّين بن مصطفى إلياس، وُلد في المدينة المنوّرة، وتوفّي فيها قبل سنة ١٣٢٩هـ. كان مفتياً للحنفية، وتتلمذ على الشيخ عبد الغني المجدِّدي الدّهلوي المهاجِر المدني. (ذكره علي حافظ في "فصول من تاريخ المدينة المنوّرة" الفصل ١ المدينة المنوّرة عبر التاريخ، صـ٤٠. وانظر: "تاريخ الدَّولة المكّية" صـ١١٦ تعريباً).

مصر، بأفضلِ ما تجازِي به المحسنِين، وبأوفَرِ ما تثيب به المتّقين، وبعد:

فقد اطّلعتُ على ما حرّرَه العالم النّحرير، والدرّاكةُ الشّهير، جناب المَولى الفاضل الشيخ أحمد رضا خانْ من علماء أهل الهند -أجزل اللهُ مثوبتَه، وأحسَنَ عاقبتَه- في الردّ على الطوائف المارِقة من الدِّين، والفِرَقِ الضالّةِ من الزَّنادقةِ المُلحِدين، وما أفتى به في حقِّهم في كتابه "المعتمَد المستنَد"، فوجدتُه فريداً في بابِه، ومجيداً في صوابِه، فجزاه اللهُ عن نبيِّه ودِينه والمسلمين خيرَ الجزاء، وبارَك في حياتِه حتّى يزيحَ به شبهُ أهلِ الضلالةِ الأشقياء، وأكثَر في الأمّة المحمديّة أمثالَه وأشباهَه وأشكالَه، آمين!.

الفقير إليه عزّ شأنُه

محمّد تاج الدّين بن المرحوم مصطفى إلياس

الحنفي المفتي بالمدينة المنوّرة، غُفر له




تقريظ: ٢٢

مِن أجلّ الأفاضِل، أمثَل الأماثِل، القوّال بالحقّ، وإن ثقُل وشَقّ، مفتي المدينة [المنوّرة] سابقاً، ومرجع المستفيدِين لاحقاً، الفاضل الربّاني، مولانا **الشيخ عثمان بن عبد السّلام الدّاغستاني**[1]، دام بالتّهاني، وفَوزِ الآمالِ والأماني:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وحدَه، أمّا بعد: فقد اطّلعتُ على هذه الرّسالةِ البَهيّة، والمقالةِ الواضحةِ الجليّة، فوجدتُ مولانا العلّامة، والبَحر الفهّامة، حضرة أحمد رضا خانْ، قد انتدب للردّ على هذه الطائفةِ المارقةِ من الدِّين، الكَفرةِ السّالكةِ سبيلَ المفسِدين، فأظهَر فضائحَهم القبيحةَ في "المعتمَد المستنَد"، فلم يبقَ من نتائجِهم الفاسِدة فيه إلّا وزَيَّفَها، فليكنْ منك التمسُّكُ بتلك العُجالة السَّنيّة، تظفر في بيان الردِّ عليهم بكلّ واضحةٍ دامغةٍ جليّة، لا سيّما المتصدّي لحلّ رايةِ هذه الفِرقة المارِقة التي تدّعى بـ"الوهابية"، ومنهم مدّعِيُ النُبوّةِ غلام أحمد القادياني، والمارِقُ الآخَر المنقِّص لشأن الأُلوهيّةِ والرّسالةِ: قاسم النّانَوتي، ورشيد أحمد الكَنْكوهِي، وخليل أحمد الأنبِهتي، وأشرف علي التانْوِي، ومَن حَذا حذوَهم. فجزى اللهُ خيراً حضرةَ الشيخ أحمد رضا خانْ، فإنّه شفَى

---

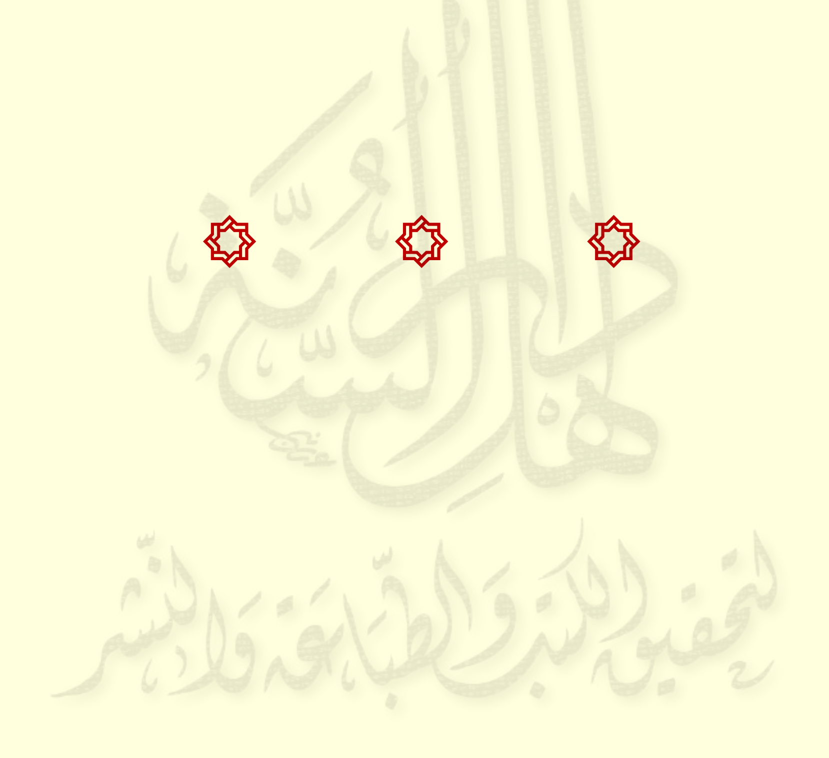
(١) الشيخ عثمان بن عبد السّلام الدّاغستاني، وُلد في المدينة المنوّرة ١٢٠٧هـ، وتوفّي فيها سنة ١٣٢٥هـ. كان من أسرة الحنفية التي كانت بهذا البلد الطيّب تمتاز في الخدمة العلميّة، وأخذ علوم الشّرعية عن الشيخ عبد الغني المجدِّدي الدّهلوي المهاجر المدني، كان مدرِّساً، وإماماً، وخطيباً في المسجد النّبوي، ومفتياً للحنفية. من تصانيفه: "مجموعة الفتاوى" و"سرّ الحرف" و"شرح مسند الإمام أحمد بن حنبل". ("أعلام من أرض النُبوّة" صـ٣٧٣-٣٧٦. و"تاريخ الدّولة المكية" صـ١١٥، ١١٦ ملتقطاً وتعريباً).

وكفَى بما أفتَى به في كتابِه "المعتمَد المستنَد"، المذيَّل بتقاريظ علماءِ مكّة المكرّمة؛ فإنّهم يحقّ عليهم الوبال وسُوءَ الحال؛ لأنّهم من المفسِدين في الأرض، هُم ومَن على منوالهم ﴿قَاتَلَهُمُ اللهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾ [التوبة: ٣٠]، وجزى اللهُ حضرةَ الشيخ أحمد رضا خانْ، وبارَك فيه وفي ذرّيّتِه، وجعلَه من القائلين بالحقّ إلى يوم الدِّين!.

الفقير إلى عفوِ ربِّه القدير

عثمان بن عبد السّلام الداغستاني

مفتي المدينة المنوّرة سابقاً، عفا اللهُ عنه



تقريظ: ٢٣

من الفاضِل الكامل، باهِر الفضائل، ظاهِر الفواضِل، طاهِر الشّمائل، شيخ المالكيّة، ذي اللَمّة الملَكيّة، السيّد الشّريف السرّي، مولانا **الشيخ السيِّد أحمد الجزائري**[1]، دام بالفيض الباطني والظاهري:

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

وعليكم السّلامُ ورحمةُ الله تعالى وبركاتُه، وتأييدُه ومعُونتُه ومَرضاتُه!

الحمد لله الذي جعل أهلَ السنّةِ والجماعةِ معزوزين إلى قيام السّاعة، والصّلاةُ والسّلامُ على سَندِنا وذُخرنا ومَلاذِنا ومعتمَدِنا، سيِّدِنا محمّدٍ إنسان عينِ هذا الوجود، الثابت كمالُه وإجلالُه، ومجدُه وإفضالُه لدَى أهلِ النقلِ والعقلِ والشُّهود، القائلُ: «ما ظهر أهلُ بدعةٍ إلّا أظهَرَ اللهُ لهم حجّتَه على لسانِ مَن شاء مِن خَلقِه»[2]، والقائلُ: «إذا ظهرت البِدَعُ أو الفِتَنُ وسَبُّ أصحابِي، فليُظهِرِ العالمُ علمَه، ومَن لم يفعل ذلك، فعلَيه لعنةُ الله والملائكةِ والنّاسِ أجمعين، لا يقبل اللهُ منه صَرفاً ولا عدلاً»[3]، والقائلُ:

---

(١) أحمد بن أحمد الجزائري، وُلد في المدينة المنوّرة، كان من سلالة الشيخ السيّد عبد القادر الجيلاني البغدادي، وفي سلسلته مجازاً، وكان مفتي المالكية بالمدينة المنوّرة، كان حيّاً سنة ١٣٣٠هـ.

("أعلام من أرض النبوّة" صـ٣٣٧-٣٤١. و"تاريخ الدولة المكّية" صـ١١٥ تعريباً).

(٢) أخرجه الدَيلمي في "المسند" حرف الميم، الجزء ٣، قـ١٧، عن ابن عبّاس رفعه: «ما ظهر أهلُ بدعةٍ قطّ، إلّا أظهَرَ اللهُ فيهم حجّتَهم على لسانِ مَن شاء مِن خَلقِه».

(٣) أخرجه الخطيب في "الجامع لأخلاق الرّاوي" باب اتخاذ المستملي، أصحاب الكُنى، إملاء فضائل الصحابة ومناقبهم والنشر لمحاسن أعمالهم وسوابقهم، ر: ١٣٥٤، ٢/١١٨، عن مُعاذ بن جبل قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إذا ظهرت الفِتَنُ -أو قال-: البِدَعُ وسَبُّ أصحابِي،

=

«أَ ترعون عن ذكر الفاجرِ؟! متى يعرفه النّاسُ؟ اذكرُوا الفاجِرَ بما فيه؛ يحذره النّاسُ»

رواه ابنُ أبِي الدّنيا[1] والحكيمُ[2] والشِّيرازيُ[3] وابنُ عدِي[4] والطَبَرانيُ[5] والبَيهقيُ[6]

= فليُظهِرِ العالمُ علمَه، فمَن لم يفعل ذلك، فعليه لعنةُ الله والملائكةِ والنّاسِ أجمعين، لا يقبل اللهُ له صَرفاً ولا عدلاً».

(١) أخرجه ابن أبي الدّنيا في "ذمّ الغِيبة" تفسير الغِيبة، باب الغِيبة التي يحلّ لصاحبها الكلام بها، ر: ٨٣، صـ٢٧، عن بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جدّه ﵁ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «أ ترعون عن ذكر الفاجرِ؟! متى يعرفه النّاس؟ اذكرُوه بما فيه؛ يحذره النّاس».

(٢) أخرجه الحكيم الترمذي في "النَّوادر" الأصل ١٦٦ في ذكر الفاجِر [بما فيه للتحذير منه] ر: ١٠٦٩، صـ٣٩١، بطريق بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جدِّه -رضوان الله عليهم- قال: قال رسولُ الله ﷺ: «أ ترعون عن ذكر الفاجِر؟! متى يعرفه النّاس؟ اذكرُوه بما فيه؛ يحذره النّاسُ».

(٣) انظر: "كنز العمّال" الكتاب ٣ من حرف الهمزة في الأخلاق من قسم الأقوال، الباب ٢ في الأخلاق ...إلخ، الفصل ٣ في أخلاق وأفعال ...إلخ، ر: ٨٠٦٧، ٣/ ٢٣٨، نقلاً عن الشّيرازي في "الألقاب".

(٤) أخرجه ابن عدي في "الكامل" من ابتداء اسمه ممن ...إلخ، أسام شتّى ممن ابتداء أساميهم جيم، تحت ر: ٣٦١، ٢/ ٤٣٠، عن بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جدّه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «أ ترعون عن ذكر الفاجر؟! اذكرُوا الفاجرَ بما فيه؛ يحذره النّاس».

(٥) أخرجه الطَبَراني في "المعجم الكبير" باب الميم، بهز بن حكيم عن أبيه عن جدّه، ر: ١٠١٠، ١٩/ ٤١٨، عن بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جدّه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «أ ترعون عن ذكر الفاجر؟! اذكروه بما فيه؛ يعرفه النّاسُ».

(٦) أخرجه البَيهقي في "شعب الإيمان" ٦٩ من شعب الإيمان، وهو باب في الستر على أصحاب القروف، ر: ٩٦٦٦، ٧/ ٣١٦٥، عن بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جدّه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «أ ترعون عن ذكر الفاجر؟! اذكرُوه بما فيه؛ كَي يعرفه النّاسُ، ويحذره النّاس».

والخطيبُ[1] عن بهز بن حكيم عن جدِّه[2]، وعلى آله وصحبِه والتابعِين من أهل السنّةِ والجماعةِ، المقلِّدين للأئمّة الأربعة المجتهدِين، أمّا بعد:

فقد اطّلعتُ على ما تضمّنه هذا السّؤالُ مع الإمعانِ، الذي عرَضَه حضرةُ الشيخ أحمد رضا خانْ -متّع اللهُ المسلمين بحياتِه، ومتّعه بطُول العمر والخُلود في جنّاتِه- فوجدتُ ما نقلَه من الأقوال الفَظِيعَة، عن أهل هذه البدعةِ الشَّنيعة، كفرٌ صراح، ومرتكبُها بعد الاستتابة دمُه[3] مُباح، ومؤلِّفُها مستحقٌّ بتكليفِ مضغِ لسانِه، ورضِّ يدِه وبنانِه؛ حيث استخفَّ بمقام الأُلوهِيّة، واستحقر منصبَ الرِّسالةِ العُموميّة، وعظَّم أستاذَه إبليس، وشارَكه في الإغواء والتلبيس، فعلى مَن بسط اللهُ لسانَه من العلماء الأعلام، وأطلَقَ يدَه من الأمراء والحُكّام، أن يجتهدُوا في إزالةِ بدعتِهم باللِّسان والسِّنان، حتّى يستريحَ منهم العِبادُ والبلادُ والأذهان، ألا! وإنّ بمكّة بلدِ الله الأمين، طائفةٌ منهم شياطين، فليحذر العوامُ من مخالَطتهم بالكُلّية؛ فإنّها -والله!- أشدُّ مِن مخالَطة المجذوم في الأذيّة، ومنهم أيضاً عندنا بالمدينة النبويّة، شرذمةٌ قليلةٌ مستترةٌ بالتقيّة، فإن لم يتوبُوا فعَن قريبٍ تنفِيهم المدينة عن مجاوَرتِها؛ لما هو ثابتٌ في الحديث الصّحيح من خاصيّتِها.

---

(١) أخرجه الخطيب في "التاريخ" باب الجيم، ر: ٣٧٤٤، جارود بن يزيد أبو الضحّاك النيسابوري، ر: ٢٢٠٢، ٥/ ٤٩٧، عن بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جدّه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «أَ ترعون عن ذكر الفاجر؟! متى تعرفه النّاس؟ اذكرُوه بما فيه؛ يعرفه النّاسُ».

(٢) أي: عن أبيه، وهو عن أبيه جدّ هذا: مُعاوية بن حيدة القشَيري رضي الله عنه اهـ. (مصحّح).

(٣) هذه الأحكامُ إلى قوله: "ورضّ يده" لسُلطان الإسلام -أيّده الله بنصره- كما سيفصّل الشيخُ آنفاً: أن على العلماء إزالةُ بدعتِهم باللِّسان، وعلى الحُكّام بالسِّنان، وعلى العوام الحذرُ عن مخالَطتهم اهـ.

هذا، ونسأل اللهَ تعالى إن أراد بالنّاسِ فتنةً، أن يقبضَنا إليه غيرَ مفتونِين، وأن يرزقَنا حُسنَ النيّةِ، ويجعلَنا من المخلِصين!.

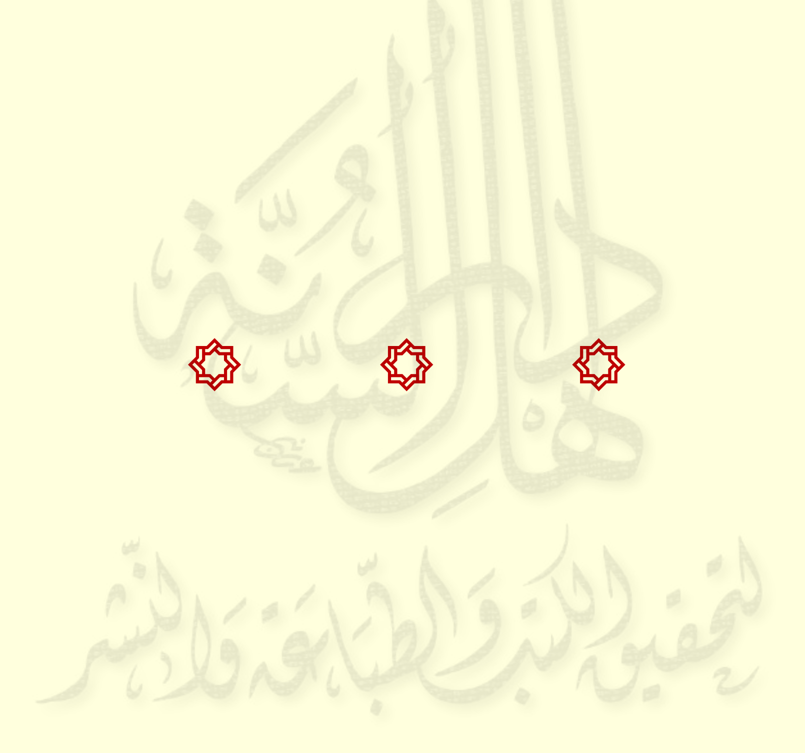
قاله بلسانِه، ورقمه ببنانِه، أحقرُ الورى، وخادمُ العلماء والفقراء

شيخُ المالكيّة، بحرم خير البريّةِ: السيّد أحمد الجزائري المدني مولداً

الأشعَري معتقداً، المالكي مذهباً، القادري طريقةً ونَسَباً

حامداً مصلِّياً ومسلِّماً، معظِّماً مبجِّلاً متمّماً عبده

السيّد أحمد الجزائري



تقريظ: ٢٤

مِن كبير العلماء، وكريم الكُرماء، كنزِ العوارِف، ومَعدَنِ المعارِف، ذي شيبةِ العلماء، الموفَّقِ من السّماء، ذي الفيضِ الملَكوتي، مولانا **الشيخ خليل بن إبراهيم الخَربوتي**(١)، أيّده اللهُ بالنَّصر اللاهُوتي:

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله ربّ العالمين، والصّلاةُ والسّلامُ على خاتمِ النبيّين، سيّدِنا محمّدٍ وعلى آله وصحبِه أجمعين، والتابعِين لهم بإحسانٍ إلى يوم الدِّين، أمّا بعد:

فتحريرُ علماء الإسلام، المقرَّر في هذا المقام، هو الحقُّ المبينُ الواجبُ اعتقادُه بإجماع علماء المسلمين، حسبما حقَّقه العالمُ العلّامةُ الفاضل الكامل المَولوي أحمد رضا خانْ البَرَيْلْوي، في كتابه "المعتمَد المستنَد"، أدام اللهُ تعالى نفعَ المسلمين به على الأبَد، واللهُ الهادي إلى الصَّواب، وإليه المرجَع والمآب.

أمَرَ بكَتبه خادمُ العلم الشّريف بالحرم الشريف النّبوي

خليل بن إبراهيم الخربوتي

---

(١) كان مدرّساً بالمسجد النبوي، وذكر صاحب "طيبة وذكريات الأحبّة" أنّه كان من كبار علماء المدينة المنوّرة في عهده. (المجلّة الشهرية "نور الحبيب" عدد أكتوبر/ نوفمبر ٢٠٠٤م، صـ٨١ تعريباً. و"طيبة وذكريات الأحبّه" الفصل ٥: لمع من علماء وفقهاء وأدباء وقرّاء المدينة المنوّرة، الجزء ١، صـ١٣٠).

تقريظ: ٢٥

مِن الضوءِ المنوَّر، والرُّوحِ المصوّر، صورةِ السَّعادة، وحقيقةِ السيادة، ذي الحُسنى وزيادة، ودلائل الخيرات، وجلائل المبرَّات، الحميدِ الرَّشيد، مولانا **السيّد محمّد سعيد**[1]، شيخ الدّلائل، لا زال بالفضائل:

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله الذي به تستنتج المطالِب، وتتيسّرُ المآرِب، حمداً نتمسّك بيُمنِه، ونلجأُ من المخاوِف إلى أمنِه، وصلاةً وسلاماً يتواليانِ ما توالي الَملوان على سيّدِنا محمد، الذي أشرقتْ ببعثتِه السّماءُ والأرض، ولاَذَ به الخلائقُ عند اشتدادِ الهَولِ يومَ العَرض، وعلى آلِه الذين اقتبسُوا النُّورَ من أضوائِه، وحفِظُوا أقوالَه وأفعالَه فهُم لمن بعدَهم في الدِّين قُدوة، وفي الهَدي المحمّدي لكلّ تابعٍ بهم أُسوَة، وبذلك كان الحفظُ بهذه الشّريعةِ الغَرّاءِ مختصّاً بقول الصّادقِ المصدوق: «لا تزال طائفةٌ من أمّتِي ظاهِرين، حتّى يأتيَهم أمرُ الله وهُم ظاهِرون»[2] أمّا بعد:

---

(١) هو محمد سعيد بن محمد المغربي، مفتي المالكية في المدينة المنوّرة، مدرّس وإمام في المسجد النبوي، ومشهور بلقب: "شيخ الدلائل". ("نثر المآثر" صـ٣١ من المخطوط. والمجلّة الشهرية "نور الحبيب" عدد أكتوبر/ نوفمبر ٢٠٠٤م، صـ٧٧ تعريباً).

(٢) أخرجه مسلم في "الصحيح" كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ: «لا تزال طائفة» ...إلخ، ر: ٤٩٥٠، صـ٨٥٧، عن ثوبان قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لا تزال طائفةٌ من أمّتي ظاهرين على الحقّ، لا يضرّهم مَن خذلهم، حتّى يأتيَ أمرُ الله وهم كذلك».
وأيضاً أخرجه مسلم في "الصحيح" كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ: «لا تزال طائفة» ...إلخ، ر:٤٩٥١، صـ٨٥٧، عن المغيرة، قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «لن يزالَ قومٌ من أمّتي ظاهرين على النّاس، حتّى يأتيَهم أمرُ الله وهم ظاهرون».

فإنّ اللهَ -جلّتْ عَظَمتُه وعظُمتْ مِنّتُه- قد وفّق مَن اختارَه من عِبادِه للقيام، بخدمة هذه الشّريعة الغَرّاء، وأمدَّه بثواقب الأفهام، فإذا أظلَمَ ليل الشُّبهةِ أطلَعَ من سماء علمِه بدراً، فصارتْ بذلك محفوظةً عن التغيير والتبديل بين جهابَذةِ العلماءِ النقّادِ جِيلاً بعد جِيل، ومِن أجلِّهم العالمُ العلّامة، والبَّحر الفهّامة، حضرةُ الشيخ المَولوي أحمد رضا خانْ، فقد أجادَ في ردِّه في كتابه "المعتمَد المستنَد" على الزّائغين المرتدِّين، أهل الفساد والنكد، فجزاه اللهُ عن الإسلام والمسلمين خيراً، وصلّى الله على سيّدنا محمّدٍ وآله وسلَّم.

قاله بلسانه، ورقمَه ببنانه، الفقير لربّه

محمّد سعيد بن السيّد محمّد المغربي، شيخ الدّلائل

غفر الله له وللمسلمين!



تقريظ: ٢٦

مِن الفاضِل الجليل، والعالم النبيل، ذي الضياءِ الشّمسي، والنُّورِ القَمري، مولانا **الشيخ محمد بن أحمد العُمري**[١]، دام بالعَيش الهَنِي الغضّ الطري:

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله ربِّ العالمين، والصّلاةُ والسّلامُ على خاتم النّبيين، وإمام المرسَلين، وتابعِيه بإحسانٍ إلى يوم الدِّين، وبعد:

فقد اطّلعتُ على رسالة العالِم العلّامة، والمرشِد المحقِّق الفهّامة، صاحب المعارِف والعوارِف، والمنحِ الإلهيّةِ اللَّطائف، سيّدنا الأستاذ عَلم الدِّين وركنِه، وعماد المستفيد ومتنِه، المُنْلَا الشيخ أحمد رضا خانْ -أمتع اللهُ بوُجوده، وأنار سماءَ العلوم بأنوارِ شُهودِه-، فوجدتُها مكمِّلةَ المقاصِد، ومتمِّمةَ المراصِد، ومقيِّدةَ الشّوارِد، وعذبةَ المصادِرِ والموارِد، قد استحوَذَتْ على شُبهِ المُلحِدين فاجتثّتْها، وأتتْ على أسباب الزَّنادِقةِ فاستأصلتْها، مع وُضوح الأدلّةِ وسُطوعِ البراهين، وعذوبةِ المسالِكِ وصحّةِ الموازِين، فجزاه اللهُ ربُّه عن نبيِّه ودِينِه أحسَنَ الجزاء، ووفّاه أجرَه عن الإسلام وأهلِه بالمِكيال الأَوفى، شعر:

---

(١) هو الشيخ محمد بن أحمد العمري الواسطي، وُلد في الجزائر ببلدة بسكرة سنة ١٢٨٠هـ. عالم، مالكي، حافظ، مدرّس في المسجد النبوي، شاعر، أديب. سنة ١٣٠١هـ هاجَر إلى المدينة المنوّرة، وتوفّي بها سنة ١٣٦٥هـ. ("طيبة وذكريات الأحبّه" الفصل ٤: تراجم لبعض علماء المدينة المنوّرة وأدبائها، الجزء ١، صـ٥٢-٥٤. والمجلّة الشهرية "نور الحبيب" عدد أكتوبر/ نوفمبر ٢٠٠٤م، صـ٧٧ تعريباً).

ولا زال في الإسلام فخراً[1] مشيِّداً   به يهتدي في البرّ والبحر مَن يسري

قاله في ربيع الثاني ١٣٢٤هـ، راجي دعائِه محمّد بن أحمد العُمري

أحد طلبةِ العِلمِ بالحرم النّبوي

العُمري

فإنّ لِي ذمّةٌ منه بتسميتِي محمّداً



۞ ۞ ۞

---

(١) لعلّ الأنسَب: "قصراً" اهـ. (مصحّحه).

تقريظ: ٢٧

مِن السيّد الشّريف النظيف اللَّطيف الماهِر العريف، ذي العزِّ والتشريف، الغني عن التوصيف، حضرة مولانا السيّد **الشيخ عبّاس بن السيّد الجليل محمّد رضوان**[1]، شيخ الدّلائل، عامَلهما اللهُ تعالى في اليوم العبوس بالرِّضوان:

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

سبحانك ربَّنا لا نُحصي ثناءً عليك، ولك الحمدُ منك وإليك، وصلاةً وسلاماً على نبيِّك كاشفِ الغُمّة، وعلى آله وصحبه هُداةِ الأمّة، ما خطَّ قلم، وخفَّ إلى مسارَعةِ الخيرات قدم، أمّا بعد:

فيقول فقيرُ دعاءِ الإخوان، عبّاسُ ابن المرحوم السيّد محمّد رِضوان: أطلقتُ عنان الطرفِ في ميدانِ براعةِ هذه الرّسالة، فوجدتُها رافلةً من السَّدادِ والرَّشاد في حلّتَي جمالةٍ وجلالة، كافلةً بالردِّ على أهلِ البِدَعِ والضَّلالة، فهي "المعتمَد المستنَد"؛ لكونها للمهتدِين مفزِعاً وسَنَد، قد أوضحتْ ما ضلّتْ في إدراك دقائقِه الأفهام، وحقّقتْ ما زلّتْ في حقائقِه الأقدام، كيف لا؟ وهو العلّامةُ الإمامُ الذكيّ الهُمامُ النبيهُ النبيلُ الوجيهُ الجليل، وحيدُ العصرِ والزَّمان، حضرةُ المَولوي أحمد رضا خانْ البَرَيْلْوي

---

(١) الشيخ السيّد عبّاس بن محمد أمين رِضوان، وُلد في المدينة المنوّرة سنة ١٢٩٣هـ، وتوفّي هناك سنة ١٣٤٦هـ، وكان مدرِّساً في المسجد النّبوي، وشيخ الدّلائل وشاعراً وعالماً شافعياً وماهراً في علم الحديث. من تصانيفه في علم مصطلحات الحديث: "فتح البرِّ لشرح بلوغ الوطر"، وفي علم الرّواية: "إعلامُ النّاسِ بأسانيد السيِّد عبّاس"، وفي علم أصول الفقه: "عمدة الطلاّب"، وفي علم الفرائض: "كفايةُ الطلّاب" وغير ذلك من المؤلَّفات.

("أعلام من أرض النُبوّة" صـ٢٧٧-٢٧٩. و"تاريخ الدّولة المكيّة" صـ١١٩ تعريباً).

الحنفي، لا زال رَوضاً يانعاً بالَمعارِف، وبدراً سائراً في مَنازِل لطائفِ العوارِف، أجزَلَ اللهُ لي وله الثواب، ومَنَحَنِي وإيّاه حُسنَ المآب، ورزقنا جميعاً حُسنَ الخِتام بجوار خيرِ الأنام، وبدرِ التمام، عليه وعلى آله وصحبه أفضلُ الصّلاةِ وأتمُّ السّلام.

كاتبُه خادمُ العلمِ ودلائلِ الخيرات، في مسجد أفضل المخلوقات

عبّاس رضوان في اليوم السّابع من ربيع الثاني

عباس بن السيّد محمد رِضوان

بفضل بارئِه يدخل الجِنان



دار السنة لتحقيق الكتب والطباعة والنشر

تقريظ: ٢٨

مِن الفاضلِ العَقول، أحدِ الفُحول الطيّب الزَّكي الفَطِن الذَّكي، الغُصنِ المزيَّن بالطيبِ المغرسي، مولانا **الشيخ عُمر بن حمدان المَحْرَسِي**[1]، ذكره الفَوزُ والفلاحُ وما نسي:

---

(١) الشيخ عمر بن عمر بن حمدان المَحرسي التُونسي المكّي المدني (١٢٩٢هـ-١٣٦٨هـ/ ١٨٧٥م- ١٩٤٩م) المدرِّس بالمسجد الحرام وبمدرسة الصَّولتية، ومحدِّث، وقد لُقّب محدِّث الحرمَين الشّريفَين. وُلد بجربة سنة ١٢٩١هـ، ولما بلغ من عمره ١٣ سنة جاء مع والده مكّة المكرمة وحجّ، ثمّ ارتحل مع والده إلى المدينة المنوّرة فاتخذها مَسكناً ومستقراً، وأكمل حفظَ القرآن عن ظهر قلب في سنة ونصف، ثمّ اشتغل بطلب العلوم، فقرأ على العلّامة السيّد أحمد بن إسماعيل البَرزنجي، مفتي الشّافعية بالمدينة المنوّرة، ومن أشياخه: العلّامة المحدِّث الشيخ شعيب الدكالي، والعلّامة المعمر البركة الشيخ أبو النصر بن عبد القادر الخطيب، والعلّامة حافظ العصر ومحدِّثه أبو الإسعاد السيّد عبد الحي بن عبد الكبير الكتّاني. درّس في "مدرسة الفلاح" ما ينوف عن خمس سنين، ثمّ في سنة ١٣٥١هـ أقيم مدرِّساً في "مدرسة الصَّولتية" فهو يدرّس فيها، وله دروس في الحرم الشريف المكّي. كان مجازاً في العلوم والسّلوك من المجدِّد الإمام أحمد رضا خانْ البَرَيْلوي -عليه رحمة الله القوي-، وجمع أسانيدَه اختصاراً في كتابه "ذوي العرفان ببعض أسانيد عمر حمدان" وتلميذُه الشيخ محمد ياسين الفاداني المكّي ألّف في حياته، وجمع أحوالَه وأسانيده في كتابه "مَطمح الوِجدان في أسانيد الشيخ عمر حمدان" ثمّ بعد ذلك لخّصه. وأجاز المحدِّث الأعظم بباكستان العلّامة محمد سردار أحمد (١٣٨٢هـ/ ١٩٦٢م) سنة ١٣٦٥هـ، وشيخ الإسلام العلّامة قمر الدين السيالوي، رئيس جمعية علماء باكستان (١٤٠١هـ/ ١٩٨١م) في إثناء زيارتها الحرمين الشريفين.

("الإمام أحمد رضا المحدِّث البَرَيْلوي وعلماء مكّة المكرّمة رحمهم الله" صـ٢٣، ٦١ تعريباً. و"تذكرة محدِّثِ أعظم باكستان" صـ١٣٣. و"حياةِ محدِّثِ أعظم" الباب ٦، صـ٢٠٦. و"نثر الدرر في تذييل نظم الدرر" الباب ٢، حرف العين، ر: ٥٥، الجزء ٢، صـ٥٦٧- ٥٦٩ ملتقطاً. و"أعلام من أرض النُبوّة" صـ٤١٢-٤٢٤).

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي خلَقَ السّماواتِ والأرض، وجعَلَ الظلمتِ والنُّور، ثمّ الذين كفرُوا بربّهم يعدلون، والصّلاةُ والسّلامُ على سيِّدِنا محمّدٍ خاتم النّبيين، القائل: «لا تزال طائفةٌ من أمّتِي ظاهِرين على الحقّ، حتىّ تقومَ السّاعة» رواه الحاكمُ عن عمر[1]، وفي روايةٍ لابن ماجه عن أبي هريرة: «لا تزال طائفةٌ من أمّتِي قوامةٌ على أمر الله، لا يضرُّها مَن خالَفها»[2] وعلى آله الهادِين، وأصحابِه الذين شادوا الدِّين، أمّا بعد:

فإنّي قد اطّلعتُ على ما حرَّره العالمُ العلاّمةُ الدرّاكة الفهّامة، ذو التحقيق الباهِر، جناب الشيخ أحمد رضا خانْ، في الخلاصة المأخوذة من كتابه المسمّى بـ"المعتمَد المستنَد"، فوجدتُه في غاية التحرير، فللّهِ دَرُّ مؤلِّفه، فلقد أماطَ الأذى عن طريق المسلمين، ونصَحَ لله ولرسولِه ولأئمّةِ الدِّين وعامّتهم.

قاله في ٨ ربيع الثاني: عُمر بن حَمدان المَحرسي المالكي مذهباً، الأشعَري اعتقاداً

خادمُ العلم ببلدة سيّدِ الأنام، عليه أفضلُ الصّلاةِ والسّلام

عمر بن حمدان المَحرسي

---

(١) أخرجه الحاكم في "المستدرَك" كتاب الفتن والملاحم، ر: ٨٣٨٩، ٨/ ٢٩٨٠، عن عمر بن الخطّاب رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لا تزال طائفةٌ من أمّتِي ظاهرين على الحقّ، حتّى تقوم السّاعة».

(٢) أخرجه ابن ماجه في "السنن" المقدّمة، كتاب السنّة، باب: اتباع سنّة رسول الله ﷺ، ر: ٧، صـ١٢، عن أبي هريرة أنّ رسولَ الله ﷺ قال: «لا تزال طائفةٌ من أمّتِي قوامةٌ على أمرِ الله، لا يضرّها مَن خالَفها».

تقريظ: ٢٩

منه[١] ﷾ ما سطره مرّةً أُخرى، والمِسكُ بالتكرار أحقُّ وأحرى:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هَدى مَن وفَّقه بفضلِه، وأضَلّ مَن خذلَه بعَدلِه، ويسّرَ المؤمنين لليُسرى، وشرَحَ صدورَهم للذِكرى، فآمَنوا بالله بألسِنتِهم ناطقِين، وبقلوبِهم مخلصِين، وبما أتتْهم به كتبُه ورُسُلُه عامِلين، والصّلاةُ والسّلامُ على مَن أرسَلَه اللهُ رحمةً للعالمين، وأنزَلَ عليه كتابَه المبين، فيه تبيانُ كلِّ شيءٍ، وإبطالُ إلحادِ المُلحِدين، فبيّنه بسنّتِه الواضحةِ الأدلّةِ والبراهين، وعلى آله الهادِين، وأصحابِه الذين شادوا الدِّين، ومَن تبِعهم بإحسانٍ إلى يوم الدِّين، لا سيّما الأئمّة الأربعة المجتهدين، ومَن قلَّد بهم من جميع المسلمين، أمّا بعد:

فقد سرّحتْ نظرِي في رسالة الشيخِ العالم العلّامة، باقر مشكلات العلوم، ومبين المنطوق منها والمفهوم، بتوضيحه الشّافي، وتقريره الكافي، الشيخ أحمد رضا خانْ البَرَيْلْوي، المسمّاة بـ"المعتمَد المستنَد" -حفظ الله مهجتَه، وأدام بهجتَه-، فوجدتُها شافيةً كافيةً فيما ذكر فيها من الردّ على مَن ذكر فيها، وهُم الخبيثُ اللَّعين: غلام أحمد القادياني الدَجّالُ الكذّابُ مَسيلمةُ آخِرِ الزَّمان، ورشيد أحمد الكَنْكوهِي، وخليل أحمد الأنبهتِي، وأشرف علي التَانْوي، فهؤلاء إن ثبتَ عنهم ما ذكره هذا الشيخُ مِن ادّعاء النُبوّة للقادياني، وانتقاصِ النّبي ﷺ من رشيد أحمد، وخليل أحمد،

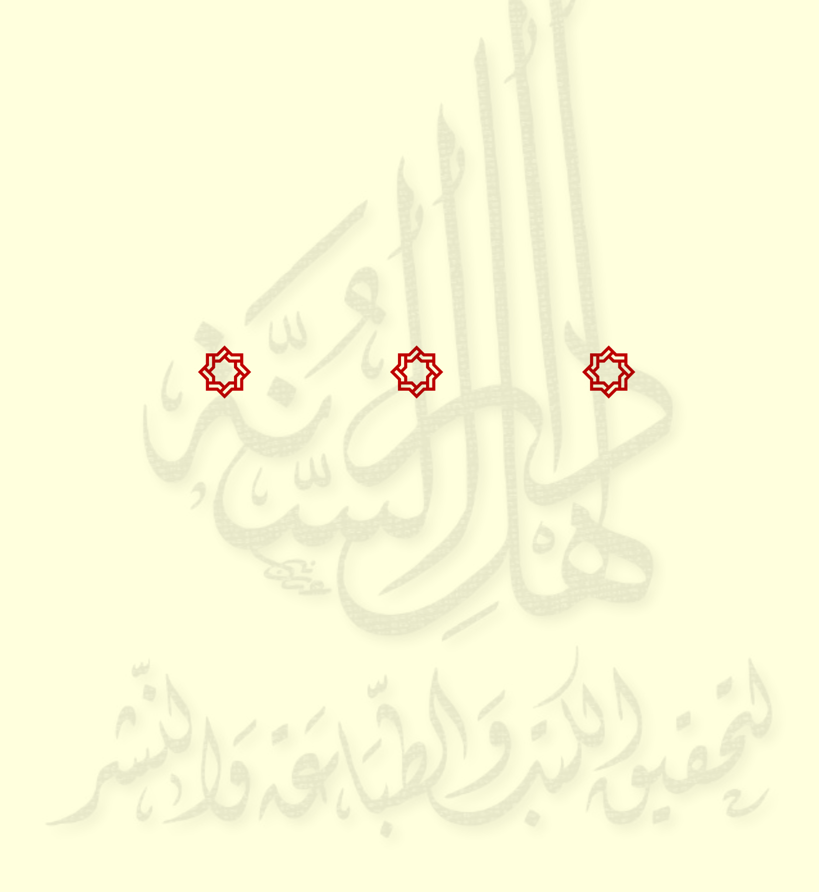
(١) أي: من الشيخ عمر حمدان المَحرسي.

وأشرف علي المذكورِين، فلا شكّ في كُفرِهم ووجوبِ قتلِهم على كلّ مَن يُمكِنه[1] ذلك.

قاله الفقير إلى الله تعالى

عمر بن حمدان المَحرسي

المالكي خادم العلم بالمسجد النّبوي



(١) وهم سلاطين الإسلام اهـ.

تقريظ: ٣٠

مِن الفاضِل الكامِل، العالم العامل، الطبيب المُداوي، لداء أهل المساوئ، السيّد الشيخ محمّد بن محمّد المدني الدِيداوي[1]، تغمّده اللهُ تعالى بالفضل الحاوي:

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله، والصّلاةُ والسّلامُ على رسولِ الله، وآله وصحبه ومَن والاه، أمّا بعد:

فقد اطّلعتُ على ما سطره العلّامةُ النحرير، والدرّاكةُ الشّهير، الشيخ أحمد رضا خانْ، فوجدتُه سَحراً لأُولى الألباب، وترياقاً لكلِّ مسمومٍ حائدٍ عن الصّواب، وإنّ قولَه حقّ، وأدلّتُه المرسومةُ صدق، فيجب على كلّ مسلمٍ العملُ بمقتضاها، وتكون هِجّيراه سرّاً وجهراً، حتىّ ينالَ من الخيرات منتهاها.

كتبه أسيرُ المساوي، فقير ربّه

محمد بن محمد الحبيب الدِيداوي عفي عنه



(١) هو الشيخ السيّد محمد بن محمد الحبيب الديداوي، من كبار علماء المدينة المنوّرة. (المجلّة الشهرية "نور الحبيب" عدد أكتوبر/نوفمبر ٢٠٠٤م، صـ٨١. و"طيبة وذكريات الأحبّه" الفصل ٥: لمع من علماء وفقهاء وأدباء وقرّاء المدينة المنوّرة، الجزء ١، صـ١٢٩).

تقريظ: ٣١

مِن ذي الخير الجاري، والمير السّاري بين الأمصار والبَراري، أحد الأخيار من خيار الباري، **الشيخ محمّد بن محمّد السّوسي الخياري**(١)، المدرِّس بالحرم المختاري، تجلّى اللهُ تعالى عليه بشأن الغَفّاري:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أرسَل رسولَه بالهُدى ودينِ الحقّ، ليُظهرَه على الدِّين كلّه، والصّلاةُ والسّلامُ الأتمّانِ الدّائمانِ على أفضلِ الخَلق على الإطلاق، سيّدِنا محمّد، وعلى آلٍ وصحبٍ ومَن تبعَه في قولِه وفعلِه، وعلى سائر الأنبياء والمرسَلين، وعلى آل وصحبِ كلٍّ أجمعين، وعلى جميعِ عِبادِ الله الصّالحين، أمّا بعد:

فقد اطّلعتُ على هذه الرّسالة في الردِّ على أهل الزّيغِ والكُفرِ والضَّلالة، التي ألّفها العالمُ الفاضلُ الإنسانُ الكامل، العلاّمةُ المحقِّق الفهّامة المدقِّق، حضرةُ الشيخ أحمد رضا خانْ -أصلَحَ اللهُ له الحال والشّأن، آمين!- فوجدتُها كافيةً في الردّ على هؤلاء الزّائغين المُلحِدين المعتدِين على الله تبارَك وتعالى ورسولِ ربّ العالمين، الذين ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِؤُواْ نُورَ اللهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللهُ إِلَّا أَن يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾ [التوبة: ٣٢]، ﴿أُوْلَئِكَ الَّذِينَ طَبَعَ اللهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءهُمْ﴾ [محمّد: ١٦]، وأصمَّهم عن الحقّ وأعمى أبصارَهم، ﴿وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ

---

(١) هو الشيخ محمد بن محمد السوسي الخياري، مدرّس في المسجد النبوي.
(المجلّة الشهرية "نور الحبيب" عدد أكتوبر/ نوفمبر ٢٠٠٤م، صـ٨١ تعريباً).

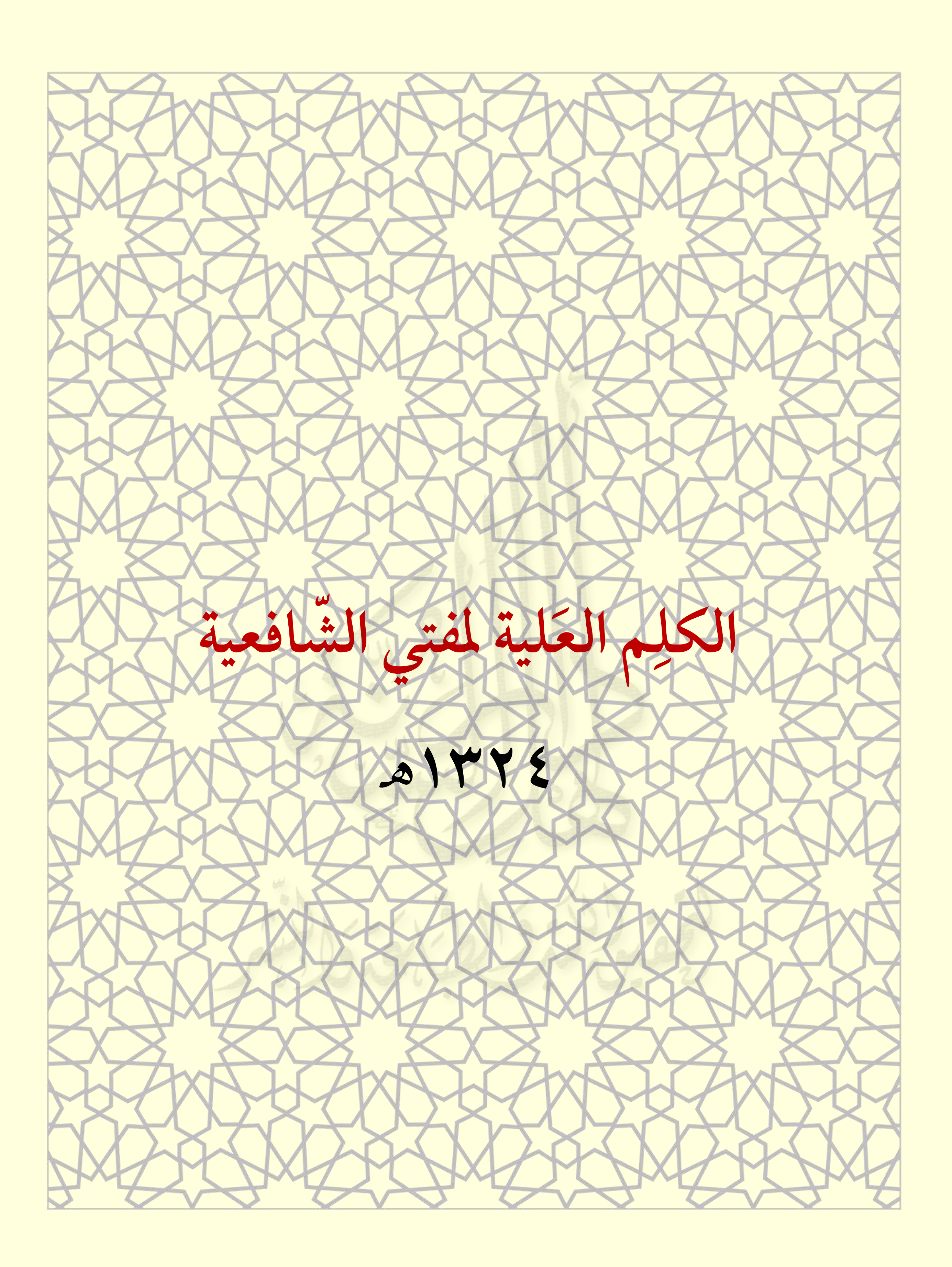
السَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ﴾ [النمل: ٢٤]، ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧]، كيف لا؟ وهي موافقةٌ للنّصوص الصّريحة المشهورة الصّحيحة، فجزى اللهُ مؤلِّفَها عن هذه الأمّةِ الخيريّةِ الجزاءَ الأَوفى، وقرّبه ومَن يلُوذُ به لدَيه زُلفى، وأيّد به السنّةَ وهدَمَ به البدعة، وأدام لأمّةِ محمّدٍ ﷺ نفعَه، آمين!.

كتبه الفقير إلى الله الباري

محمّد بن محمّد السّوسي الخياري

خادم العلم الشّريف





الكلِم العَلية لمفتي الشّافعية

١٣٢٤هـ


دار الرسالة
لتحقيق الكتب والطباعة والنشر

تقريظ: ٣٢

مِن الفاضل الشَّهير، مَن هو في بلادِ الفَهم كأمير، ولسلطان العِلم مثل وزير، مولانا **الشيخ محمد العزيز الوزير المالكي المغربي الأَندلُسي المدني التُّونسي**(١) حفظه الله تعالى عن كلّ ما يُسيء:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله المنعوتِ بصفاتِ الكمال، الواجب تقديسُه وتنزيهُه عمّا لا يليق في الاعتقاد والمقال، والصّلاةُ والسّلامُ على نبيِّه ومصطفاه، وحبيبِه وخيرتِه من خلقِه ومجتباه، المبرَّأُ من كلِّ ما يشين، المستوجِب من تنقّصِه كلّ هوان ثمّ عذاب مهين، وعلى آله وصحبه هُداة الأنام، النّاقلين من دينِه القويم ما تندفع به النزغاتُ وترهاتُ الأوهام، وكلُّ ذلك من معجزاتِه على ممرّ الدُّهور والأعوام، أمّا بعد:

فقد طالعتُ ما حرّر في هاته الرّسالةِ السَّنيّة، من فضائح هاته الفِرَق وضلالاتِهم الإبليسيّة، وقضيت من ذلك العجب، كيف زخرف لهم الشّيطانُ ما أراد وبلغَ منهم الأرب، واختلق لهم أنواعاً من الكُفر فهُم فيها يَعمهُون، وتفنّنوا في سُلوكها فهُم من كلّ حدبٍ ينسلون، حتّى اعتدوا على جانبِ الربّ الكريم، وسلكوا مَسلَكاً خبيثاً، ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللهِ حَدِيثاً﴾ [النساء: ٨٧]، وتجرَّؤوا على خاتم رُسُلِه المنتخَب من صميم الصّميم، المنزَّل عليه: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾

---

(١) هو أندلسي الأصل، وُلد في تيونس، ثمّ هاجَر إلى المدينة المنوّرة، فمكث فيها إلى أن توفّي ودُفن بها. عالمٌ مالكيٌّ، قرّظَ لـ"حُسام الحرمين"، وأيضاً أراد أن يقرِّظَ لـ"الدولة المكيّة".

(المجلّة الشهرية "نور الحبيب" عدد أكتوبر/ نوفمبر ٢٠٠٤م، صـ٨١ تعريباً).

[القلم: ٤]، وما سطرَ بعدَها من الفتاوى والأجوِبة المرضية المجتثة لتلك الأباطيل من أصلِها، الطاعنةِ بسنان الحقّ ورماح الفصل في أعناقها ونحرِها، فذهبت هباءً منثوراً لا يُذكَر، وأنّى لظلام الديجور بقاءٌ مع الصُّبح المنيرِ الأبهَر، سيّما ما نقّحه وهذّبه صاحبُ الراية العِلميّة، حاملُ لواءِ مذهبِ ابن إدريس بالدِّيار الطيّبة الزَّكيّة، مفتي الأنام، قدوةُ العلماء الأعلام، الآتي من البراعةِ والبلاغةِ في كلّ منزعٍ لطيف، شيخُنا وأستاذُنا سيّدي أحمد البَرزَنْجي الشّريف، جزى اللهُ جميعَهم خيرَ الجزاء، ومنَحَهم بِرَّه الجزيلَ الأَوفى، فلم يبقَ لمثلِي مقال، وإنّي لا أُذكَر مع الرِّجال، وهل يُذكَر مع الصَّقر الفراشُ؟! أو يقاس مرأى الفرس بنظر الخفاش؟! لكن خشيتُ من عدم الإجابة لهذا الشّأن، وإن كنتُ بَعيدَ الشَأو عن فُرسان هذا الميدان، ورجوتُ أن تنالني مع هؤلاء الفُحولِ بهم صبابة، وأفوزُ بالقدح المعلّى في زُمرةِ تلك العصابة، وأنتظم في سلك مَن انتضى سيفُه نصرةً للدِّين، واللهُ يهدي للحقّ وبه أستعين، فأقول مقتفياً سبيلَ شيخِنا المذكور -ضاعَف اللهُ للجميع الأجورَ فيما نقَّحه من التحرير والتأصيل، وهذَّبه من التفريع والتفصيل-: إنّ انطباقَ الكُلّياتِ على الجزئيّات، وإدخالَ هؤلاء الفِرق تحت قواعد الشّريعةِ المطهَّرة، وتنزيلَ الأحكام بمقتضاها، قد حرّره سادتُنا بالأجوبةِ المذكورةِ بما لا مزيدَ عليه، ولا ارتيابَ ولا شكَّ فيه، وإنّما القصدُ جلبُ بعضِ نصوصٍ توجِب الاعتضاد، وتحكم أساس البنيان، واللهُ وليُّ الإرشاد.

قال عياض: "مَن ادّعى الوحيَ إليه أو النُبوّةَ"[١] وما أشبَهَ ذلك، فهو "كافرٌ حلالُ[٢] الدَّم"[٣]. "قال ابنُ القاسم[٤]: فيمَن تنبّأ وزَعَم أنّه يُوحى إليه: "أنّه كالمرتَدّ دعا إلى ذلك سِرّاً أو جَهراً"[٥].

واستظهر ابنُ رُشد[٦] وارتضاه أبو المودّة خليلٌ[٧] في "توضيحِه"[٨] أنّه يقتل دون استتابةٍ حيث أسرَّ، لا ما إذا جهر. وقال في "المختصر"[٩] عطفاً على ما يُوجب الرِدّة: "أو أعلَن بتكذيبِه أو تنبّأ، إلّا أن يُسِرَّ على الأظهَر"[١٠].

---

(١) "الشِّفا" القسم ٤ في تصرّف وجوه الأحكام ...إلخ، الباب ٣ في حكم من سبّ الله تعالى ...إلخ، فصل في بيان ما هو من المقالات كفرٌ ...إلخ، الجزء ٢، صـ١٧٢ ملتقطاً.

(٢) قد تقدّم مراراً أنّ الأئمّةَ ذكروا هذه الأحكامَ لسلطان الإسلام -أيّدَ اللهُ نصرَه-؛ فإنّ قتلَ أحدٍ أو إجراءِ الحدّ عليه، إنّما هو له وإليه، وعلى العلماء إظهارُ مكائدِهم، وإبطالُ عقائدِهم، وردُّ مفاسدِهم، وعلى العوام الفرارُ منهم، والاحترازُ عن مخالَطتِهم وسماعِ مغالَطتِهم، واللهُ الموفِّق! اهـ.(مصحّح).

(٣) "الشِّفا" القسم ٤، الباب ٣، فصل في بيان ما هو من المقالات كفرٌ ...إلخ، الجزء ٢، صـ١٦٤.

(٤) هو عبد الرّحمن بن قاسم بن خالد بن جنادة العتقي المصري الفقيه المالكي، المتوفّى بمصر سنة ١٩١هـ. صنَّف: "المدوّنة". ("هدية العارفين" ٥/ ٤١٧).

(٥) "الشِّفا" القسم ٤، الباب ١ في بيان ما هو في حقّه ﷺ سبّ ...إلخ، فصل، الجزء ٢، صـ١٤٣ ملتقطاً.

(٦) أي: في "البيان والتحصيل" كتاب المرتَدّين والمحاربين، ١٦/ ٣٦٤.

(٧) هو خليل بن إسحاق بن موسى الجُندي أبو الضياء المصري المالكي، توفّي بربيع الأوّل من سنة ٧٦٧هـ. من تصانيفه: "التوضيح" في شرح "منتهَى السُّول والأمل" لابن الحاجب، و"المختصر" في فروع المالكية، و"مناسك الحجّ" و"مناقب الشيخ عبد الله المنوفي". ("هدية العارفين" ٥/ ٢٨٨).

(٨) "التوضيح في شرح منتهى السُّول والأمل" كتاب الديات، الرِدّة، ٨/ ٢١٩: لخليل بن إسحاق بن موسى الجُندي المصري المالكي، المتوّفى سنة٧٦٧هـ. ("هدية العارفين" ٥/ ٢٨٨).

(٩) "مختصر الشيخ خليل": لخليل بن إسحاق الجُندي المالكي، المتوفّى سنة٧٦٧هـ. ("كشف الظنون" ٢/ ٥١٨).

(١٠) "المختصر" باب الرِدّة، صـ٢٤٩.

وحكمُ مَن سبَّ -عياذاً بالله- الجنابَ النبوّي الرّفيعَ، أو عابَه، أو ألحقَ به نقصاً في نفسِه، أو نسبِه، أو دِينِه، أو شبَّهه على طريق السبِّ والإزراءِ عليه، والتصغيرِ لشأنِه والعيبِ له، فهو سابٌّ له، حكمُه القتلُ.

قال أبو بكر بن المُنذِر: "أجمَعَ عوامُ أهلِ العلمِ على أنّ حكمَ السابِّ لمن ذُكر يقتل، وممن قال بذلك مالكٌ واللَّيثُ[١] وأحمدُ وإسحاق[٢]، وهو مذهبُ الشّافعي"[٣].

وقال محمّد بن سحنون[٤]:"أجمَعَ العلماءُ أنّ الشّاتمَ المنقِّصَ لمن ذُكر كافرٌ، والوعيدُ جارٍ عليه بعذاب الله، وحكمُه عند الأمّةِ القتلُ[٥]، ومَن شكَّ في كفرِه وعذابِه كفَرَ"[٦].

والنّصوصُ عن "مالكٍ من روايةِ ابن القاسم وأبي مصعب[٧] وابن أبي أوَيس[٨]

---

(١) اللَّيث بن سعد بن عبد الرّحمن أبو الحرث الفهمي الحنفي إمام أهل مصر في الفقه والحديث، وُلد سنة ٩٢ وتوفّي بمصر سنة ١٧٥هـ. من تصانيفه: "كتاب التاريخ" و"كتاب المسائل" في الفقه. ("هدية العارفين" ٥/ ٦٧٠).

(٢) إسحاق بن أبي الحسن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم بن عبد الله بن مطر الحنظلي المروزي الإمام أبو يعقوب الحنبلي المعروف بـ"ابن راهوية"، وُلد سنة ١٦٣ وتوفّي بنيسابور سنة ٢٣٨هـ. من تصانيفه: "تفسير القرآن" و"كتاب السُّنن" في الفقه، و"كتاب المسند" في الحديث. ("هدية العارفين" ٥/ ١٦٣).

(٣) أي: في "الإقناع" كتاب المرتدّ، باب ذكر ما يجب على مَن سبّ النّبيَ ﷺ، ٢/ ٥٨٤ ملتقطاً.

(٤) محمد بن سحنون التنوخي المغربي المالكي الفقيه المناظر المفتي بقيروان، توفّي سنة ٢٥٦هـ. له تصانيف كثيرة منها: شرح أربعة كتبٍ من المدوّنة. ("هدية العارفين" ٦/ ١٥).

(٥) هذا كلُّه لسلطان الإسلام -أيّده اللهُ نصرَه- كما تقدّم مراراً اهـ.

(٦) انظر: "الشِّفا" القسم ٤، الباب ١، فصل، الجزء ٢، صـ١٣٤، نقلاً عن محمد بن سحنون.

(٧) هو أحمد بن القاسم (أبي بكر) بن الحارث بن زرارة بن مصعب بن عبد الرّحمن بن عوف (ت٢٤٢هـ)، أبو مصعب الزُّهري المدني، شيخ أهل المدينة في عصره وقاضيهم ومحدِّثهم. لزم الإمام مالكاً وتفقّه به، وروى عنه "الموطّأ". ("الأعلام" ١/ ١٩٧).

(٨) هو إسماعيل بن أبي أويس، أبو عبد الله، ابن عمّ مالك بن أنس وابن أخته وزوج ابنته، روى =

ومطرف[١] وغيرهم مشحونةٌ بها أمّهاتُ كتبِ المذهب، كـ"كتاب ابن سحنون"[٢] و"المبسوط"[٣] و"العتبية"[٤] و"كتاب محمّد بن الموّاز"[٥] وغيرها بـ"أنّ حكمَ مَن شتَمَ أو عَابَ أو تنقّص القتلُ[٦]، مسلماً كان أو كافراً، ولا يستتاب"[٧].

ونصّ عياضٌ أنّ مما يلحق في الحكم بمَن ذُكر: "أن ينفيَ ما يجب له، مما هو في حقِّه نقيصةٌ مثل أن يغضَّ من مرتبتِه، أو شرفِ نسَبِه، أو وُفورِ علمِه أو زُهدِه، فحُكم هذا الوجه كالأوّل، القتلُ[٨] دون تلعثم"[٩].

=

عن مالك حديثاً كثيراً، وفقهاً، توفّي إسماعيل سنة ٢٢٦هـ. ("ترتيب المدارك وتقريب المسالك" الطبقة الأُولى من أصحاب مالك، إسماعيل بن أويس، ١/ ٢١٣، ٢١٤ ملتقطاً).

(١) مطرف بن عبد الله بن مطرف بن سليمان ابن يسار اليساري الهلالي، أبو مصعب، صاحب مالك، هو ابن أخته، تفقه بمالك، وُلد سنة ١٣٩هـ، ومات سنة ٢٢٠هـ بالمدينة. ("ترتيب المدارك وتقريب المسالك" الطبقة ١ من أصحاب مالك، مطرف بن عبد الله، ١/ ٢٠٦، ٢٠٧ ملتقطاً).

(٢) أي: "كتب ابن سحنون": لمحمد بن سحنون، أبي عبد الله التنوخي، المتوفّى سنة ٢٥٦هـ. ("دراسات في مصادر الفقه المالكي" ابن سحنون: كتب ابن سحنون، صـ١٦١).

(٣) أي: "كتاب المبسوط" في الفقه: لإسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل، القاضي، توفّي سنة ٢٨٢هـ. ("ترتيب المدارك وتقريب المسالك" طبقة ثانية، تحت: ذكر إسماعيل بن إسحاق، ١/ ٤٦٤، ٤٧١، ٤٧٢ ملتقطاً)..

(٤) "العتبية": منسوبةٌ إلى مصنِّفها فقيه الأندلس: محمد بن أحمد بن عبد العزيز العتبي القُرطبي، المتوفّى سنة ٢٥٤هـ. ("كشف الظنون" ٢/ ١٣٨).

(٥) أي: "كتب ابن الموّاز" ويسمّى كذلك "الموّازية": لمحمد بن إبراهيم بن زياد بن الموّاز، أبي عبد الله، المتوفّى سنة ٢٦٩هـ. ("دراسات في مصادر الفقه المالكي" ابن الموّاز: الموّازية، صـ١٤٩).

(٦) هذا كلُّه لسلطان الإسلام -أيدّه اللهُ نصرَه- كما تقدّم مراراً، اهـ.

(٧) انظر: "الشِّفا" القسم ٤، الباب ١، الجزء ٢، صـ١٣٤.

(٨) هذا كلُّه لسلطان الإسلام -أيدّه اللهُ نصرَه- كما تقدّم مراراً، اهـ.

(٩) "الشِّفا" القسم ٤، الباب ١، فصل، الجزء ٢، صـ١٤٢ ملتقطاً.

ثمّ قال: "اعلم أنّ مشهورَ مذهبِ مالكٍ في السابّ، وقولَ السَّلَفِ وجُمهورِ العلماء: قتلُه حَدّاً، لا كفراً إن أظهَر التوبةَ منه، ولهذا لا تقبل عندهم توبتُه، ولا تنفعه استقالتُه وفيئَتُه، كانت توبتُه قبل القدرةِ عليه أو بعدها. قال القابسي: "يقتل[1] بالسبِّ إن أظهَر التوبةَ؛ لأنّه حدٌّ، ومثلُه لابن أبي زَيد[2]، وقال ابنُ سحنون: "لا تُزيل توبتُه عنه القتلَ"، وأمّا ما بينه وبين الله، فتوبتُه تنفعه"[3].

وعلّله عياضٌ بـ"أنّه حقٌّ للنّبي ﷺ ولأمّته بسببه، لا تُسقِطه التوبةُ كسائر حقوق الآدَميِّين"[4]. وجمع ذلك العلّامةُ خليل في قوله: "وإن سبَّ نبيّاً أو ملَكاً، أو عرّض، أو لعن، أو عاب، أو قذَف، أو استخفّ بحقِّه، أو ألحَقَ به نقصاً، أو غضَّ من مرتبتِه، أو وُفورِ علمِه، أو زُهدِه، أو أضاف له ما لا يجوز عليه، أو نسَبَ إليه ما لا يليق بمنصبِه على طريق الذَمّ، قُتل ولم يستتبْ؛ حَدّاً"[5]. قال شرّاحُه: "إن تابَ أو أنكَرَ، وإلّا قُتل كُفراً".

وقال عياضٌ في عدادِ ما هو من المقالات كفرٌ: "إنّ منها: مَن جوَّز على الأنبياء الكذبَ فيما أتَوا به، ادّعى في ذلك المصلحةَ بزعمِه أم لا، فهو كافرٌ بإجماع، وكذلك مَن

---

(١) هذا كلُّه لسلطان الإسلام -أيدّه اللهُ نصرَه- كما تقدّم مراراً، اهـ.

(٢) هو عبد الله بن أبي زيد عبد الرّحمن أبو محمد القَيرواني الفقيه المالكي، المتوفّى سنة ٣٨٦هـ. له: "إثباتُ كرامات الأولياء" و"إعجازُ القرآن" و"رسالة" في ردّ المسائل، و"رسالة" في الفقه، و"العقائد" في التوحيد، و"كتاب النوادر" و"المختصر" في الفروع. ("هدية العارفين" ٥/ ٣٦٧).

(٣) "الشِّفا" القسم ٤، الباب ٢، الجزء ٢، صـ١٥٥ ملتقطاً.

(٤) المرجع نفسه.

(٥) أي: في "المختصر" باب الرِدّة، صـ٢٤٨، ٢٤٩ ملتقطاً.

ادّعى نُبوّةَ أحدٍ مع نبيّنا ﷺ، أو بعده، أو ادّعى النُبوّةَ لنفسِه، أو جوّز اكتسابَها"[١].

قال خليل: "أو ادّعى شِركاً مع نُبوّتِه عليه السلام، أو بعدَه، أو جوَّز اكتسابَها"[٢]، وكذلك مَن ادّعى أنّه يُوحى إليه، وإن لم يدّعِ النُبوّةَ، قال: "فهؤلاء كفّارٌ مكذِّبون للنّبي ﷺ؛ لأنّه أخبر أنّه خاتمُ النّبيين، وأنّه أرسِلَ كافّةً للنّاس، وأجمعت الأمّةُ على أنّ هذا الكلامَ على ظاهرِه، وأنّ مفهومَه المرادُ دون تأويلٍ ولا تخصيص، فلاشكَّ في كفرِ هؤلاء الطوائف كلِّها قطعاً، إجماعاً وسَمعاً"[٣].

قال سيّدِي إبراهيم اللقاني:

وخُصّ خيرُ الخَلق أن قد تمما ... به الجميع ربّنا وعمّما

بعثته فشرعه لا ينسخ ... بغيرِه حتّى الزّمان ينسخ[٤]

وكذلك نقطع بتكفيرِ كلِّ مَن قال قولاً يتوصّل به إلى تضليل الأمّةِ وإبطالِ الشّريعة بأسرِها، وكذلك نقطع بتكفيرِ مَن فضّل أحداً على الأنبياء.

قال مالكٌ في "كتاب ابن حبيب"[٥] وابنُ سحنون، وقال ابنُ القاسم وابنُ الماجشون[٦]

---

(١) "الشِّفا" القسم ٤، الباب ٣، فصل في بيان ما هو من المقالات كفرٌ ...إلخ، الجزء ٢، صـ١٧١، ١٧٢ ملتقطاً.

(٢) أي: في "المختصر" باب الرِدّة، صـ٢٤٧ ملتقطاً.

(٣) "الشّفا" القسم ٤، الباب ٣، ، الجزء ٢، صـ١٧٢ ملتقطاً.

(٤) أي: في "جوهرة التوحيد" قـ٦.

(٥) "كتاب ابن حبيب" لعبد الملك بن حبيب بن سليمان، أبو مَروان السلمي القُرطبي، المتوفّى سنة ٢٣٨هـ. ("دراسات في مصادر الفقه المالكي" ابن حبيب: الواضحة والسّماع، صـ١٥٤).

(٦) هو عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سليمة الماجشون المدني الفقيه المالكي أبو مروان، المتوفّى سنة ٢١٢هـ. من تأليفه: "رحلة" و"كتاب كبير" في الفقه. ("هدية العارفين" ٥/ ٥٠١).

وابنُ عبد الحكم[١] وأصبغ[٢] وسحنون[٣]، فيمَن شتَمَ أحداً منهم أو انتقصه: "قُتل[٤] ولم يستتبْ"[٥].

وقال عياضٌ بعد تحريرِ عقودِ الأنبياء في التوحيد والإيمان والوحي وعصمتِهم في ذلك: "فأمّا ما عدا ذلك من عقودِ قلوبِهم، فجُمّاعها أنّها مملوءةٌ علماً ويقيناً على الجملة، وأنّها قد احتوتْ على المعرفةِ والعِلم بأمور الدِّين والدّنيا ما لا شيءَ فوقَه"[٦]. وقال أيضاً ومن معجزاتِه ﷺ ما اطّلع عليه من الغيب وما يكون، وذلك بحرٌ لا يدرَك قعرُه ولا ينزف غمرُه: "من جملةِ معجزاتِه المعلومةِ على القطع الواصل إلينا خبرُها على التواتُر"[٧].

---

(١) هو محمد بن عبد الله بن عبد الحكم المصري أبو عبد الله المالكي، وُلد سنة ١٨٢ وتوفّي سنة ٢٦٨هـ. صنّف: "تاريخ مصر" و"كتاب السُّنن" على مذهب الشّافعي، و"مصابيح الظلم". ("هدية العارفين" ٦/ ١٦).

(٢) هو أصبغ بن الفرَج بن سعيد بن نافع الأمَوي أبو عبد الله الفقيه المفتي المصري، وُلد سنة ١٥٠ وتوفّي سنة ٢٢٥هـ. له تصانيف حسان. ("هدية العارفين" ٥/ ١٨٤).

(٣) هو عبد السّلام بن سعيد التنوخي أبو سعيد المالكي القاضي بالقيروان الملقّب بـ"سُحنون"، وُلد في رمضان من سنة ١٦٠، وتوفّي في رجب من سنة ٢٤٠هـ. له: "كتاب المدوَّنة" على مذهب مالك. ("هدية العارفين" ٥/ ٤٦٠).

(٤) أي: قتله سلطانُ الإسلام -أيّد اللهُ نصرَه- ولم يعرض عليه التَوبة، وإن تابَ لم يسمع وأمضى حكمَه فيه؛ لأنّ قتلَه حَدّاً، والحدُّ لا يَسقط بالتوبة، والحدودُ لا يتولّاها إلّا السلطانُ، كما نصّوا عليه، اهـ.

(٥) انظر: "الشِّفا" القسم ٤، الباب ٣، فصل، الجزء ٢، صـ١٨٠، نقلاً عنهم.

(٦) أي: في "الشِّفا" القسم ٣، الباب ١، فصل، الجزء ٢، صـ٧٣ ملتقطاً.

(٧) أي: في "الشفا" القسم ١، الباب ٤، فصل، الجزء ١، صـ٢٠٦.

وهذا لا ينافي الآياتِ الدالّة على أنّه لا يعلم الغيبَ إلّا الله ﴿وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لاَسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ﴾ [الأعراف: ١٨٨]؛ فإنّ المنفيَ علمُه من غير واسطةٍ، وأمّا اطّلاعُه عليه بإعلامِ الله له فأمرٌ متحقَّق ﴿فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَداً * إِلَّا مَنِ ارْتَضَى مِن رَّسُولٍ﴾ [الجنّ: ٢٦، ٢٧].

وقال العضدُ[١] في "عقائده"[٢]: "ولا يجوز على اللهِ الجَهلُ والكذبُ"[٣]. قال الدوَّاني[٤]: "والوجهُ في دفع الاستنادِ إلى جواز الخلفِ في الوعيد، أنّ آياتِ الوعيدِ مشروطةٌ بشروطٍ معلومةٍ من الآياتِ الأُخر والأحاديثِ، منها: الإصرارُ، وعدمُ التوبة، وعدمُ العفو، فيكون في قوّةِ الشرطيّة، فكأنّه قيل: العاصي إذا أصرّ ولم يتُبْ ولم يعف عنه بالشّفاعة وغيرها، يكون معاقَباً، فعدمُ عقابِه لعدم تحقُّقِ واحدٍ من تلك الشّرائط، لا يستلزم كذباً، أو يقال: المرادُ إنشاءُ الوعيد والتهديدِ، لا حقيقةُ الأخبار، فلا كذبَ"[٥].

---

(١) هو عبد الرّحمن بن ركن الدِّين أحمد بن عبد الغفّار البَكري القاضي عضد الدِّين الأيجي الحنفي. وُلد سنة ٧٠٠ وتوفّي سنة ٧٥٦هـ. له: "آداب عضد الدِّين" و"أخلاق عضد الدِّين" و"بهجة التوحيد" و"الرّسالة العضديّة" في الوضع، و"عقائد العضديّة" و"عيون الجواهر" و"المواقف السلطانيّة" في علم الكلام، وغير ذلك. ("هدية العارفين" ٥/ ٤٢٨).

(٢) أي: "العقائد العضديّة": للقاضي عضد الدِّين عبد الرّحمن بن أحمد الإيجي، المتوفّى سنة ٧٥٦هـ. ("كشف الظنون" ٢/ ١٥٢).

(٣) انظر: "شرح العقائد العضديّة" قـ٣٢.

(٤) هو محمد بن أحمد الصّديقي البَكري قاضي القُضاة بفارس، جلال الدِّين الدوّاني الفقيه الشّافعي، توفّي سنة ٩٠٨هـ. له من الكتب: "بُستان القلوب" و"حاشية" على "الأنوار لعمل الأبرار" للأردبيلي في الفروع، و"حاشية على الشمسيّة" في المنطق، و"حاشية على المطالع" في الحكمة، و"رسالة" في تعريف الكلام من "المواقف" و"شرح تهذيب المنطق والكلام" و"شرح العقائد" وغير ذلك. ("هدية العارفين" ٦/ ١٧٨).

(٥) أي: في "شرح العقائد" قـ٣٢ ملتقطاً.

ونقل عياضٌ عن ابن حبيب وأصبغ بن خليل[١] أثناءَ نازلةٍ تتضمّن الوقوعَ -والعياذ بالله- في الجنابِ الإلهي، ما نصُّه: "أَ يُشتم ربٌّ عبَدناه، ثمّ لا ننتصر له؟ إنّا إذاً لَعبِيدٌ سُوء، وما نحن له بعابدِين!"[٢].

وذكر الونشريسي[٣] في "معيارِه"[٤]: "حكى ابنُ أبي زَيد أنّ الرّشيد[٥] سأل مالِكاً عن رجلٍ شتَمَ وذكَرَ النبيَّ ﷺ، وإنّ فقهاءَ العِراق أفتوه بجَلدِه، فغضِبَ مالكٌ

---

(١) أصبغ بن خليل، من أهل قرطبة، يكنّى أبا القاسم، كان حافظاً للرأي على مذهب مالك وأصحابه، فقيهاً في الشّروط، بصيراً بالعقود، دارت الفتيا عليه بالأندلُس ٥٠ عامّاً، توفّي سنة ٢٧٣هـ.
("تاريخ العلماء والرُّواة للعلم بالأندلُس" حرف الألف، ر: ٢٤٧، ١/ ٩٣، ٩٤ ملتقطاً).

(٢) أي: في "الشِّفا" القسم ٤، الباب ٣، فصل، الجزء ٢، صـ١٧٩.

(٣) هو أبو العبّاس أحمد بن يحيى الونشريسي التلمساني، توفّي سنة ٩١٤هـ. له: "أقضية المعيار" في التاريخ، و"القصد الواجب في معرفة اصطلاح ابن الحاجب" و"المعيار المعرب والجامع المغرب في فتاوى إفريقية والأندلُس والمغرب" وغير ذلك من التصانيف.
("فهرس الفهارس" حرف الواو، ر: ٦٣٣، ٢/ ١١٢٢. و"هدية العارفين" ٥/ ١١٥).

(٤) أي: "المعيار المعرب والجامع المغرب، في فتاوى إفريقية والأندلُس والمغرب": للونشريسي أحمد بن يحيى، توفّي سنة ٩١٤هـ.
("فهارس الفهارس" حرف الواو، ر: ٦٣٣، ٢/ ١١٢٢. و"هدية العارفين" ٥/ ١١٥).

(٥) هو هارون (الرّشيد) ابن محمد (المَهدي) ابن المنصور العبّاسي، أبو جعفر خامس خلفاء الدَّولة العبّاسية في العراق، وأشهَرهم، وُلد بالرَّي سنة ١٤٩هـ، لما كان أبوه أميراً عليها وعلى خُراسان، ونشأ في دار الخلافة ببغداد، وولاّه أبوه غزو الرُّوم في القسطنطينيّة، وكان الرّشيدُ عالماً بالأدب وأخبار العرب والحديث والفقه، فصيحاً، له شعر أورد صاحبُ "الدّيارات"، وله: محاضرات مع علماء عصره، شُجاعاً كثيرَ الغَزَوات، يلقَّب بجبّار بني العبّاس، حازماً كريماً متواضعاً، يحجّ سنة ويغزو سنة، لم يُر خليفة أجوَد منه، ولم يجتمع على باب خليفة ما اجتمع على بابه من العلماء والشُّعراء والكتّاب والندماء، وكان يطوف أكثر اللّيالي متنكّراً، ولايتُه ٢٣ سنة وشهران وأيّام، توفّي في "سناباذ" من قُرى طُوس، وبها قبره سنة ١٩٣هـ.
("الأعلام" ٨/ ٦٢ ملتقطاً).

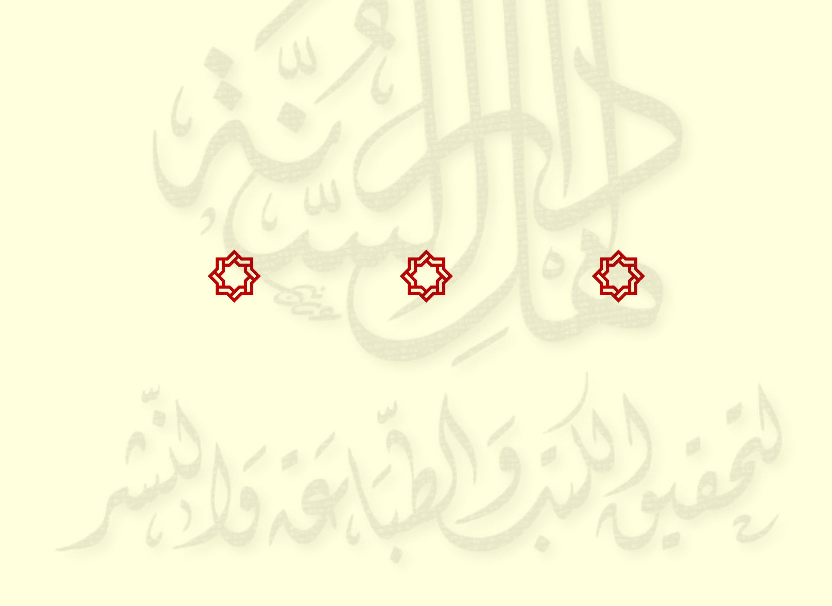
وقال: يا أميرَ المؤمنين! ما بقَاءُ الأمّةِ بعد نبيِّها، مَن شتَمَ الأنبياءَ قُتل، ومَن شتَمَ الصّحابةَ ضُرِب"(١).

واللهُ يمنّ بحُسن الاتّباع، ويحفظنا من الزّيغ والزَّلَل وسُوءِ الابتداع، ونرجو من فضل اللهِ ووعدِه النَّجاةَ من الوعيد بعدلِه، بجاه المشفَّع يومَ الأرضِ والقيام، خاتم الأنبياء والرُّسُل عليه وعليهم أفضلُ الصّلاةِ والسّلام، وعلى آله وصحبه الهادِين المهديِّين، ومَن اقتفى أثرَهم إلى يوم الدِّين!.

رقمه حليفُ العجز والتقصير، المفتقر لعفو ربِّه القديرعبده

محمد العزيز الوزير، الأندلسي أصلاً، والتُونسي مولداً ومنشأً

والمدني قراراً، ثمّ بفضل الله مدفَناً، تحريراً في ٥ ثاني ربيعَين ١٣٢٤هـ



(١) "المعيار المعرب" نوازل الدِّماء والحدود والتعزيرات، ٢/ ٣٥٥، ٣٥٦ ملتقطاً.

تقريظ: ٣٣

من مَن في العِلم تصدّر، وفي الدَّرس تقرّر، ودقّق النّظر، ووردَ وصدرَ بتوفيقٍ من القادر، الشيخ الفاضل عبد القادر توفيق الشّلبي الطرابلسي الحنفي[1] المدرِّس بالمسجد الكريم النبوّي، منَحَه اللهُ تعالى من فيضه القوي:

---

(١) هو عبد القادر بن توفيق بن عبد الحميد بن محمد بن علي الشلبي الطرابلُسي الشّامي ثمّ المدني، العلّامة الفقيه الحنفي المسند الأديب، وُلد سنة ١٢٩٥هـ بطرابلُس الشّام، ونشأ بها، وقرأ بعض المبادئ والقرآن الكريم، ثمّ قرأ على أعيان بلده في الفقه والحديث والتفسير والآلات، منهم: مولانا الشيخ حسين الجسر الطرابلُسي، صاحب "الرسالة الحميديّة" وغيرها من المصنَّفات السَّنيّة، والشيخ محمد الرافعي الطرابلُسي، والشيخ عبد الرّحمن الرافعي، والشيخ خليل صادق، والشيخ محيي الدّين الخطيب الطرابلُسي. هؤلاء هُم شيوخه في القراءة، بهم تخرّج وإليهم يتنسب، استفاد بهم وتأدّب بآدابهم وحمل من علومهم.

سنة ١٣١٧هـ أو ١٣١٦هـ انتقل إلى المدينة المنوّرة، وبعد أن أدّى النُّسُكين رغب في الاستزادة من العلم على جهابذة الحرمين الشّريفين، فأخذ عن سيّدي محمد بن جعفر الكتّاني، والسيّد حسين بن محمد الحبشي، والشيخ محمد بن سليمان حسب الله المصري ثمّ المكّي، ومولانا محمد حبيب الرّحمن الكاظمي، كما أخذ عن بعض الواردين على الحرمين الشريفين، منهم: بدر الدّين البيباني، وعبد الله بن درويش السكري، والمعمَّر أبو النصر الخطيب.

وسنة ١٣٣١هـ ذهب إلى مصر والشّام، ويافا، والقدس، والخليل، وبيروت، وحِيفا، وبلدته طرابلُس، وأقام بها نحو أربعةَ أشهر، ثمّ رجع إلى المدينة المنوّرة.

انخرط في سلك علماء المدينة المنوّرة المبرَّزين ومدرِّسيها المميَّزين، فاشتهر بالعلم والفضل، وبلغ صيت فضله إلى الآفاق لكثرة عنايته بالدرس؛ فلذلك اشتغل عليه كثيرٌ من الأفاضل، خاصّة في الفقه الحنفي وأصوله، حيث أتقنَه حتّى نُدي بنُعمان وقته، فانتهت إليه رئاسة السّادة الأحنفية بالمدينة المنوّرة.

وكانت داره في باب قباء بالمدينة المنوّرة عامرة بالعلماء والطلّاب والمستفتين، خاصّة في الموسم، وأحياناً يدرِّس في منزله لخواصّ الطلّاب.

=

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وحدَه، والصّلاةُ والسّلامُ على مَن لا نبيَّ بعدَه، وعلى آله وصحبه، وأتباعِه وحزبِه، أمّا بعد:

فإذا ثبتَ وتحقَّق ما نُسب لهؤلاء القَوم، وهُم: "غلام أحمد القادياني" و"قاسم النَانَوتْوِي" و"رشيد أحمد الكَنْكَوهِي" و"خليل أحمد الأنبِهتِي" و"أشرف علي التانْوِي" وأتباعُهم مما هو مبينٌ في السّؤال، فعند ذلك يُحكَم بكفرِهم وإجراءِ أحكام المرتدِّين عليهم، وإن لم تجر فيلزم التحذيرُ منهم، والتنفيرُ عنهم على المنابِر وفي الرّسائل، والمجالسِ والمحافل، حسماً لمادّةِ شرِّهم، وقطعاً لجرثومةِ كُفرِهم، وخشيةً من أن تسريَ روحُ الضلالةِ في العالَم من مؤمني بنِي آدم، وإنّما قيّدنا بالثبوت والتحقيق؛ لأنّ التكفيرَ فجاجُه خطرة، ومهايعُه وعرّة، لم تسلكه ساداتُنا العلماءُ إلّا بنُور الإثبات، والاعتمادِ

=

كان علّامةً خيِّراً ديِّناً ورِعاً متواضعاً، وافر العقل، حَسن الأخلاق، جميل العشرة، كثير النصح والمحبّة لأصحابه، كثير الانصاف والبِشْر لمن يقصده للأخذ عنه، مُواظباً على الاشتغال والإقبال على الإقراء، مديماً للتدريس من غير مَلل ولا ضجر، يساعد الطلّاب بالمال والنصائح، ويُكثر من الدعاء لهم، ومرجع الخاصّ والعامّ، ومعتمَد الكِبار عند كلّ نازلة، فهو أوّلُ مَن يستفتى في المسألة. اشتغل ببعض الوظائف في الدولة العثمانية السنية، منها: رئيس جماعة التنقيب عن الآثار.

له: "ديوان في مدح الرّسول ﷺ"، وقصائد أخرى في المديح النّبوي، وثبتٌ صغيرٌ سمّاه "الإجازات الفاخرة"، و"رسالة" في حكم استعمال الأدوِية الإفرنجية على المذاهب الأربعة، ورسالة باسم "تنبيه الأنام إلى وجوب الهجرة من دار الكفر إلى دار الإسلام"، وأخرى باسم "الدُّرر الحِسان في فضائل سلاطين آل عثمان"، و"الفرائد في تاريخ الآبار والقبور المساجد".

وترك مكتبةً كبيرةً ضُمَّت للمكتبة المحموديّة بالمدينة المنوّرة، ثمّ انتقلت بعد ذلك إلى مكتبة عبد العزيز بن سعود بالمدينة. توفّي بالمدينة المنوّرة سنة ١٣٦٩هـ، ودُفن بالبقيع، رحمه الله وأثابه رِضاه. ("تشنيف الأسماع" ر: ١٢٧- عبد القادر بن توفيق الشلبي، ١/ ٥٨١-٥٨٣).

على قواطع براهين الأئمّة الأثبات، لا بمجرَّدِ تخمينٍ وأخبار، مرتقبِين يوماً تشخص فيه الأبصار، وصلّى الله تعالى على سيّدنا محمّد وعلى آله وصحبه وسلّم.

أمر برقمه العبدُ الضعيفُ

عبدُ القادر توفيق الشِّلبي الطرابلسي

والمدرِّس الحنفي في المسجد النّبوي

۞ ۞ ۞



تقريظ: ٣٤

مِن حائز العلومِ النقليّة، وفائز الفُنون العقليّة، الجامع بين شرفِ النَّسب والحَسب، وارث العلمِ والمجدِ أباً عن أبٍ، المحقِّق الألمعي، والمدقِّق اللّوذعي، مفتي الشّافعيّة بالمدينة المحميّة، مولانا السيّد الشّريف **الشيخ أحمد البَرزنجي**[1]، عمّت فيوضُه كلَّ رُومِي وزَنجي:

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله الذي وجَبَ له الكمالُ المطلَق لذاتِه في ذاتِه وصفاتِه، الذي يسبِّح له ويقدِّسه عن كلّ نقصٍ مَن في أرضِه وسماواتِه، وتعالتْ حقيقتُه عن الشّريك والنّظير، فـ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشُّورى: ١١] كلامُه الأَزَلي، هو الصِّدقُ وعينُ اليقين، وقولُه الفصلُ والحقُّ المبين، وأفضلُ الصّلاةِ والتسليم، وأكملُ الرّحمةِ والبركةِ والتكريم، على سيِّدنا ومولانا محمّد الذي اصطفاه ربُّه على العالمين، وآتاه علمَ الأوّلِين والآخِرين، وأنزَلَ عليه القرآنَ المجيد، ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصّلت: ٤٢]، وخصَّه بالكمالاتِ التي لا تستقصى،

---

(١) أحمد بن إسماعيل بن زين العابدين المدني، شِهاب الدّين البَرَزَنْجي (ت ١٣٣٧هـ). أديب، من أعيان المدينة المنوّرة، من أسرة كبيرة أصلُها من شَهروز "بجبال الأكراد" ترفع نسبها إلى الحسين السبط. وُلد في المدينة المنوّرة، وتعلّم بها وبمصر، وكان من مدرِّسي الحرم بالمدينة، وتولّى إفتاء الشّافعية فيها، وانتخب نائباً عنها في مجلس النواب العُثماني بإسطانبول، واستقرّ في دِمشق أيّام الحرب العامّة الأُولى، وتوفّي بها. له رسائل لطيفة منها: "المناقب الصّديقية"، و"مناقب عمر بن الخطّاب"، و"النظم البديع في مناقب أهل البقيع"، و"النصيحة العامّة لملوك الإسلام والعامّة" و"جواهر الإكليل". ("الأعلام" ١/ ٩٩).

وعلَّمه المغيباتِ التي لا تحصى، فهو أفضلُ الخَلق ذاتاً وشمائلَ على الإطلاق، وأكمَلُهم عقلاً وعلماً وعمَلاً بلا شقاق، وختم به النبيّين، فلا رسولَ ولا نبيَّ بعدَه، وأبَّد شريعتَه فلا تنسخ حتّى تقومَ السّاعة، وينجز اللهُ وعدَه، وآله الطيّبين الطاهرين، وأصحابه المؤيَّدين بنَصر اللهِ على عدوِّهم حتىّ أصبَحُوا ظاهرين، أمّا بعد:

فيقول المحتاجُ إلى عفوِ ربِّه المنجِي، السيّد أحمد ابن السيّد إسماعيل الحسَيني البَرزَنجي، مفتي السّادةِ الشافعيّة في مدينة خير البريّة، عليه أفضلُ الصّلاةِ والتحيّة: إنّي قد وقفتُ أيّها العلاّمة النحرير، والعَلَم الشّهير، ذو التحقيقِ والتحرير، والتدقيقِ والتحبير، عالم أهلِ السنّةِ والجماعة، جناب الشيخ أحمد رضا خانْ البَرَيْلْوي -أدام اللهُ توفيقَه وارتفاعَه- على خلاصةٍ من كتابِك المسمّى بـ"المعتمَد المستنَد"، فوجدتُها على أكمَل الدّرَجات من حيث الإتقان والمنتقَد، وقد أزلتَ بها الأذى عن طريق المسلمين، ونصحتَ فيها لله ورسولِه ولأئمّةِ الدِّين، وأثبتَّ فيها ببراهينِ الحقِّ الصّحيحة، وامتثلتَ فيها قولَه ﷺ: «الدِّينُ النَّصيحة»[1]، فهي وإن كانت غنيّةً عن الإطراءِ والتبجيل، والثناءِ الجميل، لكنّي أحببتُ أن أجارِيَها في رهانها، وأجلوَ عن بعضِ الوجوه في مضمارِ تبيانِها؛ لكَي أشارِكَ صاحبَها فيما استوجبَه من الحظِّ الجميل، والأجرِ المدّخَر عند الله والثواب الجزيل!.

فأقول: أمّا ما ذُكر عن غلام أحمد القادياني من دعواه مماثلةَ المسيح، ودعواه الوحيَ إليه، والنُبوّةَ، وتفضيلَه على كثيرٍ من الأنبياء، وغير ذلك من الأباطيل التي

---

(١) أخرجه مسلم في "الصّحيح" كتاب الإيمان، باب بيان أنّ الدين النصيحة، ر: ١٩٦، صـ٤٤، ٤٥، بطريق سفيان عن سهيل، عن عطاء بن يزيد، عن تميم الدّاري أنّ النبيَّ ﷺ قال: «الدِّينُ النّصيحة» قلنا: لمن؟ قال: «للهِ ولكتابِه ولرسولِه ولأئمّة المسلمين وعامّتهم».

تمجّها الأسماع، وينفرّ عنها مستقيمُ الطباع، فهو في ذلك أخو مسَيلمة الكذّاب، وأحدُ الدجّالِين بلا ارتياب، لا يقبل اللهُ منه عِلماً، ولا عملاً، ولا قولاً، ولا صَرفاً، ولا عدلاً؛ لأنّه قد مرقَ عن دين الإسلام مُروقَ السَّهم عن الرَّمية، وكفَرَ بالله ورسولِه وآياتِه الجليّة، فيجب على كلّ مؤمنٍ يخشى اللهَ وعذابَه، ويرجو رحمتَه وثوابَه، أن يتجنّبَه وأحزابَه، وأن يفرَّ منه فرارَه من الأسد والمجذوم؛ لأنّ قُربَه داءٌ سارٍ وبلاءٌ جارٍ وشُؤْم، وكلّ مَن رضِي بشيءٍ من مقالاتِه الباطلة أو استحسنه أو اتّبعَه عليها، فهو كافرٌ في ضلالٍ مبين ﴿أُوْلَئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [المجادلة: ١٩]؛ لأنّه قد عُلِم بالضرورة من الدِّين، ووقع الإجماعُ من أوّلِ الأمّة إلى آخرِها بين المسلمين، على أنّ نبيَّنا محمّداً ﷺ خاتم النبيّين وآخرهم، لا يجوز في زمانِه ولا بعدَه نُبوّةٌ جديدةٌ لأحدٍ من البَشر، وإنّ مَن ادّعى ذلك فقد كفَر.

وأمّا الفِرقةُ المسمّاة بـ"الأميريّة"، والفِرقة المسمّاة بـ"النذيريّة"، والفِرقة المسمّاة بـ"القاسميّة"، وقولهم: "لو فُرِض في زمنِه ﷺ، بل لو حدَثَ بعدَه نبيٌّ جديد، لم يخل ذلك بخاتميّتِه ...إلخ"[1] فهو قولٌ صريحٌ في تجويز نُبوّةٍ جديدةٍ لأحدٍ بعدَه، ولا شكَّ أنّ مَن جوّز ذلك فهو كافرٌ بإجماع علماء المسلمين، وهُم عند الله من الخاسرين، وعليهم وعلى مَن رضِي بمقالتِهم تلك -إن لم يتُوبُوا- غضبُ الله ولعنتُه إلى يوم الدِّين.

وأمّا الفِرقة "الوهابية الكذّابية" أتباعُ رشيد أحمد الكَنْكوهي، القائل بعدم تكفيرِ مَن يقول بوُقوع الكذب من الله بالفعل -تعالى اللهُ عمّا يقولون عُلوّاً كبيراً- فلا شكَّ أيضاً أنّ مَن يقول بوُقوع الكذب من الله تعالى، كافرٌ معلومٌ كفرُه من الدِّين بالضرورة،

---

(١) انظر: "تحذير النّاس" صـ٣٤.

ومَن لا يكفِّره فهو شريكُه في الكُفر؛ لأنّ القولَ بوُقوع الكذب من اللهِ تعالى يؤدِّي إلى إبطالِ جميعِ الشّرائع المنزَّلة على نبيِّنا ﷺ، وعلى مَن قبلَه من الأنبياء والمرسَلين؛ لأنّ القولَ بذلك مستلزِمٌ لعدمِ الوُثوق بشيءٍ من الأخبار، التي اشتملتْ عليها كتبُ اللهِ المنزَّلة، فلا يُتصوّر مع ذلك إيمانٌ وتصديقٌ جازمٌ بشيءٍ منها، مع أنّ شرطَ الإيمان وصحّتِه التصديقُ الجازمُ بجميع ذلك، قال الله تعالى: ﴿قُولُواْ آمَنَّا بِاللهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لاَ نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ * فَإِنْ آمَنُواْ بِمِثْلِ مَا آمَنتُم بِهِ فَقَدِ اهْتَدَواْ وَّإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [البقرة: ١٣٦، ١٣٧]؛ ولأنّ الرُّسُلَ كلَّهم أجمعين قد اتّفقوا على صدقِه ﷻ في جميع كلامِه، فحينئذٍ يكون القولُ بوُقوع الكذب من الله تعالى تكذيباً لجميع الرُّسُل، ولا شكَّ في كفرِ مَن يكذِّبهم، ولا يلزم في ذلك دَورٌ بين تصديقِ الرُّسُلِ لله تعالى وتصديقِ اللهِ للرُّسُل بالمعجزات؛ لأنّ التصديقَ بالمعجزة تصديقٌ بالفعل، وتصديقَ الرُّسُل للهِ تعالى تصديقٌ بالقَول، فانفكّت الجهتان، كما وضّحه صاحبُ "المواقِف"[1].

وأمّا استنادُ هذه الفِرقة الضالّة في تجويز الكذب على الله -سبحانَه وتعالى عمّا يقولون عُلُوّاً كَبِيراً- إلى تجويزِ بعض الأئمّة الخلفَ في وعيدِ الله للعُصاة، فهو استنادٌ باطلٌ؛ لأنّ كلَّ آيةٍ ونصٍّ شرعيٍّ مشتملٌ على وعيدٍ لبعض العُصاة، إذا كان ذلك الوعيدُ في تلك الآيةِ أو النصِّ مطلقاً، فهو مقيَّدٌ بمشيةِ الله تعالى بلا رَيب؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ لاَ يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾ [النّساء: ٤٨].

---

(١) "المواقف" الموقف ٥ في الإلهيّات، المرصد ٤ في الصفات الوجوديّة، المقصد ٧، الجزء ٨، صـ١١٦.

أمّا بالنّظر إلى كلامِه النّفسي الأَزَلي؛ فلأنّه صفةٌ واحدة، فالقَيدُ والمقيّد فيها مجتمعان أَزَلاً وأَبَداً لا يفترقان، وأمّا بالنّظر للوحي المنزَّل، فالإطلاقُ والقَيدُ يفترقان بحسب تعدُّد الآياتِ وافتراقِها، وكلُّ مطلَقٍ فيها محمولٌ على المقيَّد منها، كما هي القاعدةُ الأصوليّة، فكيف يُتصوّر مع هذا لُزومُ القول بالكذب على الله -جلّ شأنُه- عند مَن يقول بجواز خلفِ الوعيد؟! واللهُ المستعانُ على ما يصفون...!.

وأمّا قول رشيد أحمد الكَنْكوهي المذكور في كتابه الذي سمّاه بـ"البراهين القاطعة": "إنّ هذه السَّعةَ في العِلم ثبتتْ للشَّيطان وملَكِ الموت بالنصّ، وأيُّ نصٍّ قطعيٍّ في سعةِ عِلم رسولِ الله ﷺ حتّى تردَّ به النُّصوص جميعاً ويُثبت شركٌ"[1] ...إلخ. فهو كفرٌ من وجهَين:

الوجه الأوّل: أنّه صريحٌ في أنّ إبليسَ واسعُ العلم دونه ﷺ، وهذا استخفافٌ صريحٌ به ﷺ.

والوجه الثاني: أنّه جعل إثباتَ سعةِ العِلم لرسول الله ﷺ شِركاً، وقد نصّ أئمّةُ المذاهب الأربعة على: أنّ مَن استخفَّ برسول الله كافرٌ، وأنّ مَن جعلَ ما هو من الإيمان شِركاً وكفراً، كافرٌ.

وأمّا قول أشرف علي التانْوي: "إن صحّ الحكمُ على ذات النّبي المقدّسة بعِلم المغيبات -كما يقول به زَيدٌ- فالمسؤولُ عنه أنّه ماذا أراد بهذا؟ أَبعضَ الغيوب أم كلّها؟ فإن أراد البعضَ، فأيُّ خصوصيّةٍ فيه لحضرة الرّسالة؟!؛ فإنّ مثلَ هذا العِلم حاصلٌ لزَيدٍ وعَمروٍ، بل لكلِّ صبيٍ ومجنون، بل لجميع الحيوانات والبَهائم"[2]

---

(١) "البراهين القاطعة" مبحث علم الغيب، صـ٥٥.

(٢) "حفظ الإيمان" صـ١٣.

...إلخ. فحكمُه أيضاً: أنّه كفرٌ صريحٌ بالإجماع؛ لأنّه أشدُّ استخفافاً برسول الله ﷺ من مقالةِ رشيد أحمد السّابقة، فيكون كفراً بطريق الأَولى، ومُوجِباً لغضب الله ولعنتِه إلى يوم الدِّين، فهُم جدِيرون بقول تعالى: ﴿قُلْ أَبِاللهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ * لاَ تَعْتَذِرُواْ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ [التوبة: ٦٥، ٦٦].

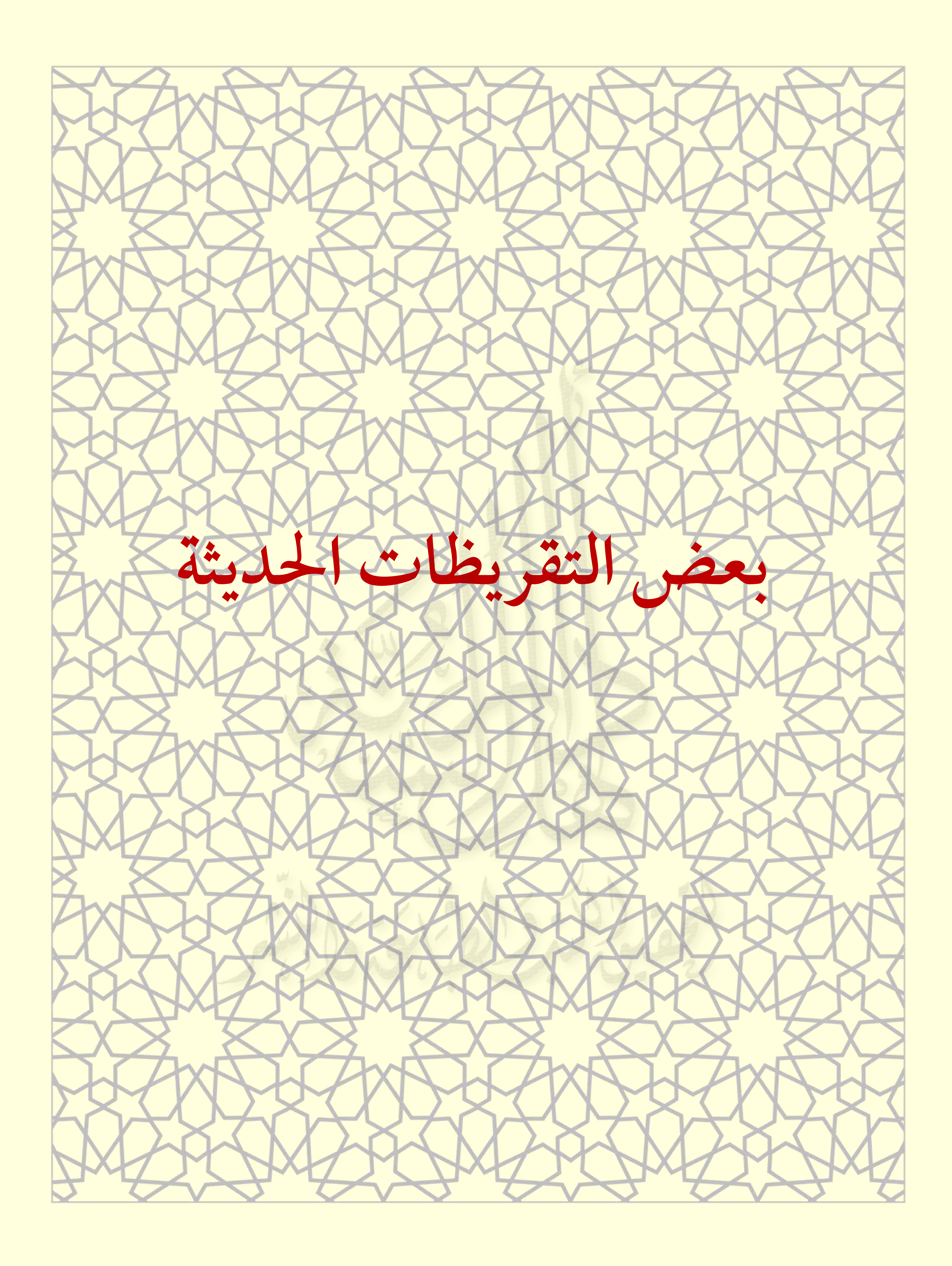
هذا حكمُ هؤلاء الفِرَق والأشخاص، إن ثبتتْ عنهم هذه المقالاتُ الشّنيعة، فنسأل اللهَ الحنّان المنّان أن يثبّتَنا على الإيمان، والتمسُّكِ بسنّةِ سيِّد ولد عَدنان، وأن يحفظَنا من نزغات الشَّيطان، ووَساوِس النّفوس وأوهامِها الباطلةِ مَدَى الأزمان، وأن يجعلَ مأوانا في فسيح الجنان، وصلّى الله تعالى وسلَّم وبارَك على سيِّدنا محمّدٍ سيّد الإنس والجانّ، والحمد لله ربّ العالمين!.

أمر بكتابتِه المحتاجُ إلى عفوِ ربِّه المنجي

السيّد أحمد بن السيّد إسماعيل الحسَيني البَرْزَنْجي

مفتي السّادة الشافعيّة بمدينة خير البَريّة، عليه أفضل الصّلاة والتحيّة





بعض التقريظات الحديثة


دار أهل السنة
لتحقيق الكتب والطباعة والنشر

تقريظ

الشيخ العلّامة الحبيب علي المشهور[1] بن محمد بن سالم بن حفيظ ﵀

---

(١) العلّامة الداعية الفقيه الحبيب علي المشهور بن محمد بن سالم بن حفيظ بن عبد الله. وُلِدَ بمدينةِ تريم، يوم الأحد ١٣ رمضان ١٣٥٨هـ، وتربى تربية صالحة، تحت رعاية أبيه الحبيب العلّامة الداعية الشهيد محمد بن سالم. أخذه وتلقّيه للعلوم: أخذ العلم عن أبيه وجدّه، وعن كِبار مشايخ بلدة تريم في وقته، فمنهم الحبيب العلّامة المهاب، علوي بن عبد الله بن شهاب الدين، والحبيب العلّامة اللُّغوي عمر بن علوي الكاف. وأكمل حفظَ القرآن الكريم في مِعْلامَةِ أبي مريم بتريم. والتحق برباط تريم العلمي عام ١٣٦٥هـ. قرأ فيه على الشيخ محفوظ بن عثمان، والشيخ سالم بن سعيد بُكير، ثمّ في عام ١٣٧٧هـ أرسله والدُه إلى مدينة الشحر في ساحل حضرموت، لتلقّي العلم عند الحبيب عبد الله بن عبد الرحمن ابن الشيخ أبي بكر بن سالم، ومكث لدَيه نحو سنة، ثمّ عاد إلى مدينة تريم والتحق بالمعهد الفقهي بمدينة تريم ودرس ودرّس فيه بضع سنوات إلى عام ١٣٨٢هـ. وأخوه: الحبيب أحمد (الملقَّب بعطّاس)، والحبيب عبد الله، والحبيب سالم، والحبيب العالم العلّامة عمر من أبناء الشهيد الحبيب محمد بن سالم بن حفيظ، من أحفاد صاحب الكرامة الحبيب حسين بن فخر الوجود. سفره للحرمين الشريفين: وخلال فترة إقامته بوادي دوعَن سافَر إلى الحرمين الشريفين عام ١٣٨٦هـ لأداء النُّسُكَين، وزيارة سيّد الكونين ﷺ، وأخذ عن أجلّ العلماء هناك، ومنهم: الشيخ محمد العربي التبّاني، والسيّد علوي بن عباس المالكي، والسيّد محمد أمين كُتبي، والشيخ حسن بن محمد مشّاط، وغيرهم. وتوفّى الحبيب علي المشهور ٣ شوّال المكرّم سنة ١٤٤١هـ. (انظر: مختصر كتاب: "منحة الإله الحفيظ في مناقب وأسانيد الحبيب العلّامة علي المشهور بن محمد بن سالم بن حفيظ"، صـ١١-١١١. ورابط: رباط المصطفى بالشحر – اليمن، للدراسات الإسلامية).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله، ونسأله الهداية والتوفيق للصواب، والحفظ من الأهواء والغواية وسُوء الآداب، والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيّدنا محمدٍ، وعلى آله وصحبه وتابعِيهم بإحسانٍ إلى يوم المآب، وبعد:

فقد قدّم إلى مجلس الإفتاء بـ"تَرِيْم" الكتاب المسمَّى "حُسام الحرمَين على مَنْحَر الكفر والمَين" للشيخ أحمد رضا خانْ، وبعد تأمّله وقراءته اتّضح لنا، أنّه ردّ على آراء ضالّة، منها:

[أوّلاً:] ادّعاءُ غلام أحمد القادياني: "أنّه يماثل للمسيح" ...إلى آخر ما في الصفحة ٣٩٦.

ثانياً: تصريحُه بادّعاء النُبوّة والرِّسالة في قوله: "هو الذي أرسل رسولَه في قاديان" ...إلى آخر ما في صفحة ٣٩٧.

ثالثاً: زعمُه أنّ ممّا نزّل اللهُ عليه: "إنّا أنزلناه بالقاديان وبالحقّ نزل" ...إلى آخر ما في صفحة ٣٩٧.

رابعاً: زعمُه بأنّه هو الذي بشّر به ابن البتول في آية: ﴿وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ﴾ [الصف: ٦]، صفحة ٣٩٧.

وخامساً: تفضيلُه لنفسه على كثيرٍ من الأنبياء والمرسَلين، وخصوصاً عِيسى -عليه السَّلام-، كما شرح في كلامه بالأُردُو، كما في صفحة رقم ٣٩٧.

وسادساً: نسبتُه المعايبَ لعيسى -عليه السلام- وأمّه الصِّديقة مريم، كما في صفحة ٣٩٧، ٣٩٨.

وسابعاً: نفيُه الدَّليلَ على نُبوّة عيسى، وإثباتُ خلافه، كما في صفحة ٣٩٨.

وثامناً: إنكارُ الأفضلية للخاتمية، وبأنّه لو حدث بعد النّبي ﷺ نبيٌ آخَر، لم يخلّ ذلك بخاتميته، كما في صفحة ٣٩٩، ٤٠٠.

وتاسعاً: قول مَن قال: إنّ مَن يكذب على الله تعالى بالفعل، ويصرّح أنّه -سبحانه وتعالى- قد كذبَ، وصدرتْ منه هذه العظمةُ إلى آخر ما في صفحة ٤٠٠، ٤٠١.

وعاشراً: إثباتُ السِّعة في العلم لإبليس وملَك الموت، والتَّردُّد في سعةِ علم رسولِ الله ﷺ بصفحة ٤٠٤.

والحادي عشر: الاجتراءُ على النّبي ﷺ بتسوية علمِه بعلم الصِّبيان والمجانين والحيوانات والبهائم بصفحة ٤٠٧. ...وغير ذلك من الشبه.

فجزاه الله خيراً، حيث أنّه قام بعملٍ جليل، وتصدَّى لُمواجهة آراء فِرقٍ ضالّة، ولا شكّ أنّ القيامَ بمثل هذا العمل ممّا يجب على كلّ مسلمٍ ومسلمةٍ، أن يبذلَ قُصارَى جُهده، وكلّما يُمكنه بذلُه في التصدّي لمثل ذلك، فجزَى اللهُ الشيخَ أحمد رضا خانْ المذكور خيرَ الجزاء.

ولا يفوتنا أن ننبّهَ على أنّه لا يجوز التَّعميم بالكفر، ولا يجوز لأيِّ أحدٍ أن يكفِّرَ شخصاً إلّا بعد ثبوت كفره، بأدلّةٍ قطعيّةٍ لا تحتمل التأويل، والله أعلم بالصواب.

حرّر بتريم بتاريخ ٢٣ رجب الحرام ١٤٢٣ هـ

صادر عن مجلس الإفتاء بتريم

توقيع رئيس المجلس

علي المشهور بن محمد بن سالم بن حفيظ

تقريظ

مفتي الحنفية بمدينة زبِيد – اليمن

الشيخ قاسم[١] صالح محمد كُزَيْم حفظه الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين، والصّلاة والسّلام على خاتم النبيين، وإمام المرسَلين، سيِّدنا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين، والتابعين لهم بإحسانٍ إلى يوم الدّين، أمّا بعد:

(١) الشيخ العلّامه قاسم بن صالح بن محمد بن أحمد بن الفقيه عبد الله كزيم الحنفي الماتُريدي. وُلد في قرية التربة جنوب مدينة زَبِيد المحروسة في عام ١٣٨٥هـ (١٩٦٦م) حفظ القرآن ثمّ انتقل به والده إلى الرَيْمِيَه غرب مدينة زَبيد المحروسة، أكمل القران الكريم هناك، ثمّ اتجه إلى مدينة زَبِيد المحروسة واتصل بعلمائها، ودرس فقه الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان رضي الله عنه على يد المفتي قاضي القضاة أسد حمزة عبد القادر الزَبِيدي الحنفي رحمه الله تعالى. وكذلك الأمهات الستّ و الأصول والتفسير و مصطلح الحديث والتجويد والنحو والصَّرف و البلاغة والبيان والبديع والعروض والقوافي والمنطق وعلوم الأدب ورسائل الإمام الغزالي رحمه الله تعالى. والتحق بالمعاهد العلمية معهد المرتضى الزَبِيدي الذي كان يدرِّس فيه علماءُ زَبِيد كافّةً. ثمّ تخرّج والتحق بكلية الحديدة جامعة صنعاء وبعدها مكثَ في زَبِيد مُواصلاً للعلم ومدرِّساً ومفتياً فيها، بعد شيخه العلّامة أسد حمزة عبد القادر الزَبِيدي، ومن مشايخه الذين أخذ العلوم والإجازات عليهم الشيخ العلّامة حسين محمد عثمان الوصابي، والشيخ العلّامة المفتي محمد سليمان الإدريسي الأهدَل، والشيخ العلّامة أحمد بن داود البطاح الأهدَل، والشيخ العلّامة محمد علي إسماعيل البطاح الأهدَل، والشيخ العلّامة علي محمد واصل، والشيخ العلّامة علي محمد قلا الحنفي رحمهم الله تعالى، ولم يزل الشيخ يخدم العلوم الشرعية وطلّابها حفظه لله تعالى ومتعنا الله به وبحياته، آمين!.

فقد طلب منّي مَن تتعيّن عليَّ إجابتُه، وليس في خلدي مخالفتُه، أن أنظرَ في الرّسالة المسمّاة بـ"حُسام الحرمين على منحر الكفر والمين" للإمام الهُمام إمام أهل السنّة والجماعة، حافظ الملّة والدّين، شيخ الإسلام والمسلمين، وعاشق سيّد المرسَلين، والمُدافع عن حياض الأنبياء والمرسَلين، الإمام أحمد رضا خانْ الحنفي القادري -قَدّس الله سرَّه، ونفعَ به وبعلومه الخاصّ والعامّ، وجزاه اللهُ عن الإسلام والمسلمين خيرَ الجزاء، ورضي عنه أحسنَ الرِّضا، وأكرمَه غايةَ الإكرام، وجعل الفِردوسَ الأعلى مقامَه، مع النّبيين والمرسَلين في دار السّلام- فحينئذٍ سَنحت النّظر العليل والفكرَ الكليل في الرّسالة المذكورة، فوجدتُ الإمام الهمام قد أجاب ببيانٍ شافٍ مقنعٍ، وأجادَ بأغلى من الجياد، وكشفَ عن وُجوهٍ عليها غبرة، وسردَ الكتبَ التي هي في المذهب معتبرة، وبيّن أنّ كلَّ مدّعٍ للاسلام وهو ينكِر شيئاً من ضروريات الدّين، أنّه كافرٌ بيقين، وقرّر أشياء هي في الحقيقة موضوعُها خطر وهامّ، ولابدّ فيها من البيان؛ حِفاظاً على عقائد أهل الاسلام، فكان لزاماً على علماء الإسلام، المعاضدةُ لهذا الإمام الذي لم يألُ جهداً، ولم يدّخِر لنفسه وسعاً، ولم يهدأ له بالٌ حتّى أتحفنا برسالةٍ تملأُ العين، وتجلو عن القلب الرّين، ولم يدَع للمنكِر الضالّ أيَّ مجال، وتنبيهات لازمة ضروريّة تكفي المنصِف العادلَ، وتَهدي الضالَّ السائل، وتُسعفه بالذي لا يأتيه من بين يدَيه ولا من خَلفه باطل.

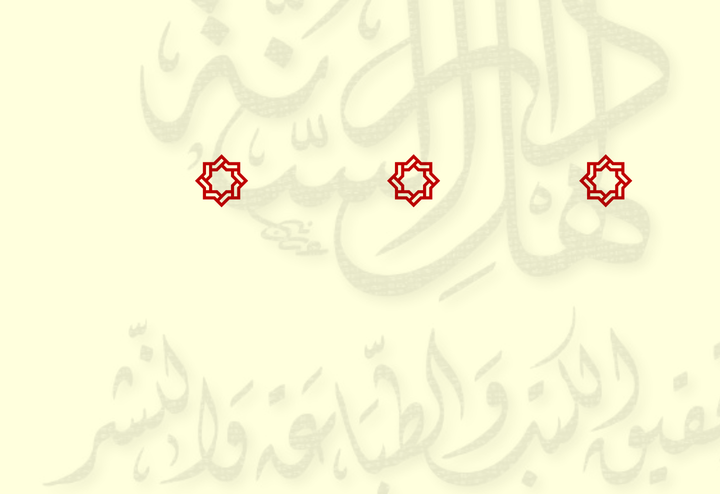
كيف لا؟ وقد أضاءَ الإمامُ الهمام للفقهاء كيفَ توجّه الأحكام ضدّ الجهَلة الطغام، والتحذير منهم والتنفير عنهم بالبيان والبنان، وعلى المنابِر والمجالس والمحافل قطعاً ودفعاً لخطر جهلهم، الذي ما زالت الأمّةُ الإسلامية تُعاني منه الويلات، من ذلك الزّمان إلى الآن، حسبُنا الله ونعم الوكيل!.

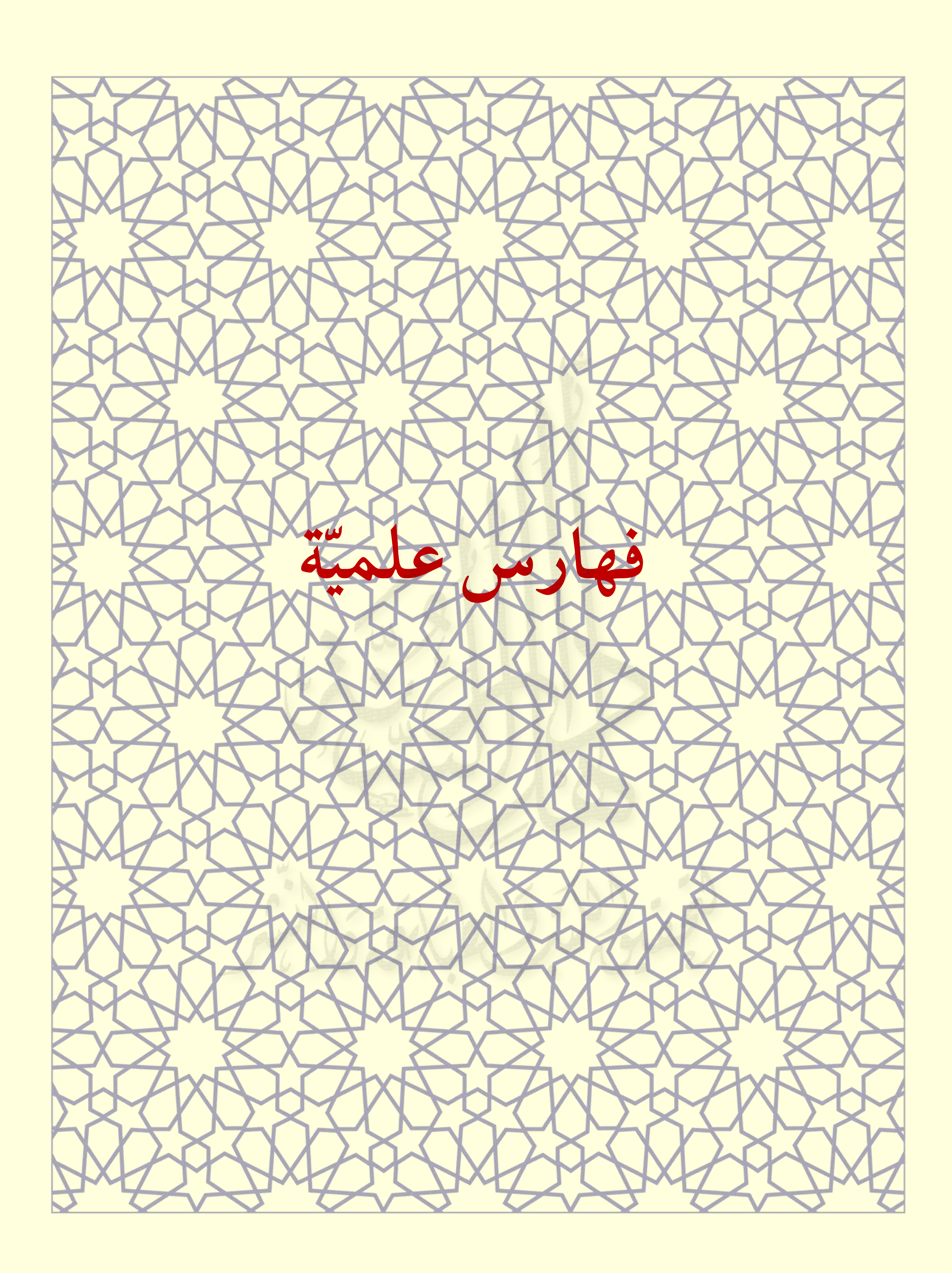
وختاماً نتوجّه إلى الله الكريم المنّان، أن يثبّتنا على الإيمان، والتمسُّك بسنّةِ سيّد ولد عدنان، وأن يحفظَنا من نزغات الشيطان، ووساوس النُّفوس وأوهامها الباطلة مدَى الأزمان، وأن يجعلَ مأوانا وأحبابنا وإمامنا أحمد رضا خانْ والمسلمين في فسيح الجنان، مع سيّدنا محمدٍ -صلّى الله عليه وعلى آله وصحبه- أهل الفضل والعرفان، إنّه هو البرّ الرّحيم، والحمد لله ربّ العالمين، وصلّى الله وسلّم على سيِّدنا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين.

قاسم صالح محمد كزيم

مفتي الحنفية بمدينة زَبِيد - اليمن

١٣ جُمادي الأولى ١٤٤٠هـ





فهارس علميّة

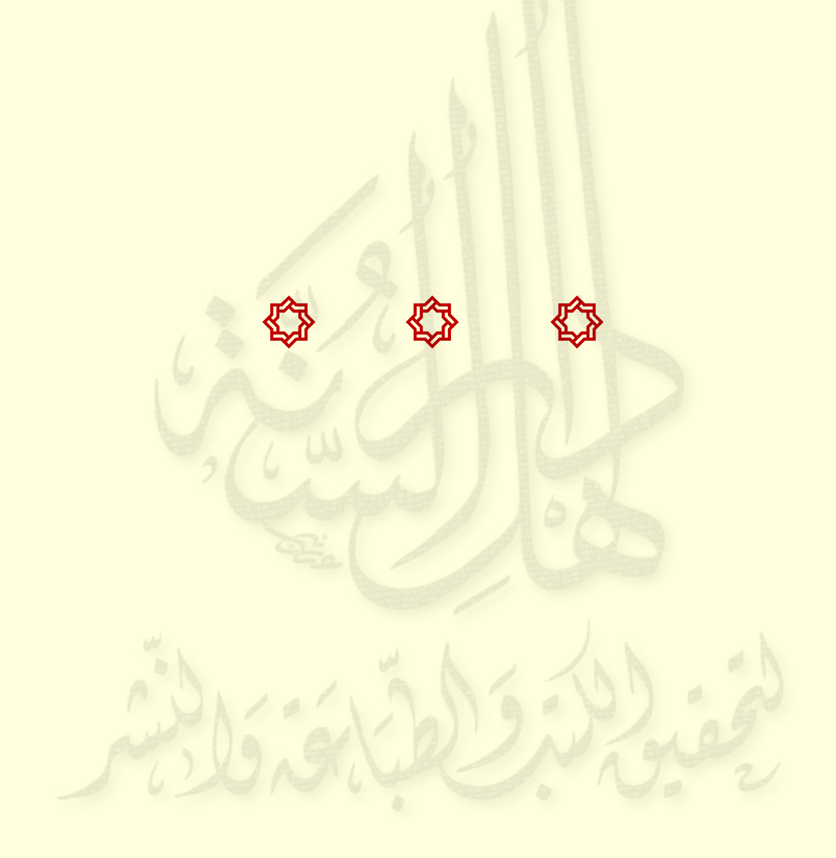

دار أهل السنة
لتحقيق الكتب والطباعة والنشر

فهرس الآيات القرآنيّة

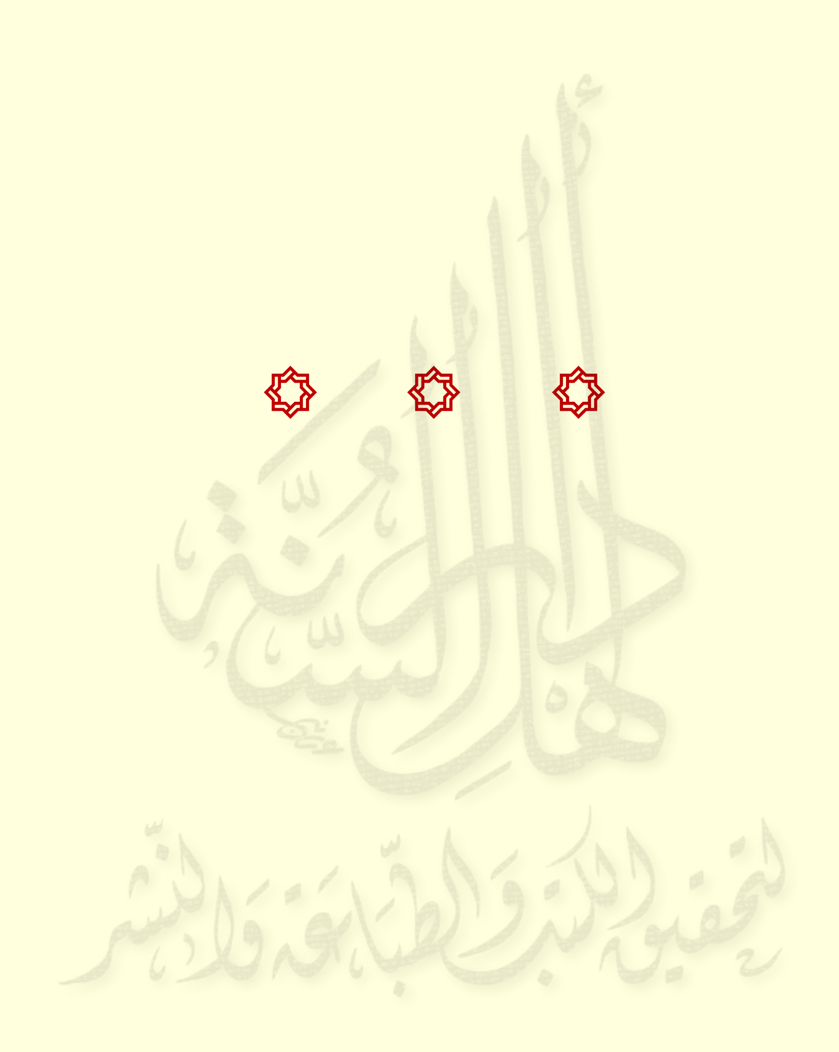
دار الهدى للتحقيق الكتب والطباعة والنشر

فهرس الأحاديث والآثار

فهرس الأعلام المترجمة



فهرس الكتب المترجمة



مصادر التحقيق

المصادر المخطوطة

١. الجزء من حديث أبي الحسن ابن رزقوَيْه، ابن رزقوَيْه البغدادي (ت٤١٢هـ).

٢. جوهرة التوحيد، اللّقاني (ت١٠٤١هـ).

٣. الحاوي الزاهدي، نجم الدّين الزاهدي (ت٦٥٨هـ).

٤. شرح العقائد العضديّة، جلال الدّين الدَوّاني (ت٩٠٨هـ).

٥. عمدة المريد في شرح جوهرة التوحيد، اللّقاني (ت١٠٤١هـ).

٦. الفتاوى الظهيريّة، ظهير البخاري (ت٦١٩هـ).

٧. فصول العمادي، جمال الدّين بن عماد الدّين (ت٦٧٠هـ).

٨. كتاب الكُنى، الحاكم النيسابوري (ت٣٧٨هـ).

٩. كنز الفوائد شرح بحر العقائد، إبراهيم بن حسين مير غني.

١٠. مجمع الفتاوى، أحمد بن محمد الحنفي (ت٥٢٢هـ).

١١. مُسند الفردوس، لأبي نصر الدَّيلمي (ت٥٥٨هـ).

١٢. المَطالب الوفيّة شرح الفرائد السَنيّة، عبد الغني النابلُسي (ت١١٤٣).

١٣. يتيمة الدَّهر في فتاوى العصر، الترجماني علاء الدّين محمد الحنفي (ت٦٤٥هـ).

مصادر التحقيق

المصادر المطبوعة

ـ إتحاف السّادة المتّقين بشرح إحياء علوم الدّين، الزَبيدي (ت١٢٠٥هـ) بَيروت: مؤسَّسة التاريخ العربي ١٤١٤هـ.

ـ الإجازات المتينة لعلماء بكّة والمدينة، الإمام أحمد رضا (ت١٣٤٠هـ) لاهور: مؤسّسة رضا ١٤٢٤هـ، ط٣.

ـ الإحكام في أصول الأحكام، الآمدي (ت٦٣١هـ) تحقيق: عبد الرزّاق عفيفي، بَيروت: المكتب الإسلامي.

ـ إحياء علوم الدّين، أبو حامد الغزالي (ت٥٠٥هـ) بَيروت: دار الكتب العلميّة ١٤٠٦هـ، ط١.

ـ الأدب المفرَد، البخاري (ت٢٥٦هـ) تحقيق: عادل سعد، مكّة المكرمة: نزار مصطفى الباز ١٤٢٥هـ، ط١. وتحقيق: الألباني، المملكة العربيّة السعوديّة ١٤١٨هـ، ط٤.

ـ إزالة الأوهام، القاديْاني (ت١٣٢٦هـ) الهند: مطبع رياض ١٣٠٨هـ.

ـ أُسد الغابة في معرفة الصحابة، ابن الأثير الجزري (ت٦٣٠هـ) تحقيق: الشيخ علي محمد معوَّض، بَيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ، ط٢.

ـ الأشباه والنّظائر، ابن نجَيم (ت٩٧٠هـ) دِمشق: دار الفكر ١٤٢٠هـ، ط٣.

ـ إشارات المرام من عبارات الإمام، كمال الدين أحمد البياضي (ت١٠٩٨هـ) بَيروت:

دارالكتب العلمية ١٤٢٨هـ، ط١.

ـ الإعلان معيار الأخيار، القاديْاني (ت١٣٢٦هـ) (طبع مع مجموعة الإعلانات، المرتّب: عبد اللّطيف بَهَاوَلْفوري) رَبْوَه: الشّركة الإسلاميّة.

ـ إعجاز أحمدي، القاديْاني (ت١٣٢٦هـ) قاديْان: مطبع ضياء الإسلام ١٩٠٢م.

ـ الأعلام، الزِركَلي (ت١٣٩٦هـ) بيروت: دار العلم للمَلايين ١٩٩٥، ط١١.

ـ الإعلام بقواطع الإسلام، ابن حجر (ت٩٧٤هـ) إستانبول: مكتبة الحقيقة ١٤٢٦هـ.

ـ أفضل القِرَى لقرّاء أمّ القُرى، ابن حجر الهَيتمي (ت٩٧٤هـ) تحقيق: أحمد جاسم المحمد، بَيروت:دار المنهاج ١٤٢٦هـ، ط٢.

ـ الاقتصاد في الاعتقاد، أبو حامد محمد الغزالي (ت٥٠٥هـ) تحقيق: عبد الله محمد الخليلي، بيروت: دار الكتب العلمية ١٤٢٤هـ، ط١.

ـ الإقناع، أبو بكر محمد بن إبراهيم المُنذر (ت٣١٩هـ) تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد العزيز الجبرين، ١٤٠٨هـ، ط١.

ـ الإمام أحمد رضا المحدِّث البَرَيْلْوِي وعلماء مكّة المكّرمة، محمد بهاء الدّين شاهْ، كراتشي: بحوث تحقيقات الإمام أحمد رضا ١٤٢٧هـ، ط١.

ـ أمّ البراهين، محمد بن يوسف السَّنوسي (ت٨٩٥هـ) تحقيق: د. محمد صادق درويش، دِمشق:١٤٢٤هـ، ط٢.

ـ أنوار التنزيل وأسرار التأويل = تفسير بَيضاوي، قاضي ناصر الدّين البيضاوي (ت٧٩١هـ) تحقيق: محمد صبحي بن حسن حلّاق، بَيروت: دار الر شيد ١٤٢١هـ، ط١.

ـ إيضاح الحقّ الصّريح (مترَجَم) إسماعيل الدّهلوي (ت١٢٤٦هـ) كراتشي: قديمي كتب خانَه.

ـ إيضاح المكنون، إسماعيل البغدادي (ت١٣٣٩هـ) بَيروت: دار الفكر ١٤١٩هـ.

ـ البحر الرّائق شرح كنز الدّقائق، ابن نجَيم (ت٩٧٠هـ) كوئتَه: المكتبة الرّشيديّة.

ـ البراهين الأحمديّة، القاذْياني (ت١٣٢٦هـ) الهند: مطبع الرّياض ١٨٨٤م.

ـ البراهين القاطعة، رشيد أحمد كَنْكوهي (ت١٣٢٣هـ) طبع باسم تلميذه خليل أحمد الأنبيتوي (١٣٤٦هـ) كراتشي: دار الإشاعة ١٩٨٧م، ط١.

ـ بريقة محمودية في شرح طريقة محمدية وشريعة نبويّة في سيرة أحمدية، أبو سعيد الخادمي الحنفي (ت١١٥٦هـ)، مصر: مطبعة الحلبي ١٣٤٨.

ـ البوارق المحمّدية لرجم الشياطين النجدية، الشاهْ فضل رسول البَدايُوني (ت١٢٨٩هـ) الهند: مطبع سول مليتري أرفنج.

ـ البيان والتحصيل، لأبي الوليد ابن رُشد القُرطبي (ت٥٢٠هـ) تحقيق: الأستاذ أحمد الحبابي، بَيروت: دار الغرب الإسلامي ١٤٠٨هـ، ط٢.

ـ تاج العَروس من جواهر القاموس، الزَبيدي (ت ١٢٠٥هـ) بَيروت: دار الفكر.

ـ تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير الأعلام، الذهبي (ت ١٢٠٥هـ)، تحقيق: عمر عبد السلام التدميري، بَيروت: دار الكتب العربي ١٤١٣هـ، ط٣.

ـ تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) تحقيق: صدقي جميل العطّار، بَيروت: دار الفكر ١٤٢٤هـ، ط١.

ـ تاريخ دِمشق، ابن عساكر (ت٥٧١هـ) تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، بَيروت: دار الفكر ١٤٢٥هـ، ط١.

ـ تاريخ الدَّولة المكّية، عبد الحقّ الأنصاري، أوكاره: فقيه أعظم ببلي كيشنز ١٤٢٧هـ، ط١.

ـ تاريخ العلماء والرُّواة للعلم بالأندلُس، أبو الوليد ابن الفرضي (ت٤٠٣هـ) تحقيق: السيّد عزّت العطّار الحسَيني، القاهرة: مطبعة المدني ١٤٠٨هـ، ط٢.

ـ تاريخ الفكر الديني الجاهلي، محمد بن إبراهيم الفيومي (ت١٤٢٧هـ) القاهرة: دار الفكر العربي ١٤١٥هـ، ط٤.

ـ التاريخ الكبير، الإمام البخاري (ت٢٥٦هـ) تحقيق: هاشم النَّدوي، بيروت: دار الفكر.

ـ تأويل مختلف الحديث، أبو محمد ابن قتَيبة (ت٢٧٦هـ) تحقيق: محمد محيي الدّين الأصفَر، بَيروت: المكتبة الإسلامي ١٤١٩هـ، ط٢.

ـ تبصرة الأدّلة، أبو المعين مَيمون بن محمد النَّسَفي (ت٥٠٨هـ) تحقيق: الأستاذ الدكتور حسَين آتاي، أنقره: رئاسة الشؤون الدّينية ١٩٩٣م.

ـ التحرير، كمال الدّين بن الهُمام (ت٨٦١هـ) (مطبوع مع شرحه) بَيروت: دار الفكر ١٤١٧هـ، ط١.

ـ تحذير النّاس، محمد قاسم النانَوْتوي (ت١٢٩٧هـ) كراتشي: دار الإشاعت.

ـ تحفة المحتاج في شرح المنهاج، ابن حجر الهَيتمي (ت٩٧٤هـ) مصر: المكتبة التجاريّة الكبرى ١٣٥٧هـ.

ـ تذكرة خلفاء أعلى حضرة، الدكتور مجيد الله القادري والشيخ محمد صادق القَصوري، كراتشي: الإدارة لتحقيقات الإمام أحمد رضا ١٤١٣هـ.

ـ تذكرة علماء أهل السنّة، محمود أحمد القادري، فيصل آباد: سنّي دار الإشاعة العلويّة الرَّضوية ١٩٩٢م، ط٢.

ـ تذكرة علماء الهند، رحمن علي صاحب النّاروي (ت١٣٢٥هـ) لَكنَو: مطبع نامي

مُنشِي نَوَلْكِشَورْ ١٣٣٢، ط٢.

ـ تذكرة فضل الرّسول، لمولانا انوار الحقّ العُثماني، البَدايُون: تاج الفُحول أكادمي ١٤٢٩هـ، ط٢.

ـ ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، القاضي عياض اليحصبي (ت٥٤٤هـ) تحقيق: محمد سالم هاشم، بَيروت: دار الكتب العلميّة ١٤١٨هـ، ط١.

ـ الترغيب والترهيب، أبو القاسم الأصبهاني (ت٥٣٥هـ)، القاهرة: دار الحديث ١٤١٤هـ، ط١.

ـ تشنيف السّامع بجمع الجوامع، الزّركشي (ت ٧٩٤هـ) تحقيق: د. سيّد عبد العزيز، مصر: مكتبة قُرطبة للبحث العلمي ١٤١٨هـ، ط١.

ـ تفسير ابن أبي حاتم، ابن أبي حاتم الرّازي (ت٣٢٧هـ) تحقيق: أسعد محمد الطيّب، مكة المكرّمة: مكتبة نزار مصطفى الباز ١٤١٧هـ، ط١.

ـ تفسير القرآن، عبد الرزّاق الصَّنعاني (ت٢١١هـ) تحقيق: الدكتور: مصطفى مسلم محمد، الرّياض: مكتبة الرُّشد ١٤١٠هـ، ط١.

ـ التفسير الكبير، فخر الدّين الرّازي (ت٦٠٦هـ) بَيروت: دار إحياء التراث العربي ١٤١٧هـ. ط٢.

ـ تفسير مجاهد، مجاهد بن جبير المخزومي التابعي (ت١٠٣هـ) تحقيق: عبد الرّحمن الطاهر محمد السُّورَتي، بَيروت: المنشورات العلميّة.

ـ تلخيص محصَّل، نصير الدّين الطُوسي (ت٦٧٢هـ) (طبع مع المحصّل) مصر: مطبعة الحسينية ١٣٢٣هـ، ط١.

ـ التقرير والتحبير، بابن أمير الحاجّ الحَلَبي (ت٨٧٩هـ) بَيروت: دار الفكر ١٤١٧هـ، ط١.

ـ تقوية الإيمان، إسماعيل الدهلوي (ت١٢٤٦هـ) كراتشي: مير محمد كتب خانَه.

ـ التلويح في كشف حقائق التنقيح، سعد الدّين التفتازاني (ت٧٩٢هـ) بَيروت: شركة دار الأرقم ١٤١٩هـ، ط١.

ـ التمهيد في بيان التوحيد، أبو شكور السّالمي، كابُل: نعماني كتب خانَه، ط٢.

ـ تنوير الأبصار، التُمُرتاشي (ت١٠٠٤هـ)، بيروت: دار إحياء التراث العربي ١٢٧٢هـ.

ـ تهذيب التهذيب، ابن حجر العَسقلاني (ت٨٥٢هـ) بَيروت: دار الفكر ١٩٩٥، ط١.

ـ التوضيح شرح التنقيح، صدر الشّريعة المحبوبي (ت ٧٤٧هـ) تحقيق: محمد عدنان درويش (طبع مع التلويح) بَيروت: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، ١٤١٩هـ، ط١.

ـ التوضيح في شرح المختصر الفرعي، خليل بن إسحاق الجندي (ت٧٦٧هـ) تحقيق: الدكتور: أحمد بن عبد الكريم نجيب، القاهرة: دار نجيبويه للبرمجة والدّراسات والطباعة والنشر ١٤٢٩هـ، ط١.

ـ التوضيح في شرح منتهَى السُؤل والأمل، الشيخ خليل بن إسحاق الجندي (ت٧٦٧هـ)، تحقيق: د. أحمد بن عبد الكريم نجيب، مصر: مركز نجيبوية ١٤٢٩هـ، ط١.

ـ جامع البيان عن تأويل آي القرآن، للإمام ابن جرير الطَبَري (ت٣١٠هـ) تحقيق: صدقي جميل العطّار، بَيروت: دار الفكر ١٤١٥هـ.

ـ الجامع الصّحيح، محمد بن عيسى الترمذي (ت٢٧٩هـ) الرياض: دار السّلام للنشر والتوزيع ١٤٢٠هـ، ط١.

ـ الجامع الفصولَين، بدر الدّين محمود بن إسرائيل (ت٨٢٣هـ) مصر: المطبعة

الأزهريّة ١٣٠٠هـ، ط١.

ـ الجامع لأخلاق الرّاوي وآداب السّامع، الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) تحقيق: د. محمود الطحّان، الرّياض: مكتبة المعارف ١٤٠٣هـ.

ـ الجامع الوجيز، حافظ الدّين البزّازي (ت٨٢٧هـ) (هامش الفتاوى الهنديّة) بِشاوَر: المكتبة الحقانيّة.

ـ الجوهر المنظَّم في زيارة قبر المكرَّم، ابن حجر الهَيتمي المكّي (ت٩٧٤هـ) لاهور: المكتبة القادريّة ١٤٠٥هـ.

الجوهرة النيّرة شرح مختصر القُدوري، الحَدّادي (ت في حدود ٨٠٠هـ) كراتشي: مير محمد كتب خانَه.

ـ حاشية السّيالكُوتي على شرح المواقف، عبد الحكيم السّيالكُوتي (ت١٠٦٧هـ) (طبع مع شرح المواقف) بَيروت: دار الكتب العلميّة ١٤١٩هـ، ط١.

ـ حاشية الطحطاوي على الدّر المختار، الطحطاوي (ت١٢٣١هـ) كوئتَه: المكتبة العربيّة.

_ حاشية المواقف، حسن بن محمد الجلبي الفناري (ت٨٨٦هـ)، بيروت:دار الكتب العلمية ١٤١٩هـ، ط١.

ـ حدوث الفتن وجهاد أعيان السُّنن، العلاّمة محمد أحمد المصباحي، مصر: المقطم ١٤٢٩هـ، ط١.

ـ الحديقة النديّة شرح الطريقة المحمديّة، عبد الغني النّابلُسي (ت١١٤٣هـ) مصر: دار طبعة عامرة أَولمنشدر ١٢٩٠هـ.

ـ حفظ الإيمان، أشرَف علي التَهانْوي (ت١٣٦٢هـ) كراتشي: قديمي كتب خانَه.

ولاهور: أنجُمَن إرشاد المسلمين ١٤٠٠هـ، ط١.

ـ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعَيم الأصفهاني (ت٤٣٠هـ) تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ملتان: إدارة التأليفات الأشرفيّة ١٤٢٣هـ.

ـ حقيقة الوحي مع تتمة، القاذْياني (١٣٢٦هـ) القاذْيان: مطبع ميگزين ١٩٠٧م.

ـ حياة الأنبياء، البَيهقي (ت٤٥٨هـ) المدينة المنوّرة: مكتبة العلوم والحكم ١٤١٤هـ، ط١.

ـ خلاصة الفتاوى، طاهر بن أحمد البخاري (ت٥٤٢هـ) بِشاوَر: مكتبة القرآن والسنّة.

ـ دافع البلاء ومعيار أهل الأصفياء، القاذْياني (ت١٣٢٦هـ) قاذْيان: مطبع ضياء الإسلام ١٩٠٢م.

ـ الدرّ المختار، الحَصكَفي (ت١٠٨٨هـ) بَيروت: دار إحياء التراث العربي ١٣٢١هـ.

ـ الدرّ المنثور في التفسير المأثور، السّيوطي (ت٩١١هـ) بَيروت: دار الفكر ١٤١٤هـ.

ـ الدرّة الثَمنية في تاريخ المدينة، ابن النَجّار (ت٦٤٣هـ) تحقيق: د. محمد زينهم محمد عزب، مصر: مكتبة الثقافية الدينيّة ١٤١٥هـ.

ـ دراسات في مصادر الفقه المالكي، ميكلوش موراني، بَيروت: دار الغرب الإسلامي ١٤٠٩هـ، ط١.

ـ دُرر الحكّام شرح غرر الأحكام، مُلّا خُسْرو (ت٨٨٥هـ) إستانبول.

ـ دلائل النُّبوّة، البَيهقي (ت٤٥٨هـ) تحقيق: الدكتور عبد المعطي قَلَعجي، بَيروت: دار الكتب العلميّة ١٤٢٣هـ، ط٢.

ـ الديباج المهذَّب في معرفة أعيان علماء المذهَب، ابن فَرحون المالكي (ت٧٩٩هـ) تحقيق: الدكتور محمد الأحمدي أبو النّور، القاهرة: دار التراث.

ـ ذمُّ الغِيبة، لابن أبي الدّنيا (ت٢٨١هـ) تحقيق: بشير محمد عيون، دِمشق: مكتبة دار البيان ١٤١٣هـ، ط١.

ـ ذَيل تاريخ بغداد، ابن النجّار (ت٦٤٣هـ) تحقيق: صدقي جميل العطّار، بَيروت: دار الفكر ١٤٢٤هـ، ط١١.

ـ ردّ المحتار على الدرّ المختار، ابن عابدين (ت١٢٥٢هـ) تحقيق: د. حُسام الدّين فَرفُور، دِمشق: دار الثقافة والتراث ٢٠٠٠، ط

ـ الرّسالة القشَيرية، أبو القاسم عبد الكريم القشَيري (ت٤٥٦هـ) بَيروت: مؤسَّسة الكتب الثقافيّة ١٤٢٠هـ، ط١.

ـ الرّسالة المستطرفة، محمد بن جعفر الكتّاني (ت١٣٤٥هـ) كراتشي، نور محمد كتب خانَه ١٣٧٩هـ.

ـ رَشاقة الكلام في حواشي إذاقة الأثام، الإمام أحمد رضا (١٣٤٠هـ) تحقيق: د. المفتي محمد أسلَم رضا المَيمني، كراتشي: دار أهل السنّة ١٤٢٩هـ، ط١.

ـ روحاني خزائن، مجموعة الكتب والرّسائل للمِرزا غلام أحمد القاذْياني (ت١٣٢٦هـ) الباكستان: نظارة إشاعة رَبوا ٢٠٠٨م.

ـ سُرور القلوب في ذكر المحبوب، إمام المتكلّمين نقي علي خانْ البَرَيْلْوي (ت١٢٩٧هـ) لاهور: شبير برادرز ١٤٠٥هـ، ط٣.

ـ سقط الزّند، أبو العلاء المعري (٤٤٩هـ) بَيروت: دار صادر ١٢٧٦هـ.

ـ سنن أبي داود، سليمان بن أشعَث السَّجِستاني (ت٢٧٥هـ) الرّياض: دار السّلام للنّشر والتوزيع١٤٢٠هـ، ط١.

- سنن الترمذي = الجامع الصّحيح.

- سنن الدارقُطني (ت٣٨٥هـ) ملتان: نشر السنّة ١٤٢٠هـ.

- سنن الدّارمي، عبد الله الدّارمي (ت٢٥٥هـ) تحقيق: فواز أحمد زَمزلي، بَيروت: دار الكتب العلميّة ١٤٠٧هـ، ط١.

- السنن الكبرى، النَّسائي (ت٣٠٣هـ) تحقيق: د. عبد الغفّار سليمان البنداري، سيّد كسروي حسن، بَيروت: دار الكتب العلميّة ١٤١١هـ، ط١.

- سنن ابن ماجه، ابن ماجه القَزويني (ت٢٧٥هـ) بَيروت: دار إحياء التراث العربي ١٤٢١هـ، ط١.

- سنن النَّسائي، النَّسائي (ت٣٠٣هـ) تحقيق: الصدقي جميل العطّار، بَيروت: دار الفكر ١٤٢٦هـ، ط١.

- سير أعلام النبلاء، الذَهبي (ت ٧٤٨ هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطاء، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٥هـ، ط١.

- سِير وتراجم بعض علمائنا في القرن الرّابع عشر للهجرة، عمر عبد الجبّار (ت١٣٩١هـ) جدّة: تهامة ١٤٠٣هـ، ط٣.

- السَّيف المسلول على مَن سبَّ الرّسول، تقي الدّين السُّبكي (ت٧٥٦هـ) تحقيق: إياد أحمد الغوج، الأردُن: دار الفتح ١٤٢١هـ، ط١.

- شأن الدّعاء، الخطّابي (ت٣٨٨هـ) تحقيق: أحمد يوسف الدقّاق، بَيروت: دار الثقافة العربيّة ١٤١٢هـ، ط١.

- شذرات الذهب، شهاد الدين عبد الحي العكري (ت١٠٨٩هـ) تحقيق: محمود

الأرنؤوط، بَيروت: دار ابن كثير ١٤١٤هـ، ط١.

- شرح الزرقاني على المواهِب، الزَّرقاني (ت١١٢٢هـ) بَيروت: دار الكتب العلميّة ١٤١٧هـ، ط١.

- شرح السنّة، البَغَوي (ت٥١٦هـ) تحقيق: سعيد محمد اللحّام، بيروت: دار الفكر ١٤١٩هـ.

- شرح الشِّفا، مُلّا علي القاري (ت١٠١٤هـ) بَيروت: دار الكتب العلميّة ١٤٢٨هـ، ط٢.

- شرح صحيح مسلم، النَّوَوي (ت٦٧٦هـ) بَيروت: دار إحياء التراث العربي، ط٤.

- شرح العقائد النَّسَفيّة، التفتازاني (ت٧٩٢هـ) تحقيق: محمد عدنان درويش، دِمشق: مكتبة دار البَيروتي ١٤١١هـ.

- شرح العقيدة الطحاويّة، ابن أبي العزّ الحنفي (ت٧٤٢هـ) بَيروت: المكتب الإسلامي ١٣٩١هـ، ط٤.

- شرح المقاصد، التفتازاني (ت٧٩٢هـ) تحقيق: الدكتور عبد الرّحمن عميرة، إيران: منشورات الشّريف الرَّضى ١٤٠٩هـ، ط١.

- شرح المواقف، السيّد الجُرجاني (ت٨١٦هـ) بَيروت: دار الكتب العلميّة ١٤١٩هـ، ط١.

- شرح وصية الإمام أبي حنيفة، أكمل الدّين البابَرتي (ت٧٨٦هـ) تحقيق: محمد صبحي العايدي، عمان: ٢٠٠٩م، ط١.

- شرح هداية الحكمة، الشِّيرازي (ت١٠٥٩هـ)، لَكنَو ١٨٨٠هـ.

- شعب الإيمان، البَيهقي (ت٤٥٨هـ) تحقيق: حمدي الدّمرداش محمد العدل، بَيروت: دار الفكر ١٤٢٤هـ، ط١.

ـ الشِّفا بتعريف حقوق المصطفى، القاضي عياض (ت٥٤٤هـ) تحقيق: عبد السّلام محمد أمين، بَيروت: دار الكتب العلميّة ١٤٢٢هـ، ط٢.

ـ الصِّحاح، الجَوهري (ت٣٩٣هـ) بَيروت: دار إحياء التراث العربي ١٤٢٦هـ، ط٢.

ـ صحيح ابن حِبّان: التَيمي (ت٢٥٤هـ) لُبنان: بيت الأفكار الدوليّة ٢٠٠٤م.

ـ صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ) الرّياض: دار السّلام للنشر والتوزيع ١٤١٩هـ، ط٢.

ـ صحيح مسلم، مسلم بن الحَجّاج القُشَيري (ت٢٦١هـ) الرّياض: دار السّلام للنشر والتوزيع ١٤١٩هـ، ط١.

ـ الصّراح، الجمالي (ت٦٨١هـ) لَكنَو: مطبع نامي نَوَلْكِشَوْر ١٢٧٢هـ.

ـ صراط مستقيم، إسماعيل الدهلوي (ت١٢٤٦هـ) لَكنَو، مطبع فخر المطابع ١٣٢١هـ.

ـ الضوء اللامع لأهل القَرن التاسع، السّخاوي (ت٩٠٢هـ) بَيروت: دار الكتب العلميّة ١٤٢٤، ط١.

ـ الطبقات الشّافعية الكبرى، ابن السُّبكي (ت٧٧١هـ) تحقيق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتّاح محمد الحلو، القاهرة: مطبعة فيصل عيسى البابي الحلبي ١٣٨٣هـ، ط١.

ـ الطبقات الكبرى = لواقح الأنوار في طبقات الأخيار، الشعراني (ت٩٧٣هـ) بيروت: دار الفكر.

ـ الطريقة المحمديّة في بيان السيرة النبويّة الأحمديّة، الشيخ محمد بن پير علي البركوي (ت٩٨١هـ) الهند: شرف الدّين الكتبي وأولاده ١٢٨٧هـ.

ـ العطايا النبويّة في الفتاوى الرَّضوية، الإمام أحمد رضا خانْ (ت١٣٤٠هـ) لاهور: مؤسَّسة رضا ١٤١٢هـ، ط٢.

ـ عمدة القاري شرح صحيح البخاري، العَيني (ت٨٥٥هـ) بَيروت: دار الفكر ١٤١٨هـ، ط١.

ـ عمل اليوم واللّيلة، ابن السُنّي (ت٤٦٣هـ) تحقيق: حامد أحمد الطاهر، القاهرة: المكتب الثقافي للنشر والتوزيع ١٤٢٥هـ، ط١.

ـ عمل اليوم واللَّيلة، النَّسائي (ت٣٠٣هـ) بَيروت: دار الكتب العلميّة ١٤٠٨هـ، ط١.

ـ غاية البيان شرح زبد ابن رسلان، محمد بن أحمد الرملي (ت١٠٠٤هـ)، تحقيق: أحمد عبد السلام شاهين، بيروت: دار الكتب العلمية ١٤١هـ، ط١.

ـ الفتاوى البزازيّة = الجامع الوجيز.

ـ الفتاوى التاتارخانيّة، عالم بن علاء (ت٧٨٦هـ) تحقيق: قاضي سجّاد حسَين، كراتشي: إدارة القرآن ١٤٢٤، ط٣.

الفتاوى الحديثية، ابن حجر الهيتمي (ت٩٧٤هـ)، بيروت: دار إحياء التراث العربي ١٤١٩هـ، ط١.

ـ فتاوى الحرمَين بِرَجفِ ندوة المَين، الإمام أحمد رضا خانْ القادري (١٣٤٠هـ) ممبائي: رضا أكادمي ١٤١٨هـ.

ـ الفتاوى الخانيّة، قاضي خانْ (ت٥٩٢هـ) بِشاوَر: المكتبة الحقانيّة.

ـ الفتاوى الخيريّة لنفع البريّة، خير الدّين الرَّملي (ت١٠٨١هـ) (هامش العقود الدرّية في تنقيح الفتاوى الحامديّة) مصر: المطبعة المَيمنيّة ١٣٠٦هـ.

ـ الفتاوى الرشيديّة، رشيد أحمد الكَنْكوهي (ت١٣٢٣هـ) كراتشي: مير محمد كتب خانَه.

ـ الفتاوى السِّراجيّة، سراج الدّين الأوشي (ت بعد ٥٦٩هـ)، كراتشي: شركة إيج إيم سعيد.

ـ الفتاوى الكبرى، ابن تَيمية (ت٧٢٨هـ) تحقيق: حسنين محمد مخلوف، بَيروت: دار المعرفة ١٣٨٦هـ، ط١.

ـ الفتاوى الهنديّة، مجموعة من العلماء، بِشاوَر: مكتبة حقانيّة.

ـ فتح القدير، الكمال ابن الهُمام (ت٨٦١هـ) بَيروت: دار إحياء التراث العربي.

ـ فتوح الغيب، عبد القادر الجيلاني (ت٥٦١هـ) مصر: مكتبة ومطبعه مصطفى البابي ١٣٩٢هـ، ط٢.

ـ الفتوحات المكيّة، الشيخ الأكبر ابن عربي (ت٦٣٨هـ) بَيروت: دار إحياء التراث العربي ١٤١٨هـ، ط١.

ـ الفَردوس بمأثور الخطاب، أبو شُجاع الدَّيلمي (ت٥٠٩هـ) تحقيق: السعيد بن بسيوني زغلول، بَيروت: دار الكتب العلميّة ١٩٨٦م، ط١.

ـ فصول من تاريخ المدينة المنوّرة، علي حافظ (ت١٤٠٧هـ)، ١٤١٧هـ، ط١.

ـ الفقه الأكبر، الإمام الأعظم أبو حنيفة (ت١٥٠هـ) (طبع مع شرح مِنح الرَّوض الأزهَر) بَيروت: دار البشائر الإسلاميّة ١٤١٩هـ، ط١.

ـ فهرس الفهارِس، عبد الحي الكتّاني (ت١٣٨٢هـ) تحقيق: إحسان عبّاس، بَيروت: دار الغرب الإسلامي ١٤٠٢هـ، ط٢.

ـ الفوائد البهيّة في تراجم الحنفيّة، اللَكنَوي (ت١٣٠٤هـ) كراتشي: قديمي كتب خانَه.

ـ فواتح الرَّحموت، بحر العلوم عبد العلي اللَكنَوي (ت١٢٢٥هـ) اللَكنَو: نَوَلْكِشُوْر.

ـ فيصل التفرِقة بين الإسلام والزَّندقة: حجّة الإسلام الغزالي (ت٥٠٥هـ) تحقيق: محمود بيجو، دِمشق: ١٤١٣هـ، ط١.

ـ القاموس المحيط، الفِيروزآبادي (ت٨١٧هـ) بَيروت: دار الكتب العلميّة ١٤٢٥هـ، ط١.

ـ الكامل في معرفة الضعفاء والمتروكين من الرُّواة، ابن عدي (ت٣٦٥هـ) تحقيق: الشيخ علي محمد معوّض، بَيروت: دار الكتب العلميّة ١٤١٨هـ، ط١.

ـ كتاب الإرشاد، إمام الحرمَين الجوَيني (ت٤٧٨هـ) تحقيق: الشيخ زكريا عميرات، بَيروت: دار الكتب العلميّة ١٤١٦هـ، ط١.

ـ كتاب الأسماء والصِّفات، البَيهقي (ت٤٥٨هـ) تحقيق: الشيخ عماد الدّين أحمد حيدر، باكستان: المكتبة الأثريّة.

ـ كتاب التذكرة، القُرطبي (ت٦٧١هـ) تحقيق: د. الصّادق بن محمد بن إبراهيم، الرياض: مكتبة دار المنهاج ١٤٢٥هـ، ط١.

ـ كتاب التوحيد وإثبات صفات الربّ ﷻ، ابن خزَيمة (ت٣١١هـ) تحقيق: عبد العزيز بن إبراهيم الشَّهوان، الرّياض: مكتبة الرشد ١٤١٤هـ، ط٥.

ـ كتاب التوحيد وإثبات الصّفات، أبو منصور الماتُريدي (ت٣٣٣هـ) بيروت: دار الكتب العلمية ١٤٢٧هـ، ط١.

ـ كتاب العظمة، أبو الشيخ (ت٣٦٩هـ) تحقيق: رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، الرياض: دار العاصمة.

ـ كتاب الفصل في المِلل والأهواء والنّحل، ابن حَزم الأندلُسي الظاهري (ت٤٥٦هـ)

تحقيق: أحمد شمس الدّين، بَيروت: دار الكتب العلميّة ١٤٢٠هـ، ط٢.

ـ كتاب المجروحين من المحدِّثين والضعفاء والمتروكين، ابن حِبّان (ت٣٥٤هـ) تحقيق: محمود إبراهيم زايد، بَيروت: دار المعرفة ١٤١٢هـ.

ـ كتاب المجموع شرح المذهب، النَّوَوي (ت٦٧٦هـ) بَيروت: دار الفكر.

ـ كتاب الوصيّة، الإمام الأعظم أبو حنيفة (ت١٥٠هـ) (طبع مع شرحه الجوهرة المنيفة) الهند: مجلس دائرة المعارف النظاميّة ١٣٢١هـ، ط١.

ـ كشف الأستار عن زوائد البزّار، نور الدّين الهيثمي (ت٨٠٧هـ) تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، بيروت: مؤسَّسة الرسالة ١٣٩٩هـ، ط١.

ـ كشف الأسرار شرح أصول البَزدوي، عبد العزيز بن أحمد البخاري (ت٧٣٠هـ) تحقيق: محمد المعتصم بالله البغدادي، كراتشي: قديمي كتب خانَه.

ـ كشف الظنون، حاجي خليفة (ت١٠٦٧هـ) بَيروت: دار الفكر ١٤١٩هـ.

ـ كنز العمّال، المتّقي الهندي (ت٩٧٥هـ) تحقيق: محمود عمر الدمياطي، ملتان: إدارة التأليفات الأشرفيّة ١٤٢٤هـ.

ـ لسان العرب، ابن منظور (ت ٧١١هـ)، بيروت: دار صادر، ١٤١٤هـ، ط٣.

ـ اللمع في الردّ على أهل الزيغ والبِدع، أبو الحسن الأشعَري (ت٣٢٤هـ) بَيروت: دار الكتب العلميّة ١٤٢١هـ، ط١.

ـ المجالس الأبرار ومَسالك الأخيار، أحمد بن محمد الرومي الحنفي (ت١٠٤٣هـ) بِشاوَر: مكتبة حقانيّة.

ـ مجمع الأنهُر في شرح ملتقَى الأبحُر، داماد أفندي (ت١٠٧٨هـ) بَيروت:

دار الكتب العلميّة ١٤١٩هـ، ط١.

ـ محصل أفكار المتقدّمين والمتأخّرين من الحكماء والمتكلّمين، فخر الدّين الرّازي (ت٦٠٦هـ)، مصر: مطبعة الحسَينيّة ١٣٢٣هـ، ط١.

ـ المحيط البرهاني، برهان الدّين البخاري (ت٦١٦هـ) تحقيق: أحمد عزّو عناية، كوئته: المكتبة الرشيديّة ٢٠٠٣.

ـ مختصر التحرير شرح الكوكب المنير، تقين ابن النجّار الحنبلي (ت٩٧٢هـ) تحقيق: محمد الزّحَيلي، الرّياض: مكتبة العبيكان ١٤١٨هـ، ط٢.

ـ مختصر خليل، خليل بن إسحاق المالكي (ت٧٦٧هـ) تحقيق: الشيخ الطاهر أحمد الزاوي، بَيروت: دار المدار الإسلامي ٢٠٠٤م، ط٢.

ـ مختصر القدوري، الإمام أحمد بن محمد القدوري (ت٤٢٨هـ) كراتشي: إدارة القرآن والعلوم الإسلاميّة ١٤٢٢هـ، ط١.

ـ المختصر من كتاب "نشر النَّور والزَّهر" عبد الله أبو الخير مِيرداد (ت١٣٤٣هـ) تحقيق: محمد سعيد العامُودي، جدّة: عالَم المعرفة.

ـ مدارج النُبوّة، عبد الحقّ الدهلوي (ت١٠٥٢هـ) لاهور: نوريّة رضويّة ببلشنك كمپني.

ـ المسامَرة شرح المسايَرة، ابن أبي الشّريف (ت٩٠٦هـ) مصر: مطبعة السّعادة.

ـ المسايَرة في العقائد المنجية في الآخرة، ابن الهُمام (ت٨٦١هـ) (طبع مع شرحه) مصر: مطبعة السّعادة.

ـ المستدرَك، الحاكم النيسابوري (ت٤٠٥هـ) تحقيق: حمدي الدّمرداش محمد، مكّة

المكرّمة: مكتبة نزار مصطفى الباز ١٤٢٠هـ، ط١.

ـ المستصفى، حجّة الإسلام الغزالي (ت٥٠٥هـ) تحقيق: محمد عبد السّلام عبد الشّافي، بَيروت: دار الكتب العلميّة ١٤١٣هـ، ط١.

ـ مسلَّم الثبوت، محب الله البِهاري (ت١١١٩هـ) (طبع مع شرحه فواتح الرحموت)، اللَكنَو: نَوَلْكِشُوْر.

ـ المُسند، أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ) بَيروت: دار الفكر ١٤١٤هـ، ط٢.

ـ مسند إسحاق بن راهْوَيْه، أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم (ت٢٣٨هـ)، تحقيق: د. عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، المدينة المنوّرة: مكتبة الإيمان ١٤١٢هـ، ط١.

ـ مُسند الشِّهاب، محمد بن سلامة بن جعفر أبو عبد الله القضاعي (ت٤٥٤هـ) تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السَّلَفي، بَيروت: مؤسَّسة الرّسالة ١٤٠٥هـ، ط٢.

ـ مصنّف عبد الرزّاق، عبد الرزّاق بن هُمام الصَّنْعاني (ت٢١١هـ) تحقيق: حبيب الرّحمن الأعظمي، كراتشي: المكتب الإسلامي ١٤٠٣هـ، ط٢.

ـ مَعالم السُّنن في شرح سنن أبي داود، الخطّابي (ت٣٨٨هـ) حلَب: المطبعة العلميّة ١٣٥٣هـ، ط١.

ـ المعتمَد في المعتقَد، التُورِبشتي (ت٦٦١هـ) مَدراس: المطبع مَظهر العجائب ١٨٦٧هـ.

ـ معجم أصحاب القاضي أبي علي الصدفي، ابن الأبار محمد بن عبد الله القضاعي البلنسي (ت٦٥٨هـ) مصر: مكتبة الثقافية الدينية١٤٢٠هـ، ط١.

ـ المعجم الأوسَط، الطَبَراني (ت٣٦٠هـ) تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، بَيروت: دار الفكر ١٤٢٠هـ، ط١.

ـ معجم الشيوخ، عبد الحفيظ بن محمد طاهر الفاسي (ت١٣٨٣هـ) تحقيق: عبد المجيد الخيالي، بَيروت: دار الكتب العلميّة ١٤٢٤هـ، ط١.

ـ معجم الصّحابة، ابن قانع (ت٣٥١هـ) تحقيق: أبو عبد الرّحمن صلاح بن سالم المصراتي، مدينة المنوّرة: مكتبة الغرباء الأثريّة ١٤١٨هـ.

ـ المعجم الكبير، الطَبَراني (ت٣٦٠هـ) تحتقيق: حمدي عبد المجيد السَّلَفي، بَيروت: دار إحياء التراث العربي ١٤٢٢هـ، ط٢.

ـ معجم المؤلِّفين، عمر رضا كحالة (ت١٤٠٨هـ) بَيروت: مؤسَّسة الرّسالة ١٤١٤هـ، ط١.

ـ "المعيار المعرب والجامع المغرب في فتاوى إفريقية والأندلُس والمغرب": للونشريسي (ت٩١٤هـ) تحقيق: د. محمد الحجّي، الرّباط: نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميّة للمملكة المغربيّة ١٤٠١هـ.

ـ المفهِم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلِم، أبو العبّاس أحمد بن عمر القُرطبي (ت٦٥٦هـ) تحقيق: محيي الدّين ديب مستو، بَيروت: دار ابن كثير ١٤١٧هـ، ط١.

ـ المقاصد الحسَنة، السَّخاوي (ت٩٠٢هـ) تحقيق: محمد عثمان الخشت، بَيروت: دار الكتاب العربي ١٤٢٥هـ، ط١.

ـ ملتقَى الأبحُر، إبراهيم الحَلَبي (ت٩٥٦هـ) (طبع مع شرحه مجمع الأنهُر) بَيروت: دار الكتب العلميّة ١٤١٩هـ، ط١.

ـ المِلل والنّحل، أبو الفتح الشَّهرَسْتاني (ت٥٤٨هـ) تحقيق: الأستاذ أحمد فهني محمد، كوئتَه: مكتبة عثمانيّة.

ـ من اسمه شعبة، أبو نعيم الأصبهاني (ت٤٣٠هـ)، تحقيق: طارق محمد لسكوع العموي، المدينة المنوّرة: مكتبة الغرباء الأثرية ١٤١٨هـ، ط١.

ـ مِنح الرَّوض الأزهر في شرح الفقه الأكبر، مُلّا علي القاري (ت١٠١٤هـ) بَيروت: دار البشائر الإسلاميّة ١٤١٩هـ، ط١.

ـ المنقِذ من الضلال، أبو حامد الغزالي (ت٥٠٥هـ) تحقيق: أحمد شمس الدّين، بَيروت: دار الكتب العلميّة ١٤٠٩هـ، ط١.

ـ المنهاج في شعب الإيمان، الحليمي (ت٤٠٣هـ) تحقيق: حليمي محمد فودَه، بَيروت: دار الفكر ١٣٩٩هـ، ط١.

ـ المواقف، القاضي عضد الدّين الإيجي (ت٧٥٦هـ) بَيروت: دار الكتب العلميّة ١٤١٩هـ، ط١.

ـ المواهب اللدُنّية، أحمد بن محمد القُسطلاني (ت٩٢٣هـ) تحقيق: صالح أحمد الشّامي، بَيروت: المكتب الإسلامي ١٤٢٥، ط٢.

ـ نثر الدرر في تذييل نظم الدرر، عبد الله محمد الغازي (ت١٣٦٥هـ) تحقيق: معالي أ.د. عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، مكّة المكرّمة: المكتبة الأسديّة ١٤٣٤هـ، ط١.

ـ نزهة الخواطر وبجهة المسامِع والنّواظِر، عبد الحي النَّدوي (ت١٣٤١هـ) ملتان: طيب أكادمي ١٤١٣هـ.

ـ نسيم الرّياض في شرح شفا، شهاب الدّين أحمد الخَفاجي (ت١٠٦٩هـ) تحقيق: محمد عبد القادر عطا، بَيروت: دار الكتب العلميّة ١٤٢١هـ، ط١.

ـ نظم الدرر في اختصار نشر النور والزهر، عبد الله محمد الغازي (ت١٣٦٥هـ)

تحقيق: معالي أ.د. عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، مكّة المكرّمة: المكتبة الأسديّة ١٤٣٤هـ، ط١.

- نوادِر الأصول في معرفة أحاديث الرّسول ﷺ، الحكيم الترمذي (ت٣١٨هـ) تحقيق: عبدالحميد محمد الدّرويش، دِمشق: دار يعرب للدراسات والنشر والتوزيع ١٤٢٥هـ، ط١.

- الهداية، المَرغيناني (ت٥٩٣هـ) تحقيق: محمد عدنان درويش، بَيروت: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم.

- الهداية إلى بلوغ النهاية في علم مَعاني القرآن وتفسيره: أبو محمد مكّي بن أبي طالب القيرواني (ت٤٣٧هـ) تحقيق: أ. د. الشّاهد البوشيخي، شارقة: جامعة الشّارقة ١٤٢٩هـ، ط١.

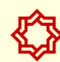
- هداية المريد لجوهرة التوحيد، برهان الدّين إبراهيم اللّقاني (ت١٠٤١هـ) تحقيق: مَروان حسين عبد الصّالحين البجاوي، القاهرة: دار البصائر ١٤٣٠هـ، ط١.

- هدية العارفين، إسماعيل باشا البغدادي (ت١٣٣٩هـ) بَيروت: دار الفكر ١٤١٩هـ.

- يَكْ روزَهْ، إسماعيل الدهلوي (ت) ملتان: فاروقي كتب خانَه.

- اليواقيت المِهريّة، غلام مِهر علي، جِشْتِيان: المكتبة المِهريّة.

- اليواقيت والجواهر في بيان عقائد الأكابر، عبد الوهّاب الشَعراني (ت٩٧٣هـ)، بيروت: دار إحياء التراث العربي ١٤١٨هـ، ط١.

المحتويات

الموضوع	الصفحة

فهرس الفهارس

الفهرس	الصفحة
- فهرس الآيات القرآنيّة	٤٩٣
- فهرس الأحاديث والآثار	٥٠٧
- فهرس الأعلام المترجمة	٥١٤
- فهرس الكتب المترجمة	٥٣٣
- مآخذ و مراجع	٥٤١
- فهرس المُحتوَيات	٥٦٣

ادارۂ اہلِ سنّت کی مطبوعات

١. شرح عقود رسم المفتي: للإمام ابن عابدين الشّامي (ت١٢٥٢هـ)، محقَّقة، طبعت أوّلاً من "دار الفقيه" أبوظبي الإمارات، ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م. وثالثاً ١٤٣٩هـ/ ٢٠١٨م. وثانياً من "دار الصّالح" القاهرة، ١٤٣٨هـ/ ٢٠١٧م. ورابعاً من "دار الفتح" الأردن، ١٤٤٢هـ/ ٢٠٢١م.

٢. أجلى الإعلام أنّ الفتوى مطلقاً على قول الإمام: للإمام أحمد رضا خانْ (ت١٣٤٠هـ) محقَّقة، طبعت أوّلاً من "دار الفقيه" أبوظبي الإمارات، ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م. وثالثاً ١٤٣٩هـ/ ٢٠١٨م. وثانياً من "دار الصّالح" القاهرة، ١٤٣٨هـ/ ٢٠١٧م. ورابعاً من "دار الفتح" الأردن، ١٤٤٢هـ/ ٢٠٢١م.

٣. الفضل الموهبي في معنى إذا صحّ الحديث فهو مذهبي: له (ت١٣٤٠هـ) محقَّقة، طبعت أوّلاً من "دار الفقيه" أبوظبي الإمارات، ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م. وثالثاً ١٤٣٩هـ/ ٢٠١٨م. وثانياً من "دار الصّالح" القاهرة، ١٤٣٨هـ/ ٢٠١٧م. ورابعاً من "دار الفتح" الأردن، ١٤٤٢هـ/ ٢٠٢١م.

٤. جدّ الممتار على ردّ المحتار: له (ت١٣٤٠هـ) (سبع مجلّدات) محقَّقة، طبعت من "دار الفقيه" أبوظبي الإمارات، ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م.

٥. حياة الإمام أحمد رضا: د. المفتي محمد أسلم رضا المَيمني، رسالة مختصرة في سيرة الإمام من حيث صلته مع العلماء العرب، محقَّقة، طبعت من "الإدارة لتحقيقات الإمام أحمد رضا" كراتشي ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

٦. تحسين الوصول إلى مصطلح حديث الرّسول ﷺ: له، محقَّقة (بالأورديّة)، طبعت أوّلاً من "مكتبة بركات المدينة" كراتشي ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م. وثانياً من "دار أهل السنّة" كراتشي ١٤٣٧هـ/ ٢٠١٦م. وثالثاً ١٤٤٠هـ/ ٢٠١٩م.

٧. تحسين الوصول إلى مصطلح حديث الرّسول ﷺ: له، (بالعربية) طبعت محقَّقة أوّلاً من "دار أهل السنّة" كراتشي ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م. وثانياً نسخة معدَّلة من "دار الفقيه" أبوظبي الإمارات، ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م. وثالثاً من "دار أهل السنّة" ١٤٣٧هـ/ ٢٠١٦م. ورابعاً ١٤٤٠هـ/ ٢٠١٩م.

٨. إقامة القيامة على طاعِن القيام لنبي تهامة (بالأورديّة): للإمام أحمد رضا خانْ ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

٩. حُسام الحرمَين على منحر الكفر والمَين: له (ت١٣٤٠هـ) محقَّقة، أوّلاً طبعت من "مؤسّسة الرضا" لاهور ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م. وثانياً بتحقيق وترتيب جديد ٢٠١٩م.

١٠. جليُّ الصَّوْت لنَهي الدَّعْوة أمَامَ موت (بالأورديّة): له، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

١١. مقدّمة الجامع الرّضوي (ضوابط في الحديث الضعيف): لمِلك العلماء المحدِّث المفتي ظفر الدّين البِهاري، طبعت محقَّقة، أوّلاً من "دار أهل السنّة" كراتشي ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م. وثانياً نسخة معدَّلة من "دار الفقيه" أبوظبي الإمارات، ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م.

١٢. "معارف رضا" المجلّة السَّنَوية العربيّة ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م (العدد السّادس)، طبعت من "الإدارة لتحقيقات الإمام أحمد رضا" كراتشي.

١٣. رادّ القحط والوباء بدعوة الجيران ومؤاساة الفقراء: للإمام أحمد رضا خانْ (ت١٣٤٠هـ) محقَّقة، مترجمة بالعربية، طبعت من "الإدارة لتحقيقات الإمام أحمد رضا" كراتشي ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

١٤. أعجب الإمداد في مكفَّرات حقوق العباد: له، محقَّقة، مترجمة بالعربية، طبعت من "الإدارة لتحقيقات الإمام أحمد رضا" كراتشي ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

١٥. صفائح اللُجَين في كون تصافُح بكفَّي اليدَين: له، محقَّقة، مترجمة بالعربية، طبعت من "الإدارة لتحقيقات الإمام أحمد رضا" كراتشي ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

١٦. أنوار المنّان في توحيد القرآن: له، نقلها إلى الأوردية: مفتي الديار الهندية سابقاً الشيخ أختر رضا خانْ الأزهري، محقَّقة، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

١٧. إذاقة الأثام لمانعِي عملِ المَولد والقيام (بالأوردية): للعلّامة المفتي نقي علي خانْ (ت١٢٩٧هـ)، طبعت محقَّقة أوّلاً ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م. وثانياً من "دار الفقيه" أبوظبي الإمارات ١٤٣٧هـ/ ٢٠١٦م.

١٨. أصول الرَّشاد لقَمع مَباني الفساد (ضوابط لمعرفة البدَع والمنكَرات) (بالأوردية): للعلّامة المفتي نقي علي خانْ (ت١٢٩٧هـ)، محقَّقة ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م. وثانياً (بالعربية) من "دار الفقيه" أبوظبي الإمارات ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م.

١٩. قَوارع القَهّار على المجسِّمة الفُجّار: للإمام أحمد رضا خانْ (ت١٣٤٠هـ)، نقلها إلى العربية: مفتي الدِّيار الهنديّة الشيخ أختر رضا خانْ الأزهري، محقَّقة، طبعت من "دار المقطَّم" القاهرة ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م.

٢٠. المعتقد المنتقَد: للإمام فضل الرّسول القادري البَدَايُوني (ت١٢٨٩هـ) مع حاشية قيّمة مسمّاة: المعتمَد المستند بناء نجاة الأبد: للإمام أحمد رضا خانْ (ت١٣٤٠هـ) محقَّق، طُبع أوّلاً من "دار الفقيه" أبوظبي الإمارات ١٤٣٧هـ/ ٢٠١٦م. وثانياً من "دار الهجرة الأولى" القاهرة، ١٤٤٠هـ/ ٢٠١٨م.

٢١. قواعد أصوليّة لفهم الآيات القرآنيّة والأحاديث النبويّة (ضوابط لمعرفة البدَع والمنكَرات) (بالعربية): د. المفتي محمد أسلم رضا المَيمني، محقَّقة، طبعت أوّلاً من "دار الفقيه" أبوظبي الإمارات ١٤٣٧هـ/ ٢٠١٦م. وثانياً من "دار الهجرة الأولى" القاهرة، ١٤٤٠هـ/ ٢٠١٩م.

٢٢. قواعد أصوليّة لفهم الآيات القرآنية والأحاديث النبويّة (ضوابط لمعرفة البدَع والمنكَرات) (بالأوردية): له، محقَّقة، طبعت من "دار الهجرة الأولى" القاهرة، ١٤٤٠هـ/ ٢٠١٩م.

٢٣. العطايا النبويّة في الفتاوى الرضوية: للإمام أحمد رضا خانْ (ت١٣٤٠هـ)، الطبعة الأولى، محقَّقة (٢٢ مجلداً بالأورديّة)، ١٤٣٨هـ/ ٢٠١٧م.

٢٤. نظم العقائد النَّسَفية، (النّظم العربي): المفتي الشيخ إبراهيم علي الحمدُو العمر الحلَبي، طبع أوّلاً من "دار الصّالح" القاهرة ١٤٣٨هـ/ ٢٠١٧م. وثانياً من "دار أهل السنّة" كراتشي ١٤٣٩هـ/ ٢٠١٨م.

٢٥. نظم العقائد النَّسَفية (النّظم الأوردو): للشّيخ محمد سلمان الفريدي المصباحي الهندي، طبع من "دار أهل السنّة" كراتشي ١٤٣٩هـ/ ٢٠١٨م.

٢٦.كنز الإيمان في ترجمة القرآن: للإمام أحمد رضا خانْ (ت١٣٤٠هـ)، مع تفسير خزائن العرفان: لصدر الأفاضل السيّد محمد نعيم الدّين المرادآبادي (ت١٣٦٧هـ) أوّلاً من "دار الفقيه" أبوظبي الإمارات ١٤٣٩هـ/ ٢٠١٨م. وثانياً ١٤٤٢هـ/ ٢٠٢٠م.

٢٧. الإجازات المتينة لعلماء بكّة والمدينة: للإمام أحمد رضا خانْ (ت١٣٤٠هـ) محقَّقة، طبعت من "دار الهجرة الأولى" القاهرة، ١٤٤٠هـ/ ٢٠١٨م.

٢٨. الظَفَر لقول زُفر: له، محقَّقة، طبعت من "دار الهجرة الأولى" القاهرة، ١٤٤٠هـ/ ٢٠١٨م.

٢٩. شمائم العنبر في أدب النداء أمام المنبر: له، محقَّقة، طبعت من "دار الهجرة الأولى" القاهرة، ١٤٤٠هـ/ ٢٠١٨م.

٣٠. صَيقل الرَّين عن أحكام مجاوَرة الحرمَين: له، محقَّقة، طبعت من "دار الهجرة الأولى" القاهرة، ١٤٤٠هـ/ ٢٠١٨م.

٣١. الجبل الثانوي على كلية التهانوي: له، محقَّقة، طبعت من "دار الهجرة الأولى" القاهرة، ١٤٤٠هـ/ ٢٠١٨م.

٣٢. كفل الفقيه الفاهِم في أحكام قرطاس الدراهم: له، محقَّقة، طبعت من "دار الهجرة الأولى" القاهرة، ١٤٤٠هـ/ ٢٠١٨م.

٣٣. هاديُ الأُضحِية بالشاء الهنديّة: له، محقَّقة، طبعت من "دار الهجرة الأولى" القاهرة، ١٤٤٠هـ/ ٢٠١٨م.

٣٤. الصافية الموحية لحكم جلد الأُضحِية: له، محقَّقة، طبعت من "دار الهجرة الأولى" القاهرة، ١٤٤٠هـ/ ٢٠١٨م.

٣٥. الكشفُ شافيا حكم فونوجرافيا: له، محقَّقة، طبعت من "دار الهجرة الأولى" القاهرة، ١٤٤٠هـ/ ٢٠١٨م.

٣٦. الزُّلال الأنقى من بحر سبقة الأتقى (في أفضلية سيّدنا أبي بكر ﷛): له، محقَّقة، طبعت من "دار الهجرة الأولى" القاهرة، ١٤٤٠هـ/ ٢٠١٨م.

٣٧. "القول النَّجيح لإحقاق الحقّ الصّريح" مع حاشية "السعي المشكور في إبداء الحقّ المهجور": له، محقَّقة، طبعت من "دار الهجرة الأولى" القاهرة، ١٤٤٠هـ/ ٢٠١٨م.

٣٨. الدَّولة المكّية بالمادّة الغَيبيّة: له، محقَّق، طبع من "دار الهجرة الأولى" القاهرة، ١٤٤٠هـ/ ٢٠١٨م.

٣٩. إنباء الحي أنّ كلامَه المصونَ تبيانٌ لكلِّ شيء (مجلّدان): له، محقَّق، طبع من "دار الهجرة الأولى" القاهرة، ١٤٤٠هـ/ ٢٠١٨م.

٤٠. الأمن والعُلى لناعتي المصطفى بدافع البلاء (مترجَم بالعربية): له، محقَّق، طبع من "دار الهجرة الأولى" القاهرة، ١٤٤٠هـ/ ٢٠١٩م.

٤١. فتاوى الحرمَين برَجفِ ندوةِ المَين: للإمام أحمد رضا خانْ (ت١٣٤٠هـ)، محقَّق، ١٤٤٠هـ/ ٢٠١٩م.

٤٢. اسلامی عقائد ومسائل (اردو): ڈاکٹر مفتی محمد اسلم رضا میمن تحسینی، محقَّق، اوّلاً ۱۴۴۰ھ/۲۰۱۹ء۔ ثانیاً ۱۴۴۲ھ/۲۰۲۱ء۔

٤٣. عظمتِ صحابہ واہلِ بیتِ کرام ﷡ (اردو): ڈاکٹر مفتی محمد اسلم رضا میمن تحسینی، محقَّق، ۱۴۴۲ھ/۲۰۲۰ء۔

٤٤. قائدِ ملّت اسلامیہ علّامہ خادم حسین رضوی رحمۃ اللہ تعالیٰ علیہ حیات، خدمات اور سیاسی جدوجہد (اردو): مفتی عبدالرشید ہمایوں المدنی، محقّق، ۱۴۴۲ھ/۲۰۲۰ء۔

45. 20 FUNDAMENTAL PRINCIPLES TO IDENTIFY SHIRK & BID`AH: By: Dr. Mufti Muhammad Aslam Raza Memon Tahsini

46. Tahsin al-Wusul – By: Dr. Mufti Muhammad Aslam Raza Memon Tahsini.

٤٧. تحقیقاتِ امام علم و فن (اردو): حضرت خواجہ مظفر حسین رضوی، محقّق، ۱۴۴۲ھ/۲۰۲۱ء۔

عنقریب شائع ہونے والی کتب ورسائل

١. منير العين في حكم تقبيل الإبهامَين، للإمام أحمد رضا خانْ (ت١٣٤٠هـ) (نقلها إلى العربية وحقّقها): د. المفتي محمد أسلم رضا المَيمني.

٢. عقائد وكلام (اردو): للإمام أحمد رضا خانْ (ت١٣٤٠هـ).

٣. تلخيص الفتاوى الرضوية (اردو): له، (ستّ مجلّدات).